الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

و البحث العلمــي وزارة التعلـيـم العـالي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli

Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: إستراتيجية التنمية والسياسة الاقتصادية

تحت عنوان:

أسبـــــاب ونـتـــائـــج الـــلاتـنـــميـــة في الـــجـــزائـــر : دراســـــــة مـــقـــارنـــــة.

Causes and consequences of non-development in Algeria: A comparative study.

من تقديم : بن زمرة منقور

تحت اشراف: أ.د بن عبو جيلالي

أمام اللجنة:

أ.د مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د بن عبو جيلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
أ.د تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
أ.د تابتي حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
أ.د بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر و عرفان

والصلاة و السلام على أشرف المرسلين

و الحمد لله رب العالمين

لا يسعني في هذا المقام الا أن أقف وقفة اعتراف و امتنان بأفضال أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور بن عبو جيلالي على دعمه و توجيهه كما أحمل رسالة الشكر و الامتنان الى كل من الأستاذ الدكتور تشيكو فوزي و الأستاذ الدكتور مختاري فيصل على تعبهم وصبرهم معنا طيلة مشوار التكوين

كما يطيب لي أن أشكر الأستاذ الدكتور صوار يوسف على مساعدته و توجيهه لي في الدراسة التطبيقية. هذا كما أشكر كل من الأستاذ الدكتور تابتي حبيب و الأستاذ الدكتور بن حميدة محمد على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع .

كما أعبر عن خالص شكري و امتناني الى صديقي بن يمينة الطيب الذي ساعدني خلال انجاز هذا البحث.

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم أو تحصي فضائلهم

إلى روح والدي .....رحمه الله

إلى أمي ..... الغالية حفظها الله لي

إلى ..... زوجتي و.....أبنائي

إلى إخوتي و كل عائلتي كبيرا و صغيرا .....حبا و تقديرا

إلى زملائي .....في العمل و الجامعة

إلى أولئك الذين يسيرون في الأرض يبذرون بذور المعرفة و الأمل

إلى هؤلاء .....

أهدي ثمرة جهدي.

بن زمرة منقور

فهرس المحتويات

كلمة شكر و عرفان II

الإهداء III

فهرس المحتويات IV

فهرس الجداول والأشكال X

مقدمة عامة ..... أ

الجزء الأول:

التنمية و التخلف حسب النظرية الاقتصادية.

الفصل الأول: التفسيرات النظرية لتباينات التنمية بين البلدان 1

مقدمة 2

المبحث الأول : إقتصاد التنمية ضمن سياق تاريخي 3

1-1 التحليل الليبرالي للتخلف 4

2-1 نماذج التغيير الهيكلي 8

3-1 ثورة التبعية الدولية 11

4-1 الثورة الكلاسيكية المضادة: أصول السوق 15

المبحث الثاني: المحددات العميقة للتنمية 17

2-1 العوامل الجغرافية 18

2-2 العوامل الثقافية و الإنسانية 22

3-2 رأس المال البشري 27

المبحث الثالث: الجذور التاريخية للنهج المؤسساتي 28

3-1 الحركة المؤسساتية في الاقتصاد الأمريكي ، 1918-1947 28

3-2 الاقتصاد المؤسساتي الجديد 35

3-3 النظرية المؤسساتية الحديثة في أوربا 43

خاتمة الفصل 46

الفصل الثاني: المدخل المؤسساتي و التنمية 47

مقدمة 48

المبحث الأول: العوامل المؤسساتية في تحليل إشكالية التنمية 49

1-1 المؤسسات و إشكالية التنمية 49

1-2مصادر اختلاف المؤسسات 56
1-3المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات السياسية 61
المبحث الثاني: أساسيات التغير المؤسساتي 69
2-1 التغير المؤسساتي في النظرية المؤسساتية الحديثة 70
2-2 استمرار المؤسسات غير الفعالة و دور تبعية المسارPath Dependence 72
2-3 التكيف و الابتكار المؤسساتي 79
المبحث الثالث: المؤسسات والتنمية 81
3-1 المؤسسات و التنمية: بين الأسبقية السببية و متطلبات التعقيد 81
3-2الفساد والتنمية 86
3-3 الديمقراطية و التنمية 92
خاتمة الفصل 96
الفصل الثالث: نتائج برامج التنمية في الجزائر 97
مقدمة 98
المبحث الأول: الهيكل الاقتصادي الموروث و برامج التنمية بعد الاستقلال 99
1-1 النهج الاقتصادي في السنوات الأولى 99
1-2 النموذج الاقتصادي لسنوات 1970 105
1-3 نتائج نموذج التنمية لسنوات 1970 111
المبحث الثاني: الأزمة النفطية و بداية الإصلاحات 118
2-1 بداية الإصلاحات 118
2-2 سياسة الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي 1994-1998 124
المبحث الثالث: الو اقع الاقتصادي و الاجتماعي بين 2000-2019 127
3-1 البرامج التنموية خلال 2000-2014: 127
3-2 واقع القطاع الاقتصادي 132
3-3 الوضعية الاجتماعية 144
خاتمة الفصل 150
خاتمة الجزء الأول 151

الجزء الثاني:

الدراسة القياسية و تحليل النتائج

مقدمة الجزء الثاني 153

الفصل الرابع: أدبيات الدراسة وتقنية التقدير 154

مقدمة 155

المبحث الأول:المؤسسات الاقتصادية و التنمية: دراسات تجريبية 156

1-1 الهيكل المؤسساتي و النمو الاقتصادي 156

2-1 دور الحوكمة الرشيدة في التنمية 160

1- 3 النوعية البيروقراطية و الجودة التنظيمية 163

4-1 تأثير الحرية الاقتصادية و مؤسسات حماية حقوق الملكية على التنمية 165

5-1 تأثير المؤسسات من خلال قناة وفرة الموارد الطبيعية 166

6-1 تأثير الفساد على التنمية 168

المبحث الثاني:المؤسسات السياسية و العوامل التاريخية 171

1-2 تأثير المؤسسات السياسية على الأداء الاقتصادي 171

2-2 دور الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي 173

3-2 علاقة الديمقراطية بالتنمية 176

4-2 المؤسسات التاريخية ودورها في التنمية في المستعمرات السابقة 180

المبحث الثالث:المنهج النظري لنماذج بانل 183

1-3التعريف بنماذج بيانات panel 183

2-3 نموذج المربعات الصغرى العادية المجمعة Pooled Ordinary Least Squares OLS 184

3- 3 مواصفات وتقديرات نماذج التأثيرات الفردية 185

4-3 الاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة 189

خاتمة الفصل 191

الفصل الخامس: الدراسة القياسية و نتائج تقدير النموذج 192

مقدمة 193

المبحث الأول : منهجية البحث و مصادر البيانات 194

1-1 النموذج 194

2-1 مصادر البيانات و التعريف بالمتغيرات 196

3-1 الإحصائيات الوصفية و الارتباط بين المتغيرات 202

المبحث الثاني:اختبارات المواصفات و المفاضلة بين النماذج 208

2-1 اختبارات مواصفات النموذج 208

2-2المفاضلة بين النماذج 216

المبحث الثالث:التحليل التجريبي (EMPIRICAL ANALYSIS) 220

3-1 تقدير النماذج 220

3-2 تقدير بيانات بانلPanel Data Regression' 223

خاتمة الفصل 237

الفصل السادس: تحليل و مناقشة النتائج 238

مقدمة 239

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية و المؤسساتية 240

1-1 تأثير العوامل الاقتصادية على التنمية في الجزائر 240

2-1 المؤسسات الاقتصادية في الجزائر 248

3-1 الفساد في الجزائر 258

المبحث الثاني: التفسيرات السياسية و التاريخية 262

1-2 خيار الاستقرار الاستراتيجي على حساب تطوير الاقتصاد في الجزائر 262

2-2 المؤسسات الديمقراطية في الجزائر 264

3-2 العوامل التاريخية و الاجتماعية 271

المبحث الثالث:النماذج الناجحة في التنمية 272

3-1 كوريا الجنوبية 272

3-2 النموذج التركي 273

3-3 النموذج الشيلي 275

خاتمة الفصل 278

خاتمة الجزء الثاني 279

خاتمة عامة 281

قائمة المصادرو المراجع 287

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

	الصفحة
الجدول 1-1: الاختلافات الأساسية بين الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والاقتصاد المؤسساتي الجديد.	37
الجدول 2-1: تفسير الأداء المؤسساتي (الاقتصاد المؤسساتي الجديد مقابل منهجيات الاقتصاد السياسي).	69
الجدول3-1: تطور المجهود الاستثماري حسب المخططات.	108
الجدول3-2: الهيكل الاستثماري للخطة الخماسية الثانية: 1985-1989.	120
الجدول 3-3: بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لفترة 1994-1998.	126
الجدول 3-4: مساهمة قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-.2013	131
الجدول 4-1: خصائص مقدرات نماذج التأثيرات العشوائية والثابتة	189
الجدول 5-1: تصنيف الاقتصاد الجزائري حسب منهجية أطلس للبنك الدولي.	195
الجدول 5-2: قائمة البلدان في العينتين.	195
الجدول 5-3: مؤشرات الحكومة العالمية (WGI).	197
الجدول 5-4: مؤشرات المخاطر السياسية لـ ICRG .	198
الجدول 5-5: التعريف بالمتغيرات	200
الجدول 5-6: الإحصائيات الوصفية للمتغيرات	203
الجدول 5-7: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.	206
الجدول 5-8 : اختبارات جدر الوحدة.	209
الجدول 5-9: نتائج اختبار Jarque- Bera .	210
الجدول 5-10: نتائج اختبار العلاقة الخطية المتعددةVIF .	212
الجدول 5-11:اختبارBreausch-Pagan لـ Heteroscedasticity.	213
الجدول 5-12:اختبار Wald لـ Inter-individual heteroscedasticity .	214
الجدول 5-13 اختبار Wooldridge للارتباط التسلسلي	215
الجدول 5-14 اختبار(2004) Pesaran	215
الجدول 5-15:نتائج تقدير نموذج OLS و نموذج التأثيرات الثابتة .LSDV	217
الجدول 5-16:نتائج اختبارPoolability.	218
الجدول 5-17: نتائج اختبار(LM) Pagan Lagrange.	219
الجدول 5-18: نتائج اختبارHausman.	219
الجدول 5-19 : نتائج تقدير المربعات الصغرى العادية OLS .	221
الجدول 5-20: نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.	224
الجدول 5-21: نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة Robust و مع driscoll and Kraay standard errors	227

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل1-1: تمثيل بياني لنموذج القطاع المزدوج Lewis.	09
الشكل1-2: تفاعل المحددات العميقة للتنمية.	19
الشكل 1-3: صورة قمر صناعي يظهر ليل شبه الجزيرة الكورية.	20
الشكل 1-4: المفهوم النظري للمثلث الذهبي.	38
الشكل2-1: التفاعل بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية.	64
الشكل2-2: التفسير المؤسساتي للاختلاف بين الدخل لـ Acemoglu و Robinson	67
الشكل3-1: نسب الإنتاج الصناعي حسب الفرعيين 1950 و 1962.	101-100
الشكل3-2: خطة الاستثمار 1967-1969 حسب القطاعات.	105
الشكل3-3: نسب الاستثمار حسب المرحلة.	107
الشكل 3-4 :تطور قطاع التجارة الخارجية في الفترة 1967-1978.	108
الشكل3-5: نسب نمو القيمة المضافة حسب القطاعات.	112
الشكل3-6: تطور الميزان التجاري الفلاحي.	116
الشكل 3-7: تطور الديون الخارجية و خدمة الدين 1990-1993.	123
الشكل 3-8: توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (PSRE) حسب القطاعات.	128
الشكل3-9 : نسب المخصصات المالية لبرنامج PCSC.	128
الشكل 3-10: توزيع المخصصات المالية حسب القطاعات 2010-2014.	131
الشكل 3-11:تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الجزائري مقارنة مع بعض الدول 1980 -.2020	133
الشكل3-12 : معاملات نصيب الفرد في الناتج لسنة 2019 مقارنة بسنة 1965 (مقدرة بعدد المرات).	133
الشكل 3-13: تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بين 2000 -2019.	134
الشكل 3-14:تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي في الجزائر مقارنة مع اتيوبيا 1995 -2020.	135
الشكل 3-15: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2000 و .2019	135
الشكل 3-16:تطور نسبة الإنفاق الحكومي في الجزائر و سنغافورة خلال 1995-2020.	136
الشكل 3-17: المعدل السنوي للتضخم بين 1980-2008 و بين 2009-.2019	137
الشكل 3-18: مؤشر أسعار المستهلك بين 2008-2020.	138
الشكل 3-19: تمثيل بياني لمعدل البطالة في الجزائر من 2000 إلى .2019	138
الشكل 3-20: تمثيل بياني لتطور الصادرات و الواردات في الجزائر من 1990 إلى 2019.	140
الشكل رقم 3-21 : الميزان التجاري لسنة 2018 للجزائر مقارنة بعينة من الدول.	141
الشكل رقم 3-22 : تطور ميزان المدفوعات بين 2008-2019.	142
الشكل 3-23: تغير احتياطي العملة الأجنبية بين 2009-.2019	143
الشكل 3-24: مخطط تشتت مؤشر التنمية البشرية إلى احتمالية الحياة حتى سن 5 لمجموعة من دول العالم في سنة 2020.	145
الشكل 3-25: معدل وفيات الرضع قبل بلوغهم سنة واحدة لكل 1000.	146
الشكل 3-26: مخطط تشتت مؤشر التنمية البشرية إلى سنوات الدراسة المتوقعة لمجموعة من دول	146

العالم في سنة 2020.	
الشكل 3-27: نسبة متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في المدرسة الابتدائية.	147
الشكل 5-1: المدرج التكراري لمؤشر الفساد.	204
الشكل 5-2: المدرج التكراري لمؤشر الاستقرار السياسي.	204
الشكل 5-3: المدرج التكراري لمؤشر الديمقراطية.	205
الشكل 5-4: المدرج التكراري لمؤشر الحقوق السياسية.	205
الشكل 5-5: المدرج التكراري لمؤشر الحرية الاقتصادية.	206
الشكل 5-6: الارتباط بين مؤشري الفساد و الاستقرار السياسي.	207
الشكل 5-7 : الارتباط بين التنويع الاقتصادي و التضخم.	208
الشكل 5-8: رسوم بيانية لاختبار التوزيع الطبيعي.	211
الشكل 5-9: مخططات انتشار القيم المتبقية Residuals .	214
الشكل 5-10: رسم بياني لتقدير النموذج OLS 3.	223
الشكل 5-11: رسم بياني لنتائج تقدير النماذج الأربعة.	225
الشكل 5-12: رسم بياني لنتائج تقدير النماذج التأثيرات.	226
الشكل 5-13 :مخطط تشتت مع خط ملائمة لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الفساد.	228
الشكل 5-14 :مخطط تشتت مع خط ملائم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الفساد حسب الدول.	229
الشكل 5-15: مخطط تشتت مع خط ملائم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الاستقرار السياسي حسب الدول.	231
الشكل 5-16: مخطط تشتت مع خط الملائمة لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر المسائلة الديمقراطية.	232
الشكل 5-17 :مخطط تشتت مع خط الانحدار لنصيب الفرد و مؤشر المسائلة الديمقراطية حسب الدول.	232
الشكل 5-18: مخطط تشتت مع خط الانحدار لنصيب الفرد و مؤشر الحقوق السياسية حسب الدول.	233
الشكل 5-19: مخطط تشتت مع خط ملائم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الحرية الاقتصادية.	234
الشكل 5-20: مخطط تشتت مع خط ملائم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الحرية الاقتصادية. حسب الدول.	235
الشكل 6-1 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على مؤشر التنويع الاقتصادي للعينة التجريبية.	241
الشكل 6-2 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على مؤشر التنويع الاقتصادي للعينة التجريبية حسب الدول.	241
الشكل 6-3 : هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري بين سنوات 1990، 2000 ، 2010 و 2019.	243
الشكل 6-4 : واردات المشتقات البترولية (٪ من السلع المستوردة).	244
الشكل 6-5 : تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي بين 1991 و 2017.	245
الشكل6-6 : رسملة أسواق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول خلال الفترة	247

2017-2015.	
الشكل 6-7 :مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على المؤشر العام للحرية الاقتصادية في العينة التجريبية.	249
الشكل 6-8 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على مؤشر الحرية الاقتصادية للعينة التجريبية حسب الدول.	249
الشكل 6-9 :مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على المؤشرالعام للحرية الاقتصادية في العينة الضابطة.	250
الشكل 6-10 :مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على المؤشر العام للحرية الاقتصادية في العينتين في سنة 2018.	251
الشكل6-11 : مخطط تطور مؤشر التغيير الهيكلي لـ UNCTAD لعينة من الدول.	254
الشكل6-12 : مخطط تشتت مؤشر النظام القانوني و حقوق الملكية لـ ICRG على الناتج المحلي الإجمالي للعينة التجريبية.	255
الشكل 6-13 : مخطط تشتت مؤشر حقوق الملكية لـ Heritage fondation على الناتج المحلي الإجمالي لعينة الضابطة.	256
الشكل 6-14 :حقوق الملكية حسب مؤشر IPRI في الجزائر لسنة .2019	257
الشكل 6-15 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الفساد لـ ICRG للعينة التجريبية.	258
الشكل 6-16 : مخطط تشتت مؤشر الفساد لـ ICRG على الناتج المحلي الإجمالي للعينتين.	259
الشكل 6-17: تمثيل بياني مؤشر مدركات الفساد لعينة من دول MENA الخاص بسنة 2019.	260
الشكل 6-18 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الاستقرار السياسي للعينة التجريبية.	263
الشكل 6-19 : مخطط تشتت الظروف الاقتصادية و الاستقرار السياسي للعينة التجريبية بين 2000-2018.	263
الشكل 6-20 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الديمقراطية (ICRG) للعينة التجريبية بين 2000-2018.	265
الشكل6-21: مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الديمقراطية (ICRG) للعينة الضابطة بين 2000-2018.	265
الشكل 6-22 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الحرية السياسية لـ(Freedom House) للعينتين لسنة 2019.	266
الشكل 6-23 : منحنى تغير مؤشر الصراع الداخلي لـ(ICRG) حسب بعض الدول خلال الفترة 1984-2018.	268

مقدمة عامة

إن تحقيق الرفاه الاقتصادي يعتبر من أولويات ما تسعى إليه الأمم عبر العالم من خلال تبني مختلف السياسات والنماذج الاقتصادية.لكن هذا المسعى لم يتحقق في الكثير من التجارب التنموية، حيث سجلت العديد من دول الجنوب إخفاقات متكررة طوال عقود من الزمن.

في الحقيقة أن إشكالية التخلف لها جذور تاريخية حيث كانت محل جدل فكري واسع بعد الحرب العالمية الثانية و اتساع الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين الدول الصناعية و بقية دول العالم. هذه الوضعية فتحت الباب أمام مختلف المدارس الفكرية للبحث في الأسباب من أجل صياغة الحلول. لكن ما يلاحظ أن كل تيار طرح معالم التنمية و أسباب التخلف من منظوره الفكري والإيديولوجي.

في الجزائر وبعد استقلالها في عام 1962 كان أمل الجزائريين كبير في رؤية بلد قوي و متطور يعوضهم عن سنوات الفقر و القهر التي عرفوها طوال أزيد من قرن. الخيارات الاقتصادية في هذه المرحلة ارتبطت بالتطور السياسي الذي عرفه البلد خلال السنوات الأولى، حيث اختيرت الاشتراكية كمنهج للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي بنيت على تحقيق الاستقلال الاقتصادي و تلبية المطالب الاجتماعية.

هذه المرحلة انتهت بانقلاب 19 جوان 1965 أو ما سمي حينها بالتصحيح الثوري. نتيجة الوضع الاجتماعي و الاقتصادي الذي خلفته السنوات الأولى من الاستقلال، أعيد رسم المحاور الرئيسية لإستراتيجية التنمية و المبنية على أساس الخطة الاقتصادية لبرنامج طرابلس. حسب Temmar، الإستراتيجية الاقتصادية في الجزائر بدأت في 1965، حيث أخذت بعدا إيديولوجيا سريعا و مقاربة حذرة جعلت من النمو الاقتصادي أداة لخدمة الأهداف الاقتصادية و السياسية كأولوية.[1]

خلال هذه الفترة، سجلت عائدات النفط ارتفاعا كبيرا، و هذا ما شجع الحكومة حينها على تنفيذ مجموعة من الخطط التنموية، بداية من الخطة الثلاثية 1967-1969، لتليها خطة من أربع سنوات من 1970 إلى 1973 و أخرى بأربع سنوات من 1974 إلى 1977. كانت سياسة التصنيع عمود هذه الخطط، حيث كان الهدف منها خلق هيكل صناعي و جهاز إنتاجي كامل يعمل كأقطاب للنمو.

على المستوى التنظير الفكري لاقتصاد التنمية، سادت في هذه الفترة أفكار نظرية التبعية الدولية وكان تأثيرها جليا على القيادة في الجزائر من خلال دعمها لفكرة نظام اقتصادي العالمي الجديد بعيد عن هيمنة دول المركز. لقد ساد الاعتقاد أن حالة الانسداد التي تعرفه دول المحيط سببه الامبريالية الرأسمالية التي تحول دون انطلاقة اقتصادية حقيقية لهذه الدول.

في نهاية السبعينيات، و تقييما للوضع الاقتصادي و الاجتماعي، اتضح ان الإستراتيجية التي اعتمدت طيلة أزيد من عقد لم تتحقق أهدافها المنتظرة. الصناعات كانت أكبر من أن يستوعبها السوق الداخلي و المجمعات الصناعية ما كانت لتنجح في ظل مركزية القرار التي اعتمدته الدولة في تسييرها. أيضا، لعبت عائدات النفط و الاستدانة الخارجية دورا في

[1] Hamid A. Temmar. "l'économie de l'algérie 1970-2014: les stratégies de développement" tome I.OPU, edition : 4.01.5388.Alger.2015

تغطية عيوب هذه الإستراتيجية. ما يعني أن النموذج أقيم على الريع والديون الخارجية بدلا من أن يؤسس على إستراتيجية خلق الثروة ، و أن الصناعة كانت كقناة لتوزيع الريع ليس الا.

في بداية الثمانينيات، بدأت العديد من الأنشطة الاقتصادية تواجه صعوبات ما أدى إلى الإسراع في دخول مرحلة من الإصلاحات الاقتصادية. في تقييمها لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة، رأت القيادة السياسية الجديدة أن النموذج السابق أظهر محدودية عميقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. الإصلاحات شملت إعادة هيكلة الشركات العمومية من خلال تقليص حجم هذه الشركات و إصلاح القطاع الزراعي الحكومي. لكن هذه الأخيرة لم تكن بالفعالية المطلوبة كي تحسن من أداء الاقتصاد بشكل عام.

أولى تحديات هذه المرحلة ظهرت بعد أن عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا في 1986، مما أظهر أهمية الريع البترولي في هيكل الاقتصاد الجزائري. انهيار أسعار النفط انعكست سلبا على نموذج التصنيع الممول بالدرجة الأولى من عائدات المحروقات ورهنت قدرة الدولة على دعم الاستهلاك و التشغيل ما أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي. العملة النقدية عرفت بدورها أدنى مستويات لها مند الاستقلال مما أثر سلبا على فاتورة المواد الاستهلاكية الأساسية و على القدرة الشرائية للأفراد. هذه الوضعية مهدت الطريق لأحداث أكتوبر 1988 و دخول الجزائر في أزمة اقتصادية و سياسية استمرت ما يزيد عن عقد من الزمن.

في محاولة لتصحيح الوضع، شهدت هذه الفترة مجموعة من برامج الإصلاح الاقتصادي و السياسي من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات مثل إنهاء احتكار الدولة للعملية الاقتصادية وتحرير الأسعار، الاستقلال الذاتي للشركات العمومية و فتح القطاع المالي للاستثمار الخاص و غيرها. كما عرفت المؤسسات السياسية تحولا نحو التعددية الحزبية بهدف إنهاء احتكار الحزب الواحد و تهيئة ظروف ديمقراطية.

المرحلة الثانية من الإصلاحات أو ما عرف بسياسة الاستقرار والتكيف الهيكلي كانت تحت رعاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. لكن رغم الصعوبات التي عرفتها عملية تسديد الديون و الذي تطلبت إعادة جدولتها، فقد عرفت هذه البرنامج بعض النجاح النسبي في استعادة الاستقرار المالي وان كان بعيدا عن انتعاش اقتصادي حقيقي.

بعد 1999 و انتهاء الأزمة الأمنية التي عرفها البلد طوال عشرية، كان الأمل كبيرا في بعث مشروع اقتصادي و اجتماعي. تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع أسعار النفط و هو ما ساهم في إطلاق الحكومة لخطتين لدعم الانتعاش الاقتصاديفي الفترتين 2001-2004 و 2005-2009. الخطة التنموية الأولى جاءت بمجموعة من التعديلات المؤسساتية مثل قانون الاستثمار والخصخصة وتعديل قانون المحروقات و غيرها. أيضا، ومن خلال الخطة الثانية قامت الحكومة بمجموعة من التعديلات مثل تعديل قانون اقتناء العقار الصناعي والفلاحي وكذا تسهيل استثمار الأجانب في الجزائر و غيرها من التشريعات.

في أعقاب أحداث الربيع العربي التي عرفتها بعض الدول العربية بداية من 2010 لجأت الحكومة مجددا إلى مجموعة من الإصلاحات و التي كان هدفها الضمني إرضاء الجبهة الاجتماعية دون إحداث إصلاحات هيكلية حقيقية تحقق خلق الثروة من أجل تنويع الموارد الاقتصادية. لقد بقي نفس المنطق الريعي القائم على توزيع عائدات النفط والمفارقة أن كلما

زادت هذه العائدات كانت هناك إعاقة للإصلاحات المؤسساتية مقابل تزايد فضائح الفساد المالي الذي انتشر في مختلف مستويات السلطة و الإدارة.

في منتصف 2014 و حسب تقرير البنك العالمي، تدهورت موازين الاقتصاد الكلي حيث أن النمو تراجع إلى 2,9% مقابل 4,1% سنة 2014، تضاعف عجز الميزانية إلى 15,9 من PIB في نفس السنة. صادرات المحروقات بقيت تعادل 95% من مجموع الصادرات، وهي تمثل ثلثي العائدات الحكومية، حصة القطاع بلغت 50% من PIB مقابل 10% للقطاع الفلاحي. كما أرتفع معدل التضخم إلى 5,4 في 2015 وهذا نتيجة للآثار غير المباشرة لعملية خفض القيمة الاسمية للدينار ب 20% والذي كان هدفه تصحيح اختلال ميزان المعاملات الخارجية، كما بلغت نسبة البطالة حسب صندوق النقد الدولي ارتفعت إلى أكثر من 11% .

بالمقابل و رغم النمو الاقتصادي المتواضع طيلة العشريات السابقة، الاستثمارات ظلت مهمة، الاقتصاد استفاد من كتلة استثمارية هامة مقارنة مع تجارب دول عديدة دون وجود علاقة خطية بين نسبة الاستثمار ومعدل النمو. حسب البنك الدولي، مؤشر تسهيل الأعمال Doing Busines صنفت الجزائر في المرتبة 156 سنة 2014 من مجموع إجراءات إنشاء المؤسسات و صنفت في المرتبة 142 في مؤشر المنظومة التشريعية والقانونية و التي أعاقت الاستثمارات الداخلية و استقطاب الأجنبية.

أيضا، حسب تقرير للبنك الدولي لعام 2019، بلغ معدل النمو 0.7٪ في 2019 مقابل 1.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 ، بينما بلغ معدل النمو خارج قطاع المحروقات 2.4٪ مقابل 3.3٪ في نفس الفترة . كما عرف معدل التضخم ارتفاعًا سريعًا ، حيث بلغ 1.9٪ في 2019، مقابل 4.2٪ في 2018 . لقد تباطأ كل من الاستهلاك و الاستثمار و معه نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إلى 2.4٪ كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات بنسبة 4.9٪. اعتماد الاقتصاد الجزائري على ريع المحروقات و الذي يبقى في حدود 94-95 ٪ من الصادرات يعاني من عبء انخفاض أسعار النفط و الذي تسبب مرة أخرى في عجز في الميزانية وتسبب في تآكل احتياطيات النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار في جويلية 2020 مقابل 195 مليار دولار في نهاية عام 2016.

كما أظهرت نتائج التجارة الخارجية لعام 2019 زيادة بنسبة 34.6٪ مقارنة بعام 2018 في عجز الميزان التجاري إلى 6.1 مليار دولار أمريكي ، و هذا يفسر من خلال الانخفاض في الصادرات بنسبة 14.29٪ مقارنة بالواردات التي سجلت ارتفاعا كبيرا أي ما يعادل 9.49٪ من حيث تغطية الواردات بالصادرات. من جهته صندوق النقد الدولي أرجع هذه النتائج أيضا إلى تراجع صادرات المحروقات، التي تمثل 60٪ من ميزانية الدولة ، بنسبة 41٪ في عام 2020، حيث يواصل تحذيره من نقاط ضعف الاقتصاد الجزائري لعدم وجود اقتصاد متنوع لتمويل الاستثمارات. يذكر الصندوق النقد الدولي أن الجزائر تخصص 25٪ من الميزانية كل عام لدعم المنتجات الأساسية والطاقة والنقل والإسكان والتعليم والرعاية المجانية حيث من الممكن أن تضطر لخفض التحويلات الاجتماعية والدعم للمنتجات الأساسية. لكن بالمقابل عرفت مؤشرات التنمية البشرية حسب PNUD تحسن متواصل ليبلغ 0,71 سنة 2015 و هو ما يظهر حجم التكاليف الاجتماعية التي تأتي أساسا عن طريق عائدات الثروة النفطية.

لقد أظهرت محطات الاقتصاد الجزائري جليا ارتباط الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بأسعار المحروقات و الاستمرار المتواصل للهيكل المؤسساتي غير المحفز لنهضة اقتصادية حقيقية. أكبر دولةفي إفريقيا والعالم العربي بمساحتها 2،381،741 كلم^2 والعاشر ة في العالم و امكانات طبيعية و بشرية معتبرة كيف يمكن ان تبقى ضمن الدول السائرة في طريق النمو و كيف يضل الحديث عن الاستقلال الاقتصادي بعد ما يقارب 60 سنة و برنامج 45 حكومة متعاقبة مند الاستقلال السياسي؟

من المؤكد أن للجزائر الإمكانيات المادية و البشرية، و الجغرافية التي تجعلها من مصاف الدول الناشئة. بعض الدول التي لا تملك هذه الإمكانات و كانت لها نفس الظروف الأولية بعد الاستقلال أو أقل لكن رغم ذلك استطاعت أن تحقق الانطلاقة الاقتصادية خلال سنوات.

هدف هذا العمل هو تسليط الضوء على الأسباب العميقة للإخفاقات المتتالية لسياسات التنمية في الجزائر و كيف فشلت كل المحاولات في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية.

موضوع الدراسة كان عبر عقود محل العديد من الدراسات و الأبحاث و التي قدمت بموجبها مجموعة من التحليلات للوضع الاقتصادي المتأزم مند الاستقلال. طبيعة النموذج الاقتصادي المنتهج بعد الاستقلال كان من بين أولى التفسيرات المقدمة، حيث أن إخفاق المعسكر الشرقي قدم دعما لهذا الطرح من خلال تجارب دول شرق أوربا والمستوى المتباين لما حققته التجربة الألمانية و التجربة الكورية. أيضا، فرضية المرض الهولندي و التبعية المفرطة لعائدات المحروقات كانت من أهم الأسباب التي ذكرتها الدراسات السابقة، حيث أن استمرار الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري و عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية اعتبر أساس هذا الانسداد. صحيح أن وفرة هذه الأخيرة غالبا ما تضع أنظمة الدول أمام تحديات اقتصادية تتطلب تتجاوز ما يسمى بلعنة الموارد لكن هناك دول عديدة مثل اندونيسيا و بوتسوانا و النرويج تمكنت من الاستغلال الايجابي لهذه الوفرة.

لكن، في اعتقاد المؤسساتيين الجدد، تبقى هذه التفسيرات مباشرة و أن الإشكالية يتطلب البحث في الأسباب العميقة للاتنمية. فبعيدا عن التفسيرات المادية، يوضح التحليل النمو الاقتصادي أن الجزء الأكبر يتم تفسيره من خلال أسباب بعيدة عن تراكم رأس المال و أنها تشمل مفهوم الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج حيث و وفقا لتقديرات مجموعة من الدراسات، أمكن تفسير أكثر من 60٪ من التباينات الملحوظة في دخل الفرد بين الدول. إن دور كما سمي الصندوق الأسود في تفسير الاختلافات بين مؤشرات التنمية للبلدان المختلفة قد تزايد خلال العقود الأخيرة، حيث يرتبط نمو إنتاجية العوامل بالتقدم التقني والتحسينات في تنظيم الإنتاج، وتراكم المهارات المهنية . ومع ذلك، يرى الاقتصاديون أن السبب الأساسي وراء الاختلافات في دخل الفرد بين البلدان هو الاختلاف في جودة مؤسساتهم الاقتصادية و السياسية. مع تجدد نظرية التنمية الحديثة من خلال النظرية المؤسساتية الجديدة ونظرية الاقتصاد السياسي أصبح التحليل المؤسساتي أساس نظرية التنمية.

هناك بعض الدراسات بحثت أعمق في الأسباب وقامت بتحليل الموضوع معتمدتا على فرضية المؤسسات التاريخية **Historical Institutions** التي تبناها North و Acemoglu و مجموعة من المؤسساتيين الجدد و كيف يمتد تأثيرها

المؤسسات الموروثة عن الاستعمار إلى اليوم. بينما ركز آخرون في تحليلهم على المؤسسات السياسية من خلال فرضية التسوية السياسية **political settlement** لـ Khan و دور المؤسسات السياسية في تحديد المؤسسات الاقتصادية.

في هذه الأطروحة سوف نعتمد على البناء النظري الذي قدمه كل من Acemoglu و Robinson في العديد من أعمالهما والذي يقوم على محددات مثل المؤسسات السياسية و الاقتصادية، السلطة السياسية والتوازنات السياسية والذي وجدنا أنه قد يتلاءم مع تجربة التنمية في الجزائر. الباحثان، العديد من أعمالهما، أشارا إلى أن طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والقرارات الاقتصادية هي جد مهمة و أن السياسات الاقتصادية هي وليدة منطق سياسي، بمعنى أن المؤسسات السياسية هي أصل المؤسسات السياسية. هذا بالاضافة الى دور التاريخ والثقافة المتجدرة في المجتمع.

لذلك وجدنا أنه من الممكن صياغة فرضية تصب في هذه الأطروحات لأننا نفترض أن فشل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مثل تلك التي تم إجراؤها خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات و حتى في السنوات الأخيرة، ناجم عن طبيعة المؤسسات القائمة.

نطمح لتحليل الاسبابالمرتبطة بحالة الانسداد الذي يعرفه مسار التنمية في الجزائر من خلال هذه الاطروحات. و منه يمكن معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأسباب التي تقف وراء عدم تحقيق التنمية في الجزائررغم الاصلاحات المتراكمة مند الاستقلال؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف فسرت النظرية الاقتصادية تخلف الدول النامية ؟
- ما دور النظرية المؤسساتية في إبراز الأسباب العميقة للتخلف؟
- ماهو دور المؤسسات التاريخية في استمرار الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الدول النامية ؟
- ما هو أصل المؤسسات الاقتصادية غير المحفزة للنمو الاقتصادي في الجزائر؟ و ما هو سبب استمرارها؟

و منه تصاغ فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية

استمرار المؤسسات الاقتصادية غير الفعالة و التي هي انعكاس للمؤسسات السياسية حال دون نجاح الاصلاحات و تحقيق التغيير في الاداء الاقتصادي.

الفرضيات الفرعية

- تاريخيا، اعتمدت النظرية الاقتصادية على العوامل المادية لتفسير ظاهرة التخلف في البلدان النامية كما تم تفسيره من خلال هيمنة الدول الصناعية على الأسواق العالمية.

– النظرية المؤسساتية الجديدة ابتعدت عن التحليل المادي التقليدي و ساهمت في إدراج عوامل أعمق في تحليل أسباب تخلف دول الجنوب.

– المؤسسات التاريخية غير الفعالة أو الاستحواذية و الموروثة عن الاستعمار انعكست سلبا على مستوى التنمية في كثير من الدول خاصة في إفريقيا واستمرت في خدمة مصالح أجنبية من خلال النخب السياسية الفاسدة.

– المؤسسات الاقتصادية هي انعكاس للمؤسسات السياسية لأنه من مصلحة الجهات المستفيدة من الريع في الجزائر الإبقاء عليها وأي محاولة لتغييرها تلقى مقاومة من هذه الأطراف.

أولا:أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

– عرض التطور التاريخي لاقتصاد التنمية و كيف تباينتالعوامل المفسرة للتنمية و التخلف بين مختلف المدارس الفكرية.

– الاطلاع على الامتداد التاريخي الفكر المؤسساتي و كيف وضعت المؤسساتية الحديثة "المؤسسات" في مركز تحليل التنمية و التخلف.

– عرض أهم النظريات و الفرضيات الحديثة التي توصل إليها الفكر المؤسساتي الحديث.

– معرفة أسباب فشل تغيير المؤسسات السيئة و عوامل دوامها.

– عرض أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وأهم نتائج المخططات التنموية التي اعتمدت مند الاستقلال وكذا نتائج الإصلاحات المتعاقبة.

– تحليل طبيعة العلاقة بين بعض العوامل الاقتصادية و السياسية مثل الفساد و الديمقراطية و بين التنمية.

– تحليل العلاقة المعقدة بين المؤسسات السياسيةالمؤسسات الاقتصادية و دور النخب السياسية و رجال المال في تشكيل هذه العلاقة من خلال التجربة الجزائرية .

ثانيا: دو افع اختيار الموضوع

تعتبر إشكالية التنمية في الجزائر من المواضيع التي تثير اهتمام العديد من الباحثين و في تخصصات عدة. هذا الموضوع الذي يبعث على التساؤل كيف لبلد مثل الجزائر الذي يمتلك كل مقومات النجاح ليصبح من البلدان الناشئة أن يبقى ،على مر عقود من الاستقلال و رغم الاصلاحات المتكررة، في دائرة اللاتنمية، لذا تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص فهو يعالج إشكالية اللاتنمية في الاقتصاد الجزائري .
- الموضوع محل اهتمام كل الاقتصاديين في الجزائر و يهم كل الجزائريين.
- الاطلاع على مساهمات النظرية الاقتصادية في مجال اقتصاد التنمية.
- الاهتمام بالمتغيرات غير المادية مثل المؤسسات و مدى تأثيرهما على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- معرفة واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و سبب عدم نجاحها منذ الاستقلال.
- محاولة تحليل الأسباب الرئيسية لعدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالاعتماد على دراسة نظرية ودراسة قياسية تحليلية .
- البحث عن دور المؤسسات السياسية والمؤسسات الاقتصادية استنادا على فرضيات الفكر المؤسساتي الجديد.

ثالثا: المنهج المستخدم في الدراسة

من المتوقع تعدد مناهج الدراسة لهذا البحث، والذي يتعلق بالعلاقة بين مجموعة من المتغيرات والتنمية الاقتصادية في الجزائر، لذا سيتم اعتماد بعض المناهج وأهمها:

- المنهج التاريخي: من المهم استخدام هذا النهج من أجل الاطلاع على تطور اقتصاد التنمية عبر مختلف المدارس الفكرية و كذا تطور الاقتصاد الجزائري خلال المراحل التي مر بها منذ الاستقلال.
- المنهج الوصفي التحليلي: تم اعتماد هذا المنهج من أجل تحليل إشكالية التنمية في الجزائر من خلال تحديد الأسباب العميقة وإبراز علاقتها بحالة الانسداد الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري. وكذا لوصف التطور الذي عرفته الإصلاحات وآثاره على التنمية الاقتصادية.

رابعا: حدود الدراسة

نظرا لاتساع جوانب موضوع الدراسة و تعدد زواياه، كان من المهم احتواءه في حدود يمكن التحكم فيها.فيما يخص هذا الموضوع فانه يتعلق بتحديد أسباب اللاتنمية في الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962، لهذا من الضروري تقديم تحليل حول كل هذه الفترة بالاعتماد على البيانات الاقتصادية و التحاليل المقدمة من طرف الباحثين في كل فترة. أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فقد تم تحديد فترتها بين 2000 و 2018 بناءا على البيانات المتوفرة حول المؤشرات المؤسساتية على اعتبار أنها لا تمتد لفترات طويلة و أغلبها وجدت بداية من تسعينيات القرن الماضي. هذا بالإضافة إلى التقنية المستخدمة في النموذج حيث أن الفترة و حجم العينة تحددان نوع النموذج.

خامسا: محتوى الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية وبلوغ هدف الأطروحة الممثل في الوقوف على أسباب الإخفاقات المتكررة التي عرفتها مختلف المراحل الاقتصاد الجزائري. قسمنا عملنا في جزأين: الجزء الأول سيخصص للسياق العام للتنمية و تقديم المراحل التاريخية لاقتصاد الجزائري أما الجزء الثاني فخصص للأدبيات التجريبية و الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول: الذي نتناول فيه إشكالية التخلف الدول النامية مع التركيز على العوامل المفسرة للاتنمية في هذه البلدان. ويضم ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول تطور اقتصاد التنمية، وذلك من خلال عرض أهم النظريات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه المحددات العميقة للتنمية مثل الجغرافيا و الثقافة أما المبحث الثالث و تمهيدا لمفاهيم المؤسسات في الفصل الثاني نتناول الامتداد التاريخي للفكر المؤسساتي الذي عاصر النظريات الاقتصادية الكلاسيكية.

الفصل الثاني: الذي نتناول فيه المؤسسات على اعتبار أنه أهم المحددات العميقة حسب النظرية المؤسساتية الجديدة. يضم ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول تقديم مفهوم للمؤسسات و مختلف المفاهيم المرتبطة بها، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه التغيير المؤسساتي و أسباب استمرار المؤسسات غير الفعالة أما المبحث الثالث فيخصص لعلاقة بعض المؤسسات مثل الفساد و الديمقراطية بالتنمية.

الفصل الثالث: خصص للسياق التاريخي للاقتصاد الجزائري والتحليل المشاكل التي عرفها في مختلف منذ الاستقلال ، والذي يضم بدوره ثلاثة مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول وضعية الاقتصاد الجزائري الموروث عن الاستعمار، ثم فترة السبعينات التي عرفت استراتيجية التصنيع و الثورة الزراعية و كذا المخططات التنموية ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى بداية الاصلاحات و الأزمة النفطية و محاولة الاقتصاد الجزائري للانتقال إلى اقتصاد السوق.هذا مع التطرق إلىالإصلاحات الهيكلية التي رافقتها المؤسسات المالية الدولية. أما المبحث الثالث، فسوف يناقش واقع الاقتصاد الجزائري منذ بداية هذه الألفية والبرامج التي عرفتها إلى غاية 2018.

الفصل الرابع:عبارة عن فصل تمهيدي للدراسة القياسية، حيث خصصناه لعرض الدراسات التجريبية السابقة والتي تناولت تأثير المؤسسات على اختلاف أنواعها على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. بينما خصص المبحث الثالث من الفصل لعرض مختصر للجانب النظري لتقنية بانل.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية التي نعتمد فيها على تقنية بيانات Panel لعينة مكونة من 16 دولة خلال الفترة 2000-2018، هذا بالاضافة الى عينة ضابطة مكونة من 14 دولة بهدف اجراء مقارنة بيانية و تفسير النتائج.

الفصل السادس: تحليل و مناقشة النتائج، حيث نناقش فيه أهم العوامل التي بنينا عليها مقاربتنا في تفسير أسباب اللاتنمية في الجزائر و هذا من خلال على التحليل البياني و كذا بعض النماذج الناجحة في العالم.

الجزء الأول:

التنمية و التخلف حسب النظرية الاقتصادية.

من أهم الموضوعات التي لقيت جدلا واسعا في المجال الاقتصادي هو موضوع التنمية و التخلف في البلدان النامية.باختلاف توجهاتها الفكرية و الأيديولوجية، النظرية الاقتصادية حاولت إعطاء تفسيرات عن الأسباب التي تقف وراء التباينات الحاصلة في مستويات التنمية بين دول العالم. الأدب الحديث، يحصي العديد من التفسيرات والتي اختلفت بين ما هو مادي و غير مادي. تساؤلات الاقتصاديين و المهتمين اشتركت جميعها في التساؤل عن مصدر عن عدم قدرة دول العالم الثالث على تخطي حاجز التخلف و الفقر: لماذا بعض الدول أغنى من أخرى؟[2] أو "لماذا بعض الدول غنية بشكل كبير والبعض الآخر فقير ؟"[3] أو "لماذا بعض المجتمعات مزدهرة نسبيا ، في حين أن البعض الآخر ليس كذلك؟"[4] أو" لماذا يصبح البعض أكثر ثراء والبعض الآخر أكثر فقرا؟"[5] و " لماذا يكون للمجتمعات مسارات تنموية مختلفة ؟ [6]

هذه الأسئلة و أخرى تكررت و تتكرر بشكل واسع في دراسات اقتصاد التنمية. في الواقع أن مسألة التباينات على مستوى التنمية خضعت للعديد من النظريات و التيارات الفكرية على اختلاف توجهاتها. من خلال التجارب العديدة عبر العالم، من المؤكد أنه لا يوجد نموذج مؤكد للنجاح. لقد تطورت النظرية الاقتصادية لتفسير النجاحات والإخفاقات لكنها لم تحسم الأسباب. كما أن السنوات الأخيرة شهدت تطورا ملحوظا في فهمنا لإشكالية التنمية وأظهرت عجز النظريات التقليدية أمام تحديد الأسباب العميقة للاتنمية في بلدان الجنوب.

من أجل وضع السند النظري، نحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على التطور الذي عرفته نظريات التنمية الاقتصادية و من خلالها التفسيرات التي قدمتها حول أسباب تقدم الدول الصناعية وتخلف بقية الدول. كما نحاول عرض مراحل تطور الاقتصاد الجزائري من خلال التركيز على نتائج سنوات من برامج التنمية و التغيير والإصلاحات.

لأغراض تحليلية ، قسمنا هذا القسم إلى ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الأول تطور اقتصاد التنمية و من خلاله النظريات الاقتصادية الرئيسية للتنمية التي نشأت منذ الخمسينات و أهم الانتقادات التي وجهت لها. الفصل الثاني فخصصناه لأحد العوامل الرئيسية غير التقليدية و التي اعتبرت كأهم محددات عميقة للتنمية و هي المؤسسات وعلاقتها بالتنمية والنمو. بينما الفصل الثالث فيتناول نتائج سياسات التنمية التي انتهجتفي الجزائر في مختلف مراحله منذ الاستقلال.

[2]Clipa, Raluca Irina, et al. "Approaches to institutional quality and cyclicity of macroeconomic policies." *Knowledge Horizons-Economics* 8.3 (2016): 50-54. P53

[3]Sachs, Jeffrey D., Andrew D. Mellinger, and John L. Gallup. "The geography of poverty and wealth." *Scientific American* 284.3 (2001): 70-75. P70

[4]Acemoglu, Daron, et al. "Reevaluating the modernization hypothesis." *Journal of monetary economics* 56.8 (2009): 1043-1058. P1

[5]Hausmann, Ricardo, Dani Rodrik, and Andrés Velasco. "Getting the diagnosis right." *Finance and development* 43.1 (2006): P 12

[6]Greif, Avner. *Institutions and the path to the modern economy: Lessons from medieval trade*. Cambridge University Press, 2006.

الفصل الأول:

التفسيرات النظرية لتباينات التنمية بين البلدان

مقدمة

مستوى تنمية المجتمعات، اقتصاديا واجتماعيا، ظل و لا يزال، أصعب تحدي واجهته البلدان في ظل الظروف الداخلية و الخارجية التي تعرفها. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى قبل هذا التاريخ، حاولت المدارس الفكرية المختلفة من خلال مجموعة من النظريات إعطاء تفسيرات حول التباينات الحاصلة بين الدول والمناطق من حيث مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

يهدف هذا الفصل إلى مراجعة مجموعة من النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الدول الفقيرة و المستعمرات القديمة خاصة.

المبحث الأول نقدم فيه لمحة موجزة عن اقتصاد التنمية ضمن سياق تاريخي، و كيف أصبحت موضوع نقاش واسع بين أوساط المنظرين و السياسيين بعد الحرب العالمية الثانية. أيضا نتناول فيه أهم ما أفرزه الفكر الليبرالي من نظريات و كيف صاغت مسارات الدول الصناعية مثل بريطانيا في نماذج أعتقد أن بإمكانها إخراج الدول الفقيرة من وضعيتها. هذا بالإضافة لنماذج التغيير الهيكلي و التي اعتقدت أن تحقيق التنمية يتم عبر مجموعة من عمليات التحول الهيكلي المؤدية لتغيير الهياكل الاقتصادية في البلدان النامية و كذا نظريات التيارات الشيوعية المضادة للفكر الرأسمالي مثل مدارس أمريكا اللاتينية.

في المبحث الثاني نتناول الأسباب العميقة للتنمية و التخلف مثل العوامل الجغرافية و البشرية. بينما خصص المبحث الثالث لتقديم الامتداد التاريخي للفكر المؤسساتي الحديث و كذا التيار المؤسساتي في أوربا و هذا تمهيدا لما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني وكيف تفسر المؤسسات حالة الانسداد التي تعرفها دول العالم الثالث.

المبحث الأول : إقتصاد التنمية ضمن سياق تاريخي

إشكالية التنمية في بلدان العالم الثالث لها امتداد تاريخي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا في سنوات 1950، حيث بدأ موضوع التخلف في البلدان الفقيرة. السبب كان ما عرفته الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان بعد خروجها من الاستعمار، حيث أصبحت موضوع تساؤل من قبل المختصين في البحث عن الأسباب وصياغة الحلول. في السنوات الأولى من هذه الفترة، سادت الأفكار الليبرالية الموروثة عن الفكر الكلاسيكي. هذه النظريات اعتبرت التخلف مرحلة تمر بها جميع المجتمعات في طريقها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد صيغت تجارب الدول الصناعية مثل بريطانيا و الدول الصناعية الأخرى في نموذج غربي قائم على تجربة تاريخية محددة. بعد ذلك عوضت هذه المقاربة الخطية في فترة الستينيات والسبعينات بمدرستين فكريتين، الأولى حملت النظريات ونماذج التغير الهيكلي والتي أرجعت التخلف لصراع القوى الدولية وهيمنة الدول الصناعية. ما ميز هذه التيارات هو خلفياتها الأيديولوجية للاقتصاديين الماركسيين أو الراديكاليين في القائمة على التبعية واستغلال البلدان المتقدمة للنامية. بينما سجلت سنوات الثمانينيات عودة التيارات النيوليبرالية من خلال برامج المؤسسات الدولية و المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي.

قبل تناول أهم النظريات المفسرة للاتنمية وجب التعريف بمفهوم التنمية. يتفق الجميع على أن الأمر يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للأفراد و المجتمعات، فحسب تعريف الاقتصادي الفرنسي Perroux (1966) هي:[1]

" التنمية هي مزيج من التغيرات الذهنية والاجتماعية للسكان التي تجعلها قادرة على زيادة إنتاجها الحقيقي الكلي بشكل تراكمي ومستدام. "

ومنه هي تغيير في الهياكل الذهنية والعادات الاجتماعية للسكان من ناحية، وتغييرات في النظام الاقتصادي من ناحية أخرى. هذا بالإضافة لأهمية العامل الزمني، إذ لا يمكن التوقع حدوث هذه التحولات في فترة زمنية قصيرة. كما يشير مصطلح التنمية إلى العمل الكامل في تفاصيل أي شيء. هذا المفهوم يتضمن عملية التغيير التي تؤدي إلى تطور الأفراد والمجتمع.[2] فهي تعتبر تقدم اجتماعي وتقني يتجاوز زيادة متوسط الدخل ليشمل عناصر مثل الحرية، العدالة، البيئة و غيرها من التغيرات التي يجب على دول العالم الثالث إحداثها لمواكبة الظروف التي تعرفها الدول المتطورة.[3]وبالتالي، تشمل عملية إحداث تغييرات أساسية وجوهرية في المجتمع والمتمثلة في العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص و التوزيع العادل للدخل. [4]

[1] Perroux, François. "Les Blocages de la croissance et du développement: la croissance, le développement les progrès, le progrès (définitions)." *Revue tiers monde* (1966): 239-250. p240

[2] Harriss, John. "Development theories." 2013.p3

[3] Soubbotina, Tatyana P. *Beyond economic growth: An introduction to sustainable development*. The World Bank, 2004.).p 01

[4] Lawal, Gbenga et al., "Bureaucratic corruption, good governance and development: The challenges and prospects of institution building in Nigeria." *Journal of Applied Sciences Research* 2.10 (2006): 642-649. p644

بالعودة لنشأة اقتصاد التنمية، يصعب فعليا تحديد تاريخ دقيق، لكن يتفق معظم الباحثون حول تزامنه مع بداية الموجة التحررية في أواخرالأربعينيات.كما يعتقد الكثيرون أن بدايتها الفعلية كانت في اعتماد السياسة الدولية التي انتهجها الرئيس الأمريكي Truman Harry عام 1949 عندما قرر إبراز أهمية توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى دول أمريكا اللاتينية والدول الأخرى الأقل تقدما. لقد ساد الاعتقاد الى أنه يجب توفير المعرفة التقنية للشعوب من أجل مساعدتهم على تحقيق حياة أفضل عبر تشجيع استثمار رأس المال في المجالات التي تحتاج إليها التنمية.[1]

من هنا ظهرت مجموعة من النظريات تناقش مسألة التخلف في البلدان الفقيرة و التي ركزت في كلها على الجوانب المادية مثل الزيادة في الاستثمارات من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع.

1-1 التحليل الليبرالي للتخلف.

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، اقتصر مفهوم التنمية في تبني استراتيجيات الدول الصناعية. أي المسار الذي سلكته بريطانيا ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. لقد ساد الاعتقاد أنه وجب استعادة الأيديولوجية الليبرالية التي هيمنت حتى فترة الثلاثينيات. في سياق هذا الطرح الفكري، التنمية هي بناء مرحلي و سلسلة من الخطوات التي من المفترض أن تمر بها جميع البلدان و التي تتطلب تراكم رأس المال والابتكار التكنولوجي.[2]

1-1-1مراحل النمو الاقتصادي: نموذج Rostow Walt

المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Rostow كان أكثر المدافعين عن مراحل التنمية في نموذجه مراحل النمو. فرضيته قامت على الانتقال من التخلف إلى التنمية عبر سلسلة من المراحل، تحصل فيه كل دولة على وضع محدد من النمو حتى تتجاوز كل المراحل.

يتألف نموذجه من خمس مراحل من النمو الاقتصادي هي: المجتمع التقليدي ، الشروط المسبقة للإقلاع ، الإقلاع ، القيادة إلى النضج ثم مرحلة الاستهلاك الواسع. عندما يحقق المجتمع الشروط المسبقة للإقلاع فإنه يصل إلى المرحلة الانتقالية. في هذه الأخيرة، ومع زيادة الاستثمارات والمدخرات، تتحقق ظروف النمو السريع ويدخل المجتمع مرحلة الإقلاع و الانتقال إلى التصنيع. يعد التصنيع عملية مهمة في عملية تنويع الاقتصاد من أجل بلوغ مرحلة النضج. في ظل هذه المرحلة، تبرز أهمية الابتكار التكنولوجي في خلق فرص الاستثمار و مواصلة تحقيق النمو. في النهاية ستؤدي هذه الديناميكية إلى ما سماه Rostow بمرحلة الاستهلاك الواسع.Rostow[3] أيضا، أكد على أهمية مرحلة الشروط المسبقة، من أجل الاستعداد بشكل مناسب للإقلاع، حيث رأى أنه من الضروري أن يتحول الدخل الذي يتجاوز الحد الأدنى

[1]Soares Jr et al.,"Development: an analysis of concepts, measurement and indicators." *BAR-Brazilian Administration Review* 5.2 (2008): 104-124 p10510-6.

[2]GOULET, DENIS. "Classic theories of development: a comparative analysis." *Economic Development, eighth edition, Addison Wesley, Boston* (2003). p112

[3]Khan, Zahid et al., "Summarizing the Miscellaneous Criticism on Rostow's Model of Economic Growth: An Overview." *International Journal of Social Science & Economic Research* 2.2 (2017): 2301-12.p14

لمستويات الاستهلاك إلى الاستثمار في البني التحتية لخدمة الصالح العام.[1] ، لكن هذه الآليات لم تكن بالسهولة المتوقعة لأن ضخ المدخرات والاستثمارات دفعة واحدة لا تكفي لوحدها لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

إن نجاح خطة مارشال[2] في أوروبا كانت لها ظروف هيكلية ومؤسساتية مناسبة وكان من الخطأ اعتبارها مرجعا لباقي التجارب. الفرضية الخطية للنمو افترضت وجود نفس الظروف والترتيبات في البلدان المتخلفة، متجاهلة تاريخ هذه الدول و خصائصها الاجتماعية والاقتصادية. لقد أجمع الاقتصاديون على عدم إثبات صحة المراحل التاريخية و استحالة تطبيقها على دول العالم الثالث.[3]خلال انتقاده للنظرية، Kuznets (1955) [4]رأى أن البلدان الفقيرة لم تواجه نفس الظروف التي واجهتها البلدان المتقدمة:[5]

" لا يمكننا صياغة نظرية تنمية مناسبة لمعظم سكان العالم الذين يعانون من التخلف دون أن يعلموا أولاً كيف أن تاريخهم الاقتصادي والاجتماعي الماضي أدى إلى تخلفهم الحالي [...] فإن معظم المؤرخين يدرسون فقط البلدان المتقدمة ولا يولون اهتماما كبيرا للأراضي المستعمرة المتخلفة [...] النظرية المتاحة تفشل في عكس ماضي الجزء المتخلف من العالم تماما وتعكس ماضي العالم ككل متجانس."

1-1-1 نموذج Harrod-Domar

حاولت نماذج النمو إبراز أسباب عجز الاقتصاديات على تحقيق التقدم. فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عرفت فيها اقتصاديات النمو اهتماما كبيرا من قبل مصممي النماذج مثل Harrod-Domar (في الأصل عام 1937) ، Solow ، Swan وآخرون. كان هدفهم دراسة مسارات النمو واستنباط النظريات المفسرة لأداء الاقتصاديات من أجل توجيه واضعي السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة في البلدان التي دمرتها الحرب.[6]نموذج Harrod-Domar أعتبر الأكثر أهمية بعد النموذج الكنزي، يظهر هذا النموذج العلاقة بين الدخل والادخار والاستثمار والإنتاجية من أجل تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي المستقر. على هذا الأساس، ظهرت مفاهيم مثل الدفع الكبير و النمو المتوازن و الإقلاع إلى النمو المستدام ذاتيا.[7] النموذج عبارة عن تدفق دائري ديناميكي يوضح عدم استقرار الاقتصاديات بافتراض ثبات نسبة المخرجات الرأسمالية و معالجة معدلات النمو من خلال تغيير معدلات الادخار.[8] لكن ما لوحظ أن محددات النمو طبقا لهذا النموذج لا تتوفر في الدول الفقيرة نظرا للنسب الضعيفة من الادخار. أيضا،

[1]Green, Alan, and James Russo. "Institutions and the Stages of Growth." *Available at SSRN 2905055* (2017). p5

[2] خطة مارشال ، مكنت المساعدات المالية والتقنية الهائلة للبلدان الأوروبية التي مزقتها الحرب العالمية من إعادة بناء اقتصاداتها وتحديثها في غضون بضع سنوات .

[3]GOULET, DENIS , Loc .Cit.

[4] هو اقتصادي وإحصائي أمريكي من أصل بيلاروسي ، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 حيثيعتبر أحد المساهمين في نظرية النمو الاقتصادي وباعتباره أحد "آباء الحسابات القومية" ، وعلى هذا النحو مخترع: الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

[5]Frank, Andre Gunder. *The development of underdevelopment*. Boston: New England Free Press, 1966. p1

[6]Boianovsky, Mauro. "Divergence and convergence: Paul Samuelson on economic development." *Forthcoming, Paul Samuelson: Master of Modern Economics, edited by R. Anderson, W. Barnett and R. Cord. Palgrave Macmillan, London*(2019). p5

[7]Meyer et al., "Growth Theory: The Case of Tractors in Peru." *The Evolution of Development Thinking* (2016):21. p21

[8]Barrett, Christopher B. "Development economics: An overview." (2007). p9

تلقى النموذج انتقادات عديدة، حيث لم يقدم نموذجا عاما للنمو و إنما قام على افتراض نموذج عرض بسيط قائم على الاستثمار كعامل وحيد يساهم في النمو الاقتصادي.[1]

في مقاله "نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة" ، Solow في تقييمه لنموذج Harrod-Domar:[2]

" ضمن نموذج Harrod-Domar[...]تميل نزعة الاقتصاد إلى الادخار والاستثمار، تقنيتها ، وميله إلى الابتكار [...]من المتوقع أن يؤدي اقتصاد يتطور وفقا لهذا النموذج إلى فترات متناوبة طويلة من النقص الشديد في اليد العاملة وفترات طويلة من البطالة المتزايدة. لكن هذه صورة غير مقبولة في رأسمالية القرن العشرين. كان نموذج Harrod-Domar يغري الكثيرين للاعتقاد الآلي بأن مضاعفة حصة الادخار والاستثمار تضاعف معدل النمو الاقتصاد النامي أو المتقدم في الأجل الطويل [...]كانت هناك فجوة نظرية يجب سدها. "

كما انتقد(1957) Solow الأصولية الرأسمالية حيثأشار إلى أنها لم تكن منطقية من الناحية النظرية و لا تمثل المسار الطويل الأجل لنمو الاقتصاد الأمريكي. لقد استنتج أن الاختلافات في رأس المال لا تفسر إلا جزء قليل من الاختلافات الحاصلة في نصيب الفرد في الناتج بين البلدان، مؤكدا على أن النمو هو عامل واحد ضمن مزيج معقد.[3] كانت الآثار المترتبة على نموذج نمو Solow قوية، حيث لا يؤثر تراكم رأس المال المادي على معدل النمو في حالة الاقتصادالمستقرة ، بل على مستوى الدخل فقط، والتقدم التكنولوجي يصبح المحرك الرئيسي للنمو الخارجي. نموذج Solow للنمو سيطر على هذا المجال لأكثر من 30 سنة، على الرغم من اعتبار عامل المدخرات والتقدم التقني خارج النموذج.[4]

2-1-1 نظرية الحلقات المفرغة Ragnar Nurkse

بهدف تفسير وضعية البلدان النامية تم تطوير نظرية الحلقات المفرغة للفقر من طرف Nurkse و التي قامت على أن الفقر والحجم المحدود للسوق المحلية هما مصدرا تخلف هذه البلدان و أن المبدأ الأساسي لهذه الظاهرة يتلخص في وجود مجموعة من القوى التي تتفاعل فيما بينها لتجعل البلد الفقير قابعة في حالة فقر.[5] تتجلى أساسا في الاستهلاك الناقص للسلع المادية الأساسية و في نقص رأس المال الحقيقي اللذان يعتبران البداية والنهاية في السلسلة السببية. بمعنى أنه في البلدان الفقيرة، وبسبب انخفاض الدخل يتم تحديد الادخار من أجل تأمين الاستهلاك. بدوره، الدخل المنخفض ينتج عن انخفاض إنتاجية العمل الناتجة عن قلة رأس المال ومنه يتم إغلاق الدائرة في هذا الجانب. أي أن

[1] Van den Berg, Hendrik. "Growth theory after Keynes, part I: the unfortunate suppression of the Harrod-Domar model." *Journal of Philosophical Economics* 7.1 (2013): 2-23. p9

[2] Solow, Robert M. "Neoclassical growth theory." *Handbook of macroeconomics* 1 (1999): 637-667. p641

[3] Evans, Peter. "Development as institutional change: the pitfalls of monocropping and the potentials of deliberation." *Studies in comparative international development* 38.4 (2004): 30-52. p31

[4] Barrett, Christopher B, Loc .Cit.

[5] Meyer et al,Ibid., P 23.

الفقر يتشكل في حلقات مفرغة على جانبي العرض والطلب. وبالتالي، يبقى البلد قابعا في فخ التخلف لأنه كان في الأصل فقيرا أو كما عبر عنها Nurkse من خلال عبارته المشهورة: "بلد هو فقير هذا لأنه فقير".[1]

متفقا مع Rodan-Rosenstein ، تدعي نظريته أنه من أجل الخروج من هذه الحلقات، يحتاج البلد الفقير إلى توسيع سوقه المحلية من خلال زيادة الإنتاجية. يفترض Nurkse أن زيادة الإنتاجية تتطلب استثمارات واسعة ومتزامنة في جميع قطاعات الاقتصاد أو ما تعرف بإستراتيجية النمو المتوازن من أجل تحقيق التكامل بين القطاعات.[2] في الواقع، أن مقاربة Nurkse لم تخرج عن الأفكار التي تبنتها إستراتيجية الدفع الكبير أو نسبة الزيادة في رأس المال الناتج و غيرها ، و التي ركزت على ضرورة تحقيق معدلات نمو من خلال استثمار دفعات كبيرة من رأس المال المادي.[3]Rosenstein-Rodan أوضح أن الاقتصاديات الفقيرة تحتاج إلى التوسع الكبير في الطلب من أجل توسيع حجم سوقها المحلية و هذا من خلال استخدام كل ما يحفز على الطلب مثل برنامج إنفاق عمومي أو مساعدات أجنبية أو حتى استخدام الموارد الأولية كما حدث مع دول أمريكا اللاتينية.[4] لكن Nurkse شدد على ضرورة أن يأتي هذا التمويل من داخل البلد لأن تمويل النمو من خلال الاستثمارات الأجنبية أو التجارة الخارجية هي خاصة بالتجربة الأمريكية و أن تكرار ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية مستحيل لأي دولة نامية.[5] ضمن هذا السياق أشار Sandilands إلى أن :[6]

> " قد يحكم الغربيون على إمكانيات الادخار في البلدان الأقل نموا على أساس معايير المعيشة الغربية. إن برامج المساعدات التقليدية والنمو المشار إليها في مؤشرات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، لا تخفي فقط التدهور في البيئة الديموغرافية والسياسية والاستعمال الضئيل للموارد المحلية و عدم القدرة على المنافسة في التجارة الدولية وغيرها و إنما يخفي مجموعة أخرى من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار للتصدي لمشكلة التخلف."

3-1-1 التصنيع المتأخر Gershenkron Alexandar

من خلال تجارب الدول الصناعية في أوربا، قام Gershenkron- وهو اقتصادي أمريكي من أصل روسي- بنشر مقاله "التخلف الاقتصادي في المنظور التاريخي" عام 1952، و الذي قام من خلاله بمقارنة عملية التصنيع بين دول أوروبا. نتيجة لهذا التحليل، Gershenkron وجد أن رجال الأعمال في المملكة المتحدة استغلوا رأس المال المتراكم وأرباح التجارة و الزراعة الحديثة للاستثمار في الصناعة. بينما كانت الأعمال أقل تطورا في أجزاء أخرى من أوروبا بسبب قلة رؤوس

[1] Bass, Hans H. "Ragnar Nurkse's Development Theory: Influences and Perceptions." *Ragnar Nurkse (1907-2007): Classical development economics and its relevance for today*(2011): 183-202. p187

[2] Barrett, Christopher B, Loc .Cit.

[3] Popov, Vladimir. "Development theories and development experience: half a century journey." (2011). p6

[4] Sachs, Jeffrey D et al., "The big push, natural resource booms and growth." *Journal of development economics* 59.1 (1999): 43-76. p43

[5] Kattel, Rainer et al., "The relevance of Ragnar Nurkse and classical development economics." *Ragnar Nurkse (1907-2007): Classical Development Economics and its Relevance for Today* (2009): 1-28. p10

[6] Sandilands, Roger. "Albert Hirschman, Lauchlin Currie,'linkages' theory, and Paul Rosenstein Rodan's' Big Push'." *Revista de Economía Institucional* 20.39 (2018): 53-68. p6

الأموال، حيث تولت بنوك الاستثمار تدعيم عملية التصنيع. أما في أوروبا الشرقية، وفي ظل عدم توفر البنوك الاستثمارية ورجال الأعمال، تكفلت الدول بتمويل عملية التصنيع.[1]

أيضا، ومن خلال مقارنته لنموذج تصنيع كل من ألمانيا، فرنسا وروسيا خلص إلى أن الدول الثلاثة اتبعت استراتيجيات تصنيع مختلفة وكانت بحاجة إلى بعض الشروط المسبقة لتمويل التصنيع. في فرنسا وألمانيا، لعبت البنوك دورا مهما في تمويل العملية، بينما كان العمل المصرفي في روسيا لا يزال متخلفا، حيث برز دور الدولة من خلال فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة لتمويل التصنيع. النتيجة كانت أن فرنسا وألمانيا استطاعت أن تحقق نتائج متقدمة في عملية التصنيع، بينما لم تتمكن روسيا من ذلك. في تفسيره لهذه المقارنة، وجد أن الإيديولوجية المتعلقة بريادة الأعمال، سواء كانت حكومية أو تابعة للقطاع الخاص، هي من أدت لهذه النتيجة. تدخل الدولة كان له اثر سلبي على مسار البلدان الفقيرة.[2]

أشار Gershenkron أيضا إلى أن تطور الاقتصاد المتخلف يختلف بشكل كبير عن مسار الاقتصاديات المتقدمة، مشددا على أهمية رأس المال باعتباره الوسيلة اللازمة لتخطي التأخر التكنولوجي التي تواجهه الدول المتخلفة.[3]

في الحقيقة أن هذه المقاربة لم تختلف عن سابقاتها، فالثورة الصناعية التي عرفتها أوربا أقنعت الكثيرين أنه لا سبيل أمام تخطي ظاهرة التخلف سوى إتباع مسارات الدول الصناعية.

2-1 نماذج التغيير الهيكلي.

خلافا للتحليل الليبرالي، نماذج التغيير الهيكلي اعتبرت التنمية مجموعة مترابطة من عمليات التحول الهيكلي الطويلة الأجل. حيث ركزت على كيفية تغيير الهياكل الاقتصادية في البلدان النامية من قطاعاتها التقليدية أو ما يطلق عليه بقطاع (الكفاف) إلى اقتصاد صناعي وخدماتي أكثر حداثة. أهم نماذج نظرية التغيير الهيكلي: النموذج المزدوج ل Lewis[4] ، و القائم على تحويل فائض العمالة المجتمعات الزراعية إلى القطاع الصناعي. أما النموذج الآخر فيتمثل في أنماط التنمية ل Hollis Chenery والذي رأى أن البلدان المختلفة تتبع مسارات مختلفة حسب حجمها و مواردها وعوامل أخرى مقارنة بالدول الأخرى. اعتمدت نظريته على أدوات نظرية التسعير والنظرية الكلاسيكية الجديدة والاقتصاد القياسي لتحليل عملية التحول.

1-2-1 نموذج الاقتصاد المزدوج لـ Arthur Lewis

متأثرا بالاقتصاد الكلاسيكي، اهتم Lewis بالمشاكل المتعلقة بالتغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان الأقل نموا و بحث لعقود في إشكالية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. بني Lewis نموذج الاقتصاد المزدوج على تقسيم

[1] Adarov, Amat et al., *Industrialisation and Economic Development in Europe*. No. 123. The Vienna Institute for International Economic Studies, wiiw, 2016. p1

[2] Alston, Lee, and Bernardo Mueller. *Economic backwardness and catching up: Brazilian agriculture, 1964–2014*. No. w21988. National Bureau of Economic Research, 2016. p2

[3] Harriss, John, Op.Cit., P 13-14

[3] Arthur Lewis أحد رواد اقتصاديات التنمية .ولد في جزر الهند الغربية البريطانية في عام 1915 ، كان أول أسود يحصل على جائزة نوبل ، في عام 1979 ، في مجال آخر غير مجال السلام أو الأدب.

الاقتصاد إلى قطاعين، قطاع تقليدي و آخر حديث و أن مستوى التبادل بين هاذين القطاعين هو من يحدد مستوى التنمية وتوزيع الدخل بين المناطق داخل البلدان و بين مختلفة دول العالم.

في مقاله " التطوير مع الإمدادات غير المحدودة من العمالة" لسنة 1954، أوضح أن الاقتصاديات النامية تملك قطاع تقليدي يتمتع بفائض من العمالة يمكن تحويلها إلى القطاع الصناعي دون أي تأثير سلبي على الإنتاج.[1] هذا العرض في العمالة يؤدي إلى زيادة الأجور في القطاع الصناعي و يضمن استمرار تراكم رأس المال في هذا القطاع. كذلك أشار Lewis أن عوامل مثل تراكم رأس المال و الاستثمار الصناعي هي من تحدد السرعة التي تتم من خلالها توسعة القطاع الحديث.[2] بمرور الوقت، يرتفع معدل الأجور، حيث تنمو الأجور الحقيقية مع الإنتاجية، وبالتالي، يصبح عرض العمل من القطاع التقليدي غير المحدود، حيث تستمر عملية تحويل العمالة إلى أن يتم القضاء على الفائض. من ناحية أخرى، يشدد نموذج Lewis على أهمية عمليات نقل الموارد من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية في عملية التنمية الاقتصادية.[3] يمكن توضيح هذه الحركية من خلال الشكل التالي:

الشكل1-1:تمثيل بياني لنموذج القطاع المزدوج ل Lewis

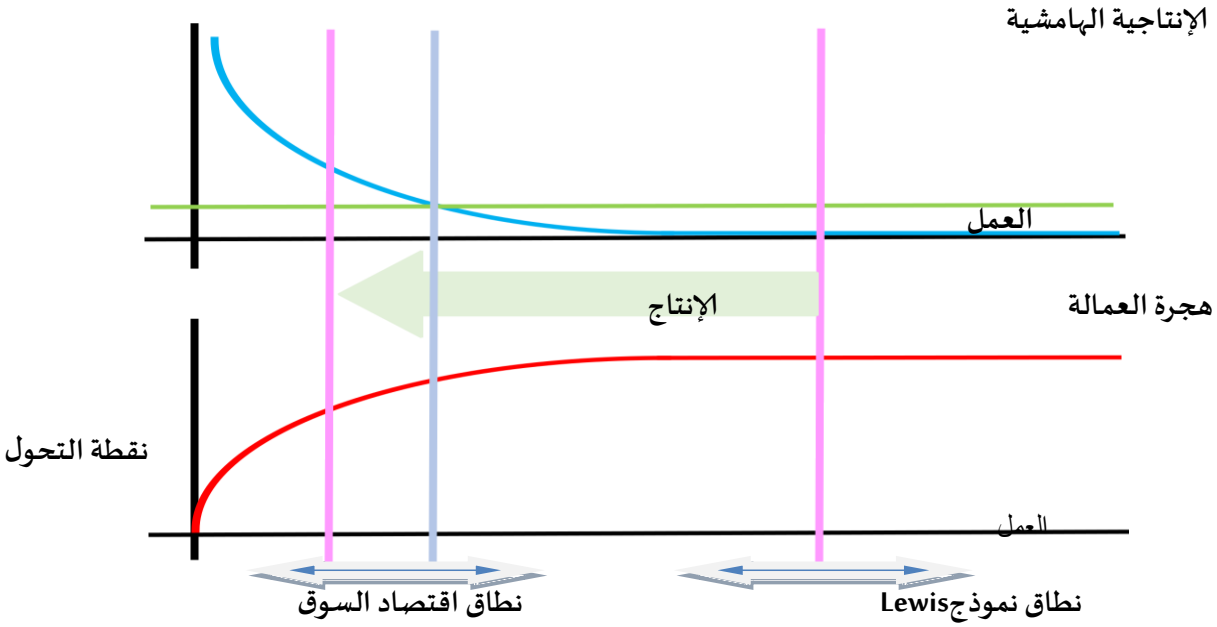

المصدر:

Yoshioka, Shinji, and Hirofumi Kawasaki. "Japan's high-growth postwar period: The role of economic plans." *Econ Soc Res Institute. The Government of Japan* (2016).p78

لقد تعامل Lewis مع المهارات على أنها شكل من أشكال رأس المال و ركز على أهمية رأس المال البشري، حيث أشار إلى أن العمالة الماهرة هي الأكثر أهمية للقطاع الرأسمالي المرشح للتوسع. هذا رغم أن نظرية رأس المال البشري في تلك الفترة لم تكن مكانة مهمة في التنمية الاقتصادية.[4]

[1] Levitt, Kari Polanyi. "W. Arthur Lewis: Pioneer of development economics." *UN Chronicle* 45.1 (2008): 45-46.p 45.

[2] Villanueva, Luis. "Income Inequality and Sustainable Prosperity: Lessons from the not Distant Past." (2015).p4

[3] Gabardo, Francisco et al.,"The incorporation of structural change into growth theory: A historical appraisal." *EconomiA* 18.3 (2017): 392-410.p399 .

[4] Chiswick, Carmel, Op.Cit., P 4.

لكن على الرغم من الإشادة الواسعة التي عرفها نموذج Lewis على مر سنوات، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة، منها تفسيره لفائض اليد العاملة على أنه إنتاجية هامشية للعمالة الزراعية و هو عملية غير مثبتة من الناحية الإحصائية. كمثال على هذا، الهند عرفت هجرة جزء كبير من السكان المزارعين لكنها لم تؤدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بل على العكس فقد أدت هذه الهجرة من القطاع الزراعي إلى إعادة تنظيم الإنتاج .[1]

2-2-1 نموذج التحولات الهيكلية لـ Chenery Hollis.

ظهرت نظرية التغيير الهيكلي لـ Chenery في سنة 1960 و التي سميت بنموذج التحولات الهيكلية. ان مفهوم التغيير الهيكلي في هذه النظرية لم يقتصر على قطاعي الاقتصاد كما جاء في نموذج Lewis و إنما ربط بين التغيير الهيكلي والتغيرات في تكوين الطلب على السلع الاستهلاكية والتغيرات في التجارة الدولية وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى. لقد أشار إلى أن زيادة دخل الفرد في بلد ما مرتبط بارتفاع حصة الإنتاج الصناعي، مشددا على أهمية الزيادة في المستوى الإجمالي لرأس المال لكل عامل و تحسين مستوى المهارات.[2]

الفرضية الرئيسية لنظرية التحولات الهيكلية لـ Chenery هي أن التنمية يتبعها النمو و تغيرات هيكلية مختلفة، لكن بسرعة متفاوتة حسب خصائص البلدان مثل: الكثافة السكانية والمساحة، وفرة الموارد الطبيعية، حجم السوق المحلية، الموقع الجغرافي، السياسات الحكومية، الوصول إلى الاستثمارات الأجنبية و غيرها. كما ترتبط سرعة التحولات الهيكلية بعوامل داخلية و خارجية لا تخضع لسيطرة البلد.[3] حسب Chenery تراكم رأس المال والمعرفة والتكنولوجيا هي أهم العوامل الخاصة بالنمو الاقتصادي.كما أن وجود هذه العوامل تحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[4] ضمن هذا السياق، وضع النموذج أربع استراتيجيات رئيسية لتحقيق النموالاقتصادي، أولا: تحويل الإنتاج من الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، ثانيا:تغيير تكوين طلب المستهلك من التركيز على السلع الاستهلاكية إلى السلع والخدمات المصنعة، ثالثا: التجارة العالمية و خلق سوق للصادرات، رابعا: استخدام الموارد و إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.[5]

أيضا، قام نموذج Chenery بتقسيم العملية الاقتصادية إلى عشرة أنواع من التغييرات الهيكلية في كل من: الاستثمار؛ الإيرادات الحكومية؛ التعليم؛ هيكل الطلب المحلي؛ الإنتاج؛ التجارة؛ تخصيص العمالة؛ التحضر؛ التحول الديموغرافي و تخصيص الدخل. كما كان للنموذج محاولات للمقارنة الدولية من خلال تناوله تجارب البلدان المختلفة و مرجعا لدراسة المشكلات الاقتصادية لمختلف البلدان.[6]

[1] Ranis, Gustav. "Arthur Lewis's contribution to development thinking and policy." *The Manchester School* 72.6 (2004): 712-723.p720 .

[2] Letsoela, Mpolelo Lydia. "Structural Change and Economic Development: An Analysis for Lesotho." (2017). p 6

[3] Holovko, Liliia, Op.Cit., P 231.

[4] Marjanović, Vladislav. "Structural changes and structural transformation in a modern development economy." *Economic Themes* 53.1 (2015): 63-82. p70 .

[5] Thakur, Sudhir. "Fundamental economic structure and structural change in regional economies: a methodological approach." *Régionet Développement* 33 (2011): 9-38,p13.

[6] Chen, Mingxing, et al. "Relational pattern of urbanization and economic development: Parameter re-evaluation of the Chenery model." *Journal of Geographical Sciences* 25.8 (2015): 991-1002. p995

منذ ظهورها في الخمسينات من القرن الماضي، اختلفت النماذج الهيكلية عن النظرية الكلاسيكية الجديدة في عدد من النقاط. أولا، استخدمت التحليل التاريخي لفهم النظم الاقتصادية والتنمية الاقتصادية. ثانيا، اعتبرت التخلف نتيجة لعلاقة تبعية للقوى الإمبريالية المعارضة لتنمية الدول الفقيرة.[1]

3-1 ثورة التبعية الدولية.

نظرية التبعية تعتبر مزيج من مجموعة من النظريات مثل نظرية النظم العالمية، نظرية البنية التاريخية ونظرية الماركسية الجديدة. ظهرت هذه النظرية في أواخر الخمسينيات من قبل مدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL. هذه الأخيرة ضمت مجموعة من الخبراء من بلدان أمريكا اللاتينية،[2] على رأسهم Prebisch Raul والذين اعتبروا أن النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة لا يؤدي بالضرورة إلى نمو في البلدان الفقيرة. تشير دراساتهم إلى أن النشاط الاقتصادي في الدول الغنية غالبا ما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية في البلدان الفقيرة و أن التخلف لا يعتبر كتأخر في التنمية و إنما هو نتيجة لتقدم الرأسمالية. حسب Santos ، هو حالة تاريخية تهيكل من خلالها الاقتصاد العالمي مانحا الأفضلية لبعض البلدان على حساب أخرى.[3] بمعنى أن الصراعات بين أمريكا الشمالية وأوروبا و المناطق الأخرى هي من أنتجت التخلف من خلال استيلاء الدول الصناعية على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية و الذي أوجد هيكل قوة عالمي تدعمه علاقات القوة غير المتكافئة:[4]

> "كيف يمكن لقارة مثل إفريقيا، التي يقولون إنها غير متطورة، أن تواصل في تمويل ودعم العيش الجيد لؤلئك في الشمال الصناعي؟ "

من جهته Sunkel، اختصر فرضية التبعية في أن المناطق المتخلفة هي تلك التي ارتبط ماضيها بالمركز و أن تنميتها مرهونة بالتخلص من هذه الروابط:[5]

> "هي تفسير للتنمية الاقتصادية لدولة من حيث التأثيرات الخارجية - السياسية والاقتصادية والثقافية - على سياسات التنمية الوطنية"

أيضا، Andre Gunder Frank و هو أحد أعضاء هذه المدرسة أشار إلى أن تخلف الدول المحيطة نتج من خلال نفس الآلية التاريخية التي نشأ بها رفاه الدول الرأسمالية. بمعنى أن تنمية الدول الصناعية نشأت على حساب دول المحيط من خلال شروط التبادل الدولية غير العادلة.[6] أيضا، Dos Santos و هو أحد أعلام هذا التيار، أوضح أن سبب المستويات

[1] Bresser-Pereira, Luiz Carlos. "Structuralist macroeconomics and the new developmentalism." *Brazilian Journal of Political Economy* 32.3 (2012): 347-366. p349

[2] Rivarola Puntigliano, Andrés. "Thinking globally from the periphery: Raúl Prebisch and the world system." (2017). p6

[3] Santos, Theotonio dos. "The structure of dependence." *The american economic review* 60.2 (1970): 231-236. p236

[4] Ndlovu-Gatsheni, Sabelo. "Whither Dependency Theory?." *Dialogues on Development* 1 (2017): 34-41 p35

[5] Sunkel, Osvaldo. "National development policy and external dependence in Latin America." *The Journal of Development Studies* 6.1 (1969): 23-48. p23

[6] Smith, Tony. "The underdevelopment of development literature: the case of dependency theory." *World Politics* 31.2 (1979): 247-288. p 252

المتفاوتة من التنمية بين البلدان هو نتيجة الاستيلاء على الفائض الاقتصادي لصالح العالم الصناعي و أن إعادة النظر في ظروف التبادل و شروط التجارة الدولية يمكنه أن يقارب مستويات التنمية.[1]

1-3-1 فرضية المركز و المحيط لـ Prebisch-Singer .

فرضية المركز و المحيط، والمعروفة أيضا باسم أطروحة Prebisch-Singer، تقوم على تقسيم العالم إلى **مركز** يضم البلدان الصناعية المتقدمة و **محيط** يجمع البلدان التي تنتج الموارد الأولية والسلع الزراعية. البلدان الصناعية و بفضل تقدمها التقني قامت بإنشاء نظام عالمي للتبادل خدمة لمصالحها ، ما أدي إلى وجود علاقة غير متكافئة في التجارة، حيث أن بلدان المحيط التي تنتج وتصدر المواد الخام لم تستفد من نقل التكنولوجيا وبقيت تدعم الصناعة في المركز المتقدم. بحسب هذا التيار، التخلف ليس مرحلة نحو التنمية كما جاءت به نظريات المراحل الخطية، بل هو نتاج هذه العلاقة بين المركز المتقدم و المحيط.[2]

كما تذكر النظرية أن هناك عاملان ساهما في هذه الوضعية و هما توفر الموارد الأولية في دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية و أسعارها التي بقيت منخفضة مقارنة بتطور مدا خيل المراكز الصناعية التي تراكمت بشكل نسبي أكثر من الإنتاجية. بهذه الطريقة، تم توزيع مزايا التقدم التقني في أنحاء العالم وفقا لمنطق التقسيم الدولي للعمل.[3] هذا أدى إلى اختلال شروط التبادل التجاري للبلدان المنتجة للسلع الأساسية و ازدادت التباينات العالمية من حيث دخل الفرد. من بين الحلول المقدمة من طرف Prebisch و Singer هي تنويع الاقتصاد بين القطاعات والتصنيع من خلال إحلال الواردات. بمعنى إحداث القطيعة مع السوق الدولي من خلال تبني استراتيجيات إحلال الواردات و مراقبة الموارد الأولية.[4]

ضمن حديثه عن إستراتيجية التنمية في دول أمريكا اللاتينية Prebisch أشار الى أهمية التصنيع في أمريكا اللاتينية: [5]

> "لا يتعارض تصنيع أمريكا اللاتينية مع التطوير الفعال للإنتاج الأولي. على العكس من ذلك، فإن توفير أفضل المعدات الرأسمالية والاعتماد على التقنيات الجديدة أمران ضروريان إذا أريد لتطوير الصناعة تحقيق الهدف الاجتماعي المتمثل في رفع مستوى المعيشة [...] يجب تصدير المنتجات الأولية للسماح باستيراد كمية كبيرة من السلع الرأسمالية اللازمة."

لكن كغيرها من النظريات، تعرضت للكثير من الانتقادات منها: أولا، اعتمدت على تحاليل مجردة لم تقدم أدلة تجريبية لدعم استنتاجاتها. ثانيا، التركيز على العلاقات الخارجية متجاهلة العوامل الداخلية مثل الصراعات السياسية الداخلية. ثالثا، بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد اعتبروا التبعية تقسيما لاقتصاديات العالم وفقا لخلفية

[1] Dos Santos, T. "The Structure of Dependence.‖ Pp. 225-236 in KT Kan and DC Hodges (eds.) Readings in the US Imperialism." (1971). p 226

[2] Delgado, Alexander, et al. "The Dependency Theory: A Case of Brazilian Development Strategy." *The Evolution of Development Thinking* (2016): 39. p40

[3] Prebisch, Raul. "The economic development of Latin America." *ECLAC Thinking, Selected Texts (1948-1998). Santiago: ECLAC, 2016. p. 45-84* (2016). p 51

[4] Otando, Gwenaëlle. "Institutions, gouvernance et développement économique: problèmes, réformes et orientation de l'économie gabonaise." *Marché et organisations* 2 (2011): 129-166. p 130

[5] Prebisch, Raul. "The economic development of Latin America and its principal problems." *Economic Bulletin for Latin America*(1962). p2

إيديولوجية. رابعا، هو أن حركة التبعية اعتبرت العلاقات مع الشركات متعددة الجنسيات نوع من الاستعمار، متجاهلة إمكانية استغلالها كوسيلة لنقل التكنولوجيا. بهذا المعنى، من المهم تذكر أن الولايات المتحدة كانت أيضا مستعمرة، وأن هذا البلد كان لديه القدرة على كسر الحلقة المفرغة للتخلف.[1]

2-3-1 التحليل الماركسي الجديد

بين الرأسمالية الغربية و الحركات الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي وتوازنات القوي الاقتصادية والسياسية في فترة الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي، أخد الصراع بين الدول الغنية والفقيرة شكل جدل سياسي وإيديولوجي حول نظام دولي جديد. هذه الأحداث ألهمت العديد من الباحثين ممن حملوا الأيديولوجية الماركسية من استخدام الهيمنة الرأسمالية كنوع من الإمبريالية.[2]

لقد اهتم الماركسيون الجدد بتحليل التوسع الاقتصادي الرأسمالي و كيف يؤثر على التنمية في الدول الفقيرة. خلال هذه الفترة، وبحجة أن نموذج Prebish فشل في التعبير عن حقائق هذه الدول، ظهرت مجموعة جديدة من منظري التبعية من أهمهم: Andre Gunder Frank، Enrique Cardoso، Dos Santos، Paul Baran و Samir Amin.[3]

منتقدا التحليل الليبرالي للتنمية، الاقتصادي الماركسي Paul Baran أشار إلى أن وجود اقتصاديات التنمية بحد ذاته كان بمثابة اعتراف ضمني بأنه لا يمكن تكرار الحالة الطبيعية للتنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة. إلى جانب Andre Gunder Frank قاما بمحاولات لإعادة تعريف نظرية التخلف والتبعية من منظور العالم الثالث.[4] مع أن مضمونه لم يختلف، إلا أنهما أكدا على أن التخلف في البلدان الفقيرة هو نتيجة للممارسات الاقتصادية للرأسمالية:[5]

> "يثبت البحث التاريخي أن التخلف المعاصر، في جزءه الكبير، هو منتج تاريخي للعلاقات الماضية والمستمرة في المجال الاقتصادي وغيره من العلاقات بين البلدان المتخلفة والبلدان المطورة الآن. إن هذه العلاقات هي جزء أساسي من النظام الرأسمالي على مستوى العالم ككل."

لذلك، حاول هذا الجيل إيجاد الطرق المناسبة لمعالجة مسألة الاختلاف الاقتصادي الدولي، حيث رأي الحل في التحرر من الاستغلال الاقتصادي للقوى الدولية.

3-3-1 التبادل غير المتكافئ Emmanuel و Amin

تحليل (1972) Emmanuel يقوم ضمن التفكير الماركسي للتبادل غير المتكافئ، حيث اعتقد أن النسبة بين أسعار التوازن التي تنشأ عبر تحقيق تكافؤ في الأرباح بين المناطق التي يكون فيها معدل فائض القيمة مختلفا.نظرا لأن الاختلافات

[1] Ateş, Hamza et al., "Dependency Theory: Still an Appropriate Tool for Understanding the Political Economy of the Middle-East?." *Atatürk Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi* 19.2 (2005). p253

[2] Barone, Charles A. *Marxist thought on imperialism: survey and critique*. Routledge, 2016. p3

[3] Ateş et Al , Ibid , p250 .

[4] Martinussen, John. "State, society and market." *A Guide to Competing Theories of Development* (1997). p 86

[5] Frank, A. "The Development of Underdevelopment/James D. Cockcroft, Andre Gunder Frank, and Dale Johnson, eds., Dependence and Underdevelopment." (1972): 3.p3

في معدلات فائض القيمة هي النتيجة المباشرة للفوارق في الأجورو أنعدم المساواة في الأجور هو وحده سبب عدم المساواة في التبادل.على غرار باقي منظري التبعية، وصف الظاهرة بأنها استغلال المحيط من قبل المركز.[1] لقد استدل بساعات العمل في كل من الدول النامية و الدول الصناعية. على سبيل المثال، عشر ساعات من العمل في زراعة شاي في الهند تعادل ساعة عمل واحدة في صناعة السيارات في الدول الصناعية، وبالتالي فائض القيمة بين السلع الأولية في مقابل المصنوعات المستوردة. تدهور لشروط التبادل التجاري أدى إلى إفقار الجنوب. و السبب أن البلدان المتقدمة تستغل البلدان الأقل نموا من خلال التجارة وليس من خلال الاستثمار. كما كان الاعتقاد لدى الماركسيين، النتيجة هي أن التجارة الحرة ستعرقل تقدم دول الجنوب.[2]

من أجل الخروج من هذه التبعية، أشار Emmanuel إلى أن البلدان منخفضة الأجور عليها تصدير كميات أكبر من المنتجات في مقابل حجم معين من الواردات من البلدان ذات الأجور المرتفعة كما لو كان مستوى الأجور متجانسة. لكن هذا التحليل لم يكن واضحا نظرا لما تمتلكه الدول الصناعية من تكنولوجيا. الآلات من بداية الثورة الصناعية كانت أجهزة لتوفير الوقت للبعض على حساب الوقت المتاح للآخرين.[3] إذا كانت الأجور تحدد بشكل مستقل، من الناحية النظرية ، فقد كان بإمكان البلدان في المحيط رفع الأجر الحقيقي وإزالة عدم المساواة في التبادل. لقد اعتبر نموذج التبادل غير المتكافئ بمثابة تعميم لكل من نموذج فائض العمل Lewis ونموذج التجارة Prebisch-Singer.[4]

من جهته Amin، و على غرار باقي منظري هذا الفكر، تأثر بشدة بأفكار Marx و Engels وغيرهم. بعدها، استمد أفكاره من كل من Baran و Sweezy ، حيث يشير Amin إلى أنه لا توجد نظرية واحدة للتبعية، بل ثلاث مدارس فكرية تشترك في بعض الخصائص الأساسية. متأثرا بالفكر الماركسي، اعتبر قانون القيم مركزيا في تحليله، وهذا ما يميز مدرسة التبعية هذه عن غيرها. قام Amin بالتحقيق بالتفصيل في ديناميكيات التنمية غير المتكافئة و ظروف التبادل غير المتكافئ و كيف يمكن تفسير استحالة دمج المحيط في مركز الرأسمالية العالمية. في تحليله، الخصائص الرئيسية لقانون القيمة العالمية تتمثل في التوزيع سعر القوة العاملة غير متكافئة أكثر بكثير مما هي عليه إنتاجية العمل الاجتماعي. هناك اختلافات في إنتاجية العمل، ولكن الاختلافات هذه أصغر من الاختلافات في سعر.[5] في تقييمه لنظام التبادل الدولي في الفترة التي سبقت السبعينيات Amin خلص إلى أن:[6]

> " النموذج الحالي من عدم المساواة بين الأمم يسمح بتحديد أسباب فشل سياسات التنمية التي تمارس في العالم الثالث [...] بالنظر إلى السنوات التي مرت، الخصائص المحددة للتخلف من زيادة عدم المساواة الداخلية وما يترتب عنها من نتائج التبعية، لم تعرف تراجعا فحسب، بل تفاقمت أكثر فأكثر."

[1] Birkan, A. "A brief overview of the theory of unequal exchange and its critiques." *Int J Humanit Soc Sci* 5.4 (2015): 155-162. p158

[2] Levine, Paul. "Unequal exchange re-visited." *Political Economy and the New Capitalism*. Routledge, 2002. 106-120. p99

[3] Hornborg, Alf. "The unequal exchange of time and space: Toward a non-normative ecological theory of exploitation." *Journal of Ecological Anthropology* 7.1 (2003): 4-10. p7

[4] Birkan A, Ibid , p160

[5] Kvangraven, Ingrid Harvold. "A Dependency Pioneer." *Dialogues on Development. Volume I: On Dependency* (2017): 12-17, p12 .

[6] Amin, Samir. "LE MODÈLE THÉORIQUE D'ACCUMULATION et de développement dans le monde contemporain: LA PROBLÉMATIQUE DE TRANSITION." *Revue Tiers Monde*(1972): 703-726. p718

1-4 الثورة الكلاسيكية المضادة: أصول السوق

في نهاية السبعينات، بلدان الجنوب لم تستفد من المجهود التنموي الذي طرحته النظريات السائدة في تلك الفترة. ان محاولات التصنيع شهدت فشل كبير أمام تدبدب أسعار الموارد الأولية التي كانت تعتبر عمود اقتصاديات هذه الدول. كما عرفت تراكم في الديون الخارجية و تباطؤ في النمو الاقتصادي. في السنوات 1980، و أمام هذه الوضعية أصبحت وصايا و املاءات مؤتمر واشنطن المذهب الجديد للتنمية من خلال فرضياته الهادفة إلى تقليص الديون الخارجية، إحداث التوازن المالي و للاستغلال الأمثل للموارد. يقوم المذهب على تعبئة الموارد وتخصيصها، تغيير المؤسسات وتنظيم الاقتصاديات والمجتمعات. الوكالات الدولية حملت على عاتقها مساعدة الحكومات و توجيهها لتحقيق الأهداف الموضوعة.[1]

لقد حاولت الليبرالية الجديدة تحرير السوق و تقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية. في التسعينيات، توسعت النظرية لتصبح مفهوم لظاهرة سياسية، أيديولوجية وثقافية. اعتمدت على مبادئ الاقتصاد الكلاسيكي التقليدي ونظريات السلوك البشري القائمة على الاختيار العقلاني. نتيجة لذلك، كانت خطة لا تشجع فقط انسحاب الدولة من تنظيم السوق، ولكن أيضا إنشاء آليات ملائمة لتحفيز مجموعة واسعة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.[2]لكن المفارقة ،كما يرى الكثيرون، أنه عادة ما يتم بناء نماذج التنمية الناجحة من خلال تحليل العملية في البلدان الصناعية، لتطبق بعد ذلك في البلدان الأقل نموا دون أي إشارة إلى خصائصها الداخلية المختلفة.[3]

1-4-1 الخوصصة والأسواق الحرة

الصعود السياسي للدول الصناعية في الثمانينيات، أدى إلى ثورة كلاسيكية في النظرية والسياسة الاقتصادية. تبنت هذه الثورة المضادة الاقتصاد الكلي في جانب العرض و خوصصة الشركات العمومية كاستراتيجيات في هذه الدول. في اعتقادها أن التخلف سببه سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات الاقتصادية غير الصحيحة و التدخل المفرط للدولة. بمعنى أن وجود أسواق حرة، غير المقيدة بالتنظيم الحكومي المفرط، قادرة على ضمان تخصيص الموارد هو أفضل وسيلة لإحداث تنمية سريعة وناجحة.[4] يشجع هذا النموذج التجارة الحرة وتوسيع الصادرات واستقطاب المستثمرين الأجانب من خلال القضاء على التعقيدات المؤسساتية كعوامل رئيسية لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

لكن محاولة دول مثل الكتلة السوفياتية الانتقال من مركزية التخطيط إلى اقتصاد السوق أظهر الصعوبة التي واجهتها هذه الدول. كان أداء الاقتصاديات الغربية المتقدمة محفزا لتوقعات النجاح الاقتصادي و التقليل من شأن المشاكل الاقتصادية المرتبطة بعملية التحول الهيكلي. اتخذ صناع السياسة عددا من الإجراءات الهادفة إلى استقرار

[1] Gore, Charles. "The rise and fall of the Washington Consensus as a paradigm for developing countries." *World development* 28.5 (2000): 789-804, p 789.

[2] Venugopal, Rajesh. "Neoliberalism as concept." *Economy and Society* 44.2 (2015): 165-187. p171

[3] Gore, Charles , Ibid , p791 .

[4] Goulet, Denis. "Theories of Development: A Comparative Analysis." (1990). p85

الاقتصاد الكلي وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزئي، إلى جانب الإصلاحات المؤسساتية والسياسية. لكن نتائج هذه الإجراءات تباينت بين البلدان من حيث السرعة والتفاصيل.[1]

2-4-1 نظرية الاختيار العام

أشارت نظرية الاختيار العام إلى قرارات المؤسسات السياسية على أنها مجرد مجموعة من الخيارات الفردية وعرفت على أنها تحليل البحث عن الريع. أوضحت مشكلات العمل الجماعي وكيف يمكن أن تميل الترتيبات المؤسساتية إلى مصالح مجموعة ضيقة. كان لهذه الرؤية تأثير كبير على مدار عقود بداية من الثمانينيات.[2]

لقد أكدت نظرية الاختيار العام، والمعروفة أيضا باسم نهج الاقتصاد السياسي الجديد ، على عجز الحكومات في فعل أي شيء بشكل صحيح. في اعتقادها أن السياسيون يستخدمون الموارد الحكومية لتعزيز مواقعهم في السلطة والحفاظ عليها. كما يستخدم البيروقراطيون مناصبهم للحصول على الرشاوى من المواطنين الباحثين عن الريع ولإدارة الأعمال. كما تستخدم الدولة سلطتها لمصادرة الممتلكات الخاصة بالأفراد. النتيجة ليست مجرد سوء تخصيص للموارد ولكن أيضا تراجع عام في الحريات الفردية.[3]

لكن هذه النظرية أثارت الكثير من الجدل، حيث تلقت انتقادات كثيرة حول تصرفات السياسيين لأنه لم يتم التحقق منها تجريبيا. حول ادعاء النظرية حول عدم خدمة المسئولين المنتخبين لأفراد المجتمع يرى منتقدو النظرية أن الحكومة غالبا ما تساعد الأفراد و في حالات عديدة مثل المساعدات في الكوارث الطبيعية، دون النظر إلى فرص إعادة انتخابهم.[4]

في الاخير ، و رغم تأكيده على أهمية الجوانب المادية Stiglitz أكد أنها غير كافية لتحقيق التنمية:[5]

> " يتفق الجميع تقريبا على أنه لا يمكن اختزال التنمية في التدابير الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومع ذلك، فإن زيادة الإنتاج و زيادة الدخل أمر مهم لأنه يوسع الخيارات المتاحة أمام الأفراد والمجتمعات.إذا قبلنا بأن النمو الاقتصادي الكلي يفيد معظم الأفراد في معظم الأوقاتويوفر الوسيلة لتحقيق العديد من أهداف المجتمع، بعدها ينبغي علينا السؤالكيف تمكنت بعض البلدان من النمو بسرعة أكبر من غيرها. من الواضح أنالإجابة هي أن البلدان التي تستثمر أكثر ستنمو بشكل أسرع. هذه الإجابة جزئية لأن الاستثمار قد يكون ضروريا للنمو، إلا أنه غير كاف."

[1] Svejnar, Jan. "Transition economies: Performance and challenges." *Journal of Economic Perspectives* 16.1 (2002): 3-28. p4

[2] Thomas, Chantal. "Law and neoclassical economic development in theory and practice: toward an institutionalist critique of institutionalism." *Cornell L. Rev.* 96 (2010): 967. p981

[3] Grindle, Merilee S., and John W. Thomas. *Public choices and policy change: the political economy of reform in developing countries*. Johns Hopkins Univ Pr, 1991. p154

[4] Larkin Jr, Paul J. "Public Choice Theory and Occupational Licensing." *Harv. JL & Pub. Pol'y* 39 (2016): 209. p232

[5] Stiglitz, Joseph E., and Lyn Squire. "International Development: Is it Possible?." *International political economy: Perspectives on global power and wealth* (2000): 383-391 p 386.

المبحث الثاني:المحددات العميقة للتنمية

النظرية الكلاسيكية الجديدة على غرار نظريات التبعية واجهت العديد من الانتقادات في تحليلها لأسباب التخلف، فأصول السوق لم تأتي بالجديد بالنسبة للدول التي انتهجت أملاءات المؤسسات المالية الدولية بل على العكس فقد تفاقمت مشاكلها مع الديون المتراكمة. و هذا ما ساهم في بروز تحليل جديد للتخلف من خلال ما سمي بالمحددات العميقة للتنمية، بمعنى أن هناك مجموعة من العوامل تختلف عن تلك التي تبنتها النظريات التي سبقت أو كما يعرفها البعض العوامل الكامنة underlying forces أو المحددات الأعمق deeper وراء النمو الاقتصادي والتنمية.

حسب Rodrik و الآخرون (2004) هذه الأخيرة اهتمت فقط بالأسباب المباشرة للنمو الاقتصادي. فإذا كانت الاختلافات في إنتاجية العمل مثلا هي ما أدى إلى التباينات في الدخل بين الدول، يأتي التساؤل بعد ذلك عن سبب الاختلاف في مستوى الإنتاجية بحد ذاتها. بتعبير أدق، لماذا لا تتمكن هذه البلدان من استخدام عوامل الإنتاج التقليدية بطريقة تمكنها من تحسين نموها؟ لهذا فان المسألة، في اعتقادهم، تحتاج في البحث عن أسباب أعمق.[1]

لهذا، تم الاهتمام بعوامل غير تقليدية كمحددات رئيسية للازدهار الاقتصادي و كبديل للنماذج التقليدية. منذ تسعينات القرن الماضي، تم طرح ما سمي حينها بالمحددات العميقة لتفسير التباين الإجمالي في الدخل بين البلدان. المتغيرات الجغرافية والتاريخية طويلة الأجل مثل المناخ وعبء المرض و الأصل القانوني والتراث الاستعماري و غيرها و التي، حسب الكثيرين، تحدد بشكل أو بآخر مستوى تنمية الأمم.[2] في اعتقادها، أن هذه العوامل تحدد البيئة المسبقة التي تتطور فيها المجتمعات. Acemoglu و الآخرون (2005) أشاروا إلى أنه يمكن التمييز بين ثلاث نظريات. المجموعة الأولى تركز على أهمية المؤسسات الاقتصادية التي تؤثر على النتائج الاقتصادية. الثانية تؤكد على الدور الذي تلعبه الجغرافيا، والثالثة تؤكد على أهمية الثقافة.[3] أيضا،(1999) Jones Hall أشارا إلى البنية الاجتماعية، والتي تضم المؤسسات والسياسات الحكومية التي توفر الحوافز للأفراد في الاقتصاد. يمكن لهذه الحوافز أن تشجع الأنشطة الإنتاجية مثل تراكم المهارات أو تطوير سلع وتقنيات إنتاج جديدة ، أو يمكن أن تشجع سلوكيات الاستحواذ مثل البحث عن الريع و الفساد.[4]

في هذه المبحث سوف لن نركز على المؤسسات، باعتبارها من المحددات العميقة، لأننا سنتناولها في الفصل الثاني. فيما نوجه تركيزنا على بقية المحددات العميقة التي ذكرناها و التي تم تناولها في الأدب مثل العوامل الجغرافية و الثقافية و الانسانية.

[1] Rodrik, Dani et al., "Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development." *Journal of economic growth* 9.2 (2004): 131-165. p 133

[2] Glawe et al., "The Deep Determinants at More Subtle Stages of Development—The Example of the Middle-Income Trap Phenomenon. "Available at SSRN 3085417.2017. p1

[3] Acemoglu, Daron et al., "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." *Handbook of economic growth* 1 (2005): 385-472. p396

[4] Hall, Robert et al., "Why do some countries produce so much more output per worker than others?." *The quarterly journal of economics* 114.1 (1999): 83-116. p96

1-2 العوامل الجغرافية

العوامل الجغرافية كانت و لا تزال محل نقاش واسع بين المهتمين بدراسة إشكالية التنمية في بعض المناطق من العالم مثل تلك التي تقع على الاستوائي أو المناطق النائية أو المنحصرة التي لا تملك منفذ على البحار. الظروف المناخية و بيئة الأمراض و الأوبئة هي أيضا ضمن هذه العوامل و التي يعتقد أنها تشكل عائقا أمام تطور الدول. هذا كما صنف الانفتاح على التجارة من بين العوامل الجغرافية التي لها أثر على الأداء الاقتصادي.

1-1-2 فرضية الجغرافيا

هذه الفرضية تعتقد وجود علاقة مباشرة بين الجغرافيا و التنمية الاقتصادية، حيث و بمجرد النظر في خريطة العالم، تظهر الاختلافات في التنمية الاقتصادية و المرتبطة بالموقع الجغرافي و الظروف المناخية للبلدان، حيث تسجل البلدان القريبة من خط الاستواء أو التي ليس لها منفذ بحري مستويات منخفضة من التنمية أكثر من غيرها المتواجدة بالمناطق المعتدلة أو المطلة على البحار.[1] ضمن هذا السياق، الاختلافات بين البلدان في الجغرافيا والمناخ والبيئة تحدد التفضيلات و الفرص المتاحة في هذه المجتمعات. و عليه تكون قوى الطبيعة عامل أساسي في فقر الأمم أو رقيها. Acemogluو الاخرون (2005) أشاروا الى جوانب تلاثة تؤثر من خلالها الجغرافيا على التنمية. أولا، المناخ يحدد حوافز العمل أو حتى الإنتاجية. ثانيا، قد تحدد الجغرافيا مستوى التكنولوجيا المتاحة للمجتمع، بينما الثالثة ترى أن الفقر مرتبط "بأعباء الأمراض" في مناطق كثيرة من العالم، مؤكدين على أن الأمراض المعدية تنتشر في المناطق المدارية أكثر منها في المناطق المعتدلة.[2] بمعنى أن البلدان الأكثر عرضة للأمراض المعدية مثل الملاريا لديها قوة عاملة أقل إنتاجية و متوسط العمر المتوقع للأفراد أقل للقيام باستثمارات في رأس المال البشري والمادي. على هذا النحو، قد يعوق ارتفاع معدل انتشار المرض النمو في أي بلد.[3] SACHS أكد هذه الفرضية في العديد من أعماله:[4]

" قد يفاجأ البعض بقدرة المرض على شل النمو الاقتصادي هذا أنهم لا يفهمون كيف يمكن للمرض أن يؤثر على النتائج الاقتصادية."

لكن بعض الخصائص الجغرافية لبعض البلدان مثل المناخ والتربة والأمراض تعتبر عناصر ثابتة أو على الأقل لا تتغير بسرعة على مر الزمن. من هذا المنطلق، إذا كانت الجغرافيا تحدد الظروف الأولية، والتي تتطور فيما بعد، يمكن القول حينئذ أن الجغرافيا تقع في مقدمة أسباب التخلف. لكن ماذا عن المناطق الغنية التي أنشأت فيها مؤسسات أعاقت التنمية، طالما أن المؤسسات كانت تحددها الجغرافيا ؟[5] مشككا في دورها الحاسم Rodrik(2004) أشار إلى أنه:[6]

[1] Krugman, Paul. "The role of geography in development." *International regional science review* 22.2 (1999): 142-161. p142

[2] Acemoglu, Daron et al., Op.Cit., P400.

[3] Bennett, Daniel L., et al. "Economic institutions and comparative economic development: A post-colonial perspective." *World Development* 96 (2017): 503-519. p508

[4] SACHS, Jeffrey David. "Les institutions n'expliquent pas tout." *Finances & Développement* (2003): 38-41. p39

[5] Przeworski, Adam. "The last instance: Are institutions the primary cause of economic development?." *European Journal of Sociology/Archives Européennes de Sociologie* 45.2 (2004): 165-188. p180

[6] Rodrik, Dani. "Institutions and economic performance-getting institutions right." *CESifo DICE Report* 2.2 (2004): 10-15. p5

" يجب إعطاء المتغيرات الجغرافية فرصة عادلة للتنافس ضد المؤسسات. لدينا عدد كبير من متغيرات الجغرافيا ووجدنا أن تأثيرها المباشر على الدخل ضئيل أو غير مهم. محددات جغرافية أخرى إيكولوجيا والمرض أو المناخ و مناطق خط الاستواء قد يكون من العدل القول أن الرأي العلمي لا يزال منقسما حول أهمية الجغرافيا كمحدد مباشر لمستويات الدخل."

نفس الباحث وجد أن الجغرافيا هي واحدة من هذه المحددات العميقة التي يمكن أن تؤثر على الدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تأثيرها على جودة المؤسسات أو مدى تكامل السوق مع التكامل التجاري حيث يمكن أن السببية تسير في الاتجاهين. أي يؤدي التكامل إلى زيادة الدخل، ولكن بنفس القدر أن تكون التجارة نتيجة لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد.[1]

ارتباط هذه المحددات عادة ما يكون معقدا، مما يجعل مهمة تحديد السببية غاية في الصعوبة. تطرق الكاتبان إلى ثلاثة محددات مع تفاوت غير واضح في أهمية كل منها و هو ما حاولا تبيانه من خلال الشكل التالي :

الشكل1-2: تفاعل المحددات العميقة للتنمية

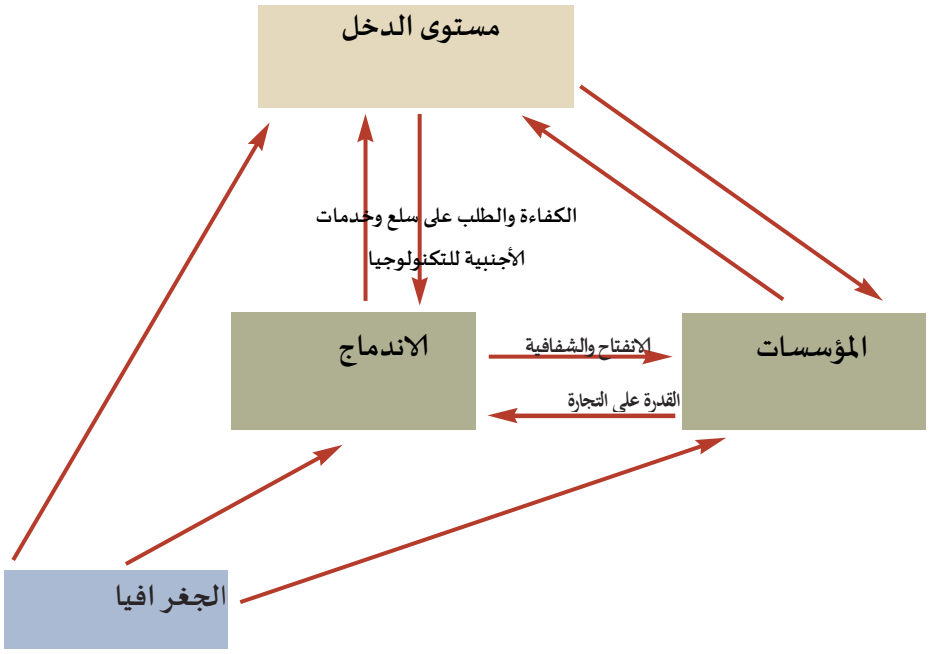

المصدر:

Rodrik, Dani, and Arvind Subramanian. "The primacy of institutions." *Finance and Development* 40.2 (2003): 31-34. P32

وبالتالي، أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات يتجاوز تأثيرها دور الجغرافيا و الانفتاح في تفسير الفرق في النمو بين البلدان على المدى الطويل. تشير نتائج دراسة Acemoglu و الآخرون (2001)إلى أن مستوى الفقر في إفريقيا مثلا ليس سببه عوامل جغرافية أو ثقافية و إنما بسبب مؤسساتها السيئة. بمجرد التحكم في تأثير المؤسسات لن يكون البعد عن خط الاستواء مهما. في اعتقادهم أن الاختلافات في المؤسسات تمثل حوالي ثلاثة أرباع الفروق في الدخل الفردي. قوة

[1]Rodrik, Daniet al.,"The primacy of institutions." *Finance and Development* 40.2 (2003): 31-34. p32

هذه العلاقة يمكنها السيطرة على عوامل أخرى مثل المناخ، بيئة الأمراض، الموارد الطبيعية وغيرها.[1] كما أن هناك أمثلة عن بلدان تتشارك في الحدود الجغرافية إلا أنها تسجل اختلافات كبيرة في مستوى التنمية على جانبي هذه الحدود. خير مثال على هذا هو شبه الجزيرة الكورية و المفارقة بين الشمال و الجنوب أو حالة الألمانيتين، الشرقية و الغربية، بعد الحرب العالمية الثانية. Olson (1996) حدد نوعين من التفسيرات الممكنة لهذه الاختلافات. الأول هو أن الحدود تحدد الاختلافات في ندرة الموارد الإنتاجية والاحتمال الثاني هو أن الحدود تفصل السياسات والمؤسسات.[2] الصورة التالية تظهر ليل شبه الجزيرة الكورية والفرق بين الكوريتين:

الشكل رقم 1-3: صورة قمر صناعي يظهر ليل شبه الجزيرة الكورية

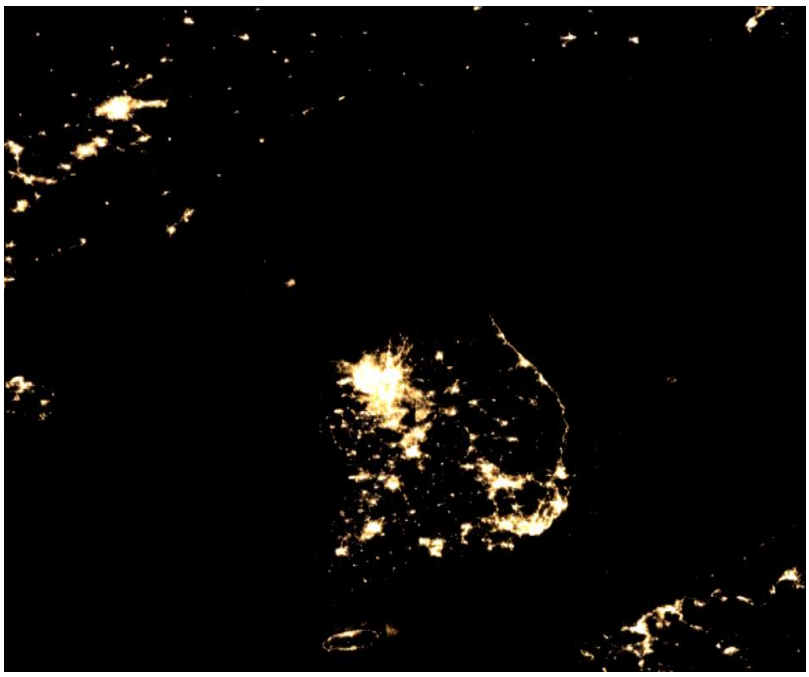

المصدر: صورة لوكالة الفضاء الأمريكية ناسا التقطت سنة 2015

يظهر جنوب مضيئ و شمال مظلم باستثناء القليل من الإنارة حول العاصمة بيونغ يانغ في كوريا الشمالية. هذه الصورة تظهر الفرق الشاسع في مستوى الاقتصاد و الرفاه بين الكوريتين. مستوى الدخل الفردي في الجنوب يبلغ حوالي 20 ضعفا عنه في الشمال. كما أن العمر المتوقع في الجنوب أطول بـ10 سنوات عنه في الشمال، هذا رغم أن هذه الفوارق لم تكن موجودة في عام 1945. لا يمكن أن تكون الجغرافيا هي المحدد الرئيسي لأن ما يفرق البلدين هو فقط خط العرض 38.[3]

[1] Acemoglu, Daron et al., "The colonial origins of comparative development: An empirical investigation." *American economic review* 91.5 (2001): 1369-1401.p1371

[2] Olson, Mancur. "Distinguished lecture on economics in government: big bills left on the sidewalk: why some nations are rich, and others poor." *Journal of economic perspectives* 10.2 (1996): 3-24. p5

[3] Acemoglu, Daron et al., "Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail." *Public Choice* (2019): 1-16. p1

مثال آخر في أمريكا الشمالية، حيث يكفي ملاحظة مستوى التحضر و التباين الهائل للثروة بين جانبي الحدود بين مدينة مثل Nogales على الحدود المكسيكية و Nogales الأمريكية لنكتشف أنه لا يمكن تفسيره من خلال الجغرافيا.[1] من ناحية أخرى، الإرث الاستعماري أو الفوارق العرقية أو الصعوبات الجغرافية غير مهمة .على سبيل المثال ، قد يساعد الإرث الاستعماري أو الانقسامات العرقية على تفسير اختيارات أفريقيا السيئة للسياسة الاقتصادية ، والتي بدورها مسؤولة عن الكثير من المشاكل الاقتصادية. وبالمثل، فإن الجغرافيا المميزة لأفريقيا، مع وجود عدد كبير من السكان في البلدان غير الساحلية ونسبة عالية من الأراضي في المناخ المداري، قد ساهمت بالتأكيد في النتائج الاقتصادية السيئة في أفريقيا. إن الجغرافيا الطبيعية لأفريقيا، لا تشكل تحديا لا يمكن التغلب عليه حتى لو كانت ستقلل من معدلات النمو مقارنة مع بعض الأجزاء الأخرى من العالم.[2]

2-1-2 الانفتاح التجاري

من المحددات الجغرافية الأخرى للتنمية نجد درجة الانفتاح على التجارة حيثمنذ آدم سميث (1937 (1776)) وديفيد ريكاردو (1973 (1821)) ، أدرك الاقتصاديون الآثار الإيجابية للانفتاح على التجارة على التنمية الاقتصادية وهذا من خلال الميزة المطلقة أو النسبية وأيضا يمكنها أيضا تعزيز الكفاءة بشكل غير مباشر عبر نقل التكنولوجيا وزيادة التنافسية للتفاعل في الأسواق في الداخل والخارج.[3]

لكن هذه النتيجة ليست حتمية في حالة بعض البلدان، حيث تبقى العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي واستقراره غامضة إلى حد ما .لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أن درجة عالية من الانفتاح لها مزايا وعيوب. كما أن النتائج المتعلقة بعواقب الانفتاح على بلد ما مشروطة بسلسلة من العوامل الخاصة بالمنطقة مثل: المنتج والهيكل الجغرافي للصادرات ، وتركيزها ، ودور رأس المال الأجنبي في التجارة الخارجية وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك طبيعة المنطقة و بعدها عن المحيط و غيرها.[4]

العديد من الدراسات التجريبية أظهرت أهمية التجارة للنمو على المدى الطويل. bramanyam Balasu والآخرون (1996)، وجدواأن الاستثمار الأجنبي كان له تأثير ايجابي مباشر أقوى في البلدان ذات التوجه التصديري منه في البلدان ذات التوجه نحو استراتيجية إحلال الواردات.[5]

لكن في دراسة لـ Rodrik و Subramanian (2003) ،كما ذكرنا ، أن العوامل مثل الجغرافيا والانفتاح تصبح غير فعالة في ضل عدم التحكم في تأثير المؤسسات،بمعنى أن المؤسسات تتفوق على دور الانفتاح والجغرافيا في تفسير

[1]Jennings, Colin. "Institutions and prosperity: A review of Timothy Besley and Torsten Persson, Pillars of Prosperity: The Political Economics of Development Clusters, Princeton University Press, Princeton, 2011, pp. 375 and Daron Acemoglu and James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty, Profile Books, London 2012, pp. 529." (2013): 252-258. p256 .

[2]Sachs et al., Warner. "Sources of slow growth in African economies." *Journal of African economies* 6.3 (1997): 335-376. p336 .

[3]Bloch, Harry el al "Deep determinants of economic growth: institutions, geography and openness to trade." *Progress in Development Studies* 4.3 (2004): 245-255. P249.

[4]Nazarczuk et al "The geography of openness to foreign trade in Poland: The role of special economic zones and foreign-owned entities." *Bulletin of Geography. Socio-economic series* 39.39 (2018),P 97-111.

[5]Balasubramanyam et al "Foreign direct investment and growth in EP and IS countries." *The economic journal* 106.434 (1996),P 92-105.

الاختلاف بين الدول في النمو على المدى الطويل. Brodzicki (2016) و Dorota أكدا هذه النتيجة من خلال عملهما على مجموعة من الدول تضم 207 دولة في مختلف المناطق، حيث أظهرا أن جودة المؤسسات أكثر أهمية بالنسبة لاقتصاديات نصف الكرة الجنوبي وكذلك للاقتصاديات الاشتراكية السابقة والاقتصاديات الاشتراكية الحالية و هي الاقتصاديات النامية عموما.[1]

لكن هناك من رأى أن(2002)Rodrik قدم سباقا بين الجغرافيا والتجارة والمؤسسات الداخلية وأنه بعد التحكم في الجودة المؤسسية، التجارة لا تؤثر على الدخل في اعتقاده أن الجغرافيا ليست قدرا geography is not destiny. كما خلص Acemoglu و الآخرون (2001) إلى أن التركيز على الاندماج مع الأسواق العالمية من غير المرجح أن يؤدي إلى تقارب. لكن قد تكون الجغرافيا مصيرا ، لكن العمل على قنوات تأثيرها مثل بيئة المرض قد يكون له تأثيرات ايجابية كماقد لا يؤدي تطور التجارة إلى التقارب ولكن قد يؤدي توجيه السياسات التجارية إلى العوامل التكميلية للتمنية.[2]

كغيرها من الأطروحات لم تخلوا من الانتقادات، Kangur(2016) ، أشار إلى أن مؤشر معدل وفيات المستوطنين الذي استخدمه Acemoglu و الآخرون (2001) لا تعبر عن تغلب تأثير الجودة المؤسساتية وأن نظرية الأصول الاستعمارية ليست مؤسساتية بطبيعتها بل تدعم فرضية رأس المال البشري. هذا الأخير بمعية الجغرافيا هم من لهم تأثيرات مباشرة و منفصلة على مستويات الدخل. في حين أن الانفتاح له تأثيرات تكميلية غير مباشرة إما عن طريق المؤسسات أو صادرات الموارد الطبيعية.[3]

المؤسسات والجغرافيا والانفتاح على التجارة لها دور في تعزيز النمو الاقتصادي،لكن هذا التأثير مترابط ومعقد. من وجهة نظر الكثيرين أن الجغرافيا متغير خارجي و بعيد عن سيطرة صانعي السياسات و أن التغيير في المؤسسات أو درجة الانفتاح تتحدد ضمن إطار صراعات سياسية و في مدة زمنية طويلة.[4]

2-2 العوامل الثقافية و الإنسانية

كما ذكرنا، أن الدراسات الحديثة حول محددات النمو والتنمية انتقلت من دراسة المحددات القريبة إلى تحليل العوامل الأساسية الأكثر عمقا. من بين هذه المحددات نجد العوامل المرتبطة بالعامل البشري و الإنساني مثل الثقافة و رأس المال البشري و رأس المال الاجتماعي.

2-2-1 الثقافة

هناك اتفاق عام بين علماء الاجتماع الاقتصادي على أن الثقافة تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية. تعرف الثقافة على أنها المعتقدات والقيم العرفية التي تملكها مجموعات عرقية ودينية واجتماعية تنتقل من جيل إلى آخر دون تغيير.

[1]Brodzicki, Tomasz, and Dorota Ciolek. *Deep determinants of economic growth–empirical verification with panel data models*. No. 0801. The Univeristy of Gdansk, Faculty of Economics, Economics of European Integration Division, 2016,P2.

[2]Kangur, Alvar. "What Rules in the 'Deep'Determinants of Comparative Development?." *Research in Economics and Business: Central and Eastern Europe* 8.1 (2016).

[3]Kangur, Alvar. "What Rules in the 'Deep'Determinants of Comparative Development?." , Op.Cit. , p67

[4]Bloch, Harry, and Sam Hak Kan Tang , Op.Cit. , p 254-255

يتم اكتساب المعتقدات الفردية في البداية من خلال الانتقال الثقافي ومن ثم يتم تحديثها ببطء من خلال التجربة المتكررة.[1] لقد رأى Hayek أن السلوك البشري مشروط بالثقافة، في اعتقاده، أن الثقافة هي انتقال مخزوننا المتراكم من المعرفة عبر الزمن. لكن ما علاقة الثقافة بالتنمية ؟

هناك ثلاث آليات منفصلة، المعتقدات الثقافية تعزز التبادل، الثقة من جهتها تقلل تكلفة المعاملات و التعاون يساهم في العمل الجماعي و بالتالي يحتاج الأداء الاقتصادي إلى مستوى معين من التعاون داخل المجتمع.[2] المجتمعات هي متباينة التقدم لأن ثقافاتها المختلفة، تجارب مختلفة أو ديانات مختلفة، تحمل فكرة أن الثقافة تعتبر محدد رئيسي لقيم ومعتقدات الأفراد والمجتمعات و تلعب دورا رئيسيا في تحديد الأداء الاقتصادي. في مستوى ما، يمكن التفكير في الثقافة لتأثيرها في مجموعة معينة من المؤسسات. تولد الثقافات المختلفة مجموعات مختلفة من المعتقدات حول كيفية تصرف الأفراد.[3]

ضمن الدراسات التي حاولت مقارنة التنمية بين البلدان، كانت هناك حجج حول دور عوامل ثقافية معينة. على سبيل المثال، قد تكون أمريكا اللاتينية فقيرة بسبب تراثها الأيبيري، في حين أن أمريكا الشمالية ازدهرت بسبب تراثها الأنجلو- سكسوني. بمعنى أن المجتمعات قد تتبنى نظم معتقدات لا تعزز تنمية المجتمع. Acemoglu و الآخرون (2005) يذكرون فقر جنوب إيطاليا مقارنة بشماله و الذي يعود في اعتقادهم إلى أن الأفراد في هذا الجزء من البلد تبنوا ثقافة المعرفة الأخلاقية حيث كانوا يثقون فقط بأفراد أسرهم ورفضوا التعاون أو الوثوق بالآخرين.[4]

أيضا، هناك من قارن بين الثقافة الأوروبية وثقافة العالم الإسلامي في العصور الوسطى. كان للعلماء المسلمين حينها تأثير كبير في الغرب، حيث تبنى الأوروبيون بعد العام 1200 ميلادية الأفكار والتقنيات العربية المتقدمة خاصة بعد عام 1500. لكن العكس لم يحدث بالنسبة للمجتمعات الإسلامية قبل عام 1900، حيث أن هذه الأخيرة وجدت صعوبة تبني الأفكار الغربية، أين شكلت في كثير من الحالات، حاجزا قويا أمام الابتكار الفكري والتكنولوجي. أيضا قد يكون المثال الأقوى هو التاريخ الاقتصادي لليهود الأوروبيين.[5]

جانب آخر من هذا النقاش و هو مسألة ثقافة الطبقة الدنيا أو ثقافة الفقر و التي رأى فيها البعض تشجيع للسياسات التي تهدف إلى إدامة مسببات الفقر. في الستينيات، و بهدف التخطيط لتنمية هذه البلدان طرحت مسألة التعديل الثقافي لكن هذه الأخيرة لقيت مقاومة شديدة لأنها تعارضت مع مبادئ هذه المجتمعات.[6] لكن بالعودة للمثال

[1] Alesina, Alberto et al., "Culture and institutions." *Journal of Economic Literature* 53.4 (2015): 898-944. p900

[2] Galiani et al., "Institutions, Property Rights and Economic Growth." *The legacy of* (2019). p167

[3] Acemoglu Daron et Al "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." , Op.Cit., P 398.

[4] Acemoglu Daron et Al" Institutions as a fundamental cause of long-run growth."Op.Cit. , p 400 .

[5] Galiani Sebastian et Al , Op.Cit. , p 170.

[6] Arizpe, Lourdes. "The intellectual history of culture and development institutions." *Culture, diversity and heritage: Major studies*. Springer, Cham, 2015. 58-81, p71

الكوري، فشبه الجزيرة الكورية تزخر بلغة و ثقافة وتاريخ مشترك. فإذا كانت الثقافة هي المحدد الرئيسي للتنمية فمن المفترض أن لا يظهر التباين بين البلدين قبل تاريخ انفصالهما عام 1945.[1]

في الأخير،من المهم أن نشير الى وجهة نظر النظرية المؤسساتية في العوامل الثقافية، حيث شدد North على أن السمات الثقافية عادة ما تنعكس علىنوعية المؤسسات التي تنقل العادات والقواعد التي تحدد مسار التقدم و بهذه الطريقة ، يتحدد تتكافؤ الفرصفي ساحة اللعب من عدمه لأصحاب المصلحة في المجتمع.

2-2-2 رأس المال الاجتماعي .

من المؤكد أن العوامل الاجتماعية مهمة في تشكيل الحوافز الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية و بالتالي في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يؤكد North على الدور الحاسم للمعايير الاجتماعية غير الرسمية ودورها في التأثير على الرخاء الاقتصادي للبلدان. تظهر الأدلة أن المعايير الاجتماعية التي تصف الثقة أو السلوك التعاوني لها تأثير معنوي على قدرة المجتمعات في تخطي العقبات التي تعيق تنميتها.[2] ضمن هذا السياق، هناك تنوع في طبيعة الدول من حيث قدرتها على تنظيم المجتمع بشكل فعال وفي قدرتها على التنظيم بشكل جماعي وبالتالي في مستويات رأس المال الاجتماعي.[3]

النقاش حول هذا المصطلح لا يزال محل جدل واسع. العديد من الأكاديميين، في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، يرون أنه يقع في صميم المشاكل الاجتماعية. انخفاض مستويات الثقة داخل المجتمع، معدلات الجريمة، تراجع الروابط الأسرية، تزايد الفقر و المزيد من عدم الرضا، هي أهم النتائج التي تلاحظ اليوم. هذا ما أدى للبحث عن تطوير مقاييس لرأس المال الاجتماعي و اكتشاف تأثيراته و السعي إلى التعبير عن الروابط الاجتماعية.[4] في حين شكك آخرون في إمكانية الوثوق في رأس المال الاجتماعي من أجل تفسير مستويات التنمية في البلدان الفقيرة.

على الرغم من أن الاستخدام الأول لهذا المصطلح يعود إلى بداية القرن العشرين، إلا أن الأمر استغرق بعض الوقت قبل أن يصبح محل نقاش واسع. كما تدعي بعض المصادر أن Hanifan كان أول من استخدم المصطلح بمفهوم قريب من الذي يعرف اليوم و هو الذي تعامل مع دور مدارس المجتمع الريفي من أجل توضيح الطريقة التدريجية التي تتم بها عملية بناء المجتمع. لقد أظهر بعض الرؤى النظرية من خلال تحديد رأس المال الاجتماعي مع بناء الروابط الاجتماعية.[5]لقد عرفهHanifanب:[6]

"تلك الأصول الملموسة التي في الحياة اليومية للناس مثل: النوايا الحسنة، الصداقة، التعاطف، الرابط الاجتماعي بين الأفراد والأسر الذين يشكلون وحدة اجتماعية."

[1]Acemoglu Daron et Al "Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail." ,*Op.Cit.,* p1.

[2]Keefer, Philip, and Stephen Knack. "Social capital, social norms and the new institutional economics." *Handbook of new institutional economics*. Springer, Berlin, Heidelberg, 2008. 701-725, p702 .

[3]Acemoglu, Daron et al., *The emergence of weak, despotic and inclusive states*. No. w23657. National Bureau of Economic Research, 2017, p 42.

[4]Li, Yaojun. "Social capital, social exclusion and wellbeing." *Public health: Social context and action* (2007): 60-75,P60.

[5]Guðmundsson, Gestur, and Piotr Mikiewicz. "The concept of social capital and its usage in educational studies." (2012).

[6]Hanifan, Lyda Judson. "Social capital–Its development and use." *Ostrom, E. bAhn, TK eds.: Foundation of Social Capital. Cheltenham* (2003)., P22-35.

بدورها،الدراسات الحديثة تباينت في تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعي لا يوجد توافق في الآراء حول تعريف دقيق. ولكن إحدى طرق التعبير عن محتويات التعريفات المختلفة هي اعتباره المؤسسات والعلاقات والمواقف والقيم التي تحكم التفاعلات بين الناس وتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1] Putnam(2001) عرفه كأنماط المشاركة الاجتماعية التي هي المكون الهيكلي لرأس المال الاجتماعي و كذا التماسك الاجتماعي الناتج عن المشاركة. فهو بذلك من المحددات المهمة التي تدفع نحو التغيير الاقتصادي على المدى الطويل. هذا من خلال تنسيق الأنشطة الاقتصادية و ترسيخ الطابع المؤسساتي على التعاون داخل المجتمع.[2]

أيضا، ينظر إليه كعنصر تمكين للعمل الجماعي والتعاون، زيادة التماسك الاجتماعي، تحسين المشاركة المدنية، تقليل السلوك الانتهازي، تعزيز المشاركة السياسية، خفض تكاليف المعاملات وحل مشكلات الإجراءات الجماعية. كل هذا يؤدي إلى نتائج إيجابية على أداء الحكومة و على النمو الاقتصادي. تأتي هذه النتائج الإيجابية جراء تخصيص الموارد بطريقة أكثر كفاءة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي المشاركة المدنية إلى توليد الثقة والتعاون كما يمكن أن يتراكم رأس المال الاجتماعي على مستويات مختلفة، مثل المستويات الاجتماعية والمؤسساتية والفردية.[3] كما أنه المعايير الاجتماعية التي تحدد الإجراءات التي تعتبرها مجموعة من الأشخاص مناسبة أو صحيحة أو غير لائقة. ليس للمعايير أي أساس قانوني أو أي أساس رسمي، وقد تتعارض في بعض الأحيان مع القوانين.[4] في هذه الحالة، قد يسهل رأس المال الاجتماعي في حل مشكلات العمل الجماعي في حالة عدم وجود مؤسسات رسمية قوية أو متطورة بالقدر الكافي. الحجة هي أن المؤسسات الرسمية مثل القوانين التي تحمي حقوق الملكية، يمكن أن تكون أكثر فعالية في حالة مستوى مرتفع من الثقة. إذا تم قبول مثل هذه الحجة، فمن المرجح أن تكون المؤسسات الرسمية أكثر فاعلية في البلدان ذات المستويات العالية من رأس المال الاجتماعي. لكن بعيدا عن آثاره الإيجابية يجب الاعتراف بوجود حالات يؤثر فيها سلبا من خلال وقوف بعض العادات أو القواعد أمام إدخال تقنيات جديدة. مثلا، من الممكن أن يحجم المزارعون ورجال الأعمال عن إدخال تقنيات جديدة من شأنها تحسين الإنتاجية لأنه يتعارض مع عاداتهم.[5]

بالنظر لأهمية العلاقات الاجتماعية التي تشكل رأس المال الاجتماعي، يوجد خلاف فيما يتعلق بالجوانب المحددة لها. جزء من الأبحاث تنظر لمصدر رأس المال الاجتماعي في الهيكل الرسمي للروابط التي تكوّن الشبكة الاجتماعية. أما الجزء الآخر يركز على محتوى تلك الروابط.[6] كما تتحدث بعض الدراسات عن أبعاد هذه الروابط، حيث قسمت في الغالب إلى: أولا، البعد الهيكلي و الذي يشير إلى أنماط العلاقات بين الجهات الفاعلة و إلى قدرة الأفراد على إقامة روابط مع الآخرين داخل المجتمع. ثانيا، البعد المعرفي لرأس المال الاجتماعي و الذي يمثل الموارد التي توفر تفسيرات ونظم مشتركة بين الأفراد، والتي يمكن أن تسهل وتؤثر في شروط الجمع بين الموارد وتبادلها. ثالثا، البعد العلاقاتي والذي يصف نوع

[1] Hjerppe, Reino. *Social capital and economic growth*. Valtion taloudellinen tutkimuskeskus VATT, 1998,P4.

[2] Putnam, Robert. "Social capital: Measurement and consequences." *Canadian journal of policy research* 2.1 (2001): 41-51,P42.

[3] Lins, Karl V., Henri Servaes, and Ane Tamayo. "Social capital, trust, and firm performance: The value of corporate social responsibility during the financial crisis." *The Journal of Finance* 72.4 (2017): 1785-1824,P 1790.

[4] Coleman, J. "Foundations of Social Theory. Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press." (1990): 993,P243.

[5] Knowles, Stephen. "Is social capital part of the institutions continuum and is it a deep determinant of development?." *Advancing Development*. Palgrave Macmillan, London, 2007. 197-223,P207.

[6] Adler, Paul S., and Seok-Woo Kwon. "Social capital: Prospects for a new concept." *Academy of management review* 27.1 (2002): 17-40,P23.

العلاقات الشخصية التي يمتلكها الناس و تطورها من خلال تاريخ من التفاعلات. يعد تحديد الهوية أحد مظاهر البعد العلاقاتي لرأس المال الاجتماعي.[1]

لكن كل هذه المفاهيم المرتبطة بمفهوم رأس المال الاجتماعي لا تزال بعيدة عن تحديد دقيق. معرفة رأس المال الاجتماعي من حيث الأبعاد والوظائف والتأثير على النتائج الاقتصادية غير كافية.يبقى التحدي الأهم هو تحديد المفهوم بشكل صريح يمكن من خلاله توضيح انعكاساته على تنمية المجتمعات.[2]وبالتالي يصبح عامل حاسم للتنمية:[3]

" التحدي الذي يواجه منظري التنمية و واضعي السياسات يتمثل في تحديد الآليات التي من شأنها أن تخلق وتغذي وتحافظ على أنواع ومجموع العلاقات الاجتماعية التي تفضي إلى بناء مجتمعات تشاركية ديناميكية ومستدامة: اقتصاديات منصفة ودول تنموية مسؤولة."

2-2 -1-2- الثقة و الجدارة بالثقة

من المرجح أن يكون مفهوم الثقة قديم قدم الأشكال الأولى من ارتباط الإنسان. المتفق عليه أن كل جانب من جوانب الحياة البشرية تقريبا يعتمد على شكل ما من أشكال الثقة. تعتبر الثقة ضرورة أساسية من أجل الأداء الفعال لمستويات العلاقات الإنسانية. فهي تحدد العلاقات بين المجموعات و المنظمات و حتى الدول، كما تعتبر كمتغير مهم للعلاقات بين الأفراد.[4] كما أنها تشكل الجانب غير الرسمي لهيكل المجتمع و أساس النظام الاجتماعي كما تزيد من فعالية النظام الاقتصادي والاجتماعي. ضعف الثقة أو غيابها يؤدي بأصحاب الأعمال في مجتمع الى المزيد من الوقت لاستيعاب تقنية جديدة أو منتج جديد. وهذا ما لا يشجع على المزيد من الاستثمار و لا بتفعيل القرارات الاقتصادية وبالتالي لا يمكن للاقتصاد أن ينمو بشكل أسرع.[5]

على العكس، قد لا يضطر الأفراد في المجتمعات ذات الثقة العالية الى حماية أنفسهم من الاستغلال في المعاملات الاقتصاديةحيث يكون التقاضي أقل تكرارا و انتشاراجراء الانتهاكات غير القانونية لحقوق الملكية الخاصة. كما أن المجتمعات التي تتميز بمستويات عالية من الثقة تكون أقل اعتمادا على المؤسسات الرسمية لحماية الاتفاقيات. بل أن المعاملات غير الرسمية، في ظل غياب الحكومات، و النابعة من الثقة القوية تسهل الاستثمار في حالة عدم وجود نظام رسمي للوساطة المالية أو بديلا لحقوق الملكية الناقصة.[6] تفسر الثقة عادة من خلال تخفيض تكاليف المعاملات كما

[1] Li, Stacey, et al. "Conceptualising and validating the social capital construct in consumer-initiated online brand communities (COBCs)." *Technological Forecasting and Social Change* 139 (2019): 303-310,P309-310

[2] Bhandari, Humnath, and Kumi Yasunobu. "What is social capital? A comprehensive review of the concept." *Asian Journal of Social Science* 37.3 (2009): 480-510,P486.

[3] Woolcock, Michael. "Social capital and economic development: Toward a theoretical synthesis and policy framework." *Theory and society* 27.2 (1998): 151-208,P186.

[4] Weitzl, Wolfgang. "Review of Literature and Theoretical Background." *Measuring Electronic Word-of-Mouth Effectiveness*. Springer Gabler, Wiesbaden, 2017. 19-94,P19.

[5] Yıldırım, Aynur, and Mehmet Faysal Gökalp. "Institutions and economic performance: A review on the developing countries." *Procedia economics and finance* 38 (2016): 347-359,P348.

[6] Knack, Stephen, and Philip Keefer. "Does social capital have an economic payoff? A cross-country investigation." *The Quarterly journal of economics* 112.4 (1997): 1251-1288,P1252.

يمكن أن تعمل كبديل عن السمعة في تسهيل التعاون والتنسيق وبالتالي ، من المهم أن نفهم كيف يثق الناس في المؤسسات في حد ذاتها، لأن هذا عامل رئيسي في فهم دور الثقة في الرخاء الاقتصادي.[1] بل أن Arrow ذهب أبعد من ذلك في ربطه المباشر لغياب الثقة بالتخلف الاقتصادي :[2]

"في الواقع، كل معاملة تجارية في حد ذاتها تحوي عنصر من الثقة [...] يمكن القول أن الكثير من التخلف الاقتصادي في العالم يمكن تفسيره من خلال عدم وجود الثقة المتبادلة."

3-2 رأس المال البشري

على مدى عقود، شهدت الأدبيات تحولا لافتا نحو الاهتمام بالمحددات العميقة التي ترتبط بالعامل البشري و منها رأس المال البشري و التي أكدت أنه أحد المحددات الهامة لتفسير التفاوت في الدخل بين الدول. في الحقيقة أن هذا العامل كان محل اهتمام آدم سميث الذي لفت الانتباه إلى دوره في وقت مبكر من عام 1776 "الموارد المتأصلة في الناس"، لكن لم يأخذ طابعه الرسمي إلا بعد حوالي قرنين من خلال Becker (1962) .[3] كما يذكر الأدب أن تبنيه في الأدبيات الاقتصادية كان في سنة 1961 من خلال مقالSchultz [4]"الاستثمار في رأس المال البشري" في المجلة الاقتصادية الأمريكية حيث أن رأس المال يمكنه أن يسهم في زيادة الإنتاجية من حيث النوعية والكمية. بالإضافة إلى Schultz ، هناك Becker وStigler و الحائزان أيضا على جائزة نوبل للاقتصاد و اللذان اهتما برأس المال البشري. هذا الأخير اعتبراه مجموع الأنشطة النقدية وغير النقدية التي تؤثر على الأرباح المستقبلية وتشمل التعليم والتدريب و الرعاية الصحية والبحث. لقد تطور رأس المال البشري كمفهوم في الاقتصاد، من حيث تقديره لقدرة الفرد على إنتاج دخل العمل.[5]

كما ظهر دور هذا العامل من خلال مقارنة عمالة البلدان المتقدمة التي تتميز عن غيرها بالمهارة و التي تشجع عمليات الإنتاج والابتكار لديها.من ناحية أخرى، البلدان ذات مؤشرات التنمية البشرية المنخفضة عادة ما تكون متأخرة في القدرة على الابتكار بسبب العجز في رأس المال البشري والمادي. كما أن هجرة العمالة والمهنيين ذوي المهارات العالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يدعم فرضية هذا العامل في تحقيق التنمية والتطور.[6]

1-3-2 رأس المال البشري و النمو الاقتصادي

لقد اعتبر رأس المال البشري من أهم عوامل النمو الاقتصادي في نظرية النمو الداخلي التي طورها Romer، حيث اعتبر أن النمو الاقتصادي المستدام ممكن أن يتحقق من خلال التقدم التقني والابتكار نتيجة الاستثمار في رأس المال

[1] Carlsson, Fredrik, et al. "Measuring Trust in Institutions." (2018),p2.

[2] Arrow, Kenneth J. "Gifts and exchanges." *Philosophy & Public Affairs* (1972): 343-362,P357.

[3] Angrist, Noam, et al. "Measuring human capital." *Available at SSRN 3339416* (2019).p2

[4] حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، أحد دعاة مدرسة شيكاغو الجديدة - التي كانت فلسفتها النظرية وشعارها: "الإنسان - أثمن ثروة للبلد" Man - the most valuable wealth of a country" كان معروفًا من خلال دراسات سابقة نُشرت حول مواضيع مماثلة.

[5] Matei, Ani I., and Reli Ceche. "Assessment of Human Capital and Development. Contributions from Structural Funds." *Proceedings of the 5th ACADEMOS Conference, Bucharest, Romania*. 2018.p2

[6] Oluwatobi, Stephen, et al. "Human capital, institutions and innovation in Sub-Saharan Africa." *International Journal of Economics and Financial Issues* 6.4 (2016): 1507-1514.

البشري. يشير Romer إلى أن مخزون رأس المال البشري الذي تملكه دولة هو المحدد لسرعة النمو. في اعتقاده أن الاستثمار في التعليم والتدريب يحسن الإنتاجية من خلال توفير المعرفة والمهارات و الإنفاق على الصحة و التعليم و منه تصبح تنمية رأس المال البشري استثمار أساسي لاستمرار الأداء الاقتصادي الجيد.[1]

أيضا، هناك من ربط بين النمو الاقتصادي و رأس المال البشري من خلال المؤسسات، حيث تعمل هذه الأخيرة كقناة للترابط بين التنمية البشرية والنمو. وجود مؤسسات فعالة شرط أساسي و مهم لرأس المال البشري للمساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي. هذا رغم أنه لم يتم تحديد هذا الدور بشكل حاسم، حيث كشفت الدراسات الحديثة عن بعض نقاط الضعف في هذا الرأي.[2]

المبحث الثالث: الجذور التاريخية للنهج المؤسساتي

المؤسسات،كما ذكرنا، أنها من المحددات العميقة للتنمية، و انها بخلاف بقية العوامل التفسيرية الحديثة لها امتداد تاريخي.

مصطلحات مثل : الاقتصاد المؤسساتي القديم أو الاقتصاد المؤسساتي أو الاقتصاد المؤسسي الأمريكي وحتى الاقتصاد المؤسساتي الأصلي تطلق على مجموعة من المدارس في الاقتصاد المرتبطة بمجموعة من العلماء مثل Thorstein Veblen، John R. Commons ، Wesley Mitchell و Clarence Ayres.[3] نشأت هذه التيارات في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين. حيث ترجع جذورها الثقافية في فلسفة وعلم النفس البراغماتية، إلى المدرسة التاريخية الألمانية التي ظهرت في القرن التاسع عشر، التي طورها Richard T. Ely، و التي كان لها تأثير كبير على تشكيل الجيل الأول من المؤسساتيين.[4] كما تأثرت كثيرا بالتحولات الجذرية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين. في ظل التطور الذي عرفه المجتمع الأمريكي من ناحية الإنتاج و الاستهلاك الواسع وتحويل الملكية الاقتصادية إلى رأس مال ،لم يعد بالإمكان تفسير أداء المجتمع الأمريكي وفقا للنظرية الاقتصادية المهيمنة و المعتمدة على أداء السوق. تعتبر الحركة المؤسساتية الأمريكية أول تيار يقوم بوضع المؤسسات في محور التحليل الاقتصادي.[5]

1-3 الحركة المؤسساتية في الاقتصاد الأمريكي ، 1918-1947

مصطلح الاقتصاد المؤسساتي استخدم لأول مرة من طرفWalton Hamilton في جلسة مؤتمر الرابطة الاقتصادية الأمريكية في عام 1918 . حيث ضمت هذه الجلسة أيضا كل من : J. M. Clark ، Walter Stewart و William

[1]Matei, Ani I et al, Op.Cit. , p 3.

[2]Uddin, Md Akther, Md Hakim Ali, and Mansur Masih. "Institutions, human capital and economic growth in developing countries." *Studies in Economics and Finance* (2020).

[3]Rutherford, Malcolm. "Institutional economics: then and now." *Journal of Economic Perspectives* 15.3 (2001): 173-194,p173.

[4] Hermann, Arturo. "The Decline of the 'Original Institutional Economics' in the Post-World War II Period and the Perspectives of Today." *Economic Thought* 7.1 (2018): 63-86,P64.

[5]Otando, Gwenaëlle ,Op.Cit.,p136.

Ogburn، وقد اشتمل تخطيطها على Harold Mouton ، الذي ناقش الجلسة مع Veblen و Wesley Mitchell.[1] أحدثت هذه العينة من العلماء حركة مؤثرة في الاقتصاد الأمريكي في الفترة 1918-1947، حيث تناولت مساهماتهم عدد من الموضوعات مثل التركيز على الطبيعة وتطور المؤسسات ودورها في الاقتصاد وكيف أنها تشكل تفضيلات الأفراد وذهنياتهم. قدم الاقتصاديون المؤسساتيون أيضا عددا من المساهمات في الأسس المفاهيمية والتجريبية للاقتصاد الكلي ونظرية النمو الاقتصادي. كما انشغلوا ببرامج الاستقرار الاقتصادي ومسألة الرفاه الاجتماعي.[2]

بحث الاقتصاديون المؤسساتيون كذلك في مجموعة واسعة من المشكلات والقضايا، بما في ذلك الأجور والأسعار وأنماط العمالة وأسبابها وتقلبات الاقتصاد الكلي وأنظمة الضرائب وتوفير الحكومة للسلع والخدمات و غيرها.[3] كما لعبت المؤسساتية القديمة دورا مهما في فترتها المبكرة، حيث يمكن الجزم أنها كانت الاقتصاد السائد في تلك الفترة. أول مساهمة مهمة لهذه الحركة الفكرية امتدت لعمل Veblen في عام 1898 من خلال مقاله "لماذا ليس الاقتصاد علما تطوريا؟" إلى أوائل الثلاثينيات، حيث لعب العديد من المؤسساتيين بعده دورا مهما إلى غاية ثلاثينيات القرن الماضي.[4] لكن بعد هذا التاريخ، تراجع دورها في أمريكا، حسب الكثيرين، و فشلت في تقديم نهج منظم وقابل للتطبيق على الاقتصاد. مساهماتها، في اعتقادهم، بقيت وصفية بحتة و بعيدة عن نظرية دقيقة و حقيقية، خاصة في كتاباتVeblen و Commons ، حيث كانت هناك أولوية للتفسير و التطوير النظري.[5] هذا الانتقاد جاء حتى من المؤسساتيين الجدد فيما بعد من أمثال Ronald Coase(1984) :[6]

"المؤسساتيون الأمريكيون لم يكونوا منظرين ولكن كانوا معادين للنظرية [...] بدون نظرية لم يكن لديهم شيء لنقله ما عدا كتلة من المواد الوصفية النظرية" .

أحد أهم جوانب فشل هذا التيار ظهر مع أزمة الكساد الكبرى في عام 1929. يدعي الكثيرون أن المؤسساتيون لم يتمكنوا من التنبؤ باندلاع الأزمة مع أن الأمر تعلق بباقي التيارات الاقتصادية. كما أن اقتراحاتهم لحل الأزمة لم ترق إلى ما نادت به الأفكار الكنزية. حيت تركزت هذه الاقتراحات على دور القوة السوقية والأسعار في خلق هامش ربح مرتفع وتوزيع دخل غير مناسب للطبقات العاملة مما أدى بدوره إلى عدم كفاية قدرتها على الاستهلاك. لم يتم مواجهة هذا الموقف من خلال الاستثمارات الجديدة، حيث تم حفظ جزء كبير من الأرباح أو استثماره في الأنشطة المالية.[7] تبني الاقتصاديين

[1] Rutherford, Malcolm. *The institutionalist movement in American economics, 1918–1947: Science and social control*. Cambridge University Press, 2011,P2.

[2] Hodgson, Geoffrey M. *The evolution of institutional economics*. Routledge, 2004,P6.

[3] Mayhew, Anne. "An Introduction to Institutional Economics: Tools for Understanding Evolving Economies." *The American Economist* 63.1 (2018): 3-17,P3.

[4] Hermann, Arturo,Op,Cit.,p 65.

[5] Hodgson, Geoffrey M. "The approach of institutional economics." *Journal of economic literature* 36.1 (1998): 166-192,p166.

[6] Coase, Ronald H. "The new institutional economics." *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft/Journal of Institutional and Theoretical Economics* H. 1 (1984): 229-231,p230.

[7] Hermann, Arturo ,Op,Cit.,P65.

الكينزيين والنيوكلاسيك، المدعوم بأساليب الاقتصاد القياسي، للأسلوب العلمي بنجاح ووصفهم المؤسساتية بأنها تجريبية ساذجة، كانت سببا في أن تفقد المؤسساتية القديمة مكانتها التي حظيت بها في أوائل العشرينيات.[1]

لكن مع ذلك، فإن وصفها بالوصفية البحتة أو معادية للنظرية ليست دقيقة، حيث و مهما كانت قيودهم، تعامل المؤسسيون الأوائل مع قضايا نظرية مهمة. على سبيل المثال ، كان Veblen أول عالم يحاول تطوير نظرية التطور الاقتصادي والمؤسساتي وفقا للفرضية الداروينية. يشترك عمل Veblen في سمات مشتركة مع المحاولات اللاحقة التي بذلها الاقتصاديون لاستخدام تطورية علم الأحياء. لكن مهما كانت محدوديتها، فقد عالج المؤسساتيون الأوائل القضايا النظرية الأساسية.[2]

3-1-1المؤسساتية التطورية لـ Veblen

يعرف Veblen بأنه مؤسس المؤسساتية الأمريكية على الرغم من أنه لم يشغل مناصب أكاديمية عالية.عرف بانتقاده الشديد للنظريات الاقتصادية السائدة في تلك الحقبة. في مقاله :لماذا الاقتصاد ليس علما تطوريا؟عام 1898 أشار Veblen إلى أن:[3]

''العلوم الحديثة مثل الطبيعة هي علوم تطورية [...] ، لكن الاقتصاد، على غرار باقي العلوم الاجتماعية، ليس تطوريا''.

في محاولته للإجابة على هذه المشكلة، طرح Veblen نهجا متعدد التخصصات بدلا من النهج الاقتصادي الضيق الذي ينطوي على الفلسفة الاجتماعية والأنثروبولوجيا وعلم النفس. كانت محاولة منه لتحويل النظرية الاقتصادية إلى مشاكل اجتماعية من خلال النموذج الذي اعتمده للاقتصاديات و المستلهم من علم أحياء ما بعد الداروينية. وفقا لـ Veblen، يجب أن يصبح الاقتصاد علما تطوريا حسب ما تحدده المصلحة الاقتصادية. وهي نظرية التسلسل التراكمي للمؤسسات الاقتصادية المنصوص عليها في العملية نفسها.[4]

لكن، في كثير من الأحيان، الاقتصاد التطوري بقي غير واضح المعالم، حيث ما بين عام 1880 إلى أوائل القرن العشرين، كان هناك اعتقاد واسع بأن الظواهر الاجتماعية والبيولوجية ترتبط ارتباطا وثيقا بطريقة ما.بعد الحرب العالمية الأولى إلى سبعينيات القرن الماضي، نادرا ما تم تسليط الضوء على الاستعارات البيولوجية و أنهيت الروابط بين العالمين الاجتماعي والاقتصادي والعالم الحيوي. Veblen قدم سلسلة من المساهمات التي أثبتت إمكانية وجود اقتصاد من شأنه أن يبتعد عن القيود الثابتة و الفردية للمذاهب السابقة.[5]

[1]Rutherford, Malcolm, *The institutionalist movement in American economics, Op.Cit.,p*353.

[2]Hodgson Geoffrey ,Op,Cit.,p167.

[3]Veblen, Thorstein. "Why is economics not an evolutionary science?." (1898),p1.

[4]Clark, J. M et al., "The Concept of Equilibrium in Old Institutional Economics."p11.

[5]Hodgson, Geoffrey M. "On the evolution of Thorstein Veblen's evolutionary economics." *Cambridge journal of economics* 22.4 (1998): 415-431,p415.

كما شدد Veblen على الطابع التراكمي تبعية المسار[1] للتغيير المؤسساتي، ودور التكنولوجيا في إحداث التغيير المؤسساتي عن طريق تغيير طرق التفكير الأساسية و طرق العيش المعتادة. بالنسبة لـ Veblen، كانت المؤسسات أكثر من مجرد القيود المفروضة على العمل الفردي بل إنها تجسد طرق تفكير و سلوك. وهكذا، عملت المؤسسات على تشكيل تفضيلات وقيم الأفراد.[2] حسب Veblen تطور البنية الاجتماعية هو عملية اختيار طبيعي للمؤسسات. اختيار طبيعي لأفضل عادات التفكير وعملية تكيف الأفراد مع البيئة التي تغيرت تدريجيا مع نمو المجتمع ومع المؤسسات المتغيرة. المؤسسات ليست فقط نتيجة لعملية انتقائية ولكنها أساليب خاصة للحياة والعلاقات الإنسانية، وبالتالي فهي بدورها عوامل فعالة للاختيار.[3] Veblen كان مدركا للحاجة إلى التعامل مع الاقتصاد كعلم تطوري واقترح النظر إلى الاقتصاد باعتباره عملية تراكمية. واعتقد أن الاقتصاد التطوري يجب أن يكون كعملية للنمو الثقافي كما تحددها المصلحة الاقتصادية. لقد اعتبر أن تاريخ الحياة الاقتصادية للفرد هو عملية تراكمية للتكيف مع الوسائل لتحقيق الغايات التي تتغير بشكل تراكمي مع استمرار العملية.[4]

2-1-3 المؤسسات الاقتصادية لـ Hamilton

نهاية الحرب العالمية الأولى وفرت فرص لتحسين البيانات الاقتصادية وتحليل السياسات، والدور المحتمل للحكومات في الاقتصاد. عملية الإعمار سمحت بإحداث تغييرات في البحوث الاقتصادية والسياسية. كان كل من Hamilton، Stewart وMoulton ممن استغلوا هذه الإمكانيات وخططوا جنبا إلى جنب مع Mitchell لجلسة مؤتمر سنة 1918 أين قدم Hamilton (1919) بيانا ذكر فيه:[5]

> "النهج المؤسساتي للنظرية الاقتصادية أو الاقتصاد المؤسساتي و أي إنكار بأنها ليست نظرية اقتصادية هو صراع لا طائل منه [...] على العكس من ذلك، فهو ينطوي على طبيعة المشكلات التييجب تحديدها. القضية الحقيقية هي حول ما تدور حوله النظرية الاقتصادية."

حيث أن Hamilton قالها بصراحة في نفس مقاله أن الاقتصاد المؤسساتي هو النظرية الاقتصادية. لقد رأى أن جميع المشاكل مثل الاضطرابات العمالية، البطالة ، والفقر، الاحتكار و استنزاف الموارد و غيرها تعزى جميعها إلى فشل الأسواق أو المؤسسات المالية بشكل عام. للسيطرة على النشاط الاقتصادي أو توجيهه بطريقة تتفق مع المصلحة العامة، كرر فكرة الاقتصاد بمشكلة السيطرة أو المراقبة. تتعلق هذه الفكرة أيضا بالتركيز على المؤسسات، كما لو أن الاقتصاد مرتبط بمشكلة التحكم.[6] كان يعني أنه يجب فهم المؤسسات الاقتصادية كإنشاءات اجتماعية قادرة على التغيير. السيطرة يجب أن تمارس رغم تعديل الترتيبات المؤسساتية. هدف السيطرة الاجتماعية يرتبط أيضا بحاجة إلى نهج علمي

[1] تبعية المسار هي ميل المؤسسات إلى الالتزام بالتطور بطرق معينة نتيجة تطور معتقداتها وقيمها عبر الزمن. يظهر المصطلح أهمية التاريخ من خلال القيود الذي يفرظها على السلوك أو على الشكل الذي تتخذه تلك القيود. باختصار تعتمد على فرضية على التاريخ مهم

[2] Rutherford, Malcolm, Institutional economics: then and now, *Op.Cit.,p*174.

[3] Ferreira, Vicente. "Why economics must be an evolutionary science." (2019),P5

[4] Caballero, Gonzalo, and David Soto-Oñate. "The diversity and rapprochement of theories of institutional change: Original institutionalism and new institutional economics." *Journal of Economic Issues* 49.4 (2015): 947-977,P950.

[5] Hamilton Walton H. "The institutional approach to economic theory." *The American Economic Review* 9.1 (1919): 309-318,P309.

[6] Hamilton Walton H , Ibid , p313 .

صحيح.[1] كما أشار إلى أن كل عمل اقتصادي يجب أن يجسد بعدا اجتماعيا و مؤسساتيا وتاريخيا. وبالتالي، يجب أن تؤخذ الإجراءات الاقتصادية كإجراء تحليل مشترك لجميع هذه الأبعاد من خلال اعتماد نهج متعدد التخصصات.[2]

في نفس مقاله ومدافعا على أهمية المؤسسات والاقتصاد المؤسساتي ومنتقدا باقي التيارات Hamilton(1919)اقترح قائمة من خمسة اختبارات يجب على أي عقيدة، تطمح إلى اسم النظرية الاقتصادية، تحديدها:[3]

- يجب على النظرية الاقتصادية توحيد العلوم الاقتصادية؛
- يجب أن تكون النظرية الاقتصادية ذات صلة بمشكلة التحكم الحديثة؛
- الموضوع المناسب للنظرية الاقتصادية هو المؤسسات؛
- النظرية الاقتصادية معنية بمسائل المسارات؛
- يجب أن تستند النظرية الاقتصادية إلى نظرية مقبولة للسلوك الإنساني.

و في تقديره لمستقبل المقاربة المؤسساتية كتيار فكري حينها،ذكر Hamilton (1919):[4]

> "مستقبل النظرية المؤسساتية غير مؤكد،يشير تاريخ الاقتصاد إلى أن الاستمرار يعتمد في الغالب على قدرة العقيدة على التكيف مع الوقت.إذا كان العقد القادم يتطلب نظرية رسمية للقيمة تتجنب مناقشة ما هو النظام الاقتصادي ، فسوف يفشل الاقتصاد المؤسساتي أماإذا كان يحتاج إلى فهم لعلاقتنا بالعالم الذي نعيش فيه ، فسوف تبقى[...] و استمرارها سيساعدها على تطوير نظرية النظام الاقتصادي، حيوية وحقيقية وذات صلة بمشاكل العصر."

3-1-3 المؤسسات كعمل تنظيمي لـ Commons

إلى جانب باقي مساهمات المؤسساتين في الفكر الاقتصادي، قدم Commons معنى الابتكار الاجتماعي بجانب الأعمال حيث شارك و لفترة طويلة في إنشاء المؤسسات والمنظمات التي تحافظ على حقوق العمال من المخاطر الاجتماعية الملازمة للرأسمالية. لقد رأى الحقوق العمالية وحللها كسمات تأسيسية للعملية الرأسمالية المنشطة من قبل كل من العمال وأصحاب العمل، لذا فقد ساوى بين الابتكار الاجتماعي والأعمال التجارية كنمط تطوري للرأسمالية. خلال أوائل القرن العشرين، كرس Commons جهده في التغيير الرسمي لمؤسسات العمل. السلامة والصحة المهنية، والتأمين ضد البطالة والضمان الاجتماعي هي من بين النقاط التي ركز عليها.[5] تكمن أهمية عمل Commons في اهتمامه بالقانون والمنظمات وكذلك بتطورها. فكرته تمثلت في أن تحديد المؤسسات يتم من خلال القانون أو الحقوق الطبيعية، أو بسلوك الأفراد. انطلاقا من تعريفه للمؤسسات "العمل الجماعي في السيطرة والتحرير والتوسع في العمل الفردي"، ركز على مفهوم العمل الجماعي أو ما أسماه بالإرادة الجماعية. وهي النتيجة الإجمالية للعمليات الفردية، والجماعية وعمليات

[1] Rutherford, Malcolm. *The institutionalist movement in American economics, OP.Cit.,P*4.

[2] Hermann, Arturo ,Op.Cit.,P64.

[3] Hamilton Walton H , Ibid ,P318.

[4] Hamilton, Walton H , Idem.

[5] Rossi, Fernando Jeannot. "La innovación social en commons." *Revista Análisis Económico* 31.76 (2018): 141-165,p162.

صنع القرار، مع عدم إلغاء دور القرارات الفردية. بمعنى أن كل مؤسسة هي عمل جماعي يتحكم في العمل الفردي ويحرره ويوسعه. و بالتالي، المؤسسات هي نتيجة لعمل جماعي الذي يعزز الحرية الفردية في آن واحد.[1]

بالنسبة للملكية، Commons اعتقد أنه بدون ملكية لا يوجد اقتصاد منظم، من خلالها قدم المؤسسة على أنها السيطرة الجماعية والتحرير وتوسيع العمل الفردي. كما فسر أنماط النشاط الاقتصادي على مرّ الزمن من خلال أشخاص يتفاعلون بشكل تنافسي وتعاوني ضمن هياكل مؤسساتية مختلفة و تحكمهم مجموعات قواعد مختلفة لتبادل وتوزيع السلع الاقتصادية و لحقوق الملكية. الشرط الأساسي للحياة الاقتصادية حسب Commons هو الندرة، و للتغلب عليها، اقترح التعاون من خلال المشاركة في تقسيم العمل وأنشطة الإنتاج والتبادل والتوزيع. أي يجب على الاقتصاد أن يأخذ بعين الاعتبار محددات النظام الاقتصادي.[2]

بالإضافة لهذه العينة من الأعمال، كانت هناك أشكال أخرى من المؤسساتية الأصلية. أحد هذه الاجتهادات المؤسساتية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية تجلت في أعمال John Kenneth Galbraith، Gunnar Myrdal ،وأعمال المدرسة النمساوية من خلال مساهمات Friedrich Hayek و التي تشاركت في العديد من الخصائص المنهجية مع المؤسساتية الأصلية.

4-1-3 السببية التراكمية لـ Gunnar Myrdal.

في ثلاثينيات القرن العشرين ، اقترب Myrdal من النهج المؤسساتي مع أنه لم يتبنى أطروحات المؤسساتيين الأمريكيين بل على العكس كان منتقدا شديدا لها.[3] لكن رغم هذا الخلاف، اعتبره North من رواد الفكر المؤسساتي في أوربا:[4]

> " الاقتصاد المؤسساتي كان منذ وقت طويل في أمريكا ، لدينا Veblen و Commons وتراث طويل من المؤسسات و كان Myrdal رائدا في أوروبا. "

من خلال الأخذ في الاعتبار المؤسسات، افترض Myrdal أنه من الضروري تخطي العوامل الاقتصادية في التحليل إلى العوامل غير الاقتصادية. انطلاقا من أهمية العوامل السياسية والاجتماعية ونظرية السببية الدائرية، نموذج Myrdal للتخلف الاقتصادي أشار إلى الترابط بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية وخلص إلى أن أسباب التخلف تأخذ منحى تراكمي.[5] انطلاقا من عمله الذي نشر عام 1944 تحت عنوان: المعضلة الأمريكية، و التي تناولت مشكلة الزنوج والديمقراطية الحديثة و الذي استخدم فيها السببية الدائرية بين المؤسسات والفقر، وجدأن العلاقة السببية الدائرية تؤدي إلى حدوث حركة تراكمية عند تغيير في أحد الشروط ثم بعد ذلك تأتي على إثرها ردود أفعال كبيرة. كما

[1] Parada, Jairo J. "Original Institutional Economics: A Theory for the 21st Century?." *Oeconomicus* 5.3 (2001): 46-60,p53.

[2] Kaufman, Bruce E. "The origins and theoretical foundation of original institutional economics reconsidered." *Journal of the History of Economic Thought* 39.3 (2017): 293-322,p308.

[3] Ferraton et al., p5

[4] North, Douglass Cecil. *The Role of Institutions in Economic Development: Gunnar Myrdal Lecture*. Vol. 1. United Nations Publications, 2003,p1.

[5] Caballero et Al ,Op.Cit.,P 956.

وجد أن السببية المتبادلة البسيطة لا تكفي لإنشاء هذه العملية، بمعنى أنه نفى وجود اتجاه التحسن الضروري للتنمية و رفض بذلك فرضية مراحل النمو.[1]

أيضا، وجد أن التغيير الذي يؤثر على أحد عوامل التنظيم الاجتماعي يمكن أن ينتج عنه تأثيرات متزايدة تتراكم بعيدا عن موضعه الأولي. يعتمد التأثير الإيجابي أو السلبي للتأثيرات التراكمية من ناحية على العلاقات المتبادلة بين جميع العوامل ، ومن ناحية أخرى على مستويات التأثير التي تنتجها الإجراءات الخارجية على العوامل نفسها.[2]

هذه الفرضية تشبه إلى حد ما طرحه Acemoglu فيما بعد من خلال تناوله لظاهرة التأثير المتأرجح وكيف يمكن لتغير في مجال ما أن يحدث تغييرات في مجالات أخرى. هذه الفرضية سوف نتناولها في الفصل الثاني.

3-1-5نظرية التطورالثقافي لـ Frederich Hayek

تشير المدرسة النمساوية، بقيادة(1899-1992) Hayek Frederich[3] إلى أن التقاليد هي مؤسسة مهمة تحدد السلوك الإنساني وتضع نظرية لأصل المؤسسات. كانت نظرية Hayek للتطور الثقافي حاسمة لنظام فكره، أين كان الهدف من التطور الثقافي هو حساب تطور رأسمالية السوق الحرة و إعطاء تفسير لسبب نجاحها.[4] لقد ميز بين النظام الاصطناعي، المصمم من طرف الأفراد والنظام العفوي. كما قدم السوق التنافسية باعتبارها واحدة من أوامر العفوية، حيث اعتبر نظام الأسعار نتيجة لعمل بشري و ليس بسبب تصميم الإنسان.

كما افترضت نظرية Hayek التطورية أن المؤسسات تتطور في عملية من الانتقاء الطبيعي، تعمل على مستوى المجموعة، وأن هذا الاختيار يعمل في ظل وجود الخصائص المكتسبة والموروثة. وهكذا، تبنى مقاربة تطورية لتفسير النظام العفوي للمجتمع و الذي شكل معالم نظرية التغيير المؤسساتي لHayek . حسب نظريته، الحضارة الإنسانية يتم تشكيلها وتطويرها تدريجيا من خلال التجربة و الخطأ، استمرار الناجحين و النمو التراكمي للأشخاص في التواصل الاجتماعي. مثل التطور البيولوجي، هذه العملية هي نتاج تجارب مستمرة وتصحيح للأخطاء في التفاعل بين الإنسان والطبيعة والتفاعلات بين البشر. تتراكم المعرفة وتصحح باستمرار كما تتنافس مع بعضها البعض لتتطور و تنتشر وبالتالي التنمية الاجتماعية،حسب Hayek هي عملية اختيار اجتماعي.[5]

---

[1]Berger, Sebastian. "Circular cumulative causation (CCC) a la Myrdal and Kapp—political institutionalism for minimizing social costs." *Journal of Economic Issues* 42.2 (2008): 357-365.358

[2]Ferraton, Cyrille, Ibid , p46 .

[6] اقتصادي نمساوي و فيلسوف سياسي ، فاز بجائزة نوبل الفخرية عام 1974.، حيث قام بتقديم نظرية التطور الثقافي و التي كانت أهم الأعمال في مشروعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. استفاد أدب Hayek التقليدي من مصدرين آخرين للإلهام: الاقتصادي النمساوي CarlMenger (1840-1921) ، و من الفلاسفة الأخلاقيون البريطانيون في القرن الثامن عشر.

Angner, Erik. "The history of Hayek's theory of cultural evolution." *Studies in History and Philosophy of Science Part C: Studies in history and philosophy of biological and biomedical sciences* 33.4 (2002): 695-718,p697.

[4]Angner, Erik, Op.Cit., P699.

[5]Yang, Juping. "Enlightenment of Hayek's Institutional Change Idea on Institutional Innovation." *2015 International Conference on Education Technology and Economic Management*. Atlantis Press, 2015.139-140

لقد سبقت هذه النظرية ما جاء به North و الآخرون فيما بعد حول التغيير المؤسساتي وكيف تستفيد المجتمعات من تراكم التجارب. التغيير المؤسساتي أصبح مجال بحث واسع وسط الاقتصاديين و علماء الاجتماع والذي خصصنا له مبحث في الفصل الثاني.

2-3 الاقتصاد المؤسساتي الجديد

الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو من أ هم المدارس الفكرية الحديثة التي تنظر لاقتصاد التنمية. أغلب المراجع تحدد نشأته مع الدراسة الرائدة لـ Coaseسنة 1937. في تصريحه عن الدور الذي لعبه في نشأة الاقتصاد المؤسساتي الجديد، Coase كتب:[1]

> "عادة ما يقال أن الاقتصاد المؤسساتي الجديد بدأ بمقالتي طبيعة الشركة (1937) بإدخالها الصريح لتكاليف المعاملات في التحليل الاقتصادي[...] ولكن يجب أن نتذكر أن نهر عظيم يستمد قوته من الروافد التي تساهم في تدفقه [...] لكن عبارة (الاقتصاد المؤسساتي الجديد) قد صاغها Oliver Williamson وكانت غايته تمييزه عن الاقتصاد المؤسساتي القديم".

من الواضح أن الصفة الزمنية المعتمد لهذه المجموعة الواسعة من النظريات التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت تهدف إلى تمييز الاقتصاد المؤسساتي الجديد عن الاقتصاد المؤسساتي القديم . هذا لأن هذا الأخيرة سجلت تراجعا في أمريكا بعد عام 1930، وتم رفضها بسبب فشلها في تقديم نهج منظم وقابل للتطبيق في النظرية الاقتصادية. North[2](1986) أشار الى سبب فشل الاقتصاد المؤسساتي القديم:[3]

> " الاقتصاد المؤسساتي كان منذ وقت طويل في أمريكا [...]كانت مشكلة الاقتصاد المؤسساتي وأحد أسباب تلاشيها عن الأنظار، أنها لم تعالج بشكل صريح القضايا التي كان علينا حلها."

في حين أهملت فيما بعد الكلاسيكية الجديدة المؤسسات في صياغتها لنظرية اقتصادية. التحدي عندئذ كان في بناء نظرية اقتصادية للمؤسسات. بعيدا عن المحاولات العديدة لإلغاء أو استبدال النظرية الكلاسيكية الجديدة، فإن North (1986) رأى أن الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو محاولة لإدماج نظرية المؤسسات في الاقتصاد. محاولا السماح للنظرية الكلاسيكية بالتعامل مع مجموعة من القضايا.[4] لكن كيف تم هذا الإدماج أو التوسيع للنظرية الكلاسيكية الجديدة ؟ المسألة حسب North دائما تبدأ بالندرة ومن ثم فرضية المنافسة، هذا التوجه يرى الاقتصاد كنظرية اختيار تخضع لقيود، حيث تستخدم نظرية الأسعار كجزء من تحليل المؤسسات ، كما تعتبر التغيرات في الأسعار النسبية قوة رئيسية تؤدي إلى التغيير في المؤسسات. بالنسبة لفرضية العقلانية، فإنه يضيف المؤسسات كعائق و يحلل دور تكاليف المعاملات باعتبارها العلاقة بين المؤسسات وتكاليف الإنتاج .بمعنى دمج الأفكار والأيديولوجيات في التحليل، و وضع

[1]Coase, Ronald. "The new institutional economics." *The American Economic Review* 88.2 (1998): 72-74.72

[2]Hodgson, Geoffrey M, Op.Cit., P166

[3]North, Douglass , Op.Cit., P1

[4]North, Douglass C. "The new institutional economics." *Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE)/Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft* 142.1 (1986): 230-237,p230.

نموذج للعملية السياسية كعامل حاسم في أداء الاقتصاديات و كمصدر للأداء المتنوع للاقتصاديات، و كتفسير للأسواق غير الفعالة.[1]

لكن ما أعطى القوة لهذه الأفكار هي النجاحات التي حققها التيار من خلال حصد أعلامه لأربعة جوائز نوبل في أقل من 20 سنة. كان لهذه الانجازات تأثير كبير في بعث الأبحاث و النقاشات. لقد شهد التيار العديد من المدارس الفكرية . مدرسة فكرية مع Coase و williamson ، تحلل حقوق الملكية و العقود على مستوى الشركة ، بينما تحلل أخرى البيئة المؤسساتية ودور الدولة من خلال أعمال North و التي غيرت الكثير من المفاهيم السائدة حول التنمية من مجرد عملية نمو يحفزها تراكم رأس المال و التقدم التقني إلى عملية ديناميكية للتغير المؤسساتي.[2]

1-2-3 المفاهيم الأساسية للاقتصاد المؤسساتي الجديد

خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أخذ الاقتصاد المؤسساتي الجديد الفرضيات التقليدية للنظرية الكلاسيكية للندرة والمنافسة، بينما رفض المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المثالية والعقلانية الفعالة. أنشأ Coase (1937) منهجا تحليليا للمؤسسات التي أدت إلى اقتصاديات تكلفة المعاملات. كما أنشأ North منهجا تحليليا حلل فيه العلاقات بين المؤسسات والأداء الاقتصادي، وكذلك عمليات التغيير المؤسساتي. لقد أوجد الاقتصاد المؤسساتي الجديد نموذجا مختلفا عن النموذج الكلاسيكي الحديث.[3] موضحا هذا الاختلاف، North أشار في بعض أعماله:[4]

> "على عكس المحاولات السابقة العديدة لاستبدال النظرية الكلاسيكية الجديدة، فإن الاقتصاد المؤسساتي الجديد يعتمد على النظرية الكلاسيكية الجديدة ويعدلها ويوسعها للسماح لها بالوصول إلى مجموعة كاملة من القضايا. ما يحتفظ به و يبني عليه هو الافتراض الأساسي للندرة ومن ثم المنافسة و ما يتخلى عنه هو العقلانية و هو الافتراض الذي جعله من نظرية الاقتصاد الكلاسيكي الجديد خالية من المؤسسات."

حيث ركز على العوامل المؤسساتية و الثقافية غير الموجودة في النظرية الاقتصادية السائدة. هذا التحليل تخطى الجوانب الاقتصادية ليشمل تخصصات متعددة بتناوله للأفكار السياسة و الاجتماعية وغيرها. متجاوزا فرضيات الفرد العقلاني و مستخدما المادة التجريبية التاريخية والمقارِنة المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. من هذه النواحي و غيرها ، يختلف الاقتصاد المؤسساتي مع العديد من النظرية الاقتصادية الحديثة المهيمنة.[5]

فيما يلي بعض الجوانب الرئيسية التي تميز بها الاقتصاد المؤسساتي الجديد عن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد:

[1] North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." *The new institutional economics and third world development*. Routledge, 2003. 31-40,p50.

[2] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. "The contribution of Douglass North to new institutional economics." *Institutions, property rights, and economic growth: the legacy of Douglass North. Cambridge University Press, Cambridge* (2014): 12-29,p12.

[3] Caballero, et al., Op.Cit., P.960

[4] North, Douglass C. "Institutions and economic theory." *The american economist* 61.1 (2016): 72-76.p72.

[5] Hodgson, Geoffrey M, Op.Cit., P 173.

الجدول 1-1: الاختلافات الأساسية بين الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والاقتصاد المؤسساتي الجديد

الاقتصاد الكلاسيكي الجديد	الاقتصاد المؤسساتي الجديد
الاقتصاد كعلم الاختيار	الاقتصاد كعلم المعاملات
العقلانية المادية	العقلانية المحدودة، النماذج العقلية المشتركة ، والمعتقدات
الأسواق الفعالة	الأسواق غير الكاملة
انعدام تكاليف المعاملات	تكاليف المعاملات الإيجابية
غياب المؤسسات	المؤسسات كقواعد اللعبة
شركة ، القانون و نظام الحكم كصناديق سوداء	هناك شركات ، والقانون ، ونظام الحكم
نظريات عالمية	تحليل تاريخي و تحليل مقارن
التحليل غير الزمني	الوقت والتاريخ يهم
السياسة كخيار عام	سياسة تكلفة المعاملات

المصدر:

Caballero, Gonzalo, and David Soto-Oñate. "The diversity and rapprochement of theories of institutional change: Original institutionalism and new institutional economics." *Journal of Economic Issues* 49.4 (2015): 947-977.p961

إحدى الفرضيات الأساسية التي انتقدها المؤسساتيون هي العقلانية الكاملة.[1]Herbert Simon، شكك في هذه الفرضية التي هيمنت على المعرفة العلمية حتى منتصف القرن العشرين. لقد أشار إلى أنه في ظل عدم اليقين وتكاليف المعاملات، لا يمكن أن تتوفر لدي العملاء الاقتصاديين المعلومات الكاملة في السوق. وبالتالي، العقلانية المقصودة في هذا السياق لا يمكن أن تكون بشكل كامل أي العقلانية المحدودة.[2] وفقا للاقتصاديين التقليديين والكلاسيكيين الجدد يتمتع الفرد العقلاني بقدرات معرفية غير محدودة. كما يرتكز سلوكه على تعظيم منفعته المتوقعة. على العكس من ذلك ، سلط Herbert الضوء على الحدود البيولوجية والعقلانية الفطرية التي تؤدي بالأفراد للانحراف عن السلوك العقلاني. لقد أعاد تعريف عقلانية الإنسان وفقا للطبيعة البشرية.[3] حيث أشار Simon, Herbert(1991) الى أن:[4]

"القيود المفروضة على قدرة البشر على التكيف بشكل أمثل، أو حتى بشكل مرض، مع البيئات المعقدة."

كباقي المؤسساتيين الجدد، North لم يعترف بالاختيار العقلاني وفرضيات السوق الفعالة مفترضا العقلانية الفردية غير الكاملة ومؤكدا على الدور الذي تلعبه الأيدلوجية. يمكن وصف المؤسساتية الجديدة بأنها محاولة لجعل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أكثر واقعية من خلال ارساء مفاهيم الفرد محدود العقلانية والعمل مع معرفة محدودة في عالم من عدم اليقين. أيضا، من خلال مفاهيم أخرى مثل حقوق الملكية وتكاليف المعاملات ، قامت المؤسساتية الجديدة

[1] خبير اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي حصل على "جائزة نوبل" في الاقتصاد عام 1978. وأصبح مهتمًا أولاً بعلم النفس المعرفي والعقلانية المحدودة التي تشكل جوهر تفكيره.

[2]Ankarloo, Daniel. "New institutional economics and economic history." *Capital & Class* 26.3 (2002): 9-36.p13

[3]Cristofaro, Matteo. "Herbert Simon's bounded rationality: its historical evolution in management and cross-fertilizing contribution." *Journal of Management History* 23.2 (2017): 170-190,p71 .

[4] Simon, Herbert A. "Bounded rationality and organizational learning." *Organization science* 2.1 (1991): 125-134,p12.

بنقل النظرية الاقتصادية إلى اتجاه أكثر اجتماعي ، مشيرة إلى حقيقة أن الأسواق في حاجة إلى دعم مؤسساتي للعمل بأكثر فعالية. بهذا تكون قد فتحت طرقا لتفسير مختلف مسارات التنمية الاقتصادية.[1]

3-2-2 المثلث الذهبي للاقتصاد المؤسساتي الجديد

يمثل المثلث الذهبي للاقتصاد المؤسساتي الجديد، حيث تمثل الزاوية الأولى من المثلث حقوق الملكية وحقوق اتخاذ القرار بينما الزاوية الثانية هي المعاملات وتكلفة المعاملات وتضم تكاليف المعاملات الاقتصادية وتكلفة المعاملات السياسية في حين أن الزاوية الثالثة نمثل العقود .

الشكل 1-4: المفهوم النظري لـ المثلث الذهبي

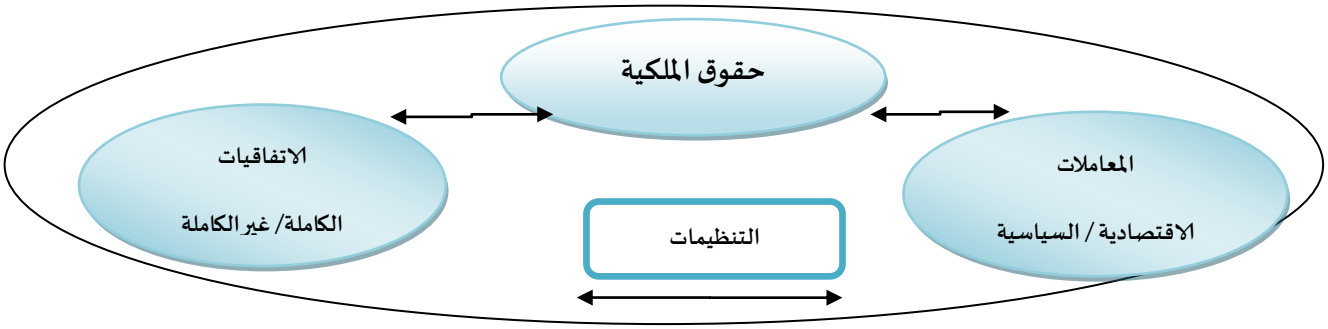

المصدر:

Ménard, Claude. "Research frontiers of new institutional economics." *RAUSP Management Journal* 53.1 (2018): 3-10.p4

3-2-2-1 نظرية تكاليف المعاملات

ينتمي تحليل تكلفة المعاملات إلى نموذج الاقتصاد المؤسساتي الجديد، حيث يدعي رواد هذا الأخير أن Coase هو الرائد لما يسمى اليوم بنظرية تكاليف المعاملات. في مقالة "طبيعة الشركة" سنة 1937، انطلق Coase من فرضية أن الأسواق لا تعمل بدون تكاليف و أن لعملها تكلفة، وهذا باستخدام آلية السعر. تشير هذه التكلفة إلى إظهار الأسعار المتضمنة تكاليف التفاوض وإبرام العقود و التي تخص كل معاملة تبادل تتم في السوق. وبالتالي ، فإن اللجوء إلى السوق يفترض عملية جمع المعلومات وإجراءات لتنسيق المعاملات التي قد تكون معقدة و مكلفة .[2] عدم وجود تكاليف المعاملات كانت من افتراضات النظرية الكلاسيكية الجديدة. ما قام به Coase هو تعديل هذا الافتراض من خلال إدراج التكاليف المرتبطة بالمعاملات في الأسواق من منطلق أن الأعوان الاقتصاديين ليست لديهم المعلومات الكاملة. من ناحية أخرى، و كنتيجة لوجود هذه التكاليف، الأعوان الاقتصاديون يلجئون للعمل ككيانات اقتصادية من أجل خفض تكاليف المعاملات. هذه الأخيرة تعمل كآليات اقتصادية لإنشاء المزيد من الشركات. وهذا كان هدفه الأول، أي تفسير كيف تنشأ الشركات.[3] بهذا يكون Coase قد ربط بين المؤسسات وتكاليف المعاملات ونظرية الكلاسيكية الجديدة. بداية بالندرة، وبالتالي فرضية المنافسة إلى تغيير افتراض العقلانية، أصبحت تكاليف المعاملات كحلقة وصل بين المؤسسات وتكاليف

[1]Ankarloo, Daniel. "New institutional economics and economic history." *Capital & Class* 26.3 (2002): 9-36,p15.

[2]Andreea-Oana, Iacobuţă. "A New Approach in Economics: Transaction Costs Theory." *ANALELE UNIVERSITĂŢII DIN ORADEA* (2009): 369,p370.

[3]Hansen Henten et al., "Transaction costs and the sharing economy." *info* 18.1 (2016): 1-15,p 6.

الإنتاج. لقد وسع النظرية الاقتصادية من خلال دمج الأفكار والأيديولوجيات في التحليل، ونمذجة العملية السياسية كعامل حاسم في أداء الاقتصاديات وكمصدر للأداء المتنوع للاقتصادات وكتفسير الأسواق غير الفعالة.[1]

لقد أصبحت تكاليف المعاملات الاقتصادية في مركز أنشطة الإنتاج والتبادل الاقتصادي. لكن، ونظرا لتباين مصالح الأطراف المشاركة في التبادل، فإن المعاملات لا تفترض تنسيق العمل بين الأطراف. بدلا من ذلك، فإنها تخلق الصراع في ظل غياب إطار مؤسساتي ينظم هذه المعاملات. حدد Williamson ثلاثة أبعاد رئيسية يؤثر كل منها على مستوى تكاليف المعاملات و هي : حدة التكرار ، درجة عدم اليقين الذي يتعرضون له و خصوصية الأصول.[2] كما أن Wallis و North (1986) أجمعا على أنه بداية من مقال Coase أصبحت تكاليف المعاملات أكثر أهمية في تفسير هيكل السوق وغيره من أشكال التنظيم الاقتصادي مع أنه لم يقدم الآليات التطبيقية لقياس هذه التكاليف.[3] مؤكدا على هذه الأهمية، Coase أشار الى أن:[4]

> "بدون مفهوم تكاليف المعاملات، و التي غابت إلى حد كبير عن النظرية الاقتصادية السائدة، فإنني أعتقد أنه من المستحيل فهم عمل النظام الاقتصادي، أو تحليل العديد من مشاكله بطريقة مفيدة، أو أن يكون هناك أساس ل تحديد السياسات."

بعد ذلك طور Williamson عمل لـ Coase من خلال تحديد أنواع التبادلات التي تتم ضمن حدود الشركة أكثر منها داخل السوق. حيث أشار إلى أن تكاليف المعاملات تشمل كلا من التكاليف المباشرة لإدارة العلاقات وتكاليف الفرصة المحتملة لاتخاذ قرارات الحوكمة السيئة.[5] الفكرة التأسيسية لتكاليف معاملات Coarse، التي تبناها Williamson ، تتناقض مع الأطروحة الكلاسيكية للسلوك العقلاني للعامل الاقتصادي الذي أسس النظرية الكلاسيكية الجديدة. يعتبر Williamson أن الأفراد: أولا، يتمتعون بعقلانية محدودة تجعل من المستحيل إبرام عقود مثالية تتوقع أن تكون جميع الاحتمالات ثانيا، انتهازية، حيث يحاول الأفراد تعظيم مكاسبهم و حتى إذا اضطروا للإخلال بالتزامهم. في اعتقاد Williamson أن عدم اليقين المحيط بالمعاملة وتكرار هذه المعاملات وخصوصية الأصول المتداولة هي سبب ارتفاع تكاليف المعاملات:[6]

> " تكلفة المعاملة هي التكاليف المسبقة لصياغة اتفاقية، والتفاوض عليها، و حمايتها [...] تكاليف التكيف والتكيف اللاحق التي تنشأ عند اختلال تنفيذ العقد نتيجة للفجوات والأخطاء أو الإغفال [...]تكاليف إدارة النظام الاقتصادي."

[1]North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." *The new institutional economics and third world development*.Vol. 21.Routledge, London and New York, 1995.p2

[2]Andreea-Oana, Iacobuţă. , Ibid , p373.

[3]Wallis et al., "Measuring the transaction sector in the American economy, 1870-1970." *Long-term factors in American economic growth*. University of Chicago Press, 1986. 95-162,p95

[4]Coase, Ronald H. "The nature of the firm: Origin." *Journal of law*, Op.Cit., P6 .

[5]Rindfleisch et al., "Transaction cost analysis: Past, present, and future applications." *Journal of marketing* 61.4 (1997): 30-54,p31

[6]Williamson, Oliver E. "Transaction cost economics and organization theory." *Industrial and corporate change* 2.2 (1993): 107-156,p103.

كما أن مفهوم تكلفة المعاملات يمتد ليشمل مجموعة متنوعة من تكاليف التنفيذ التي تحدد ما إذا كان يمكن بالفعل تعريف الحقوق التي يتم تبادلها بتكلفة معقولة لتمكين التبادل. بمجرد تضمين تكاليف التنفيذ، يمكن تطبيق مفهوم تكاليف المعاملات على أي نوع من أنواع العمل الجماعي. على سبيل المثال، يتطلب تنظيم الإنتاج على سلسلة من الاتفاقيات التي يجب تطبيقها و في نقاط مختلفة. تكاليف تنفيذ هذه العقود تشبه إلى حد كبير تكاليف حقوق الملكية.[1] Greif(2011) ،أشار أيضا إلى أن المفهوم يستخدم ليشمل تكاليف البحث و التفاوض و وضع العقود و تنفيذها. وقد يشمل أيضا تكاليف النشاط السياسي والإجراءات القانونية وغيرها من أشكال تكاليف المعاملات السياسية وتغيير هيكل القواعد والمؤسسات.[2] بالعودة إلى نشأة المؤسساتية الجديدة قلنا أنها حاولت تفسير ما عجز عنه الاقتصاد السائد، خاصة عن سبب الغنى و الفقر في مختلف البلدان . في أول الأمر ركزت هذه المدرسة من خلال أعمال كل من Coase و Williamson تحليل تنظيم النشاط الاقتصادي في الشركات، و الأسواق و غيرها من أوضاع الشركة و تحليل عملية اتخاذ القرارات داخلها. لكن الهدف الثاني تمثل في تفسير التباين في أداء الاقتصاديات واستمرار هذه التباينات بين البلدان خاصة مع أعمال North.[3]

في أعماله الحديثة، Coase أشار إلى أن تكاليف المعاملات يمكنها أيضا التأثير حتى على حجم وأنشطة الاقتصاد بأكمله. في اعتقاده، لا تؤثر تكاليف المعاملات على الترتيبات التعاقدية فحسب ، بل تؤثر أيضا على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها. من جهته North ، استخدم مفهوم تكاليف المعاملات لمعالجة إشكالية التنمية و التباين بين البلدان الفقيرة و الغنية، حيث أكد أن تكلفة تطبيق الاتفاقيات أعلى في الأسواق السياسية منه في الأسواق الاقتصادية لأن الأسواق السياسية أكثر عرضة لعدم الكفاءة من الأسواق الاقتصادية و أن المنافسة التي تلعب دورا مهما في الأسواق الاقتصادية هي أضعف بكثير في الأسواق السياسية.[4] في اعتقاده أن وجود مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية التي توفر معاملات منخفضة التكلفة تجعل من الأسواق العامل الفعال الحاسم وراء النمو الاقتصادي.كلما كان الاقتصاد معقدا، كلما تطلب المزيد من إشراك الأفراد والتنسيق فيما بينهم لتشغيل هذا النظام و الاستفادة منه. لكن North يؤكد أن الأمور لا تجري عادة بهذه السهولة و أنه لا يوجد ضمان بأن الهيكل المؤسساتي الناتج سيخدم النمو الاقتصادي. المهم أنه عندما تكون تكاليف المعاملات كبيرة، تكون المؤسسات مهمة.[5]

مؤكدا على الهيكل المؤسساتي الناتج، North رأى أن :[6]

> " لتفادي مخاطر عدم اليقين يجب على المؤسسات تشجيع المجتمع من أجل استكشاف الطرق البديلة لحل المشكلات[...] من المهم بنفس القدر أن نتعلم من حالات الفشل ونقضي عليها. لذلك يجب ألا توفر

[1] Khan, Mushtaq. "Political settlements and the governance of growth-enhancing institutions." (2010),p11.

[2] Greif et al., "Institutions: rules or equilibria?." *Political economy of institutions, democracy and voting*. Springer, Berlin, Heidelberg, 2011. 13-43,p17.

[3] Ménard,Claude et al., "The contribution of Douglass North to new institutional economics." *Institutions, property rights, and economic growth: the legacy of Douglass North. Cambridge University Press, Cambridge* (2014): 11-29,p14.

[4] Ménard, Claude et al., Op.Cit., P 17.

[5] North, Douglass Cecil, and Douglass Cecil North. *Transaction costs, institutions, and economic performance*. San Francisco, CA: ICS Press, 1992.p6.

[6] North, Douglass, *Transaction costs, institutions, and economic performance*. San Francisco, p9.

المؤسسات مؤشرا منخفضا لتكلفة حقوق الملكية وقوانين الإفلاس، بل يجب أن توفر أيضًا حوافز لتشجيع اتخاذ القرارات اللامركزية والأسواق التنافسية الفعالة."

وعن علاقة تكاليف المعاملات أو فشل السوق بالتنمية الاقتصادية، تشير أعمال عينة أخرى الباحثين إلى أن تكاليف الإنتاج تعتمد فقط على التكنولوجيا، وبالتالي، ستكون متشابهة في جميع النظم الاقتصادية. في حين أن تكاليف المعاملات يمكن أن تختلف من خلال تغيير في طريقة تخصيص الموارد. ومنه يمكن ربط تكاليف المعاملات بأشكال مختلفة من المؤسسات. حجم وطبيعة تكاليف المعاملات تسبق المؤسسات الاقتصادية وبالتالي فإنها تشكلها وتؤثر على التنمية الاقتصادية.[1]

2-2-2-3 مؤسسات حقوق الملكية

المفهوم الرئيسي الثاني للمؤسساتية الجديدة هو حقوق الملكية. لقد افترض الاقتصاد التقليدي الكلاسيكي الحديث أن ما يتاجر به الناس هو سلع مادية ، لكن Coase رأى بأن ما يتاجرون به في الحقيقة هو حقوق - حقوق لأداء إجراءات معينة - وأن تلك الحقوق تم تأسيسها بواسطة النظام القانوني. تم تطوير طريقة العرض لحقوق الملكية من قِبلArmen Alchian في مساهمة نُشرت في البداية سنة 1965 ، حيث عرّف حقوق الملكية على أنها مجموعة من الحقوق لاتخاذ الإجراءات المسموح باستخدامها أو نقلها أو استغلالها أو التمتع بها.[2]حتى أنه رأى أن هذه الحقوق ليست مجرد حقوق لأن الدولة تضعها رسميا و إنما الأفراد أيضا يحرصون على حماية هذه الحقوق. يجب تفسير حقوق الأفراد في استخدام الموارد في أي مجتمع على أنها مدعومة بقوة العادات الاجتماعية و القوانين المدعومة من طرف الدول. [3]

إن الأنظمة السياسية هي التي تحدد الأداء الاقتصادي لأنها هي من تحدد وتحمي القواعد الاقتصادية للعبة. لذلك يجب أن يكون جوهر سياسة التنمية هو إنشاء أنظمة من شأنها أن تخلق وتحمي حقوق الملكية الفعالة.[4]حتى أن المؤسسات التي تهم التنمية من منظور المؤسساتية الجديدة هي التي تحمي هذه الحقوق. تنظيم جيد للمجتمع من المفترض أن يتوافق مع مجموعة من المؤسسات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن لشريحة واسعة من المجتمع حقوق ملكية فعالة تحمي من خطر المصادرة.[5] تشير نتائج أبحاث Acemoglu و الآخرون (2001) إلى أن تقليل مخاطر نزع الملكية أو الزيادة في التدابير الأخرى لتطبيق حقوق الملكية سيؤدي إلى تحسين دخل الفرد.[6] هذا الاعتقاد تشاركه العديد من علماء الاقتصاد و العلماء السياسيين و هو أن هذه المؤسسات تمثل عنصرا مهما ضمن مجموع

[1]Todorova, Tamara. "Transaction Costs, Market Failure and Economic Development." *Journal of Advanced Research in Law and Economics* 7.3 (17), Summer (2016),p12

[2]Ménard, Claude et al., Op.Cit, p18

[3]Alchian, Armen A. "Some economics of property rights." *Il politico* (1965): 816-829.817

[4]North, Douglass C "The new institutional economics and third world development." Op.Cit., P 56.

[5]Przeworski, Adam, Op.Cit., P174 .

[6]Acemoglu, Daron et al., "The colonial origins of comparative development: An empirical investigation." Op.Cit., P.1398 .

المؤسسات، و إن كانت هناك العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة و أبرزها: "ما الذي ينبغي حمايته في حقوق الملكية؟".[1]

أيضا، تعرف حقوق الملكية بأنها الحق في استخدام أحد الأصول وبيعه. لكن المشكلة الاقتصادية تكمن في كيف ومتى يتم تبادل حقوق الملكية في الاقتصاد. المسألة ليست بسيطة، حيث يجب تحديد حقوق الملكية على الأصول في عقود و يتم حمايتها بموجب القانون. إذا تم تحديد حقوق الملكية وحمايتها بشكل جيد من قبل الدولة، فستكون تكاليف الصفقات منخفضة. في هذه الحالة يشدد North على دور الدولة في تحديد هيكل حقوق الملكية.[2] أو كما سماه بالالتزام الموثوق و الذي يشترط في أن تكون حقوق الملكية آمنة في ظل وجود دولة قادرة على تقديم التزام ذي مصداقية. بمعنى أوسع، يعد الالتزام الموثوق وعد من جانب الدولة بممارسة سلطاتها وفقا للقواعد المحددة قانونا.[3] كما أن لمؤسسات الملكية الخاصة شرطان رئيسيان هما: أولا، توفير حقوق ملكية آمنة، بحيث يتوقع من لديهم فرص إنتاجية الحصول على عائدات من استثماراتهم، ويتم تشجيعهم على القيام بهذه الاستثمارات و ثانيا، هو التركيز على أن تشمل شريحة واسعة من المجتمع.[4]

لكن بالمقابل، حماية حقوق الملكية لها تكلفة تؤثر على تخصيص الموارد و من ثم، تصبح المؤسسات التي تكفل هذه الحقوق جزءا مهما في الهيكل الاقتصادي الذي تبنى عليه عملية التنمية. بينما لا يوجد إجماع نهائي حول المسألة، فإن المؤسسات الأخرى التي تعتبر ذات صلة بتعزيز التنمية الاقتصادية تشمل القدرة القانونية والمالية للدولة، وتوفر الائتمان، وقوة تطبيق العقود و الاتفاقيات، وما إلى ذلك.[5]

وجهة نظر أخرى تشير إلى حقيقة أن هذا النوع من المؤسسات هو مهم للتنمية لا يعني أنها أفضل دائما. حقوق الملكية القوية، هذا يعني مقاومة التغيير وحماية الأشكال التنظيمية القديمة.[6] أيضا، نفس النوعية من المؤسسات قد تكون جيدة لبلد دون سواه. و حتى في نفس النوعية وفي نفس البلد، يمكن للمؤسسة نفسها تعزيز النمو في فترة دون الفترات الأخرى.[7]

أيضا على عكس المؤسسات الأخرى، فإن نظام حقوق الملكية يضم مجموعة معقدة وواسعة من المؤسسات مثل قانون الأراضي، قانون التعمير، قانون التخطيط ، قانون الضرائب، قانون العقود، قانون الميراث ، قانون الشركات ،

[1] Acemoglu, Daron. *The form of property rights: Oligarchic vs. democratic societies*. No. w10037. National Bureau of Economic Research, 2003,p35.

[2] Ankarloo, Daniel. "New institutional economics and economic history." *Capital & Class* 26.3 (2002): 9-36,P14.

[3] Faundez, Julio. "Douglass North's theory of institutions: lessons for law and development." *Hague Journal on the Rule of Law* 8.2 (2016): 373-419,p381.

[4] Acemoglu, Daron et al., "Reversal of fortune: Geography and institutions in the making of the modern world income distribution." *The Quarterly journal of economics* 117.4 (2002): 1231-1294,p1262.

[5] Sultan, Atiyab et al., "Introduction: Institutions and economic development in South Asia." *Modern Asian Studies* 51.6 (2017): 1657-1667.p 1659

[6] Chang, Ha-Joon. "Understanding the relationship between institutions and economic development. Some key theoretical issues." *Revista de Economía Institucional* 8.14 (2006): 125,P136.132.

[7] Chang, Ha-Joon. "Institutions and economic development: theory, policy and history." *Journal of Institutional Economics* 7.4 (2011): 473-498,p481 .

قانون الإفلاس، قانون حقوق الملكية الفكرية و غيرها. ولأنها تتألف من هذه العناصر المتنوعة، فإنه يكاد يكون من المستحيل تجميع هذه المؤسسات في كيان واحد يسمى نظام حقوق الملكية.[1]

داعما حقيقة صعوبة تطبيق حقوق الملكية على أرض الواقع Rodrik رأى أن:[2]

"إن إنشاء حقوق ملكية آمنة ومستقرة كان عنصرا أساسيا في نهوض الغرب وبداية النمو الاقتصادي الحديث. لكن الأمثلة توضح أنه من النادر أن تكون حقوق الملكية مطلقة، حتى عندما يتم وضعها رسميا في القانون. إنشاء حقوق الملكية ليست ضرورية ولا كافية لتوفير حقوق الرقابة الآمنة. من الناحية العملية، يتم الحفاظ على هذه الحقوق من خلال مجموعة من التشريعات، والعرف والتقاليد. قد يتم توزيعها بشكل ضيق [...] لكن المجتمع هو من يقرر نطاق حقوق الملكية المسموح بها."

3-2-2-3 العقود

المفهوم الأساسي الثالث للمؤسساتية الجديدة هو العقود. في الاقتصاد، العقد هو اتفاق يقوم بموجبه طرفان بالتزامات متبادلة فيما حيث تمس هذه الصيغة المفهوم القانوني للعقد. في السبعينات ، أصبح لعقد مفهوما مركزيا في التحليل الاقتصادي، مما أدى من خلاله إلى ظهور ثلاثة مجالات فرعية و هي: الحوافز وتكاليف المعاملات والعقود غير المكتملة.[3] فيما يخص هذه الأخيرة، فان أول من طرحها هو Williamson في سنة 1971، حيث و خلافا للنموذج الكلاسيكي الجديد، التي افترض أن العقود هي اتفاقيات بين أطراف مطبقة وكاملة، أكد أنها غير مكتملة. و هذا، في اعتقاده، بسبب التكاليف المحيطة بمعظم المعاملات، فعندما يوجد عدد كبير من الحالات المستقبلية المحتملة فإن استخدام العقد الكامل يكون مكلفا. لهذا يستخدم المتعاملون عقودا غير مكتملة لأنها تتجنب تكاليف البحث والتفاوض التي يمنك أن يتحملها هؤلاء المتعاملون و التي يصعب قياسها بشكل كامل في العقد.[4]

3-3 النظرية المؤسساتية الحديثة في أوربا

في سبعينات القرن العشرين، هناك مجموعة من النظريات الفكرية التي ظهرت في أوربا و تحديدا في فرنسا تبنت المؤسسات في تحليل ظاهرة التنمية. أهم هذه النظريات سوف نذكر نظرية الضبط و نظرية الاتفاقية.

[1] Chang, Ha-Joon. "Understanding the relationship between institutions and economic development. Some key theoretical issues." *Revista de Economía Institucional* 8.14 (2006): 125-136,p132.

[2] Rodrik, Dani. "Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them." *Studies in comparative international development* 35.3 (2000): 3-31,p5-6.

[3] Ménard, Claude et al, Op.Cit., P.19

[4] Brousseau, Eric et al, *The economics of contracts: Theories and applications*. Cambridge University Press, 2002.p56

3-1-3 المؤسسات في نظرية الضبط

نظرية الضبط Théorie de régulation ظهرت في سنوات 1970 من خلال مجموعة من المفكرين مثل Michel Aglietta و André Orléans وBoyer, Robert وهي إحدى النظريات التي تبنت المؤسسات في تحليلها للظواهر الاقتصادية.

على عكس عدد من النظريات المعاصرة المهتمة بالأسس الدقيقة للمؤسسات والمنظمات، سعت إلى توضيح شكل العلاقات الاجتماعية الأساسية و كيفية نجاح نظام التراكم من خلال المؤسسات الموروثة من الماضي . تفترض النظرية أن أنظمة تراكم مختلفة تتطور بطريقة مختلفة و أن نفس الإجراءات لها تأثيرات مختلفة ثم أن السياق الذي يتم فيه تأسيس نظام تراكم معين لا يقل أهمية عن النظام نفسه .تقترح نظرية الضبط نظاما لتحليل مختلف أنظمة التراكم وخمس مؤسسات رئيسية والتي تقع في قلب النظرية وهي : النقود ، السوق كبناء اجتماعي ، المنافسة ، علاقات الأجور والعلاقات الدولية، حيث تشكل هذه المؤسسات الخمس مجموعة القواعد التي يجب على مختلف الفاعلين مثل الأفراد و الشركات و الدولة في السوق الامتثال لها من أجل وجود نوع معين من نظام التراكم.[1]

ما يثير الاهتمام أنه من بين هذه المؤسسات الخمسة، توجد الدولة واعتبارها الفاعل الرئيسي لضمان تنسيق العمل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يبرز العلاقة الوطيدة بين ما هو سياسي واقتصادي.[2] كما تستند نظرية الضبط على ركائز أربعة و هي:[3]

- نظرية الضبط تهدف إلى الاستفادة من مساهمات بعض التخصصات مثل التاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية. هذا الإجراء يخص تحديدا الدراسات المتعلقة بالدول البعيدة عن الثقافات المعروفة و التي يصعب على الباحثين الاقتصاديين تكوين فرضيات لبداية أبحاثهم.
- تدعو نظرية الضبط إلى التحديد الدقيق للحيز وفترة التحليل المختارة. هذا لأن التنوع المتزايد في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية والتنوع الكبير لمعدلات تطورها يتطلبان تحديد المجالات والفترات التي يتم تحليلها .من المهم إبراز الاختلافات المكانية بين القارات وبين البلدان من نفس المنطقة الثقافية و حتى داخل البلدان نفسها، بين الأقاليم. في حالة الجزائر، قد يؤدي بدء التحليل في تاريخ الاستقلال ، عام 1962 ، إلى إهمال أهمية الفترة السابقة بسبب وجود خطة قسنطينة على وجه الخصوص.
- الركيزة الثالثة لنظرية الضبط هي الفرضية التاريخية لعمليات التنمية، حيث تدعو إلى التركيز على ديناميكيات تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. تعتمد استراتيجيات الفاعلين اليوم على قرارات وخيارات الماضي مثلما يعتمد المستقبل على قرارات وخيارات اليوم. لذلك، تعطي هذه الفرضية أهمية لدراسة المؤسسات وإدراجها في التحليل. بالنسبة لبلدان الجنوب، يجب أن يؤخذ في الاعتبار تأثير الفترة الاستعمارية و طرق الوصول إلى الاستقلال السياسي.

[1] Boyer, Robert. "Les institutions dans la théorie de la régulation." *Cahiers d'économie politique/Papers in Political Economy* 1 (2003): 79-101.p82

[2] Vernières, Michel. "Le courant de la régulation, un apport ancien mais caché à l'économie du développement? Retour sur les travaux du séminaire «régulation et développement»(1996-1999)."p12

[3] Vernières, Michel., Ibid, P 3-4.

- الركيزة الأخيرة لنظرية الضبط هي تفسير أي الحقائق التي تعتبر ضرورية لوصف تطور البلدان النامية وما إذا كانت الفرضيات المطروحة على النماذج الغربية صالحة لها.

من ناحية أخرى، المؤسسات الاقتصادية في نظرية الضبط لا تملك دائما منطقا اقتصاديا، فبالنسبة للعديد من المنظرين فإن منطق تقليص تكاليف المعاملات والتحكم في السلوك الانتهازي للأفراد في توازن لعبة متكررة غالبا ما يكون هناك استمرار لوظيفة المؤسسات. بمعنى أنه إذا تم الاعتماد هذا النهج، فسيكون مبدأ الكفاءة هو الذي سيحكم اختيار المؤسسات.[1]

2-3-3 نظرية الاتفاقية

ظهرت نظرية الاتفاقية Théorie de convention في الاقتصاد في أوربا و تحديدا في فرنسا في أواخر السبعينيات قبل أن يتم تبنيها في نظرية الإدارة في التسعينيات، حيث تعتبر تيارا حديثا يقع في حدود علم الاجتماع والاقتصاد والإدارة. تسعى هذه النظرية لفهم كيف يتبنى الأفراد سلوكا معينا عند مواجهتهم لحالات عدم اليقين. بعيدا عن السلوك العقلاني، كما افترضته النظرية الكلاسيكية الجديدة، اعتمدت النظرية على معايير مختلفة في مختلف المواقف التي يواجهها الأفراد. هذه المعايير تسمح بفهم كيف تتكيف السلوكيات الفردية مع بعضها البعض و كيف تتبنى الاختلافات في الرأي .[2]

في اعتقاد النظرية أن الاتفاق هو حل لمشاكل التنسيق بين الأفراد في العملية الاقتصادية، وبالتالي يمكن أن تتضح القرارات الاقتصادية لديهم من خلال الاعتماد على مفهوم الاتفاقية. يدخل هذا ضمن برامج أبحاث سميت ب اقتصاديات الاتفاقية(EC) .[3] و التي ضمت مجموعة مختلفة من الأبحاث أستخدم فيها مصطلح المؤسسات ومنها النظام ألاتفاقي الكامل لبلد ما (Denis Richet) ؛ مجموعة اجتماعية شرعية (Mary Douglas) ؛ المعتقدات وأنماط السلوك المستوحاة من المجتمع (Emile Durkheim) ؛ قواعد اللعبة - الفاعلون هم المنظمات والأسر (Douglas North) ؛ العمل الجماعي لغرض السيطرة على العمل الفردي (John Commons) ؛ انتظام السلوك المعترف به من قبل جميع أعضاء المجتمع واستقراره إما من خلال المصلحة الفردية أو من قبل سلطة خارجية (Andrew Schotter)؛ شبكة رمزية ، معتمدة اجتماعيا ، تجمع بين مكون وظيفي ومكون وهمي (Cornelius Castoriadis) ؛ تدوين استراتيجيات التوازن التطوري (Masahiko Aoki) و غيرها.[4]

في الحقيقة أن النظريات التي تبنت المؤسسات في أوربا، لم تلقى رواجا كبيرا و بقيت ضمن حدود ضيقة على عكس المؤسساتية الجديدة التي تسود الأبحاث الحديثة اليوم.

[1] Boyer, Robert., Op.Cit., P84

[2] Nizet, Jean. "La théorie des conventions." *Facultés Universitaires de Namur Cours en ligne* (2002).p16

[3] Batifoulier, Philippe, Olivier Biencourt, and Guillemette De Larquier. "L'Économie des conventions et les théories des conventions." *Document de travail FORUM*. No. 2. 2003.

[4] Bessy, Christian, and Olivier Favereau. "Institutions et économie des conventions." *Cahiers d'économie politique* 1 (2003): 119-164.p120

خاتمة الفصل

هناك العديد من النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات حول أسباب تباين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول والمناطق وكيف بقيت معظم الدول في دائرة الفقر والتخلف. هذه التفسيرات اختلفت بين عوامل مادية صرفة و عوامل غير مادية. التجارب التاريخية للبلدان الصناعية، كان لها تأثيرها على النظريات التي تلت الحرب العالمية الثانية. بينما أثرت الأيديولوجية الاشتراكية على مجموعة أخرى من النظريات التي سادت اقتصاد التنمية خلال أواخر الستينات و السبعينات و التي كانت أكثر راديكالية. كذلك كان للمؤسسات المالية الدولية، من خلال مؤتمر واشنطن، وجهة نظرها حول المشاكل التي واجهت الدول النامية في فترة الثمانينيات.

لكن أمام فشل كل هذه النظريات في إعطاء أسباب مقنعة حول وضعية الدول الجنوب، ظهرت مجموعة أخرى من النظريات والتي اعتقدت أنه من غير المرجح أن تنحصر أسباب التخلف في العوامل الاقتصادية المادية المجردة وإنما تتجاوزها لتشمل عوامل أعمق مثل الثقافة، الجغرافيا و المؤسسات. في الحقيقة أن هذه الأخيرة لم تكن وليدة هذه الفترة و إنما كان لها امتداد تاريخي و عاصرت النظريات الكلاسيكية. هذا من خلال المؤسساتية القديمة والجديدة بالإضافة إلى التيار الأوربي مع نظرية الضبط ونظرية الاتفاقية.

في الفصل الثاني سوف نهدف إلى التعريف بالمؤسسات و المفاهيم المرتبطة بها و كذا دورها فيتحديد مستويات التنمية في الأمم والمجتمعات.

الفصل الثاني :

المدخل المؤسساتي والتنمية

مقدمة

من بين المحددات العميقة التي تناولنا بعضها في الفصل الأول ذكرنا المؤسسات، حيث أضحت من أهم العوامل التي تعتمد في تفسير الاختلافات الحاصلة في الأداء الاقتصادي بين الدول في العصر الحديث. كما ذكرنا ،أن الفكر المؤسساتي كان له امتداد تاريخي و عاصر النظريات الاقتصادية الحديثة التي سادت المشهد الاقتصادي في تلك الفترة. هذا لكن الفكر المؤسساتي لم يلقى الاهتمام اللازم في تلك الفترة و بقي بعيدا عن إعطاء تفسيرات مقنعة للظواهر الاقتصادية. لكن بعد التقدم الكبير الذي عرفته أدوات القياس الاقتصادي و تركيز النظريات الاقتصادية السائدة على الجوانب المادية مثل الاختلافات في رأس المال المادي ورأس المال البشري والتقدم التقني والتي اعتبرت أسباب مباشرة فقط، كانمن الضروري البحث عن الأسباب العميقة. المؤسسات تعتبر، لحد اليوم، أهم هذه العوامل و تلقى اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين و باقي الاختصاصات الاجتماعية حيث نجد أدب غزير يبحث في علاقة هذه العوامل بالنمو و التنمية الاقتصادية في البلدان و المناطق.

في هذا الفصل سوف نحاول تعريفا بالمؤسسات والمفاهيم المرتبطة بها، هذا بالإضافة إلى أساس علاقتها بالأداء الاقتصادي للدول. أيضا، نحاول التركيز على أهم العوامل المؤسساتية السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى ظاهرة التغيير المؤسساتي التي يعتبرها بعض الاقتصاديين مهمة من أجل فهم جوانب التحول الاقتصادي والاجتماعي وكيف تعجز بعض المجتمعات في تحسين نوعية مؤسساتها.

من أجل تحقيق هذا الهدف، قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث نقدم في المبحث الأول أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات و نشأتها و أصول تباينها بين المجتمعات. الهدف من هذا المبحث هو تبرير الاعتماد على المؤسسات من أجل تفسير الاختلافات بين الدول و المجتمعات حيث نعرض بعض النماذج التاريخية لبعض الدول والمناطق وكيف تباينت مستوياتها التنموية تحث تأثير.

في المبحث الثاني نتناول طبيعة علاقة المؤسسات بالتنمية والنمو الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى إظهار دور العوامل السياسية مثل المؤسسات السياسية و توازن السلطة السياسية في تحديد نوع المؤسسات الاقتصادية. بينما خصص المبحث الثالث للتغيير المؤسساتي و تفسير حالات الانسداد التي تعرفه بعض الدول. كما يتناول المبحث مفهوم الحوكمة والذي يرتبط أساسا بالمؤسسات.

المبحث الأول: العوامل المؤسساتية في تحليل إشكالية التنمية

في ظل التفكير الكلاسيكي، كانت المؤسسات محايدة و اقتصر تقييم الأداء الاقتصادي في جانبه المادي. ضمنيا، و حسب North، المؤسسات لم تكن تهم و تم الاكتفاء بالتحليل الستاتيكي من خلال تقييمه لفرضيات الاقتصاد السائد :[1]

"لم يكن هدف الاقتصاد الكلاسيكي الحديث معالجة قضايا التنمية الاقتصادية. تطورت في أواخر القرن التاسع عشر وكان هدفها تفسير التخصيص الفعال للموارد في الاقتصاديات المتقدمة."

لكن رغم الامتداد التاريخي للمؤسسات في التحليل الاقتصادي، إلا أن تفعيله بدأ مع بداية قياس المؤسسات في أواخر سبعينيات القرن العشرين.[2]

1-1 المؤسسات و إشكالية التنمية

في سنوات الثمانينيات ومن خلال تبني التيار الليبرالي لبرامج الإصلاح الهيكلي، اعتبر حينها كاعتراف ضمني بعلاقة المؤسسات بالأداء الاقتصادي للدول. مجموعة من النظريات مثل حقوق الملكية، التحليل الاقتصادي للقانون، نظرية الاختيار الجماعي، نظرية تكاليف المعاملات و غيرها بدأت بوضع الترتيبات المؤسساتية في مركز التحليل الاقتصادي.[3]حيث أصبح الاقتصاديون المؤسساتيون أكثر مشاركة في قضايا التي تهم الاقتصاد مثل هيكل التكاليف والأسعار و تشريعات العمل وغيرها.[4] قبل هذه الفترة، النماذج السابقة لم تكن مناسبة لحل مشاكل التنمية في الدول النامية بسبب عدم تلاؤم هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية. والتالي، لم يعد ينظر إلى التنمية على أنها عملية تراكم رأس المال ولكن كعملية تغيير هيكلي يجب أن يشمل مختلف الجوانب داخل المجتمع.[5]

التحليل الحديث أصبح ينظر إلى الحواجز المؤسساتية في الدول الأكثر فقرا كأحد الأسباب الرئيسية التي أبقت هذه الدول في دائرة التخلف. عن أهمية هذا التحول النظري المهم، (2001) Chavance أشار إلى أنه:[6]

" تمت رسميا إعادة بعث النقاشات النظرية والمنهجية بين مختلف التيارات الفكرية الاقتصادية حول دور المؤسسات[...] و طريقة تصور تبقى بالتأكيد الاختلافات في النهج مهم، مستعصية في كثير من الأحيان، لكننا نشهد أيضا إعادة تعريف الحدود بين التيارات[...] الاقتصاد مع المؤسسات هو علامة مشجعة نسبيا في ظل عدم القناعة بالفكر الاقتصادي الذي يميز عصرنا."

---

[1] North, Douglass Cecil. *The Role of Institutions in Economic Development*,Op.Cit., P 1.

[2] Acaravci, Ali et al "The Relationship between Institutional Structure and Economic Growth: A Comparative Analysis for Selected Countries." *International Journal of Economics and Financial Issues* 7.6 (2017): 141-146,P141.

[3] Jakšić, Miomir et al "Inclusive Institutions for Sustainable Economic Development." *Journal of Central Banking Theory and Practice* 7.1 (2018): 5-16.p 05

[4] Hermann, Arturo ,Op.Cit., P69.

[5] Evans, Peter. "The challenges of the institutional turn: New interdisciplinary opportunities in development theory." *The economic sociology of capitalism* (2005): 90-116. P 91

[6] Chavance, Bernard. "Organisations, institutions, système: types et niveaux de règles." *Revue d'économie industrielle* 97.1 (2001),P 85-102.

لكن رغم أن هذا التحول أدى إلى إدراج اعتبارات جديدة في تحليل التنمية، إلا أن البعض رأى أن نقل دراسة التنمية في هذا الاتجاه لا يعدوا أن يكون مجرد تحول نظري و أن الاهتمام بالمؤسسات يعتبر ثانويا.[1]بالنسبة للدول التي تعاني التأخر، أعلام الفكر المؤسساتي الحديث يؤكدون على أن المؤسسات تشكل طرف مهم في معادلة النمو والتنمية في هذه البلدان. و أنالمؤسسات تفسر جزء كبير من الفروق المسجلة مع مستوى الدخل بين الدول.[2]

1-1-1 مفهوم المؤسسات

في هذه المرحلة من الفصل سنعمل على مناقشة ماهية المؤسسات، كيف تنشئ، طبيعة وهيكل المؤسسات التي تأثر في التنمية و إشكالية ما إذا كانت سبب للتنمية الاقتصادية أم نتيجة لها. من هذا المنطلق سوف نحتاج إلى تعريف للمؤسسات بالإضافة لمجموعة من المفاهيم المرتبطة به.

اختلفت التيارات المختلفة للتحليل المؤسساتي حول تعريف محدد للمؤسسات، لكن غالبا ما يتم التعامل معها على أنها الصندوق الأسود الذي يضم عدد غير محدد من العوامل غير المادية. المؤكد هو أنها تشكل النظام الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والقانوني للدولة.[3]

من بين المفكرين الاقتصاديين الذين اجتهدوا في إعطاء مفهوم شامل للمؤسسات نجدNorth، و الذي على مراحل من دراساته، قدم تعريفا يعتبر الأكثر قبولا في الأدب الحديث. حسب(1990) North المؤسسات تعرف على أنها:[4]

> " قواعد اللعبة في المجتمع، أو بشكل أكثر رسمية، هي القيود الموضوعة إنسانيا والتي تشكل تفاعل الإنسان. [...] إنها تبني الحوافز في التبادل البشري ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية "

كما أشار إلى أنها القواعد الأساسية للعبة والنظام القانوني وطريقة تنفيذه و أيضا، القواعد التي تقيد السلوك على نطاق واسع.

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص ثلاثة جوانب رئيسية للمؤسسات: أولا، أنها مبتكرة إنسانيا ، والتي تتناقض مع الأسباب المحتملة الأخرى، مثل العوامل الجغرافية و التي هي خارج سيطرة الإنسان؛ ثانيا، أنها قواعد اللعبةالتي تضع قيودا على سلوك الإنسان ؛ ثالثا،أن تأثيرها الرئيسي يكون من خلال الحوافز التي تقدمها.[5]

أيضا قسم North المؤسسات إلى قواعد رسمية و غير رسمية و التي تتكون من البنية التي يفرضها البشر في تعاملهم. كما أشار إلى أهمية التنفيذ حيثتعتمد درجة وجود القيود المؤسساتية والخيارات التي يتخذها الأفراد في هذا الإطار على

[1] Evans, Peter ,Op.Cit., P 92 .

[2]Massil, Joseph Keneck. Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. No. 2016-4. University of Paris Nanterre, EconomiX, 2016,P 1.

[3]Acemoglu, Daron et al "The colonial origins of comparative development: An empirical investigation." ,Op.Cit., P1398 .

[4] North, D. C., 1990. *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*,Op.Cit., P4.

[5]Acemoglu, Daron et al "The role of institutions in growth and development." ,leadership and grwth 135(2010),p2.

فعالية التنفيذ.[1] في الحقيقة أن كان مصطلح (قيود) لقي الكثير من الاختلاف و الجدل حيث أن العديد من منظري الاقتصاد المؤسساتي الجديداعتبر أن المؤسسات موجودة فقط لتحسين الكفاءة الاقتصادية.[2]

من جهته Ménard، وهو محسوب على مدرسة الضبط الفرنسية، اعتبر المؤسسات مجموعة من القواعد المستقرة، المجردة وغير الشخصية و المشكلة في القوانين و تقاليد أو العادات ومدمجة في الأجهزة التي تقوم على عملية تنفيذ أساليب تنظيم المعاملات.[3]

في نفس المدرسة Aoki قدم المؤسسات على أنها:[4]

" أنماط بارزة ومستدامة من التفاعلات الاجتماعية، كما تمثلها قواعد ذات مغزى يعرفها كل فرد ويدمجها كمعتقدات مشتركة لباقي الأفراد حول طرق لعب اللعبة."

فيما اعتبرتها Ostrom الوصفات التي يستخدمها الأفراد لتنظيم جميع أشكال التفاعلات المتكررة والمنظمة بما في ذلك تلك الموجودة داخل العائلات والأحياء والأسواق والشركات والحكومات على جميع المستويات.[5]

من الملاحظ أنه ليس هناك تعريف متفق عليه و لكن بعض أعلام الفكر المؤسساتي يرون أن هذا الاختلاف لا يعبر عن فوضى مفاهيمية و إنما هي مفاهيم لا تزال تفتقر إلى إطار تحليلي موحد.[6] لكن في مجملها تقبل فكرة أن المؤسسات تظم القواعد والأنظمة والقوانين التي تحدد قواعد اللعبة داخل المجتمع كما أن الأهمية ليس في نوعيتها وإنما في النتائج التي تفرزها :[7]

"المؤسسات هي قواعد وخصائص تنفيذ القواعد، وقواعد السلوك التي تبني التفاعل البشري المتكرر[...] لسنا مهتمين بالمؤسسات في حد ذاتها، ولكن في نتائجها على الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في الواقع."

2-1-1 نشأة المؤسسات

على عكس الاختلاف الحاصل في تحديد مفهوم المؤسسات، نشأتها لم تلقى نفس التباين حيث اتفق على أنها تتشكل مع مر الوقت من خلال تفاعل الأفراد فيما بينهم.

اعتقد North أنه نتيجة هذا التفاعل تتشكل مصفوفة مؤسساتية تحدد مجموعة الخيارات و الجدوى من المشاركة في النشاط الاقتصادي. في هذا الإطار، إنشاء مثل هذه القواعد من قبل الأفراد، هدفه فرض قواعد ملزمة على

[1] North, Douglass Cecil, and Douglass Cecil North. *Transaction costs, institutions, and economic performance*. ,Op.Cit., P 9.

[2] Chang, Ha-Joon et al "The role of institutions in economic change." *Reimagining growth: towards a renewal of development theory* (2005): 99-129,P101.

[3] Ménard, Claude. "L'approche néo-institutionnelle: des concepts, une méthode, des résultats." *Cahiers d'économie politique/Papers in Political Economy* 1 (2003): 103-118 ,P106.

[4] Aoki, Masahiko. "Endogenizing institutions and institutional changes." *Journal of Institutional Economics* 3.1 (2007): 1-31,P7.

[5] Ostrom, E,Op.Cit., P 3

[6] Potts, Jason. "Evolutionary institutional economics." *Journal of Economic Issues* 41.2 (2007): 341-350,P342.

[7] North, Douglass C. "Institutions and economic growth: a historical introduction." *International Political Economy*. Routledge, 2002. 57-69.p 61.

التفاعلات الاجتماعية.[1] كما لخص North التغيرات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال دراسة الظروف الأولية المتغيرة التي واجهت مجموعات متنوعة من الأفراد. مع تطور القبائل في بيئات مختلفة، تطورت بموجبها نماذج مختلفة من خلال اللغة و القيود غير الرسمية التي حددت الإطار المؤسساتي لكل قبيلة ليتم بعد ذلك انتقاله عبر الأجيال من خلال (path dependence) لتطور بعد ذلك القبائل إلى نظم سياسية واقتصاديات. أيضا، الاختلاف في اكتساب الخبرات أدى إلى ظهور مجتمعات مختلفة مع درجات مختلفة من الفعالية في حل المشكلات الاقتصادية.[2] حيث أنتجت نماذج ومؤسسات مختلفة، لقد اعتقد North أن سبب هذا التباين هو نوع التعلم الذي اكتسبته المنظمات من أجل البقاء. هذا و قد استشهد بتجربة العالم الغربي في القرن الثامن عشر وكيف اختلفت نجاحاته مع بقية العالم مثل الصين و العالم الإسلامي.[3]

كما أكد على دور الأفراد في إنشاء المؤسسات وتغييرها و أنهم هم مصدرها الرئيسي التي تنتج من خلاله نظم المعتقدات التي تتطور وفقا للقيم الثقافية والمجتمعية.[4] كما لخص هذا التطور التاريخي في مراحل: أولا، التبادلات المحلية أو الأنشطة الاقتصادية من خلال المؤسسات غير رسمية. ثانيا،"التبادلات من قرية إلى قرية" حيث ترتبط بالأسواق متوسطة الحجم أقل من تلك الموجودة في السوق الصغيرة. في هذه المرحلة، تكون الحاجة إلى تعاون أكبر بين الأفراد الذين لا يلتزمون بالضرورة بنفس المؤسسات غير الرسمية. ثالثا، "التبادلات بعيدة المدى" و هي عمليات تبادل في الأسواق الكبيرة. في هذه المرحلة، الاقتصاديات لم تعد تعتمد على الكثافة الاجتماعية أو المؤسسات غير الرسمية و إنما على مؤسسات "رسمية" تنظم هذه التبادلات.[5]

3-1-1 أهمية المؤسسات (Institutions matter)

العديد من الأبحاث الحديثة تناولت الأهمية التي أوليت للعوامل المؤسساتية في تحديد النتائج الاقتصادية. تحت تساؤل : هل المؤسسات مهمة؟ حاولت العديد من الأبحاث تسليط الضوء على الأهمية التي تحتلها المؤسسات في تحديد الأداء الاقتصادي للأمم.

تتفق النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي على أن هذا الأخير مرتبط بمجموعة من العوامل المادية وكذا إلى قدرة بعض المجتمعات على الاستخدام الجيد لمواردها دون غيرها. وبالتالي، الاختلاف في العوامل المادية لا يمثل سوى الأسباب المباشرة.[6] تشير تقديرات Acemoglu والآخرون (2001) إلى أن الاختلافات في المؤسسات تمثل حوالي ثلاثة أرباع الفروق في نصيب الفرد في الدخل. هذه النتيجة تغطي، حسبهم، تأثير العوامل الأخرى مثل المناخ و وفرة الموارد الطبيعية و غيرها من

[1] Dobler, Constanze. *The Impact of Formal and Informal Institutions on Economic Growth: A Case Study on the MENA Region.* Frankfurt aM: Peter Lang GmbH, Internationaler Verlag der Wissenschaften, 2011,P11.

[2] North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." ,Op.Cit., P 52.

[3] North, Douglass C, Ibid , P5 .

[4] Faundez, Julio. "Douglass North's theory of institutions: lessons for law and development." *Hague Journal on the Rule of Law* 8.2 (2016): 373-419,P401.

[5] North, Douglass, Transaction costs, institutions, and economic performance ,Op.Cit., P 3

[6] Acemoglu, Daron et al "The role of institutions in growth and development." ,Op.Cit., P 1.

المحددات العميقة.[1] من جهته، أكد المؤرخ الاقتصادي North على أهمية المؤسسات حيث رأى أنها المحدد الأساسي للأداء الاقتصادي لأي دولة. المبدأ الأساسي لهذا الأهمية هي أنها تخلق البنية التحفيزية للاقتصاد و مع تطور هذا الهيكل، فإنها تشكل اتجاه التغيير الاقتصادي إما نحو النمو، الركود، أو الانكماش.[2] في هذا الإطار، تحتاج البلدان إلى مؤسسات تحمي حقوق الملكية و تعمل على تعزيز التبادل من خلال خفض تكاليف المعاملات وتشجيع الثقة داخل المجتمع. في ظل غياب مثل هذه المؤسسات، فان الاستثمارات توجه إلى الأنشطة المستنزفة للموارد وينتشر سلوك البحث عن الريع بين الأفراد.[3]

لهذا ، يرى العديد من الاقتصاديين أن مؤسسات مثل حقوق الملكية وسيادة القانون توفر الحوافز والفرص للأفراد لإنتاج السلع والخدمات وأن دون هذه الحوافز تنشأ حالة من عدم التأكد. بمعنى أن المؤسسات تضع القيود، وتحدد التكاليف والفوائد التي يتخذ من خلالها الأفراد قراراتهم الاقتصادية و التي تنعكس في الأخير على نوعية و حجم الاستثمارات.[4] بالتالي، فرضية المؤسسات الاقتصادية تتضمن فكرة أن الأفراد هم من يقرر تنظيم مجتمعاتهم و تحديد إمكانية نجاحهم وأن وجود مؤسسات اقتصادية جيدة هو من يحدد نجاح المجتمعات اقتصاديا.[5]

لكن رغم هذه الأهمية إلا أن العديد من الأبحاث شككت في قدرة كل أنواع المؤسسات في إعطاء تفسير لبعض مشكلات النظام الاقتصادي، حيث يمكن للمؤسسات بمختلف أشكالها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية تغيير السياسات الاقتصادية في خدمة النمو الاقتصادي ولكن لا يوجد صنف معين من هذه المؤسسات.[6] و أن تحقيق التنمية لا يعني بالضرورة الاتفاق على أنواع وأشكال معينة من المؤسسات.[7] في الحقيقة أنه لا تزال هناك أسئلة كثيرة تتعلق بنوع المؤسسات وطبيعتها وما إذا كانت تعتبر جيدة أو سيئة. وهل تبقى على نوعيتها باستمرار في جميع البلدان والمناطق والأنظمة الاقتصادية المختلفة ؟[8] أيضا، إذا كانت المؤسسات مهمة للأداء الاقتصادي، فلماذا تختار المجتمعات مؤسسات لا تخدم نموها الاقتصادي؟[9]

4-1-1 المؤسسات الرسمية و المؤسسات غير الرسمية

كما سبق وأن عرفنا المؤسسات، فهي من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تقيد وتحكم تفاعل الأفراد داخل المجتمع. حسب North، هو أول من طرح هذا التصنيف و حرص على التمييز بين النوعين من خلال أبحاثه حول التغيير المؤسساتي:[10]

[1] Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. "The colonial origins of comparative development,Op.Cit., P 1398.

[2] Galiani, Sebastián et al *Institutions, property rights, and economic growth: the legacy of Douglass North*. Cambridge University Press, 2014.p2

[3] Shirley, Mary M. "Institutions and development." *Handbook of new institutional economics*. Springer, Boston, MA, 2005. 611-638,P611.

[4] Angeles, Luis. "Institutions, property rights, and economic development in historical perspective." *Kyklos* 64.2 (2011): 157-177,P158.

[5] Acemoglu, Daron et al "Institutions as a fundamental cause of long-run growth,Op.Cit., P 397.

[6] Basnet, Subarna. "Institutions and Economic Growth of Landlocked Nations—part of dissertation." (2017),P12.

[7] Chang, Ha-Joon. "Understanding the relationship between institutions and economic development. Some key theoretical issues." *Revista de Economía Institucional* 8.14 (2006): 125-136,P127.

[8] Fadiran, David et al ,*Institutions and Other Determinants of Total Factor Productivity in Sub-Saharan Africa*. No. 714. 2017,P 08.

[9] Acemoglu, Daron. *Modeling inefficient institutions*. No. w11940. National Bureau of Economic Research, 2006,P341.

[10] North, Douglass C. "Institutions." *Journal of economicperspectives* 5.1 ,Op.Cit., P 97.

"المؤسسات هي القيود الإنسانية التي تشكل التفاعلات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية .وهي تتكون من قيود غير رسمية (العقوبات ، والمحظورات ، والعادات والتقاليد ومدونات السلوك) والقواعد الرسمية (الدساتير ، والقوانين ، وحقوق الملكية)" .

يتكون الهيكل المؤسساتي من مؤسسات رسمية و غير رسمية حيث يشمل الصنف الأول، حسب Khan ، القيود القابلة للتنفيذ مثل الدساتير والقوانين و اللوائح التشريعية.[1]حيث تشكل البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية و التي يتم كتابتها رسميا أو كما تسمى بالمؤسسات المكتوبة. بينما يتشكل الصنف الثاني الأخلاق، القيم، والتقاليد وغيرها من العوامل الثقافية والاجتماعية التي لا يتم كتابتها بشكل رسمي رغم أنها تكون مصدر بناء المؤسسات الرسمية. بالتالي، المؤسسات الرسمية حسب Aoki هي انعكاس للأعراف ولنظام المعتقدات الثقافية والإيديولوجية.[2] لأنه في الكثير من البلدان تلعب القواعد العرفية دورا رئيسيا في تحديد التوازنات الاجتماعية والسياسية و تستخدم في صياغة القواعد قانونية فيما بعد.[3](1990)North دعم هذا الافتراض من خلال أبحاثه في التغيير المؤسساتي:[4]

"الحركية، الطويلة و غير المتكافئة، من التقاليد والعادات غير المكتوبة إلى القوانين المكتوبة، كانت دائما أحادية الاتجاه حيث انتقلت من مجتمعات بسيطة إلى أخرى أكثر تعقيدا. "

لكن هناك من يخالف هذا الرأي، حيث أن تحويل المؤسسات غير الرسمية إلى رسمية لا يحدث حتى في الاقتصاديات الأكثر تطورا وهذا لأن إنشاء مثل هذه المؤسسات يتطلب وجود منظمات قادرة على تنفيذ القوانين واللوائح و من خلاله قدرة الدولة في تكييف المؤسسات الرسمية في بيئة اقتصادية متغيرة باستمرار.[5] حسب هذا الرأي، المؤسسات الرسمية تكون نتاج صراع المصالح بين الأفراد و المنظمات أو من خلال المنافسة بين الأشكال المؤسساتية البديلة.[6]

هناك الحقيقة أن معظم الأدبيات في الاقتصاد المؤسساتي تركز على المؤسسات الرسمية وخاصة حقوق الملكية وسيادة القانون و لكن تبقى مجموعة من المؤسسات غير الرسمية مثل الحضارة، الدين والأصول القانونية تحتل أهمية كبيرة في تحديد أداء الاقتصاد.[7] كما أن هناك من رفض فكرة وجود فاصل بين الصنفين، حسب Hodgson :[8]

" فكرة وجود خط فاصل بين المؤسسات التي تعتبر رسمية تماما من ناحية و المؤسسات غير الرسمية تماما من ناحية أخرى خاطئة [...] إذا كانت القوانين ليست عرفية و لا تتجسد في التصرفات الفردية ، فعندئذ - سميةأم لا – تصبح بدون أثر".

[1]Khan, Mushtaq. "State failure in weak states: a critique of new institutionalist explanations." *The new institutional economics and Third World development*. Routledge, 2003. 85-100.p86 .

[2]Aoki, Masahiko ,Op.Cit., P 5

[3]Rodrik, Dani, and Arvind Subramanian. "The primacy of institutions." ,Op.Cit., P 31.

[4]Douglass, C. "North, Institutions, institutional change and economic performance." (1990),P46.

[5]Raiser, Martin. "Informal institutions, social capital and economic transition: reflections on a neglected dimension." EBRD, 1997,P 6.

[6]Greif, Avner, and Christopher Kingston,Op.Cit., P 14.

[7]Vitola, Alise, and Maija Senfelde. "The role of institutions in economic performance." *Business: Theory and Practice* 16 (2015): 271,P 277.

[8]Geoffrey el al "What are institutions." *Journal of Economic* 40.1 (2006): 1-25,P18.

5-1-1 المؤسسات والمنظمات

هناك بعض المصطلحات ارتبطت مباشرة بمفهوم المؤسسات و أصبح التمييز بينها و بين هذه الأخيرة موضع نقاش في الأدب الحديث. North، و هو من بين المؤسساتيين الذين حرصوا على التمييز بين مفهومي المؤسسات و المنظمات، حيث استثنى المنظمات من قواعد اللعبة داخل المجتمع. في اعتقاده، المؤسسات يمكن أن تتكون من كيانات رسمية مثل القوانين والدساتير والعقود المكتوبة و من لوائح غير الرسمية مثل القيم المشتركة، العادات، الأخلاق والإيديولوجية و أن جميع هذه المؤسسات تدخل ضمن مجموع القواعد الاجتماعية التي يتم الاتفاق عليها بهدف إدارة مجتمع.[1] في حين أن المنظمات هي وحدات و كيانات داخل المجتمع مثل الأحزاب السياسية والشركات والنقابات وغيرها، بمعنى آخر، إذا كانت المؤسسات هي قواعد اللعبة فإن المنظمات هم اللاعبون.[2]

من ناحية أخرى، وكما أظهر North في العديد من مؤلفاته أن المنظمات تسهم في تغيير المؤسسات مستدلا مثلا بالطريقة التي تحدد من خلالها المعايير المؤسساتية مثل نظام الانتخابات :[3]

" المنظمات هي استجابة للهيكل المؤسساتي للمجتمعات، ونتيجة لذلك، فهي السبب الرئيسي لتغيير ذلك الهيكل."

فهي من جهة كيانات تتفاعل مع العالم من حولها و تؤثر فيه و من جهة أخرى هياكل تضع قواعدها الرسمية الخاصة بها و التي تحكم التفاعلات بين أعضائها داخليا وبين من حولها.[4] أيضا، هناك من ينظر إلى المنظمات على أنها نوع من المؤسسات الخاصة، فالمنظمات لديها قواعدها الخاصة وداخلها الأفراد يتفاعلون فيما بينهم، ما يعني أن المنظمات هي نوع من المؤسسات.[5]

من أجل توضيح أكثر لهذا الاختلاف، نلخص محتوى المراسلات بين Northو Geoffrey, M. Hodgson في الفترة ما بين 10 سبتمبر و 07 أكتوبر 2002 و التي تبادلا من خلالها وجهات نظرهما حول التداخل الذي عرفه المفهومان. North برر اعتباره المنظمات كلاعبين من خلال تركيز اهتمامه بالجانب الكلي للمنظمة وليس بالهيكل الداخلي للمنظمة وأن هدفه الوصول إلى الجهات الفاعلة التي تقف وراء عملية التغيير السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي. بينما رد عليه Hodgson مشككا في هذه المسألة حيث تساءل عن كيف تعتبر لاعبين و هي تضم بدورها لاعبين وأنظمة قواعد. في الأخير، خلص هذا النقاش الى أن مصدر هذا الخلط هو الجهة التي ركز عليها تحليل كل منهما.[6]

[1] Lin, Justin Yifu, and Jeffrey B. Nugent. "Institutions and economic development." Handbook of development economics 3 (1995): 2301-2370. P 2307

[2] Hodgson, Geoffrey M "Introduction to the Douglass C. North memorial issue."Journal of Institutional Economics 13.1.2017.1-23.p11.

[3] North, Douglass C., John Joseph Wallis, and Barry R. Weingast. *Violence and social orders: A conceptual framework for interpreting recorded human history*. Cambridge University Press, 2009,P120.

[4] Greif, Avner et al,Op.Cit., P19 .

[5] Hodgson, Geoffrey M "Introduction to the Douglass C. North memorial issue."Journal of Institutional Economics 13.1.2017.1-23.p11

[6] Geoffrey et al "What are institutions." *Journal of Economic* 40.1 (2006): 1-25,p20-19.

6-1-1 البيئة المؤسساتية و الترتيبات المؤسساتية

بالإضافة إلى المفاهيم التي تناولناها والمرتبطة بالمؤسسات نجد أيضا الترتيبات المؤسساتية والبيئة المؤسساتية وهي مفاهيم مذكورة في الأدب بشكل واسع.

بحسب النظرية المؤسساتية، الترتيبات المؤسساتية هي أي إجراء تقوم شركة أو مؤسسة والذي يعكس الخصائص المؤسساتية الخاصة بكل بلد، في حين أن هذه الخصائص هي البيئة المؤسساتية والمتشكلة من السياسات الحكومية و العرف الاجتماعي المشترك وأنظمة القيم و غيرها.[1] الترتيبات المؤسساتية أو كما سماها Williamson (1993) بمؤسسات الحوكمة و التي تشمل العقود والمؤسسات المتعلقة بالأعمال فهي في اعتقاده أكثر أهمية من البيئة المؤسساتية و أن دراسة الحوكمة أكثر واقعية من دراسة البيئة المؤسساتية:[2]

> "الترتيب المؤسساتي هو هيكل الحوكمة الذي ينظم الكيانات الاقتصادية التي تحدد الطريقة التي تتعاون أو تتنافس فيها أماالبيئة المؤسسية فهي قواعد اللعبة التي تحدد السياق الذي يحدث فيه النشاط الاقتصادي."

كما يمكن أن يكون لكليهما تأثير على الأخر، حيث أن الترتيبات المؤسساتية للشركات يمكنها التأثير في قرارات الهيئات الحكومية من أجل حماية حقوق الملكية وتحسين الفرص الاستثمارية. أيضا، يمكن للبيئة المؤسساتية المتكونة من إطار اقتصادي و اجتماعي معين أن تؤثر في الترتيبات المؤسساتية من خلال تعديل معاملات السوق وغيرها.[3] (2000) Williamson، و من خلال تصنيفه لمستويات المعاملات الاقتصادية فقد أظهر هذه العلاقة، حيث حدد المستوى الأول بالمؤسسات غير الرسمية التي تفرض قيودا على المعاملات بينما حدد المستوى الثاني بالمؤسسات الرسمية التي تجسد السلطة و التي تتجلى في نوعية النظم القانونية والإدارية. يهدف هذا المستوى إلى الحصول على بيئة مؤسساتية مناسبة للمعاملات الاقتصادية في حين أن المستوى الثالث هو الحكم، أي لعب اللعبة حيث أن الهدف الأساسي من هذا المستوى هو ملائمة هياكل الإدارة مع المعاملات. أما المستوى الرابع يتمثل في تخصيص الموارد وفرص العمل التي تهتم بعوامل ملائمة الحوافز. في الأخير، يفرض كل مستوى أعلى قيودا على المستوى الأدنى و بدوره يعطي كل مستوى أدنى متطلباته للمستوى الأعلى منه مباشرة.[4]

2-1 مصادر اختلاف المؤسسات

إن جودة المؤسسات تختلف من مجتمع لأخر و من منطقة لأخرى، هذا التباين أدى إلى نتائج متفاوتة في الأداء الاقتصادي و إلى تباعد في مستويات التنمية. العديد من الدراسات ضمن الفكر المؤسساتي الجديد طرحت عدة

[1] Novikov, Igor. "How does institutional environment affect the internationalization of small enterprises?." *Procedia Economics and Finance* 12 (2014): 489-497,P490.

[2] Williamson, Oliver E. "Transaction cost economics and organization theory." ,Op.Cit., P 102.

[3] Zhou, Wubiao. "Institutional environment, public-private hybrid forms, and entrepreneurial reinvestment in a transition economy." *Journal of Business Venturing* 32.2 (2017): 197-214,P199.

[4] Williamson, Oliver E. "The new institutional economics: taking stock, looking ahead." ,Op.Cit., P597 .

فرضيات حول العوامل التي أدت إلى امتلاك دول لمؤسسات جيدة دون غيرها. قبل ذلك وجب التعريف بأحد التصنيفات الحديثة للمؤسسات.

1-2-1 المؤسسات الشاملة و المؤسسات الاستحواذية لـ Acemoglu و Robinson

هناك فئة من المؤسساتيين الجدد استحدثت تصنيفات جديدة تحمل مضامين جديدة للمؤسسات من أهمها المؤسسات الشاملة والمؤسسات الاستحواذية. في مقاله : لماذا تفشل المناطق: الحالة المكسيكية؟ Robinson(2013) كتب:[1]

" في كتابي لماذا تفشل الأمم مع Acemoglu، قلنا أن الدول الغنية أصبحت كذلك لأن لديها مؤسسات اقتصادية وسياسية شاملة، بينما الدول الفقيرة هي بقيت فقيرة لأن لديها مؤسسات اقتصادية وسياسية استحواذية. لكن ماذا يعني هذا؟".

في أعمالهما العديدة، ميز Acemoglu وRobinson بين المؤسسات الشاملة والمؤسسات الاستحواذية، حيث عندما تقيد صلاحيات السلطة السياسية و تضمن حقوق الملكية وتخلق الحوافز والفرص لأكبر فئة من المجتمع من أجل الحصول على جزء من الثروة في الاقتصاد فهنا تكون المؤسسات شاملة. حيث تتمكن من خلالها الدولة من تحقيق لأداء اقتصادي جيد: [2]

"من أجل أن تكون المؤسسات الاقتصادية شاملة، يجب أن تتميز بالملكية الخاصة الآمنة ونظام قانوني غير متحيز، وبتوفير خدمات توفر ساحة عمل متكافئة تمكن الأفراد من التبادل والتعاقد."

على عكس المؤسسات الشاملة، تعمل المؤسسات الاستحواذية على إقصاء غالبية أفراد المجتمع من المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية. يتم تصميم هذه المؤسسات لاستغلال الثروة لفائدة مجموعة معينة في المجتمع، حيث تسمح لهذه الأخيرة في السيطرة على المجتمع و إعاقة الأداء الاقتصادي.[3] في سياق الحديث عن الفرص الممنوحة للنخب، Acemoglu وRobinson (2019) استدلا بمقارنة مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية و جارتها المكسيك من خلال الملياردير Gates، والذي حصل على ثروته في مجال الابتكار و كارلوس سليم في المكسيك الذي حصل على ثروته من خلال استغلاله للإطار القانوني الذي سمح له باحتكار سوق الهواتف الأرضية لشركته Telmex بنسبة 100٪ في المكسيك خلال سنوات 1990.[4]

[1] Robinson, James. "Why regions fail: The Mexican case." Annual Meeting of the Latin American chapter of the Econometric Society, Mexico City, Mimeo, April. Vol. 16. 2013,P1.

[2] Acemoglu, Daron et al *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Crown Books, 2012,P144.

[3] Akcigit, Ufuk, et al. *The Past, Present, and Future of Economics: A Celebration of the 125-Year Anniversary of the JPE and of Chicago Economics*. The Field Experiments Website, 2017, *P1750.*

[4] Acemoglu, Daron et al "Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail.",Op.Cit., P7

في المكسيك أيضا، Robinson أوضح المؤسسات الاستحواذية من خلال تجربة المزارعين الذين لم تكن لديهم ضمان لملكية الأراضي و الذي ذكر أنه تسبب في تقليص حوافز الاستثمار في الأرض لديهم ،كما أن حقيقة عدم قدرتهم على التصرف في الأرض دفعتهم إلى التخلي عن الزراعة و الانتقال إلى نشاطات أخرى.[1]

في مقارنة أخرى بين مؤسسات الولايات المتحدة و المكسيك، و من خلال مؤلفهما "لماذا تفشل الأمم" Acemoglu و Robinson قارنا بين كل من Nogales في Arizona وNogales في المكسيك. مدينتين تحملان نفس الاسم و لا يفصلهما إلا السياج الحدودي بين الولايات المتحدة و المكسيك إلا أن الفارق في التنمية كبير. فالمدينة الأمريكية يتمتع سكانها بتأمين صحي و تعليم ويبلغ متوسط دخل الأسرة فيها 30 ألف دولار و هذا وسط ديمقراطية و معدل جريمة منخفض. بينما في الجهة المقابلة لا يحصل كثير من البالغين على تعليم ومعدلات وفيات الرضع والأمراض مرتفعة ومتوسط دخل الأسرة لا يتعدى 10 آلاف دولار وسط انتشار الفساد و الجريمة المنظمة. هذه النتيجة، حسب Acemoglu و Robinson، له علاقة مباشرة بنوع المؤسسات التي تملكها كل دولة.[2] هذه المؤسسات، في اعتقادهما، هي نتيجة تاريخية، حيث وضع البريطانيون في أمريكا مؤسسات قدمت حوافز للأفراد من خلال منحها الحقوق السياسية بينما استغل الاستعمار الاسباني في المكسيك السكان الأصليين و أنشأ مؤسسات "النهب" و "الاستحواذ".[3]

لكن، و على غرار باقي النظريات، لم تخلوا نظريتهما من الانتقاد حيث أشار Boldrin(2018) و الآخرون الى صعوبة هذا التصنيف على أرض الواقع :[4]

> " بالنظر إلى تاريخ البشرية بأكمله، تقسيم العالم إلى مؤسسات استحواذية و شاملة هي مهمة شاقة [...] إذا كنا نعني أن المؤسسات الاستحواذية هي مؤسسات التي تمنع تحقيق النمو والشاملة هي تلك التي تنجح في ذلك، هذا ليس ما يدور في ذهنAcemoglu وRobinson لكن مع عدم وجود تعريف بديهي لما هو شامل وما هو استحواذي فإن تصنيف المؤسسات التاريخية يمكن أن ينتهي إلى إجراء تقييمات سابقة للنتائج بحد ذاتها [...] ومنه، كيف تحولت الترتيبات المؤسساتية في المملكة الإسبانية من شاملة إلى استحواذية بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر؟"

2-2-1 دور التاريخ و الإرث الاستعماري

أظهرت العديد من الأبحاث في التاريخ الاقتصادي والسياسي أن التخلف الاقتصادي والمؤسساتي هو منتج للتاريخ، و أنه تطور خلال مراحل تاريخية. North(1990) ذكر أن الاختلافات في مستوى التنمية الاقتصادية بين البلدان اليوم يعود إلى بعض المؤسسات التاريخية.

---

[1] Robinson, James,Loc.Cit.

[2] Schroder, Megan. "The Role of Institutions and Stable Democracies in Preventing the Resource Curse: A Look at the Success of Botswana and Its Lessons for Libya's Future." *Editorial Staff Chief Editor* (2018): 81P 82.

[3] Jennings, Colin,Op.Cit., P 256.

[4] Boldrin, M et al (2012), A Review of Acemoglu and Robinson's Why Nations Fail,www.dklevine.com/general/aandrreview.pdf, accessed October 13, 2018,P 2.

حسب هذه الفرضية، تم إنشاء و تطوير المؤسسات بصفة مختلفة من مستعمرة لأخرى حيث قامت بعضالمستعمرات بتطوير مؤسسات تحمي حقوق الملكية و تحد من سلطة النخب السياسية، بينما قامت أخرى بتطوير مؤسسات استحواذية غير محفزة للنمو وتحمي سلطة وثروة النخب السياسية على حساب باقي أفراد المجتمع.[1]

حيث ذكر Shirley (2005) أن الدول التي تعاني التخلف في الوقت الحاضر ورثت مؤسسات فقيرة من ماضيها الاستعماري و أن أعراف ومعتقدات هذه المجتمعات لم تخدم بناء مؤسسات تشجع الاستثمار والتجارة.[2] الظروف الأولية لهذه البلدان ساهمت بشكل كبير في إنشاء مثل هذه المؤسسات، Acemoglu وآخرون (2001) تحدثوا عن البيئة المرضية لهذه المستعمرات، حيث تم إنشاء مؤسسات تعزز حقوق الملكية في المستعمرات ذات البيئة المناسبة أما في المستعمرات التي كان فيها معدل وفيات المستعمرين مرتفعا أنشئوا مؤسسات استحواذية.[3]كما أشاروا إلى هوية المستعمر أو أنماط الاستيطان الأوروبية في حد ذاتها، لعبت دورا مهما في تشكيل هذا النوع من المؤسسات.[4] في المستعمرات الإفريقية مثلا لم تقدم المؤسسات التي وضعها المستعمرون الفرنسيون و البرتغاليون و غيرهم الحماية الكافية للملكية الخاصة و سمحت باستنزاف الثروات الطبيعية التي تمتلكها هذه البلدان. في حين، استفادت بعض المستعمرات القديمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا أستراليا و نيوزيلندا من المؤسسات التي وضعها الأوربيون مستنسخين مؤسسات بلدانهم الأصلية.[5]

هذه الأمثلة التاريخية، أعطت نوع من الحجج المقنعة حول الوضعية التنموية التي تعرفها المستعمرات القديمة. قبل الـ 600 عام الماضية، كانت معظم هذه البلدان عبارة عن مستعمرات، وهذا ما أدى ببعض المؤسساتيين للاستنتاج بأن المؤسسات الفقيرة هي إرث استعماري. كما ذكرنا أن North(1990) وجد أن القوى الاستعمارية أنشأت مؤسسات عكست مؤسساتها، حيث نقلت إنجلترا صورة لمؤسساتها إلى نيوزلاندا وأستراليا و غيرها من دول العالم الجديد بينما قامت إسبانيا بوضع امتداد لحكومتها المركزية و بيروقراطيتها في أمريكا اللاتينية. والنتيجة، أن كل من الولايات المتحدة وكندا نجحت في إنشاء أسواق أكثر تنافسية بينما فشلت مستعمرات إسبانيا من تحقيق ذلك.[6]

في التاريخ الاقتصادي لبعض الدول الغربية الحديثة، و في إطار سعيه لتأكيد فرضية التأثير الخفي للمؤسسات المتشكلة تاريخيا،وجد North أن تمت تطور غير متماثل للمؤسسات بين هذه البلدان، حيث في المملكة المتحدة وهولندا، تم إنشاء أنظمة لحقوق الملكية جيدة، في حين تم تأسيس أنظمة مختلفة في بقية البلدان أخرى و التي تعود، في اعتقاده، إلى أشكال الملكية التي عرفتها عبر التاريخ الاقتصادي. لقد خلص إلى أن الحاضر والمستقبل مرتبطان بالماضي من خلال استمرارية مؤسسات المجتمع، حيث تتشكل خيارات اليوم والغد بالماضي.[7] من جهته Aoki (2007) أكد هذا الطرح:[8]

[1] Bennett, Daniel L., et al ,Op.Cit., P 505.

[2] Shirley, Mary M. ,Op.Cit., P 617.

[3] Cogneau, Denis et al " Institutions historiques et développement économique en Afrique." *Histoire mesure* 30.1 (2015): 103-134,P 107.

[4] Bennett, Daniel L., et al. , Ibid , p515 .

[5] Acemoglu, Daron et al "The colonial origins of comparative development: An empirical investigation." ,Op.Cit., P1370 .

[6] Shirley, Mary M. ,Op.Cit., P617 .

[7] Ankarloo, Daniel. "New institutional economics and economic history." *Capital & Class* 26.3 (2002): 9-36,P15

[8] Aoki, Masahiko. "Endogenizing institutions and institutional changes." *Journal of Institutional Economics* 3.1 (2007): 1-31,P 31.

" بين الماضي والمستقبل، المؤسسات مترابطة فيما بينها بطريقة معقدة و لهذا التاريخ يهم والمؤسسات تهم."

أيضا، بعض الأحداث التاريخية أو كما تسمى بالصدمات التاريخية اعتبرها البعض أحد العوامل المحددة لجودة المؤسسات، Anyim Benjamin والآخرون (2019) من خلال مقارنتهم بين تطور المؤسسات في دول أوروبا الغربية و أوروبا الشرقية بعد **الموت الأسود**[1]، وجدوا أن الصدمات التي عرفها النظام الإقطاعي بعد هذا الحدث أدت إلى تغيير في التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. و النتيجة هي أن أوروبا الغربية عرفت ازدهار اقتصادي من خلال المؤسسات الشاملة التي أنشأت في إنجلترا و بقية دول أوروبا الغربية بينما حدث العكس في أوروبا الشرقية.[2]

مع هذا، و إن كانت التجارب الاستعمارية هي واحدة من العوامل التي تؤثر على تشكيل المؤسسات، لكن هذا لا يعني أن مؤسسات اليوم حددتها فقط السياسات الاستعمارية و أنه لا يمكن تغييرها.[3] المؤكد أن هناك عوامل أخرى مثل الاختلافات بين المجتمعات في الماضي الثقافي أو التقاليد السياسية في هذه البلدان لعبت دورا في تحديد نوعية المؤسسات،[4] تناول Shirley (2005) حدة الصراع السياسي في إفريقيا، و اعتبره أحد العوامل التي أثرت في الرداءة المؤسساتية التي تعرفها هذه البلدان حاليا حيث نتجت عن منافسة سياسية ضعيفة لم تشبه الأحداث التي جرت في انجلترا خلال الثورة الصناعية بين حاكم إنجلترا و التجار و النبلاء.[5]

في الأخير، وعلى الرغم من التقدم الكبير التي عرفته الفرضية التاريخية إلا أنها لم تفسر كيف لمؤسسات متشابهه أن تؤدي إلى نتائج مختلفة، لقد فشل الاستعمار الإنجليزي في تكرار تجربته في البلدان الإفريقية أو في منطقة الكاريبي أو جنوب آسيا،(1968)Gunnar Myrdal من خلال دراسته للتجارب الآسيوية، وجد أن المؤسسات التي اعتمدت في البلدان المتقدمة قد فشلت في إعطاء نفس النتائج في آسيا بسبب العادات المختلفة للأسيويين.[6] بل أن نفس المؤسسات، حسب(2010) Robinson and Acemoglu، قد تختلف نتائجها لأنه كان من المفترض أن تنفذ بشكل مختلف.[7]

1-2-3 نظرية الأصل القانوني

ضمن نفس سياق النظرية التاريخية، والتي استخدمت التاريخ كأساس للأصول المؤسساتية، هناك من ركز على الأصول القانونية للبلدان النامية. هذه القوانين اختلفت بين القوانين العامة والقوانين المدنية وهي النماذج التي

5 يستخدم مصطلح **الموت الأسود**، للإشارة إلى وباء الطاعون الذي اجتاح أنحاء أوروبا بين عامي 1347 و1352م وتسبب في **موت** ما لا يقل عن ثلث سكان القارة. انتشرت أوبئة مشابهة في نفس الوقت في آسيا والشرق الأوسط، مما يوحي بأن هذا الوباء الأوروبي كان جزءاً من وباء عالمي.

[2]Anyim, Anyim Benjamin, et al. "The implications of Acemoglu and Robinson's critical junctures and the weight of history on the Nigeria socio-political development." *International Journal of Humanities and Innovation (IJHI)* 2.2 (2019): 36-41,P37.

[3]Acemoglu, Daron et al "The colonial origins of comparative development: An empirical investigation." ,Op.Cit., P1398 .

[4]Greif, Avner. *Institutions and the path to the modern economy: Lessons from medieval trade*. ,Op.Cit., P32 .

[5]Shirley, Mary M. ,Op.Cit., P 626.

[6]Khan, Mushtaq H. *Institutions and Asia's development: The role of norms and organizational power*. No. 2018/132. WIDER Working Paper, 2018,P3.

[7]Acemoglu, Daron et al "The role of institutions in growth and development." ,Op.Cit., P2.

اعتمدتها كل من إنجلترا وفرنسا قبل العصور الوسطى.[1] تقوم نظرية الأصول القانونية على أن معظم البلدان تحصلت على نظامها القانوني من خلال الاستعمار أو بطريقة اختيارية و أن الأنظمة المعمول بها اليوم نشأت إما من نظام القانون العام الإنجليزي أو من نظام القانون المدني الفرنسي، وكلاهما يشكل أسس أنظمة القانون العام والقانون المدني الحديث.[2]

أساس القانون المدني يعود إلى قانون نابليون الذي تم تبنيه خلال الثورة الفرنسية بين عامي 1789-1795 و هو يقوم على توسيع سلطة الدولة ويعارض قانون العادات والتقاليد.[3] كما يرى La Porta وآخرون (2008) وبأن هذا الأخير هو ترسيخ ل مخصصات الدولة في حين يقوم القانون العام على تفضيل إستراتيجية الرقابة الاجتماعية التي تسعى إلى دعم نتائج السوق.[4] في تحليلهم للاختلاف بين النظامين Sahay and Fischer (2004) أشاروا إلى أن الدول ذات النظم القانونية القائمة على القانون العام البريطاني توفر حماية أكبر للمستثمر مقارنة بالدول ذات النظم القانونية القائمة على القانون المدني.[5] هذا الأخير، يعزز ملكية الحكومة والسيطرة المركزية على البنوك وعلى الصناعة بالإضافة لسياسات التأميم. بينما أنظمة القانون العام تقيد تدخل الدولة وتفرض القيود على الحكومة من خلال حماية الحقوق الفردية وحقوق الملكية الخاصة.[6]

كما أن هناك من ذكر نظام ثالث، وهو النظام القانون الاشتراكي الذي ساد في فترة ما في بعض الدول مثل الكتلة السوفياتية السابقة وأوروبا الشرقية، لكن تم استبدالها بنظم القانون المدني بعد انهيار الأنظمة الشيوعية. يؤثر أصل النظم القانونية بشكل مباشر على المؤسسات وأساليب التنظيم وبالتالي النتائج الاقتصادية.[7] اليوم، وحتى بعد التطور القانوني الذي عرفته المستعمرات القديمة إلا أن الدعائم الأساسية لكل نظام قانوني بقيت قائمة واستمر تأثيرها على الأداء الاقتصادي لهذه الدول.[8]

1-3المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات السياسية

شدد الاقتصاد المؤسساتي على الدور الحاسم للمؤسسات في الأداء الاقتصادي وأن المؤسسات السياسية والاقتصادية هي السبب الأساسي للاختلافات في التنمية الاقتصادية. لهذا سوف نحاول في هذا الجزء إبراز تأثير المؤسسات السياسية على المؤسسات الاقتصادية.

[1] Menyashev, Rinat, et al. "New Institutional Economics: A state-of-the-art review for economic sociologists." *economic sociology_the european electronic newsletter* 13.1 (2011): 12-21,P16.

[2] Fairfax, Lisa M. "The legal origins theory in crisis." *BYU L. Rev.* (2009): 1571,P1575.

[3] Lohi, Julie. "Property Rights and Economic Development: The Case of Sub-Saharan African Countries." *Economic and Political Institutions and Development*. Springer, Cham, 2019. 61-74,P64.

[4] La Porta, Rafael, Florencio Lopez-de-Silanes, and Andrei Shleifer. "The economic consequences of legal origins." *Journal of economic literature* 46.2 (2008): 285-332,P286.

[5] Fischer, Stanley et al "Transition economies: The role of institutions and initial conditions." *Calvo Conference, IMF*. 2004,P1.

[6] Fairfax, Lisa M, Ibid , p1576 .

[7] Djankov, Simeon, et al. "The law and economics of self-dealing." *Journal of financial economics* 88.3 (2008): 430-465.

[8] La Porta, Rafael et al ,Op.Cit., P288 .

1-3-1 المؤسسات الاقتصادية

تشجع المؤسسات الاقتصادية عالية الجودة على الاستخدام الفعال لموارد الإنتاج المحدودة من أجل تلبية احتياجات المجتمع، كما توفر حوافز للاستثمار في رأس المال المادي والبشري. أهم هذه المؤسسات هي هيكل حقوق الملكية التي توفر حوافز للاستثمار.[1](2003) Rodrik and Subramanian ذكرا أربع أنواع من المؤسسات الاقتصادية: أولا، مؤسسات خلق السوق و المتمثلة في احترام العقود، حماية حقوق الملكية ومكافحة الفساد. ثانيا، مؤسسات تنظيم السوق و مهمتها إدارة إخفاقات السوق الناجمة عن نقص المعلومات. ثالثا، مؤسسات استقرار السوق وتشمل ضمان انخفاض التضخم، استقرار الاقتصاد الكلي، الاستقرار المالي و الحماية من الأزمات المالية. رابعا:مؤسسات السوق الشرعية التي توفر الحماية الاجتماعية والتأمين بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل وإدارة الصراع.[2] على الرغم من أنه من المستحيل تحقيق أسواق مثالية إلا أن Acemoglu والآخرون (2005) اعتقدوا أن هيكل الأسواق يتم تحديده جزئيا بواسطة حقوق الملكية حيث أنه بمجرد أن يتمتع الأفراد بحقوق ملكية الآمنة ستكون هناك حوافز لإنشاء الأسواق وتحسينها وبالتالي، الاختلافات في الأسواق هي نتيجة لنظم مختلفة لحقوق الملكية. لهذا عادة ما يتم التركيز على المؤسسات الاقتصادية ذات الصلة بحماية حقوق الملكية.[3] أظهرت نتائج دراسة(1995) Knack and Keefer أن المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية ضرورية للنمو الاقتصادي والاستثمار. تأثير هذه المؤسسات على النمو تستمر حتى بعد السيطرة على الاستثمار. لهذا يشار إلى أن حماية حقوق الملكية لا يؤثر فقط على حجم الاستثمار وإنما أيضا على الكفاءة التي يتم من خلالها تخصيص الموارد.[4]

بالنسبة لمعظم البلدان النامية، المؤسسات الاقتصادية غير المناسبة تؤدي إلى سوء استخدام السياسات المالية والنقدية، هذا يعني أن السياسات الاقتصادية الكلية الضعيفة مصدرها مؤسسات اقتصادية ضعيفة. حيث أن عوامل مثل عدم حماية حقوق الملكية و عدم الامتثال للعقود قد تولد السلوك الاستحواذي و ضغط مجموعات المصالح على صانعي القرار في تطبيق وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي.[5] يتم عادة التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي مثل استقرار سعر الصرف و التحكم في التضخم و العجز المالي لكن هذه الإجراءات قد تصبح غير مهمة في حالة تراجع نوعية المؤسسات الاقتصادية. هناك أدلة على أن العلاقة الإيجابية بين السياسات الجيدة و النمو الاقتصادي يعود إلى وجود مؤسسات جيدة و هو ما يعني أن السياسات السيئة ليست سوى انعكاس للمؤسسات السيئة.[6]

لهذا تبقى المؤسسات الاقتصادية مهمة:[7]

[1] Vitola, Alise et al ,Op.Cit., P273 .

[2] Rodrik, Dani, and Arvind Subramanian. "The primacy of institutions." ,Op.Cit., P32 .

[3] Acemoglu, Daron et al "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." ,Op.Cit., P397

[4] Knack, Stephen, and Philip Keefer. "Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures." *Economics & Politics* 7.3 (1995): 207-227.224

[5] Clipa, Raluca Irina, et al. "Approaches to institutional quality and cyclicity of macroeconomic policies." *Knowledge Horizons-Economics* 8.3 (2016): 50-54,P54.

[6] Fatas, Antonio et al "Policy volatility, institutions, and economic growth." *Review of Economics and Statistics* 95.2 (2013): 362-376,P 362.

[7] Acemoglu, Daron et al "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." ,Op.Cit., P389 .

"المؤسسات الاقتصادية مهمة لأنها تساعد في تخصيص الموارد واستخدامها [...] المجتمعات مع المؤسسات الاقتصادية التي تسهل وتشجع تراكم العوامل والابتكار والكفاءة في تخصيص الموارد سوف تزدهر".

في نفس السياق،(2010) Acemoglu and Robinson، وجدا أن المشكلة لا ترتبط باختلاف كفاءة المؤسسات فقط بل أن الأفراد و الجماعات لا يفضلون نفس مجموعة المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى تضارب المصالح بينهم حول اختيار المؤسسات الاقتصادية ، و في الأخير القوة السياسية هي من يحسم الاختيار.[1]

2-3-1 المؤسسات السياسية

المؤسسات السياسية تعتبر الأكثر تأثيرا على التنمية من المؤسسات الاقتصادية لأن هذه الأخيرة، حسب (2016) Acemoglu and Robinson ، هي نتيجة لخيارات سياسية و أن المؤسسات السياسية هي أصل الخيارات الاقتصادية.[2] حيث يرتبط كل منهما بالآخر:[3]

"يرتبط التطور الاقتصادي والتنمية السياسية ارتباطا وثيقا، فهما وجهان لعملة واحدة، فإدراك الطبيعة الثنائية الاقتصادية والسياسية للتنمية يساعد على تفسير عدد من المشاكل الإنمائية. "

على غرار المؤسسات الاقتصادية، تحدد المؤسسات السياسية القيود والحوافز التي تفرضها الجهات السياسية الفاعلة و تحدد مستوى القيود المفروضة على النخب السياسية. كما تحدد أيضا طرق الحكم في المجتمع مثل الانتخابات، المنافسة بين الأحزاب السياسية و غيرها حيث تفرز نوع الحكومة مثل الديمقراطية أو الديكتاتورية أو الاستبداد.[4] تتم هذه الأخيرة من خلال تصميم السياسة عبر تقييد سلوك النخب و القادة السياسيين. عندما تكون المؤسسات السياسية ضعيفة، مثل ما تمتلكها معظم دول إفريقيا ، النخب السياسية تسيطر على الثروات والريع من خلال استغلالها للسلطة. لقد أثرت هذه السياسات بشكل كبير على أداء الاقتصاديات النامية، فالتوزيع غير الفعال للموارد وسوء إدارة الاقتصاد هو نتيجة للممارسة السيئة للسلطة.[5] فمثلا Sonin(2003) أوضح آلية التأثير السلبي للعقبات السياسية على التطبيق الفعال لحقوق الملكية، حيث وجد أن المستثمرين الذين لا يتمتعون بسلطة سياسية يلجئون غالبا لتخصيص موارد كبيرة لحماية استثماراتهم، وهذا ما لا يحفزهم على مواصلة الإنتاج. من الناحية النظرية، التحسينات في مجال حماية حقوق الملكية و تقليص مستوى نشاط البحث عن الريع شرطان أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي، لكن في الحقيقة أن هذه التحسينات تتم فقط إذا كانت تصب في مصلحة النخب السياسية.[6] فالمؤسسات السياسية السيئة لا تقيد السياسيين والنخب، كما أنها لا تمنح ضمانات للمستثمرين فيما يخص حماية حقوق الملكية

[1] Acemoglu, Daron, and James Robinson. "The role of institutions in growth and development." ,Op.Cit., P7 .

[2] Acemoğlu, Daron, and James A. Robinson. "Paths to inclusive political institutions." *Economic history of warfare and state formation*. Springer, Singapore, 2016. 3-50,P3.

[3] Cox, Gary, Douglass North, and Barry Weingast. "The violence trap: A political-economic approach to the problems of development." (2015),P 28.

[4] Rodrik, Dani, and Arvind Subramanian. "The primacy of institutions." ,Op.Cit., P32

[5] i Miquel, Gerard Padro. "The control of politicians in divided societies: The politics of fear." *NBER Working Paper Series* (2006): 12573,P 2.

[6] Sonin, Konstantin. "Why the rich may favor poor protection of property rights." *Journal of comparative economics* 31.4 (2003): 715-731,P19.

وحماية العقود كما تساهم في انتشار الفساد وعدم الاستقرار.[1] كما أن محاولة تغيير هذه المؤسسات تلقى مقاومة من أصحاب المصالح كما يشير North(1995) :[2]

" المؤسسات السياسية لن تكون مستقرة إلا إذا كانت مدعومة من جهات لها مصلحة في إدامتها".

يؤكد كل من Acemoglu و Robinson على أن السياسة هي التي تحرك الاقتصاد وما يؤدي إلى تحول في المؤسسات الاقتصادية هو التغيير في المؤسسات السياسية.[3] لهذا، مصدر المؤسسات، في اعتقادهما، هو سياسي يأتي من خلال قوة الدولة وكذا توزيع السلطة السياسية.[4] و بالتالي، المؤسسات السياسية هي محلية المنشأ، حيث أن التوازن الحالي للقوة السياسية تحدده المؤسسات السياسية المستقبلية.أيضا، تعتبر المؤسسات السياسية مهمة لأنها تحدد السلطة السياسية المستقبلية و هذا ما يدفع المجموعات لاستخدام سلطتها السياسية الفعلية لتغيير المؤسسات السياسية بحيث تؤمن توزيع القوة السياسية المستقبلية لصالحها.[5]

الشكل2-1: التفاعل بين المؤسسات الاقتصادية و السياسية

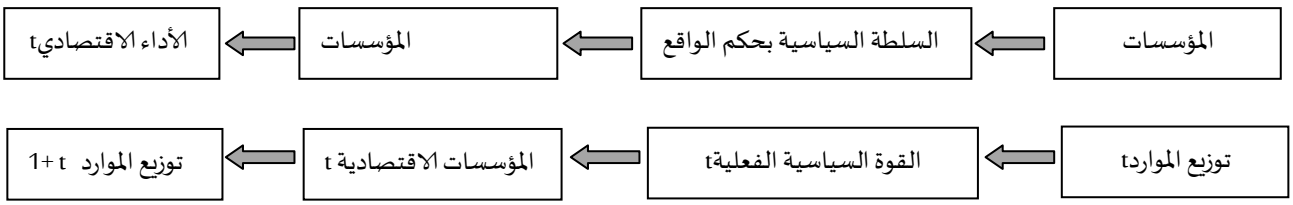

المصدر:

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." *Handbook of economic growth* 1 (2005): 385-472. P390

يحدد الشكل2-1 العلاقة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية من جهة و يميز من جهة أخرى بين السلطة السياسية بحكم القانون و السلطة السياسية الفعلية.

المؤسسات السياسية وتوزيع الموارد هما متغيري الدولة و أن معرفة هاذين المتغيرين في الوقت t كافية لتحديد جميع المتغيرات الأخرى في النظام. المؤسسات السياسية تحدد توزيع السلطة السياسية بحكم القانون في المجتمع، أما توزيع الموارد يؤثر على توزيع السلطة السياسية الفعلية وهذان المصدران ، بدورهما ، يؤثران على اختيار المؤسسات الاقتصادية وعلى تطور المؤسسات السياسية في المستقبل. تحدد المؤسسات الاقتصادية النتائج الاقتصادية، بما في ذلك معدل النمو الكلي للاقتصاد وتوزيع الموارد في الوقت t +1. لهذا، المؤسسات الاقتصادية تحددها المؤسسات السياسية وتوزيع الموارد في المجتمع.

[1]Acemoglu, Daron, et al. "Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth." *Journal of monetary economics* 50.1 (2003): 49-123,P49.

[2]North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." ,Op.Cit., P54

[3]Acemoglu, Daron et al "Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail." ,Op.Cit., P24.

[4]Acemoglu, Daron et al ,Ibid,P14.

[5]Acemoglu, Daron et al "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." ,Op.Cit., P388 .

كما أن المؤلفون يشيرون أيضا لنوعين من مصادر الاستقرار في هذا النظام: أولا، ثبات المؤسسات السياسية، حيث عادة ما يكون التغيير في توزيع السلطة السياسية ضروريا لإحداث تغيير في المؤسسات السياسية، مثل الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. ثانيا، عندما تكون هناك نخب قوية فإن هذا سيزيد من قوتها السياسية بحكم الواقع ويمكنها الدفع باتجاه إنشاء مؤسسات اقتصادية وسياسية تخدم مصالحها.[1]

3-3-1 السلطة السياسية

من المستحيل أن يكون هناك اتفاق في تفضيل مؤسسات اقتصادية معينة بين جميع الأفراد والجماعات، لهذا يوجد دائما تضارب في المصالح حول اختيار هذه المؤسسات. في هذه الحالة، يكون التوزيع الموروث للسلطة السياسية في المجتمع هو العامل المحدد للمؤسسات و القوة السياسية هي من تحسم نوع المؤسسات السياسات والاقتصادية. لهذا فإن سوء توزيع السلطة في الدول النامية غالبا ما يؤدي إلى انتشار الفساد وعدم الاستقرار السياسي وهي عوامل كافية لبقاء هذه البلدان تحت دائرة الفقر.[2] حيث أن ترجيح توازن السلطة السياسية في صالح هذه النخب- أو كما يسميها البعض بالحصص السياسية- يؤثر في إعادة توزيع الثروات، لذلك، غالبا ما تتميز أوضاع هذه المجتمعات بالصراعات الداخلية بين المجموعات المختلفة من أجل الحصول على المكاسب. من ناحية أخرى، إصرار هذه النخب على البقاء في السلطة يؤدي إلى إتباع سياسات غير مدروسة من أجل إرضاء طبقات المجتمع.[3]

و عليه فإن توزيع السلطة السياسية هو من يحدد المؤسسات الاقتصادية لأن هيكل توازن المؤسسات الاقتصادية يميل لصالح المجموعة التي تستطيع أن تدعم هذه المؤسسات. أيضا، يتأثر توزيع السلطة السياسية بتوزيع الموارد داخل المجتمع و التي بدورها تتأثر بالمؤسسات الاقتصادية والنتائج الاقتصادية في الماضي.[4] ما يعني أن الطريقة التي يتم بها توزيع السلطة السياسية هي من تشكل المؤسسات الاقتصادية، حيث يتم اختيار ها لتخدم مصالح السياسيين أو المجموعات الاجتماعية التي تملكها السلطة السياسية على حساب البقية.[5]Khan(2016) استنتج أن السلطة مهمة في تحليل المؤسسات:[6]

" السلطة مهمة في التحليل المؤسساتي لأن تنافس المجموعات المختلفة يؤثر على نوعية المؤسسات وقابلية تنفيذها."

[1]Acemoglu, Daron et al "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." ,Op.Cit., P390 .

[2]Baland, Jean-Marie et al "Governance and development." ,Op.Cit., P4612

[3]Acemoglu, Daron, et al. "Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth." ,Op.Cit., P60 .

[4]Acemoglu, Daron et al ,Ibid, P388.

[5]Teles, Vladimir K., and Carlos Pereira. "Are political institutions substitutes for democracy?: a political economy analysis of economic growth." (2013),P2.

[6]Khan, Mushtaq. "Political settlements and the governance of growth-enhancing institutions." ,Op.Cit., P20 .

1-3-3-1 السلطة السياسية juje و السلطة السياسية facto

في العديد من أعمالهما Acemoglu و Robinson ميزا بينمكونين مختلفين للسلطة السياسية أو القوة السياسية و هما: القوة السياسية بحكم القانون jure والقوة السياسية بحكم الواقع Facto و هي مصطلحات لاتينية تعني حق وحقيقة على التوالي. القوة السياسية Jure تشير إلى جميع أنواع القوة التي تنبع من المؤسسات السياسية في المجتمع. قد تتخذ المؤسسات السياسية القانونية jure أشكالا مختلفة مثل القوانين والدساتير، لكن لا يتم تنفيذها بالضرورة وفي العادة لا تعكس أداء النخب السياسية.[1] أما المؤسسات السياسية Facto هي تلك التي نجدها في التفاعلات الفعلية وهي في العادة لا تتطابق مع ما هو رسمي وقد تكون رسمية أو غير رسمية، بينما تشكل المؤسسات القانونية جزء من المؤسسات الرسمية. بدوره جزء من المؤسسات القانونية التي يتم تنفيذها بشكل مثالي تشكل في الوقت نفسه مؤسسات الأمر الواقع أما المؤسسات القانونية، التي لم يتم الالتزام بها لن يتم تصنيفها كمؤسسات فعلية.[2]

يظهر الاختلاف بين النوعين من خلال القواعد السياسية المكتوبة، حيث أن نفس هذه القواعد في بلدان مختلفة تؤدي إلى نتائج الاجتماعية والاقتصادية متباعدة. أحد الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها لتوضيح هذا الفرق هو النظام السياسي للاتحاد السوفيتي تحت حكم Staline، هذا الأخير الذي أعلن عن دستور عام 1936 والذي تضمن بعض الحقوق الأساسية للأفراد مثل الانتخاب و حرية الدين إلا أن السلطة الفعلية ل Staline تجاهلت كل هذه الحقوق وحافظ على سيطرته المطلقة على الدولة. ما يحدث في مثل هذه الحالات أن أي محاولة لتغيير هذه الأنظمة تؤدي بالنخب السياسية لتقديم تنازلات مقابل تغيرات استعجاليه في المؤسسات القانونية الرسمية، ولكن عادة ما تكون هذه التغييرات بطيئة أو أن تأثيرها غير مهم على الإطار المؤسساتي الفعلي.[3]

هذا الفارق يسميه البعض بـ الفجوة الدستورية وهي أمر حاسم للأداء الناجح للإصلاحات الاقتصادية ، حيث تؤثر بشكل غير مباشر على عملية الإصلاحات.[4] في عملهما : دور المؤسسات في النمو والتنمية،(2010) and Robinson Acemoglu، تناولا عمق العلاقة بين التوازنات السياسية و توزيع السلطة السياسية و نوعية المؤسسات السياسية و الاقتصادية و كيف تحدد اختلاف الدخل بين الدول، حيث لخصنا محتوى هذه العمل في هذا المخطط:

[1] Acemoglu, Daron et al "The role of institutions in growth and development." ,Op.Cit., P8.

[2] Lewkowicz, Jacek et al "De jure and de facto institutions—disentangling the interrelationships." *The Latin American and Iberian Journal of Law and Economics* 2.2 (2016): 1P6.

[3] Foldvari, Peter. "De facto versus de jure political institutions in the long-run: a multivariate analysis, 1820–2000." *Social indicators research* 130.2 (2017): 759-777,P761.

[4] Metelska-Szaniawska, Katarzyna. "Post-Socialist Constitutions: The De Jure—De Facto Gap, Its Effects and Determinants." *Paper presented the 2016 European Public Choice Society Annual Conference in Freiburg*. 2016,P23.

الشكل2-2: التفسير المؤسساتي للاختلاف بين الدخل لـ Acemoglu and Robinson (2010)

الفرق بين البلدان من حيث الدخل

↓

اختلاف في المؤسسات الاقتصادية

↓

الخيارات الجماعية داخل المجتمع

↓

اختلاف المؤسسات السياسية و توزيع السلطة

↓

التوازنات السياسية

المصدر: إعداد الطالب من خلال مضمون دراسة

Acemoglu, Daron, and James Robinson. "The role of institutions in growth and development." *Leadership and growth* 135 (2010).

1-2-3-3 التسوية السياسية (Khan, Mushtaq(political settlement

بالتوازي مع تحليل النظريات المؤسساتية الجديدة هناك تحليل الاقتصاد السياسي الهادف لتفسير الأداء المؤسساتي للبلدان. من رواد هذا التحليل نجد Khan, Mushtaq وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة SOAS في لندن وهو مفكر رائد في مكافحة الفساد والحوكمة والتنمية الاقتصادية والتسويات السياسية.

الفرضية الاقتصاد السياسي تؤكد على أن الظروف السياسية عامل مهم في عملية توزيع المنافع عبر توزيع السلطة داخل المجتمع. في البلدان المتقدمة، يعتمد توزيع السلطة على توزيع الدخل الناتج عن المؤسسات الرسمية، حيث أن العلاقة بين السلطة والمؤسسات الرسمية تفسر مدى قدرة هذه الدول على تنفيذ المؤسسات الرسمية بفعالية. بالمقابل، يعتمد توزيع السلطة في البلدان النامية على الهياكل التنظيمية القائمة في القطاعات غير الرأسمالية، حيث لا يمكن للمؤسسات الرسمية وحدها دعم توزيع المنافع بل أن المؤسسات غير الرسمية تلعب دورا مهما في توزيع السلطة و توجيه عملية التوزيع.[1] هذه العملية أطلق عليها Khan اسم التسوية السياسية، حيث تنشأ عندما يكون توزيع المنافع المدعوم بنوع من المؤسسات متوافقا مع توزيع السلطة ، حيث تكون النتائج الاقتصادية والسياسية لهذه المؤسسات مستمرة مع مرور الوقت.

[1] Khan, Mushtaq. "Political settlements and the governance of growth-enhancing institutions." ,Op.Cit., P1 .

أيضا، تعرف التسوية السياسية بمفاضلة الاستقرار بالنمو في الدول التي تواجه تغييرات مؤسساتية معينة، حيث لا يمكن تنفيذ التغييرات المؤسساتية إذا دفع تنفيذها إلى الإخلال بالاستقرار السياسي، وبالتالي يمكن أن يوفر فهم التسوية السياسية فهم الأداء المؤسساتي للبلدان.[1] و منه لخص Khan مفهوم التسوية السياسية كما يلي:[2]

" تنطوي التسوية السياسية على بنية مؤسساتية تخلق فوائد لفئات ومجموعات مختلفة تماشيا مع قوتها. وبالتالي فإن الفهم المنطقي للتسوية السياسية كاتفاق ثابت بين النخب، من المرجح أن يكون قابلا للتطبيق فقط إذا تم دعمه على مستوى أعمق من خلال مجموعة من المؤسسات وتوزيع السلطة بين المجموعات القوية من الناحية التنظيمية في هذا المجتمع."

كما صنف Khan التسويات السياسية إلى أربعة أنواع : أولا، التسويات السياسية الرأسماليةا و التي تهيمن من خلالها الحقوق الإنتاجية الرسمية ، حيث يتم حماية هذه الأخيرة بشكل جيد، و هذا ما يؤدي إلى تقليص دائرة النزاعات في عملية التوزيع.ثانيا، التسويات السياسية ما قبل الرأسمالية، حيث أن كل من المتغيرات الإقطاعية والحقوق الرسمية للأراضي والحقوق العسكرية تتماشى مع توزيعات القوة السياسية العسكرية. ثالثا، التسويات السياسية Clientelist ، أين توجد حقوق إنتاجية رسمية ولكنها غير مطبقة بشكل جيد، حيث يمكن للمجموعات القوية التأثير على النتائج الاقتصادية. رابعا،التسويات السياسية في ظل الأزمات، و هنا تكون المؤسسات الرسمية قد انهارت تقريبا ومعظم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تستند إلى التهديد أو ممارسة العنف.[3]

كما أشار Khan إلى مسألة مهمة و المتمثلة في كيف يمكن لتسوية سياسية معينة أن تؤثر على عمل مؤسسات معينة. حيث على المستوى الكلي، فمن غير المرجح أن ينتج عن الهيكل المؤسساتي العام توزيع للدخل يتعارض مع توزيع القوة المهيمنة. بالإضافة إلى ذلك، تتطور المؤسسات و تتم محاولة وضع مؤسسات جديدة من قبل الدولة لتعزيز مصالح معينة أو استجابة لتحديات سياسية و اقتصادية جديدة. في العادة لا تأخذ التغييرات المؤسساتية المقترحة دائما في الاعتبار مقاومة تنفيذها ، وهذه المقاومة يمكن أن تحدد أداء هذه المؤسسات و استمرارها مع مرور الوقت. لهذا، يمكن للتنفيذ الجزئي للمؤسسات الرسمية مثل حقوق الملكية أن يفسر الاختلافات المهمة في تجربة التنمية بين البلدان.[4]

كما أظهر Khan جوانب الاختلاف بين تحليل الاقتصاد السياسي للأداء المؤسساتي مقارنة بالاقتصاد المؤسساتي الجديد، حيث و من خلال مقارنة تجربة السياسة الصناعية لكل من كوريا و باكستان في الستينيات، وجد أن باكستان واجهت مجموعة من المطالب السياسية غير ممكنة، بينما كانت التسويات السياسية في كوريا أكثر تناسبا مع إستراتيجية هذا البلد. ومنه لفت الانتباه إلى أهمية تحليل الاقتصاد السياسي للأداء المؤسساتي مقارنة بالاقتصاد المؤسساتي الجديد، والذي يولي أهمية أساسية للتسويات السياسية. لقد رأى أن قدرة النخب القوية على مقاومة

[1] Khan, Mushtaq. "Political settlements and the governance of growth-enhancing institutions." ,Loc.Cit.

[2] Khan, Mushtaq,Ibid,P 20.

[3] Khan, Mushtaq,Ibid,P 49.

[4] Khan, M. H,Ibid,P 31.

التغييرات تعتبر تكاليف انتقالية، حيث أن دور تحليل الاقتصاد السياسي في اعتقاده يكمن في دراسة سبب ارتفاع تكاليف الانتقال في بعض البلدان.[1]

الجدول 2-1: تفسير الأداء المؤسساتي (الاقتصاد المؤسساتي الجديد مقابل منهجيات الاقتصاد السياسي)

تحليل الاقتصاد السياسي	الاقتصاد المؤسساتي الجديد
الاختلافات في الأداء المؤسساتي عبر البلدان ↓ تحديد التسويات السياسية المختلفة ↓ نظريات تتعلق بالتسوية السياسية والفوائد الاجتماعية الصافية لمؤسسات معينة	اختلافات الأداء المؤسساتي بين البلدان ↓ الاختلافات في الهيكل المؤسساتي ↓ نظريات تكاليف المعاملات المرتبطة بمؤسسات معينة

المصدر:

Khan, M. H. "State failure in weak states: A critique of new institutionalist explanations, in Hunter, J., J. Harriss and C. Lewis (eds) The New Institutional Economics and Third World Development, London: Routledge." (1995),P95.

المبحث الثاني: أساسيات التغير المؤسساتي

على الرغم من الأهمية التي تولها النظريات الاقتصادية للمؤسسات كمتطلب أساسي للتنمية على المدى الطويل، فإن الاتفاق حول عملية تغيير المؤسسات غير الفعالة و تحسينها من أجل الأداء الاقتصادي لا يزال محل نقاش. Acemoglu and Robinson في الكثير من أعمالهما ناقشا إشكالية تغيير المؤسسات القائمة:[2]

"إن المؤسسات مهمة للتنمية ولكن لا يوجد إجماع واضح على كيفية تحويل المؤسسات القائمة بهدف استيعاب أفضل للأنشطة الاقتصادية بطريقة شاملة ومستدامة."

في الحقيقة أن أحد أسباب هذه الإشكالية تكمن في أن بعض أشكال المؤسسات تظهر مقاومة شديدة أمام التغيير. لذلك هناك مجموعة من النظريات التي تحاول تحديد كيفية انتقال المجتمع من مصفوفة مؤسساتية إلى أخرى. في هذا الجزء من الفصل نهدف إلى عرض مجموعة من النظريات المرتبطة بالتغيير المؤسساتي، خاصة مساهمات North باعتباره أحد المؤسساتيين الجدد الذين ركزوا على أهمية التغيير المؤسساتي. بالإضافة لأسباب استمرار المؤسسات غير الفعالة والصعوبة التي تواجه الاقتصاديات خلال عملية التغيير، ستعرضين بعض التجارب التاريخية. في الأخير سيتم تحديد الآليات الممكنة التغيير مثل الابتكار و التكييف المؤسساتي.

[1] Khan, Mushtaq. "State failure in weak states: a critique of new institutionalist explanations.",Op.Cit., P94

[2] Acemoglu, Daron et al "Why nations fail: the origins of power, prosperity, and poverty." ,Op.Cit., P 1

1-2 التغير المؤسساتي في النظرية المؤسساتية الحديثة

كما ذكرنا في الفصل الأول، عملية التغيير المؤسساتي كانت محل نقاش واسع في مساهمة المدرسة المؤسساتية القديمة، خاصة، مع أعمال Veblen الذي أشار إلى أن التغيير في المؤسسات يحمل الطابع التراكمي و **تبعية المسار**، مؤكدا على دور التكنولوجيا في إحداث التغيير المؤسساتي عن طريق تغيير طرق التفكير الأساسية وطرق العيش المعتادة.Veblen استدل بتطور المجتمعات الغربية و التي جاءت عن طريق التخلي التدريجي عن عادات الفكر الروحاني و المعتقدات غير المنطقية لصالح العادات **الو اقعية** القائمة على العقلانية العلمية.[1] المدرسة النمساوية من خلال نظرية التطور الثقافي ل Hayek هي أيضا افترضت أن تطور المؤسسات كعملية تحول طبيعي، حيث تتراكم المعرفة لدى الأفراد وتعدل باستمرار إلى أن تصبح اختيار اجتماعي.[2]

لكن المدرسة المؤسساتية الجديدة خاصة مع أعمال North ميزت بين المؤسسات الرسمية و غير الرسمية في تعديل القواعد داخل المجتمع و افترضت أن استمرار المؤسسات مصدره التفاعل بين السياسة و الاقتصاد و الميراث الثقافي:[3]

> "إن التفاعل بين النظام السياسي والاقتصاد والعديد من الجهات الفاعلة [...]الميراث الثقافي يبدو أنها تكمن وراء استمرار العديد من القيود غير الرسمية وتسهم جميعها في هذا التعقيد."

1-1-2 التغير المؤسساتي حسب North

في دراساته الأولى المستوحاة من النظرية النيوكلاسيكية، North تساءل كيف تظل المؤسسات غير فعالة قائمة في حين أن النظرية تدعي العقلانية المثلى للأفراد لهذا عمل على تفسير التنوع الذي تعرفه المسارات المؤسساتية للاقتصاديات.لقد خلص حينها إلى أن للأفراد والمؤسسات التي تتمتع بالقوة مصلحة أساسية في إدامة النظام القائم ومع ذلك اعترف حينها بصعوبة فهم ديناميكيات هذا التغيير .[4] لقد رأى أن الأفراد ينشؤون معتقدات حول الواقع الذي يعيشونه، و هذا النظام قد يكون واسع القبول داخل المجتمع و قد يكون العكس. مع بمرور الوقت تظهر بنية مؤسساتية و التي يسميها North بالمصفوفة المؤسساتية. هذه الأخيرة تحدد الأداء الاقتصادي و السياسي و تفرض قيودا على تعديل المؤسسات القائمة أو تعارض أي محاولة لإدخال مؤسسات جديدة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية أو السياسية. عملية التغيير، في اعتقاده، مستمرة لأن المصفوفة المؤسساتية معرضة دائما للتعديل. ضمن هذا السياق، North طرح أيضا مسألة العلاقة بين المعتقدات والمؤسسات، حيث أن المعتقدات والطريقة التي تتطور بها تقع في جوهر صعوبة التغيير.[5] حيث شدد North على صعوبة تغيير القواعد غير الرسمية، فبينما يمكن تغيير القواعد الرسمية مثل الدساتير و القوانين بسهولة و في مدة قصيرة، يصعب تغيير القواعد غير الرسمية. أمر مهم آخر طرحه North يتمثل في أن هذه

[1] Rutherford, Malcolm. "Institutional economics: then and now." ,Op.Cit., P174 .

[2] Yang, Juping. "Enlightenment of Hayek's Institutional Change Idea on Institutional Innovation." *2015 International Conference on Education Technology and Economic Management*. Atlantis Press, 2015.140

[3] NORTH D. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, ,Op.Cit., P104 .

[4] North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." ,Op.Cit., P52 .

[5] North, Douglass C. "Institutions and the performance of economies over time." ,Op.Cit., P 25.

المعايير هي التي توفر الشرعية للقواعد الرسمية . أكثر من ذلك، هو أن المجتمعات التي تتبنى قواعد مجتمع آخر سيكون لها أداء مختلف عن البلد الأصلي لأن المعايير غير الرسمية مختلفة.[1] حيث لخص North هذه الصعوبة في :[2]

"السبب هو أننا ما زلنا نعرف القليل عن حركية التغيير المؤسساتي وخاصة التفاعل بين الأسواق الاقتصادية والسياسية[...]من الواضح أن التغيير هو مسألة مستمرة وأن المؤسسات تعكس عملية التعلم من التجارب السابقة. تاريخيا، كانت إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والسياسية عقبة رئيسية أمام التنمية و لا تزال أمام العالم الثالث. نظم المعتقدات التي تطورت نتيجة للتجارب المجتمعات الماضية المتراكمة لم تجهز لحل المشاكل الجديدة. نحن نجتهد بشكل منهجي لاستكشاف عملية التغيير الاقتصادي[...] لقد أحرزنا بعض التقدم ولكن ما زال أمامنا طريق طويل."

2-1-2 المصفوفة المؤسساتية

كل من Karl Polanyi و North كانا السباقين في طرح فكرة المصفوفة المؤسساتية و إظهار أهمية فهمها من أجل عملية التغيير. لقد اعتقدا أن هيكل المؤسسات الخاص بكل مجتمع يشكل نوعا من المصفوفة المؤسساتية التي تحدد مجموعة المسارات المحتملة لتطوير حقوق الملكية والمؤسسات السياسية.[3]

تعرف المصفوفة المؤسساتية على أنها مجموعة من المؤسسات الأساسية التي تعكس السمات العميقة للهياكل الاجتماعية و التي بدورها تحدد المسارات المحتملة للمجتمع، حيث أن نوعية المؤسسات الأساسية المهيمنة تحدد طبيعة التطوير المؤسساتي للنظام الاقتصادي.[4]

تتكون المصفوفة المؤسساتية من المنظمات التي تخلق بيئة يتم من خلالها إنشاء المؤسسات و الحفاظ عليها. حسب تصور North عادة ما يقوم الأفراد ببناء نظام معتقدات حول واقع معين و قد يلقى هذا النظام قبولا واسعا داخل المجتمع وقد يحدث العكس. مع مرور الزمن، القواعد المهيمنة هي من يشكل بنية المؤسسات التي تحدد المسارات اقتصادية وسياسية المستقبلية. المصفوفة المؤسساتية الناتجة تفرض قيودا على مجموعة الأفراد التي تسعى للتعديل في المؤسسات الجديدة أو إدخال أخرى خدمة لأهدافهم. لكن النتيجة دائما تعكس قوة الفئة القادرة على وضع القواعد أو تغييرها و عملية التنافس بين أطراف المصالح متواصلة وبالتالي، عملية التغيير لا تنتهي.[5]

[1] North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." Ibid,P 56.

[2] North, Douglass C. "Institutions and the performance of economies over time, Op.Cit., P 29.

[3] Kirdina-Chandler, Svetlana. "Institutional matrices theory, or X-and Y-theory: A response to F. Gregory Hayden." *Journal of Economic Issues* 51.2 (2017): 476-485,P478.

[4] Radieva, Maryna. "Institutional modernization of the Global economy." *Baltic Journal of Economic Studies* 4.5 (2019): 283-290,P284.

[5] North, Douglass C. "Five propositions about institutional change." *Economics Working Paper Archive at WUSTL* (1993),P3.

2-2 استمرار المؤسسات غير الفعالة و دور تبعية المسار Path Dependence

يختلف الباحثون اليوم حول مسار التغيرات المؤسساتية في العديد من الدول ويختلفون أكثر حول سبب استمرار الترتيبات الاجتماعية غير فعالة والثبات المتزامن للمؤسسات الاقتصادية والسياسية.[1] هناك مجموعة من المسائل في الموضوع تبعث على التساؤل:إذا كانت المؤسسات غير مناسبة، فلماذا تبقى كذلك؟ و لماذا فشلت بعض البلدان في التطور بطرق تتيح للمؤسسات المناسبة تحقيق الفعالية؟[2] في سياق إجابته على هذه التساؤلاتNorth وجد أن :[3]

" المؤسسات المتراكمة تخلق المنظمات التي يعتمد بقاؤها على إدامة هذه المؤسسات والتي تحاول بالتالي منع تعديلها"

في نفس المنحى،(2006) Acemoglu and Robinson ، استندا إلى استمرار القوة السياسية بحكم الأمر الواقع (Facto) و أكدا على قدرة النخب نفسها على تكييف السياسات لصالحها. كما أشارا إلى أن التغيرات في هوية النخب تسير عادة جنبا إلى جنب مع نفس السياسات السيئة والمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي فإن سبب الثبات في اعتقادهما لا يتمثل في النخب فقط، ولكن استمرار حوافز كل من هو في السلطة لترجيح النظام لمصلحته الخاصة. فعندما يتم استبدال النخب الحالية بقادمين جدد فلن يكون لديهم حافز للتغيير.[4]

أيضا، يمكن للتفاعل بين السلطة بحكم القانون Jure و بحكم الواقع Facto أن يخلق تفسيرا بسيطا للتعايش بين التغييرات في المؤسسات السياسية واستمرار المؤسسات الاقتصادية. وذلك لأن التغيير في المؤسسات السياسية الذي يعدل توزيع السلطة بحكم القانون لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير في المؤسسات الاقتصادية إذا كان مرتبطا بتغيير معادل في توزيع السلطة السياسية الفعلية.[5] بما أن المؤسسات السياسية و المؤسسات الاقتصادية هي خيارات جماعية فإن توزيع القوة السياسية في المجتمع هو المحدد الرئيسي لتطورها. نخب السلطة بدورهم يؤثرون على تطور المؤسسات السياسية و هم من يعمل على الحفاظ على المؤسسات السياسية التي تمنحهم هذه السلطة. كما أن ثبات المؤسسات يمكن أن يأتي من توزيع الموارد، أي عندما تكون مجموعة معينة مستفيدة أكثر مقارنة بأخرى، فإن هذا سيزيد من قوتها السياسية الفعلية من أجل الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية والسياسية المناسبة لمصالحها.[6]وبالتالي، تبقى المؤسسات لأن توزيع المنافع المستمدة منها يتوافق مع توزيع السلطة السياسية في المجتمع واستمرار النظم الاقتصادية تخدم مصالح المجموعات القوية أو كما تسمى بجماعات الضغط.[7] Acemoglu(2006) لخص هذه المقاربة في:

[1] Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. "De facto political power and institutional persistence." *American Economic Review*96.2 (2006): 325-330,P325.

[2] Khan, Mushtaq. "Political settlements and the governance of growth-enhancing institutions." ,Op.Cit., P12.

[3] North, Douglass C. "Introduction to understanding the process of economic change." ,Op.Cit., P78.

[4] Acemoglu, Daron el al "De facto political power and institutional persistence." ,Op.Cit., P329.

[5] Acemoglu, Daron et al "The persistence and change of institutions in the Americas." ,Op.Cit., P285 .

[6] Acemoglu, Daron et al "The role of institutions in growth and development." ,Op.Cit., P7 .

[7] Constantine, Collin. "Economic structures, institutions and economic performance." *Journal of Economic Structures* 6.1 (2017): 2,P9.

" المؤسسات غير الفعالة تنشأ و تستمر رغم أداءها غير المعزز للنمو عندما تكون المجموعات التي تفضل هذه المؤسسات قوية بما يكفي و أيضا عند غياب الترتيبات الاجتماعية المعوضة لهذه المجموعات. "[1]

في نفس تحليل North، أشار(2010)Khan إلى العلاقة بين المؤسسات الرسمية و غير الرسمية في تحليله لاستمرار المؤسسات غير الفعالة. اعتقد Khan أنه إذا حصلت المنظمات الاقتصادية على الحماية الرسمية وغير الرسمية الكافية في أنشطتها، فيمكن تلبية الحد الأدنى من القدرة الاقتصادية أو حتى تجاوزها. في الوقت نفسه، تكون جميع المنظمات، خاصة المنظمات السياسية، راضية بما فيه الكفاية عن توزيع الدخل والفوائد التي تتحصل عليها لمواصلة محاولاتها لتغيير القواعد المؤسساتية، وهذا ضمن الحدود التي تحافظ من خلالها على الاستقرار السياسي. كما يرى أن المنظمات تطمح دائما لتغيير أو تعديل المؤسسات بما يحقق مصالحها، لكن إذا كانت التغييرات المقترحة تهدد هذه المصالح فهذا قد يؤدي إلى صراع اجتماعي ينعكس على الاستقرار السياسي وعلى النظام الاجتماعي بأكمله.[2]

أيضا، من المهم لفت الانتباه إلى مسألة بطء و حساسية التغيير المؤسساتي. هناك مجموعة من العوامل مثل القواعد المعمول بها داخل المجتمع، الممارسات الروتينية، الموروثات السياسية و غيرها جعلت من عملية التغيير مسألة معقدة.[3] كذالك، الامتداد تاريخي للمؤسسات، كما رأينا سابقا، كان له دور في إنشاء هذه المؤسسات واستمرارها و بالتالي، الرابط بين المؤسسات الموروثة وامتدادها في البلدان النامية خدم مصالح النخب من خلال بقاء هذه المؤسسات و أي محاولة للتغيير قد تلقى مقاومة من هذه الجماعات إذا ما تعارض مع مصالحها.[4] Ha-Joon(2005) and Evans أكدا بدورهما على بطء و تعقيد عملية التغيير:[5]

"التغيير المؤسساتي لن يكون فوريا أو بسيطا بل سيشمل تغييرات في هيكل مؤسساتي أعمق."

بالإضافة إلى النظريات صراع النخب و توزيع السلطة ،(2017) Acemoglu and Robinson طورا نظرية جديدة تشمل العلاقة بين الدولة والمجتمع.في هذه الدراسة اعتبرا أن هذه العلاقة تحكم التغير المؤسساتي و أن اختلافات بسيطة بإمكانها أن تخلق ديناميكيات سياسية مختلفة الاتجاهات. تقوم هذه المقاربة على أن النخب تنافس المجتمع غير النخبوي من أجل السيطرة على السلطة السياسية والموارد، أي أنها تحرص على سيطرتها على المجتمع من خلال الاستثمار في سلطة الدولة وقدرتها على تنظيم العملية الاقتصادية. من جهته، المجتمع يرون أنه يستطيع أن ينافس تحت شكل تنظيمات جماعية ومعايير اجتماعية تنظم ممارسة هذه المنافسة.[6]في هذه الحالة، التطور المؤسساتي هو منافسة

[1]Acemoglu, Daron. *Modeling inefficient institutions.* ,Op.Cit., P342 .

[2]Khan, Mushtaq. "The political settlement and its evolution in Bangladesh." (2011),P20.

[3]Stephen, Bell. "Institutionalism: Old and New." (2011): 1-16,P1.

[4]Acemoglu, Daron. "Causes profondes de la pauvreté. Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique." *Finances & Développement*(2003): 27-30,P29.

[5]Chang, Ha-Joon et al "The role of institutions in economic change." *Reimagining growth: towards a renewal of development theory* (2005): 99-129,P106.

[6]Acemoglu, Daron et al , *The emergence of weak, despotic and inclusive states.* No. w23657. National Bureau of Economic Research, 2017,P42.

بين الفاعلين من أجل وضع قواعد يكون فيها الهيكل مبني على توازنات تصب في النهاية في مصلحة النخب.[1] لكن مع ذلك هناك رأي متفائل يرى أن الدول الفقيرة ذات المؤسسات الاقتصادية الأقل جودة غير محكوم عليها بالبقاء في هذه الوضعية. وأن التغيرات المؤسساتية في هذه البلدان تكون أكثر ديناميكية من البلدان ذات الجودة المؤسساتية الجيدة التي يمكن أن تتراجع. هذا يعني أن الجودة المؤسساتية ليست حتمية، وأن الدول لديها القدرة على اختيار خصائصها المؤسساتية بشكل جماعي.[2]

بالعودة لأسباب تبات المؤسسات، يستند العديد من الباحثين التاريخيين مفاهيم يتضمن محتواها أن الأحداث الماضية تؤثر على الأحداث المستقبلية و أن اتجاهات التنمية مقيدة بالتوجهات التي اتخذت في الماضي. يعتقد الكثير منهم أن الإطار الأفضل لتفسير ثبات المؤسسات هو تبعية المسار.[3] حسب Pierson (2000) ، تشير هذه الظاهرة إلى العلاقة السببية للمراحل الزمنية السابقة:[4]

> " حدث ما في زمن سابق سيؤثر على النتائج المحتملة لسلسلة من الأحداث التي تأتي لاحقا، حيث تؤثر الأحداث السابقة في سلسلة من النتائج والمسارات ولكن ليس بالضرورة عن طريق إحداث حركية في نفس الاتجاه ."

من جهته، North يرى أن مفهوم تبعية المسار تم تطويره من قبل Brian Arthur و Paul David أثناء عملهما على دراسة مسار التغير التكنولوجي. حيث في اعتقادهما أن الظاهرة لديها قوة تفسيرية لفهم التغيير المؤسساتي الذي يعتبره أكثر من مجرد عملية تدريجية للتطور المؤسساتي.[5] بل أن هذه الظاهرة هي أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار المؤسسات غير فعالة، يختصرها في :[6]

> "مجموعة من القيود المفروضة على إمكانيات اختيار الحاضر بسبب التجارب التاريخية في الماضي"

بالمقابل، ليس هناك ما يضمن أن التجارب السابقة ستساعد في حل المشكلات الجديدة وبالتالي قد تظل المجتمعات متخلفة بسبب بيئة مؤسساتية غير مناسبة.[7]

1-2-2 الإصلاحات و تأثير التأرجح seesaw effect

في أوائل الثمانينات، وفي محاولة منها لتحسين الأداء الاقتصادي وبناء استراتيجيات التنمية، شرعت معظم البلدان النامية في عملية إصلاح اقتصادي وسياسي. اعتبرت برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي وإصلاحات الجيل

[1] Thelen, Kathleen. "Comment les institutions évoluent : perspectives de l'analyse comparative historique." *L'Année de la régulation* 7 (2003): 2003-2004,P20-21

[2] Boudreaux, Christopher et al "Is institutional improvement possible?." *Applied Economics Letters* 25.11 (2018): 758-761.p 761.

[3] Alexander, Gerard. "Institutions, path dependence, and democratic consolidation." *Journal of theoretical politics* 13.3 (2001): 249-269,p 253.

[4] Pierson, Paul. "Increasing returns, path dependence, and the study of politics." *American political science review* 94.2 (2000): 251-267, P 252.

[5] North, Douglass C. "Institutions." *Journal of economic perspectives* 5.1 (1991): 97-112.p 109.

[6] North, Douglass C. "Introduction to understanding the process of economic change." ." ,Op.Cit., P78.

[7] Vitola, Alise et al"The role of institutions in economic performance." *Business: Theory and Practice* 16 (2015): 271,P273.

الثاني للبنك الدولي كمحاولات لتغيير مؤسساتي للقواعد التي كانت تحكم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان. أترث هذه الإصلاحات على الأداء الاقتصادي و غيرت في هيكل الاقتصاديات لهذه الدول، لكن مع ذلك لم تحقق العديد من هذه البلدان معدلات نمو مرتفعة مقارنة بفترة ما قبل الإصلاحات.[1] و السبب أن هذه الإصلاحات لم تراعي القيود المحلية من دهنيات، عادات سلوكية ومعتقدات ثقافية و دينية وغيرها. و بالتالي لم تتناسب مع الهياكل والأعراف الاجتماعية المحلية. بمعنى آخر، وجدت فجوة كبيرة بين قواعد السوق المفروضة من خلال المؤسسات الرسمية الجديدة والحقائق المحلية المتمثلة في المؤسسات غير الرسمية.[2] جميع برامج الإصلاحات في هذه الدول ركزت جهودها على الجانب الاقتصادي من العملية، بينما المتتبع لحقيقة هذه الدول يرى أن أبعاد التحول تتجاوز الإطار الاقتصادي. جانب آخر مرتبط بفشل الإصلاحات هو أن السياسيون في هذه الدول حاولوا حل جميع المشاكل في آن واحد، أو شرعوا في إصلاحات لم تكن ضرورية في تلك الفترة حيث أن الإصلاح الذي تم تنفيذه في أحد القطاعات انعكس سلبا على بقية القطاعات.[3] في العادة، يتم دعم العديد من المؤسسات الاقتصادية غير فعالة بواسطة مجموعة من القوانين و قد يعتقد أن الحل يكمن في تغيير هذه القوانين لكن المسألة ليست بالسهولة المتوقعة. المشكلة الأولى للإصلاح المؤسساتي هي أن الإصلاح المباشر للمؤسسات اقتصادية قد لا يكون مجديا، بل قد يأتي بنتائج عكسية. هناك العديد من الطرق والعديد من الأدوات لتحقيق هدف محدد، لكن إحداث أي تغيير دون تغيير في موازين القوى في المجتمع أو التوازن السياسي الأساسي يمكن أن يؤدي إلى استبدال أداة بأخرى، هذه الظاهرة يطلق عليها اسم seesaw effect.[4] حيث وفي حالة وجود مؤسسات ضعيفة، النخب القوية تلجأ لطرق مختلفة للسيطرة على موارد المجتمع. إحداث إصلاح على مستوى المؤسسات الاقتصادية دون تغيير التوازن السياسي قد لا يؤدي إلى تحسين المؤسسات أو الأداء الاقتصادي. أيضا قد تستخدم المجموعات التي فقدت سلطتها الفعلية لإعادة النظام القديم غير فعال.[5] في روسيا مثلا و في أعقاب الإصلاحات الإدارية والتنظيمية التي جرت في روسيا خلال السنوات القليلة الماضية، كان من المتوقع أن تحد هذه الإجراءات من الفساد وتيسر الإجراءات البيروقراطية وتزيد من الشفافية، لكن وكرد على هذه الإجراءات، لجأ المسؤولون الفاسدون إلى الوسطاء و النتيجة كانت أن انعكست هذه الإصلاحات بارتفاع درجة الفساد.[6] و بالتالي تأثير التأرجح يعني أن استخدام آلية معينة لتغيير وضع معين لن يؤدي بالضرورة إلى علاج مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي مثلا، لأن المشاكل المؤسساتية الكامنة قد تظهر مقاومة السياسيين والنخب.[7]

أيضا،إذا كان في الإمكان اصلاح المؤسسات الرسمية في المدى القصير، فان التغيير على مستوى القواعد غير الرسمية عملية طويلة و معقدة، إن لم تكن مستحيلة. فأي محاولة للتغير يجب أن تتماشى مع الهياكل الاجتماعية الموجودة داخل

[1] Constantine, Collin. "." ,Op.Cit., P6 .

[2] El Morchid, Brahim. "Pour une meilleure intégration des institutions informelles dans les stratégies de développement en Afrique: une approche néo-institutionnelle." *Africa Development* 41.2 (2016): 71-96,P72.

[3] Hausmann, Ricardo et al "Getting the diagnosis right." *Finance and development* 43.1 (2006),P 12.

[4] Acemoglu, Daron et al "The role of institutions in growth and development." *Leadership and growth* 135 (2010),P13-14.

[5] Acemoglu, Daron et al ,Ibid,P16 .

[6] Polishchuk, Leonid. "Misuse of institutions: Lessons from transition." *Economies in Transition*. Palgrave Macmillan, London, 2012. 172-193,P179.

[7] Acemoglu, Daron, et al. "Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth." ." ,Op.Cit., P96 .

المجتمع.[1] وفقا لـ North ، يكون للاقتصاديات التي تتبنى القواعد الرسمية لاقتصاد آخر خصائص أداء مختلفة للغاية بسبب المعايير غير الرسمية والتطبيقات المختلفة. هذا يعني أن نقل القواعد السياسية والاقتصادية للاقتصاديات الغربية إلى العالم الثالث و اقتصاديات أوروبا الشرقية ليس شرطا كافيا للحصول على أداء اقتصادي جيد.[2] نفس الرأي تبناه ، Przeworski ، حيث أن مشاريع الإصلاح المؤسساتي يجب أن تأخذ الظروف الفعلية الخاصة بكل مجتمع كنقطة انطلاقة، وليس المخططات القائمة على المؤسسات التي نجحت في مكان آخر .[3]

العامل الزمني هو أيضا مهم في عملية الاصلاح، حيث أن المدة التي استغرقتها خطة الإصلاح في دول مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا كانت طويلة و تم خلالها مراعاة الهياكل المحلية، أو ما يطلق عليه North المؤسسات غير الرسمية. على عكس الدول الإفريقية التي كانت فيها جد محدودة و لم تراعى فيها القيود والحقائق المحلية. بمعنى هناك فجوة كبيرة تفصل بين تغيير المؤسسات الرسمية عن الحقائق المحلية المتمثلة في المؤسسات غير الرسمية.[4]

2-2-2 استمرار المؤسسات: تجارب بعض البلدان

كما ذكرنا سابقا في دور التاريخ، كان للسياسات الاستعمارية دور كبير في ترسيخ المؤسسات الاستحواذية في مستعمراتها و العمل على استمرارها بعد استقلال هذه البلدان.بالتالي، هناك رابط بين المؤسسات الموروثة من الحقبة الاستعمارية وامتدادها بعد الاستقلال. من هنا يبرز دور النخب في بقاء و استمرار هذه المؤسسات، و أي مطالبة بالتغيير لن تصب في صالح طالبيه إلا إذا توفرت لديهم القوة الكافية. لكن ماذا عن البلدان التي لم تعرف المؤسسات فيها امتداد استعماريا وتعرف هذا النوع من الانسداد ؟ وماذا عن المستعمرات القديمة التي تمكنت من وضع مؤسسات شاملة حققت من خلالها مستويات نمو من بين الأسرع في العالم؟[5] كوريا الجنوبية مثلا استفادت بشكل كبير من اليابان خاصة فيما يتعلق بعمليات نقل تكنولوجيا الصناعة الإلكترونيات وصناعة السيارات، حيث بلغت الصناعات كوريا الجنوبية علامة بارزة في العالم، كما استطاعت هذه المستعمرة اليابانية القديمة الانضمام إلى المجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في فترة وجيزة.[6] مثال أخر عن استمرار المؤسسات تبرزه إستراتيجية بوتسوانا السياسية الموروثة تاريخيا عن الاستعمار البريطاني، هذه المؤسسات من المفترض أنها جعلت القادة السياسيين في مرحلة ما بعد الاستعمار ينشئون نظام حقوق ملكية فعال تجاوز من خلاله هذا البلد الإفريقي "لعنة الموارد" - بحكم أن هذا البلد يزخر بموارد طبيعية نادرة- واستطاع تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة.[7]

[1] Johannes, Jutting. "Institutions and development: a critical review." *OCDE, Centre de développement, WP*210 (2003),P1.

[2] North, Douglass C. "Economic performance through time." ." ,Op.Cit., P36 .

[3] Przeworski, Adam. "Institutions matter? 1." *Government and opposition* 39.4 (2004): 527-540,P540.

[4] El Morchid, Brahim,Op.Cit., P72.

[5] Acemoglu, Daron. "Causes profondes de la pauvreté. Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique." ,Op.Cit., P 29.

[6] Wang, Ping et al "Institutional barriers and world income disparities." (2018),P267.

[7] Chang, Ha-Joon,Op.Cit., P488 .

بوتسوانا اليوم، هي واحدة من أكثر البلدان الديمقراطية استقرارا في إفريقيا، حيث تمكنت من تعزيز مؤسساتها وإرساء الحوكمة الرشيدة من أجل استمرار ازدهار الدولة.[1] لكن ما يمكن استخلاصه من هذه التجربة هو أنه من الخطأ الاعتقاد أن الدول الأفريقية الأخرى يمكنها النجاح من خلال إتباع نفس النهج. يجب التأكيد على دور الإطار المؤسساتي المناسب في دعم تنفيذ السياسات التقليدية حتى يمكن تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل.أيضا، يمكن العثور على امتداد مؤسسات بوتسوانا الفعالة في فترة الاستعمار وما بعد الاستعمار بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل القيادة القوية و الإرادة في التحضر بعد الاستقلال.

أما فيما يتعلق بدور المؤسسات غير الرسمية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي، أظهرت تجربة بوتسوانا أن هذه القواعد مستمرة عبر الأجيال وأنها شكلت عبر الزمن المؤسسات الرسمية المعتمدة حاليا.[2] بدورها غانا تمثل البلد الإفريقي الأخر الذي ورث بنية اقتصادية من الاستعمار البريطاني لكن لم يعرف حماية لحقوق الملكية و منع المجموعات الاجتماعية المختلفة من الانخراط في العملية السياسية. و النتيجة أن ورثت قيود ضعيفة على السياسيين والنخب و الذين يصادرون منتجي القطاع الزراعي الرئيسيين . بهذه الطريقة، تم توثيق العلاقة بين المؤسسات الموروثة من الفترة ما بعد الاستعمار والتقلبات الاقتصادية بعد هذه المرحلة. و بالتالي، المثال الغاني يجسد فرضية أن البلدان التي ورثت مؤسسات النهب من القوى الاستعمارية الأوروبية هي أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية الحادة.[3]

أيضا، كان للاستطان الأوربي تأثير واضح من خلال تجارب بعض الدول مثل هونغ كونغ وسنغافورة، حيث تظهر كيف يمكن للمجتمعات ذات النسبة المنخفضة من المستوطنين الأوروبيين أن تتحول إلى مناطق مزدهرة. في حين أن دولة مثل الأرجنتين و التي ضمت نسبة عالية من العرق الأوروبي لكنها لم تشهد تطورا كبيرا، و هذا بسبب محدودية المؤسسات في أمريكا اللاتينية.[4]

بعض الأمثلة على استمرار المؤسسات تجسدت حتى في أجزاء و مقاطعات داخل البلدان نفسها. جنوب الولايات المتحدة قبل وبعد الحرب الأهلية من الأمثلة التي ذكرت مرارا في الأدب و التي توضح فرضية استمرار المؤسسات غير الفعالة. النظام الاقتصادي كان قائما على قمع العمال ذات الأجور المنخفضة قبل وبعد التغييرات الكبيرة في المؤسسات السياسية التي تشكلت بعد الحرب الأهلية. حيث كان التخلف النسبي في الجنوب قائما على الاقتصاد المخطط والعبودية. لقد ساد الاعتقاد أن إلغاء العبودية في عام 1865 من شأنه أن يزيل أثر التخلف في هذه المنطقة، لكن على العكس، انخفض نصيب الفرد من الدخل بعد الحرب الأهلية إلى حوالي 50 ٪ من المتوسط و بالتالي لم يكن لإلغاء العبودية تأثير على الاقتصاد الجنوبي.[5] أيضا، كان من المتوقع حدوث تغيير جذري في المؤسسات الاقتصادية، لكن ما حدث أن النخب السياسية المعادية للعرق الأسود و رغم خسارتها للحرب الأهلية تمكنت من السيطرة السياسية على

[1]Schroder, Megan. "The Role of Institutions and Stable Democracies in Preventing the Resource Curse: A Look at the Success of Botswana and Its Lessons for Libya's Future." *Editorial Staff Chief Editor* (2018),P84.

[2]Seidler, Valentin. "Why did Botswana end up with Good Institutions: The Role of Culture and Colonial Rule." *Available at SSRN 3051011* (2010),P29.

[3]Acemoglu, Daron, et al. "Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth." ,Op.Cit., P 51.

[4]Acemoglu, Daron et al "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth: Handbook of Economic Growth." ,Op.Cit., P27-28 .

[5]Baland, Jean-Marie et al "Governance and development." *Handbook of development economics*. Vol. 5. Elsevier, 2010. 4597-4656,P4638.

الجنوب و قاومت الإصلاحات الاقتصادية. حيث أن النخب الجنوبية لا تزال تمتلك سلطة فعلية كبيرة من خلال سيطرتها على الموارد الاقتصادية.[1] و تستخدم سلطتها الفعلية لإعادة تأكيد سيطرتهم على العمل وحرمان السود من هذه الحقوق. استمرار قوة الأمر الواقع تجلت في أن النخب البيضاء احتفظت بالأرض بعد الحرب الأهلية و تمت من جديد السيطرة على السلطة القانونية و الهيئات التشريعية. [2] لكن لماذا لم يحدث التغير في النظام الاقتصادي بعد التغييرات المهمة في المؤسسات السياسية بعد الحرب الأهلية ؟ في اعتقاد Acemoglu and Robinson (2010) :[3]

> " إن هذا الثبات على خلاف التغيرات الكبيرة التي حدثت في توزيع السلطة القانونية التي حدثت بعد الحرب الأهلية [...] يرجع إلى ممارسة القوة السياسية بحكم الواقع من قبل النخب التي هبطت في الجنوب للتعويض عن فقدان سلطتها السياسية الشرعية .كان هناك ثبات كبير في الهوية وقوة هذه النخب. بعد نهاية الحرب الأهلية، سيطرت المجموعة نفسها واستخدمت أدوات مختلفة لإعادة سيطرتها على القوى العاملة[...] بما في ذلك السيطرة على السياسة المحلية وممارسة القوة الفعلية التي يحتمل أن تكون عنيفة."

في الحقيقة أن أعمال Acemoglu و Robinson فيما يتعلق باستمرار المؤسسات استندت على مجموعة أخرى من التجارب التاريخية مثل أحداث الموت الأسود في أوربا عام 1300 و التباين في التعامل مع العمالة في إنجلترا وقمعها في أوروبا الشرقية. أيضا تجارة الأطلسي خلال القرن السابع عشر بعد اكتشاف الأمريكتين و الفرق بين قوة السلطة في كل من فرنسا أو إسبانيا و ضعف التاج في إنجلترا و الذي سمح بظهور فئة من التجار وتمديد التعددية السياسية مقابل تعزيز سلطة الملوك في فرنسا وإسبانيا. كذلك تجربة الاتحاد السوفيتي في القرن العشرين و هو مثال أخر عن استمرار المؤسسات. في اعتقادهما أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في هذه الدول لا يمكن تشبيهه بنوع النمو الذي يسجل في الدول ذات المؤسسات الشاملة لأنه لم يكن مستدام و لم يمنح الحوافز الاقتصادية التي كانت تهدد مصالح النخب. كما يتوقع المؤلفان أن النمو الذي تحققه الصين حاليا سوف يسير بنفس هذا الاتجاه ما لم تصبح المؤسسات الصينية أكثر شمولية.[4]

في الأخير، Acemoglu and Robinson(2019) يعتقدان أن مشكلة التنمية تكمن في كيفية الانتقال من مؤسسات استحواذية إلى مؤسسات شاملة، لكن خلال المرحلة الانتقالية قد تتطلب العملية الجمع بين النوعين. المؤلفان استدلا بتجربة جنوب إفريقيا التي كانت تحت نظام عنصري يقوم على مجموعة من القواعد الاستحواذية التي وضعها البيض لاستغلال السود. في عام 1994 حدث التحول الديمقراطي في البلد وأصبح نيلسون مانديلا رئيسا للبلاد. في هذه المرحلة، وجد مزيج غير مستقر من المؤسسات السياسية الشاملة والمؤسسات الاقتصادية الاستحواذية. لكن بمجرد أن تم

[1] Acemoglu, Daron et al "De facto political power and institutional persistence." ,Op.Cit., P326 .

[2] Baland, Jean-Marie et al "Governance and development." *Handbook of development economics*. Vol. 5. Elsevier, 2010. 4597-4656,P4642.

[3] Acemoglu, Daron et al "The role of institutions in growth and development." ,Op.Cit., P150 .

[4] Jennings, Colin. "Institutions and prosperity: A review of Timothy Besley and Torsten Persson, Pillars of Prosperity: The Political Economics of Development Clusters, Princeton University Press, Princeton, 2011, pp. 375 and Daron Acemoglu and James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty, Profile Books, London 2012, pp. 529." (2013): 252-258,P256-257.

توسيع السلطة السياسية لتشمل السود، كان من المستحيل على المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية أن تستمر. بل أكثر من ذلك، لقد قام نظام التمييز العنصري بتفكيك العديد من هذه المؤسسات تحسبا لذلك.[1]

لكن رغم هذا، هناك من اعتقد أنه لا يمكن الاستفادة من هذه التجارب و أن لدينا فهم ضعيف جدا لكيفية تغيير المؤسسات نفسها . (2011)Chang Ha-Joon وهو اقتصادي من كوريا الجنوبية أشار إلى أن:[2]

" يتجاهل الاقتصاديون المؤسساتيون مسألة تكاليف إنشاء المؤسسات وإدارتها، مما يجعل مقترحاتهم للإصلاحات المؤسساتية بعيدة المنال. إن الاقتصاديين المؤسساتيين بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للحاضر وليس إعادة سرد القصص التاريخية العالم الذي جاء لوصف الاقتصاد المؤسساتي السائد اليوم، من الثورة المجيدة في انجلترا إلى الثقافة السياسية في بوتسوانان."

3-2 التكيف و الابتكار المؤسساتي

إذا كانت المؤسسات وسيلة مهمة للإدارة الاقتصادية و الاجتماعية، فانه يوجد من يعتقد أن البلدان المتأخرة في التنمية يمكنها أن تستورد المؤسسات التي نجحت في البلدان المتقدمة أو أن تستنسخها دون أن تتحمل تكاليف الزمن الذي استغرقته هذه البلدان والذي تطلب عدة قرون من الأزمات و التكاليف الاقتصادية والبشرية. في اعتقادهم أن كل ما تحتاج إليه هذه البلدان هو التقليد و التكيف.[3]

1-3-2 مرونة المؤسسات

كما ذكرنا أن مسألة جلب مؤسسات يمكنها ان تحل اشكالية التنمية في البلدان النامية. لكن هذه الخطوة ليست بالسهولة المتوقعة، North طرح مسألة مرونة المؤسسات و أشار إلى أن المرونة التي تتمتع بها المؤسسات السياسية والاقتصادية في اقتصاديات السوق هي التي سمحت لها بالتكيف لتحقيق نتائج الثورة الصناعية. في اعتقاده أن مرونة المؤسسات في الاقتصاديات الغربية هي التي سمحت بالتعامل مع العوامل الخارجية، البيئية والاجتماعية التي صاحبت هذا التحول الاقتصادي.[4] الطريقة التي تتحرك بها الاقتصاديات نحو تحقيق مؤسسات أفضل يكون من خلال عملية تتميز بما يسمى بالكفاءة التكيفية و التي تقوم على القواعد التي تشكل التطور الاقتصادي خلال الزمن وعلى مدى

[1] Acemoglu, Daron et al "Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail." *Public Choice* 181.1-2 (2019): 13-28p23-24.

[2] Chang, Ha-Joon,Op.Cit., P 498-494.

[3] Chang, Ha-Joon. "Understanding the relationship between institutions and economic development. Some key theoretical issues." *Revista de Economía Institucional* 8.14 (2006): 125-136,P136.

[4] North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." ,Op.Cit., P53 .

استعداد الأفراد لاكتساب المعرفة والمهارات لحل المشكلات.[1] أو ما أطلق عليه North(1995) بديناميكية التغيير الاجتماعي:[2]

"ليس هناك تحد أكبر يواجه العالم اليوم أكبر من تطوير نظرية ديناميكية للتغيير الاجتماعي من شأنها سد العديد من الفجوات المتعلقة بالتغيير وإعطاء فهم للكفاءة التكيفية."

كما رأى أيضا أن فهم والتكيف مع الظروف الجديدة أمر مهم في احداث التغيير:[3]

"نحن بحاجة لفهم الظروف التي تمكن من تكوين الثروة والنمو الاقتصادي من خلال تحقيق توازن صحيح بين المؤسسات التي تجعل المستقبل مستقرا بدرجة كافية [...] المشكلة الأساسية للمجتمع هي تحقيق توازن بين حماية التوقعات والسماح بالتكيف مع الظروف الجديدة، حيث أن الحضارات تزدهر فقط عندما يتحقق هذا التوازن."

نفس الشيئ بالنسبة للابتكار المؤسساتي و الذي كان مصدرا رئيسيا للنجاح الاقتصادي في العديد من البلدان مثل الابتكار الأمريكي في تنظيم الأعمال التجارية والابتكار الألماني في حوكمة الشركات. لكن، هذا لا يعني أنه يمكن تغيير المؤسسات ما لم تحصل المؤسسات الجديدة على قدر من الشرعية السياسية بين أفراد المجتمع و أن تتناسب مع الثقافة القائمة.[4]

مؤكدا على الاختلافات في الهياكل السياسية والاقتصادية بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة، khan(2010) أشار الى أن الأداء المؤسساتي يختلف عبر الزمان والمكان بسبب هذه الهياكل. موضحا أن هذا الاختلاف الهيكلي يؤثر على تكاليف وفعالية التطبيق المؤسساتي. في البلدان المتقدمة ذات الهياكل الإنتاجية المتقدمة، يتم حماية المؤسسات نظرا لأن عائدات هذه الأنشطة الاقتصادية مرتفعة بما يكفي لتغطية تكاليف التنفيذ. على عكس البلدان الفقيرة التي لديها قدرات إنتاجية ضعيفة و المكاسب الناتجة عن التعاقد لا تكفي لتغطية تكاليف حماية و تنفيذ حقوق الملكية. يوضح هذا الرأي تأثير الهياكل الاقتصادية على المؤسسات و أن الابتكار المؤسساتي في البلدان الفقيرة يحتاج لهياكل أكثر تطورا.[5]

2-3-2 زرع المؤسسات و المسارات المتنوعة للنجاح

خلال عقود خلص لبنك الدولي الى الدور الكبير التي تلعبه المؤسسات في تنمية الدول.في تقريره لسنة 2017 وجد أن البلدان الأكثر ازدهارا تميل إلى احتلال مراتب متقدمة وفقًا للمؤشرات الحالية. كما يؤكد التقرير أن هذه الدول قامت

[1] Faundez, Julio. "Douglass North's theory of institutions: lessons for law and development." *Hague Journal on the Rule of Law* 8.2 (2016): 373-419,P376.

[2] North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." *The new institutional economics and third world development* 21 (1995),P56.

[3] Elert, Niklas et al"Status quo institutions and the benefits of institutional deviations." (2017),P10.

[4] Chang, Ha-Joon,Ibid,P136.

[5] Constantine, Collin ,Op.Cit., P7 .

بتطوير أنماط مختلفة من المؤسسات و التي بدورها تحدد مستويات أعلى من التنمية. هذه النتيجة أدت بالعديد من صانعي السياسات و وكالات التنمية إلى تعزيز الإصلاحات المؤسساتية التي تهدف إلى تحقيق تلك المعايير والتي غالبا ما يشار إليها باسم عمليات زرع المؤسسات. بعبارة أخرى ، وضع المؤسسات الناجحة من خلال الحوكمة التي تحدد خصائص المؤسسات الرسمية الناجحة.[1]

المبحث الثالث: المؤسسات و التنمية

كما تناولنا في المحاور السابقة أن النظريات المؤسساتية ركزت على تأثير المؤسسات على عملية التنمية و لكن هناك جانب مهم تم تسليط الضوء عليه من طرف دراسات كثيرة و هو مسألة اتجاه سببية هذا التأثير. بمعنى أن هل يجب توفير المؤسسات الفعالة مسبقا من أجل تحقيق التنمية أم أنه العكس؟

1-3 المؤسسات و التنمية: بين الأسبقية السببية و متطلبات التعقيد

مند عقود و النظرية المؤسساتية تبحث في الأسبقية بين المؤسسات و التنمية، بمعني هل من الضروري اصلاح المؤسسات من أجل تحقيق التنمية أم العكس. في مقاله : اقتصاديات تكلفة المعاملات ونظرية المنظمة، طرح Williamson (1993) هذا التساؤل:[2]

"هل المؤسسات الفعالة هي من تؤدي إلى التنمية، أم أن الاقتصاديات المتطورة هي من طور مؤسسات أكثر فعالية؟"

من المؤكد أن للمؤسسات تأثير على أداء الاقتصاد الكلي للبلدان من خلال التأثير على تكاليف المعاملات وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو القطاعات المنتجة و كذا تعزيز التعاون وبناء الثقة. كما يختلف إنشاء وتطوير هذه المؤسسات اختلافا كبيرا بين المجتمعات ما أدى إلى الاعتقاد أن مسألة الفقر في بلدان العالم الثالث يعود إلى مؤسساتها منخفضة الجودة والتي في لا تدعم الاستثمارات الإنتاجية و و لا تحمي حقوق الملكية.[3] بالتالي، المؤسسات الجيدة من حماية لحقوق الملكية تزيد الاستثمار و تشجع التقدم التكنولوجي، وبالتالي ترفع مستويات الدخل.لكن بالمقابل يمكن أن تكون هذه المؤسسات الجيدة من متطلبات التنمية لأن الطلب على مؤسسات أفضل يزيد مع ارتفاع مستويات الدخل.[4]

الرأي السائد يفترض أن السببية تمتد من المؤسسات إلى التنمية الاقتصادية أو ما يعرف بالمؤسسات من أجل التنمية، لأنه يفترض أن تكون العلاقة بينهما خطية وثابتة لكن في الحقيقة أن اتجاه السببية بينهما يطرح العديد من الأسئلة.[5]

[1] Groupe de la Banque mondiale. World development report 2017: Governance and the law. World Bank Group, 2017,P 52 file:///C:/Users/Mohamed/Downloads/9781464809507.pdf

[2] Tabellini, Guido. "The role of the state in economic development." *Kyklos* 58.2 (2005): 283-303.p 284

[3] Yıldırım, Aynur et al "Institutions and economic performance: A review on the developing countries." ,Op.Cit., P 348.

[4] Rodrik, Dani et al "The primacy of institutions." ,Op.Cit., P32 .

[5] Chang, Ha-Joon. "Institutions and economic development: theory, policy and history." *Journal of Institutional Economics* 7.4 (2011) : 473-498,P473.

لكن آخرون مثل(2011) Ha-Joon يرون أن تحقيق نمو اقتصادي جيد و متواصل قد يؤدي إلى الطلب على مؤسسات عالية الجودة و أن تكلفة تحسين هذه المؤسسات تتناسب طردا مع جودتها. بمعنى أن التنمية الاقتصادية تتطلب مؤسسات جديدة. مستشهدا بالعديد من التجارب التاريخية، أكد أن السببية قد تكون من التنمية الاقتصادية إلى مؤسسات جيدة عكس الرأي الذي يرى أن المؤسسات هي محدد للأداء الاقتصادي.[1] مضمون هذه النظرية هي أن المؤسسات السيئة تؤدي إلى عدم المساواة و الديكتاتورية و سلطة أوسع للنخب والسياسيين الفاسدين و بالتالي تكون المؤسسات نتيجة للنمو الاقتصادي وليست سبب له.[2] هذا التأثير، الذي يطلق عليه البعض بمتطلبات التعقيد (Complexity demands)، هو ما عرفته مسارات التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة أثناء الثورة الصناعية.[3] منتقدا الفرضية السائدة Ha-Joon (2011) لخص وجهة نظره في:[4]

"من خلال النظر في اتجاه واحد للسببية، أي من المؤسسات إلى التنمية الاقتصادية، فإن الرأي السائد لا يعطينا سوى صورة جزئية. نحتاج إلى النظر إلى السببية في الاتجاه الآخر أيضا إذا أردنا أن نفهم بشكل كامل كيف تتفاعل المؤسسات والتنمية الاقتصادية. هذا لأن الدراسات فشلت في إدراك أن العلاقة ليست خطية، فهذه العلاقة تختلف عبر المجتمعات وعبر الزمن و أحيانا حتى في المجتمع نفسه."

في الأخير، تبقى مسألة الأسبقية السببية أو متطلبات التعقيد حسب مجموعة أخرى من الباحثين نسبية و أن علاقة المؤسسات بالتنمية هي علاقة متبادلة، حيث يؤثر كل منهما على الأخر.(2004) Przeworski خلص إلى أن أقصى ما يمكن التوصل إليه هو تحديد هذا الأثر المتبادل و أنه ليس من الضروري أن تكون الآلية العكسية بين المؤسسات و التنمية فعالة و أنه لا يجب اختيار المؤسسات وفقا لنتائجها.[5]

3-1-1 وفرة الموارد الطبيعية: بين فرضيتي لعنة الموارد و المؤسسات

تتفق أغلبية الأبحاث الحديثة على أهمية المؤسسات في تحديد نوع تأثير وفرة الموارد على الأداء الاقتصادي للبلدان التي تزخر بهذه الثروات الطبيعية. هذه الدراسات و رغم اختلافها أظهرت أن الدول التي تعتمد على وفرة الموارد طورت مؤسسات متباينة. في هذه البلدان، عادة ما ينظر إلى الموارد كسبب لضعف الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، أو ما يسمى بلعنة الموارد. لكن هذه الظاهرة لم تتحقق بالضرورة في جميع البلدان و أن بعض البلدان تمكنت من استغلال هذه الوفرة لخدمة اقتصادياتها و هو ما أدى إلى التساؤل عن دور المؤسسات في تحديد هذه النتائج المتباينة.[6] لقد خلصت الأبحاث الحديثة إلى أن وجود هذا الاختلاف قد يكمن في الهياكل القانونية وحماية حقوق الملكية أو السيطرة على الفساد. هذا الأخير يعد من بين أهم هذه المؤسسات حيث يعمل على تمكين دور الريع داخل الاقتصاد وعلى تدهور

[1] Chang, Ha-Joon. ,Ibid,P 477.

[2] Frankel, Jeffrey A. *The natural resource curse: a survey*. No. w15836. National Bureau of Economic Research, 2010,P15¨.

[3] Krantz, Sebastian. "The Interdependence of Economic Growth, Human Development and Political Institutions." *Student Undergraduate Research E-journal!* 3 (2017): 58-61.60

[4] Chang, Ha-Joon. ,Ibid,P 477.

[5] Przeworski, Adam,Op.Cit., P180 .

[6] Sachs, Jeffrey et al "The curse of natural resources." ,Op.Cit., P827 .

الحقوق السياسية. ضمن هذا السياق، العائدات النفطية تسبب سوء تخصيص الموارد و تشجع النخب السياسية على استغلال الريع و التقليص من الحقوق السياسية التي بدورها تزيد من الصراع داخل المجتمع.[1] أيضا، قد تؤثر وفرة الموارد على السياسات التي تعتمدها البلدان في تجارتها الخارجية، حيث أن معظم البلدان المصدرة للموارد تعاني من عدم توازن في التجارة نتيجة لاعتمادها على صادرات هذه الموارد. هيكل الصادرات المبني على صادرات هذه الموارد يؤثر على الأسعار النسبية بين القطاعات و يقلل من قدرتها التنافسية من خلال تأثيره على سعر الصرف.[2]

مع ذلك، تبقى هذه النتائج نسبية، من غير المؤكد ما إذا كانت فرضية الوفرة تنطبق على جميع الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية. كما أن هذه الدراسات لم تظهر أن اتجاه السببية يمتد من وفرة الموارد نحو نتائج التنمية السيئة وأن العلاقة بين الاثنين لا تعكس تأثير المتغيرات المؤسساتية.[3] الاقتصاد النرويجي مثلا حقق نموا مرتفعا ومستويات عالية في المستوى المعيشي رغم أنه يتوفر على موارد هائلة. الحماية الكافية لحقوق الملكية و التحكم في الفساد تحول الموارد الطبيعية إلى حافز لتطوير القطاعات المنتجة.[4]

في الأخير، يمكن الاستنتاج أن الآثار المترتبة على المقاربتين تختلف اختلافا كبيرا، حيث يمكن أن تحل مشكلة الموارد من خلال تقليص التبعية لها. ما يعني أن الموارد في حد ذاتها ليست العامل الأساسي في تحديد مستوى الأداء الاقتصاد. هناك بلدان تتوفر على نسبة عالية من الموارد الطبيعية لكن مع إطار مؤسساتي مناسب تمكنت من تجاوز التأثير السلبي لمدا خيل الموارد. صحيح أن النتائج تختلف و أنه لا يوجد إجماع إلا أنه من خلال مقارنة تجربة كل من النرويج و تجربة فنزويلا، يمكن الجزم أن للمؤسسات دور كبير في تحديد أثار وفرة الموارد. بمعنى أن تأثير وفرة الموارد يتحدد وفقا للنوعية المؤسساتية.[5]

3-1 -2 الحوكمة و التنمية

غالبا ما يتم الإشارة إلى الحوكمة عند وجود مشكلة ، سواء في منظمة أو في المجتمع أو على مستوى الدولة. بالنظر إلى العدد الكبير من الدراسات والآراء و المتباينة في كثير من الأحيان هناك عدد كبير من التعاريفمن دون التوصل إلى ما هي الحوكمة بالتحديد. في أوائل التسعينيات تبني البنك الدولي مفهوم الحكم الجيد كخاصية من خاصيات الاقتصاد

[1] Arezki, Rabah et al "Oil rents, corruption, and state stability: Evidence from panel data regressions." *European Economic Review* 55.7 (2011): 955-963,P955.

[2] De Rosa, Donato, and Mariana Iootty. *Are natural resources cursed? An investigation of the dynamic effects of resource dependence on institutional quality.* The World Bank, 2012,P4.

[3] Rosser, Andrew. "The political economy of the resource curse: A literature survey." (2006),P13.

[4] Mehlum, Halvor et al"Mineral rents and social development in Norway." *Mineral rents and the financing of social policy*. Palgrave Macmillan, London, 2012. 155-184,P156.

[5] Kaznacheev, Peter. "Resource Rents and Economic Growth. Economic and Institutional Development in Countries with a High Share of Income from the Sale of Natural Resources. Analysis and Recommendations Based on International Experience." Economic and Institutional Development in Countries with a High Share of Income from the Sale of Natural Resources. Analysis and Recommendations Based on International Experience.(December 1, 2013) (2013),P8.

المؤسساتي الجديد في سياسات التنمية. بعد فشل السياسات الإنمائية في البلدان النامية، نشأت الفكرة أنه لا تغيير للاقتصاد في معزل عن السياسة.[1] يعرف Kaufmann و الآخرون (1999) الحوكمة على أنها: [2]

" التقاليد و المؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما و يشمل ذلك أولا، العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. ثانيا، قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال. ثالثا، احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تدير الاقتصاد والتفاعلات الاجتماعية ."

تمارس الحوكمة من خلال العلاقة بين المؤسسات السياسية و المجتمع و العوامل الأخرى التي تؤثر على القوة السياسية لمختلف الجماعات والأفراد في المجتمع و تساعد على تنفيذ الخيارات الجماعية. يشمل ذلك قضايا مثل قدرة الدولة على تنفيذ السياسات بشكل فعال.[3] كذلك، تشير الحوكمة إلى ممارسة السلطة السياسية والإدارية على جميع المستويات و تحدد مدى فعالية أو كفاءة الإدارة العامة للبلد. كما تشمل الآليات والعمليات والمؤسسات، والتي من خلالها يعبر الأفراد والجماعات عن مصالحهم عبر ممارسة حقوقهم المدنية و القانونية. في هذا الاطار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) عرف الحوكمة على أنها:[4]

"هي ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون أي بلد على جميع المستويات .وتشمل الآليات، العمليات والمؤسسات التي يعبر المواطنون والمجموعات المتنوعة من خلالها عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويتحملون التزاماتهم ومن يتعاملون معهم من أجل حل خلافاتهم"

لكن الكثير يرون يرون أن التعاريف الحالية للحوكمة تعتمد على المفاهيم الغربية للدولة وأن فهم إخفاقات الحكم في بعض البلدان قد يتطلب فهما أعمق لبيئتها وثقافتها وتاريخها الاستعماري. مع ذلك تتفق الأغلبية على الدور المحوري للدولة مع أنه ينقسم إلى رؤيتين مختلفتين. الأولى ركزت على الدولة كنموذج لتقديم الخدمات، حيث وحسب هذه المقاربة، الدولة تعتبر الضامن للنظام و الأمن والعدالة بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والتحويلات الاجتماعية. على الصعيد الاقتصادي، يرتبط هذا التحليل بكفاءة الأسواق بأداء المؤسسات من خلال ممارسة الحوكمة الرشيدة. أما الرأي الثاني، فينظر إلى دور الدولة في سياق التحول إلى الرأسمالية، باعتباره نموذج للتحول الاجتماعي نحو الاقتصاديات الرأسمالية.[5] بينما ركز اخرون على دور الثقة بين مختلف الشركاء في بناء حوكمة جيدة.

" تشير الحوكمة إلى أسلوب الإدارة الاجتماعية المبني على إنشاء علاقة ثقة بين مختلف الشركاء في عملية صنع القرار السياسي. يجب أن تسهل علاقة الثقة هذه التعاون بين الجهات الفاعلة ، وتبسيط معاملاتها

[1] Otando, Gwenaëlle,Op.Cit., P141 .

[2] Kaufmann, Daniel el al "Governance matters." ,Op.Cit., P1 .

[3] Baland, Jean-Marie et al ,Ibid,P4606.

[4] UNDESA, UNDP. "UNESCO (2012) Governance and Development." *Thematic Think Piece, UN System Task Force on the Post-2015 UN Development Agenda* (2015): P3.

[5] Khan, Mushtaq. "State failure in developing countries and institutional reform strategies." ,Op.Cit., P165 .

، وتيسير الوصول إلى المعرفة و تجارب الجهات الفاعلة الأخرى. وبالتالي، فإنه يجعل من الممكن إنتاج معيار أكثر كفاءة ، ولكن أيضا أكثر فعالية لأن الجهات الفاعلة سوف تتفق بسهولة أكبر."[1]

تشير مسألة الحوكمة أيضا إلى الكفاءة الإدارية و الشرعية الديمقراطية بالإضافة الشفافية والكفاءة والمسؤولية في صنع السياسات، وهكذا، الحوكمة معنية بالإصلاح المؤسساتي وكذا إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة السياسات العامة وتنفيذها.[2]

1-2-1-3 حوكمة تعزيز السوق (Market-Enhancing Governance)

إن الحوكمة المعنية هي التي تعطي الحوافز للعمل السليم للسوق ، وهو ما يسميه Khan الحوكمة المعززة للسوق ، وهو ما يخالف الحوكمة المعزز للنمو و الذي يتطلب أن تتمتع الدول بالقدرة على إجراء عملية تراكم رأس المال ، وامتلاك التكنولوجيات الجديدة من أجل الحصول على نمو طويل الأجل. هذا النوع من الحوكمة يهدف إلى جعل الأسواق أكثر كفاءة.

تستخدم الحوكمة لضمان عمل الديمقراطية القائمة على أسواق أكثر تنافسية ومجتمع مدني أقوى ومساءلة أكبر للمسؤولين. كما أن الفساد هو أحد أعراض سوء الحوكمة و قد يكون إنشاء هيئات لمكافحة الفساد من الطرق الجيدة لمحاربة الفساد. لكن النجاح في احتواء الفساد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الحوكمة إذا كان التصميم المؤسساتي الأساسي غير مناسب. لهذا من الضروري تطوير نظام حوكمة فعال و بناء المؤسسات الداعمة لتطوير الأسواق التنافسية.[3]

2-2-1-3 الحوكمة المعززة للنمو (Growth Enhancing Governance)

يرتبط هذا النوع من الحوكمة بقدرة الدولة على تنفيذ السياسات الاستباقية لتحقيق التنمية الاقتصادية. حسب المقاربة الأولى ، تعتبر الدولة الفاعل الرئيسي للتنمية الاقتصادية من خلال إنشاء ما يسمى **إدارة** التنمية في شكل الإعانات وتخفيض الضرائب و أيضا من خلال النفقات وتحويل الإيرادات العامة للقطاعات الاقتصادية المنتجة. انتقال البلدان النامية نحو أنظمة رأسمالية مثل البلدان المتقدمة لا يمكن أن يحدث دون إنشاء مؤسسات فعالة تتماشى مع توزيع القوة السياسية لهذه البلدان. تشير النظرية إلى أن النمو يتطلب قدرات حوكمة في ثلاث عمليات مترابطة على الأقل. الأول، يرتكز على قدرات الدول في إدارة عمليات نقل الأصول غير السوقية لتسريع الاستثمار المنتج. ثانيا، على تكييف الاستراتيجيات اللازمة لاكتساب التكنولوجيات و اكتساب طرق جديدة لاستخدام المعرفة و لتنظيم العمل. لذلك ارتبط النجاح في الحصول على التكنولوجيا بقدرات الحوكمة التي تمكن الدول من ضبط عمليات التعلم بفعالية.

[1] Pitseys, John. "Le concept de gouvernance." *Revue interdisciplinaire d'études juridiques* 65.2 (2010): 207-228,P224.

[2] Ebner, Alexander. "European governance, policy entrepreneurship and the discourse of reform: an institutionalist assessment." *International Journal of Public Policy* 5.4 (2010): 314-330,P316.

[3] Kaminski, Antoni et al "Governance and corruption in transition: The challenge of subverting corruption." *Economic Survey of Europe* 2 (2001): 117-44,P118.

أخيرا، يتطلب النمو المستدام الحفاظ على الاستقرار السياسي و ادارته بتكلفة منخفضة نسبيا و دون تعطيل للاستثمار المنتج.[1]

كما أن أهم ميزة للحوكمة المعزز للنمو هو أنه لا يمكن استدامة النمو السريع ولا الفقر ما لم تخضع الاقتصاديات لعملية تحول هيكلي. هذه الأخيرة هي ظاهرة طويلة المدى تقوم من خلالها البلدان بإحداث تحولات في هياكل الإنتاج والعمالة من أجل تحقيق إنتاجية ودخل أعلى لعدد كبير من الأفراد. لكن تحقيق الحوكمة الرشيدة لا يمر بالضرورة على محاكاة مؤسسات البلدان المتطورة. تم تحقيق التنمية في شرق وجنوب شرق آسيا دون الالتزام بـ أفضل الممارسات الغربية. خلال العقود الأولى من الفترة 1960، استثمرت إندونيسيا وماليزيا وفيتنام في التنمية الريفية رغم وجود مجموعة متنوعة من الأنظمة السياسية و في ظل انتشار للفساد لكن رغم ذلك أحرزوا بعض التقدم نحو تحقيق تحول اقتصادي.[2] رغم أن هناك إجماع على أن الحفاظ على النمو في البلدان الفقيرة يمثل تحديا لكن التحدي الأصعب يتمثل في كيفية وضع السياسات التي يجب أن تدعمها قدرات الحوكمة المناسبة والتي عادة ما تكون سيئة في البلدان الفقيرة. لقد حظيت وضعية الحوكمة في هذه البلدان باهتمام كبير، لكن مع ذلك ، هناك القليل من الاتفاق حول قدرات الحوكمة على تحفيز النمو والمحافظة عليه في البلدان النامية. لذلك فإن المشكلة تكمن في تحديد القواعد وتطوير قدرات الحوكمة المناسبة لتطبيق هذه القواعد.[3]

2-3الفساد و التنمية

بسبب ارتباطه بالأداء الاقتصادي زاد اهتمام الاقتصاديين و علماء الاجتماع، في السنوات الأخيرة، بظاهرة الفساد. حيث خلصت الأبحاث على أن نقاط الضعف في المؤسسات و الانحرافات الحاصلة في السياسات الاقتصادية تعود الى تبني الممارسات الفاسدة. الكثير من الدراسات الحديثة تناولت العلاقة بين الفساد و التنمية أو النمو الاقتصادي ورغم تباين نتائجها إلا أنها توثق لوجود علاقة قوية بينهما.

1-2-3 مفهوم الفساد

نظرا للخاصية غير الشفافة للفساد فان الغموض يحول دون الوصول إلى تعريف دقيق لهذه الظاهرة. لا يوجد اتفاق حول تعريف موحد، لكن أحد التعاريف المقبولة في الأدب و هو أن الفساد هو إساءة استخدام السلطة لأغراض خاصة[4] وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لم يعد الفساد مسألة محلية بل ظاهرة عابرة للحدود الوطنية تؤثر على جميع المجتمعات والاقتصاديات. من جهته، البنك الدولي عرف الفساد على أنه إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق

[1] Khan, Mushtaq. "Governance and development: the perspective of growth-enhancing governance." GRIPS Development Forum/National Graduate Institute for Policy Studies, 2008,P1.

[2] Booth, David et al "The political economy of development in Africa: A joint statement from five research programmes." *Political Economy of Development in Africa Conference, Copenhagen*. Vol. 30. 2012,P6.

[3] Khan, Mushtaq. "Governance and growth: history, ideology and methods of proof." *Good growth and governance in Africa: rethinking development strategies* (2012): 51-79,P51.

[4] Waterbury, John. "Endemic and planned corruption in a monarchical regime." *World Politics* 25.4 (1973),P 533-555.

مكاسب خاصة بطريقة تتعارض مع قوانين الدولة.[1] أي أنه سلوك غير قانوني يستخدمه الأفراد أو الجماعات للحصول على الثروة عن طريق الممارسات البيروقراطية.[2]

هناك بعض الإجماع في الأدبيات على أن لدينا قضية فساد عندما يكون هناك انحراف في ممارسة الوظيفة نحو المصالح الخاصة بدلا من المصالح العامة. عادة هناك ثلاثة جهات فاعلة تتورط أو تتأثر بنشاط فاسد: (أ) شاغل الوظيفة العامة (ب) المستفيد المقصود من هذا المنصب (ج) المستفيد الفعلي من الممارسة المعينة لهذا المنصب.[3] كما يتعين على الفعل استيفاء المعايير الثلاثة التالية: أولا، يجب أن يكون له قيمة اقتصادية إيجابية متوقعة لمرتكبيه؛ ثانيا، يجب أن تتحمل مخاطر الرقابة الاجتماعية والقانونية المرتبطة بها و أن يكون تأثيرها سلبيا على الاقتصاد.[4] كما أن هناك الفساد الكبير و هو الذي ينتشر على أعلى المستويات في هرم السلطة و الذي يؤثر بشكل مباشر في الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى تراجع واسع للثقة في الحكومة و في سيادة القانون. أما الفساد الصغير فيقتصر على التبادلات الصغيرة أو منح تفضيلات بسيطة. الفرق بينهما هو أن الأول يمس الوظائف المركزية للحكومة، في حين أن الثاني يتطور في سياق الحكم القائم والأطر الاجتماعية. كما توجد مصطلحات أخرى مرتبطة بهذا المفهوم مثل كلمة الرشوة النشطة و التي تشير في العادة إلى تقديم الرشوة التي تعني تلقي الرشوة.[5] كما وجدت مصطلحات أخرى مرتبطة بهذا المفهوم مثل الفساد من أسفل إلى أعلى و هي الحالة التي يقوم عن طريقها المسؤولون ذوو المستوى المنخفض بجمع الرشاوى و مشاركتها مع رؤسائهم . في كثير من المجتمعات يصبح هذا السلوك، عبر الزمن، مؤسسا وكذا مصطلح الفساد من أعلى إلى أسفل، في هذه الحالة و لأسباب احتياطية يعتمد الرؤساء على تعاون مرؤوسيهم.[6]

أيضا هناك الفساد السياسي، حيث يرى(2015)Kaufmann أن الفساد هو شكل من أشكال الفشل المؤسساتي، وغالبا ما يشمل مجموعة من السياسيين لاستخدامه للوصول إلى السلطة من أجل الاستفادة من الموارد العامة، وضع السياسات لتصب في مصالحهم. الحديث هنا عن الفساد السياسي المرتبط بشكل خاص بالترشيحات و تمويل الحملات وما يتصل بها من صناعة النخب. لذلك، كثيرا ما يعكس الفساد المؤسسات القانونية، الاقتصادية، السياسية للبلد. [7]

مسألة أخرى مهمة، و هي الاختلافات الثقافية بين البلدان، حيث أن سلوكيات مقبولة في بلد ما قد يُنظر إليها على أنها فساد في بلد يملك مجموعة مختلفة من القواعد. بمعنى ما يعتبر في ثقافة ما فسادا يمكن اعتباره جزءًا من المعاملة الروتينية في ثقافة أخرى، أي أن الثقافات قد تتسامح مع الفساد بدرجات متفاوتة.[8] لكن الأمر المؤكد، هو أن الفساد ظاهرة عالمية، يمثل مشكلة للعديد من البلدان. نتيجة لذلك، تشدد المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي

[1] Shah, N. "Corruption and Economic Development." *International journal of Basic and Applied Research* (2018): 112-118,P112.

[2] Leff, Nathaniel H. "Economic development through bureaucratic corruption." *American behavioral scientist* 8.3 (1964): 8-14,P8.

[3] Philp, Mark. "Corruption Definition and Measurement." *Measuring corruption*. Routledge, 2016. 61-72,P62.

[4] Ogun, Oluremi. "Corruption and growth: The productivity growth nexus." *The Singapore Economic Review* 63.05 (2018): 1227-1244,P1228.

[5] Langseth, Petter. "Measuring corruption." *Measuring corruption*. Routledge, 2016. 23-60,P26.

[6] Enste, Dominik et al *Causes and consequences of corruption: An overview of empirical results*. No. 2/2017. IW-Report, 2017,P5.

[7] Kaufmann, Daniel. "Corruption matters." ,Op.Cit., P21 .

Stefansdotter, Amanda. "Corruption and Democracy-An empirical investigation using panel data." (2011),P10.

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال مجموعة من الاتفاقيات على ضرورة التعاون من أجل مكافحته.[1]

2-2-3 الفساد: الأسباب و النتائج

الرأي السائد هو أن الفساد يضر باقتصاديات البلدان حول العالم. لذلك، يتم التركيز على أسباب ونتائج الفساد في العديد من الدراسات التجريبية.(2017) Heldman and Enste لخصا الأسباب الرئيسية للفساد التي وردت في الأدبيات خلال السنوات الأخيرة في مجموعة من العوامل في : جودة المؤسسات، النظام السياسي والديمقراطية، هيكل و حجم الحكومة، الانفتاح الاقتصادي و الحرية الاقتصادية ، حرية القضاء الصحافة، المحددات الثقافية، نسبة النساء في القوى العاملة وفي البرلمان، رواتب الخدمة المدنية، وفرة الموارد الطبيعية و التراث الاستعماري.[2] بينما رأى Dimant و الأخرون (2018) أن ارتفاع مستويات عدم الكفاءة البيروقراطية والهيكل الإداري والسياسي هي الأسباب الأساسية وراء تفشي الظاهرة. في اعتقادهم، أنه كلما زاد عدد اللوائح و التشريعات كلما قلت الشفافية في منح الامتيازات. أيضا من الناحية الرقابية، أشارا إلى دور المشاركة المدنية وحرية الصحافة. هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في نشر معايير مكافحة الفساد. أيضا، المشاركة المدنية في شكل الديمقراطية ، يمكن أن تحارب الفساد، لأن الانتخابات المنتظمة تمنح الأفراد اختيار النخب النزيهة.[3]

في نفس الدراسة، وبالإضافة للأسباب التي تناولها الباحثان ذكرا أيضا مجموعة أخرى من العوامل والمحددات مثل: التنوع العرقي، احتكار السوق و المنافسة السياسية، انتشار الفقر، المستويات الأدنى لحقوق الملكية، الدين، الشفافية داخل المجتمع. هذه الأسباب تولد بدورها نتائج مختلفة تنعكس سلبا على الكفاءة البيروقراطية، على مناخ الأعمال و الاستثمار و على المؤسسات بطريقة تقلل من حماية حقوق الملكية. كما تؤدي إلى انخفاض النمو نتيجة انخفاض مستويات الاستثمار الداخلي و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تؤدي الى عدم المساواة في الدخل والفقر و الى ازدهار الاقتصاد الموازي و بالتالي ترهن الشرعية السياسية للسلطة.[4]

3-2-3 طبيعة العلاقة بين الفساد و التنمية

من خلال تناولنا للأسباب و النتائج، هناك شبه تأكيد على التأثير السلبي للفساد. المنظمات الدولية من خلال برامج مكافحته، تدعي باستمرار أنه يعوق النمو الاقتصادي للبلدان. إلا أن الدراسات الاقتصادية لم تتفق على نظرية موحدة. بين فرضية ما يسمى رمال العجلات(sand the wheels) و شحوم العجلات (grease the wheels)، أو كما تفضل بعض الأدبيات تسميتها بالفساد الفعال أو تعزيز الكفاءة، تباينت الدراسات النظرية و التجريبية حول تأثير الفساد على تنمية الدول.

[1] Goel, Rajeev K et al "Causes of corruption: History, geography and government." *Journal of Policy Modeling* 32.4 (2010): 433-447,P439.

[2] Enste, Dominik et al *Causes and consequences of corruption: An overview of empirical results*. No. 2/2017. IW-Report, 2017,P3.

[3] Dimant, Eugen et al "Causes and effects of corruption: what has past decade's empirical research taught us? A survey." *Journal of Economic Surveys* 32.2 (2018): 335-356,P338.

[4] Dimant, Eugen et al ,Ibid,P335-356.

تستند الفرضية الأولى إلى أن الفساد يضر بالاقتصاديات و يعرقل سيرها.في هذا السياق، يعتقد أنه يؤثر على تبني سياسات ناجعة و ينحرف بها إلى سوء توزيع الموارد من خلال سوء تنفيذ المؤسسات القانونية وحماية حقوق الملكية. كما يؤثر على العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الإطار المؤسساتي الذي تعرفه البلدان. بالتالي، هو انعكاس للمؤسسات السياسية، القانونية، الاقتصادية والثقافية و في أي بلد.

كما أن الدول الأقل تنمية أكثر عرضة لهذه الظاهرة من غيرها، أين شبهها(1967) Nye بنسيج الحياة العامة في الدول الأقل تقدما. فهو يشبه الأعشاب التي تخنق النباتات، و بالتالي يؤخر السياسات التنموية.[1] في هذه الدول

يعمد المسؤولون الفاسدون الى اختيار المشروعات غير منتجة على حساب المشروعات الأكثر إنتاجية. و بالتالي ، تشجيع الشركات غير الفعالة من خلال منحها العقود و التي تلجأ إلى خفض جودة منتجها واستخدام جزء من المدخرات و تخصيصه للرشاوى. استجابة لهذه البيئة الفاسدة، قد تحاول الشركات تجنب الاستثمار طويل الأجل، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.[2] فمثلا، الدراسة الاستقصائية العالمية للتنافسية تشير إلى أن الشركات التي أبلغت عن وجود ابتزاز في تعاملاتها تهدر وقت كبير مع البيروقراطيين الذين يتفاوضون بشأن التراخيص والتصاريح والتوقيعات والضرائب. و بالتالي تزيد هذه الممارسات في تكلفة رأس المال الشركات في البيئة التي تعرف انتشارا لهذه الظاهرة.[3] حيث تختار هذه الشركات تحويل جزء أو كل مدخراتهم نحو القطاع غير الرسمي، أو تنظيم الإنتاج بطريقة بعيدة عن الخدمات العامة. فعندما يكون الفساد مؤسسا و واسع الانتشار، قد تكرس بعض الشركات موارد للحصول على تراخيص قيمة والوصول التفضيلي إلى الأسواق.[4] في العديد من البلدان، يتم تحويل الموارد العامة المخصصة لبناء البنية التحتية لغير وجهتها لتستفيد منها فئة معينة داخل المجتمع.[5] و هو ما يخلق، على المدى الطويل، انعدام الأمن في الاقتصاد من خلال ارتفاع تكاليف المعاملات و عرقلة الاستثمارات المحلية و الأجنبية وإضعاف قدرة الدولة على زيادة الإيرادات من خلال الإضرار بقدرتها على تحصيل الضرائب والرسوم. الفساد يوجه الإنفاق العام و يقلل من جودة القرارات والمشاريع الاستثمارية والبنية التحتية للبلدان. في كثير من الأحيان تؤدي هذه العوامل إلى تراجع في مستوى سيادة القانون و إضعاف شرعية الدولة.[6] ليس هذا فقط، يمكن أن ينتشر الفساد في أعلى مستويات السلطة و هو ما يؤدي لخلق نماذج اقتصادية تشجع على الاحتكار و مصادرة الثروات و ممتلكات الأفراد. و هو ما يسمى بسلوك البحث عن الريع الذي يصبح غاية الفئة المسيطرة من خلال استخدام الأدوات والقوانين المتاحة لديها.[7]

في الحقيقة أن الفساد يعبر عن ممارسات ضمنية و غير شفافة في جميع المجتمعات. لكن قد تختلف النظرة اليه بين البلدان. في البلدان الغربية، ينظر إلى الفساد على أنه سلبي ومجموعة غير أخلاقية من الأنشطة التي تعيق التنمية

[1] Nye, J. S. "Corruption and political development: A cost-benefit analysis". *American political science review, 61.2* (1967): 417-427.

[2] Li, Shaomin, and Jun Wu. "Why some countries thrive despite corruption: The role of trust in the corruption–efficiency relationship." *Review of International Political Economy* 17.1 (2010): 129-154,P133.

[3] Gray, Cheryl W., and Daniel Kaufman. "Corruption and development." (1998),P9.

[4] Svensson, Jakob. "Eight questions about corruption." *Journal of economic perspectives* 19.3 (2005): 19-42,P37.

[5] Bardhan, Pranab. "Corruption and development: a review of issues." *Journal of economic literature* 35.3 (1997): 1320-1346,P1328.

[6] Šumah, Štefan. "Corruption, Causes and Consequences." *Trade and Global Market*. IntechOpen, 2018,P68.

[7] Rose-Ackerman, Susan. "Corruption and development." *Annual World Bank Conference on Development Economics 1997*. Washington DC: World Bank, 1998,P42.

الاقتصادية والاجتماعية.[1] كما أن الدول الأقل تنمية هي أكثر عرضة لهذه الظاهرة من غيرها، أين شبهها(1967) Nye بنسيج الحياة العامة في الدول الأقل تقدما. فهو يشبه الأعشاب التي تخنق النباتات، و بالتالي يؤخر السياسات التنموية.[2]

لكن المفارقة أن بعض دول تسجل مؤشرات الفساد فيها مستويات عالية و مع ذلك تسجل نموا اقتصاديا جيدا. لماذا استطاع بلد مثل الصين أن ينمو بسرعة بينما يصنف بين أكثر الدول فسادا؟[3] هل هناك وجهة نظر موحدة حول الأثر السلبي للفساد على الأداء الاقتصادي؟

في مقاله تحت عنوان: التنمية الاقتصادية من خلال الفساد البيروقراطي،(1964) Nathaniel H. Leff تساءل عن ما إذا كانت هذه الممارسات تدعم التنمية الاقتصادية أو تعيقها.لقد اعتقد أن الأجانب الذين يعيشون في البلدان المتخلفة هم المنتقدون الدائمون للفساد. أولا ، لأنهم استاءوا من الابتزاز غير المشروع الذي يتعرضون له غالبا في السياق الطبيعي لأعمالهم. ثانيا ، أدانوا الفساد على أسس أخلاقية ، وانتقدوه باعتباره سببا للتخلف في هذه البلدان.[4] كما استخلص آخرون أنها تتوقف على أنظمة الحكم و التي تحددها نوعية المؤسسات السياسية. Aidtوالآخرون (2008) أكدوا أن تأثير الفساد يكون ضعيفا أو منعدما في ظل نظام ذو مؤسسات ضعيفة. تشير هذه الفرضية إلى أن الفساد قد يحسن الكفاءة من خلال السماح للأفراد بالتحايل على الضعف المؤسساتي. مع حرصهم على عدم تفسير النتائج على أن الفساد يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية مفيدة بالمعنى الأوسع . بمعنى أن التأثير السلبي للفساد على النمو مشروط بوجود مؤسسات عالية الجودة وليس له أي تأثير في ظل وجود مؤسسات سيئة.[5] في العديد من دراساته Aidt شكك في مدى قوة وسببية العلاقة بين الفساد ومعدل نمو الثروة الحقيقية للفرد. يشير إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لإثبات هذه العلاقة وبناء مقاييس أفضل للثروة الحقيقية. تحت سؤال: Does corruption, then, sand or grease the wheels؟ بمعنى هل الفساد يمثل عائقا أو مساعد للاستثمار و للنمو.

بالمقابل هناك الفرضية الثانية التي ترى أنه يمكن للفساد أن يلعب دور الشحوم على العجلات أو الفساد الفعال وبالتالي يساعد على نمو أسرع. هذه الفرضية تقوم على أن الفساد يمكن أن ييسر الإجراءات البيروقراطية للمستثمرين و أصحاب المشاريع من أجل خلق الثروة. في اعتقاد هذه الفرضية أن الفساد يسهل الإجراءات المعقدة ويدعم التعاملات لتعزيز الكفاءة من خلال السماح للأفراد بتصحيح حالات الانسداد القائمة.

لكن مع هذا هناك من شكك في هذه العلاقة، حيث أن (2008) Aidt دعم فكرة أن الأبحاث في هذه العلاقة قد فشلت في تقديم أدلة مقنعة وقوية. لكن هذا لا يعني أن الفساد ليس له تأثير أو حتى ايجابي للاقتصاد.[6] في الأخير وعن

[1]Agbiboa, Daniel Egiegba. "Between corruption and development: The political economy of state robbery in Nigeria." *Journal of business ethics* 108.3 (2012): 325-345,P326.

[2] Nye, J. S. "Corruption and political development: A cost-benefit analysis''. *American political science review, 61.2* (1967): 417-427.

[3]Svensson, Jakob. "Eight questions about corruption." *Journal of economic perspectives* 19.3 (2005): 19-42,P39.

[4]Leff, Nathaniel H. "Economic development through bureaucratic corruption." *American behavioral scientist* 8.3 (1964): 8-14,P8.

[5]Aidt, Toke, Jayasri Dutta et al"Governance regimes, corruption and growth: Theory and evidence." *Journal of Comparative Economics* 36.2 (2008): 195-220,P213.

[6]Aidt, Toke S. "Corruption, institutions, and economic development." *Oxford review of economic policy* 25.2 (2009): 271-291,P273 .

مدى ارتباط الفساد فقط بالدول التي تعاني المشاكل التنموية، Werner (2018) أشار الى أن الفساد ظاهرة كونية وتشمل جميع الدول لكن بمستويات متفاوتة:[1]

" المبدأ النظري القائل بأن الفساد متغير تابع للتنمية خاطئ. الفساد عالمي و يمكن أن ينتشر في أي مستوى من التنمية السياسية والبيروقراطية."

4-2-3 نظرية الفساد المؤسسThompson

يعتقد Lessig (2013) أن Thompson هو أول من طور نظرية الفساد المؤسس سنة 1995، رغم أن هناك من يرى أن Klitgaard هو من جاء بهذه الأطروحة في عام 1988. ظهرت فكرة Thompson لأول مرة في مسألة الأخلاقيات التشريعية حيث يشير إلى الحالات التي يتم فيها تفضيل المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة من خلال توفير المنافع السياسية و الاقتصادية مثل التشريعات الخاصة بتنظيم الشركات والمؤسسات.[2]Thompson رأى فيه إضعاف لعمل المؤسسات في ظل الإصرار على المكاسب الفردية.[3] يمكن إبراز السمة المميزة للفساد المؤسس بشكل أوضح من خلال مقارنته بالفساد الفردي فيما يتعلق بكل من العناصر الثلاثة لنظام التفاعلات الفاسدة: الكسب ، المزايا ، والعلاقة بين الاثنين .الفساد المؤسس أكثر من كونه فردا من حيث (أ) المكاسب التي يتلقاها المسؤول مؤسسية أكثر من كونها شخصية ، (ب) الميزة التي يوفرها المسؤول تأخذ شكل الوصول أكثر من الفعل ، و (ج) العلاقة بين المكاسب والمزايا ميل لتقويض الإجراءات الشرعية للمؤسسة ، بغض النظر عما إذا كان هناك دافع غير لائق.

"التنمية الوطنية ، تصور عملية لا تنتهي للتحول النوعي والكمي في قدرة الدولة على تنظيم عملية الإنتاج وتوزيع الفوائد المادية للمجتمع بطريقة تحافظ على تحسين رفاهية الأفراد من أجل تعزيز قدرتهم على تحقيق كامل الإمكانات ، وتعزيز التحول الإيجابي ودعم مجتمعهم والإنسانية ككل."

5-2-3 إشكالية قياس الفساد

حتى منتصف التسعينيات، كانت معظم النتائج التجريبية حول الفساد ذات طبيعة عرضية. غالبا ما استندت إلى العمل الميداني والمقابلات و على المصادر القانونية وغيرها. في أحيان أخرى، من خلال الفضائح التي يتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام. صعوبات وضع مؤشرات للظواهر التي يمكن إدانتها قانونيا أو معنويا ليست معروفة تماما في العلوم الاجتماعية. جانب آخر متعلق بالموضوع هو أن دراسة البيانات المتعلقة بمعدلات الإدانة بالابتزاز والرشوة مرتبطة بمدى استقلالية وفعالية القضاء. [4] حتى في الوقت الحاضر، لا يزال من غير الممكن قياس مقدار الفساد الفعلي مباشرة و في معظم الحالات يتم ذلك من خلال التقارير المباشرة أو الوكالات المتخصصة. في الحقيقة، من الصعب الحصول على

[1]Werner, Simcha B. "New directions in the study of administrative corruption." *Classics Of Administrative Ethics*. Routledge, 2018. 191-208,P191.

[2]Kyarem, Richard, et al. "Political Elites' Corruption, Political Stability and Economic Growth in Nigeria: Bound Testing Approach." *Acta Universitatis Danubius. Œconomica* 16.2 (2020).p 285

[3]Thompson, Dennis F. "Theories of institutional corruption." *Annual Review of Political Science* 21 (2018): 495-513. p498

[4]Shacklock, Arthur et al "Measuring the Immeasurable: Boundaries and Functions of (Macro) Corruption Indices." *Measuring Corruption*. Routledge, 2016. 117-146,P118.

بيانات محايدة وغير متحيزة وعادة ما تثير أسئلة فيما يتعلق بمدى مصداقيتها. اختلاف المنهجية الإحصائية المعتمدة في تجميع البيانات المستخدمة بين الوكالات يبعث هو أيضا على التساؤل .[1]

دقة البيانات المتعلقة بالفساد، في حد ذاتها، إشكالية نظرا لسرية هذه الممارسات. ما يجعل الحصول على تقييم دقيق أمر في غاية الصعوبة. لذلك ، من الضروري الحصول على معلومات من أكبر عدد ممكن من المصادر ولضمان التنوع في المصادر والطرق المستخدمة. يمكّن هذا من تحديد التحيزات أو الأخطاء الناتجة عن التزوير أو أخذ العينات أو غيرها من المشكلات وإما أن تؤخذ في الاعتبار أو يتم القضاء عليها.[2]

مسألة أخرى، و هي أن البيانات عن النشاط الفاسد غالبا ما تكون غير معروفة. هناك سببان لهذا، الأول هو انه من المستحيل عمليا قياس و تقييم النشاط الفاسد بسبب السرية التي تميزه. الثاني هو أنه من الصعب تحديد العوامل المؤسساتية والثقافية التي تؤثر على الفساد.[3] حتى منظمة الشفافية الدولية تعترف بهذه الصعوبة:[4]

> "يشمل الفساد بشكل عام الأنشطة غير القانونية التي يتم إُخفاؤها عمدا أو يكشف عنها من خلال فضيحة أو ملاحقة قضائية. تقييم انتشار الفساد يحرز تقدم هائل في مجالات محددة و بشكل موضوعي بفضل جهود الباحثين من الأوساط الأكاديمية و المجتمع المدني و كذا الحكومات، إلا أنه إلى الآن لا وجود لمؤشر يقيس المستويات الوطنية للفساد بشكل موضوعي و مباشر وشامل"

3-3 الديمقراطية و التنمية

تحليل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية والنمو الاقتصادي مسألة شغلت العديد من الأكاديميين و واضعي السياسات على حد سواء. هذا لأن الحياة الاقتصادية لا يمكن فصلها عن الحياة السياسية لأنه لا يمكن أن يكون هناك حقيقة ديمقراطية دون حرية اقتصادية.

3-3-1 العلاقة السببية بين الديمقراطية و التنمية

في مقالة "بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" لسنة 1959، LIPSET أكد على وجود علاقة قوية بين مستويات التنمية الاقتصادية والديمقراطية و هو ما يعني أنه كلما ارتفعت مستويات التنمية زادت فرص دعمها للديمقراطية. على العكس، في المجتمعات التي تنحصر فيها الثروة ضمن نطاق ضيق سيؤدي ذلك إلى الأوليغارشية و هي الحكم الديكتاتوري للطبقة العليا الصغيرة. في هذا السياق، LIPSET ذكر ثلاثة حالات تتخذها الديكتاتوريات و هي: أولا، إذا لم يكن النظام السياسي يسمح بالحريات و يعترف بالمعارضة لا يمكن في هذه الحالة الحديث عن ديمقراطية مستقرة. ثانيا، إذا لم تكن نتيجة اللعبة السياسية هي منح سلطة فعالة بشكل دوري لمجموعة

[1] Shacklock, Arthur et al "The Non-Perception Based Measurement of Corruption: A Review of Issues and Methods from a Policy Perspective." *Measuring Corruption*. Routledge, 2016. 147-178,P149.

[2] Langseth, Petter. "Measuring corruption." *Measuring corruption*. Routledge, 2016. 23-60,P8.

[3] Goel, Rajeev K et al ,Op.Cit., P439.

[4] https://www.transparency.org/cpi2018. consulté le 08/02/2019

أو حزب أو ائتلاف، فستنتج حكومة غير مستقرة و غير مسؤولة. هذه الأخيرة، غالبا ما يتم تشكيلها بين الأحزاب التي يكون لها تضارب كبير في المصالح. ثالثا، إذا كانت الشروط التي تسهل استمرار المعارضة الفعالة غير موجودة فسيتم تعظيم سلطة المسؤولين ويكون التأثير الشعبي ضعيفا.[1] بالمقابل، تتم الإشارة إلى الديمقراطية باعتبارها عملية لتهيئة بيئة مناسبة والحفاظ عليها من أجل العمليات والتسويات السياسية الشاملة. تحدد القدرات المؤسساتية والبشرية لطريقة الحكم و التي يتم من خلالها تحقيق فعالية السياسات والاستراتيجيات العامة.[2]

لكن ما علاقة المؤسسات الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية؟ خلال السنوات التي مضت، تم تطوير العديد من النظريات المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرين. بالنسبة للبعض، الديمقراطية ليست فقط أحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي بل إنها تخلق بيئة مناسبة لباقي العوامل. لذلك، على الرغم من أن التأثير المباشر للديمقراطية على النمو قد لا يكون واضحا، إلا أن تأثيرها غير المباشر على النمو عبر قنوات مختلفة هو أمر مؤكد.[3] عادة ما تضم هذه القنوات متغيرات مؤسساتية مثل الاستقرار السياسي، حماية حقوق الملكية، التنوع العرقي و غيرها. النظام الديمقراطي يتيح التغيير الحكومي المنتظم و يسمح بتحقيق المكاسب الاقتصادية. مع أن هذه الأخيرة أيضا ليست حكرا على الأنظمة الديمقراطية و الأمثلة عديدة. هناك أنظمة استبدادية استطاعت توفير الاستقرار وسيادة القانون وحماية حقوق الملكية والخدمات الاجتماعية الأساسية.[4]

نتيجة لهذا الاختلاف تم تمييز ثلاثة مدارس فكرية : مدرسة الصراع (conflict school) التي تقول إن التنمية هي التي تأتي بالتنمية، خاصة في أقل البلدان نموا ؛ مدرسة التوافق (compatibility school) التي تدعي أن الديمقراطية تعزز التنمية، لأن وجود الحريات المدنية الأساسية والحقوق السياسية يولد الظروف الاجتماعية الأكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية أما المدرسة الثالثة هي المدرسة المشككة (Sceptical School) و هي التي تدعي أنه لا توجد علاقة منهجية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.[5] يظهر الرأي الأول أن التنمية الاقتصادية هي من تمهد الطريق للديمقراطية أو ما يسميه البعض ب الدولة التنموية. بينما الثاني يعتقد أن الديمقراطية هي من يمهد الطريق أمام التنمية. هذا التوجه يشدد على أهمية الحكم الديمقراطي من أجل بلوغ التنمية. خلافا للتوجهين، الطرح المشكك يرى أن المسار المتعدد الذي يركز على السياسة دون أي تأثير واضح بينهما.[6]

إن الاعتقاد السائد التنمية أولا و الديمقراطية لاحقا، تنتقده، في الحقيقة، التجارب التاريخية. العديد من من هذه التجارب تظهر أن الديمقراطية تزدهر غالبا في البلدان الفقيرة، حيث تكشف الأدلة أن الدول غالبا ما تظل فقيرة لأنها

[1] Lipset, Seymour Martin. "Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy." *American political science review* 53.1 (1959): 69-105,P71.

[2] UNDESA, UNDP. "UNESCO (2012) Governance and Development." *Thematic Think Piece, UN System Task Force on the Post-2015 UN Development Agenda* (2015):,P3.

[3] Nosier, Shereen et al"The Indirect Effect of Democracy on Economic Growth in the MENA Region (1990–2015)." *Economies* 6.4 (2018): 61,P62.

[4] ODI, Alina Rocha Menocal. "Analysing the relationship between democracy and development: Defining basic concepts and assessing key linkages." *Development* 23 (2007): 25,P36.

[5] Dellepiane-Avellaneda, Sebastian. "Good governance, institutions and economic development: Beyond the conventional wisdom." *British Journal of Political Science* 40.1 (2010): 195-224,P197.

[6] Lekvall, Anna. *Development first, democracy later?*. International IDEA, 2013,P27.

تحتفظ بهياكل سياسية استبدادية و أنه يمكن للديمقراطية أن تجلب التوازنات السياسية و تستجيب لأولويات تحسين الظروف المعيشية.[1] أيضا، هناك أدلة تجريبية قوية تؤكد على أفضلية نوعية الحياة في الديمقراطيات الفقيرة، حيث يعيش الناس في الديمقراطيات ذات الدخل المنخفض لمدة تسع سنوات أطول منها عند نظرائهم في الأنظمة الاستبدادية ذات الدخل المنخفض. أيضا، الديمقراطيات الفقيرة لديها معدلات وفيات الرضع تقل بنسبة 20 % عن الحكومات الاستبدادية الفقيرة.[2] على النقيض من هذا الطرح هناك من وجد أن التنمية هي من يعزز الديمقراطية. هذه النظرة عززتها قصص النجاح في جنوب شرق آسيا والصين بشكل خاص إلى درجة اعتبار الديمقراطية عقبة يجب التغلب عليها. لخص Barro(1997) هذا الرأي في:[3]

"المزيد من الحقوق السياسية ليس لها تأثير على النمو [...] الديمقراطية ليست مفتاح النمو الاقتصادي".

كما ذكرنا أنه كثيرا ما يستدل بتجارب الدول الأسيوية مثل كوريا أو تايوان أو إندونيسيا أو سنغافورة كانت فيها أنظمة استبدادية قوية استطاعت تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة. في شبه الجزيرة الكورية، اختار الديكتاتوريون في الكوريتين مسارين مختلفتين من خلال الرأسمالية و تأمين حقوق الملكية في الجنوب و الاشتراكية في الشمال. ابتداء من سنة 1980، تحولت كوريا الجنوبية إلى ديمقراطية بعد أن حققت مستويات عالية من النمو الاقتصادي، في حين بقيت كوريا الشمالية دكتاتورية دون تحقيق أي تقدم الاقتصادي. كان من الواضح أن كوريا الجنوبية لديها مؤسسات أفضل لكن هذه المؤسسات هي حصيلة النمو الاقتصادي بعد سنة 1950، بمعنى أن المؤسسات الجيدة والديمقراطية التي حققتها كانت نتيجة للتنمية.[4]

من ناحية أخرى، North(1995) أشار إلى أنه يمكن تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير مع الأنظمة الاستبدادية، لكن النمو الاقتصادي طويل الأجل يتطلب تطوير حكم القانون، الحريات السياسية وحماية المجتمع المدني.[5] بين الرأيين هناك من يرى أنه لا يمكن دعم كلا الرأيين، الدليل العملي موجود، لا يوجد تأثير مباشر للديمقراطية على التنمية و التأثير غير المباشر عبر المتغيرات الأخرى مشكوك فيه أيضا. هناك تباين كبير في مستويات النمو الاقتصادي والتنمية بين الأنظمة الدكتاتورية، وهناك اختلافات إقليمية كبيرة أيضا. حسب هذا الرأي، لا يوجد دليل كاف على أن الديمقراطية لها قيمة مفيدة، على الأقل ليس فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.[6]

مسألة أخرى، في غاية الأهمية، وهي أن الديمقراطية تضم عدة أبعاد مثل المنافسة الانتخابية والدستورية، سيادة القانون، الحريات المدنية، التداول والمساواة السياسية. قد تسجل بعض البلدان مستويات جيدة في أحد الأبعاد دون أخرى. من هذا المنطلق، من المعقول افتراض أن التنمية الاقتصادية تؤثر على بعض أبعاد الديمقراطية بقوة أكبر من

[1] Siegle, Joseph T et al "Why democracies excel." *Foreign Aff.* 83 (2004): 57,P6.

[2] Lekvall, Anna,Ibid, p29.

[3] Barro, Robert J. *Determinants of democracy*. No. 570. Harvard Institute for International Development, Harvard University, 1997,P11.

[4] Glaeser, Edward L., et al. "Do institutions cause growth?." *Journal of economic Growth* 9.3 (2004): 271-303,P274.

[5] North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." ,Op.Cit., P7 .

[6] Doorenspleet, Renske. "Democracy and Development." *Rethinking the Value of Democracy*. Palgrave Macmillan, Cham, 2019. 201-236,P201.

غيرها ، وأنه قد لا يكون لها أي تأثير على أبعاد أخرى. نتيجة لذلك، قد يحتاج الأمر إلى نظرية تفسر الآثار التفاضلية وتقييمها. و هذا ما أشار اليه Knutsen و الأخرون (2019) :[1]

" بدلا من افتراض أن التنمية الاقتصادية هي الظاهرة التي تجمع كل الأشياء الجيدة [...] نؤكد أنها تحبذ الجانب الانتخابي للديمقراطية بينما لها آثار غامضة على الجوانب الأخرى."

في الأخير، توفر المؤسسات الديمقراطية رقابة على السلطة الحكومية و بالتالي تحد من إمكانية تنفيذ سياسات غير الفعالة ولكن في الجهة المقابلة عدم الديمقراطية يعزز قوة مجموعات المصالح وبالتالي فإن التأثير الصافي للديمقراطية على النمو غير مؤكد لكن هذا لا يعني إنكار دور الديمقراطية.[2] هناك العديد من الحجج المختلفة التي يمكن تسخيرها لدعم كلا الرأيين لكن مع ذلك لا تزال الأبحاث تسعى إلى تحديد العلاقة الفاصلة بين الديمقراطية والتنمية (واتجاه هذه العلاقة) مما يشير إلى مدى تعقيد الروابط غير الخطية بين هاذين المتغيرين.[3] في مقاله "لماذا الديمقراطية؟ (2019) Doorenspleet لخص نتيجة هذا النقاش في:[4]

"لا ينبغي افتراض قيمة الديمقراطية، بل يجب التعامل معها كمسألة تجريبية. نحن بحاجة إلى تقييم قيمة الديمقراطية، من أجل فهم ما إذا كانت تخدم فعلا مصالح الشعوب.المؤسسات الديمقراطية وحدها هي التي تعطي أي وعد بإمالة سياسات التنمية الاقتصادية نحو مصالح الأغلبية."

[1] Knutsen, Carl Henrik, et al. "Economic development and democracy: An electoral connection." European Journal of Political Research 58.1 (2019): 292-314,P294.

[2] Glaeser, Edward L., et al,Ibid,P296.

[3] ODI, Alina Rocha Menocal. "Analysing the relationship between democracy and development: Defining basic concepts and assessing key linkages." *Development* 23 (2007): 25,P35.

[4] Doorenspleet, Renske. "Why Democracy?." *Rethinking the Value of Democracy*. Palgrave Macmillan, Cham, 2019. 1-27,P1.

خاتمة الفصل

إن استخدام المؤسسات لتفسير الاختلافات في الأداء بين الدول هو تقدم لا يمكن إنكاره بالنظر للتقدم الذي أحرزه الفكر المؤسساتي الحديث من خلال مجموعة متنوعة من المقاربات التاريخية والاجتماعية والسياسية متجاوزة بذلك التحليل الاقتصادي المجرد والذي عجز عن. تفسير أسباب بقاء معظم الدول في دائرة التخلف.

المؤسسات، بدورها، و رغم التقدم الذي أحرزته خلال عقود تبقى بعض المفاهيم المرتبطة بها غير محددة بالقدر الكافي. تصنيفات مثل المؤسسات الرسمية و غير الرسمية أو المؤسسات الاشاملة و الاستحواذية لم تلقى القبول من قبل الباحثين ر غم أنها منحت أرضية واسعة للبحث خاصة مع توسع قائمة المؤشرات المؤسساتية و تطور التقنيات القياسية. كذلك منح الفكر المؤسساتي، حيز واسع للاشكالية التغيير المؤسساتي و يبحث في الاسباب العميقة التي تقف و راء استمرار قواعد اللعبة غير فعالة داخل المجتمع. من هنا، اتسعت دائرة المقاربات التي طرحت أسباب فشل الاصلاحات المؤسساتية في الدول الريعية خاصة. أهمية التاريخ من بين هذه المقاربات، حيث تظهر دور الاستعمار و المؤسسات الموروثة ،هذا بالاضافة الى المؤسسات السياسية و دور النخب السياسية في استمرار الأداء الاقتصادي السيء.

كما تناولنا في هذا الفصل عامل الفساد الذي يعتبر من بين المؤسسات غير الرسمية التي تؤثر في التنمية رغم أنه يعتبر نتيجة من نتائج المؤسسات السيئة و ليس سببا لها. كما ناقشنا مسألة الديمقراطية التي تعتبر من طرف الكثير من الباحثين مفتاح التنمية.

الفصل الثالث:

نتائج برامج التنمية في الجزائر

مقدمة

تتركز أهداف هذا الفصل في عرض تقييمي لتجربة التنمية الاقتصادية و الخيارات الاقتصادية مند الاستقلال، مع التركيز على النتائج التي جاءت بها هذه السياسات على مر عقود، بدءا بالخيار الاشتراكي المتناقض مع الميراث الاقتصادي للمستعمر، إلى إستراتيجية التصنيع و الدور المحوري للدولة و المحروقات التي وجهت السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

من المهم تحديد الظروف الاقتصادية الأولية التي سادت بعد استقلال، هذا لأن الإرث الاستعماري كان له أثره في توجيه خيار السياسات التنموية. بعد الاستقلال في جويلية 1962، و في ظل الاعتبارات الاستعمارية، ورثت الجزائر مشاكل هيكلية ذات أبعاد سياسية، اقتصادية و اجتماعية. حيث كانت من بين البلدان النامية التي تسعى لإقامة اقتصاد مستقل قائم على القطيعة مع كل ما خلفته الحقبة الاستعمارية. الأيديولوجية الاشتراكية، مبادئ الاستقلال الاقتصادي و العدالة الاجتماعية، و التي سطرت في مؤتمر طرابلس، ترجمت في سياسة التصنيع أواخر الستينيات. في هذا السياق ، أدت وفرة مواد الطاقة إلى خلق مناخ ملائم لإنشاء أقطاب للنمو. لكن هذا ما كان ليدور خارج الإشراف المباشر للدولة، حيث ارتكزت إستراتيجيتها التنموية على القطاع العام.

الجزء الثاني من الفصل خصص لمرحلة الإصلاحات بداية من أوائل الثمانينيات ، حيث أول مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المطبقة على إستراتيجية التصنيع التي ميزت نموذج التنمية الجزائري. بعدها سياسة الانفتاح نحو اقتصاد السوق غداة الأزمة النفطية لعام 1986. لتتوالى سلسلة الإصلاحات تحت الظروف التي عرفها الاقتصاد جراء تراجع مداخيل المحروقات. كما نعرض السياق الاقتصادي لأزمة التسعينيات وتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي و الاستقرار الاقتصادي تحت إشراف المؤسسات الدولية و التبني ألقصري لاقتصاد السوق.

الجزء الثالث يتناول الوضعية الاقتصادية، و الاجتماعية بعد انفراج الأزمة الأمنية و الإستراتيجية الجديدة لدفع الاقتصاد في سنوات 2000-2018. التركيز على برامج التنمية، المخصصات المالية التي رصدت و أهم النتائج من خلال تحليل للمؤشرات الاقتصادية.

المبحث الأول: الهيكل الاقتصادي الموروث و برامج التنمية بعد الاستقلال

نقدم في هذا المبحث الأول الفترة الأولى من تاريخ الاقتصاد الجزائري و التي تلت الاستقلال السياسي سنة 1962 الى غاية نهاية السبعينات، حيت نستعرض أهم التحديات الاقتصادية التي واجهت السلطة السياسية خلال هذه الفترة . لكن قبل ذلك وجب تقديم لمحة عن الفترة التي سبقت الاستقلال و الإرث الذي خلفه المستعمر.

1-1 النهج الاقتصادي في السنوات الأولى

بعد الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة الموروثة بعد الاستقلال، كان لابد من السلطة حينها مواجهة مجموعة من التحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. من بين هذه التحديات هي تحقيق الاستقلال الاقتصادي المكمل للاقتصاد السياسي.

1-1-1 السياسة الصناعية الاستعمارية

خلال الفترة الاستعمارية، تم تنظيم الاقتصاد الجزائري ليتماشى مع مصالح السلطة المركزية والأقلية الأوروبية في الجزائر. كان هدف السلطات الاستعمارية من الاستثمار في الجزائر تحقيق مستوى معيشي مرتفع للمستوطنين. في الأربعينيات، ظهرت عقيدة اقتصادية صناعية داخل لجنة الإصلاح الإسلامي. هذه الأخيرة و في الفترة من 21 ديسمبر 1943 إلى 8 جويلية 1944 طرحت هذه الإستراتيجية بهدف استيعاب أكبر عدد من العمال المسلمين. حيث اقترح بموجبها برنامج استثماري يمتد لمدة 20 عاما خصص له 21 مليار فرنك قديم. هذه التكلفة كان من المقرر أن تتقاسمها الجزائر و السلطة المركزية في فرنسا.[1] ظاهريا، كان يراد منها تشجيع الصناعيين لاستفادة من الموارد المحلية و البحث عن منافذ جديدة لتوفير المعدات الصناعية في البلاد من أجل انتاج مستدام.[2]

بعد هذه المحاولة، جاءت خطة قسنطينة في الفترة 1957-1961 و التي هدفت لإنشاء قاعدة اقتصادية في إطار الاقتصاد الفرنسي. هذه المرحلة، و التي عرفت اكتشاف حقول النفط في الجنوب، هدفت الخطة لبناء أقطاب صناعية مثل مصفاة في الجزائر العاصمة ومجمع للبتر وكيماويات في أرزيو و مصنع الصلب في عنابة و غيرها من المنشات الصناعية. لقد كشف الخبراء أن إرث الإستراتيجية الاقتصادية الاستعمارية ، ولاسيما خطة قسنطينة كان له تأثير على اختيار إستراتيجية التنمية للجزائر بعد الاستقلال.[3] في تقييمه للتقرير العام لخطة قسنطينة (1978)Benachenhou، ذكر أن الخطة كان من شأنها تحويل العمالة من القطاع الزراعي.[4]

> " التنمية الصناعية بمعناها الواسع [...] ستلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية في الجزائر:فقط الصناعة ، بمساعدة الأنشطة الخدماتية التي تكملها ، قادرة على تحفيز التوسع في العمالة [...] من أجل

[1] Pervillé, Guy. "La commission des réformes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France." 1986,P 2.

[2] Benachenhou, Abdellatif. Formation du sous-développement en Algérie: essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie, 1830-1962. Entreprise Nationale, 1978,P 353.

[3] Zouache, Abdallah. "Etat, heritage colonial et strategie de developpement en Algerie." les cahiers du cread 100 (2012): 7-36,P 26.

[4] Benachenhou, Abdellatif,Ibid,P 375.

السماح بإعادة التحول الزراعي وتحسين مستوى معيشة سكان الريف بشكل كبير [...]التنمية الصناعية ضرورية لتغطية الاحتياجات المتزايدة للشعب الجزائري."

في نفس كتابه (تكوين التخلف في الجزائر) و من خلال الشكل 3-1 ، أوضح التغير الذي حدث في الهيكل الصناعي خلال العشرية الأخيرة من الاستعمار.

الشكل3-1: نسب الإنتاج الصناعي حسب الفرعبين بين 1950 و 1962

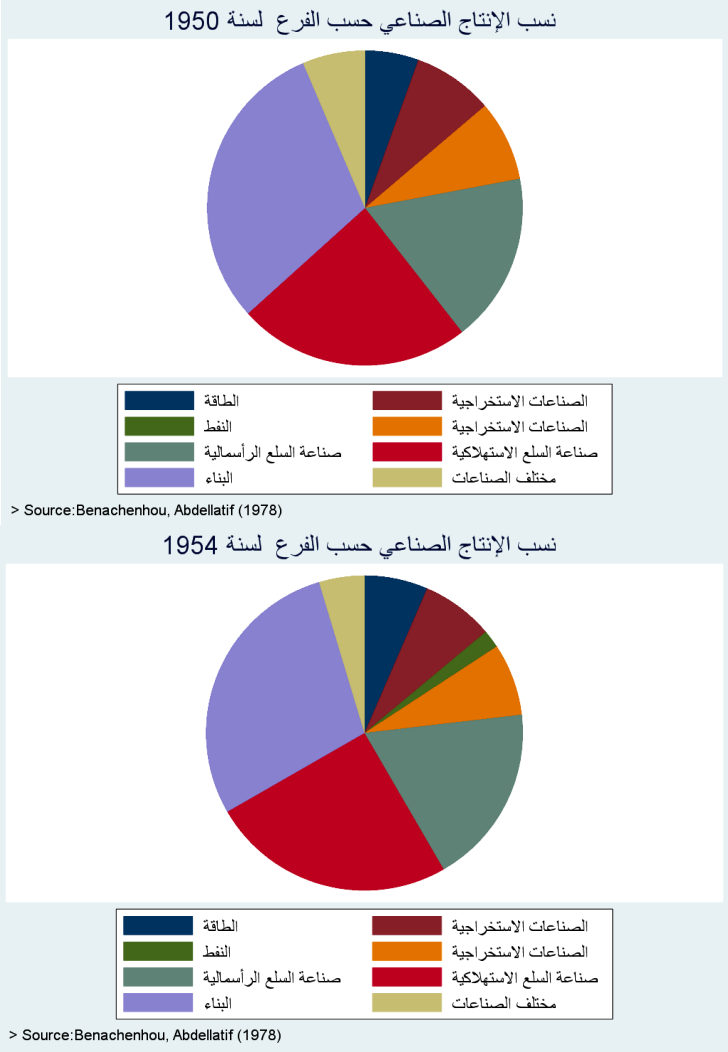

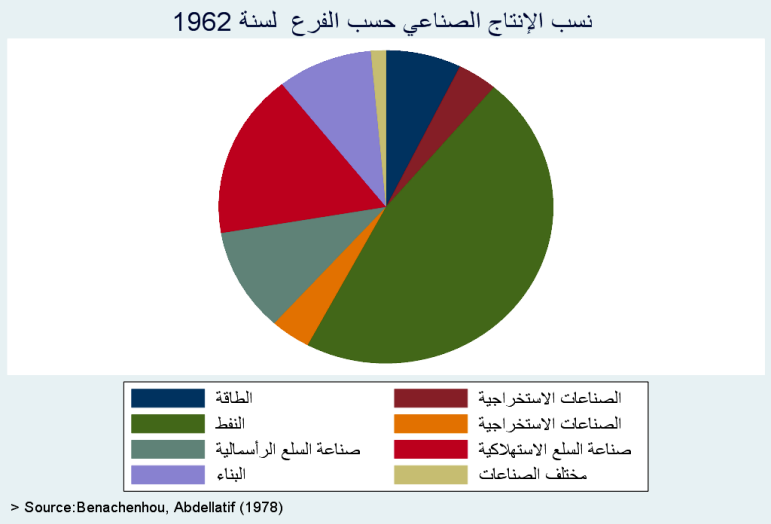

المصدر: من إعداد الطالب من خلال معطيات

Benachenhou, Abdellatif. *Formation du sous-développement en Algérie: essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie, 1830-1962*. Entreprise Nationale, 1978.p 419

ما يلاحظ من خلال الأشكال هو التغير الجدري لهيكل الإنتاج الصناعي بعد اكتشاف المحروقات بداية من سنة 1954 رغم أنه لم يمثل سوى 2 ٪ مقابل 26 ٪ و 19٪ بالنسبة لإنتاج السلع الاستهلاكية و السلع الرأسمالية على التوالي. في سنة 1958 قفز إنتاج النفط إلى 33.5 ٪ ثم إلى 48 ٪ في سنة 1962 و هو ما يبرز السياسة الاستخراجية التي انتهجت من قبل المستعمر.

في بداية الثورة التحريرية تحولت المشكلة الاقتصادية لدى المستعمر إلى كيفية الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي المضطرب. لهذا في سنة 1956 تم إطلاق سياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول ثلاثة محاور: السياسة الزراعية، السياسة الصناعية، السياسة النفطية. لكن ما عدا القطاع الثالث، أيا من السياستين الأولين، و لأسباب سياسية، أديتا إلى النتائج المتوقعة.[1] في الحقيقة، أنه منذ الأربعينيات وحتى السنوات الأولى للاستقلال،لم تكن إستراتيجية التنمية مناسبة لهيكل الاقتصاد الاستعماري.كيف يتم تصنيع دولة بدون الهياكل اللازمة لهذا التصنيع؟[2] أما عن تأثير خطة قسنطينة على استراتيجية التنمية بعد الاستقلال ذكر F. Perroux:[3]

"مع وجود وسائل سياسية و نفسية أفضل [...] سيتعين عليهم إعادة التفكير في خطة التنمية لبلدهم، وتنبأ بمعطيات كثيرة إلا أن خياراتهم لن تبتعد عن تلك الموجودة في خطة قسنطينة للتنمية."

2-1-1 الوضع الاقتصادي بعد الاستقلال

بعد الاستقلال، ورثت الجزائر بنية اقتصادية أساسية و قطاعا نفطيا منتجا. هذه النتائج كانت، كما ذكرنا، من آثار خطة قسنطينة الذي وضعت نموذجا تنمويا طموحا أتى بثماره بعد أربع سنوات من إطلاقه سنة 1957. لكن الخيار

[1] Benachenhou, Abdellatif,Op.Cit.,P375.

[2] Zouache, Abdallah, Op.Cit.,P32 .

[3] Darbel, A et al "Emploi et développement en Algérie." *dans F. Perroux «, L'Algrie de demain, Paris, PUF/IEDES* (1962): 69-93,P 69.

الوحيد لقادة جبهة التحرير الوطني كان الانفصال عن اقتصاد السوق، الموروث من الحقبة الاستعمارية لصالح سياسة اقتصادية من النوع الاشتراكي القائم على المساواة. هذا رغم أنه لم يتم استبدال الفاعلين الاستعماريين الفرنسيين ونظامهم الاقتصادي بمديرين إداريين وسياسيين قادرين على التعامل مع الأدوات التنظيمية الموروثة.[1] هذا النموذج كان يتعارض مع خصائص الاقتصاد الجزائري الموروث عن الاستعمار الذي تميز بالاعتماد على الاستراد بالدرجة الأولى و ضعف التصدير بالإضافة لنشاطه تحت غطاء التجارة الاستعمارية، أي التصدير بأسعار أعلى من أسعار السوق للمنتجات الزراعية مقابل استيراد المنتجات المصنعة بأسعار مرتفعة . أيضا :ن هو اقتصادا ريفيا، حيث يعمل غالبية السكان في القطاع الزراعي.[2] لكن هناك من رأى أن إستراتيجية التنمية الاشتراكية على النمط الجزائري تشكل إرثا للاستعمار و ليس امتداد جيوسياسي للكتلة الشرقية كما يظن الكثيرون. هذا الأخير ، في جزء منه، ثمرة وعي من السلطات الفرنسية بفشل المشروع الاستعماري الفرنسي و الرهان الذي تشكله الجزائر في السياق الجيو-سياسي الجديد الناتج عن الحرب العالمية الثانية.[3]

في هذه الفترة، اتسم الوضع الاقتصادي للجزائر بالغياب التام للدولة على مستوى الجهاز الإنتاجي الموجود. هذا الأخير كان في تبعية مباشرة للجهاز الإنتاجي الفرنسي.[4] على عكس القطاع الصناعي كان القطاع الزراعي أكثر انتاجا، حيث كانت الجزائر واحدة من أكبر منتجي الحبوب و الذي بلغ 3.302.000 قنطار في سنة 1962. أيضا، بلغ إنتاج الحمضيات والفواكه والخضروات بين 1960-1961 378000 طن. كما كانت الجزائر من بين أكبر منتجي ومصدري النبيذ في العالم: من 15 إلى 17 مليون هكتولتر على مساحة تزيد عن 400000 هكتار.[5] بعد الاستقلال، اعتمدت الثورة الزراعية، تيمنا بثورتي الشرق في الصين و روسيا لكن اتفاقيات إيفيان و من خلال شروط استرجاع الأراضي من المعمرين شكلت عائقا. لهذا، نص برنامج طرابلس 1962 على مصادرة الأراضي الكبيرة و إنشاء مزارع و تعاونيات تابعة الدولة. قبل ذلك، واجهت السلطات الجزائرية مشكلة الحفاظ على الإنتاجية في هذه المزارع التي توفر المنتجات الفلاحية لسكان المدن. لهذا، أصدرت السلطات مجموعة من المراسيم و الأوامر[6] ، حيث نظم الفلاحون أنفسهم ضمن لجان تدير المزارع المهجورة بعد الإعلان عنها في 29 أوت 1962. في أكتوبر 1963، قررت الحكومة تأميم جميع الأراضي التي تركها المستعمرون، مما سمح بتوسيع جديد للإدارة الذاتية المرتبطة بالقطاع الزراعي بأكمله.[7]

يذكر أنه غداة الاستقلال، كان قد غادر حوالي 40 ٪ من المزارعين الفرنسيين تاركين حوالي 800 هكتار من الأراضي. و على مساحة حوالي 2.4 مليون هكتار، نشأ قطاع اشتراكي جديد في قطاع الزراعة. لقد أولى النظام ،حينها، أهمية أيديولوجية كبيرة لهذا القطاع. بين عامي 1963 و 1966، قامت الحكومة بتجميع 22000 مزرعة ، غطت حولي 2.4 مليون

[1] Bouhou, Kassim. "L'Algérie des réformes économiques: un goût d'inachevé." Politique étrangère 2 (2009): 323-335.323

[2] Zouache, Abdallah., Op.Cit., P17 .

[3] Morgaut, M. E. "L'Algérie, test mondial du développement." F. Perroux (éd.), L'Algérie (1962),P1.

[4] Destanne De Bernis, G. "Deux stratégies pour l'industrailisation du Tiers-Monde. Les industries industrialisantes et les options algériennes.«." Revue Tiers-Monde», XV 57 (1991),P 546.

[5] Bedrani, S. "L'agriculture depuis 1962: histoire d'un échec." Algérie. De l'indépendance à l'état d'urgence. Sous la direction de M. Lakehal. Paris: Larmises/L'Harmattan (1992),P 81.

[6] المرسوم الرئاسي 63-88 المؤرخ في 1963/03/18، الأمر رقم 020/62 المؤرخ في 1962/08/24، أمر تأميم الأراضي رقم 68-653 المؤرخ في 1968/12/30يمكن الاطلاع عليها من خلا موقع : https://www.joradp.dz/JRN/ZA2020.htm

[7] Zouache, Abdallah., Op.Cit., P11 .

هكتار، و هذا ضمن حوالي 2000 مشروع زراعي كبير. لكن أحجام هذه المستثمرات، حسب الخبراء، لم يكن فعالا. في اعتقادهم أن هذه المزارع لا يجب أن تتعدى المساحة بين 250-300 هكتار حتى في زراعة القمح لأنهمن الصعب إدارتها. حيث أن العمال لم يكونوا بالخبرة الكافية، أين فقدوا كل السيطرة على التسيير.[1] لكن التنمية التي اعتبرها منظروها بمثابة تحول نوعي للبنى الاقتصادية والاجتماعية و الذهنية والسياسية كانت تتطلب موارد مالية كبيرة:[2]

"في أوائل الستينيات، حيث ألحت جميع النماذج على الحاجة للقيام باستثمارات ضخمة في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والإسكان [...]الحلقة المفرغة للتخلف، والتي أثارها الاقتصاديون في ذلك الوقت، تعني أن الاحتياجات لا تزال هائلة والموارد شحيحة. كيف تتخذ الخيارات؟ من يقوم بذلك ولمصلحة من؟"

3-1-1 برنامج طرابلس

برنامج طرابلس كان بمثابة أول وثيقة مؤسساتية تحددت بموجبها الخطوط العريضة لنموذج التنمية الاقتصادية. البرنامج دعا إلى إستراتيجية اقتصادية بعيدة عن كل أشكال التبعية و أي تبني للنهج الرأسمالي. كما وضع قواعد جديدة للانطلاق مثل تحويل وظيفة الإنتاج وإطار سير الاقتصاد وتنمية الموارد البشرية.[3] هذا النموذج اتخذ من نظرية التبعية مرجعا له لتبرير خيار القطيعة مع التقسيم الدولي للعمل. في اعتقاد الكثيرين أنه جمع بين الأيديولوجيات التي سادت في الجنوب بين الدول المستقلة خاصة دول أمريكا اللاتينية. في هذا الإطار، تم تصور عملية التصنيع كإستراتيجية لتطوير صناعة محلية مع ضمان الحماية من السوق العالمية.[4] هذا الأمر تطلب مرحلة من تقييم الوضعية الاقتصادية الموروثة عن الفترة الاستعمارية من أجل بعث النشاط الاقتصادي. كان في اعتقاد النظام حينها أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي و إحداث القطيعة مع الموروث الاستعماري يمر عبر تحقيق هذا النموذج. لكن في الواقع، وجدت مجموعة من التحديات و أهمها مشكلة الاستقرار السياسي و هروب رؤوس الأموال.

من أجل استعادة ثقة المستثمر، صدر قانون الاستثمار في جوان 1963 و جاء بمجموعة من المزايا للمستثمرين في الجزائر مصحوبا بطرق تدخل الدولة. بالنسبة للمستثمرين الأجانب فعرفت نوعا من الحذر. رأس المال الأجنبي كان لا يزال يمثل مرادفا للاستعمار الجديد و نافذة على الإمبريالية الاقتصادية الجديدة.[5] مضمون برنامج طرابلس ركز على دور الصناعات الأساسية و التي عرفت حينها باسم الصناعة الثقيلة رغم أن هذه الإستراتيجية لم تنفذ مباشرة بعد الاستقلال. مجموعة من الأحداث وخاصة إرث خطة قسنطينة لعبت دورا مهما في الإستراتيجية الصناعية المخطط لها.[6] هذه الأخيرة كانت قد اقترحت خطة تطوير أقطاب للنمو ، أهمها قطب للبتروكيماويات والغاز في أرزيو بوهران وقطب

[1] Kielstra, Nico. "The Agrarian revolution and algerian socialism." MERIP Reports 67 (1978): 5-26.7

[2] Bouyacoub, Ahmed. "Croissance économique et développement 1962-2012: quel bilan?." Insaniyat/إنسانيات. Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales 57-58 (2012): 91-113,P 92.

3 Hamid A. Temmar. "l'économie de l'algérie 1970-2014: les stratégies de développement" tome I.OPU, edition : 4.01.5388.Alger.2015,P 33.

[4] Talahite, Fatiha. Réformes et transformations économiques en Algérie. Diss. 2010,P 67.

[5] Mira, Rachid. "Institutions et ordre politique dans le modèle économique algérien." (2017),P 4.

[6] Talahite, Fatiha. Réformes et transformations économiques en Algérie. Diss. 2010,P 68.

للحديد والصلب في عنابة.[1] لكن في الواقع، كان الصراع السياسي التي عرفته تلك المرحلة حال دون أي محاولة لتحقيق هذه الأهداف و النتيجة في النهاية كانت بالانقلاب على السلطة القائمة في جوان 1965 أو ما سمي حينها ب التصحيح الثوري. في أعقاب هذه الأحداث، تم الحفاظ على الاشتراكية كخيار استراتيجي لبرنامج طرابلس. كان الهدف إحداث تغيير جدري في هياكل التصدير، حيث و بدلا من تصدير المواد الخام ، يتم الاعتماد على التصنيع لجلب مزايا أخرى بما في ذلك إنشاء سوق محلي.[2] بدأت العملية بسياسة التأميم في سنة 1966 لتصل إلى قطاع المحروقات في 24 فبراير 1971، حيث مكنت هذه المبادرات من إنشاء قاعدة صناعية اعتمادا على وفرة عائدات المحروقات و سهولة الوصول إلى الاقتراض.[3]

لكن هذا الخيار لقي انتقادا من الكثير من الاقتصاديين انحراف عن نموذج اقتصادي حقيقي،(2015) Temmar منتقدا هذا الخيار أشار إلى أن:[4]

> " بالنسبة لبرنامج طرابلس كان إطار مؤسساتي جد راديكالي في قطيعته مع النهج الاستعماري والأسواق العالمية. إنه يقع في إطار مناهضة الإمبريالية التي كانت رائجة في ذلك الوقت، لكنه بالمقابل لم يقترح نموذجا لتنظيم المجتمع."

1-1 -4 البرامج الاستثمارية سنوات الستينيات

كما ذكرنا، أن السنوات الأولى عرفت العديد من المشاكل الاقتصادية مثل تراجع نصيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد و معدل النمو الاقتصادي جراء ضعف القطاع الصناعي و الاعتماد على الزراعة التقليدية التي لم تكن القادرة على تلبية الطلب المحلي مما أدى إلى مشاكل اجتماعية مثل انتشار البطالة و الفقر و مستوى تعليمي منخفض و رعاية صحية متدهورة.

1-1-4-1 البرنامج الثلاثي 1967-1969

بعد أكثر من ستة سنوات من الاستقلال، و وسط ظروف اقتصادية و اجتماعية صعبة بات من الضروري الشروع في استرتيجية تنموية من أجل النهوض بالاقتصاد. عملية التخطيط حينها اعتبرها الميثاق الوطني الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد و السير به في طريق التوزيع العادل الثروات و تحقيق الديمقراطية. الخطة ثلاثية 1967-1969 والتي يشار إليها باسم الخطة التجريبية، هدفت إلى الإعداد للاستثمارات الكبرى التي اعتمدت على المحروقات في عملية التمويل[5]

[1] Ecrement, Marc. *Indépendance politique et libération économique: un quart de siècle du développement de l'Algérie, 1962-1985.* Entreprise algérienne de presse, 1986,P 29.

[2] Hamid A. Temmar., Op.Cit., P 38 .

[3] Begga, Chérif et al "Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic of Globalization?." Topics in Middle Eastern and North African Economies 16 (2014),P 96.

[4] Hamid A. Temmar,Ibid, P 35.

[5] Benissad, Mohamed Elhocine. Économie du développement de l'Algérie: 1962-78: sous-développement et socialisme. Economica, 1979,P287.

الشكل3-2: خطة الاستثمار1967-1969 حسب القطاعات

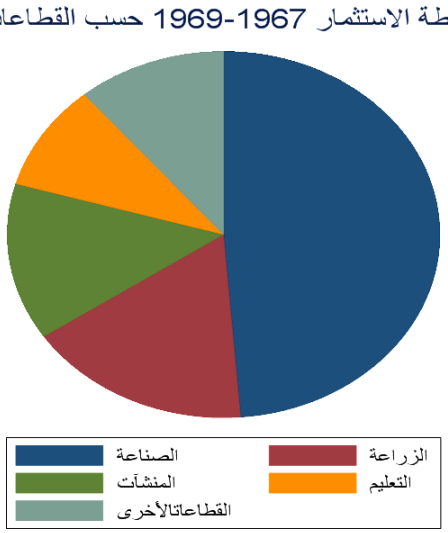

Source: Brûlé and Fontaine, l'Algérie; volontarisme étatique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1986

المصدر: من إعداد الطالب من خلال معطيات

Brûlé, Jean-Claude, and Jacques Fontaine,l'Algérie; volontarisme étatiqueet aménagementdu territoire,OPU,Alger, 1986,p144

عرفت الخطة الثلاثية 67-69 تركيز الاستثمارات على قطاعي الصناعة و الزراعة من خلال مخصصات مالية بلغت 5400 و 1869 مليار دينار على التوالي وهو ما يمثل نسبة مجتمعة تفوق 65% من مجموع المخصصات. كما عرف قطاع التعليم مخصصات قاربت 9.38 % وقطاع المنشات 13.87 % .

لكن على الرغم من أن الخطة كان هدفها التمهيد لعملية التصنيع، لكن ظل نطاقها ضيقا و لم تأتي بالنتائج المستهدفة، حيث ضلت المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية متفاقمة.

2-1 النموذج الاقتصادي لسنوات 1970

كما ذكرنا سابقا، ولأسباب تاريخية، ارتبط مشروع التنمية الجزائري بخيار إيديولوجي و بحضور قوي للدولة.كانت الصناعة الجزائرية، حينها، متكونة من ثلاثة قطاعات رئيسية: القطاع الخاص الذي يتألف من الشركات التي لم يتم تأميمها بموجب مراسيم 1963، شركات القطاع المختلط بمشاركة الدولة في رأس المال و القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا. كانت حصة الاستثمار الصناعي منخفضة نسبيا بين عامي 1963 و 1966 على الرغم من أنها وصلت إلى ربع إجمالي الاستثمار.[1]

1-2-1 سياسة التصنيع 1970

في بداية السبعينيات، بعد تأميم المحروقات و ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973 كان هناك استغلال لعائدات النفط لتمويل الصناعة. شكلت الثلاثية **الدولة، الريع**

[1]Mira, Rachid., Op.Cit., P 5.

والتصنيع الركائز الأساسية لإستراتيجية قادة تلك الفترة أو ما سمي بإستراتيجية **بذر النفط في التنمية**.[1] حيث تم اختيار سياسة التصنيع كنموذج للمرحلة. لقد نظر إلى التصنيع كأداة من أجل انتقال أفضل إلى دولة قومية حديثة ومتطورة.[2] بموجبها أصبحت استراتيجية الصناعات الصناعية، المستوحاة من الاقتصاديين François Perroux و Gérard Destannes de Bernis، المرجع الرئيسي لهذا النهج.[3] وفقا ل de Bernis، الهدف كان إنشاء هيكل صناعي متماسك و عرفه كما يلي:[4]

" هو عملية تسويد مصفوفة (noircie)، أي قطاعات مختلفة مترابطة بمدخلاتها ومخرجاتها ، مما يعني وجود قطاعات إنتاج للسلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة المخصصة للاستهلاك الداخلي [...] هيكل صناعي مكون من الصناعات التي يمكن تصنيفها على أنها صناعية و هي تلك التي تؤدي وظيفتها الاقتصادية الأساسية [...] وذلك بفضل إتاحة مجموعات جديدة من الآلات للاقتصاد بأكمله والتي تزيد من إنتاجية العمل وتؤدي إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية."

من خصائص هذه الإستراتيجية أنها توجه المنتجات الصناعية للاستهلاك المحلي و ليس للتصدير.هذه المنتجات سميت بناقلات التقدم (porteurs de progrès)، أي من المفترض أن تزيد من إنتاجية العمل في القطاعات الأخرى مثل الزراعة. هذه الأخيرة كان لها جزء مهم من هذا النموذج، حيث يعطي المشروع أولوية للصناعات التحويلية. بذلك،قامت الخطة على إنشاء هيكل اقتصادي متكامل.[5] كان من المتوقع أن تولد هذه الإستراتيجية آثارا مضاعفة من خلال التأثير في بقية الاقتصاد أو ما يعرف بأقطاب النمو .[6]

كما ذكرنا أن هذه الاستراتيجية بدأت بمرحلة تمهيدية من خلال خطة 1967-1969 لتليها بعد ذلك خطة رباعية خلال 1970-1973 ثم خطة ثالثة من أربع سنوات ما بين 1973-1977. تم تمويل هذه البرامج من خلال عائدات النفط و الاستدانة الخارجية، حيث استثمرت الحكومة في إنشاء الصناعات الأساسية بما في ذلك مواد البناء، المنتجات المعدنية، والسلع الاستهلاكية.[7]

المخطط الرباعي 1970-1973 كان هدفه تشييد الوحدات الصناعية الكبيرة، الإدارة الاشتراكية للمشاريع و الثورة الزراعية. هذه الأخيرة استثمر فيها ما إجمالي 27.7 مليار دينار، أي ما يعادل 39 ٪ من الإنتاج المحلي لتلك الفترة والباقي 45

[1] Benabdallah, Youcef. "Rente et désindustrialisation." Confluences Méditerranée 4 (2009): 85-100,P 85.

[2] Jean-François TROIN (Dir.), «Le Grand Maghreb», ARMAND Colin, Paris, 2006 . ,P 152.

[3] Rocherieux, Julien. "L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance." Sud/Nord 1 (2001): 27-50,P 33.

[4] Destanne De Bernis, G. "Deux stratégies pour l'industrailisation du Tiers-Monde. Les industries industrialisantes et les options algériennes.«." *Revue Tiers-Monde», XV* 57 (1991),P 547.

[5] Hamid A. Temmar. ., Op.Cit., P 38.

[6] Matallah, K et al "Algerian economic development, 1968–1979: A multiplier and linkage analysis." Economic Systems Research 4.3 (1992): 257-268,P 266.

[7] Begga, Chérif et al ., Op.Cit., P 99.

٪ للصناعة ، حيث حصل قطاع المحروقات والمعادن و الصناعة الميكانيكية والكيمياء على 66 ٪ منها و 12٪ للمناجم والكهرباء أما الصناعات المتبقية 22 ٪ و مواد البناء 8 ٪ و النسيج 5 ٪.[1]

الشكل3-3: نسب الاستثمار حسب المرحلة.

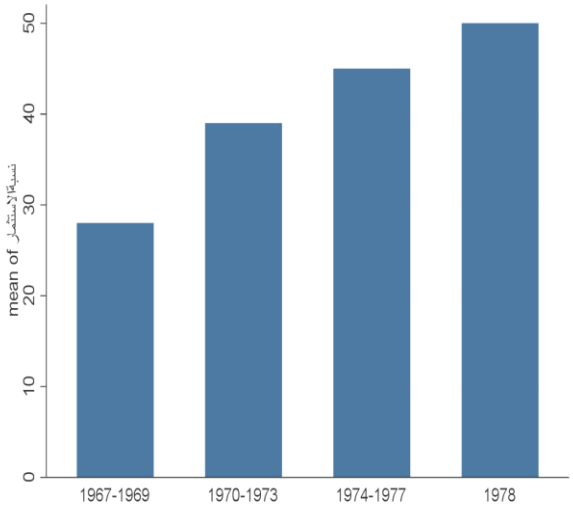

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات

Hadjseyd, Mahrez. *L'industrie algérienne: Crise et tentative d'ajustement*. Editions L'Harmattan, 1996.

الأعمدة البيانية أعلاه توضح تطور نسب الاستثمار حسب الخطط، حيث عرفت تزايدا من مرحلة لأخرى لتصل إلى الذروة في 1978 أين تجاوزت 50 % من الناتج. هذا و اعتبرت الخطة الرباعية لسنوات 1974-1977 الأكثر أهمية من خلال المخصصات المالية و هو ما يؤكد على تجسيد إستراتيجية التصنيع إلى جهد استثماري استثنائي اعتبر حينها من بين أعلى معدلات الاستثمار في العالم.

أيضا، ورغم التركيز على الإستراتيجية الصناعية إلا أنها عرفت خطة تطوير قطاع الزراعة والري الذي خضع لإعادة هيكلة عميقة من خلال الإصلاح الزراعي و و اعتماد الإدارة الذاتية للأراضي مع دعم الدولة للبنية التحتية واستغلال الأراضي.[2]

الجدول 3-1 يبين قيمة الاستثمارات مقدرة بمليار دينار حسب المخططات التنموية خلال الفترة 1967-1978:

[1] de Bernis, Gérard Destanne. "Les industries industrialisantes et les options algériennes." Revue Tiers Monde (1971): 545-563,P 545.

[2] Hamid A. Temmar., Op.Cit., P 42.

الجدول3-1: تطور المجهود الاستثماري حسب المخططات

المخططات	الفترة	قيمة الاستثمارات (الوحدة مليار دينار)
المخطط الثلاثي الأول	1969-1967	12
المخطط الرباعي الأول	1973-1970	34
المخطط الرباعي الثاني	1977-1974	110
الفترة الانتقالية	1979-1978	107

المصدر:

Mutin, Georges. "Le contexte économique et social de la crise algérienne." (1997).p5

كما يؤكد الجدول 3-1 أهمية المخصصات المالية التي رصدت للخطة الرباعية الثانية حيث تطورت خلالها قيمة الاستثمارات المالية لتبلغ 110 مليار دينار مقابل 12 مليار في المخطط الثلاثي الأول ما يعني أن قيمة الاستثمارات تضاعفت 9 مرات.

الشكل 3-4 :تطور قطاع التجارة الخارجية في الفترة 1967-1978 (الوحدة : مليون دينار).

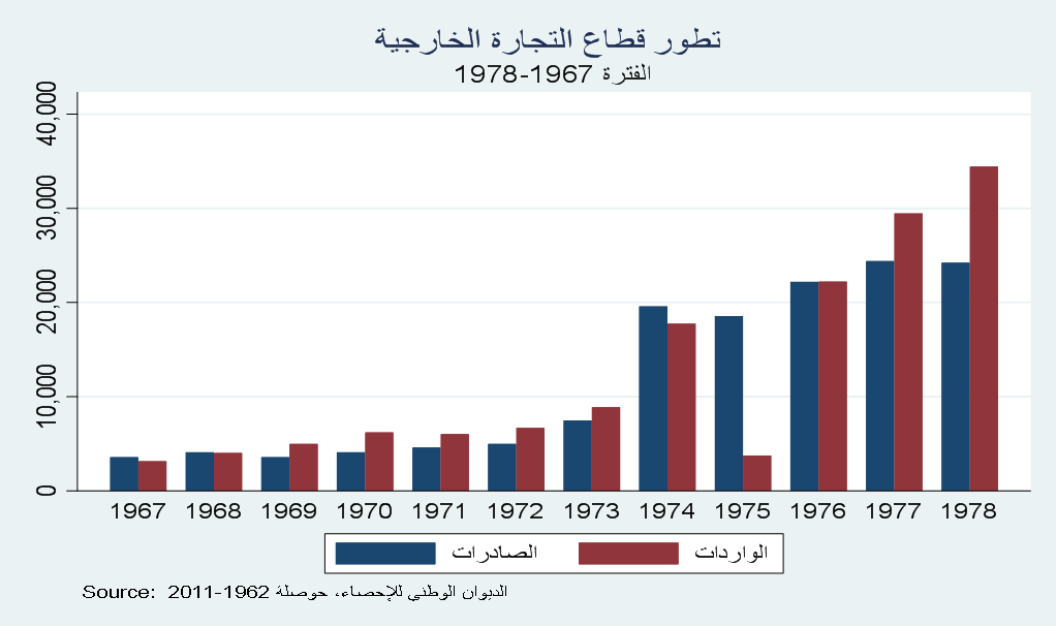

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة 1962-2011

تماشيا مع تطور الاستثمارات فقد عرف قطاع التجارة الخارجية الصادرات و الواردات تطورا سنويا استجابة لمتطلبات الخطط التنموية. فقد تضاعف استيراد متطلبات التموين الصناعي 10 مرات في سنة 1978 مقارنة بسنة 1967، أيضا عرفت واردات الآلات و السلع التجهيزية زيادة ب 21 مرة خلال نفس الفترة،بينما ارتفعت واردات المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية 5.5 مرة. أما الصادرات فكانت المحروقات تمثل 73 % من مجموع الصادرات في 1967 لتصبح نسبتها 97 % من هيكل صادرات سنة 1978.

2-2-1 الميثاق الوطني 1976 و ترسيخ دور الدولة

لا يمكن المرور على هذه الفترة دون التطرق إلى أحد أهم الوثائق المؤسساتية و التي رسمت الخطوط الأساسية لإستراتيجية التنمية في هذه المرحلة. الأمر يتعلق بالميثاق الوطني 1976 حيث أنه في 19 يونيو 1975، أعلن الرئيس بومدين عن برنامج مؤسساتي تمثل في "الميثاق الوطني". تم تقديمه للاستفتاء الشعبي وتم تبنيه في 27 يونيو 1976، ليصبح بذلك الدليل الإيديولوجي للعقد الذي أعقب هذا التاريخ. من خلاله تم تعظيم دور الدولة و تحديد خصائص السياسة الجزائرية للتنمية في فترة السبعينيات. حيث تم الإعلان الصريح عن "الاشتراكية" كخيار لا رجعة فيه.[1]

اقتصاديا، و كما ذكرنا سابقا، أن هدفه خلق الظروف اللازمة لبناء اقتصاد وطني مستقل ومتكامل عبر تكثيف العلاقات بين القطاعات والتبادلات بين الفروع. هذا من خلال استغلال الموارد الطبيعية الرئيسية للبلاد للحصول على الموارد المالية اللازمة لاستيراد القواعد الصناعية. كان من المنتظر أن تزيد هذه الصناعة من إنتاجية العمل وتعزيز تكامل النسيج الصناعي. في الحقيقة، أن التصنيع كان هدف سياسي، كما يذكر الميثاق الوطني (1976):[2]

> "يجب أن تخلق التنمية الظروف اللازمة لبناء وتدعيم اقتصاد وطني مستقل ومتكامل و تكثيف العلاقات بين القطاعات والتبادلات بين الفروع."

لكن هذه الإستراتيجية أدت إلى هيكلة الاقتصاد بعيدا عن مجال التخصص الذي كان من المنتظر أن يخلق الميزة النسبية الرئيسية للجزائر. أيضا، إيرادات قطاع المحروقات أدت إلى إنشاء نظام حال دون تطوير الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.[3] كان من المتوقع أن يستوعب القطاع الاقتصادي جميع الأنشطة التجارية. لقد تكفلت الدولة حينها بتلبية جميع الاحتياجات الاجتماعية من خلال ما يسمى بالقطاع العمومي.[4] الدولة التي سيطرت على معظم وسائل الإنتاج و الاستثمارات، حيث غطت حصة القطاع العمومي 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 80٪ من الاستثمار و 58٪ من العمالة.[5] كانت الدولة تقوم بإدارة وتنظيم وتحديد الأسعار وتخطيط استراتيجيات الشركات العمومية. لتحقيق هذه المهام الواسعة، فقد قامت بتطوير بيروقراطية هرمية معقدة للغاية.[6]

أيضا وجهات نظر أخرى مست جوانب مؤسساتية و أيديولوجية لهذا التعديل: حسب حميد تمار، السلطة السياسية كانت ملزمة بهذا التغيير و هذا، على الأقل، لسببين أساسيين: الأول، هو الاختلاف العقائدي والأيديولوجي بسبب المواجهة بين المكونات المختلفة التي عرفها الحزب و بين أعضاء مجلس الثورة وظهور طبقة عاملة أكثر وعيا. ثانيا، المساهمة الأكثر أهمية للميثاق كانت تصنيف الإطار المؤسساتي الذي يرتكز على السلطة، و الذي أدى إلى اعتماد

[1] Rocherieux, Julien. "L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance." *Sud/Nord* 1 (2001): 27-50,P 33.

[2] Villers, Gauthier de. "Acheter le développement? Le cas algérien." Politique africaine 18 (1985): 28-43,P 29.

[3] Byrd, William C. "Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle." Confluences Méditerranée 2 (2003): 59-79,P 60.

[4] Addi, Lahouari. "The political contradictions of Algerian economic reforms." Review of African political economy 33.108 (2006): 207-217,P 207.

[5] Mutin, Georges. "Le contexte économique et social de la crise algérienne." (1997),P 4.

[6] Bouhou, Kassim. "L'Algérie des réformes économiques: un goût d'inachevé." Politique étrangère 2 (2009): 323-335,P 324.

دستور جديد في 19 نوفمبر 1976.[1] المعارضة، من جهتها، كان لها رأي آخر، Ait Ahmed في جوان 1976 أدلي برأيه حول الإصلاحات و الميثاق مشددا على أهمية الديمقراطية لحل الأزمة:[2]

"فقط عملية التغيير الديمقراطي يمكن أن توقف عملية العنف. من الضروري خلق حياة سياسية صحية وفتح حوار حقيقي عن طريق السماح للقوى الاجتماعية بالتعبير عن نفسها بحرية و شفافية [...] يجب أن تكون الانتخابات الحرة والتعددية الحزبية لبناء ديمقراطي حقيقي."

كما أغفل ميثاق 1976 أي إشارة إلى اللغة والثقافة الأمازيغية حيث قام على الإسلام والعروبة. في مارس 1980، ومع بداية الإصلاحات، حظرت الحكومة محاضرة للكاتب مولود معمري في جامعة تيزي وزو، بمناسبة نشر كتابه (قصائد القبائل القديمة). بعد فترة وجيزة ، اندلع إضراب عام في منطقة القبائل أو ما سمي بالربيع البربري و الذي أثر على البناء المؤسساتي والإيديولوجي الجزائري.[3]

3-2-1 السياسة الزراعية خلال السبعينيات

السياسة الزراعية كانت جزء من إستراتيجية التنمية بعد الاستقلال، لكن في بداية السبعينات تعززت بمؤسسات جديدة. في 8 نوفمبر 1971 أُعلن عن ميثاق الثورة الزراعية من خلال إصدار مرسوم رئاسي 71-73 المحدد لإطار عمل هذه الاستراتيجية، حيث كان الهدف إحداث تغيير عميق في القطاع التقليدي للزراعة الجزائرية. تم التخطيط لاستصلاح الأراضي والتوسع في المناطق الصحراوية.[4] حيث قسم البرنامج إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى، منحت الأراضي للعمال أو الفلاحين الصغار الذين لم تكن لديهم المساحات الكافية. المرحلة الثانية ، كان من المقرر مصادرة جميع ممتلكات الملاك الغائبين و التي تزيد مساحتها عن 5 هكتارات. الأرض التي أصبحت متاحة في المرحلتين الأولى والثانية من الثورة الزراعية كان من المقرر أن يتم منحها على أساس دائم مع الزامية الاستغلال الشخصي ودون حق إعادة البيع. كما كان على المستفيدين تنظيم أنفسهم في تعاونيات إنتاجية يبلغ متوسط عدد أعضائها بين 10و25 عضوا، والعمل في الأرض بشكل مشترك.[5]

في الحقيقة، أن كل هذه الإجراءات التي مست هيكلة هذا القطاع كان مخططا لأن يكون جزء لا يتجزأ من المشروع الصناعي، حيث كان من المفترض تحقيق التكامل بين الزراعة والصناعة من أجل إعادة توزيع أفضل للدخل لفائدة طبقات المجتمع.[6]

[1] Hamid A. Temmar., Op.Cit., P 27 .

[2] Hocine Ait-Ahmedhttp://www.ffs.dz/declaration-charte-nationale-1976/ juin 1976 consulté le 20/9/2018

[3] Rocherieux, Julien., Op.Cit., P 39.

[4] Destanne de Bernis, G. É. R. A. R. D. "Le Plan quadriennal de l'Algerie (1970–1973)." Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique. Éditions du CNRS (1971): 195-230,P 211.

[5] Kielstra, Nico. "The Agrarian revolution and algerian socialism." MERIP Reports 67 (1978): 5-26,P 7.

[6] Mutin, Georges., Op.Cit., P 3.

لهذا، ومن أجل خلق هذه الديناميكية، كان الهدف أن توجه الصناعة داخليا من أجل إمداد الزراعة بالسلع التي تحتاجها لرفع إنتاجية العمالة و توفير طلبات السكان. كان يعتقد أنه عبر الزراعة يمكن زيادة الفائض الزراعي وبالتالي تمويل التنمية الصناعية نفسها.[1]

3-1 نتائج نموذج التنمية لسنوات 1970

ارتكزت إستراتيجية التنمية، كما جاء سابقا، على اقتصاد اشتراكي تقوده سياسة التصنيع وتحت الإشراف المباشر للدولة. حيث عرفت إنشاء شركات عمومية كبيرة والاستثمار بكثافة في القطاع العمومي. بعد أول صدمة نفطية في أوائل السبعينيات، حققت الجزائر أعلى معدل نمو من بين الدول المصدرة للنفط حيث بلغ 8,5 %. وصفت هذه النتيجة حينها كواحدة من أنجح التجارب في مجال التنمية الاقتصادية وأحد أكثر البلدان استقرارا من الناحية السياسية.[2] لكن نتائج هذه الاستراتيجية، في الحقيقة، لم تكن بقيمة الاستثمارات التي خصصت لها.

1-3-1 نتائج سياسة التصنيع

نتائج الخطط التنموية، حسب العديد من التقارير، لم تتناسب مع ما رصد لها من مخصصات مالية. الشكل البياني يوضح المعطيات الخاصة بنسب نمو القيم المضافة حسب القطاعات. نسب نمو القيمة المضافة للقطاعات في مختلف الفترات لم ترق إلى مستوى المجهود الاستثماري للخطط التنموية، حيث تراجعت نسبة قطاع المحروقات من 4.3 ٪ في الفترة 69-74 إلى نسبة لا تتعدى 1.3 ٪ بين 79-85. فيما عرفت القطاعات الأخرى ارتفاعا بين 74-79 مقارنة بالفترة التي سبقت لتتراجع بعد ذلك بين 79-85 و هي الفترة التي عرفت تراجع أسعار المحروقات.

[1] Destanne De Bernis, G. "Deux stratégies pour l'industrailisation du Tiers-Monde. Les industries industrialisantes et les options algériennes.«." Revue Tiers-Monde», XV 57 (1991),P555.

[2] Lowi, Miriam R. "Oil rents and political breakdown in patrimonial states: Algeria in comparative perspective." *The Journal of North African Studies* 9.3 (2004): 83-102,P 83.

الشكل3-5: نسب نمو القيمة المضافة حسب القطاعات

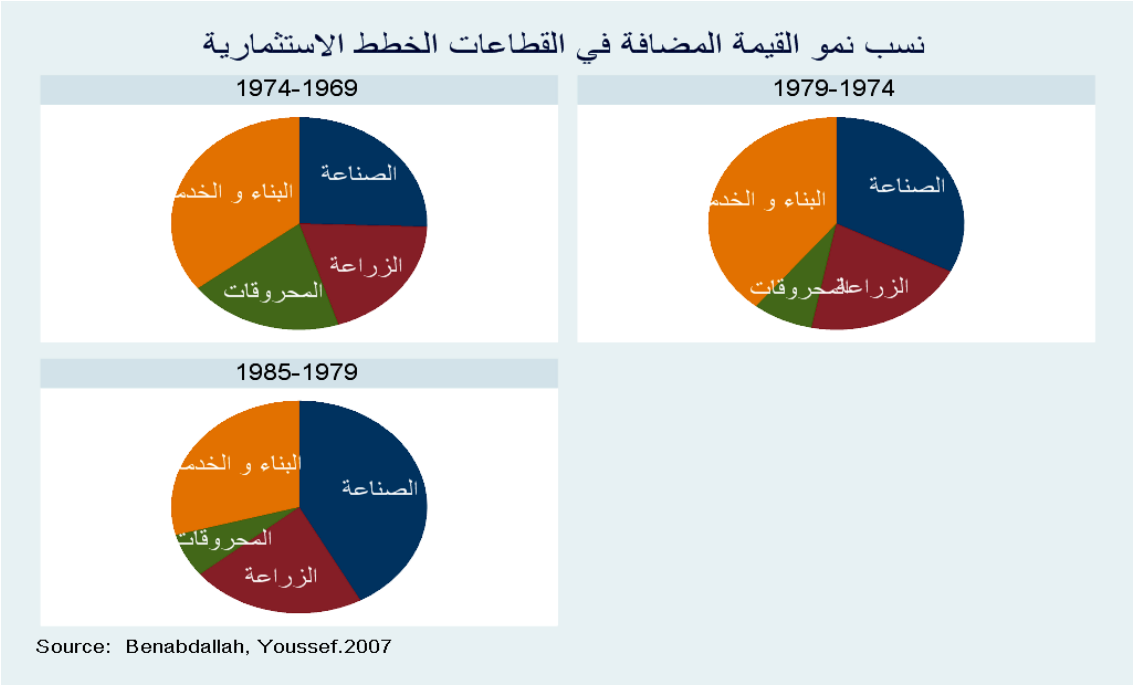

المصدر: من إعداد الطالب من خلال معطيات

Benabdallah, Youssef. "L'économie algérienne entre réformes et ouverture: quelle priorité." *Communication au colloque international «Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche–Orient.* 2007.p 9

مقيما مردود هذه الخطط، حميد تمار في كتابه (الاقتصاد في الجزائر 1970-2014: استراتيجيات التنمية) ذكر:[1]

> "استندت خطط تنمية الاقتصاد الجزائري في الفترة 1968-1979 إلى "الصناعات الصناعية" مع إنشاء أقطاب للنمو[...] لكن هذه الإستراتيجية لم تكن فعالة، إلى حد كبير، بسبب دمج قطاع المحروقات مع بقية الاقتصاد وبسبب أيضا إهمال تطور الصناعة الخفيفة."

أيضا، لم يكن للقطاع الخاص أي دور في هذه الإستراتيجية. لقد اعتقد de Bernis أن نجاح هذه السياسة مرتبط فقط بتولي الدولة مسؤولية الاستثمار الصناعي في إطار القطاع العام. الاستثمار الصناعي الخاص المتراكم من 1967 إلى 1971 لم يتجاوز 250 مليون دينار.[2]

في الأخير، يجب الاشارة إلى الدور التي لعبته عائدات المحروقات، حيث بعد تأميم المحروقات سنة 1971، تم إصدار قانون حددت بموجبه حقوق وواجبات الشركاء الأجنبية. و بعد أول صدمة نفطية عام 1973، تضاعفت الإيرادات النفطية ثلاثة أضعاف، حيث تحول نصف الاستثمار الصناعي نحو هذا القطاع.[3] كما تم الاستثمار في المؤسسات المملوكة للدولة والتي خضعت لرقابة تصل إلى 80 %. بالمقابل، تم تخصيص جزء من هذه الإيرادات لتوفير التأمين

[1] Matallah, K et al., Op.Cit., P 257.

[2] de Bernis, Gérard Destanne., Op.Cit., P 554.

[3] Rocherieux, Julien., Op.Cit., P 34.

الاجتماعي: التعليم المجاني، الرعاية الصحية، دعم الاستهلاك والنقل العام. في الواقع أن إستراتيجية: نثر النفط لجني الصناعة ، كان هدفها المعلن تحضير مراحل ما بعد النفط و لكن هذه الأهداف لم تنسجم مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد.[1] حيث في منتصف السبعينيات بدأت المشاكل تظهر في القدرة الإنتاجية لمختلف الصناعات والتي سجلت اختلالات مالية كبيرة. أين عرفت إنتاجية العوامل نتائج سلبية طيلة هذه الفترة. الأمر الذي أعاق قدرة الجزائر على مواصلة سياستها الصناعية التوسعية حتى أصبح القطاع الصناعي عبئا ثقيلا على الحكومة.[2]

حسب المختصين،كانت برامج كبيرة الحجم و تتطلب تقنيات متطورة صعب التحكم فيها، حيث لم يتجاوز إنتاج هذه الصناعات 30٪ من طاقتها الإنتاجية. أيضا، هذا النموذج تطلب رأس مال كبير وبالتالي فإن تكلفة الاستثمار في صناعة الصلب مثلا بلغت 3000 دولار للطن المنتج، بينما كلفت نفس الصناعة دولة مثل كوريا الجنوبية 500 دولار فقط. كما أن العديد من المصانع عملت بأقل من طاقتها الإنتاجية من 30 إلى 40٪ في نهاية العشرية و هو ما يظهر أنه لم يكن هناك تقليد صناعي و الاستعانة بالمساعدة التقنية الأجنبية كانت مكلفة.[3]

من خلال وثيقة أعدتها وزارة التخطيط حول تكاليف المساعدة التقنية الخارجية، و التي شملت الخدمات المختلفة المقدمة من الشركاء الأجانب والمتعلقة بعملية التصنيع (الدراسات ، إجراءات التدريب ، تدخل الخبراء ، إلخ)، خلال سنوات 1973 إلى 1978 يُظهر التكلفة الهائلة لهذه الخدمات ونموها المفاجئ. بالنسبة للسنوات الستة التي أخذت بعين الاعتبار ، بلغت هذه التكلفة قرابة 29 مليار دينار ، أي 7.2 مليار دولار. وارتفع حجم إنفاق المساعدة التقنية بالعملة الأجنبية من مليار دينار سنة 1973 إلى 8.6 مليار دينار سنة 1978 أي حوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي.[4]

كما أظهرت نفس الوثيقة أنه على الرغم من النمو الذي عرفته عائدات صادرات النفط والغاز و التي بلغت 2.8 مليار دينار في المتوسط السنوي من 1967 إلى 1969 و 4.4 مليار دينار من 1970 إلى 1973 و 20.2 من 1974 إلى 1977 ، إلا أنها لم تكن كافية لتمويل واردات السلع وخدمات المساعدة التقنية. في الفترة 1967-1978 تجاوز العجز المتراكم في ميزان السلع والخدمات 53 مليار دينار . أين تم اللجوء للدين الخارجي حيث ارتفع إلى 56 مليار دينار في عام 1978. كما انتقلت خدمة الدين من 4،70 ٪ من قيمة الصادرات عام 1967 إلى 13٪ عام 1975 ، 25٪ عام 1978 ، 39٪ عام 1979.[5] بموجب هذا الواقع، انتقلت المديونية الخارجية من 2.7 مليار في عام 1972 لتبلغ 23.4 مليار في عام 1979 ، مما زاد في متاعب الميزانية.[6]هذه الإستراتيجية كانت لها أيضا أبعاد اجتماعية حيث أدت إلى زيادة نسبة البطالة من خلال القضاء على الزراعة و الأنشطة الحرفية، ما جعل عملية التصنيع غير مكتملة.[7]

[1] Lowi, Miriam R., Op.Cit., P 93.

[2] Begga, Chérif et al ., Op.Cit., P 96.

[3] Mutin, Georges., Op.Cit., P P7.

[4] Villers, Gauthier de., Op.Cit., P 29

[5] Villers, Gauthier de, Ibid,P 30.

[6] Rocherieux, Julien., Op.Cit., P 34

[7] Touil, Ahmed et al "Choix de politique economique et coherence de la decision publique: Comprendre le retard economique." les cahiers du cread 115 (2016): 5-34.24

باستثناء قطاع المحروقات، كانت مؤسسات القطاع العمومي تدار من طرف الوزارات الوصية ولم يكن لمسئولي هذه الشركات أي سلطة حقيقية على إدارة شركاتهم و هي طبيعة الاقتصاديات الموجهة و التي عادة ما تدار بشكل غير كفء مثل ما حدث مع دول المعسكر الشرقي.[1] كان تسييرها يتعارض مع قوانين الاقتصاد و القائمة على مبدأ الربحية. من قوانين الإدارة الاشتراكية للشركة، يشترط أن تمارس السلطة الوصية صلاحيات التوجيه والرقابة وأن تضمن لها وسائل تحقيق الأهداف كما نصت المادة 1 من المرسوم الصادر في 21 نوفمبر 1975.

في سنة 1978 ارتفع إجمالي مديونية هذه الشركات إلى 80 مليار دينار جزائري ، أي 94٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[2] هذا ، بالإضافة إلى تداخل سلطات هيئات صنع القرار ، الصراعات الخفية و النصوص المؤسساتية التي أطرت العملية على غرار برنامج طرابلس في يونيو 1962 ، ميثاق الجزائر في أبريل 1964 ، الميثاق الوطني لعام 1976. كما أن قوانين الاستثمار لم تخدم القطاع الخاص الوطني والأجنبي و لا قوانين السوق ومبدأ الربحية .[3]

كما سلط أخرون على مجموعة أخرى من العوامل منها: أولا، تم استثمار أموال ضخمة في الصناعات الثقيلة دون تهيئة البنية التحتية اللازمة. ثانيا، التدخل المفرط للدولة و احتكارها للمشاريع ما شجع على الفساد. ثالثا، فشل خطة الإصلاح الزراعي، فبدلا من تقسيم الأراضي وإعادة توزيعها على نحو عادل، اضطر أهل الريف إلى العمل في تعاونيات دون حوافز. هذا ما أدى إلى النزوح إلى المدن بسبب انخفاض مستويات المعيشة. الأمر الذي زاد من أعداد الفقراء في المناطق الحضرية. رابعا، عدم مواكبة الإنتاج الزراعي مع النمو السكاني الذي بلغ 3. 2%. كما كان هذا الأخير سببا في تأجيج الصراعات الاجتماعية.[4]

مسألة أخرى في غاية الأهمية و هي أن سياسة التصنيع في حد ذاتها، حسب(1987) Ikonicoff ، ما كان لينجح في دول العالم الثالث لاعتبارات ثلاثة:[5]

- هناك صناعات معينة فقط هي التي تضمن انتشار عملية التصنيع في كل الهيكل الإنتاجي لبلدان العالم الثالث.
- بالنسبة للقائمين على عملية التصنيع، فإن الدولة مضطرة لضمان نجاح العملية في دول العالم الثالث إلى اتخاذ مسؤول مباشرة لتنفيذ وإدارة الشركات. الأمر الذي لم يحدث في الجزائر حيث كانت إدارة الشركات تحت الوصاية المباشرة للوزارات.
- التبعية المفرطة للمساعدة التقنية الأجنبية و عدم التمكن من نقل التكنولوجيا.

هذه السياسة كان يعتقد أنها تستطيع، من خلال استخدام الموارد المالية، التغطية على العوامل الداخلية والخارجية.[1] منتقدا الهيكل المؤسساتي لهذه الإستراتيجية De Bernis (1991) رأى أنه :[2]

[1] Byrd, William C., Op.Cit., P 63.

[2] Rachid, MOHAMED BRAHIM et al "L'institution de l'économique par l'État et la qualité de la Gouvernance; causes principales du non développement." ECONOMIE & MANAGEMENT: 202.206

[3] Aoudia, Nassira. "Les Caractéristiques générales du processus d'industrialisation: cas des pays du Sud-est asiatique et quelques enseignements pour l'Algérie." (2017).9

[4] Lowi, Miriam R., Op.Cit., P 94.

[5] Ikonicoff, Moïses. "Trois thèses erronées sur l'industrialisation du Tiers Monde." *Revue Tiers Monde* (1987): 247-261.

"من غير المرجح أن تنجح مثل هذه السياسة التي تدعم الدولة فيها الاستثمار الصناعي في إطار قطاع عام[...] لماذا تفكر رؤوس الأموال الأجنبية في ضمان مثل هذه الاستثمارات التي ليست مربحة على المدى القصير بالمعنى الرأسمالي للمصطلح. [...] من غير المفيد أن نرى أن الاستثمار الصناعي الخاص، المتراكم منذ 1967، لا يتجاوز 250 مليون دينار، ومعظم الشركات الوطنية يتم التخطيط لاستثماراتها في إطار سياسة التخطيط العام تحت إشراف وزارة الصناعة."

أيضا، وحسب العديد من الاقتصاديين، هذه الإستراتيجية كانت بعيدةعن نموذج تنمية حقيقي، حيث أن المؤسسات الأيديولوجية مثل برنامج طرابلس، ميثاق الجزائر، الميثاق الوطني و غيرها لم تقم على النظرية الاقتصادية للتنمية و إنما وجدت مبرراتها في الاعتبارات السياسية. في اعتقادها أن قوانين السوق و الرأسمالية تشوبها العديد من التناقضات و أن المجتمع الرأسمالي لا يخدم العدالة الاجتماعية التي تبنتها هذه البرامج.[3]

2-3-1 نتائج السياسة الزراعية

و لأنها كانت مرتبطة بسياسة التصنيع، نتائج قطاع الفلاحة كانت أيضا مخيبة، حيث أن التعاونيات و القطاع المدار ذاتيا لم تسير بالشكل المطلوب. ما أدى إلى تراجع في الإنتاج الذي لم يعد باستطاعته تلبية احتياجات السكان المتزايدة. في نهاية تلك الفترة، اضطرت الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية، أين وصلت نسبة السلع الغذائية إلى 41 ٪ من إجمالي الواردات في سنة 1980 بعد أن كانت تمثل 6٪ فقط سنة 1970.

كما انتقلت واردات الحبوب خلال نفس الفترة من 0.6 مليون طن إلى 2.5 مليون طن.[4] نتائج الميزان التجاري الفلاحي من 1967 إلى 1980 الموضحة في الأشكال توضح هذا التراجع :

[1] Villers, Gauthier de., Op.Cit., P 43

[2] Destanne De Bernis, G., Op.Cit., P 553.

[3] Addi, Lahouari. "Forme néo-patrimoniale de l'État et secteur public en Algérie." (1990).10

[4] Mutin, Georges., Op.Cit., P 6.

الشكل3-6: تطور الميزان التجاري الفلاحي .

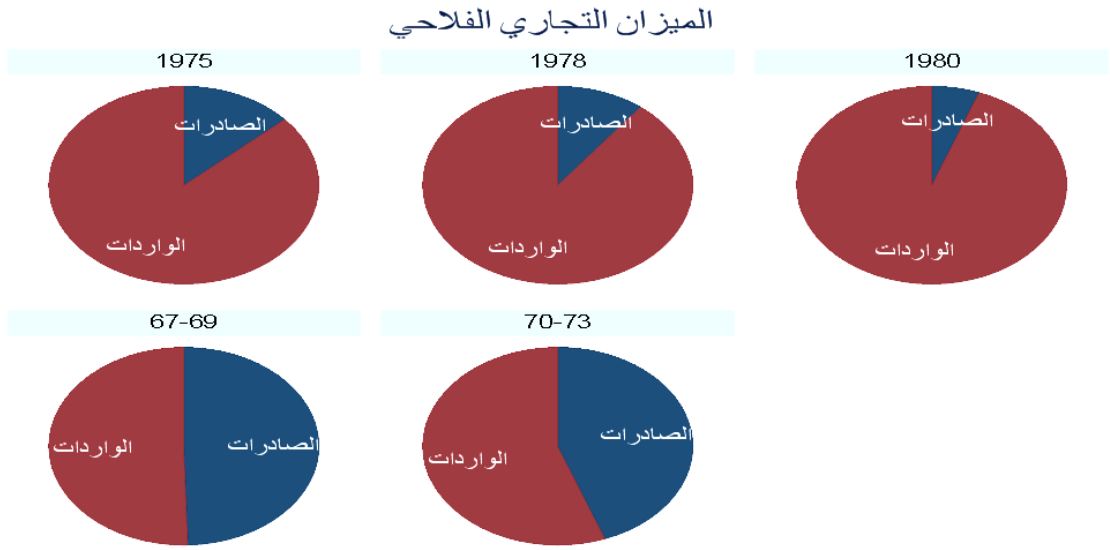

Source: Garon, Lise (1994)

المصدر: من إعداد الطالب من خلال معطيات:

Garon, Lise. "Crise économique et consensus en État rentier: le cas de l'Algérie socialiste (Note)." *Études internationales* 25.1 (1994): 25-45.p26

ما ميز الميزان التجاري الفلاحي في مختلف الفترات هو التغير الجدري في هيكله من خلال التراجع الحاد على مستوى تغطية الصادرات للواردات حيث انتقلت هذه النسبة من 48 ٪ في الفترة 67-96 إلى نسبة لا تتعدى 6 ٪ في نهاية 1980، و هو ما يؤكد أن إستراتيجية التصنيع لم تخدم القطاع الفلاحي كما كان مخططا له. كما لم يتحقق الإصلاح الزراعي أهدافه الرامية لتحسن أداء القطاع بسبب عدم كفاية الاستثمار في التنمية الزراعية من جهة و سياسة التسعير الحكومية التي شجعت إنتاج الحبوب ودفعت المزارعين إلى الكسب خارج مزارعهم.[1]

بعيدا عن تحقيق التكامل المنشود بين التصنيع و القطاع الفلاحي:[2]

" تكشف التحليلات عن اختلال التوازن بين الزراعة والصناعة و اختلال التوازن داخل الزراعة بين إنتاج الغذاء وإنتاج الصادرات و ضمن الصناعة بين الإنتاج ألاستخراجي والإنتاج الصناعي. إذا كان يجب على الصناعة ، في التجارة الخارجية، أن تحل محل الزراعة تدريجيا، فلا يزال من الضروري أن تساهم الأخيرة في الحد من العجز التجاري من خلال السماح بالتخفيض السريع لواردات المنتجات الغذائية .من الصحيح أنه في الاقتصاد السليم ، فإن القطاعين بعيدا عن التعارض ، متحدان بشكل وثيق ويجب أن يتقدموا في نفس الوقت."

[1]Chekouri, Sidi Mohammed et al "Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth." *Middle East Development Journal* 9.2 (2017): 233-255,P 239.

[2]Isnard, Hildebert. "Le commerce extérieur de l'Algérie en 1960." Méditerranée 2.3 (1961): 93-P 98.

لكن، حسب البعض، لم يكن المشكل في التوازن بين القطاعين و انما كان المستفيدون من الثورة الزراعية لم يكونوا في الأصل فلاحين بل كانوا مرتبطين بالحكومة المركزية. حيث،تشكل تحالف بين جزء من الفلاحين والطبقة السياسية التي كانت تهيمن على السياسة الوطنية. و بالتالي هيمنة النخب لم تقدم حلولا لمشاكل البلاد الكثيرة مثل البطالة وعدم الكفاءة البيروقراطية في عملية التوزيع.[1]

3-3-1 تقييم سياسة التصنيع ضمن البيئة الدولية

على مستوى البيئة الدولية، كان لتأميم المحروقات في عام 1971 و الدور الريادي الذي لعبته الجزائر بين دول العالم الثالث حول النظام الدولي الجديد انعكاسات على مشروع التنمية. هذا الأخير اعتبر كنموذج مضاد للتجربة الليبرالية و منافي لسياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي .[2] في هذه الفترة، رواد نظرية التبعية الدولية أرجعوا هذه النتائج إلى الضغط الذي تمارسه البيئة الدولية على دول المحيط، والتي أشار إليها Samir Amin بـ The Decade of Drift أو بفترة من الانجراف المستمر في الاستراتيجيات الداخلية لبلدان العالم الثالث. كانت البداية مع مؤتمر باندونغ لبناء دول وطنية و حل مشاكل التخلف في إطار الترابط الذي يفرضه الاقتصاد العالمي. يسجل التاريخ استحالة هذه الخطة في ضوء القيود الداخلية و ضغوط الغرب الذي يرفض أي محاولة لتعديل النظام الدولي لتحقيق التنمية خارج النظام الرأسمالي.[3] أو ما يشار اليه من قبل نظريات العالم الثالث بفخ التخلف:[4]

"فرضية فخ التخلف أشارت أن البلدان الفقيرة محاصرة بتوازن منخفض وأن سياسات الدفع الكبيرة[...] ما لم تكن مصحوبة بتغيير هيكلي، لن تؤدي عمليات النقل إلى الإقلاع الناجح."

لكن مع ذلك، بعض التجارب أظهرت أن فرضية التخلف ليست حتمية، بالمقارنة مع كوريا الجنوبية و التي رغم الإرث الثقيل للاحتلال الياباني ثم الحرب مع كوريا الشمالية إلا أنها تمكنت بين عامي 1972 و 1979 من تحقيق نمو مستدام. في السنوات 1960-1970 ، شهدت كوريا الجنوبية تسارعا كبيرا في نمو ناتجها القومي الإجمالي: من عام 1962 إلى عام 1971 ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي + 8.8٪. و هذا نتيجة إستراتيجية التصنيع. كما انتقل تكوين رأس المال الثابت القومي الإجمالي (في إجمالي الاستثمار القومي) من 21.6٪ إلى 60.9٪ في سنة 1971. و رغم الأزمات التي عرفتها في السبعينيات، بسبب أزمتين نفطيتين وثلاث أزمات عملة كبرى لكن الميزان التجاري لكوريا الجنوبية تمكن من البقاء في الفائض.[5] و هي النتائج التي عجز الاقتصاد الجزائري عن تحقيقها فالبعض أرجع السبب إلى الأساس الأيديولوجي للميزانيات العمومية و التقارير التي تم إعدادها في نهاية تلك الفترة . في اعتقادهم أن الميزانيات التي تم

[1] Kielstra, Nico., Op.Cit., P 11.

[2] Mutin, Georges., Op.Cit., P 5.

[3] Amin, Samir. Maldevelopment: anatomy of a global failure. Fahamu/Pambazuka, 2011,P 70.

[4] Berthélemy, Jean-Claude. "Convergence and development traps: how did emerging economies escape the underdevelopment trap." Growth and Integration: Annual World Bank Conference on Development Economics. 2006.127

[5] Barjot, Dominique. "Le développement économique de la Corée du Sud depuis 1950." Les Cahiers de Framespa. Nouveaux champs de l'histoire sociale 8 (2011).p15

وضعها والتقييمات تعبر عن مشروع اقتصادي واجتماعي غلبت عليه أيديولوجية الخطاب السائد و المبني على الخلط بين الفعل الاجتماعي و الفعل الاقتصادي.[1]

المبحث الثاني: الأزمة النفطية و بداية الإصلاحات

في هذا الجزء سوف نتناول المرحلة من بداية الثمانينات الى غاية التسعينات و التي عرفت أساسا الأزمة النفطية و الأمنية و كذا الإصلاحات الهيكلية.

1-2 بداية الإصلاحات

الإصلاحات التي بدأت في بداية الثمانينيات جاءت في ظروف فرضها السياق الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي دخلته الجزائر. كانت وضعية لاقتصاد المسير من قبل الدولة منذ عام 1965 و النتائج التي خرجت بها سياسة التصنيع المنتهجة من أهم الأسباب للتوجه نحو الإصلاحات. ضمن هذا السياق(2009) Andreff أكد أن:[2]

" انطلقت الحماسة الإصلاحية في الجزائر حتى قبل أحداث عام 1988، عندما كان من الضروري مواجهة الأزمة الاقتصادية التي سببها انخفاض أسعار المحروقات بين 1985-1986."

في بداية الثمانينيات، ومثل العديد من الاقتصاديات الانتقالية الأخرى، لم تتمكن الحكومة من الاستمرار في دعم القطاع الصناعي لأن الشركات العمومية كانت تعاني من خسائر كبيرة و التي تسببت في ارتفاع معدلات البطالة.[3] بعد هذه النتائج التي خلفتها سياسة التنمية خلال أكثر من عقد، تم طرح أولى الإصلاحات في بداية التمانينيات، حيث عرف الاقتصاد محاولتين لتصحيح سياسات السبعينيات. المحاولة الأولى بين 1980-1988، حيث عرفت نوع من الاهتمام بالصناعة الخفيفة و بالزراعة بالاضافة الى توفير المياه و البنية التحتية. كما كانت مرحلة إعادة هيكلة الشركات العمومية إلى وحدات أصغر. لقد ساد الاعتقاد حينها أن الإدارة السيئة للوحدات الاقتصادية كانت بسبب حجمها.[4] فمنذ سنة 1980، أدت عملية إعادة هيكلة الشركات إلى تقسيم 150 شركة وطنية إلى 460 مؤسسة، بالإضافة إلى فصل الهيكل التسويقي عن الوحدات الإنتاجية لبعض الشركات. كما عرفت هذه المرحلة نوع من التخلي عن الصناعة في الاقتصاد، حيث تم تخفيض حصة الصناعة إلى 37.8٪ أي 212 مليار دينار من استثمارات الخطة الجديدة و التي كان هدفها الإنتاج من أجل تنويع الصادرات.[5]

[1] Bourenane, N. (1987). Les réformes des structures productives en Algérie: désengagement de l'État ou désétatisation de l'économie publique?. Annuaire de l'Afrique du Nord, 26, 177-193.182

[2] Andreff, Wladimir. "Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie." Confluences Méditerranée 4 (2009): 41-62.41

[3] Mohamed, Zergoune et al "Determinants of the Algerian Economy: Autoregressive Distributed Lag Approach." *International Journal of Economics and Financial Issues* 8.5 (2018): P 7.

[4] Addi, Lahouari. "The political contradictions of Algerian economic reforms." Review of African political economy 33.108 (2006): 207-217,P 209.

[5] Prenant, André et al "Algérie: la déconstruction d'un tissu industriel." Méditerranée 87.3 (1997): 79-86,P 84.

الخطة الخماسية 1980-1984 كشفت آفاق التنمية لما بعد 1980 ، و هي السنة الذي عرفت نهاية هيمنة استثمارات الصناعات الثقيلة وخاصة المحروقات ، و عن تصحيح الاختلالات التي ظهرت في خلال العقدين الأول والثاني من التنمية ، بموجب الخطة الخماسية 1980-1984.

لكن إنشاء مئات المؤسسات الصغيرة لم يحل مسألة العجز المتواصل لهذه الشركات. كما أن انخفاض أسعار المحروقات في عام 1986 أظهر هشاشة هذه الهيكلة، حيث لم يكن بإمكان الدولة توفير الموارد المالية لتغطية عجز هذه الشركات.[1]

1-1-2 الأزمة النفطية و انعكاساتها على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي

أدى انخفاض سعر برميل النفط في سنة 1986 إلى أزمة اقتصادية لم تشهدها الجزائر مند الاستقلال. إلى غاية 1984، كان إنتاج المحروقات يشكل 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 98٪ من إجمالي الصادرات و 43٪ من الموارد المالية للدولة. لكن بعد هذا الانهيار الذي سجل تراجعا بنسبة 40٪ بين عامي 1985 و 1986، شهدت الاقتصاد الجزائري انخفاضا في عائداته بأكثر من 55٪ في عام واحد أي من 47 مليار دولار في عام 1985 إلى 21 مليار دولار في عام 1986 وبنسبة 31 ٪ بين عامي 1986 و 1987 لتصل إلى 42 ٪ بين عامي 1987 و 1988.[2] هذا التراجع صاحبه انخفاض نسبي في قيمة الدولار، حيث تعرض الميزان التجاري إلى عجز بنحو 2.2 مليار دولار، بعد أن سجل فائضا يزيد عن مليار دولار في سنة 1985، مما أدى إلى اختلال في الموارد المالية حيث بلغت حسابات الخزينة العمومية 35.2 مليار دينار أي بتراجع قدره -12.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1986.[3]

من جهة أخرى، أدى الانخفاض في القيمة الإجمالية للصادرات بنسبة 41٪ ، أي من 69.2 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار دينار جزائري ، إلى انخفاض الواردات التي أثرت على السلع الرأسمالية والمنتجات شبه المصنعة. تم تقليص الأول بنسبة 29٪ في عام 1986 والثاني بنسبة 31٪ في عام 1987. كانت هذه الأنواع من الواردات ضرورية لتعزيز الأنشطة الإنتاجية، حيث انخفضت واردات المواد الغذائية بنسبة 12.6٪ و 11.8٪ خلال عامي 1986 و 1987 على التوالي. على الرغم من هذه التخفيضات ، بلغ العجز في ميزان المدفوعات 6 مليارات دينار ، أي 5.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1986.[4] قبل هذه الفترة، و تحديدا بين 1970- 1985، كانت الاقتصاد قد سجل مستويات لا بأس بها من النمو الاقتصادي، حيث قدر المعدل السنوي المتوسط ب 4.7٪. كما سجلت مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي من 12٪ في أواخر الستينيات لتصل إلى 17٪ في السبعينيات.[5]

[1] Addi, Lahouari, Loc.Cit.

[2] Byrd, William C. "Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle." *Confluences Méditerranée* 2 (2003): 59-79,P 60.

[3] Chabane, Mohamed. "L'Algérie otage de ses hydrocarbures: obligation de réformes, urgence d'une reconversion." Cahiers de la Méditerranée 81 (2010): 319-330, P 325.

[4] Nouibat, Abdelkader. "ECONOMIC TRANSITION IN ALGERIA: A REVIEW." Kuwait Chapter of the Arabian Journal of Business and Management Review 8.2 (2019): 16-29,P 18.

[5] Gasmi, Farid et al "Has Algeria Suffered from the Dutch Disease? Evidence from 1960-2016 Data." Revue d'économie politique 127.6 (2017): 1029-1058, P1031.

من أجل مواجهة هذه الأزمة تم اعتماد خطة خماسية ثانية ركزت هي الأخرى على دعم الصناعات القائمة من أجل النهوض بها حيث خصص لها حوالي 21 % من مجموع المخصصات. الجدول الموالي يوضح توزيع

الجدول3-2: الهيكل الاستثماري للخطة الخماسية الثانية: 1985-1989 (مليار دينار جزائري)

القطاع	الغلاف المالي (الوحدة مليار دينار)	النسبة %
القطاع الفلاحي	79	9.6
الصناعة	174.2	21.28
المحروقات	39.8	4.8
الموارد المائية	30	3.6
البنية التحتية الاقتصادية	149.45	17.7
البنية التحتية الاجتماعية	86.45	10.5
الاتصالات	45.5	5.5
التعليم	10	1.2
الصحة	8	0.9
الإسكان	45	5.4
القطاعات الأخرى	196.35	19.52
المجموع	818.25	100

المصدر: وزارة التخطيط و تهيئة الإقليم 1984 ، الخطة الخماسية 1985-1989 ، الجزائر.

لكن رغم هذا لم يتعافى الاقتصاد و المبني أساسا على موارد المحروقات حيث سجل متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الوطني انخفاضا إلى مستوى -1.2 ٪ بين عامي 1985 و 1988 بسبب انخفاض الواردات من السلع اللازمة للإنتاج. الشركات العمومية، والتي انطلقت عملية إعادة هيكلتها، عرفت هي الأخرى عجزا بلغ 12.9 مليار دينار سنة 1986 و20.7 مليار دينار في عام 1988.[1] و بهذا، محاولات الإصلاح الصناعي لم تظهر أي علامات في تحسن الأداء. بقيت الصادرات خارج المحروقات تمثل أقل من 5 ٪ من إجمالي الصادرات، كما بقى قطاع المحروقات يهيمن على الاقتصاد ، مما جعله عرضة للتغيرات في أسواق النفط العالمية.[2]

أيضا، الخطة الخماسية الثانية لجأت لتقليص العجز في الميزان التجاري من خلال تقليص حجم الواردات لينخفض حجمها من 8.8 مليار دولار في سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار في عام 1986، ثم إلى 7 مليارات دولار في عام 1987 مقابل 6.8 مليار دولار في عام 1988. أما بالنسبة لعجز الميزانية، فقد لجأت إلى مجموعة من التدابير مثل تجميد رواتب و زيادة العبء الضريبي على الأجور.[3]

[1] Mira, Rachid., Op.Cit., P 10.

[2] Gasmi, Farid et al, Op.Cit., P 1031.

[3] HAMAMDA, Tahar. "Crise et transition à l'économie de marché en Algérie." Revue Sciences Humaines 21 (2004): 69-83,P76.

لكن في سنة 1987 ،تجاوزت خدمة الدين، 7 مليارات دولار لتصل إلى 9 مليارات دولار في سنة 1990. كما تراكم الدين الخارجي خلال هذه الفترة إلى 27 مليار دولار مقابل وجود 10 مليارات فقط لتغطية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية. كما بقى ما يقرب من 4 مليارات دولار لتزويد السوق المحلية التي قدرت احتياجاتها بين 10 و 12 مليار دولار في السنة. هذه المؤشرات حالت دون قدرة الحكومة على المحافظة على الدعم الاجتماعي مثل تغطية الاستهلاك المحلي و التوظيف.[1] و بالتالي، استحالة المحافظة على نظام الرعاية الاجتماعية. وفقا لبعض التقديرات، بلغت نسبة بطالة لذي الشباب في الفئة العمرية بين 16-25 عاما 75٪ في سنة 1986. من أجل التخفيف من حدة الأزمة، لجأت الحكومة لتبني سياسة اقتصادية جديدة من خلال تخفيض برامج الاستثمار و خفض الواردات و إعادة التوازن إلى القطاعات الأخرى مثل الزراعة.[2]

لكن مع ذلك، فقد أتاحت أزمة 1986 فرصة استيعاب عيوب السياسة الاقتصادية القائمة على الريع النفطي. لقد كشفت هذه المرحلة الاختلالات الهيكلية في الإستراتيجية التي اعتمدت في السبعينيات و أظهرت هشاشة النظام المبني على أداء قطاع المحروقات لوحده.[3] أيضا، سمحت بتجاوز الخيار الإيديولوجي الذي لا رجعة فيه عن الاشتراكية، التخطيط و احتكار الدولة. الاقتصاد المنتج لم يتحقق و لم يحرر السوق ليبلغ مرحلة التنافسية. بمعنى، لم يتم بالفعل تصحيح أي من أخطاء مرحلة السبعينيات، لا من حيث الهياكل ولا من حيث الأداء.[4] لقد حاول النظام تحرير الاقتصاد الجزائري من مركزية الموارد المالية من أجل تعزيز الاستثمار الخاص. لكن اعتماد المعايير الليبرالية كان الأكثر إشكالية. تستلزم القواعد الجديدة التزام الشفافية في التبادلات بين الشركات العمومية ومورديها من داخل البلاد و خارجها.[5]

في الأخير يمكن الاستخلاص أن هذه الإصلاحات لقيت مقاومة شديدة، حيث بقيت أجهزة الإنتاج غير فعالة وضعيفة والاحتياجات الاجتماعية لم تتحقق. الأسباب الأساسية لإخفاق هذه العمليات، في نظر الكثيرين، هي أسباب سياسية. طبيعة النظام المعقد لم يسمح بتقييد هيكل تنظيم السلطات و لم يحدد مراكز اتخاذ القرار الحقيقية داخل أجهزة الدولة.[6] على مستوى توزيع السلطة، أدى الصراع بين الجهات المتنافسة إلى إصرار النخب المسيطرة للحفاظ على توزيع الريع من خلال معارضة أي محاولة للإصلاحات. وبالتالي، فإن هذه الأخيرة واجهت العديد من العقبات مثل محاولة تغيير القانون المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية الذي تم إلغاؤه في عام 1989.[7]

[1] Touil, Ahmed et al., Op.Cit., P16.

[2] Mourad, Khaldoon A et al "The Sustainability of Post-Conflict Development: The Case of Algeria." Sustainability 11.11 (2019): 3036.4

[3] Benderra, Omar. "Économie Algérienne 1986-1998: Les réseaux aux commandes de l'État." Extrait de la Méditerranée des réseaux, Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb, sous la Direction de Jocelyne Cesari. Paris: Maisoneuve et Larose (2002). https://algeria-watch.org/?p=54524 consulté le 21/09/2018

[4] Liassine, Mohammed. "LES RÉFORMES ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE UNE TRANSITION VERS L'ÉCONOMIE DEMARCHÉ?." (1996),P 60.

[5] Bouhou, Kassim. "L'Algérie des réformes économiques: un goût d'inachevé." Politique étrangère 2 (2009): 323-335,P326.

[6] Dahmani, A. "l'expérience algérienne des réformes: problématique d'une transition à l'économie de marché, Annuaire de l'Afrique du Nord." *XXXVII, CNRS* (2000),P125.

[7] Mira, Rachid., Op.Cit., P 11.

2-1-2 إصلاحات الفترة 1988-1993

بعد أحداث 1988 التي نتجت جراء الوضعية الاقتصادية وإجراءات التقشف، كان أمام الحكومة إيجاد حلول لتهدئة الجبهة الاجتماعية.في الحقيقة أن خطة الإصلاحات لسنة 1988 كانت نتاج لأزمة عام 1986، حيث كلفت بموجبها مجموعة عمل بوضع خطة للحد من تبعات الأزمة. في نهاية ذات السنة تولى التيار المعروف باسم **الإصلاحيين** قيادة الحكومة. هذا التيار سمي بالإصلاحيين تيمنا بالتيارات الإصلاحية في دول الشرقية و الذي قام بنشر أوراق الإصلاح في سنة 1989 حيث اعتُبر حينها كأول نهج قانوني ومؤسساتي. بموجب هذه الإجراءات تكون الدولة مسؤولة عن وضع قواعد اللعبة ، بينما يخضع الفاعلون الاقتصاديون لتنظيم قوى السوق. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في إعادة تأهيل الأدوات النقدية والمالية، إعادة الهيكلة المالية للشركات العمومية، فصل المهام والوظائف داخل القطاع العام الصناعي والتجاري للسماح للمؤسسات الخاصة للمساهمة في الاقتصاد و منح حقوق ملكية الأرض الفلاحين.[1]

أيضا هذه الاصلاحات تمخض عنها اعتماد دستور عام 1989، الذي أنهى النظام السياسي للحزب الواحد و فتح التعددية. حيث تكونت تدابير الإصلاح الاقتصادي من استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السياسات النقدية والمالية الصارمة، تخفيض قيمة العملة، تحرير الأسعار والتجارة.[2] هذه الأخيرة و من خلال قانون المالية التكميلي لعام 1990، سمحت بإنشاء شركات استيراد وتصدير وطنية و أجنبية. هذه الإجراءات كانت جزء من إستراتيجية إدارة العلاقة مع المؤسسة المالية الدولية.[3]كما تم اعتماد مجموعة من الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 وجوان 1991 و التي كان هدفها استعادة الاستقرار لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وإعادة تطبيق قواعد إدارة اقتصاد السوق. هذه الإصلاحات مست أيضا السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وإدارة الشركات العمومية.[4]

في مجال فتح الاستثمار على القطاع الخاص، تم سنة 1993 وللمرة الأولى منذ استقلالها ، إصدار قانون جديد للاستثمار من خلال إنشاء وكالة دعم وتشجيع الاستثمار (APSI) ، حيث كان الهدف منه وضع حد للتمييز بين ما هو عام و خاص و بين ما هو وطني و أجنبي و و كذا لحل مشكلة أصل رأس المال.لكن في الحقيقة واجه تطبيق أحكام هذا القانون العديد من العقبات، ويرجع ذلك إلى المشاكل المرتبطة بإدارة العقارات الصناعية.[5]

من جهته، عرفت الديون الخارجية و خدمة الدين تطورا كبيرا، حيث مثل الدين الخارجي الإجمالي ما يقارب 28 مليار دولار في سنة 1990 لينخفض بشكل طفيف إلى 24 مليار في سنة 1993. في حين أن نسبة خدمة الدين ارتفعت من 66.6٪ إلى 78٪.

[1] Corm, Georges. "La réforme économique algérienne: une réforme mal aimée?." Monde arabe: Maghreb Machrek 139 (1993): 9-27,P 9.

[2] Akacem, Kada. "Economic reforms in Algeria: an overview and assessment." *The Journal of North African Studies* 9.2 (2004): 115-125. P116

[3] Abbas, Mehdi. "L'ouverture commerciale de l'Algérie." Revue Tiers Monde 2 (2012): 51-68.59

[4] HAMAMDA, Tahar., Op.Cit., P 76

[5] MOULOUD, Abdenour,Ibid,P 69.

الشكل3-7: تطور الديون الخارجية و خدمة الدين 1990-1993 (الوحدة مليار دولار)

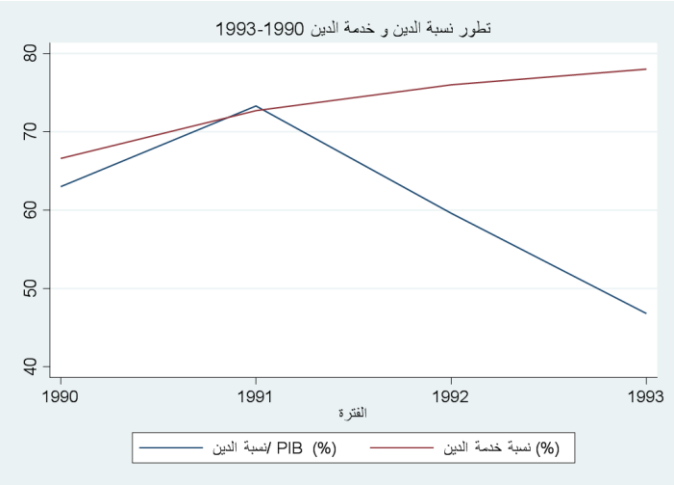

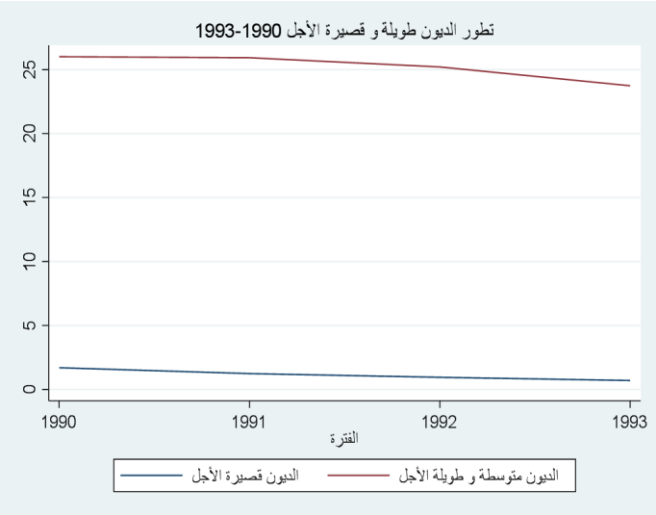

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات ONS.

في نهاية عام 1993 تفاقم وضع الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ عجز الميزانية 8.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وعبء ديون نسبة 82٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا بسبب انخفاض احتياطيات الصرف حتى وصل إلى تغطية 6 أسابيع فقط من الواردات. أيضا وصلت البطالة إلى ما يقرب من 30 ٪.[1]

اجتماعيا، أظهرت إجراءات التقشف المالي التي اتخذتها الحكومة غير مجدية. و لتجاوز الأزمة، قررت السلطات خفض واردات المعدات بدلا من واردات الاستهلاك. والنتيجة كانت تباطؤ في برامج الاستثمار وزيادة التكاليف المالية، مما أثر بشكل سلبي على النمو. أساس هذه الإستراتيجية هو الدعوة المفرطة لضخ الأموال من أجل سد عجز الميزانية، والذي كان له انعكاس على التضخم وتآكل القدرة الشرائية.[2]

[1] Mohamed, Zergoune et al "Determinants of the Algerian Economy: Autoregressive Distributed Lag Approach." *International Journal of Economics and Financial Issues* 8.5 (2018), P7.

[2] Benderra, Omar., Op.Cit.

2-2 سياسة الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي 1994-1998

شهد برنامج الإصلاح الجزائري خلال عامي 1992 و 1993 تغيرات في السياسة الاقتصادية، حيث تم تبني سياسات نقدية ومالية توسعية، وإعادة الأسعار والتجارة إلى السيطرة الإدارية. لكن بحلول عام 1994 عرف ميزان المدفوعات عجزا ، حيث بلغ الدين الخارجي حوالي 25 مليار دولار ومثل إجمالي خدمة الدين 70٪ من عائدات العملة الأجنبية من إجمالي الصادرات. بالتالي، لم تعد الجزائر قادرة على تسديد ديونها الخارجية لأول مرة في تاريخها. الأمر الذي أجبر الحكومة مرة أخرى إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي، في 1 جوان 1994، حيث تم التفاوض على إعادة الجدولة الأولى و تنفيذ برنامج تعديل هيكلي شامل كشرط مسبق لسد ما يقرب من ثلثي ديونها الخارجية. لتليها بعد ذلك اتفاقية ثانية في عام 1995.[1]

عرفت هذه الفترة برنامجين للإصلاح تحت إشراف صندوق النقد الدولي: الأول من أبريل 1994 إلى مارس 1995 و يتعلق ببرنامج استقرار الاقتصاد الكلي أما البرنامج الثاني يتمثل في برنامج التكيف الهيكلي من أبريل 1995 إلى مارس 1998. جراء هذه الاجراءات أجبرت الحكومة على تخفيض النفقات العمومية، حيث بلغت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 10.55٪ في عام 1994.[2]

2-2-1 التكييف الهيكلي

كما ذكرنا، أنه بعد 1993 كان الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية حادة لم تترك للسلطات أي بديل آخر غير إعادة الجدولة الحتمية للديون الخارجية والقيام بإصلاحات اقتصادية شاملة. مع وصول خدمة الدين إلى أكثر من 9 مليارات دولار - وهو ما يمثل حوالي ثلاثة أرباع قيمة السلع والخدمات المصدرة - وجدت الجزائر صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون. كان هذا لتمهيد الطريق للمرحلة الثانية من الإصلاحات ، هذه المرة تحت رعاية صندوق النقد الدولي حيث تم إبرام اتفاقية مع هذه المؤسسة في أبريل 1994. وقد مكنت الترتيبات الأخرى مع نادي باريس و لندن من إعادة جدولة جزء كبير من ديونها الخارجية. في إطار مرفق الصندوق الموسع ، وافق صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 1.8 مليار دولار للإصلاح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات. الهدف كان ضمن سياق الانتعاش الاقتصادي والحماية الاجتماعية والاستقرار المالي ، تضطر إلى الشروع في إجراء من التكيف الهيكلي:[3]

> "الهدف هو تحقيق اقتصاد حديث ومتنوع وأكثر استعدادا للانفتاح على العالم. التعديل هو ضرورة داخلية تنشأ عن وضع الاقتصاد الجزائري وليس معالجة مفروضة من الخارج [...] من المفيد إن لم يكن ضروريا أن يتلقى هذا البرنامج دعم صندوق النقد الدولي"

[1] Mutin, Georges., Op.Cit., P 11.

[2] Benazza, Hanaa. "An Investigation Of Granger Causality Between Government Expenditures And Revenues: The Case Study Of Algeria (1990-2017)." (2019).541

[3] Meliani, Hakim et al "The Algerian Economy Revisited: Reviewing Salient Trends." (2009).p4

كانت سنة 1994 عام التغيير الجذري في مسار السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة. من خلال حكومتين متتاليتين بقيادة كل من رضا مالك ومقداد سيفي، تم تنفيذ برنامج تعديل هيكلي لمدت أربع سنوات. كمرحلة أولى، غطت الاتفاقية مبلغ 5 مليارات دولار على شكل أقساط مستحقة بين تاريخ توقيع الاتفاقية في أبريل 1994 ومارس 1995.[1] في نفس الإطار ، وافق صندوق النقد الدولي على قرض قيمته 1.8 مليار دولار للإصلاح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات بين 1995-1998. تضمنت الإصلاحات مزيج من إجراءات استقرار الاقتصاد الكلي وتدابير التكيف الهيكلي متوسطة الأجل ، و هذا من أجل لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- استعادة النمو الاقتصادي المستدام والحد من البطالة؛
- خفض مستوى التضخم ؛
- تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
- التخفيف من تأثير الأزمة على الفئات الضعيفة في المجتمع.

من أجل هذا، تم اعتماد عدد من الإجراءات، بهدف تحقيق أهداف الرئيسية التالية:

• إعادة تنظيم الأسعار النسبية، بما في ذلك سعر الصرف، من خلال التحرير السريع والتدريجي؛
• سياسة نقدية صارمة للحد من الضغوط التضخمية وتشجيع المدخرات المحلية من خلال تعزيز معدلات الفائدة الحقيقية الإيجابية ، مع ضمان الائتمان الكافي للقطاع الإنتاجي؛
• تعديل مالي يهدف إلى ضمان إدارة صارمة للطلب من خلال إصلاح النظام الضريبي والرقابة الصارمة على الإنفاق الحكومي، بما في ذلك التحكم في نفقات الموظفين ، وإلغاء الإعانات ، وخفض الاستثمار العام. تحرير التجارة ونظم المدفوعات ؛
• تحرير نظام الصرف؛
• إعادة هيكلة المؤسسات العامة والبنوك بما في ذلك تنفيذ برنامج الخصخصة؛
• ضمان وجود ملف دين أكثر قابلية للإدارة من خلال إعادة الجدولة والإدارة الحكيمة للديون؛
• تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وإنشاء نظام للتأمين ضد البطالة.

برامج التكيف الهيكلي أعاد نوع من التوازن إلى المؤشرات الاقتصادية، حيث تم التحكم في التضخم بفضل سياسة استقرار الأسعار المحلية ومعدل الذي انخفاض قيمة الدينار يحدث بشكل مستمر بين عامي 1993 و 1996 العجز المالي ، ويحدث تخفيض العجز بين عامي 1996 و 1997 ، وهو ما يتوافق مع فترة تنفيذ سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي لعام 1994 1996. لكن بقي العجز ليظهر في الفترة ما بين عام 1998 و 1999 و الذي ساهم في انخفاض نفقات التسيير و تراجع حصة الإنفاق بين عامي 1994 و 1996، حيث انتقلت من 44.4 ٪ إلى 32.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[3]كما بلغت حصة قطاع خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي سنة 1997 حوالي 35 ٪ و حوالي 14 ٪ للزراعة بينما

[1]Benderra, Omar. "Économie Algérienne 1986-1998: Les réseaux aux commandes de l'État." Extrait de la Méditerranée des réseaux, Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb, sous la Direction de Jocelyne Cesari. Paris: Maisoneuve et Larose (2002). algeria-watch.org . Consulté le 15/07/2018

[2]Meliani, Hakim et al., Op.Cit., P 4-5

[3]Mira, Rachid., Op.Cit., P 15.

بلغت الصناعة 11 ٪ . رغم ذلك، لم تؤثر هذه الأرقام في معدل البطالة الذي لم ينخفض عن مستواه البالغ 28٪ كمتوسط سنوي خلال الفترة المذكورة.[1]

نتائج عمليات إعادة الجدولة هي الأخرى انخفضت بموجبها نسبة خدمة الدين إلى 48.6٪ في سنة 1994 مقابل 42.5٪ في سنة 1995 و 29.2٪ في سنة 1996 ، في حين ارتفع إجمالي الدين من 29.5 مليار دولار في سنة 1994 إلى 32.5 مليار دولار في سنة 1995 مقابل 33.5 مليار دولار في سنة 1996. كما خففت عمليات جدولة الدين الخارجي من القيود المالية الخارجية بحلول سنة 1998. بالإضافة إلى ذلك، تمت إطالة متوسط أجل استحقاق الدين من3 إلى 7 سنوات بسعر زيادة كبيرة في الفائدة المراد تقديمها.[2] حيث يمكن تلخيص انعكاس هذه الاجراءات من خلال وضعية الاقتصاد في الفترة 1994-1998 عبر بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية:

الجدول 3-3: بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لفترة 1994-1998

1998	1996	1994	
47.7	45.6	42.0	الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة مليار دولار)
5.1	3.8	-0.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1.605	1.581	1.510	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة الدولارات)
10.0	13.5	8.9	الصادرات (مليار دولار) بما فيها المحروقات
9.8	9.1	9.7	الواردات (الوحدة مليار دولار)
29.5	28.6	27.5	عدد السكان (مليون)
28.0	28.0	24.4	معدل البطالة (%)

المصدر:

Aghrout, Ahmed, and Redha M. Bougherira, eds. *Algeria in transition: Reforms and development prospects*. Routledge, 2004. p. 92

تقييما لنتائج مرحلة الأربع سنوات من الاستقرار والتكيف الهيكلي 1994-1998، اعتبر صندوق النقد الدولي أنه على الرغم من أن برنامج الإصلاح جاء في بيئة اجتماعية وسياسية صعبة، إلا أنه نجح في استعادة الاستقرار المالي ووضع أسس اقتصاد السوق. لكن فترة ما بعد التعديل لم يليها انتعاش اقتصادي قوي يسمح بامتصاص البطالة وتحسين وضع فئات واسعة من المجتمع. مع ذلك، هناك من خالف هذا التقييم و رأى أن هذا البرنامج كانت له أبعاد سياسية، حيث أن الدعم الذي قدمه صندوق النقد الدولي والمانحون الغربيون إلى الجزائر و بقية البلدان النامية كان له بعد سياسي لم يتم التصريح به.[3]

[1] TOUIL, Ahmed et al "La politique économique algérienne libérale: quelle pertinence?.", P5.

[2] Abdoun, Rabah. "UN BILAN DU PROGRAMME DE STABILISATION ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE (1994/1998)." les cahiers du CREAD 46/47 (1998): 27-42.

[3] Bouhou, Kassim. "L'Algérie des réformes économiques: un goût d'inachevé." Politique étrangère 2 (2009): 323-335,P327.

تكرار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أظهر بوضوح عدم القدرة على إنعاش الاقتصاد. يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية، الذي عرفت حوالي أربع نسخ متناقضة التي هدفت إلى تزويد البلاد بآليات اقتصاد السوق قد فشلت.[1] لقد أظهرت هذه الفترة استحالة أي إصلاح سياسي أو اقتصادي نتيجة صراع قوى الظل حيث تظهر تجربة سنوات التسعينيات أن الأزمة الجزائرية كانت في أساسها سياسي لا البرامج "الأيديولوجية" لصندوق النقد الدولي ولا ضخامة رؤوس الأموال كانت كفيلة بإعادة الأوضاع الاقتصادية لحالة الاستقرار و تخطي حالة الجمود الذي عرفه منذ 1991.[2]

المبحث الثالث: الو اقع الاقتصادي و الاجتماعي بين 2000-2019

نهدف من خلال هذا المبحث لتلخيص نتائج المجهود التنموي و الذي يعكس سنوات من الإصلاح الاقتصادي في ظل الوفرة المالية، حيث نقوم بمحاولة تقييم الأداء العام للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2019 مقارنة ببعض الفترات السابقة من خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية. أيضا،لإجراء تقييم هادف لأداء الاقتصاد الجزائري كان لابد من إجراء مقارنة مع بلدان استطاعت النهوض باقتصادياتها في نفس الفترة.

1-3 البرامج التنموية خلال 2000-2014

في بداية العشرية، و في ظل الأداء الاقتصادي الضعيف والمطالب الاجتماعية المتزايدة، أطلقت الحكومة خطتين متتاليتين لدعم الانتعاش الاقتصادي: PSRE في الفترة 2001-2004 و التي خصص لها مبلغ حوالي 525 مليون دينار (7 مليارات دولار) وكان هدفها الأساسي تخفيف الآثار السلبية للأزمة وخلق الظروف المناسبة لإستراتيجية تنمية حقيقية. و خطة ثانية تكميلية لدعم النمو (PCSRE) في الفترة 2005-2009، و الذي خصص له غلاف مالي أولي قدره 55مليار دولار أمريكي و الذي ارتفع حسب تقرير البنك الدولي 2005 ليبلغ حوالي 114 مليار دولار أمريكي في أواخر جوان 2006.[3]

1-1-3 برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (PSRE) 2001-2004

برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي كان عبارة عن مجموعة من المخصصات المالية بلغت حسب بنك الجزائر ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في الفترة الممتدة بين 2001-2004 من أجل تعزيز النمو. أهدافه الرئيسية تمحورت حول : تنشيط الأنشطة الإنتاجية الزراعية من خلال الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (PNDA) ؛ تعزيز الخدمات العامة في مجالات الري والنقل والبنية التحتية ؛ تحسين البيئة المعيشية للسكان ؛ التنمية المحلية؛ تنمية الموارد البشرية. المخصصات المالية للبرنامج يظهرها الشكل التالي:

[1] Bouadam, Kamel. "Le Climat Des IDE En Algérie: Tendances Et Perspectives." (2007).14

[2] Benderra, Omar,Op.Cit.

[3] Chekouri, Sidi Mohamed et al "Oil rents and institutional quality: empirical evidence from Algeria." (2017): 1-31,P 9.

الشكل 3-8: توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي "PSRE " حسب القطاعات

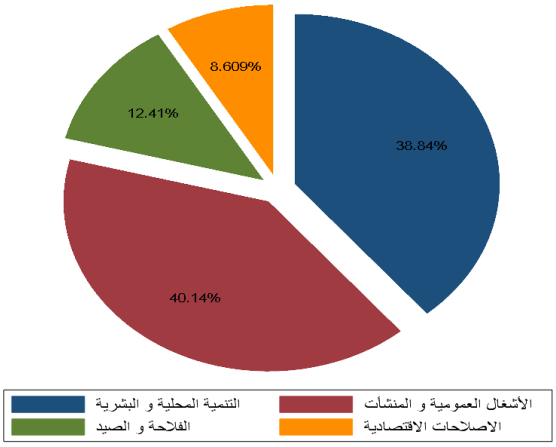

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات

BENYOUB, Mohammed. *L'impact De L'investissement Des Revenus Pétroliers Sur La Croissance, L'inflation Et Le Chômage: Cas D'Algérie (2000-2015)[The Impact of Oil Revenue Investment on Growth, Inflation and Unemployment: The Case of Algeria (2000-2015)]*. No. 90489. University Library of Munich, Germany, 2018.p7

كما يظهر الشكل أن الجزء الأكبر من المخصصات المالية وجهت لقطاع الأشغال العمومية و تشييد البنية التحتية. فيما خصص جزء مهم للتنمية المحلية و البشرية من خلال دعم التشغيل و تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما خصصت 12 ٪ من الغلاف المالي للإصلاحات الاقتصادية.

نتائج هذا البرنامج كانت إيجابية لأنه شجع على تسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي ، الذي وصل معدله إلى 6.8٪ خارج قطاع المحروقات في سنة 2003 و 5.2٪ في سنة 2004 ، بمتوسط سنوي بلغ 4.9 ٪ على مدار الفترة بأكملها .كما شهدت قطاعات الزراعة والبناء والخدمات تطورات ملموسة خلال الفترة بمتوسط نمو سنوي قدره 8.4 و 6.1 و 5 و8٪ على التوالي . هذا مع تسجيل استقرار اقتصادي كلي حيث سجل التضخم أقل من 3 ٪ في المتوسط السنوي مع احتياطيات قياسية من العملات الأجنبية جراء ارتفاع أسعار النفط. كما سجل تراجع في نسب البطالة حيث قدر بنحو 17.7٪ سنة 2004 مقابل 29٪ سنة 2000 .

لكن رغم هذه النتائج و حسب بعض الاقتصاديين أن هذه الخطة كانت أول انحراف في السياسة الاقتصادية يتم إتباعها منذ 1999، حيث كتب عبد اللطيف بن شنو ، وزير المالية الجزائري الأسبق ، في مجلة La Fabrication de l'Algérie، المنشورة في عام 2009:

> "أقل من ذلك حجم أنه من خلال القوة الأيديولوجية لتبريره، وغموض أهدافه وحرص مؤيديه، فإنه(PSRE)سيغير سياسة الطلب التي تدير ظهرها لأي سياسة عرض طموحة، من الواضح أنها مرادفة لـ إصلاحات هيكلية كبرى ".

2-1-3 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC) 2005-2009

البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) للفترة 2005-2009 كان تتمة للبرنامج الذي سبقه و للمشاريع التي تمت الموافقة عليها و انطلق فيها فعليا حيث تضمنت هي الأخرى أهداف محددة مثل تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. هذا من خلال غلاف مالي بلغ 150 مليار دولار أمريكي لبناء مليون وحدة سكنية،تطوير مؤسسات النظام التعليمي ؛ تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة ،توسيع شبكات الكهرباء لفائدة ما يقرب من 400.000 منزل جديد ، الغاز لما يقرب من مليون مستفيد جديد ، إمدادات مياه الشرب و مشاريع الصرف الصحي و تعزيز برامج التنمية المحلية و المناطق الجنوبية و الهضاب العليا. يوضح الشكل 3-9 نسب المخصصات والأموال التي رصدت لتنفيذ هذا البرنامج.

الشكل3-9 : نسب المخصصات المالية لبرنامج PCSC

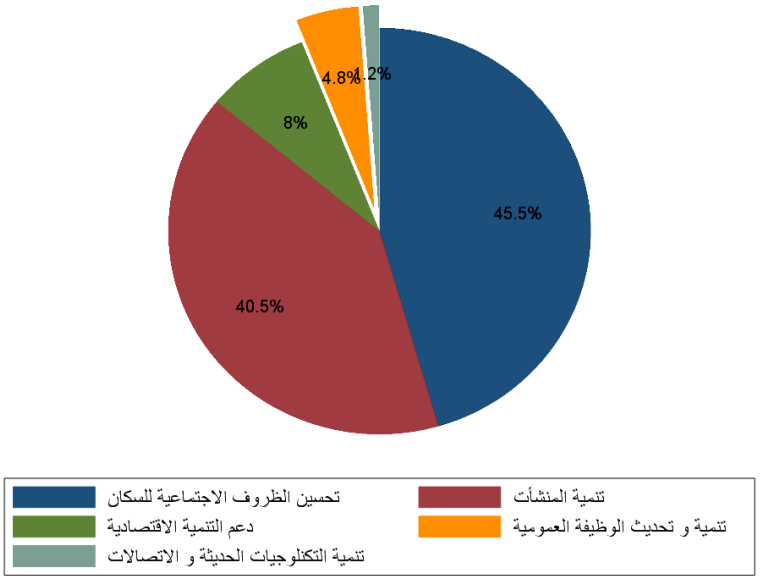

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات

BENYOUB, Mohammed. *L'impact De L'investissement Des Revenus Pétroliers Sur La Croissance, L'inflation Et Le Chômage: Cas D'Algérie (2000-2015)[The Impact of Oil Revenue Investment on Growth, Inflation and Unemployment: The Case of Algeria (2000-2015)]*. No. 90489. University Library of Munich, Germany, 2018.p8

من نتائج هذه الخطة وحسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2011 ،سجل الاقتصاد أداء جيدا خلال هذه الفترة، مما أدى إلى تعزيز إطار الاقتصاد الكلي. سجل الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط قدره 3.4 ٪ بفضل أداء قطاع المحروقات و بسبب مساهمة قطاعي الخدمات والأشغال العامة (BTP) ، و لكن بدرجة أقل مساهمة الزراعة. بينما بلغ المعدل السنوي نمو إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات 6.3٪ سنويا . كما سجل قطاع الخدمات، بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 26٪. كذلك، وبالرغم من الانخفاض في الطلب العالمي و في أسعار المحروقات في سنة 2009 و تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ، إلا أنه تم الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 2.4٪. لكن مع ذلك ، بقي

الاقتصاد معتمدا بشكل كبير على قطاع المحروقات و الذي شكل عائقا حقيقيا في مواجهة التحدي المتمثل في تنويع مصادر الدخل في البلاد.[1]

3-1-3 الخطة الرباعية 2010-2014

في سنة 2009 نفس الأوضاع السابقة تكررت، الاقتصاد بقي مرتبطا بأسعار النفط العالمية و ظلت العائدات المالية للمحروقات ترهن المؤشرات الاقتصادية. تنويع اقتصادي ظل ضعيفا، فالقطاعات الاقتصادية الأخرى لم تكن لذيها سياسات واضحة ولا استراتيجيات محددة. القطاع الزراعي من جهته واجه بيئة سياسية ومالية وتجارية معاكسة لتطوره. الصناعة خارج قطاع المحروقات، التي صرفت عليها استثمارات بمليارات الدولارات تم القضاء عليها من خلال فوضى الاستيراد.[2] حيث و وفقا لبيانات الجمارك (CNIS) ، رغم انخفاض بنسبة 46.5٪ في عائدات الصادرات في النصف الأول من عام 2009 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2008 استمرت الواردات في النمو بمعدل مرتفع.

من أجل تصحيح هذا الوضع، أعلنت الحكومة في منتصف عام 2010 عن برنامج استثماري ثالث في الفترة 2010-2014 من خلال مخصصات مالية تصل إلى حوالي 286 مليار دولار أمريكي.

أهداف الخطة حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2012 تمثلت في: تعزيز الإنجازات من خلال التركيز على استمرار سياسة الأشغال الرئيسية لتطوير وتحديث البنى التحتية. بالإضافة إلى تنفيذه إصلاحات اقتصادية وقطاعية تهدف إلى: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ؛زيادة تحسين بيئة الأعمال؛تنويع النسيج الاقتصادي ؛تعزيز كفاءة الإدارة عامة.حيث انقسمت الخطة إلى جزأين: الأول هدفه استكمال المشاريع الجاري تنفيذها مقابل مبلغ.حوالي 130 مليار دولار والثاني يخص المشاريع الجديدة بمبلغ 156 مليار دولار أمريكي. في قطاع الزراعة ، سطر لتحسين الإنتاجية من أجل ضمان الأمن الغذائي كما خطط لتحسين قدرات الدولة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والمياه والطاقة.[3]حيث غطت هذه الأهداف ستة مجالات قطاعية هي موضحة في الشكل الموالي:

[1] Tench, K., and R. Walker. "BANQUE AFRICAINE DE DÉVELOPPEMENT FONDS AFRICAIN DE DÉVELOPPEMENT." (2011).

[2] Chabane, Mohamed,Op.Cit.,P326.

[3] Tench, K., and R. Walker. "BANQUE AFRICAINE DE DÉVELOPPEMENT FONDS AFRICAIN DE DÉVELOPPEMENT." (2011).

الشكل 3-10: توزيع المخصصات المالية حسب القطاعات 2010-2014

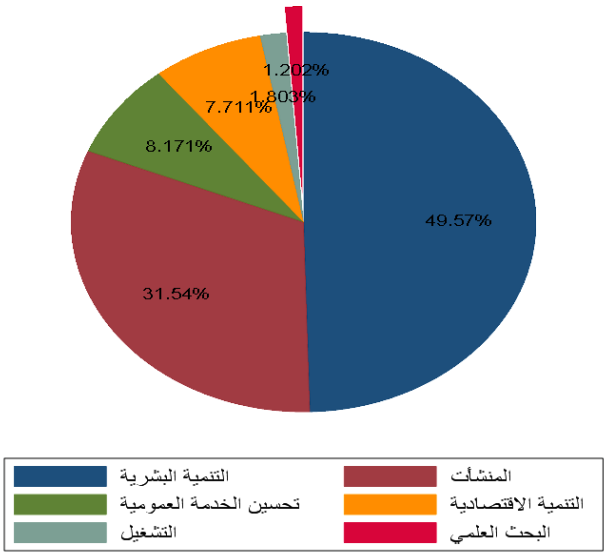

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات

BENYOUB, Mohammed. *L'impact De L'investissement Des Revenus Pétroliers Sur La Croissance, L'inflation Et Le Chômage: Cas D'Algérie (2000-2015)[The Impact of Oil Revenue Investment on Growth, Inflation and Unemployment: The Case of Algeria (2000-2015)]*. No. 90489. University Library of Munich, Germany, 2018.p8

لكن رغم المخصصات الضخمة إلا أن انهيار أسعار النفط في سنة 2014 أظهرت من جديد ارتباط الاقتصاد الجزائري بصادرات النفط. حسب تقرير CNUCED ، فان ميزانية الدولة بقيت تعتمد بشكل كبير مع هذا القيد بسبب درجة اعتمادهما على صادرات المحروقات حيث بقيت عند مستوى 98٪ من عائدات النقد الأجنبي و ثلث إيرادات الميزانية. في الحقيقة أن تحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة مكن من تحقيق مدخرات تجاوز معدلها 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي و تخفيض مستوى الديون الخارجية والداخلية إلى أقل من 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي و6٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. إلى جانب هذا، تمتلك الجزائر من بلوغ أكثر من 150 مليار في نهاية 2014 من احتياطيات النقد الأجنبي ومدخرات الخزينة في صندوق ضبط الإيرادات و الذي قدر بحوالي 30 مليار دولار أمريكي. الجدول 3-4 يوضح مساهمة قطاع المحروقات، حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء، خلال هذه الفترة:

الجدول 3-4: مساهمة قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2013

	2010	2011	2012	2013
مجموع الصادرات (الوحدة مليار دولار أمريكي)	57.09	72.88	71.73	64.37
صادرات المحروقات (الوحدة مليار دولار أمريكي)	56.12	71.66	70.58	63.32
نسبة المحروقات في الصادرات (%)	98.30	98.23	98.39	98.36
المتوسط السنوي لأسعار النفط (الوحدة دولار أمريكي)	80.15	112.94	111.04	109.55
إنتاج المحروقات (الوحدة طن ميتري)	66.6	64.6	60.4	58.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من أجل تعويض التراجع المسجل على مستوى الصادرات و الانتاج أعلنت السلطات عن برنامج استثماري لسوناطراك ب 90 مليار دولار بين عامي 2015 و2019 يهدف لزيادة الإنتاج بنسبة 20%. لكن هذا الهدف كان من الصعب تحقيقه بسبب ارتفاع التكلفة و القيود التكنولوجية و كذا تراجع استقطاب الجزائر في سوق الطاقة.[1]

مشبها إياها بخطة مارشال مصغرة، Benabdallah(2008) رأى أن تجدد دور الدولة بعد فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي و المشاركة الضعيفة للقطاع الخاص و عدم وجود مشروع شامل هي من أهم أسباب محدودية نتائج هذه البرامج:[2]

" يعطي قرار السلطات العمومية انطباعا بالتسرع الذي يستجيب للاهتمامات السياسية أكثر من الاقتصادية والاجتماعية [...] من الصعب فهم كيف يمكن استيعاب مخصصات من الاستثمار، يتم مراجعتها باستمرار بزيادة بحوالي 180 مليار دولار. لا توجد وثيقة رسمية توضح سبب إعادة التقييم أو تفسر معنى الإستراتيجية العمومية للسلطات."

3-2 واقع القطاع الاقتصادي

من خلال ما سبق، سوف نقوم في هذه المرحلة بتحليل مقارن لنتائج هذه الخطط و انعكاسها على الاقتصاد وحياة الأفراد و هذا من خلال عرض أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.

3-2-1 المؤشرات الاقتصادية

تقاس الوضعية الاقتصادية عادة من خلال مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث نعرض أهم هذه المؤشرات للوقوف على نتائج سنوات من الخطط و المخصصات المالية و هذا مع مقارنة مع أداء بعض الاقتصاديات.

1. نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي

على اعتبار أنه أهم مؤشر معتمد لقياس مستوى التنمية في البلدان، فقد عمدنا إلى عرض تطوره مند المرحلة التي سبقت الألفية و هذا من خلال الشكل 3-12 ثم من خلال احتساب معاملات تضاعف مستواه بين 1965 و 2019 مقارنة مع بعض الدول من خلال الشكل 3-11.

[1] Mezouaghi, Mihoub. "L'économie algérienne: chronique d'une crise permanente." *Politique étrangère* 3 (2015): 17-29,P 28.

[2] Benabdallah, Y. "Le développement des infrastructures en Algérie: quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement?." *Article disponibles sur le site «www. gate. cnrs. fr/unecaomc* (2008).p18

الشكل 3-11:تطورنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري مقارنة مع بعض الدول 1980 -2020

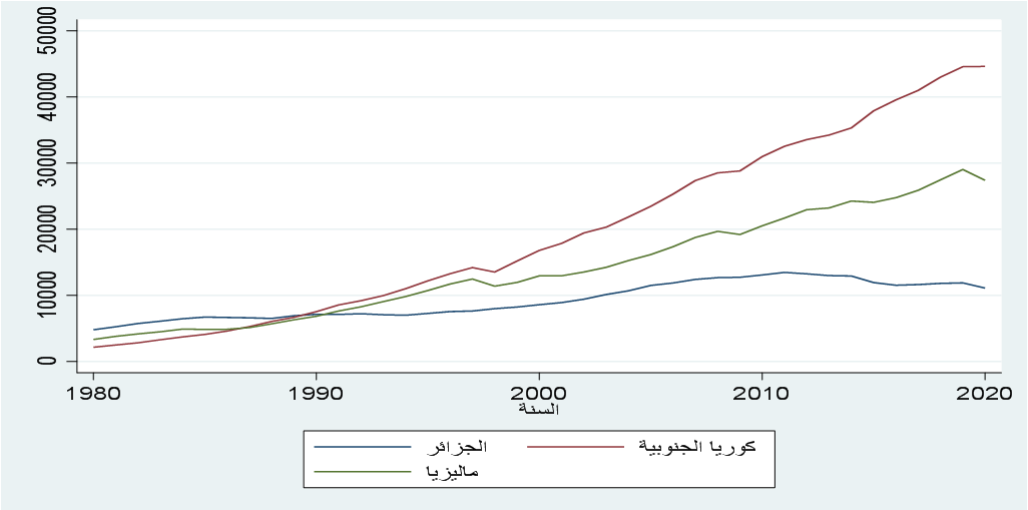

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

المنحنى 3-11 أعلاه يظهر بوضوح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر منذ 1980 ارتفاعا ملحوظا حيث زاد بمقدار 2.3 مرة بين 1980 و 2020، مما صنف بداية من 2008 من بين الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأعلى (4046 دولار أمريكي إلى 12535 دولار أمريكي) إلى غاية 2018. لكن بالمقارنة مع كل من كوريا الجنوبية التي عرف فيها مؤشر التنمية تضاعفا بلغ 20 مرة و ماليزيا ب 8 مرات تبقي هذه النتيجة جد متواضعة. المقارنة مع هاتين الدولتين جاءت من منطلق أنها عرفت تقريبا مسارات مشابهة في فترة الستينات والسبعينات و أن ما تحقق في الجزائر في نهاية السبعينات كان أفضل مما تحقق في الدولتين، حيث بلغ نصيب الفرد في سنة 1980 حوالي 4813 دولار بينما لم يتعدى 2171.7 دولار في كوريا الجنوبية و 27402 في ماليزيا.

الشكل3-12 : معاملات نصيب الفرد في الناتج المحلي لسنة 2019 مقارنة بسنة 1965 (مقدرة بعدد المرات)

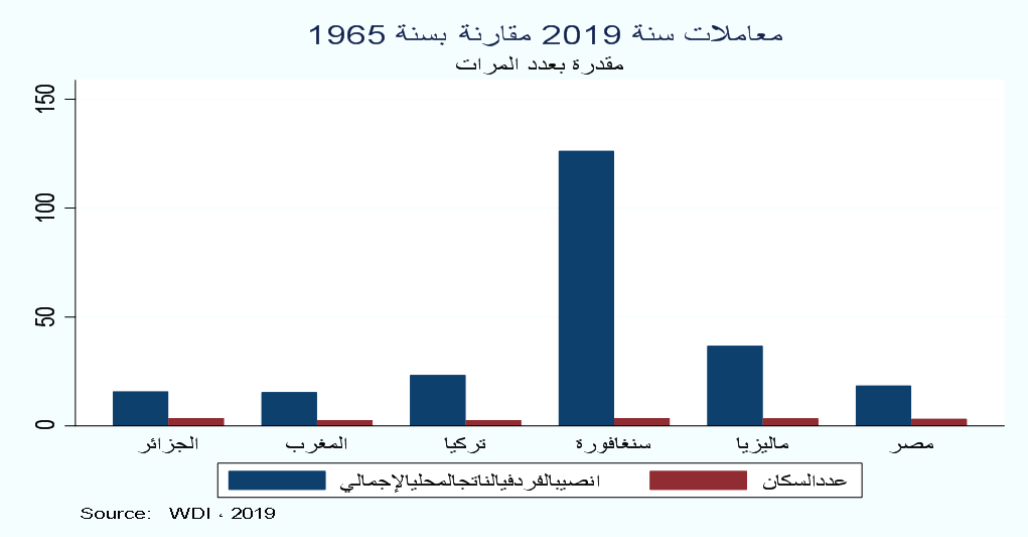

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي WDI ، 2019.

الرسم البياني 3-12 أعلاه يعرض بعض المقارنات مع بعض الدول من شأنها أن توضح محدودية النتائج المحققة من خلال مقارنة مؤشر نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بين 1965 و 2019 أين تضاعف بالنسبة للجزائر 15.8 مرة (2.33 مرة بين 2000 و 2019) مع تضاعف بمقدار متقارب للمغرب ب 15.5 مرة و 18.57 مرة لمصر في نفس الفترة. كما عرفت تركيا تضاعف ب 23.42 مرة، هذا رغم المشاكل الاقتصادية العميقة التي عرفتها قبل سنة 2000 تضاعف نصيب الفرد 2.44 مرة في 2019 . بينما سنغافورة هذا البلد الصغير بتعداد سكاني لا يتعدى 7 ملايين تضاعف نصيب الفرد فيه 126.3 مرة مقارنة بسنة 1965 و هي السنة التي كان يمثل فيها هذا المؤشر 6/1 من قيمته في الجزائر.

2. معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من ضخامة حجم الاستثمارات في الاقتصاد خلال هذه الفترة، فقد تميزت ببطئ النمو بمتوسط معدل نمو سنوي لم يتعدى، حسب البنك الدولي، المنحنى الموالي يوضح هذه النسب.

الشكل 3-13:تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بين 2000 -2019

المصدر: Trading Economics اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

كما هو موضح في الشكل 3-13 أعلاه و حسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء، عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انتعاشا في بداية 2000 ليصل إلى 6.5٪ في 2003 ثم 5.7٪ في 2005 . ليبدأ بعد ذلك في التراجع بداية من سنة 2006 إلى غاية 2016 بنسبب متفاوتة بلغ متوسطها 3.14 ٪.خلال السنوات الأخيرة و حسب ONS تشير الأرقام إلى زيادة تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى سنة 0.8 ٪ عام 2019 مقابل 1.4٪ في 2018 و 1.3٪ في 2017 . أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات فقد سجل انخفاضا بنسبة 0.9٪ في 2019 مقارنة بسنة 2018 ، بينما شهد النمو خارج القطاع ألفلاحي انخفاضا أكبر بنسبة 0.3٪ في نفس الفترة.

الشكل 3-14:تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة مع اتيوبيا 1995 -2020

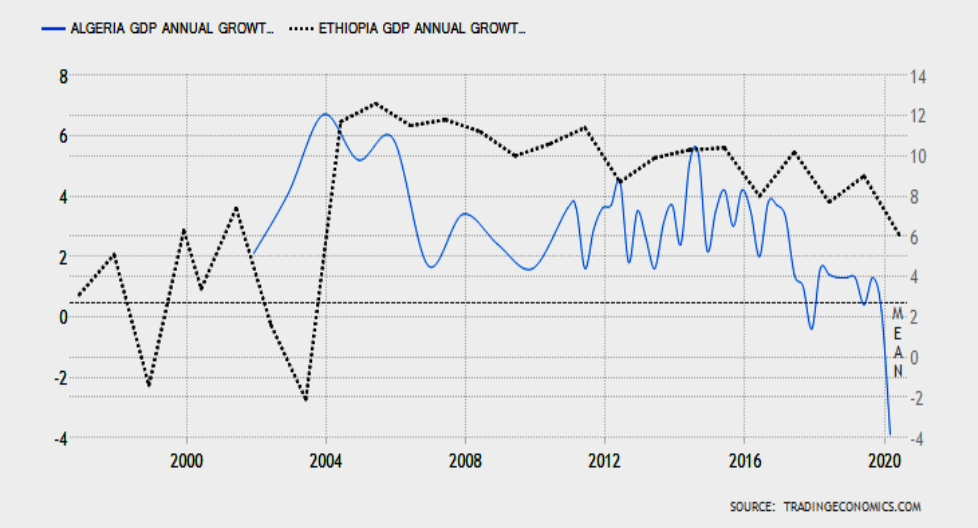

المصدر: Trading Economics

كما ذكرنا و كما هو موضح في الشكل 3-14 أعلاه، لم يتجاوز متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.3٪ خلال الفترة ، وهو أقل من معدل نمو الاقتصاد الذي حققته دولة اتيوبيا خلال نفس الفترة و الذي بلغ متوسطه 10.06 ٪ لمدة 17 سنة بين سنتي 2004 و 2020 أي أكثر من 4 مرات ما حققه نمو الاقتصاد الجزائري.

سبب هذا التباطؤ، حسب البنك الدولي، هو انكماش قطاع المحروقات الذي يمثل 20% من إجمالي الناتج المحلي و41% من إيرادات الموازنة و94% من إيرادات الصادرات. أسباب أخرى ذكرها البنك و المتعلقة بنموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية و كذا الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في محاولته للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي. أما مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت تغير بين 2000 و 2019، الشكل 3-15 الموالي يوضح التحول الذي عرفه هيكل مساهمة أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري.

الشكل 3-15: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر بين سنتي 2000 و2019 (%)

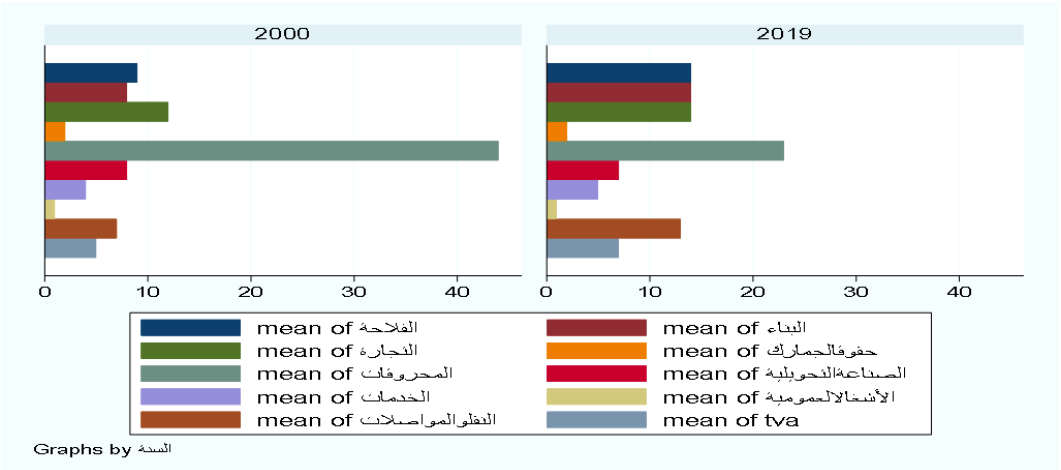

المصدر:Le Tableau de Bord de l'Économie Nationale

حيث عرف قطاع المحروقات تراجع مهم في نسبة مساهمته، حيث كان يمثل أكثر من 44 % في 2000 بينما لم يبلغ 25% في 2019 مع العلم أنه سجل نسبة 50% في سنة 2008 و هي أعلى نسبة بلغها. بينما عرفت قطاعات مثل الفلاحة، البناء و التجارة ارتفاع طفيف حيث بلغت نسبة كل منها 14 % بعد أن كانت لا تتجاوز 9% في سنة 2000.

يجب الإشارة إلى أن قطاع البناء الذي يضم مشاريع البني التحتية عرف العديد من مشاكل إعادة التقييم التي، في الحقيقة، لا تستند إلى رقابة أو التخطيط و شكلت خلال عقدين نقطة سوداء. الأغلفة المالية المخصصة للمشاريع شهدت تضخيما بأضعاف ما هو معمول به في دول الجوار مثلا. دكتور الاقتصاد ك. ساري منتقدا سياسة النفاق على هذه المشاريع أشار إلى أن هناك مبالغة وتضخيم في تقدير قيمة المشاريع و أن المواصلة في الإنفاق على هذه المنشآت دون تشييد أدوات الإنتاج سيأتي بنتائج عكسية. أي ضخ نسبة مضاعفة سنويا من الناتج المحلي مقابل تحقيق نسبة نمو متواضعة.

في العموم، تراجع مساهمة قطاع المحروقات جراء تراجع الأسعار و انخفاض الإنتاج هو من أثر في هيكل الناتج الداخلي و أن التقدم التي عرفته قطاعات مثل التجارة و الفلاحة لم يكن سوى نتيجة لانكماش قطاع المحروقات.

3. حجم الإنفاق الحكومي

دور الحكومة في اقتصاد يمكن أن يظهر من خلال حجم الإنفاق ، حيث من المفترض أن ينعكس على أداء الاقتصاد. في الفترة بين 1995 و 2020 يظهر الشكل 3-2 أن حجم الإنفاق في الجزائر عرف تزايد مستمر و هذا لأسباب تتعلق، كما ذكرنا، بحج الاستثمارات الكبرى و الإنفاق الاستهلاكي جراء تزايد عدد السكان. في مقارنة تطور هذا المؤشر بين الجزائر و سنغافورة فقد تجاوز بكثير حجمه في سنغافورة بين 2006 و 2017 (529164.90 مليون دينار). لكن ما حققته هذه الدولة الصغيرة ، و التي لا تملك موارد طبيعية ، مصنفة بين أربعة تنانين آسيوية و حققت واحد من أعلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم (58483 دولارا أمريكيا في عام 2020 وفقًا لصندوق النقد الدولي).

الشكل 3-16:تطورنسبة الإنفاق الحكومي في الجزائروسنغافورة خلال 1995-2020

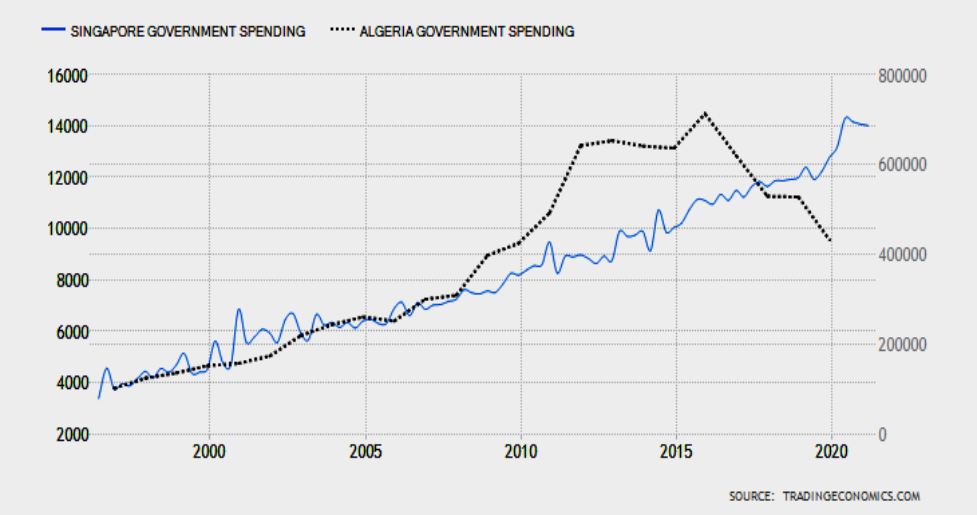

المصدر: Trading Economics

4. المعدل السنوي للتضخم

يعتبر التضخم مشكلة كبيرة و معقدة يواجهها الاقتصاد الجزائري مند عقود. هذا لأن هذه الظاهرة تعكس جملة المشاكل التي واجهها و يواجهها الاقتصاد الجزائري. من أهم هذه المشاكل هي عدم قدرته على التحكم في المستوى العام للأسعار و الاعتماد الشبه الكلي على اقتناء السلع الاستهلاكية من الأسواق العالمية و عدم القدرة على التحكم في السيولة بسبب السياسات المالية و النقدية غير الفعالة و الأهم من ذلك هو عدم تمكنه من تنويع القطاعات الخالقة للثروة. الرسوم البيانية التالية توضح تغير المعدل السنوي للتضخم خلال مرحلتين:

الشكل 3-17: المعدل السنوي للتضخم بين 1980-2008 و بين 2009-2019

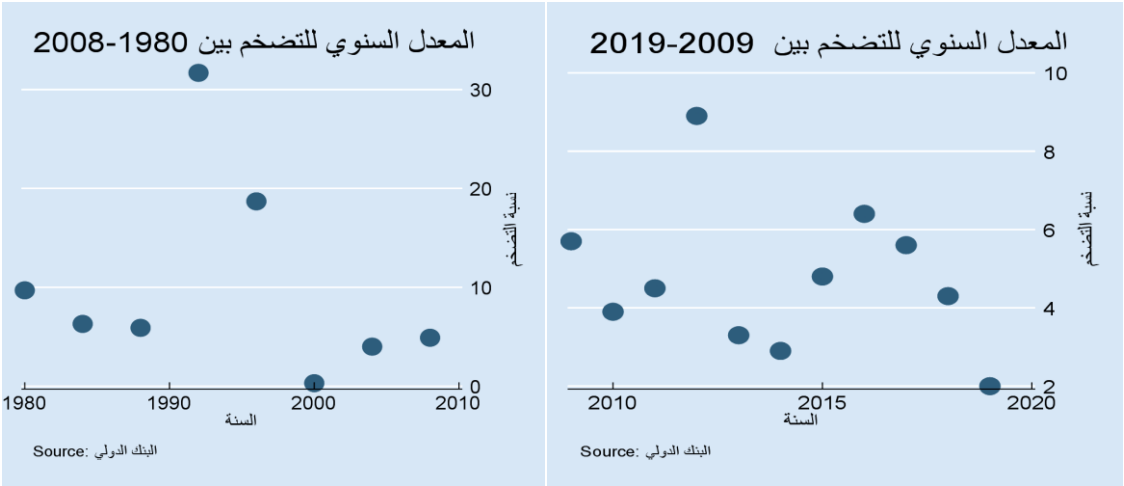

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

كما هو موضح في الرسمين أعلاه، فقد عرف معدل التضخم تراجعا نسبيا بداية من سنة 2000 و هو المعدل الأدنى خلال هذه المرحلة بنسبة لا تتعدى 0.2 ٪، ليسجل سنة 2012 أعلى نسبة ب 8.9 ٪ فيما لم تتجاوز النسبة في نهاية الفترة 2٪ في سنة 2019. لكن مقارنة بفترة التسعينات تعتبر هذه المستويات منخفضة نسبيا لما شهدته فترة التسعينات حيث بلغ نسبة 31.7 ٪ سنة 1992 مقابل تراجع طفيف بداية من سنة 1993 لتبلغ النسبة 18.7 ٪ سنة 1996٪ . حسب البنك الدولي، معدلات التضخم كانت في كل سنة تتجاوز معدل نمو الكتلة النقدية. الفائض في السيولة تجاوز مند بداية 2001 الكتلة النقدية (M1) و تجاوز الكتلة النقدية (M2) بداية من 2004 و هي ما اعتبرها تقرير بنك الجزائر سببا في ارتفاع التضخم.[1] كذلك الاستيراد العشوائي و الاعتماد شبه الكلي على الاحتياجات من الأسواق العالمية خلال هذه المرحلة تسبب في تحمل نسبة من التضخم الحاصل في هذه الأسواق. نتيجة لذلك ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر بشكل كبير بين 2008 و 2020، و هذا ما يوضحه الشكل 5 أدناه القائم على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

[1] Banque d'Algérie. www.bank-of-algeria.dz. Consulté le 28/12/2019.

الشكل 3-18: مؤشر أسعار المستهلك بين 2008-2020

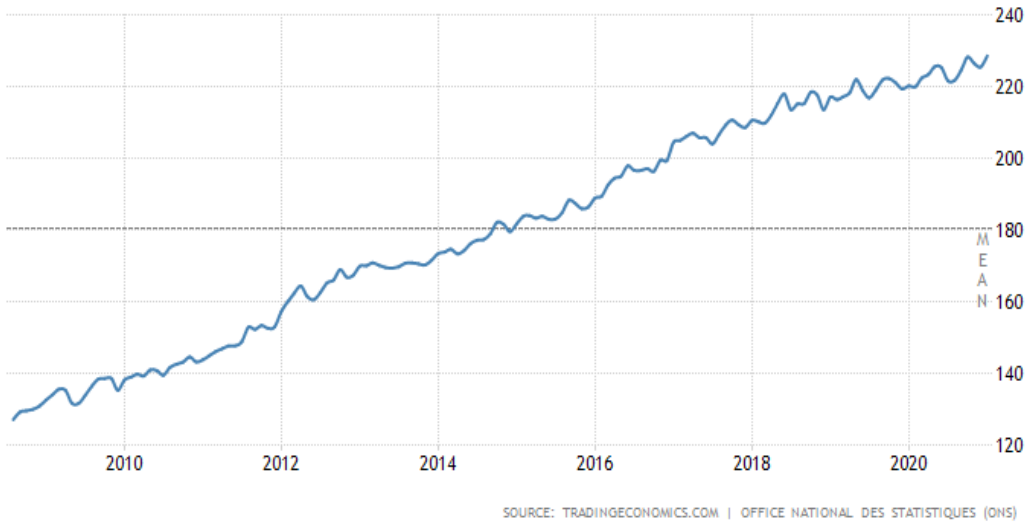

المصدر: Trading Economics اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

5- مستويات البطالة

مؤشر البطالة يعتبر من أهم المؤشرات الماكرو-قتصادية والتي تعكس أداء الاقتصاد. في التمثيل البياني يعرض مستويات هذا المؤشر خلال الفترة الحديثة للاقتصاد الجزائري.

الشكل 3-19: تمثيل بياني لمعدل البطالة في الجزائر من 2000 إلى 2019

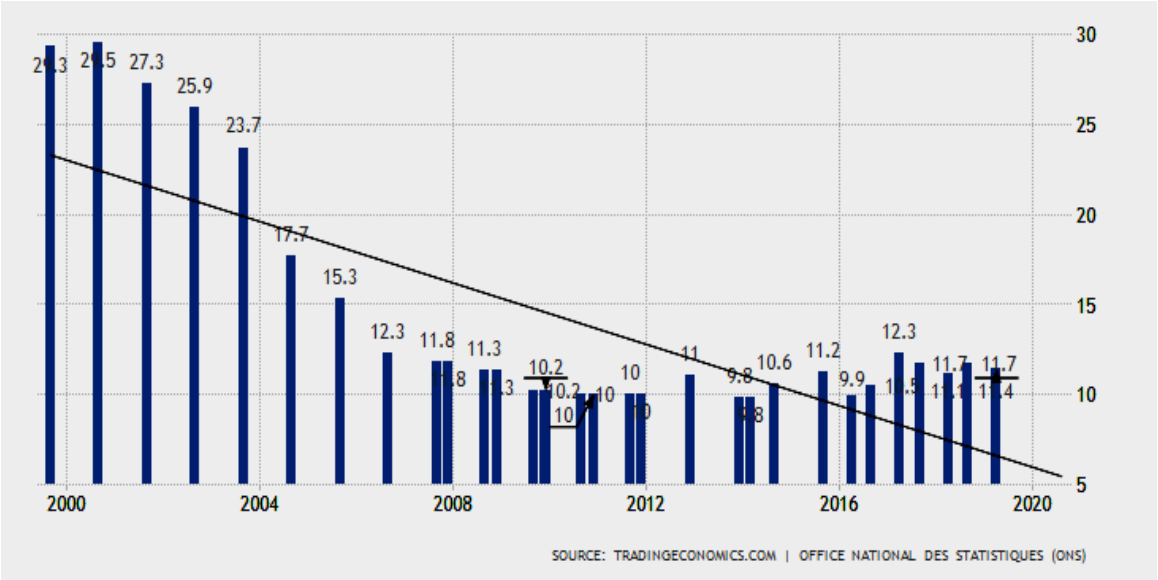

المصدر: Trading Economics اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

بعد المستويات المرتفعة التي عرفها معدل البطالة نهاية التسعينات و بداية الألفية أين سجل حوالي 29.3 ٪ في سنة 2000 و 25.9 ٪ في سنة 2004، بدأ في الانخفاض ليبلغ أدنى مستوى له في سنة 2013 أين بلغ نسبة 9.8 ٪. لكن في 2014 و هي السنة التي تراجعت فيها أسعار المحروقات بدأ في الارتفاع ليصل إلى 11.7 ٪ في 2019 .

حسب البنك الدولي، لقد سمح برنامج الانتعاش الاقتصادي (PSRE) خلق 850 ألف فرصة عمل خلال الفترة 2004/2001 ، وساهم في انخفاض معدل البطالة من 28٪ إلى 23.7٪ . الوظائف التي تم إنشاؤها 170.000 وظيفة مباشرة و 000. 664 غير مباشرة.

حسب تقييم البنك الدولي لسنة 2019، لم يعوض الارتفاع الطفيف في النمو خارج قطاع المحروقات انخفاض عائدات هذه الأخيرة و الحفاظ على مستوى منخفض من البطالة. في 2019 بلغ عدد العاطلين 1.44 مليون مقابل 11.2 ٪ في سنة 2016. بالمقابل ارتفع معدل البطالة في فئة الشباب بين 16و24 سنة إلى 28.3٪ في 2017 مقابل 26.7٪ في سنة 2016.كما بلغت هذه النسبة 21.4٪ من فئة خريجي الجامعات و 7.3٪ فقط من دون شهادات.[1]

هناك العديد من العوامل التي فسرت مستوى البطالة في الجزائر. النمو السكاني أعتبر من أهمها خاصة بين فئة الشباب. كما أن نظام التعليم لا يلبي متطلبات سوق العمل بالمهارات والتدريب الذي يتطلبه و هو ما تطلب بداية من 2003 جلب العمال الأجانب من أجل تحقيق البرامج الاقتصادية. البطالة أثرت بقوة على الاقتصاد الجزائري وهي المسؤولة عن انخفاض الاستهلاك الذي يؤثر بدوره على الإنتاج مما سيزيد من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدولة.[2]

في الواقع أن الإنفاق العام وآليات التشغيل المستحدثة التي تم تسخيرها خلال هذه السنوات، فشلت من التخلص بشكل نهائي من البطالة. بل أن هناك من يعتقد أن الأرقام المعلنة حول البطالة مظللة إلى حد ما أو ما يطلق عليها البطالة المقنعة لأنها لا تستثني بعض الفئات مثل الموظفين غير الدائمين و الوظائف غير الرسمية المدمجة إحصائيا ضمن فئة العاملين.[3]

2-2-3 قطاع التجارة الخارجية

لم يعرف هيكل التجارة الخارجية تغيرات مند فترة طويلة، حيث يعكس الميزان التجاري طويل الأجل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

[1] Banque d'Algérie. www.bank-of-algeria.dz. Consulté le 25/12/2019.

[2] Salima, Benyahia. "Le chômage en Algérie: Caractéristiques, Causes et Conséquences Unemployment in Algeria: Characteristics, Causes and Consequences." *Revue de l'Ijtihad D'études Juridiques et Economiques ISSN* 2335: 1039.p1035

[3] Bouyacoub, Ahmed. "Quel développement économique depuis 50 ans?." Confluences Méditerranée 2 (2012): 83-102,P 87.

الشكل 3-20: تمثيل بياني لتطور الصادرات و الواردات في الجزائر من 1990 إلى 2019

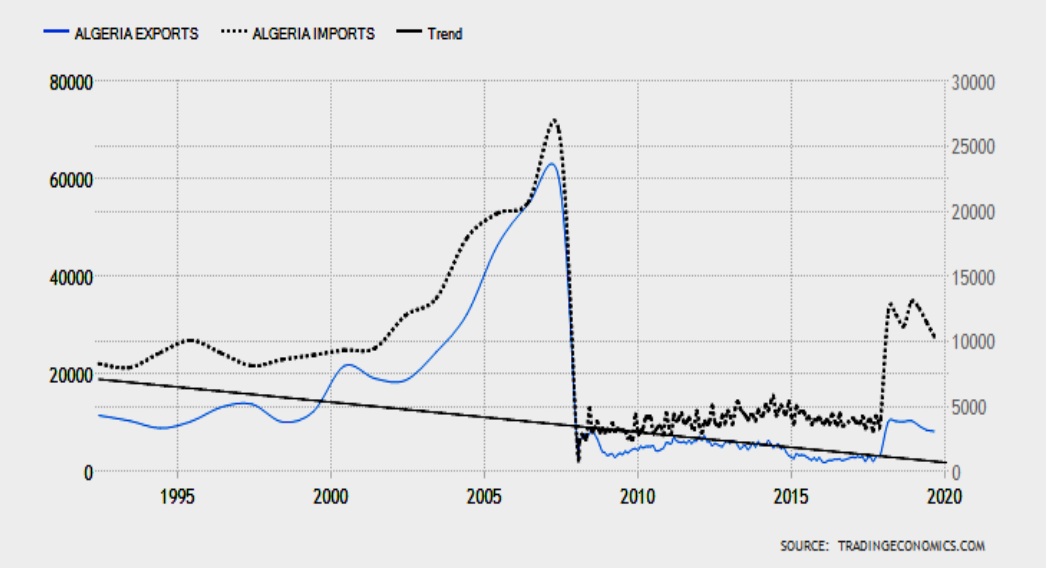

المصدر: Trading Economics

على الرغم من التدابير حماية الاقتصاد المعلنة و التي طبقت على السلع إلا أن الواردات تضاعفت بين عامي 2006 و2009، حيث بلغت 21 مليار إلى 39 مليار دولار مقابل 9 بلايين دولار فقط في عام 2000. في الوقت نفسه، تقدر تحويلات العملات الأجنبية المتصلة بإعادة الأرباح من الشركات الأجنبية بأكثر من 50 مليار دولار بين عامي 2001 و2008، وبنحو 9 مليار دولار في عام 2009، أي ما يقرب من أربعة أضعاف التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي. السلطات فسرت هذه التطورات على أنها نتيجة لفشل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وكان من شأن ذلك أن يشجع على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج على نطاق واسع من خلال الواردات على حساب الاستثمارات المنتجة.[1]

حسب تقرير Algérie Eco لسنة 2016 فانه في 2000، بلغت الواردات حوالي 10 مليارات دولار مقابل 65 مليار دولار في عام 2014 ب بمتوسط نمو بنسبة 15٪ مصحوبا بتحسن الإنتاج الوطني بنسبة 5٪ في المتوسط. أي بتجاوز نمو الواردات عن نمو الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يعتبر خللا في الاقتصاد. لقد كان الاستيراد في هذه الفترة أكثر ربحية من الإنتاج، لذلك استمرت فاتورة الاستيراد في الارتفاع . إن الزيادة الكبيرة في الواردات منذ عقد ونصف الآن هي تعبير عن الطلب الداخلي، مدعوماً بإيرادات النفط، وهيكلية تتجاوز العرض المحلي.

لهذا بدأ في السنوات الأخيرة البحث في كيفية تقليص الواردات،حيث أنه من بين المقترحات المقدمة، الرقابة الإدارية على محتوى الواردات من خلال تحديد المنتجات التي يجب حظرها وفقًا للاحتياجات الوطنية. أيضا، الذهاب تدريجيا نحو سعر الصرف الطبيعي ودعم المنتجات الأساسية بشكل مباشر و تجنب القيام بذلك من خلال سعر الصرف.[2]

[1] Mezouaghi, Mihoub,Op.Cit,P 23.

[2] Abdelhak Lamiri 22/10/2016.https://www.algerie-eco.com/2016/10/22/la-problematique-des-importations/consulté. le 17/06/2020.

لكن يبقى تحقيق هذه المقترحات بعيد عن الواقع و أن جماعات المصالح التي تستفيد من مكاسب الاستيراد تستخدم كل ثقلها للتأثير على القرارات لصالحها. صحيح أن الواردات في الجزائر انخفضت إلى 10374 مليون دولار في الربع الثالث 2019 من 11481 مليون دولار في الربع الثاني من 2019 حسب بيانات البنك الدولي، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يبدو صعب المنال.

أما إشكالية الصادرات فهي مرتبطة أساسا بتنويع الصادرات، فحسب تقرير CNUCED لسنة 2017 فقد يتسبب انخفاض المستمر في سعر البرميل في حدوث صدمة اقتصادية و اجتماعية كبيرة، حيث و على مدى السنوات الماضية، لا يبدو أن الاقتصاد قد نجح في التقدم في سياسات تنويع الصادرات. من جهة أخرى شكك التقرير في قدرة الاقتصاد الجزائري على امتصاص صدمات سياسات الانفتاح التي حاول تطبيقها على مدى سنوات من الإصلاحات المتعثرة وكذا في قدرته على تنويع هيكل الصادرات. يذكر نفس التقرير أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 كان قد فرض مجموعة من الإجراءات لتقليل تدفقات العملات الأجنبية الخارجة وتشجيع الاستثمار المحلي و هذا من خلال فرض الاعتماد ألمستنديباعتباره الوسيلة الوحيدة لدفع قيمة الواردات و إنهاء الائتمان الاستهلاكي الذي أدى إلى زيادة طلب الأسرة على المعدات من السلع المستوردة خاصة السيارات . كما فرض منح الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الجزائري من خلال الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة. لكن هذه الإجراءات لم تؤثر كثيرا على النتائج و هو ما أكده الديوان الوطني للإحصاء في تقريره لسنة 2019 حيث أشار إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت هامشية في إجمالي الصادرات حيث لم تمثل سوى 7.2٪ من إجمالي صادرات السلع في سنة 2019، كما أن صادرات الخدمات لم تتجاوز 1.9٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي .

الشكل رقم 3-21 : الميزان التجاري لسنة 2018 للجزائر مقارنة بعينة من الدول

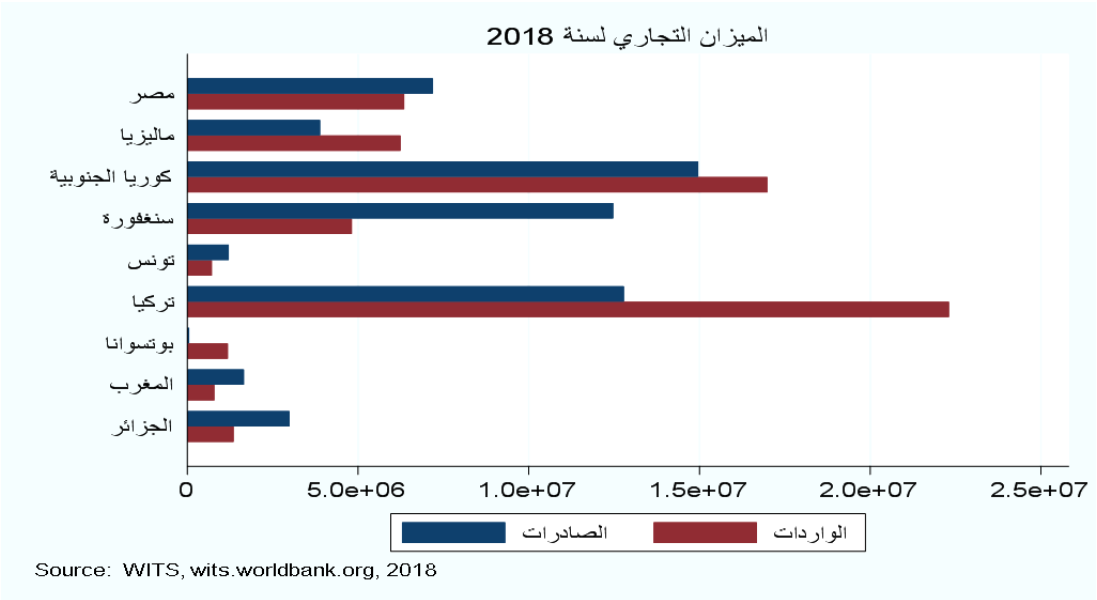

المصدر: من إعداد الطالب من خلال بيانات WITS 2018

بعض الدراسات إلى أن إستراتيجية إحلال الواردات قد تفشل بسبب غياب سوق تنافسية حقيقية للصناعات الوطنية. بعض البلدان الناشئة مثل سنغافورة و تركيا نجحت في هذه الإستراتيجية لأنها تجاوزت حدود السوق الداخلية و انتقلت للبحث عن منافذ خارجية. لذلك، طالما أن إعادة بناء السوق الداخلية مؤطر بقواعد ومؤسسات احتكار.[1]

3-2-3 وضعية القطاع المالي

النظام المالي يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، حيث أنه القناة الرئيسية التي تتم من خلالها عملية التمويل. لهذا بدأت عملية الإصلاحات منذ التسعينات، حيث شملت التحرير المالي وحوكمة النظام المالي والمصرفي من أجل تحسينه وزيادة زيادة معدلات النمو الاقتصادي. لكن بعد سنوات من الإصلاحات بقي أداء هذا النظام جد محدود.

1.ميزان المدفوعات

كما ذكرنا أنه و منذ الاستقلال ظل الهيكل التجاري، في أغلب الفترات، دون تغيير حيث لم تحقق محاولات تنويع الاقتصاد خارج هذا القطاع أية نتيجة. السياسات النقدية والمالية المتبناة من طرف الحكومات كانت مرتبطة بشكل مباشر بالتغير الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذه الوضعية أثرت أيضا على تحصيل الموارد المالية في ظل غياب مصادر بديلة.

الشكل رقم 3-22 : تطور ميزان المدفوعات بين 2008-2019.

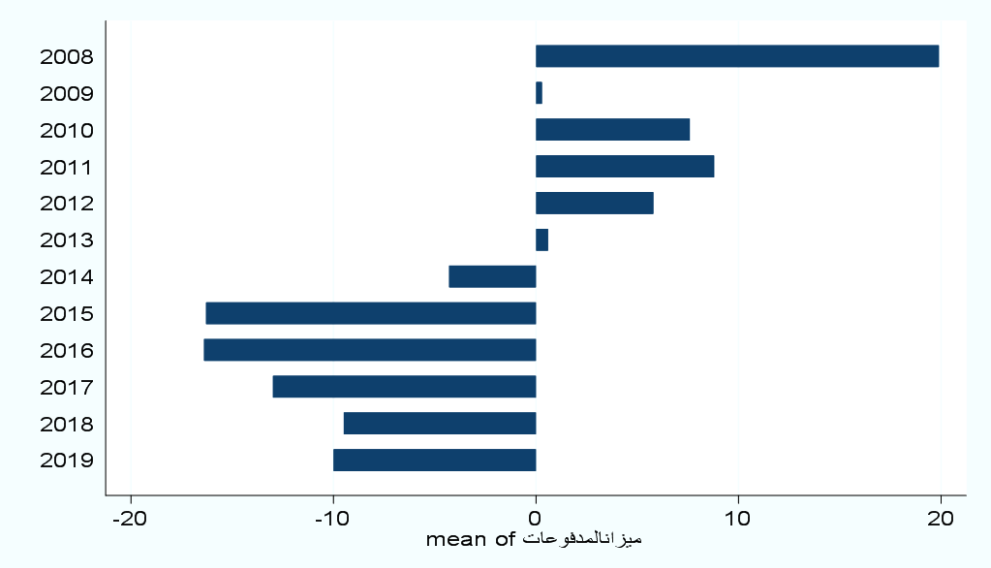

المصدر: من إعداد الطالب من خلال معطيات بنك الجزائر

بدعم من المستويات المرتفعة لأسعار المحروقات في السوق الدولية، سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فوائض لسنوات متتالية. كما يظهر في الشكل سجل في سنة 2008 مستوى فائض مهم رغم الأزمة المالية العالمية لكن هذا التأثير

[1] Mezouaghi, Mihoub et al "Les paradoxes de la souveraineté économique en Algérie." *Confluences Méditerranée* 4 (2009): 9-P 26.25.

ظهر خلال السنة التي بعدها ليسجل بداية الانخفاض حتى سنة 2014 و التي عرف فيها أول عجز له منذ سنة 1998. لقد سمحت هذه الفوائض بتراكم لاحتياطيات النقد الأجنبي[1]، التي بلغ مخزونها 194 مليار دولار في نهاية سنة 2013.

2. احتياطي العملة الأجنبية

مستويات احتياطي العملة الأجنبية عرفت أرقاما قياسية إلى غاية 2012 حيث تجاوزت 200 مليار دولار. من خلال الشكل الموضح أسفله و باعتبار 2008 كسنة الأساس باحتياطي قدر ب 143.1 مليار دولار، سجل مخزون العملة الأجنبية تراجع بداية من سنة 2014 بنسبة 7.49 % أين بلغ 178 مليار دولار و هي السنة التي عرفت تراجع شديدة في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الشكل 3-23: تغير احتياطي العملة الأجنبية بين 2009-2019 (مقدر بنسبة مئوية)

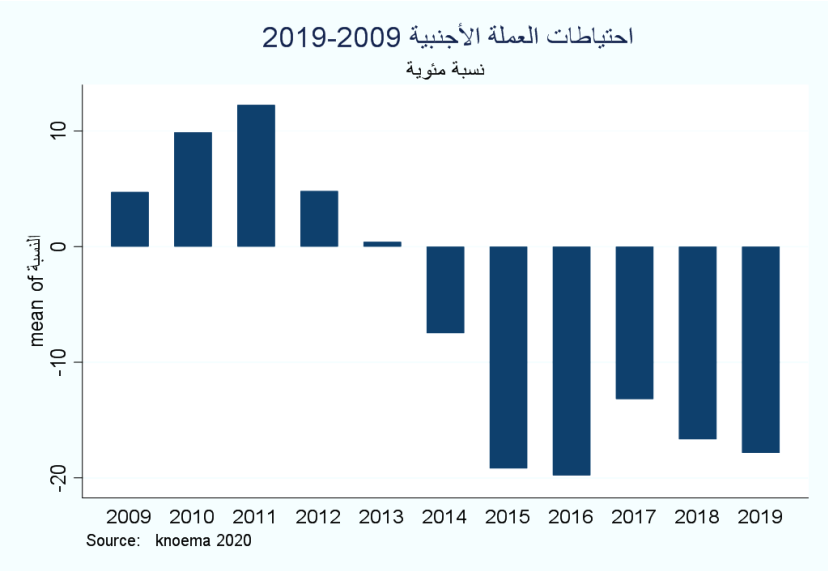

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات موقع knoema 2020

كما يلاحظ من خلال الشكلين أعلاه، أن ميزان المدفوعات حدد الاحتياطي، فحسب السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي، تراجع احتياطي النقد الأجنبي بنحو 15.6 مليار دولار في أقل من سنة ونصف السنة، حيث استقر عند 57 مليار دولار في 2019 مقابل 79.88 مليار دولار، في نهاية 2018 وسط. كما تراجع إلى 55 مليار دولار في الربع الأول من 2020 مقابل 60 مليار دولار في الربع الرابع من 2019. يذكر أن هذا الاحتياطي يعد الممول الوحيد للتجارة الخارجية، و أن السلطات لجأت إليه لمواجهة ارتفاع الإنفاق العمومي.

كما ذكرنا، أن هذا التراجع يعود أساسا إلى التنويع المنخفض لصادرات السلع خارج قطاع المحروقات والاتجاه التصاعدي في الواردات. حسب بيانات منظمة OPEP فقد انخفض متوسط السعر السنوي لبرميل النفط الخام بداية من سنة 2014 من 100.23 دولار إلى 53.07 دولار فقط للبرميل في عام 2015. خلال الفترة 2000-2014، مثلت صادرات

[1] وفقًا لتعريف صندوق النقد الدولي ، تتكون الاحتياطيات الدولية من مجموع النقد الأجنبي للبلد ، وموقع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي ، واحتياطيات الذهب النقدية ، وقيمة الدولار الأمريكي لممتلكات حقوق السحب الخاصة من قبل سلطاتها النقدية(دولار أمريكي بالأسعار الجارية وأسعار الصرف الحالية بالملايين).

المحروقات حوالي من 98٪ من إجمالي صادرات السلع.في الوقت نفسه ، أدت الزيادة الكبيرة في واردات السلع والخدمات إلى رفع مستواها إلى ما يقرب من 71.4 مليار دولار في عام 2014 ، أي أكثر من ستة (06) أضعاف عن مستواها في سنة 2000. أما بالنسبة للصادرات من السلع خارج المحروقات ، فبقي مستواها متدنيا وبعيدا عن الطموحات، فبعد زيادتها بين عامي 2013 و 2014، تراجعت في 2015 لتصل إلى مستوى 1.48 مليار دولار مقابل 1.67 مليار دولار في 2014.

أيضا، تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية مند تراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي جراء الأزمة النفطية المستمرة منذ 2014. سنة 2015 عرفت بداية التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية في أسواق الصرف الأجنبي الدولية. في ظل هذا السياق و مع وانخفاض أسعار النفط تدخل بنك الجزائر على مراحل بهدف الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار عند مستوى قريب من توازنه. لكن بسبب تراجع أسعار النفط وازدياد عجز الموازنة وميزان المدفوعات واتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين واصل انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين عامي 2014 و 2015، حيث انخفض متوسط السعر السنوي للدينار من 80.57 دينار للدولار عام 2014 إلى 100.46، أي ب 19.81٪. كما ارتفع من 106.91 دينار لليورو عام 2014 إلى 111.44 ديناراً لليورو عام 2015. بينما في سنة 2020 فقد بلغ في السوق الموازية 178 دينارا لكل دولار، و210 دينارا مقابل اليورو.

حسب تقرير بنك الجزائر[1] ، ميزان المدفوعات تراجع بنحو 57٪ في الربع الأول من 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019 ، من 5.9 مليار دولار إلى 2.5 مليار دولار. لكنه مجرد فترة قبل أن يعود إلى عجزه و المرتبط بشكل أساسي بالإنفاق المحلي الزائد وانخفاض أسعار النفط.

من ناحية أخرى ، يذكر البنك المركزي أن عجز ميزان المدفوعات اتسع بنسبة + 33.7٪ خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018. كما تقلصت احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية بنحو 3.830 مليار دولار في نهاية الربع الأول مقارنة بنهاية ديسمبر 2019 .و منه، و بالنظر إلى حجم الاختلالات الذي يعرفه ميزان المدفوعات، لا يمكن أن يكون سعر الصرف هو متغير التعديل الوحيد فهناك حاجة إصلاحات هيكلية لتنويع الاقتصاد و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3-3 الوضعية الاجتماعية

رغم المشاكل التي عرفها الاقتصاد، الا أن المؤشرات المرتبطة بحياة الأفراد ظلت متوسطة المستوى حسب التقارير و مصادر البيانات الدولية المتخصصة.

3-3-1 مؤشر التنمية البشرية[2] (IDH)

حسب التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD[1] لسنة 2019 فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى في المغرب العربي وثالث دولة إفريقية ذات مؤشر تنمية بشرية "مرتفع". حسب PNUD مؤشر نصيب الفرد في الناتج المحلي

[1] https://www.reporters.dz Consulté le 09/07/2020.

[2] مؤشر مركب يقيس متوسط نوعية الحياة لسكان في أي بلد، حيث ينحصر مقياس المؤشر من 0 إلى 1 ويأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية.أولاً ، إمكانية التمتع بحياة طويلة وصحية بناءً على متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ثانيا، مستوى التعليم على أساس معدل الأمية والحضور في مختلف مستويات النظام المدرسي وأخيرًا ، مستوى المعيشة ، محسوبًا من الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، مع مراعاة تعادل القوة الشرائية.(PPP)

الإجماليلا يكفي لتقدير الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بشكل كامل في وقت واحد. لتقدير رفاهية السكان، يجب أخذ في الاعتبار الطريقة التي يتم بها توزيع الثروة المادية و غير المادية، حيث يأخذ في الحسبان متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومستوى تعليم الشباب و غيرها.

الشكل 3-24 يظهر مخطط انتشار مؤشر التنمية البشرية إلى احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى سن 5 لمجموعة من دول العالم في سنة 2020. احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى سن 5 هو قياس لمستوى الرعاية الصحية و مدى تحديده لمستوى مؤشر التنمية البشرية.

الشكل 3-24: مخطط تشتت مؤشر التنمية البشرية إلى احتمالية الحياة حتى سن 5 لمجموعة من دول العالم في سنة 2020.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات PNUD

من خلال الرسم يظهر مستوى مساهمة مؤشراحتمالية البقاء على قيد الحياة حتى سن 5 على مستوى التنمية البشرية لمجموعة من دول العالم في سنة 2020 و الذي تتوسط من خلاله الجزائر هذه العينة في نفس المستوى مع دول مثل اندونيسيا و مصر.لكن بالنظر إلى معدل وفيات الرضع وهو عدد الرضع الذين يموتون قبل بلوغهم سنة واحدة، لكل 1000 مولود حي في سنة معينة. تبقى الأرقام بعيدة جدا عن دول مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة اللتان عرفتا تحسنا ملحوظا خلال فترة المقارنة بين 1962و 2020. فرغم التراجع الذي سجله هذا المؤشر في الجزائر إلا أنه بقي في حدود حوالي 1000/20 و هي نتيجة متأخرة حتى على كوريا الشمالية التي تراجع فيها لحدود 1000/15. الشكل 3-25 يظهر هذه المقارنة.

[1] تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يصنف البلدان إلى أربع فئات بين البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (أقل من 0.550) ، والبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (بين 0.550 و 0.699) ، والبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (بين 0.700 و 0.799) والبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا (أعلى من 0.800.

الشكل 3-25: معدل وفيات الرضع قبل بلوغهم سنة واحدة لكل 1000

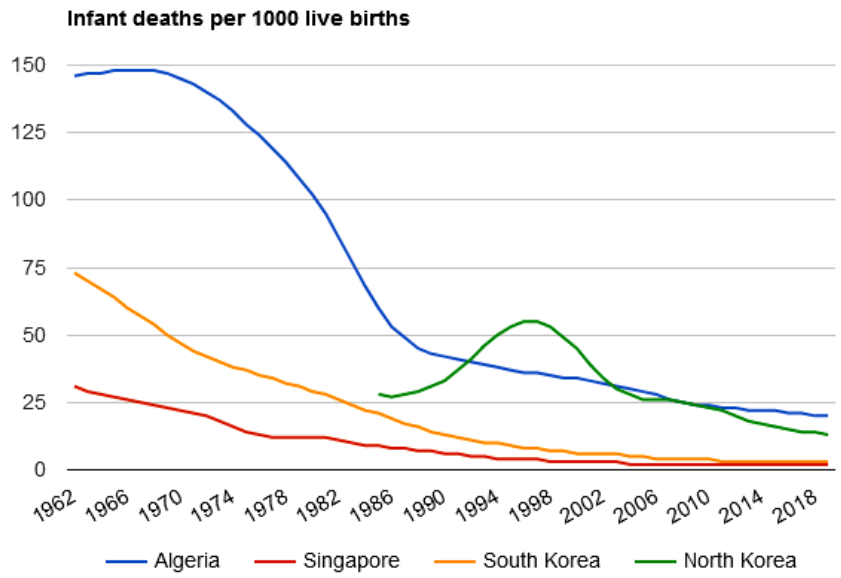

المصدر: www.theglobaleconomy.com

عامل آخر مهم تعتمده PNUD في تحديد مستوى التنمية البشرية في البلدان و هو التعليم. الشكل 3-26 يظهر مخطط تشتت مؤشر التنمية البشرية إلى سنوات الدراسة المتوقعة لنفس المجموعة من دول في سنة 2020.

الشكل 3-26: مخطط تشتت مؤشر التنمية البشرية إلى سنوات الدراسة المتوقعة لمجموعة من دول العالم في سنة 2020.

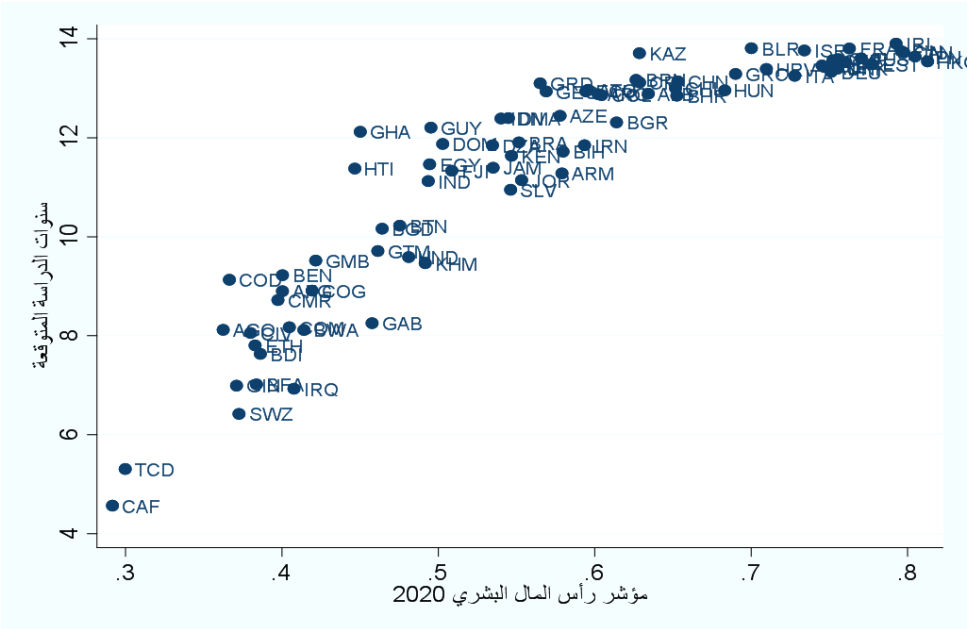

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات PNUD

حسب الأشكال الموضحة أعلاه توجد الجزائر ضمن المجموعة التي تتوسط المخطط متقدمة على العديد من الدول خاصة الإفريقية و قريبة من دول مثل البرازيل و مصر و جمهورية الدومنيك. فيما تراجعت عن بعض الدول الأسيوية مثل كزخستان و أدربيجان و عن دول أوربا مثل المجر.

حسب التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "PNUD" لسنة 2019 على المستوى الإفريقي احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بتقييم مرتفع بعد كل من السيشل (62 عالميا) و جزر موريس (66 عالميا) و الأولى على المستوى المغاربي بتصنيف 82 عالميا مقابل تونس (91 عالميا) وليبيا (110) والمغرب (121)وموريتانيا (161) و هذا ما يعكس الإنفاق الاجتماعي من خلال المرافق و المنشآت الصحية و التعليمية و كذا التحويلات الاجتماعية. و هي نتاج الدولة ذات الطابع الاجتماعي الذي تحاول السلطة المحافظة عليه .

لكن حسب مؤشر نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المدارس الابتدائية تبقى النتائج بعيدة جدا كما هو موضح في الشكل 3-26 عن دول مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة اللتان عرفتا تحسنا ملحوظا خلال فترة المقارنة بين 1970 و2020. فمن حوالي 40 تلميذ لكل معلم سنة 1970 الى حوالي 30 تلميذ في سنة 2020، هذا مقابل 58 تلميذ لكل معلم في كوريا الجنوبية سنة 1970 ليصبح في حدود 18 تلميذ لكل معلم سنة 2020. نفس التقدم عرفته دولة سنغفورة حيث أصبح المعدل في حدود 17 تلميذ لكل معلم في سنة 2020 بعد أن كان حوالي 42 في سنة 1975.

الشكل 3-27: نسبة متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في المدرسة الابتدائية

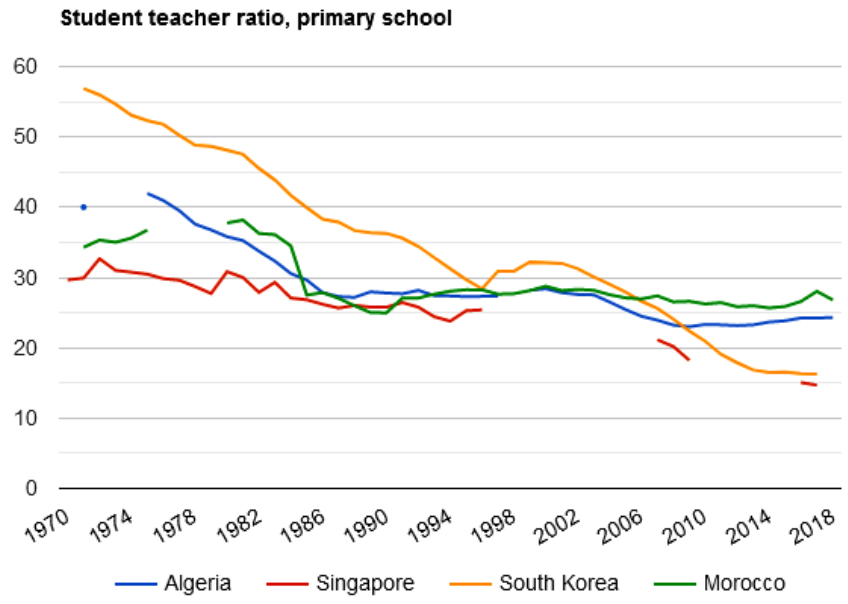

المصدر: www.theglobaleconomy.com

2-3-3 الفقر وعدم المساواة في الدخل

يقاس مستوى الفقر بشكل عام على أساس مقاربتين: المادية و غير المادية، النفعية وغير النفعية.المقاربة الأولى لا تتعا مل إلا مع الجانب المادي من خلال مدي تلبية الحاجات الأساسية و الرفاهية الاقتصادية. المقاربة النفعية، تضع بعض المؤشرات على السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر وبالتالي تحديد مفهوم "المنفعة" في "الرفاه الاقتصادي".[1]

التقدم الاقتصادي الذي عرفه العالم أدى إلى تراجع عدد الفقراء، لكن، حسب دراسة البنك الدولي، لا يزال نصف سكان العالم تقريبا أو ما يقارب 3.4مليار نسمة يعانون من الفقر. الجزائر من بين هذه الدول حيث بلغ المعدل الفقر في آخر إحصائية رسمية 5.5% في عام 2011. هذا و يعيش قرابة 75% من فقراء الجزائر في مناطق حضرية، ويشتغلون في القطاع غير الرسمي و هي أعلى منها في المناطق الريفية أو "مناطق الظل" و هذا في الحقيقة لا يعكس الواقع. من ناحية أخرى، و باستخدام خط الفقر 3.10 دولار للفرد في اليوم (وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011)، يقدر أن معدل الفقر بلغ 3.3% مقارنة بمعدل الفقر الوطني الرسمي على أساس خط الفقر "المرتفع" المقدر ب بلغ 5.5%. وتشير خطوط الفقر المناظرة إلى أنه بلغ ما يعادل 3.57 دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011 في المناطق الحضرية (ومعدل الفقر (5.8%و3.18 دولار للمناطق الريفية ومعدل الفقر 4.8%).

حسب بيانات من البنك الدولي سجلت الجزائر مؤشر عدم المساواة في الدخل (GINI)[2] من بين الأدنى في العالم، حيث قدر المؤشر 32.20 سنة 2018 و هي نفس القيمة التي تحصلت عليها كندا و قريبة من قيم تحصلت عليها دول مثل اليابان و فرنسا ب 29.90 و أفضل من مصر ب47 و جنوب إفريقيا كأسوأ نتيجة ب 57.7 و هي تعبر عن وجود نسبة عالية من التفاوت الاقتصادي و توزيع الثروة. في المقابل ، فإن التفاوت في الدخل هي الأدنى في الدول الاسكندينافية مثل ايسلاندا ب 24.40 و النرويج 24.90 و كذلك بعض دول وسط وشرق أوروبا مثل جمهورية التشيك 25.60. هذا و كانت من بين أفضل 20 دولة ذات أكبر مساواة في توزيع الدخل في عام 2017، حيث احتلت المرتبة 13 بمؤشر يقدر ب 27.6 بعد النرويج ب27.5 .

3-3-3 مؤشر السعادة happiness

حسب مؤشر World Happiness Index [3] و من خلال تقرير سنة 2020، احتلت الجزائر المرتبة 109 متقدمة على تونس لكنها متخلفة عن المغرب الذي احتل المركز 106 ، كما احتلت مرتبة قريبة من دول مثل أوكرانيا (110) وجورجيا

[1] Maliki, Samir BE, Abderrezak Benhabib, and Jacques Charmes. "Households poverty and water linkages: Evidence from Algeria." *Topics in Middle Eastern and North African Economies* 11 (2009).p3

[2] مؤشر GINI ، هو مقياس إحصائي يقيس مستوى عدم المساواة في توزيع الثروة حيث يستخدم هذا المعامل عادة لقياس عدم المساواة في الدخل أو مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد أو الأسر داخل الاقتصاد عن التوزيع المتساوي تمامًا.تم تطويره من قبل الإحصائي الإيطالي Corrado Gini مقياس 0 يمثل مساواة تامة ، بينما يشير مؤشر 100 إلى عدم مساواة كاملة.

[3] هناك مؤشرات حديثة تقوم بتقييم تنمية الدول متجاوزة بذلك المؤشرات التقليدية مثل نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر التنمية البشرية لأنها، في اعتقاد مجموعة من الاقتصاديين، قد فشلت في تقديم حساب حقيقي لرفاهية الأفراد الحالية والمستقبلية. الأمر يتعلق بمؤشرات مثل الرفاه "wellbeing"و مؤشر السعادة happinessو الذي انشأ مند 2012 و التي تعتمد على ستة عوامل في الاعتبار عند تحديد الترتيب مثل نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، ومتوسط العمر المتوقع ، الحرية ، السخاء وتصور الفساد في الحكومة و غيرها في عملية القياس. أو حتى مؤشر الحياة الأفضل "Better Life Index" لمنظمة التعاون

(المرتبة 108) وفنزويلا (المرتبة 107) والعراق (المرتبة 111)وتحتل الجزائر ثلاثة مراكز خلف جارتها المغرب بالمرتبة 106 فيما جاءت تونس في المرتبة 122 .ومع ذلك، فإن الجزائر متأخرة عن الدول العربية الأولى في الترتيب، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المرتبة 25 و 26 على التوالي، بينما احتلت البحرين المرتبة 22. هذا و كانت قد احتلت المرتبة الأولى من بين دول القارة الأفريقية ، بحسب تصنيف 2017 حيثاحتلت المركز الأول بفارق كبير عن جيرانها المغرب (المرتبة 4 في إفريقيا 84 عالميا) وتونس (المرتبة 8 في إفريقيا والمرتبة 102 عالميا).

الاقتصادي والتنمية "OECD" و الذي يتماشى مع توصياتلجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي المعروفة باسم لجنة "Stiglitz-Sen-Fitoussi "و الذي يعتمد على عاملين هما: "مؤشر حياتك الأفضل" و "كيف هي الحياة؟"

خاتمة الفصل

لقد أتاح تحليل تاريخ الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال تسليط الضوء على انعكاس السياسات و النماذج الاقتصادية على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية خلال فترات مختلفة. الهدف كان يتمحور حول تقييم الأداء الاقتصادي و عرض النتائج. توضح البيانات أن الاقتصاد الجزائري قد تميز بثلاث فترات مختلفة: 1967-1986، 1986-1999 و 1999-2018، هذا بعد أن عرضنا باختصار الوضعية الاقتصادية قبل الاستقلال و السنوات الأولى التي تلته. تميزت الفترة الأولى بالنمو الاقتصادي قوي، و الذي أشرنا أنه في الحقيقة نتاج لعائدات المحروقات و ليس لنموذج "الصناعات الصناعية" الذي تم إطلاقه في 1970 . كما عرفت الفترة سيطر قطاعين رئيسين هما المحروقات، حيث كانت تمثل 70 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1970 مقابل 74 ٪ في عام 1980 و القطاع العمومي من خلال الخطط الاستثمارية و الشركات العمومية و كذا الثورة الزراعية. أما القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي المباشر فلم يكن لهما وجود باستثناء قطاع المحروقات. نتائج هذا النموذج أظهرت محدودية بعد بداية تراجع أسعار المحروقات بداية من 1980.

الفترة الثانية تميزت بانخفاض حاد في أسعار النفط في عام 1986، حيث عرفت الجزائر بعدها أزمة اقتصادية وسياسية. لتدخل بعدها في عملية إصلاحات هيكلية على المستوى السياسي من خلال دخول التعددية الحزبية وتقليص دور الدولة من خلال فتح الاقتصاد. هذه المرحلة عرفت مشاركة المؤسسات المالية الدولية في الإصلاحات من خلال برامج التكييف الهيكلي و الاستقرار الاقتصادي،حيث عرفت العديد من السياسات الاقتصادية مثل دعم مشاركة القطاع الخاص و الاندماج في الاقتصاد العالمي. لكن النتائج كانت مخيبة حيث شهدت تراجع ملفت في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.

بدورها فترة الألفية و رغم الوفرة المالية و برامج دعم النمو الاقتصادي التي أطلقتها السلطات إلا أن المؤشرات الاقتصادية بقيت بعيدة عن الطموحات، حيث ظلت ضعيفة بالمقارنة بالإمكانيات التي تتوفر في أيدي السلطات من وفرة مالية و كذا حجم الاستثمارات التي أنفقت. النمو اقتصادي لم يتعدى معدله 1.4 ٪ ، فشل متكرر في تنويع الاقتصاد الذي ظل، خلال جميع مراحله، رهينة الاعتماد المفرط والمتزايد على عائدات المحروقات في تمويل برامج التنمية و الإنفاق الاجتماعي. أبعد من ذلك، فقد تفاقمت مستويات الفساد و تراجعت الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية وسط إخفاق مستمر لعملية الإصلاح و حالة من عدم التأكد حيال المستقبل.

خاتمة الجزء الأول

تلخص هدف هذا الجزء في تقديم إطار النظري لظاهرة التخلف و أسباب عجز دول العالم الثالث من تخطي دائرة. ما يلاحظ من خلال عرضنا لهذه النظريات أن اقتصاد التنمية شهد تطورا كبيرا بداية من الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ما يمكن استخلاصه هو أن الفترات التاريخية بعد ذلك كان لها دور في تباين التفسيرات و أن كل فترة تاريخية يطغى عليها اتجاه فكري حددت بموجبه معالم التنمية و أسباب التخلف من منظوره الفكري و حتى الإيديولوجي.

مع هذا، ركزنا على دور المؤسسات كأحد أهم العوامل المفسرة لظواهر التخلف من خلال مجموعة متنوعة من المقاربات السياسية والتاريخية و حتى الاجتماعية والسياسية. كما ناقشنا إشكالية التغيير المؤسساتي التي تبقى المسألة الأهم في ظل استمرار المصفوفات المؤسساتية غير الفعالة داخل المجتمع. عدم نجاح الإصلاحات و مقاومة التغيير أظهرت بدورها الدور الذي يلعبه الاستعمار و المؤسسات الموروثة و التي تنعكس على نوعية المؤسسات السياسية و الأداء الاقتصادي.

كما خصصنا الفصل الثالث لعرض نتائج عقود من برامج التنمية بداية من الفترة التي سبقت الاستقلال والوضعية الاقتصادية الموروثة. لقد عرف تاريخ الاقتصاد الجزائري محطات مؤثرة و التي تعتبر "صدمات" مثل الأزمة النفطية في الثمانينيات و عشرية التسعينيات و التي انعكست على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية. توضح البيانات أن الاقتصاد الجزائري عرف أيضا ثلاثة فترات متباينة، حيث تميزت الفترة الأولى بالنمو الاقتصادي الجيد، والذي أشرنا أنه في الحقيقة نتاج لعائدات المحروقات و ليس لنموذج "الصناعات الصناعية" الذي تم إطلاقه في السبعينيات. أما الفترة الثانية تميزت بانخفاض حاد في أسعار النفط، حيث عرفت الجزائر بعدها أزمة اقتصادية وسياسية. لتدخل بعدها في عملية إصلاحات هيكلية على المستوى السياسي من خلال دخول التعددية الحزبية وتقليص دور الدولة من خلال فتح الاقتصاد. فيما تميزت الفترة الثالثة ببرامج تنمية واسعة و التي أتاحتها الوفرة المالية التي عرفتها البلاد جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. لكن مع ذلك، بقيت المؤشرات الاقتصادية جد متواضعة بالمقارنة بالأغلفة المالية التي ضخت في مختلف القطاعات و فشل القائمون على الشؤون الاقتصادية من تنويع الاقتصاد الذي ظل رهينة العائدات البترولية. بل أخطر من ذلك، الاستراتيجيات المنتهجة أضرت أكثر بالاقتصاد و أنتجت سلوكيات البحث عن الريع و انتشار الفساد الذي عرف مستويات غير مسبوقة.

في الجزء الثاني سوف نعمد إلى استغلال المؤشرات المؤسساتية التي تعرضها مختلف المصادر لعينة من الدول بمعية الجزائر من أجل الوقوف على الدور التي تلعبه هذه العوامل في تحديد مستوى الأداء الاقتصادي والمستوى الاجتماعي لهذه الدول.

الجزء الثاني:

الدراسة القياسية و تحليل النتائج

مقدمة الجزء الثاني

لقد كشفت النظريات المؤسساتية القديمة و الحديثة عن وجود علاقة قوية بين قواعد اللعبة داخل المجتمعات و المتمثلة في المؤسسات و التنمية. لكن رغم أهمية هذه العلاقة إلا أنه من غير المنطقي أن تنحصر في جانبها النظري فقط و الأدلة التجريبية جد مهمة لتأكيد تأثير هذه العوامل على الأداء الاقتصادي للبلدان. العقود الأخيرة، قدمت هذه الأدلة من خلال التطور الهائل للدراسات التجريبية و التي سمح في ظهورها قياس مختلف المؤسسات و كذا التطور الذي عرفته النماذج القياسية و بيانات مختلف البلدان.

كما رأينا في الأدبيات أن هناك العديد من الدراسات التي أظهرت هذه الأهمية من خلال الدراسات التجريبية، لكن بالمقابل، هناك من يرى أن العديد من هذه الدراسات تستند إلى مؤشرات غير صحيحة أو غير موضوعية من حيث القياس، بمعنى أن هناك إشكالية في تبني هذه المؤشرات.

من بين أهم المشكلات التي يعرفها هذا النوع من المتغيرات تتمثل في أخطاء القياس و إهمال المتغيرات و أيضا المشاكل المرتبطة بالعلاقة السببية العكسية.(2003) Jutting Johannes سلط الضوء على ثلاث مشاكل رئيسية متعلقة بهذا: أولاً، تقاس الجودة المؤسساتية من خلال تصورات الخبراء الأجانب. هذه التقييمات تركز على جوانب المؤسسات الرسمية مهملة المؤسسات غير الرسمية .ثانيا، يتمثل في تحديد المؤسسات وفقا لتعريف **الجودة المؤسساتية**. بمعنى أنه من المتوقع أن تؤثر حماية حقوق الملكية مثلا بشكل إيجابي على النمو، ولكن الأهم هو نوع الترتيبات المؤسساتية التي تؤدي إلى حماية جيدة لحقوق الملكية. ثالثا، لا يوجد إجماع على نوع المتغيرات التي يجب تضمينها أو إهمالها، بمعنى أن ما يحتويه المؤشر من مكونات فرعية قد يؤثر بطرق مختلفة.[1] فمثلا نظام حقوق الملكية يضم مجموعة واسعة من المؤسسات مثل قانون الأراضي، قانون العقود، قانون الشركات، قانون الإفلاس، قانون حقوق الملكية الفكرية و غيرها، حيث لا يمكن تجميع هذه المكونات في كيان واحد يسمى نظام حقوق الملكية.[2] أيضا، كل من الديمقراطية أو سيادة القانون تتكون من العشرات، بل المئات من المؤسسات.

مسألة مهمة أخرى، تتمثل في مشكل الموضوعية و درجة الذاتية في التقييمات النوعية أثناء إعداد البيانات وتحويل المتغيرات النوعية إلى كمية. كما أن التحليل المؤسساتي لا يخص فرع الاقتصاد، بل يضم تخصصات مختلفة في العلوم الاجتماعية.[3] أيضا، العديد من الأبحاث التجريبية تنفي وجود قياس مباشر للمؤسسات، لأن ما يتم دراسته يُفهم إما كنتيجة لتأثير المؤسسات أو كسبب لها مثل السياسات الاستعمارية وآثارها.[4] لأن العديد من المتغيرات، غير الملاحظة، يمكن أن تؤثر على المؤسسات والنمو في وقت واحد، مما يؤدي إلى ما يسمى في لغة الاقتصاد القياسي بالارتباطات الزائفة.

[1] Johannes, Jutting. "Institutions and development: a critical review." *OCDE, Centre de développement, WP* 210 (2003). p20-21

[2] Chang, Ha-Joon. "Understanding the relationship between institutions and economic development. Some key theoretical issues." *Revista de Economía Institucional* 8.14 (2006): 125-136.p132

[3] De Crombrugghe, Denis, et al. "Institutional Profiles Database III." *presentation of the Institutional Profiles Database* (2009).p8

[4] Cogneau, Denis, and Yannick Dupraz. " Institutions historiques et développement économique en Afrique." *Histoire mesure* 30.1 (2015): 103-134p105-

الفصل الرابع:

أدبيات الدراسة و تقنية التقدير

مقدمة

إن الدراسات النظرية حول تأثير العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي قد حظيت بدعم كبير من خلال الأدبيات والتجريبية. هناك لقد تناولت هذه الدراسات عوائق التنمية من من خلال مجموعة واسعة من العوامل الموسساتية الاقتصادية و السياسية و من زوايا مختلفة. في هذا الفصل، و تمهيدا للدراسة القياسية، رأينا أنه من الضروري أن نعرض مجموعة من الدراسات الحديثة التي استخدمت عينة واسعة من هذه المتغيرات. يجب التذكير إلى أن هذه الدراسات جاءت في الفترة الزمنية بين 1995-2020، وشملت مجموعة من البلدان و المناطق كما تمت باستخدام نماذج قياسية مختلفة. هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب طبيعة المتغيرات المفسرة و المتمثلة أساسا المتغيرات المؤسساتية بما فيها الاقتصادية و السياسية والتي تم تناولها بشكل واسع في الأدب الحديث.

ومنه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث المبحث الأول و الثاني يعرضان عينة من أدبيات الدراسة والتي تتضمن الأبحاث التجريبية التي تناولت تأثير مختلف العوامل المؤسساتية على التنمية و النمو الاقتصادي. نحاول من خلال هذا العرض تسليط الضوء على الاهتمام التي توليه الدراسات الحديثة لهذه العوامل من أجل عرض الأسباب العميقة للتخلف الذي تعرفه العديد الدول. أيضا، نريد من خلالها تبرير اعتماد هذه المتغيرات. بينما خصصناه لتقديم مختصر للجانب النظري لنماذج بانل بما أننا سنستعمله في الدراسة القياسية في الفصل الموالي.

المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية والتنمية: دراسات تجريبية

حاولت العديد من الدراسات الكشف عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية و التنمية. من بين المؤسسات الاقتصادية الأكثر استخداما نجد المؤسسات الاقتصادية مثل الحرية الاقتصادية و حقوق الملكية و كذا المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية مثل الفساد و غيرها. كما أن هناك بعض الدراسات التي أشركت بعض المؤشرات السياسية مع المؤشرات المؤسساتية الاقتصادية في إشارة إلى وجود تأثير التفاعلي و متبادل بينها.

1-1 الهيكل المؤسساتي والنمو الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات التي اعتمدت نوع من المؤشرات الاقتصادية العامة و التي تقيس الهيكل المؤسساتي للدول. هذه المؤشرات تعطي قياس شامل للمؤسسات الاقتصادية ، مع أن مصادر البيانات في العموم تعطي قياس لمؤشرات حسب المجال. في هذا الجزء نعرض عينة من هذه الدراسات التجريبية و نناقش الاختلاف في النتائج التي توصلت إليها:

دراسة Acaravci and Erdogan[1] (2017) بعنوان: The Relationship between Institutional Structure and Economic Growth ، و التي بحثت عن العلاقة بين الهيكل المؤسساتي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل الديناميكي لعينة متكونة من مجموعتين. المجموعة الأولى دولG7 و المجموعة الثانية 14 دولة أخرى لها ظروف متشابهة من الناحية الاقتصادية والمؤسساتية خلال الفترة 1993-2012 .باستعمال اختبار LM de Breusch-Pagan المعدل للتحيز و اختبار الاستقرارية ADF وتطبيق Durbin-Hausman للتكامل المشترك، أفضت النتائج المحصل عليها هي وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل بين الهيكل المؤسساتي والنمو الاقتصادي لدول G7 وعدم جود علاقة تكامل مشترك بالنسبة للمجموعة الثانية . ويمكن تفسير التأثير الإيجابي للهيكل المؤسساتي على النمو الاقتصادي في دول مجموعة السبعة من خلال خلق بيئة من الثقة للأنشطة الاقتصادية وبالتالي، فإن السياسات التي تهدف إلى تشجيع التحسينات في الجودة المؤسساتية في دول مجموعة السبعة ساهمت في زيادة الرخاء الاقتصادي.

كما قدم كل من Gadelha and Divino[2] (2019) دراسة بعنوان: Institutions, growth and economic stability، حول تأثير المؤسسات على الأداء الاقتصادي للدول، من خلال عينة مكونة من 118 دولة خلال الفترةمن 2002 إلى 2016 مستخدمين نموذج VAR . أشارت النتائج إلى أن الكفاءة المؤسساتية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي وتساهم في زيادة النمو والاستقرار الاقتصادي للدول. في المتوسط ، تؤدي صدمة مؤقتة من وحدة واحدة في كفاءة المؤسسات إلى زيادة قدرها ب 1.17٪ في نصيب الفرد في الناتجالمحلي الإجمالي بعد سنة من الصدمة ،بحيث تعمل التحسينات المؤسساتية على رفع كفاءة الإنفاق العام وارتفاع متزامن في الناتج المحلي الإجمالي ومنه تعتبر السياسة المالية قناة مهمة

[1] Acaravci, Ali, and Sinan Erdogan. "The Relationship between Institutional Structure and Economic Growth: A Comparative Analysis for Selected Countries." International Journal of Economics and Financial Issues 7.6 (2017): 141.

[2] Gadelha, Aline, and Jose Divino. "Institutions, growth and economic stability." Economics Bulletin 39.1 (2019): 554-563.

لنقل تأثيرات المؤسسات على الأداء الاقتصادي. ،كما أظهرت الدراسة أن المكاسب في الكفاءة المؤسساتية تكون أكثر ملاءمة للبلدان ذات المستويات المنخفضة من الدخل.

أيضا، دراسةGóes (2016)[1] بعنوان: Institutions and growth ، والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي باستعمال نموذجGMM لعينة مكونة من 119 دولة لمدة عشر سنوات،توصلت الدراسة إلى أن على أن الصدمات الخارجية التي تؤثر في الجودة المؤسساتية لها تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تؤدي صدمة بنسبة 1% في المائة في الجودة المؤسساتية إلى زيادة قدرت ب 1.7% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بعد 6 سنوات حيث أن التحسينات الخارجية في الجودة المؤسساتية لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد كما أن العائدات تؤدي الى تحسين الجودة المؤسساتية ، وأن البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع للفرد لها جودة مؤسساتية أعلى .

في نفس السياق، دراسةCalderón[2] و آخرون (2016) بعنوان: Do good institutions promote countercyclical macroeconomic policies? ، لعينة متكونة من 112 دولةصناعية و نامية في الفترة 1984 -2008 وباستخدام نموذج GMM، وجدوا أن مستوى الجودة المؤسساتية تلعب دورا رئيسيا في قدرة البلدان في الأداء الجيد لسياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية،بحيث أن السياسة النقدية والمالية تتعارض بشكل كبير مع التقلبات الدورية في البلدان التي تظهر مستويات عالية من الجودة المؤسساتية، بينما تميل إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية في البلدان ذات المؤسسات الأضعف.

على مستوى أسيا، دراسة Nawaz[3] و آخرون (2014) بعنوان: The impact of institutionalquality on economic growth ، لمجموعة من الدول خلال الفترة 1996-2012 و باستخدام كل من تقنية GMM في نظام بانل الثابتة والديناميكية مع تأثيرات ثابتة، كشفت النتائج إلى أن المؤسسات مهمة في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الاقتصاديات الآسيوية. ومع ذلك ،فإن هذا التأثير يختلف باختلاف هذه الاقتصاديات على مستوى التنمية الاقتصادية وأن البلدان المختلفة تتطلب مجموعة مختلفة من المؤسسات لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

نفس الباحث،(2015) Nawaz[4] و من خلال دراسة بعنوان: Growth effects of institutions: A disaggregated analysis ، أي تأثير المؤسسات المختلفة على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل ونموذج GMM لعينة مكونة من 56 دولة خلال الفترة 1981-2010. وجد تأثيرا ايجابيا أكبر للسيطرة على الفساد و النوعية البيروقراطية و فعالية القانون والنظام على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع مقارنة بالبلدان ذات الدخل المنخفض. جوهر هذا

[1] Góes, Carlos. "Institutions and growth: A GMM/IV panel VAR approach." Economics Letters 138 (2016): 85-91.

[2] Calderón, César, Roberto Duncan, and Klaus Schmidt-Hebbel. "Do good institutions promote countercyclical macroeconomic policies?" Oxford Bulletin of Economics and Statistics 78.5 (2016): 650-670.

[3] Nawaz, Saima, Nasir Iqbal, and Muhammad Arshad Khan. "The impact of institutional quality on economic growth: Panel evidence." The Pakistan Development Review (2014): 15-31.

[4] Nawaz, Saima. "Growth effects of institutions: A disaggregated analysis." EconomicModelling 45 (2015): 118-126.

التحليل هو أن المؤسسات مهمة في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أثبت أن المؤسسات تلعب دورا أكبر في تحديد النمو في الاقتصاديات المتقدمة مقارنة بالاقتصاديات النامية.

وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة Siyakiya[1] (2017) بعنوان: The Impact Of Institutional Quality On Economic Performance، فقد قدمت تحليلا ل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا خلال الفترة 1995-2014 و باستخدام نموذج GMM. أفرزت النتائج عن وجود من علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الأداء الاقتصادي وجودة المؤسسات. في تقدير الدراسة أن تحسن بنسبة 1 % في الجودة المؤسساتية يؤدي إلى زيادة إجمالي القيمة المضافة للفرد بنسبة 1.092 %مع ثبات المتغيرات الأخرى. كما أظهرت النتائج أن تأثير الجودة المؤسساتية على الأداء الاقتصادي يكون أكثر وضوحا في البلدان ذات الدخل المتوسطمنه بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع. و هذا يعني أن البلدان المختلفة تتطلب ترتيبات مؤسساتية مختلفة لتعزيز نموها.

في إفريقيا، دراسة(2019) Aliero and Olarinde[2] بعنوان: Institutions, Macroeconomic Policies and Economic Growth in Africa، التي شملت 50 دولة افريقية خلال الفترة 1990-2014 و باستخدام بيانات بانل وإجراء اختبار التكامل المشترك. النتائج أظهرت أن انخفاض النمو في إفريقيا يرجع إلى الإدارة السيئة لسياسات الاقتصاد الكلي. كما تأكد وجود نقطة تحول ضعيفة بالنسبة لحجم الحكومة على المدى القصير اختباراتWald للسببية يؤكد أن المؤسسات تقود إلى أداء النمو الاقتصادي على المدى القصير، في حين ضعف النمو الاقتصادي أدى إلى إضعاف القدرة المطلوبة في بناء مؤسسات قوية وهذا بدوره يعيق النمو على المدى الطويل.

مقيمتا الاقتصاد الروسي، دراسة Gurvich (2016)[3] بعنوان: Institutional constraints and economic development، تضمنت تحليل القيود المؤسساتية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في هذا الاقتصاد خلال الفترة 2000-2010 . حيث قام بتشخيص برامج التنمية الاقتصادية ومقارنتها ب 20 دولة لها خصائص اقتصادية مماثلة. أظهر التحليل أن العقبة الرئيسية أمام تطوير الاقتصاد الروسي هي الإطار المؤسساتي الصارم، والذي يعيق تطور النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز 2 %. كما يعيق أيضا إمكانية تعديل الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة لإنقاذ الاقتصاد الروسي من الركود هي تطوير و تغيير الإطار المؤسساتي وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي الذي من شأنه استعادة ثقة المستثمرين وتفعيل الآليات الأساسية للنمو الاقتصادي.

أما في نيجيريا،دراسة Metu[4] وآخرون (2018) بعنوان: Economic Diversification, Institutional Environment And Industrialization In Nigeria. ، و باستعمال بيانات السلاسل الزمنية من 1996 إلى 2016 و نموذج

[1] Siyakiya, Puruweti. "The impact of institutional quality on economic performance: An empirical study of European union 28 and prospective member countries." World Journal of Applied Economics 3.2 (2017): 3-24.

[2] Aliero, H. M., and Muftau O. Olarinde. "Institutions, Macroeconomic Policies and Economic Growth in Africa: Evidence from Panel Data." Journal of Asian Development 5.2 (2019): 112-132.

[3] Gurvich, Evsey. "Institutional constraints and economic development." Russian Journal of Economics 2.4 (2016): 349-374.

[4] Metu, Amaka G., Izuchukwu Clement Igbanugo, and Sunday Okeibuno Okonji. "Economic diversification, institutional environment and industrialization in Nigeria." International Journal of Economics, Commerce and Management 6.12 (2018): 10-25.

(GMM)،أظهرت النتائج أن الاستثمار في التكنولوجيا والتنمية البشرية و كذا تطوير المؤسسات تعد من أهم الشروط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار أسعار العملة.لهذا أوصت الدراسة بتركيز الجهد لبناء إطار مؤسساتي يضمن حقوق الملكية و يخفض تكاليف المعاملات وبالتالي يعزز الخبرة التقنية والبنية التحتية التي يمكن أن تحفز التنمية الصناعية في هذا البلد الإفريقي.

على نفس البلد، دراسة Abubakar (2020)[1] بعنوان: Institutional quality and economic growth: evidence from Nigeria. ، و باستخدام تقنية التكامل المشترك johansen والمربعات الصغرى العادية (OLS) لبيانات السلاسل الزمنية السنوية التي غطت الفترة من 1979 إلى 2018. أفضت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل إيجابي للجودة المؤسساتية و أن الحوكمة الفعالة تؤثر هي الأخرى إيجابا على أداء الاقتصاد النيجيري . تدعم هذه النتائج أن المؤسسات عالية الجودة يمكنها تفعيل أداء الشركات الخاصة والعمومية بكفاءة لتحقيق النمو والتنمية في نيجيريا.

مستوى دخل البلدان هو الأخر يحدد تأثير الجودة المؤسساتية، فدراسة Law[2] وآخرون (2013) بعنوان: Institutions and economic development: A Granger causality analysis of panel data evidence. ، و من خلال استخدام التكامل المشترك خلال الفترة بين 1990 و 2008 في 60 دولة تم تقسيمها حسب تصنيف أطلس للبنك الدوليو المعتمد على نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت النتائج إلى أن نوع العلاقة السببية بين المؤسسات والأداء الاقتصادي تختلف باختلاف مستوى الدخل. تؤدي الجودة المؤسساتية الجيدة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان ذات الدخل المرتفع،بينما تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تعزيز الجودة المؤسساتية في البلدان ذات الدخل المنخفض.

كما أن المؤسسات الرديئة تعتبر تكلفة فرصة ضائعة، دراسة Vianna and Mollick [3] (2018) بعنوان Institutions: Key variable for economic development in Latin America. ، في 192 دولة و خاصة أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1996-2015 وباستعمال نموذج الديناميكي GMM لبيانات بانل .أظهرت النتائج أن زيادة قدرها 0.1 نقطة في جودة المؤسسات بمقدورها زيادة نسبة 3.9٪ في تحسين نصيب الفرد من الإنتاج في أمريكا اللاتينية. لقد أظهرت هذه الأدلة عن فرصة ضائعة في المعدل السنوي تفوق المتوسط البالغ 2.14٪ ، ويرجع ذلك أساسا إلى تدهور سيادة القانون في هذه البلدان.

[1] Abubakar, Sule. "Institutional quality and economic growth: evidence from Nigeria." *African Journal of Economic Review* 8.1 (2020): 48-64.

[2] Law, Siong Hook, Thong Cheen Lim, and Normaz Wana Ismail. "Institutions and economic development: A Granger causality analysis of panel data evidence." *Economic Systems* 37.4 (2013): 610-624.

[3] Vianna, Andre C., and Andre V. Mollick. "Institutions: Key variable for economic development in Latin America." *Journal of Economics and Business* 96 (2018): 42-58.

التنمية المالية هي الأخرى مهمة إلى جانب جودة المؤسسات، دراسة Dahmardeh and Kacho[1] (2016) بعنوان: The effects of financial development and institutional quality on economic growth with the dynamic panel data generalized moment method method: Evidence from the organization for economical cooperation and development countries.، خصصت لاختبار آثار التنمية المالية و الجودة المؤسساتية على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الفترة 2002-2014 ، باستخدام تقنية بيانات بانل الديناميكية. أظهرت النتائج أن كلا العاملين لهما تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في هذه العينة من البلدان. كما أن التأثير التفاعلي أظهر أن التنمية المالية تساهم في نمو البلدان المتقدمة بسبب هيكلها المؤسساتي المناسب.

2-1 دورالحوكمة الرشيدة في التنمية

من خلال استخدام مؤشرات الحوكمة كمقياس للمؤسسات الاقتصادية، توجد مجموعة هائلة من الدراسات التي لجأت لتقييم أداء الاقتصاديات من خلال هذا المقياس المعتمد من طرف البنك الدولي. دراسةKraipornsak[2] وآخرون (2018) بعنوان :Good governance and economic growth ، أجرت تحقيق مقارن للحوكمة الرشيدة في تايلاندا مع مجموعة من مكونة من 16 دولة آسيوية خلال الفترة من 1996- 2016 و باستعمال نموذج GMM، خلصت النتائج إلى أن تحقيق زيادة 1% من متوسط مؤشر الحوكمةيؤدي لزيادة نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بمقدار 31.34 دولار أمريكي أو 0.54 %سنويا في الدول الآسيوية. بينما في حالة الدخل في تايلاند يحقق الدخل للفردي نسبة 2.57 %سنويا ، ومنه أن تايلاندا لا يمكنها تحقيق دخل فردي مرتفع إلاإذاقامت بإصلاحات تمس مؤشرات الحوكمة.

بحتا في تأثير الربيع العربي على حوكمة دول MENA ، دراسة Emara (2016) [3] بعنوان: The Impact of Governance Environment on Economic Growth، قامت بتقييم تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي باستخدام مجموعة من 188 دولة مع التركيز على 21 دولة شرق الأوسط وشمال إفريقيافي الفترة بين 2009 و 2013 . اختيار هذه الفترة كان سببه إظهار مقارنة حول تغيير الحوكمة قبل وبعد الربيع العربي الذي بدأ في تونس في عام 2010.أشارت النتائج إلى أن تسعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أظهرت ارتباطا إيجابيا بين الحوكمة والنمو الاقتصادي.

مركزين على دور حجم الحكومة، دراسة Kim[4] وآخرون (2018) بعنوان: Heterogeneity in the effects of government size and governance on economic growth ، لعينة متكونة 47 دولة من بلدان نامية ومتقدمة باستعمال panel smooth transition regression خلال الفترة الممتدة 1984-2012 . وجدت أن الحوكمة الجيدة تساعد

[1]Kacho, Ali Ahmadpour, and Nazar Dahmardeh. "The effects of financial development and institutional quality on economic growth with the dynamic panel data generalized moment method method: Evidence from the organization for economical cooperation and development countries." *International Journal of Economics and Financial Issues* 7.3 (2017): 461.

[2]Kraipornsak, Paitoon. "Good governance and economic growth: An investigation of Thailand and selected Asian countries." Eurasian Journal of Economics and Finance 6.1 (2018): 93-106.

[3]Emara, Noha. "The Impact of Governance Environment on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries." Journal of Economics Library 3.1 (2016): 24-37.

[4]Kim, Dong-Hyeon, Yi-Chen Wu, and Shu-Chin Lin. "Heterogeneity in the effects of government size and governance on economic growth." Economic Modelling 68 (2018): 205-216.

الحكومة على تطوير القطاع الإنتاجي و بالتالي تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما خلصت الدراسة إلى أن حجم الحكومة يضر بالنمو عند مستوى معين و أن الحوكمة تصبح مفيدة للنمو فوق مستوى معين من الحوكمة.هذه النتيجة كانت أكثر وضوحا في البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة و توفر دعمالدور حجم الحكومة والحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي.

في حين حاولت دراسة (2018) [1] lshammari and Aleissa بعنوان: Does Good Governance Promote Economic Growth According to Countries Conditional Income Distribution. ، تحليل التأثير النسبي للحوكمة الجيدة على أداء النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 100 دولة خلال الفترة من 1996 إلى 2018. باستخدام تقدير التأثيرات المجمعة والثابتة والتأثيرات العشوائية. حيث أكدت النتائج أن تأثير الحوكمة الجيدة يختلف باختلاف الدخل بين الدول، حيث تؤثر مؤشرات الحوكمة الجيدة للبلدان منخفضة الدخل على النمو الاقتصادي أكثر من تلك الخاصة بالبلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع. كما أن السيطرة على الفساد لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض.

كما يمكن لمؤشرات الحوكمة أن تفسر نسبة مهمة من التباينات في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول، حيث توضح دراسة (2016)[2] Amorim and Da silva بعنوان: Governance and Growth ، حول العلاقة الديناميكية بين النمو الاقتصادي باستخدام معايير جودة الحوكمة في عينة واسعة من البلدان باستخدام السلاسل الزمنية والمقطعية لبيانات بانل للفترة 1996-2014، توصلت النتائج إلى أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي للمدة تتجاوز العشر سنوات، وأن نسبة 33٪ من التباين في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بالتغيرات في الحوكمة و بالتالي فان عملية إصلاح معايير الحوكمة من شأنها تعزيز وثيرة النمو الاقتصادي في دول العينة

لكن قد يتباين تأثير المؤشرات المتضمنة مؤشر الحوكمة، دراسة(2019)[3] Glawe and Wagner بعنوان: The Role of Institutional Quality for EconomicGrowth in Europe ، لعينة متكونة من 35 دولة أوروبية خلال الفترة الممتدة 1996-2014 باستخدام السلاسل الزمنية والمقطعية لبيانات بانل ونموذج GMM، أظهرت النتائج أن الجودة المؤسساتية هي المحرك الرئيسي لنمو دخل الفرد في أوروبا بحيث أن لها تأثير إيجابي و ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي ،كما أن الاستقرار السياسي ، وسيادة القانون ، والجودة التنظيمية ، والسيطرة على الفساد لها أهمية خاصة ، بينما مؤشري الصوت والمساءلة و فعالية الحكومة أقل أهمية.

كما يمكن لهذا التأثير أن يتباين حسب المناطق، دراسة (2011) Nawaz [4] بعنوان: The Institutions-Growth Nexus: Stages of Development. ،لعينة متكونة 24 دولة آسيوية خلال الفترة 1996-2008 باستخدام نموذج تحليل

[1] Alshammari, Nayef, WaelAlshuwaiee, and NourElhudaAleissa. "Does "Good" Governance Promote Economic Growth According to Countries' Conditional Income Distribution." Journal of Reviews on Global Economics 8 (2019): 1046-1061.

[2] Amorim, Guilherme, and Marcelo Eduardo Alves Da Silva. "Governance and Growth: A Panel VAR Approach." (2016).

[3] Glawe, Linda, and Helmut Wagner. "The Role of Institutional Quality for Economic Growth in Europe." *Available at SSRN 3375215* (2019).

[4] Nawaz, Saima. "The Institutions-Growth Nexus: Stages of Development." (2011).

بيانات بانلالديناميكي المعتمد على تقدير GMM-SYS . أظهر التحليل العام لهذه الدراسة أن المؤسسات مهمة في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل. لكن مع ذلك، فإن تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي يختلف عبر المناطق ويعتمد على مستوى وجود التنمية. خلصت النتائج إلى أن المؤسسات أكثر فاعلية في المناطق المتقدمة مقارنة بالمناطق النامية. بحيث يكون للسيطرة على الفساد وسيادة القانون والجودة التنظيمية دور فعال في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأمد في شرق آسيا أكثر من جنوبها. و بالتالي تتطلب البلدان المختلفة مجموعة مختلفة من المؤسسات لتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يمكن أيضا أن يتباين تأثير الحوكمة حسب درجة الحرية في البلدان، دراسة (2017) Huang and Ho[1] بعنوان: Governance and economic growth in Asia ، لعينة من 12 دولة آسيوية مصنفة على أنها دول حرة و حرة جزئيا وغير حرة خلال الفترة الممتدة من 1996-2014 باستعمال اختبار Granger. أظهرت النتائج أنه باستثناء كوريا الجنوبية ، لم تظهر الدول الحرة أي علاقة سببية مهمة من أبعاد الحوكمة إلى النمو الاقتصادي. بالنسبة للبلدان "الحرة جزئيا"، باستثناء إندونيسيا وتايلاند، فإن سيادة القانون تسبب النمو الاقتصادي أما بالنسبة للبلدان "غير الحرة"، فهناك علاقة سببية تتعلق بفعالية الحكومة وسيادة القانون على النمو الاقتصادي. بشكل عام تؤدي الأبعاد المختلفة للحوكمة إلى نمو اقتصادي أكثر أهمية في البلدان غير الحرة" مقارنة بالدول "الحرة" و "الحرة جزئيا".

لكن دراسة (2019) Ramadhan [2] بعنوان: Assessing Of The Impact Of Good Governance And Institutions On Economic Growth ، في تحليل العلاقة بين أداء الحكومة و جودة المؤسسات الحكومية ذات النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال الفترة 2000-2018 باستخدام السلاسل الزمنية وتطبيق نموذج GMM. أظهرت النتائج أن أداء الحكومة و الجودة المؤسساتية لهما دور في دفع النمو الاقتصادي من خلال الاستراتيجيات التي تعتمد على التقييم والمراقبة التي يجب تنفيذها في تحسين أداء الحكومة والجودة المؤسساتية.

أما عن دور فعالية الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة Rafayet و الأخرون(2019)[3] بعنوان: Government effectiveness and economic growth. ، و من خلال استخدام تقنية (System GMM) في عينة من 81 دولة. خلصت النتائجلوجود أثر إيجابي كبير لفعالية الحكومة على النمو الاقتصادي . هذه النتيجة تؤكد أهمية الحوكمة في تخصيص المساعدات الخارجية من قبل العديد من بنوك التنمية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي والعديد من البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك ، فإن النتائج لها صلة بالسياسات للعديد من القضايا الاقتصادية والإنمائية مثل شروط المعونة.

[1] Huang, Chiung-Ju, and Yuan-Hong Ho. "Governance and economic growth in Asia." The North American Journal of Economics and Finance 39 (2017): 260-272.

[2] Ramadhan, Muhammad. "Assessing Of The Impact Of Good Governance And Institutions On Economic Growth In Indonesia."

[3] Alam, Md Rafayet, E. Kiterage, and Bedane Bizuayehu. "Government effectiveness and economic growth." *Economic Bulletin* 37.1 (2017): 222-227.

أيضا، دراسة Ftoreková and Mádr (2017)[1] تحث عنوان : The Rule of Law and Economic Growth in the Balkan States، و من خلال عينة من 130 دولة و باستعمال بيانات بانل وتقدير GMM، أشارت النتائج إلى أن البلدان الأقل فسادا تتمتع بجودة أفضل في الخدمة العمومية و أن تأثير الفساد على فعالية الحكومة أعلى في البلدان المتقدمة. كما كشفت التقديرات أيضا أن البلدان ذات الحكومات الأكثر مديونية وذات معدلات تضخم أعلى لديها حكومات أقل كفاءة، وتمثل زيادة سيادة القانون إستراتيجية جيدة لتحسين فعالية الحكومة. في المقابل، فيما يتعلق بالدول النامية ، أظهرت النتائج أن البلدان ذات الأنظمة الأكثر ديمقراطية لديها درجة أعلى من فعالية الحكومة.

أما عن دور سيادة القانون في نمو اقتصاد الظل في الاقتصاديات الانتقالية، دراسة LUONG[2] و الآخرون (2020) بعنوان: Rule of law, economic growth and shadow economy in transition countries ،و من خلال 18 اقتصادا انتقاليا و البيانات السنوية للفترة من 2002 إلى 2015 و باستخدام تقنية GMM، أظهرت النتائج أن مؤشرات النمو الاقتصادي لها تأثير سلبي و ذات دلالة إحصائية على اقتصاد الظل. كما كشفت النتائج أيضا أنه في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، يرتبط حجم اقتصاد الظل ارتباطا سلبيا بجودة سيادة القانونبالإضافة إلى وجود علاقات إيجابية بين التضخم والإنفاق العام وحجم اقتصاد الظل. و عليه يمكن التحكم في حجم اقتصاد الظل من خلال تحسين فعالية سيادة القانون في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

1- 3 النوعية البيروقراطية و الجودة التنظيمية

لقد اعتقد Weber(1978) أن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية هي شروط مسبقة للتطور البيروقراطي، حيث ركزت الأبحاث اللاحقة على كيفية تأثير السمات البيروقراطية على التنمية الاقتصادية. حسب في العديد من الدراسات، يمكن أن تؤثر البيروقراطية على التنمية الاقتصادية للبلد.

من المؤكد أن عوامل مثل النوعية البيروقراطية و الجودة التنظيمية أيضا لها تأثيرها على أداء الاقتصاديات، دراسة تحليلية Nwosu and Nwoko[3] (2018) بعنوان: Bureaucracy and Development in Developed and Developing Countries: A Comparative Analysis of USA and Nigeria. ، و باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية بمقارنة الولايات المتحدة الأمريكية و نيجيريا، أظهرت النتائج أن البيروقراطية تدفع التنمية في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية على عكس البلدان النامية مثل نيجيريا. أسباب خلل بيروقراطيات البلدان النامية تشمل: الإرث الاستعماري للبيروقراطيات في هذه البلدان و التعيين في المناصب العليا في الخدمة المدنية والعمومية ومستوى منتشر من الفساد

[1] Ftoreková, Michaela, and Michal Mádr. "The Rule of Law and Economic Growth in the Balkan States." *European Journal of Business Science and Technology* 3.1 (2017): 13-20.

[2] LUONG, Thi Thuy Huong, Tho Minh NGUYEN, and Thi Anh Nhu NGUYEN. "Rule of law, economic growth and shadow economy in transition countries." *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business* 7.4 (2020): 145-154.

[3] Nwosu, Uchechukwu Uka, and Kenneth Nwoko. "Bureaucracy and Development in Developed and Developing Countries: A Comparative Analysis of USA and Nigeria." *Journal of Political Science and Leadership Research* 4.3 (2018): 1-13.

.من أجل توجيه البيروقراطية في البلدان النامية لخدمة التنمية أوصت الدراسةبإنشاء قيادة سياسية قوية وإجراء إصلاحات عامة وتحديث القوانين واللوائح لتقليل العبء على الإدارة وكذلك الحد من الفساد.

في دراسة Khusaini(2019)[1] بعنوان: Does bureaucracy lead to economic development in ASEAN? ، لعينة متكونة من خمس دول آسيوية خلال الفترة 2007-2016 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، أشارت النتائج إلى أن الاستثمار والإنفاق الحكومي لهما تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، بينما كشف مؤشر البيروقراطية عن نتائج ايجابية متباينة في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدول العينة. كما أن مؤشر البيروقراطية ارتبط سلبيا مع كل من متغير الفساد و فعالية الحكومة وقواعد القانون والاستقرار السياسي.

على مستوى دول جنوب شرق آسيا،دراسة Perera, Liyanage[2] (2013) وآخرون بعنوان: Have economic growth and institutional quality contributed to poverty and inequality reduction in Asia? ، و من خلال عينة متكونة من تسع دول خلال الفترة 1985-2009 و باستخدام نموذج تقدير اللحظات المعممة للنظام GMM،أفرزت النتائج أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الحد من الفقر. إلا أن الإصلاحات في مستوى بعض مؤشرات الحوكمة مثل الجودة البيروقراطية والمساءلة الديمقراطية يبدو أنها تزيد من مستويات الفقر وأنها مرتبطةبتوزيع الدخل. توصي هذه الدراسة بأن التدابير المتخذة لتحسين مستوى الجودة المؤسساتية في البلدان النامية في شرق وجنوب آسيامن أجل معالجة مشاكل الفقر وتوزيع الدخل.

ضمن تأثير البيروقراطية و الفساد على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في غانا، دراسة Nyarku and Oduro[3] (2017) بعنوان: Examining the effect of corruption and bureaucracy on SMEs growth in the Kumasi Metropolis of Ghana ، و باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات و برنامج Gretl الإصدار 3.0 الإحصائي لتحليل البيانات. كشفت نتائج الدراسة أن زيادة البيروقراطية بنسبة 1٪ إلى انخفاض نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 28.76٪ و أن الاختناقات البيروقراطية المفرطة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى انتشار الفساد. كما أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين الفساد والبيروقراطية ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد ناشئ مثل غانا.

أما دراسة Jalilian[4] وآخرون (2007) بعنوان: The impact of regulation on economic growth in developing countries: A cross-country analysis. ، و التي شملت عينة متكونة من 117 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة 1980-

[1]Khusaini, Mohamad. "Does bureaucracy lead to economic development in ASEAN?." *International Journal of Economic Policy in Emerging Economies* 12.2 (2019): 166-174.

[2]Perera, Liyanage Devangi H., and Grace HY Lee. "Have economic growth and institutional quality contributed to poverty and inequality reduction in Asia?." *Journal of Asian Economics* 27 (2013): 71-86.

[3]Nyarku, Kwamena Minta, and Stephen Oduro. "Examining the effect of corruption and bureaucracy on SMEs growth in the Kumasi Metropolis of Ghana." (2017).

[4]Jalilian, Hossein, Colin Kirkpatrick, and David Parker. "The impact of regulation on economic growth in developing countries: A cross-country analysis." *World development* 35.1 (2007): 87-103.

2000 و باستعمال بيانات بانل.أفضت النتائج إلى وجود علاقة سببية قوية بين الجودة التنظيمية والأداء الاقتصادي و بالتالي فإن توفير نظام تنظيمي يعزز النمو الاقتصادي هو جزء مهم من الحوكمة الرشيد. يمكن توقع أن تكون قدرة الدولة على توفير مؤسسات تنظيمية فعالة عاملا محددا لجودة الأداء الاقتصادي.

4-1 تأثير الحرية الاقتصادية و مؤسسات حماية حقوق الملكية على التنمية

حماية حقوق الملكية من بين أهم المؤشرات المكونة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية، دراسة Giorgis(2017)[1] وآخرون بعنوان: The Impact of Institutions on Economic Growth in Sub-Saharan Africa، و من خلال عينة مكونة 21 دولة افريقية خلال الفترة 1996-2012 و باستخدام بيانات باناللنموذج GMM .توصلت النتائج إلى أن تحسين الجودة المؤسساتية، و تحديدا حماية حقوق الملكية ،كان له مساهمة إيجابية في نمو نصيب الفرد من الناتج في البلدان التي شملتها العينة على الرغم من أن تأثيره كان لم يكن كبيرا .

من خلال واحدة من دول شرق أوروبا، دراسة Curcija (2018)[2] بعنوان: Contracting Institutions, Property Rights and Economic Growth in the Post-90s Albania.، حول ألبانيا بعد انهيار جدار برلين أي خلال الفترة بين 1993 إلى 2015 وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية لهذه الفترة. خلصت النتائج إلى وجود أدلة على التأثير الإيجابي لحقوق الملكية على النمو الاقتصادي والائتمان المقدم للقطاع الخاص.بينما كان هناك تأثير ضئيل للمؤسسات الرسمية علىالمخرجات الاقتصادية.قد يكون التفسير لهذه الاختلافات هو المرونة تجاه التغييرات في مؤسسات حقوق الملكية و المؤسسات الرسمية.

مستوى حماية حقوق الملكية أيضا يمكنه تفسير التباينات بين البلدان في الأداء الاقتصادي، دراسة Vijayaraghavan and Ward[3](2001) بعنوان: Institutions and economic growth: Empirical evidence for a cross-national analysis ، من خلال عينة متكونة من 43 دولة في الفترة 1975-1990 و باستخدام المربعات الصغرى العادية OLS. خلصت النتائج إلى أن ضمان حقوق الملكية وحجم الحكومة من أهم المؤسسات التي تفسر الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بحيث أن تؤدي حقوق الملكية الآمنة إلى تحفيزالاستثمار والاستخدام الفعال لرأس المال. كما أكدت النتائج أن كل من تأمين حقوق الملكية و تعزيز الحوكمة والحرية السياسية وحجم الحكومة تسهل تفسير الاختلافات الملحوظة في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول.

[1] Giorgis, Kokeb G. "The Impact of Institutions on Economic Growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from a Panel Data Approach." Studies on Economic Development and Growth in Selected African Countries. Springer, Singapore, 2017. 63-78.

[2] Curcija, Mario. "Contracting Institutions, Property Rights and Economic Growth in the Post-90s Albania." *European Scientific Journal* 14.1 (2018): 176-189.

[3] Vijayaraghavan, Maya, and William A. Ward. *Institutions and economic growth: Empirical evidence for a cross-national analysis*. No. 633-2016-41441. 2001.

مع ذلك يمكن للحرية الاقتصادية أن تكون لها نتائج عكسية، دراسة[1]Santiago و آخرون (2015) بعنوان: The impact of globalization and economic freedom on economic growth، بحثت تأثير الحرية الاقتصادية والعولمة علىالنموالاقتصاديلمجموعةضمت 24 دولةنامية من أمريكا اللاتيني و منطقة البحر الكاريبي في الفترة بين 1995 و2015. أظهرت النتائج إلى أن هناك تأثير سلبي للحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المدى الطويل. بينما كان للعولمة تأثير إيجابي على ا لنمو الاقتصادي لهذه البلدان على المدى الطويل.

هذه النتيجة وجدت أيضا على مستوى دول الاتحاد الأوربي، دراسة [2]Brkić و آخرون (2020) بعنوان: The impact of economic freedom on economic growth? New European dynamic panel evidence ، حول تأثير الحرية الاقتصادية و العوامل الاقتصادية التقليدية على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 43 دولة تضم دول الاتحاد الأوربي و بعض الدول النامية خلال 20 سنة و باستخدام نماذج بانل الديناميكية. وجدت الدراسة أن زيادة الحرية الاقتصادية المعبر عنها بالمؤشر العام لقاعدة البيانات Heritage Foundation لها علاقة بزيادة في النمو الاقتصادي. بينما هذه النتيجة لم تتحقق في دول الاتحاد الأوروبي و هذا يعود إلى أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في الفترة 2008-2009 و التي كان لها تأثير سلبي على نمو الاقتصاديات الأوروبية.

دراسة Shabbir and Ahmad [3](2020) بعنوان: Impact of Economic and Political Freedom on Economic Growth in Asian Economies.، و من خلال عينة متكونة من 34 دولة آسيوية خلال الفترة الممتدة من 1995-2018 باستعمال بيانات بانل ونموذج GMM، خلصت النتائج إلى أن الحرية الاقتصادية بالإضافة الى الحقوق السياسية والحرية المدنية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أن تأثير إيجابي لرأس المال البشري ، رأس المال المادي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومنه للحرية الاقتصادية والسياسية دور هام في جدب الاستثمار الأجنبي والمحلي مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي .

5-1 تأثير المؤسسات من خلال قناة وفرة الموارد الطبيعية

كما وجدت مجموعة واسعة من الدراسات التجريبية أن المؤسسات تؤثر على النمو من خلال قناة وفرة الموارد الطبيعية، دراسة [4]Abdulahi وآخرون (2019) بعنوان: Resource rents, economic growth, and the role of institutional quality ، و من خلال عينة متكونة من 14 دولة غنية بالموارد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة الممتدة 1998-2016 باستعمال بيانات بانل وتقدير GMM .توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين ريع الموارد

[1]Santiago, Renato, José Alberto Fuinhas, and António Cardoso Marques. "The impact of globalization and economic freedom on economic growth: the case of the Latin America and Caribbean countries." Economic Change and Restructuring 53.1 (2020): 61-85.

[2]Brkić, Ivana, Nikola Gradojević, and Svetlana Ignjatijević. "The impact of economic freedom on economic growth? New European dynamic panel evidence." *Journal of Risk and Financial Management* 13.2 (2020): 26.

[3]Ahmed, Shabbir, and Hafiz Khalil Ahmad. "Impact of Economic and Political Freedom on Economic Growth in Asian Economies." European Online Journal of Natural and Social Sciences 9.1 (2020): pp-219.

[4]Abdulahi, Mohamued Elyas, Yang Shu, and Muhammad Asif Khan. "Resource rents, economic growth, and the role of institutional quality: A panel threshold analysis." Resources Policy 61 (2019): 293-303.

والنمو الاقتصادي عندمستوى معين من النوعية المؤسساتية في هذه البلدان. المطلوب من هذه البلدان الغنية بالموارد تحسين مؤسساتها و تطوير صناعات من أجل الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

كما يمكن للمؤسسات الجيدة أن تخفف من التأثير السلبي للريع، دراسة Hassan[1] وآخرون(2019) بعنوان:Effect of Institutional Quality and Wealth from Oil Revenue on Economic Growth in Oil-Exporting Developing Countries، و باستخدام عينة من 35 دولة نامية مصدرة للنفط بين عامي 1984-2016، وباستخدام نموذج ARDL . أظهرت النتائج أن الجودة المؤسساتية تخفف من التأثير السلبي للثروة النفطية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بينما على المدى القصير، الجودة المؤسساتية تعزز التأثير الإيجابي للثروة النفطية على النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان التي شملتها العينة. أوصت الدراسة أنه من أجل أن تستفيد هذه البلدان من الثروة النفطية ،يجب عليها أن تتبنى تدابير سياسية مناسبة لتحسين مستويات الجودة المؤسساتية.

أيضا، دراسة Siddiqui and Qazi Masood[2] (2013) بعنوان: The effect of institutions on economic growth ، و باستخدام 31 مؤشرا يغطي كل منها 84 دولة على مدى 5 سنوات و من خلال استخدام منهجيات التقدير القائمة على OLS و GMM .أظهرت النتائج إلى أن المؤسسات الملائمة و الفعالة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي و أن الريع المؤسساتي والسياسي بالنسبة للدول النامية هو أكثر أهمية أي أن تأثير الريع كان أكبر في هذه الدول.

في نفس السياق، بحثت دراسة(2020) Matallah[3] بعنوان :Economic diversification in MENA oil exporters ، و التي اختبرت تأثير ريع النفط على النموالاقتصادي في 11 دولة مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996 –2017 و باستخدام نموذج بانل الستاتيكي ونموذج (GMM). أظهرت النتائج إلى أن نموالبلدان المصدرة للنفط في هذه المنطقة يتأثر بشكل كبير وإيجابي بفعل ريع النفط. لكن ريع النفط يحبط محاولات تنويع اقتصاديات هذه الدول من خلال تشجيع الأنشطة الريعية. تعزيز قدرات الحوكمة الرشيدة لدى هذه الدول هو السبيل للخروج من لعنة الموارد وتوليد نمو اقتصاد ي قوي و مستدام.

هذه النتيجة قد تختلف بين نفس المجموعة، دراسة Belarbi[4] وآخرون (2015) بعنوان: Effects of institutions and Natural resources in a multiple growth regime ، لعينة متكونة 23 دولة نفطية .باستخدام تقنية لبيانات بانل خلال الفترة 1996-2009. أظهرت النتائج أن تحسين جودة المؤسسات يؤثر إيجابا على النمو من خلال الاعتماد على الموارد النفطية لكن بصفة غير متجانسة بين الدول الريعية. تدعم هذه النتيجة تنبؤات أعلام النظرية الهيكلية السابقين لPrebisch، التي رأت أن الدول الريعية يجب أن تسمح لصناعاتها بالنمو بدلا من استغلال ميزتها النسبية في الموارد الطبيعية.

[1] Hassan, Adewale Samuel, Daniel Francois Meyer, and Sebastian Kot. "Effect of Institutional Quality and Wealth from Oil Revenue on Economic Growth in Oil-Exporting Developing Countries." Sustainability 11.13 (2019): 3635.

[2] Siddiqui, Danish Ahmed, and Qazi Masood Ahmed. "The effect of institutions on economic growth: A global analysis based on GMM dynamic panel estimation." *Structural Change and Economic Dynamics* 24 (2013): 18-33.

[3] Matallah, Siham. "Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role of governance." Resources Policy 66 (2020): 101602.

[4] Belarbi, Yacine, Lylia Sami, and Said Souam. "Effects of institutions and Natural resources in a multiple growth regime." *Economic Research Forum Working Papers*. No. 905. 2015.

الحرية الاقتصادية هي أيضا من بين أهم المؤسسات الاقتصادية التي أثبت الدراسات أنها من محددات النمو الاقتصادي،دراسة (2019) Kouton[1] بعنوان: Relationship between economic freedom and inclusive growth ، ضمن عينة مكونة من 30 دولة افريقية جنوب الصحراء خلال الفترة 1996-2016 و باستخدام بيانات بانل وتقديرGMM واختبار السببية ، وجد أن هناك تأثير إيجابي للحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في هذه البلدان. كما أن النتائج أظهرت أناتجاه السببية يمتد من الحرية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي، لهذا من المهم دعم السياسات التي تهدف إلى تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز الحرية الاقتصادية.

لكن هذا التأثير الايجابي قد يختلف من منطقة لأخرى، في دراسة Singh and Gál[2](2020) بعنوان: Economic freedom and its impact on foreign direct investment: global overview." ، و باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لدول من مختلف دول العالم: جنوب آسيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشمال أوروبا وجنوب أوروبا. وأوروبا الغربية وأوروبا الشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2018 .أظهرت النتائج أن الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي كبير في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأوروبا الشمالية وأوروبا الغربية. ومع ذلك ، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فإن اقتصاديات أوروبا الشرقية وأوروبا الجنوبية ليس لها تأثير كبير .

في حالة الاقتصاد الجزائري، دراسة OUALI and ACHOUCHE[3](2020) بعنوان: Etude de la relation entre la rente, la corruption et la croissance économique en Algérie: Approche de cointégration. ، و باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة 1996-2018 .أشارت نتائج الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر سلبا من خلال الريع البترولي ونوعية المؤسسات، و هذا ما يفسر أن وجود مؤسسات ذات نوعية رديئة تعمل على انتشار الفساد و هو ما يزيد من ضعف الاقتصاد الجزائري. وبالتالي فإن فعالية الهياكل المؤسساتية هي عامل حاسم في استراتيجيات مكافحة الآثار السلبية لاعتماد الاقتصاد على عائدات النفط.

6-1 تأثير الفساد على التنمية

رغم أن هناك من يصنف الفساد ضمن عوامل عدم الاستقرار السياسي، إلا أن هناك من يصنفه ضمن المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية التي تؤثر، بشكل أو بآخر، على الاقتصاد. معظم هذه الدراسات التجريبية حديثة، تزامنت تحديدا مع ظهور بيانات قياس الفساد بداية من أوائل الثمانينات. كما شملت جملة من الدول باختلاف تصنيف مداخليها و انتماءاتها الجغرافية. النتائج التجريبية تباينت معضمها بين فرضيتي **sanders** و **greasers** . من هذا المنطلق، يمكن الجزم أنه لا توجد وجهة نظر موحدة حول أثر الفساد على الأداء الاقتصادي.

[1] Kouton, Jeffrey. "Relationship between economic freedom and inclusive growth: a dynamic panel analysis for sub-Saharan African countries." Journal of Social and Economic Development 21.1 (2019): 143-165.

[2] Singh, Devesh, and Zoltán Gál. "Economic freedom and its impact on foreign direct investment: global overview." *Review of Economic Perspectives* 20.1 (2020): 73-90.

[3] OUALI, Nadjia, and Mohamed ACHOUCHE. "Etude de la relation entre la rente, la corruption et la croissance économique en Algérie: Approche de cointégration." الريادة لاقتصاديات الأعمال 6.1 (2020): 320-330.

إحدى أهم الدراسات التجريبية التي أشارت إلى التأثير السلبي للفساد، دراسة Mauro (1995)[1] بعنوان Corruption and growth و التي حللت مجموعة بيانات تتكون من مؤشرات ذاتية للفساد ، البيروقراطية ، وكفاءة النظام القضائي ، وفئات متنوعة من الاستقرار السياسي لعينة من البلدان. أشارت النتائج إلى أن الفساد يؤدي إلتراجع الاستثمار و الذي بدوره يبطئ النمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج إلى أن الدول الفقيرة تميل إلى التعسف والبيروقراطية البطيئة و عدم الاستقرار السياسي.

أيضا،دراسة Mo(2001)[2] بعنوان: Corruption and economic growth ، منظورا جديدا لدور الفساد في النمو الاقتصادي .باستخدام تقديرات المربعات الصغرى العادية ، أظهرت نتائجه أن زيادة مستوى الفساد بنسبة 1٪ تقلل من معدل النمو بنحو 0.72٪ . كما كشفت أن أهم قناة يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي هو عدم الاستقرار السياسي ، والذي يمثل حوالي 53٪ من التأثير الكلي. الفساد ينتشر بشكل كبير في ظل وجود عدم الكفاءة المؤسساتية مثل البيروقراطية والأنظمة التشريعية والقضائية الضعيفة.

على مستوى منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، دراسة(2017) Hakimi and Hamdi[3] بعنوان: Does corruption limit FDI and economic growth? ، باستخدام 15 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 1985-2013 و باستخدم مؤشر الفسادلدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG) و استخدام تقنيةالتكامل المشترك و سببية جرانجر. كشفت النتائج إلى أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي علاقة سلبية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأنه يؤثر على أنشطة الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذه الحالة ،يتعين على صانعي السياسات تنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد.

كما قد يختلف تأثير الفساد باختلاف مستويات الديمقراطية، دراسة Drury[4] و آخرون (2006) بعنوان: Corruption, democracy, and economic growth. ، و من خلال أكثر من 100 دولة بين دول متقدمة و نامية وباستعمال نموذج تصحيح الخطأ لبيانات سلاسل الزمنية الممتدة في الفترة 1982-1997 . أفضت النتائج إلى أن الفساد ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الدول الديمقراطية بينما تعاني الأنظمة غير ديمقراطية من ضرر اقتصادي كبير من الفساد و هذا ما يدعم الاعتقاد بأن الفساد يؤثر سلبا عند مستويات معينة من التنمية .

دراسة Forson[5] وآخرون (2016) بعنوان: Causes of corruption: Evidence from sub-Saharan Africa، لعينة متكونة من 22 دولة أفريقيا خلال الفترة 1996- 2013 باستخدام تقدير المربعات الصغرىOLS ، ونهج التأثير الثابت والمتغير الديناميكي . وقد تم تصنيف مصادر الفساد في ثلاثة مجالات رئيسية والمتمثلة في الجذور التاريخية والأسباب

[1] Mauro, Paolo. "Corruption and growth." The quarterly journal of economics 110.3 (1995): 681-712.

[2] Mo, Pak Hung. "Corruption and economic growth." *Journal of comparative economics* 29.1 (2001): 66-79.

[3] Hakimi, Abdelaziz, and Helmi Hamdi. "Does corruption limit FDI and economic growth? Evidence from MENA countries." International Journal of Emerging Markets (2017).

[4] Drury, A. Cooper, Jonathan Krieckhaus, and Michael Lusztig. "Corruption, democracy, and economic growth." International political science review 27.2 (2006): 121-136.

[5] Forson, Joseph Ato, et al. "Causes of corruption: Evidence from sub-Saharan Africa." *South African Journal of Economic and Management Sciences* 19.4 (2016): 562-578.

المعاصرة والأسباب المؤسساتية .تشير النتائج الى أن التنوع العرقي ووفرة الموارد والتحصيل التعليمي أقل ارتباطًا بالفساد. في المقابل تولد مستويات أجور البيروقراطيين وتدابير مكافحة الفساد المستندة إلى فعالية الحكومة والجودة التنظيمية فسادا كبيرا. كما أن حرية الصحافة مرتبطة بشكل متنوع بالفساد. على أساس هذه النتائج ، توصي الدراسة الى ضرورة إعادة تشكيل مكافحة الفساد في القارة من خلال إصلاحات مؤسسية نوعية وحازمة. بالتركز على قرارات سياسة لمكافحة الفساد على الأنظمة التعليمية القائمة كقناة لتكثيف الوعي وآثارالفساد على التنمية الوطنية المستدامة.

لكن بالمقابل، تم الاعتراف بجوانب كفاءة الفساد، والتي يعمل بموجبها على تسهيل الإجراءات البيروقراطية. مجموعة من الباحثين وجدوا أن الفساد يعمل ك grease في عجلة إدارة الاقتصاد، من خلال توفير آلية للتهرب من الإجراءات البيروقراطية غير الفعالة.

ضمن هذه المقاربة، دراسة Sharma and Mitra[1] (2019) بعنوان: Corruption and Economic Growth: Some New Empirical Evidence from a Global Sample ، و من خلال نموذج بيانات بانل GMM خلال الفترة من 1996 إلى 2015 . أشارت النتائج إلى الآثار الايجابية للفساد و هو ما يدعم فرضية تشحيم العجلات على المستوى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما أن البلدان التي لهاوفرةفي الموارد الطبيعية و التي لديها مؤسسات فعالة ومستوى منخفض من الفساد لا تعاني من أي لعنة موارد بينما تعد وفرة الموارد الطبيعية عائقا أمام التنمية في البلدان ذات المؤسسات غير الفعالة.

لاختبار الفرضيتين، دراسة Méonand Sekkat[2] (2005) بعنوان: Does corruption grease or sand the wheels of growth?، و باستعمال عينة من 71 دولة نامية ومتقدمة بين سنتي 1970 و 1998و باستخدام نموذج الانحدار المتعدد .أفضت النتائج إلى رفض فرضية تشحيم العجلات لصالح فرضية رمل العجلات. ضعف سيادة القانون والحكومة غير الفعالة والعنف السياسي تؤدي جميعها إلى تفاقم الأثر السلبي للفساد على الاستثمار. كما أن الفساد يبطئ النمو في البلدان التي تعاني من ضعف سيادة القانون والحكومة غير الفعالة. لذلك نستنتج أن الفساد لا يؤثر فقط على النمو من خلال تقليل تراكم رأس المال ولكن أيضا من خلال قنوات أخرى.

كما أن الدراسة التحليلية ل(2009) Aidt[3] بعنوان: Corruption, institutions, and economic development ، والتي تناولت طبيعة تأثير الفساد في النمو الاقتصادي و استنادا إلى الكثير من الأدلة من عدة بلدان متقدمة ونامية . أشارت النتائج إلى أن فرضية تشحيم العجلات ضعيف وهذا ما تثبته العلاقة السلبية بينه و بين نمو الثروة الحقيقية للفرد.كما أن الفساد ليس له تأثير على مستوى الاقتصاد الكلي على الأقل في المجتمعات ذات الحوكمة الرشيدة والمؤسسات السياسية القوية . لكن الأهم من ذلك، حتى لو كان متوسط تأثير الفساد على نمو الناتج المحلي الإجمالي يقترب من الصفر ، تشير الأدلة الجديدة إلى أن الفساد يمثل عائقا أمام التنمية المستدامة.

[1] Sharma, Chandan, and Arup Mitra. "Corruption and Economic Growth: Some New Empirical Evidence from a Global Sample." Journal of International Development 31.8 (2019): 691-719.

[2] Méon, Pierre-Guillaume, and Khalid Sekkat. "Does corruption grease or sand the wheels of growth?." *Public choice* 122.1 (2005): 69-97.

[3] Aidt, Toke S. "Corruption, institutions, and economic development." *Oxford review of economic policy* 25.2 (2009): 271-291.

ما يمكن استنتاجه هو أنه و رغم الرأي السائد عن سلبية الفساد على سير الاقتصاديات إلا أنه لا يوجد اتفاق حول نوعية العلاقة بينه و بين التنمية الاقتصادية. هذا التباين في نتائج الدراسات أرجعه الكثيرون إلى مجموعة من العوامل،دراسة Campos[1] و الاخرون (2016) تحت عنوان: Corruption and economic growth: An econometric survey of the evidence. و من خلال تحليل ل 460 تقديراً من 41 دراسة وجدوا أن التحيز في النشر لا يبدد الأثر الحقيقي والسلبي للفساد على النمو. من بين العوامل الرئيسية التي تفسر التباين في الآثار المقدرة، نجد: أ) الانفتاح التجاري والمؤسسات التجارية ، ب) المؤلفين ذوي الانتماءات الأكاديمية مقابل مراكز البحوث والمنظمات الدولية تساعد فيما يبدو على توليد آثار أقل سلبية للفساد على النمو.

لكن رغم هذه النتائج، هناك بعض الدراسات وجدت أن الجودة المؤسساتية لم يكن لها تأثير على النمو الاقتصادي. دراسة(2019) Seyingbo and Adeniyi [2] بعنوان: Institutional Quality and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa. ، و من خلال 28 دولة مناقتصاديات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) خلال الفترة من 1996 إلى 2013 ، تم استخدام تقنية تقدير لوحة GMM وستة مقاييس للجودة المؤسساتية. أشارت النتائج إلى وجود أدلة قوية على أن الجودة المؤسساتية لم يكن لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

المبحث الثاني:المؤسسات السياسية و العوامل التاريخية

النظرية المؤسساتية الحديثة وضعت المؤسسات السياسية في مصدر التحليل الاقتصادي، فهي تعبر عن الاستقرار و فعالية الحكومة و مدى التحكم في الصراعات داخل السلطة و بالتالي انعكاسها على المؤسسات الاقتصادية التي بدورها تحدد نوعية الأداء الاقتصادي للدول.

2-1 تأثير المؤسسات السياسية على الأداء الاقتصادي

هناك مجموعة واسعة من الدراسات التجريبية التي استخدمت المؤسسات السياسية بمختلف أنواعها ومصادرها كمحدد للتنمية و النمو الاقتصادي.

دراسة Slesman[3] وآخرون (2015) بعنوان: Institutional infrastructure and economic growth in member countries of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) ، تناولت العلاقة بين الجودة المؤسساتية والنمو الاقتصادي في 39 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 1983-2009. باستخدام نموذجGMM، أشارت النتائج أن المؤسسات السياسية ذات الجودة العالية تضمن استقرار الحكومة و تخفض من الصراع و بالتالي يؤثر على

[1] Campos, Nauro F., Ralitza Dimova, and Ahmad Saleh. "Corruption and economic growth: An econometric survey of the evidence." (2016).

[2] Seyingbo, Adedotun, and Oluwatosin Adeniyi. "Institutional Quality and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa." *Tanzania Economic Review* 8.1&2 (2019).

[3] Slesman, Ly, Ahmad ZubaidiBaharumshah, and WahabuddinRa'ees. "Institutional infrastructure and economic growth in member countries of the Organization of Islamic Cooperation (OIC)." Economic Modelling 51 (2015): 214-226.

نمو المؤسسات الاقتصادية الذي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.كما أشارت الدراسة إلى أن الإصلاحات المؤسساتية من أجل الارتقاء بجودة المؤسسات السياسية والاقتصادية ضرورية للتنمية في هذه الدول.

كما حاولت دراسة Flachaire[1] وآخرون (2014) بعنوان: Political versus economic institutions in the growth process إلقاء الضوء حول دور المؤسسات في تعزيز النمو من خلال اختبار فرضية أن المؤسسات السياسية هي أحد المحددات العميقة للنمو لمجموعة من بلدان متقدمة ونامية خلال الفترة 1975-2005 و من خلال استخدام تقنية بيانات بانل .أشارتالنتائج إلى المؤسسات السياسية هي المحدد الرئيسي للنظام الذي ينتمي إليه الاقتصاد ، في حين أن المؤسسات الاقتصادية لها تأثير مباشر على معدلات النمو داخل كل نظام. تدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بأن المؤسسات السياسية هي أحد الأسباب العميقة للنمو ، وتهيئ المرحلة التي تعمل فيها المؤسسات الاقتصادية.

ضمن علاقة المؤسسات السياسية بانتشار الفساد،دراسة Saha and Sen[2](2019) بعنوان: The corruption-growth Relationship: Do political institutions matter?، وباستخدام بيانات بانل الديناميكيةخلال الفترة 1984-2016، أظهرت النتائج أن معدلات الفساد تختلف باختلاف نوع المؤسسات السياسية وأن تأثيره على النمو يكون أكثر احتمالا في الأنظمة الاستبدادية منه في الأنظمة الديمقراطيات. المصداقية المتوقعة للنخب السياسية الحاكمة ومن خلال تعزيز الحرية الاقتصادية لممارسة الأعمال التجارية تمنح الثقة للشركات وهو أمر مستقطب للاستثمار.

أيضا، دراسة Flachaire [3] و آخرون (2014) بعنوان: Political versus economic institutions in the growth process. ، و من خلال عينة متكونة من 79 دولة بين متقدمة ونامية خلال الفترة 1975-2005 و باستخدام المربعات الصغرى OLS. أشارت النتائج إلى أن المؤسسات السياسية هي المحدد الرئيسي للنظام الذي ينتمي إليه الاقتصاد. في حين أن المؤسسات الاقتصادية لها تأثير مباشر على معدلات النمو داخل كل نظام. تدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بأن المؤسسات السياسية هي أحد الأسباب العميقة للنمو وتهيئ المرحلة التي تعمل فيها المؤسسات الاقتصادية .

في سياق استقطاب الاستثمارات، الاستقرار السياسي يعتبر عامل مهم. دراسة kazerooni[4] وآخرون (2019) بعنوان: An Investigation of the Effects of Political Stability on Economic Growth in Iran ، و التي هدفت للتحقق من تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1984-2014 باستخدام خمسة مؤشرات وهي الصراع الداخلي،والصراع الخارجي والعسكري في السياسة و التوترات و الحرية السياسية. أفضت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي و أن هذا الأخير شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد و تطويره.

[1] Flachaire, Emmanuel, Cecilia García-Peñalosa, and Maty Konte. "Political versus economic institutions in the growth process." *Journal of Comparative Economics* 42.1 (2014): 212-229.

[2] Saha, Shrabani, and Kunal Sen. The corruption-growth relationship: Do political institutions matter?. No. 2019/65. WIDER Working Paper, 2019.

[3] Flachaire, Emmanuel, Cecilia García-Peñalosa, and Maty Konte. "Political versus economic institutions in the growth process." *Journal of Comparative Economics* 42.1 (2014): 212-229.

[4] KAZEROONI, ALIREZA, HOSEIN ASGHARPOUR, and MOGHADAM MARYAM NAFISI. "An Investigation of the Effects of Political Stability on Economic Growth in Iran: A Quantile Resression Approach." (2019): 39-58.

في دور الاستقرار السياسي في الاستثمار في دول الاتحاد الأوربي، دراسة(2019) Socol and Corovei[1] بعنوان: The Impact of Political Stability on Economic Growth in European Union ،قامت بتحليل تأثير الاستقرار السياسي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2017 باستخدامنموذج بانل. توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية و ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. الدراسة بررت هذه النتيجة بأن دولة مستقرة سياسيا، والتي لا تواجه صراعات واحتجاجات وتغييرات جذرية للأنظمة وإرهاب وحروب، هي من تستقطب الاستثمارات الأجنبية لأن المستثمرون الأجانب ليسوا على استعداد للاستثمار في ظروفمن الحرب والصراع.

2-2 دور الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي

الظروف السياسية تعتبر من أهم العوامل المحددة للأداء الاقتصادي للبلدان. الاضطرابات السياسية والصراعات الداخلية و الخارجية و كذا الحروب، اعتبرتها بعض الدراسات أساس التنمية و النمو الاقتصادي.

ضمن هذا السياق، و في دول الناشئة الكبيرة (BRICS) ، دراسة Mbukanma[2] و آخرون (2019) بعنوان The Relationship between Political Stability and Gdp Growthفي الفترة بين من 2007-2016 و من خلال تحليل انحدار خطي،أظهرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل الاستقرار السياسي و الناتج المحلي الإجمالي. لكن هناك درجة التباين في النمو الاقتصادي بسبب الاستقرار السياسي بينهذه الدول. كما أوصت الدراسة بالتعاون بين دول هذه المجموعة لضمان الاستقرار السياسي عبر مناطقها من أجل تحقيق نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

في إفريقيا التي تعاني معظمها من اضطرابات سياسية،دراسة(2020) Seppo[3] بعنوان: Economic growth of CEMAC: Does institutional quality matter. ، و باستخدام تقنية GMM لعينة مكونة من ستة دول من إفريقيا خلال الفترة 1996-2014 .أظهرت النتائج عن وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في منطقة CEMAC. أوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز الاستقرار السياسي في هذه المنطقة من أجل زيادة النمو الاقتصادي .

في نفس القارة، دراسة Dalyop(2019)[4] بعنوان: Political instability and economic growth in Africa ، حول مراجعة بيانات الاستقرار الاقتصادي والسياسي في 52 دولة أفريقية في الفترة من 1980 إلى 2013 ، كشف التحليل أن متوسط معدلات النمو الأعلى والأكثر استقرارا نسبيا خلال هذه الفترة،ارتبط بمستويات أقل من عدم الاستقرار

[1] Corovei, Emilia Anuta, and Adela Socol. "The Impact of Political Stability on Economic Growth in European Union." *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series* 19.1 (2019): 8-14.

[2] Mbukanma, Ifeanyi, Rena Ravinder, and Johnmary Ani Kelechi. "The Relationship between Political Stability and Gdp Growth: a Comparative Analysis of the Brics Nations." ActaUniversitatisDanubius. Œconomica 15.7 (2019).

[3] Seppo, Patrick Emmanuel Martin. "Economic growth of CEMAC: Does institutional quality matter." *European Scientific Journal* 16.7 (2020): 216-236.

[4] Dalyop, Gadong Toma. "Political instability and economic growth in Africa." *International Journal of Economic Policy Studies* 13.1 (2019): 217-257.

السياسي في معظم البلدان. كما ثبت أن هذا ينطبق بشكل خاص على البلدان الأقل اعتمادا على الموارد الطبيعية. أيضا، خلصت النتائج إلى أن هناك علاقة مباشرة و قوية ثنائية الاتجاه بين الاستقرار السياسي ومستوى النمو ، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني من الصراعات و هذا ما يؤكد على وجود علاقة بين عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي.

في غرب إفريقيا، دراسة[1] Okafor(2017) بعنوان: The impact of political instability on the economic growth of ECOWAS member countries. ، و باستخدام تقنيات باناللحظات المعممة على عينة من 15 دولة عضو في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في الفترة 2005-2012، أظهرت نتائج التحليلات أن الإرهاب وسوء الإدارة والاضطرابات الاجتماعية وبطالة الشباب و ريع الموارد الطبيعية كانت لها علاقات سلبية مع النمو الاقتصادي. هذه النتائج تؤكد الآثار السياسية لعدم الاستقرار في بلدان غرب إفريقيا على نموها الاقتصادي الهش.

في نفس الإطار، دراسة Bodea and A. Elbadawi (2019)[2] بعنوان: Political violence and underdevelopment، حول تأثير العنف السياسي المنظم لعينة من دول إفريقيا جنوب الصحراء و باستعمال تقنية GMM.أشارت النتائج إلى أن العنف السياسي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي ، حيث أن خطر الحرب الأهلية قد تم تفسيرهبأكثر من 22٪ من فجوة الدخل في سنة 1999 وبالتالي تدهور الأمن السياسي من المرجح أن يصبح سبب من أسباب التدهور الاقتصادي بما في ذلك اتساع فجوة الدخل مقارنة بدول شرق آسيا.

بدوره غياب الاستقرار السياسي يقلل من القدرة الإنتاجية وكذلك القدرة على المعاملات للاقتصاد كما يمكنه أن يشجع على ظهور تأثير الصراع العرقي و انتشار الفساد، دراسة Gültekin and Mumcu (2019)[3] بعنوان: Black Sea Economic Cooperation ، بحثت في تأثير الانقسام العرقي ،الفساد والاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل ونموذج GMM لعينة واسعة مكونة 157 دولة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2014 . تشير النتائج إلى أن الانقسام العرقي والفساد لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال زيادة عدم الاستقرار السياسي خاصة الدول ذات الدخل المنخفض. الفساد بدوره كان له تأثير إيجابي مباشر على النمو من خلال تمكين الشركات من الالتفاف على النوعية البيروقراطية المعقدة و هو ما يتفق مع فرضية تشحيم العجلات. تؤكد هذه النتائج على أهمية إنشاء مؤسسات قوية قادرة على استيعاب مجموعات متنوعة والحفاظ على الاستقرار السياسي. كما أشارت الدراسة إلى أن الدولة التي لديها تنوع كبير في اللغات والأديان لا يجب أن تكون عائقا أمام النمو الاقتصادي إذا كان هناك نظام سياسي قوي.

[1] Okafor, Godwin. "The impact of political instability on the economic growth of ECOWAS member countries." *Defence and Peace Economics* 28.2 (2017): 208-229.

[2] Bodea, Cristina, and Ibrahim A. Elbadawi. "Political violence and underdevelopment." *Journal of African Economies* 17.suppl_2 (2008): ii50-ii96.

[3] Gültekin, N. Bülent, and Ayşe Mumcu. "Black Sea Economic Cooperation." Turkey Between East And West. Routledge, 2019. 179-202.

عدم الاستقرار السياسي والفساد على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،دراسة(2017) Akçoraoğlu and Kaplan[1] بعنوان Political instability, corruption, and economic growth: Evidence from a panel of OECD countries ، و باستخدام تقنية بانل GMMخلال الفترة 1984 -2012. أظهرت النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط سلبا بالنمو الاقتصادي إلى جانب الفساد الذي يؤثر بدوره سلبا على النمو الاقتصادي. كما وجدت النتائج أدلة قوية على أن استقرار الحكومة والصراعات الداخلية والخارجية تشكل عقبات أمام النمو الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن المساءلة الديمقراطية والتوترات العرقية والدينية ونوعية البيروقراطية ليس لها تأثير مهم إحصائيا على النمو الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

حول عدم الاستقرار السياسي في دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، دراسة Uddin[2] و الآخرون(2017)بعنوان: Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression ، و من خلال عينة ضمت 120 دولة نامية في الفترة 1996-2014 و باستخدام نموذج بانلالديناميكي. خلصت النتائج إلى أن الاستقرار السياسي عامل محدد للنمو الاقتصادي و أن عدم الاستقرار السياسي كان أعلى في دول منظمة التعاون الإسلامي والذي يؤثر على النمو الاقتصادي ربما بسبب غياب المؤسسات الاقتصادية والسياسية القوية. كما أن عدم الاستقرار السياسي من المرجح أن يؤثر على النمو من خلال قنوات الاستثمار وتراكم رأس المال البشري في البلدان النامية. لذلك، أوصت الدراسة بتطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية إلى جانب تنمية رأس المال البشري في البلدان النامية بشكل عام ودول منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل خاص.

في حالة الاقتصاد التركي ، دراسة Diken[3] و الآخرون (2018) بعنوان: The Relation Between Political Stability and Economic Growth: The Turkish Case، و من خلال دراسة العلاقة طويلة المدى بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بين عامي 2002 و 2016. أظهرت النتائج التجريبية أن المؤسسات القوية تدعم بالاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي وأن هذه المؤسسات تؤدي لتحقيق نمو اقتصادي قوي. أما عن العلاقة طويلة المدى بين الاستقرار السياسي والعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة قصيرة الأجل ، تم استخدام نماذج الانحدار ثنائي المتغير بواسطة طريقة نموذج ARDL ، حيث وجدت الدراسة أن مؤشر الاستقرار السياسي لم يكن له علاقة طويلة المدى مع كل من متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك ، وجد أن للتضخم علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل ، أي عندما يزيد التضخم يتباطأ النمو الاقتصادي في تركيا.

[1] Kaplan, Emin Ahmet, and Alpaslan Akçoraoğlu. "Political instability, corruption, and economic growth: Evidence from a panel of OECD countries." *Business and Economics Research Journal* 8.3 (2017): 363.

[2] Uddin, Md Akther, Md Hakim Ali, and Mansur Masih. "Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression." *Economic Modelling* 64 (2017): 610-625.

[3] Diken, Ahmet, et al. "The Relation Between Political Stability and Economic Growth: The Turkish Case." (2018).

أيضا، بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول العربية مثل مصر، دراسة (2017) Abdelkader[1] بعنوان: Political instability and economic growth in Egypt ، و باستخدام بيانات السلاسل الزمنية بين سنتي 1972 و 2013 و تقنية التكامل المشترك لتحديد من اجل اختبار العلاقات قصيرة وطويلة الأجل و كذا نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. أظهرت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي كان له تأثيرسلبي و ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي بالنسبة لجميع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي المستخدمة.

3-2 علاقة الديمقراطية بالتنمية

في اطار علاقة الديمقراطية بالتنمية و النمو، هناك أيضا دراسات تجريبية واسعة حول تأثيرها على التنمية الاقتصادية. كما تناولنا في القسم النظري، أنه خلال العقود الأخيرة، تم تطوير العديد من النظريات المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرين. لقد تم الاعتقاد أن ثروة البلدان تزداد أيضا مع زيادة مستوى التحول الديمقراطي والعكس صحيح. لكن يمكن ملاحظة أنه لا يوجد إجماع في الدراسات حول العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. كما أن الأبحاث المرتبطة باتجاه السببية أفضت إلى ثلاث مدارس فكرية: مدرسة الصراع (conflict school) التي ترى أن الديمقراطية تعوق التنمية، خاصة في أقل البلدان نموا، مدرسة التوافق (compatibility school) التي تدعي أن الديمقراطية تعزز التنمية.

أيضا،دراسة(2017) Nam-Seok and Heshmati[2] بعنوان: The relationship between economic growth and democracy: Alternative representations of technological change ، بحثت في العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية من خلال عينة مكونة من 144 دولة في الفترة 1980-2014 و باستخدام نماذج بيانات بانل الديناميكية، أظهرت النتائج أن الديمقراطية كان لها تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي في هذه الدول. كما أشارت إلى أن ضمان الائتمان من أهم الروابط الإيجابية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية.

في منطقة MENA،دراسة(2018) El-Karamani and Nosier[3] بعنوان: The indirect effect of democracy on economic growth ، لعينة متكونة 17 دولة من MENAخلال الفترة 1990-2015 باستخدام تقنية بيانات بانل لتقدير تأثير الديمقراطية على النمو من خلال عدة قنوات، يتم تصنيف الدول إلى مجموعات حسب الوضع الديمقراطي من جهة ، ومستوى الدخل من جهة أخرى. تشير النتائج إلى أن الديمقراطية تعزز النمو من خلال تأثيرها الإيجابي على الصحة في جميع تصنيفات البلدان داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك تعيق الديمقراطية النمو من خلال حجم الحكومة والانفتاح التجاري. بمجرد حساب كل هذه التأثيرات غير المباشرة ، يصبح التأثير الإجمالي

[1]Abdelkader, Hossam Eldin Mohammed. "Political instability and economic growth in Egypt." *Review of Middle East Economics and Finance* 13.2 (2017).

[2]Heshmati, Almas, and Nam-Seok Kim. "The relationship between economic growth and democracy: Alternative representations of technological change." (2017).

[3]Nosier, Shereen, and Aya El-Karamani. "The indirect effect of democracy on economic growth in the MENA Region (1990–2015)." *Economies* 6.4 (2018): 61.

للديمقراطية على النمو سلبيا في البلدان الأقل ديمقراطية والبلدان الفقيرة ، ولكنه إيجابي في البلدان الأكثر ديمقراطية والبلدان الغنية.

في نفس المنطقة، دراسة Saidi and Rachdi[1] (2015) بعنوان : Democracy and economic growth: Evidence in MENA countries خلال الفترة 1983-2012 ، باستخدام نموذج اللحظات المعممة (GMM) لعينة متكونة من 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تظهر النتائج أن الديمقراطية ، التي يتم قياسها من خلال نقاط الديمقراطية المؤسسية ، ودرجة الاستبداد المؤسسي ، والقدرة التنافسية للتوظيف التنفيذي ، وانفتاح التوظيف التنفيذي ، والقيود التنفيذية لها تأثير قوي وسلبي على النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في احدى الدول الأكثر توترا ، دراسة(2019) Khan and Ilyas[2] بعنوان: Democracy versus Dictatorship: An Empirical Investigation of Determinants of Unemployment حول دور الهيكل السياسي في ارتفاع معدل البطالة في باكستان خلال الفترة 1977-2012 ، حيث تم تقسيم فترة العينة إلى نظامين، نظام ديمقراطي و نظام ديكتاتوري باستخدام متغير وهمي وباستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقلل من معدل البطالة على المدى الطويل، كما كشفت أن معدل البطالة في النظام الديمقراطي أعلى بكثير من معدله في الديكتاتورية.

في إطار علاقة الديمقراطية بالحرية الاقتصادية في الدول الصناعية، دراسة Georgiou[3] وآخرون (2015) بعنوان: Democracy, political stability and economic performance. A panel data analysis ، و باستعمال تقنية بيانات بانل خلال الفترة 2000-2012 لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كشفت النتائج أن الاستقرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية مرتبط بشكل إيجابي بمجموعة مؤشرات الحرية الاقتصادية وسلبا بالأزمات المالية . هذا لأن الحرية الاقتصادية تؤثر إيجابا على الاستثمار والنمو الاقتصادي بينما الأزمات المالية تؤدي إلى سياسات التقشف ، الأمر الذي يؤدي إلى الركود والكساد ويزيد من استياء الشعوب من آليات عمل الديمقراطيةوبالتالي صعود الأحزاب المتطرفة. خلاصة النتائج أن الاستقرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية مرتبط بالاستقرار الاقتصادي والنمو والعكس صحيح.

حول أهمية الديمقراطية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا، دراسةAwad[4] and Ragab (2018) بعنوان: The Economic Growth And Foreign Direct Investment Nexus: Does Democracy Matter?، ومن خلال عينة من 53 دولة أفريقية في الفترة 1989-2014 و بتطبيق نموذج بيانات لوحة ديناميكية. أفرزت النتائج عن أن

[1] Rachdi, Houssem, and Hichem Saidi. "Democracy and economic growth: Evidence in MENA countries." *Procedia-Social and behavioral sciences* 191 (2015): 616-621.

[2] Ilyas, Muhammad, and Muhammad Asif Khan. "Democracy versus Dictatorship: An Empirical Investigation of Determinants of Unemployment." *Pakistan Business Review* 20.3 (2019): 525-534.

[3] Georgiou, Militiades N., Nicholas Kyriazis, and Emmanouil ML Economou. "Democracy, political stability and economic performance. A panel data analysis." *Journal of Risk & Control* 2.1 (2015): 1-18.

[4] Awad, Atif, and HodaRagab. "The economic growth and foreign direct investment nexus: Does democracy matter? Evidence from African countries." Thunderbird International Business Review 60.4 (2018): 565-575.

الديمقراطية تلعب دورا إيجابيا في عملية النمو الاقتصادي. كما أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو يتناقص مع تحسن التجربة التاريخية لدولة ديمقراطية. تؤكد هذه النتائج إلى أنه في ظل الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الحقوق السياسية في أفريقيا، من الأهمية تحديد القنوات البديلة التي تسهل انتقال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق نمو مستدام.

هذه النتيجة تؤكدها دراسة Nuhu and Izilein[1] (2017) بعنوان : Do democratic institutions and foreign direct investment affect economic growth? evidence from Nigeria حول دور الديمقراطية في نيجيريا وباستعمال طريقة اللحظات المعممة (GMM) التي تغطي الفترة من 1981 إلى 2015. أكدت النتائج أن المؤسسات الديمقراطية لها تأثير سلبي بينما يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي.كما وجدت أن ضعف المؤسسات له تأثير مزعزع للاستقرار على النمو في الدول الإفريقية.

أما فيما يتعلق بالتأثير الديمقراطية في ظل وجود الفساد، بحثت دراسة Ay[2] وآخرون (2016) بعنوان: The Effects of Corruption and Democracy on FDI in Developing Countries، و من خلال عينة من 10 دول نامية خلال الفترة 1995-2013 بحثت في تأثير الديمقراطية و الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستعمال التكامل المشترك.النتائج المتحصل عليهاأشارت إلى أن هناك علاقة تكامل مشتركة بين العوامل الثلاثة و أن انخفاض الفساد وزيادة مستوى الديمقراطية يؤثران بشكل إيجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة لتحليل السببية، هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الفساد والديمقراطية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدى الطويل. تدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بأن للديمقراطية والفساد آثار كبيرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في إطار تأثير الديمقراطية على وفرة الموارد الطبيعية، دراسة Antonakakis[3] و الآخرون(2017) بعنوان: Oil dependence, quality of political institutions and economic growth: A panel VAR approach، بحثت في فرضية لعنة الموارد ضمن عينة من البلدان ذات مستويات ديمقراطية مختلفة. باستخدام تقنية Vector Auto-Regressive (PVAR) و بيانات بانل و اعتمادا على متغيرات المؤسسات السياسية في 76 دولة مصنفة حسب مجموعات الدخل المختلفة في الفترة 1980-2012. خلصت النتائج إلى أن التحكم في جودة المؤسسات السياسية ، ولا سيما القيود المفروضة على النخب ، مهم في التحكم في تسيير الموارد. كما أن فرضية لعنة الموارد تحققت بشكل أساسي بالنسبة للاقتصاديات النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع و أن ضعف جودة المؤسسات السياسية يؤدي إلى الارتباط بالموارد.

[1] Izilein, E. I., and Nuhu Mohammed. "Do democratic institutions and foreign direct investment affect economic growth? evidence from Nigeria." *International Journal of Development and Management Review* 12.1 (2017): 18-31.

[2] Ay, Ahmet, OktayKızılkaya, and Tuba Akarc. "Gelişmekte Olan ÜlkelerdeYolsuzlukveDemokrasi'nin DYY ÜzerindekiEtkisi: AmpirikBirİnceleme." Business & Economics Research Journal 7.3 (2016).

[3] Antonakakis, Nikolaos, et al. "Oil dependence, quality of political institutions and economic growth: A panel VAR approach." *Resources Policy* 53 (2017): 147-163.

في نفس السياق، دراسة Gossel[1] (2018) بعنوان : Democracy And Corruption In Sub-Saharan Africa ، و عبر عينة من 30 دولة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1985-2014 و باستخدام تقنية GMM . أظهرت النتائج أن الوضع التنظيمي والمؤسساتي الديمقراطي الضعيف لهذه الدول يؤدي إلى انتشار الفساد الذي يلجأ إليه مستثمرو الاستثمار الأجنبي المباشر للتغلب على البيئة السياسية السيئة. كما أظهرت كذلك تشير النتائج إلى أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يجب أن تركز على الاندماج في الاقتصاد الدولي من أجل الاستفادة من تشريعات الإنفاذ المالي الحالية أثناء إعادة بناء وتعزيز التشريعات والمؤسسات الدستورية المحلية لمكافحة الفساد.

لكن بعض الدراسات أشارت إلى أنه يجب إعادة النظر في الصلة بين الديمقراطية ونمو الدخل، دراسة Ma and Ouyang[2] (2018) بعنوان: Democracy and growth: a perspective from democratic experience ، وباستخدام نموذج بانلالديناميكي في الكتلة الإقليمية لمجتمع التنمية في جنوب إفريقيا. أظهرت النتائج إلى أن الديمقراطية ليس لها تأثير مباشر ، وربما ليس لها تأثير على الإطلاق على نمو الدخل ، على الرغم من أنه يبدو أن هناك العديد من أوجه التكامل بين المؤسسات الديمقراطية والقنوات المباشرة للتنمية الاقتصادية.كما أظهرت نتائج هذا التحليل أنه في حالة عدم وجود متغير الديمقراطية يكشف التحليل أن نمو الدخل كبير .

أيضا، دراسة Garzón and Lozano[3] (2020) بعنوان: Inequality, growth and economic development in Latin America ، خلال الفترة 1996-2014 و باستعمال تقنية بيانات بانل، أفضت النتائج إلى أن الزيادات في مستويات الديمقراطية لها تأثير سلبي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فترات النمو التي استمرت سنتينثم تصبح ايجابية ابتدءا من السنة الخامسةلتصل إلى أقصى تأثير لها بعد عشر سنوات. هذه النتيجة تؤكد أهمية استقرار الأنظمة السياسية في البلدان للوصول إلى حالة مستقرة من النمو الاقتصادي الجيد. تظهر النتائج أيضا، أن المستويات المرتفعة من عدم المساواة في الدخل تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، حيث يصل تأثيره السلبي إلى أقصى حد له بعد خمس سنوات.

كما يمكن أن يتباين تأثير الديمقراطية ضمن نفس العينة المدروسة، دراسة Bozkurt[4] و الآخرون(2018) ، بعنوان: DEMOCRACY AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM EMERGING MARKET ECONOMIES، تم اختبار تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي بواسطة نموذج بانل و باستخدام بيانات الفترة من 1972 إلى 2016 لثمانية اقتصاديات سوق ناشئة و انطلاقا من مؤشر الحرية السياسية ل فريدوم هاوس. تم التوصل إلى أن زيادة مستوى الديمقراطية أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في بعض الدول وسلبا في بعض الدول الأخرى. كما أن نتيجة السببية أظهرت اتجاه ثنائي في معظم البانل. فقد وجد أن زيادة مستوى التحول الديمقراطي في البرازيل وتشيلي

[1] Gossel, Sean Joss. "FDI, democracy and corruption in Sub-Saharan Africa." Journal of Policy Modeling 40.4 (2018): 647-662.

[2] Ma, Tay-Cheng, and Lishu Ouyang. "Democracy and growth: a perspective from democratic experience." *Economic Inquiry* 54.4 (2016): 1790-1804.

[3] Garzón, Nicolás Rivera, and Miller Rivera Lozano. "Inequality, growth and economic development in Latin America." *Aglala* 11.2 (2020): 80-93.

[4] Bozkurt, Eda, Ali ALTINER, and Yılmaz Toktaş. "DEMOCRACY AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM EMERGING MARKET ECONOMIES." *Electronic Turkish Studies* 13.14 (2018)

والهند وتركيا أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. لكن في الأرجنتين والصين وإندونيسيا وجنوب إفريقيا، فإن الزيادة في مستوى التحول الديمقراطي كان لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

طبيعة العلاقة بين السلطات داخل النظام السياسي كانت محل نقاش، دراسة Cox and . Weingast[1] (2018) بعنوان: Executive constraint, political stability, and economic growth، حول دور الديمقراطية في الحد من عرقلة النمو الاقتصادي من خلال الصراع داخل السلطة و باستخدام بيانات ممتدة من 1850 الى 2005. أظهرت نتائج التحليل إلى أن المساءلة الأفقية للسلطة التنفيذية أمام الهيئة التشريعية تخفف بشكل كبير من الانكماش الاقتصادي المرتبط بتغير القيادة بينما المساءلة الرأسية أمام الناخبين لا تؤدي إلى ذلك. ، كما أن أن تعزيز الديمقراطية قد يتوقف على الإصلاحات التي تعزز السلطة التشريعية.

مع ذلك، دراسةColagrossi[2] و الآخرون (2018) بعنوان: Does democracy cause growth? A meta-analysis (of 2000 regressions) ، و التي تضمنت إطار تحليلي شمل 188 دراسة و 2047 نموذجا في فترة ممتدة على مدى 36 سنة من البحث في علاقة الديمقراطية و النمو الاقتصاديو كذا حول تأثير الديمقراطية على النمو من خلال رأس المال البشري في عينة فرعية شملت 111 دراسة و 875 نموذجا.أفرزت النتائج إلى أن الديمقراطية لها تأثير إيجابي ومباشر على النمو الاقتصادي، ولكن أقل من حوالي ثلث تأثير رأس المال البشري.

4-2 المؤسسات التاريخية ودورها في التنمية في المستعمرات السابقة

قدمت العديد من الدراسات التجريبية مساهمات مهمة في مجال آثار الاستعمار و المؤسسات الموروثة على التنمية الاقتصادية و السياسية والاجتماعية على المدى الطويل.لقد تباينت سياقات الاستعمار بشكل كبير عبر المستعمرات كمااختلفت المشاريع الاستعمارية و أهداف الدول الكبرى في الموارد المستثمرة وفي أنظمة الدولة. و عليه العديد من هذه الدراسات سلطت الضوء على امتداد هذا التأثير الى ما بعد استقلال هذه الدول و كيف رهنت المؤسسات التاريخية تطور و ازدهار هذه الدول.

عن دور هذه المؤسسات التاريخية، دراسةLee and Paine (2019)[3] بعنوان: What Were the Consequences of Decolonization?، بحثت في أداء هذه الاقتصاديات بعد إنهاء الاستعمار عبر دراسة تأثير الاستقلال على الديمقراطية من خلال الصراع الداخلي ونمو الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي، و هذا باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة ثنائية الاتجاه. أظهرتالنتائج أن مستويات النزاعات ونمو الإيرادات والنمو الاقتصاديلم تختلف قبل الاستقلال وبعده. باستثناء المكاسب الديمقراطية ، تشير النتائج الإجمالية إلى أنه على الرغم من أن الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية خلفت آثاراسلبية طويلة المدى ، إلا أن إنهاء الاستعمار أظهر عواقب سياسية أقل وضوحا مما كان يعتقد.

[1] Cox, Gary W., and Barry R. Weingast. "Executive constraint, political stability, and economic growth." *Comparative Political Studies* 51.3 (2018): 279-303.

[2] Colagrossi, Marco, Domenico Rossignoli, and Mario A. Maggioni. "Does democracy cause growth? A meta-analysis (of 2000 regressions)." *European journal of political economy* 61 (2020): 101824.

[3] Lee, Alexander, and Jack Paine. "What Were the Consequences of Decolonization?." *International Studies Quarterly* 63.2 (2019): 406-416

في نفس السياق،دراسة Bertocchi and Canova[1](2002) بعنوان: Did colonization matter for growth?: An empirical exploration into the historical causes of Africa's underdevelopment. ، حول تأثير الاستعمار الأوروبي خلال الفترة الممتدة بين 1880-1975 . النتائج أظهرت أن التراث الاستعماري المقاس من خلال هوية الحكام ودرجة الاختراق الاقتصادي، كان له دور في عدم تجانس أداء النمو في إفريقيا. ارتبطت المؤشرات الاستعمارية بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و مع ذلك هناك مكاسب نمو من إنهاء الاستعمار.

ضمن نفس المقاربة ، ناقشت بعض الدراسات تباين تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي في المستعمرات الفرنسية السابقة و المستعمرات البريطانية السابقة، دراسة Dupraz[2] (2019) بعنوان: French and british colonial legacies in education: Evidence from the partition of cameroon ، و التي تناولت نتائج تقسيم الكاميرون بين فرنسا والمملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى. باستخدام بعض الموروثات الاستعمارية مثل التعليم و تحليل عدم الاستمرارية الحدودية للبيانات الجزئية للتعداد التاريخي من عام 1976. كشفت النتائج عن التأثير الايجابي للتعليم بالنسبة للاستعمار البريطاني بعد عام 1950،حيث وجدت أن الكاميرونيون الذين ولدوا في الجزء البريطاني السابق بعد عام 1970 هم أكثر من أنهى المرحلة الثانوية والالتحاق بالجامعة والحصول على مهنة تتطلب مهارات عالية.أما معدلات الرسوب كانت عالية في نظام التعليم الناطق بالفرنسية و كانت أكثر عرضة للتسرب من المدرسة.

في إطار أنظمة القانون التي تركتها هذه القوى المستعمرة، دراسة(2018) Nihlwing and Sönne[3] بعنوان: Has Colonial Heritage Affected Export Diversification and thus Economic Growth in Former African Colonies? و التي قامت بتحليل الآثار المترتبة عن التراث الاستعماري لتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في 45 دولة أفريقية خلال الفترة 1995-2016. و باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات بانل.أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في مجموعة العينة. كما كشفت الدراسة على أن تأثير تنويع الصادرات على النمو يكون أقل وضوحا في البلدان ذات أنظمة القانون المدني و هو القانون الموروث عن الاستعمار الفرنسي. و منه يعكس قدرة المستعمرات السابقة على الاستفادة من الصادرات المتنوعة قد تعتمد إلى حد ما على النظام القانوني الذي تركته القوة الاستعمارية وراءها.

بخلاف هذه النتائج، دراسة Raifu[4] و الآخرون (2021) بعنوان: Differences in Colonial Experience and the Institution-Economic Growth Nexus in West Africa. ، و من خلال 13 دولة من المستعمرات الفرنسية والبريطانية السابقة من دول غرب إفريقيا وباستخدام تقنيات تقدير بيانات بانل. كشفت النتائج عن أن تأثير المتغيرات المؤسساتية

[1] Bertocchi, Graziella, and Fabio Canova. "Did colonization matter for growth?: An empirical exploration into the historical causes of Africa's underdevelopment." European economic review 46.10 (2002): 1851-1871.

[2] Dupraz, Yannick. "French and british colonial legacies in education: Evidence from the partition of cameroon." *The Journal of Economic History* 79.3 (2019): 628-668.

[3] Nihlwing, Linda, and Nathalie Sönne. "Has Colonial Heritage Affected Export Diversification and thus Economic Growth in Former African Colonies?." (2018).

[4] Raifu, Isiaka Akande, Obianuju Ogochukwu Nnadozie, and Olaide Sekinat Opeloyeru. "Differences in Colonial Experience and the Institution-Economic Growth Nexus in West Africa." *Institutions and Economies* (2021): 27-58.

تختلف بين هذه الاقتصاديات، حيث نجد أن استقرار الحكومة و المساءلة الديمقراطية لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن السيطرة على الفساد والظروف الاجتماعية والاقتصادية لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي. كما كشفت الدراسة، أن المؤسسات تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في البلدان المستعمرة الفرنسية مقارنة بالدول المستعمرة البريطانية.

في الأخير و من خلال مراجعة هذه الادبيات، يمكن الاستخلاص بأن العلاقة بين مختلف المحددات، على غرار مؤشرات المؤسسات الاقتصادية و السياسية، اختلافات كبيرة و متباينة. رغم أن معظمها أظهرت تأثيرا ايجابيا لمؤشرات الحوكمة أو الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي و تأثيرا سلبيا للفساد أو للاستقرار السياسي لكن هذه النتائج لم يتفق عليها و أظهرت بعضها خلاف ذلك و في الأخير بقيت محل نقاش واسع. من أهم العلاقات التي وجدنا أنهابقيت محل جدل هي علاقة الديمقراطية بالنمو الاقتصادي و التنمية و التي لم يتم تأكيد الروابط السببية بين المؤشرين. رغم هذا ما يمكن تأكيده هو نجاح هذه العوامل في تفسير الأسباب العميقة للنمو و التنمية.

المبحث الثالث: المنهج النظري لبيانات بانل

في هذا المبحث سوف نعمد الى التعريف، و بصفة موجزة، بنماذج بيانات بانل على اعتبار أننا سنعتمد عليها في دراستنا التجريبية، حيث نتعرف على بعض تقنيات التقدير.

1-3 التعريف بنماذج بيانات panel

كما جاء في أدبيات الدراسة، أن معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين المؤسسات و التنمية الاقتصادية استخدمت تحليل بيانات panel كنهج أساسي للتحليل. يتيح لنا هذا النموذج إجراء المقارنة المطلوبة مع عينة من الدول، كما يسمح بمقارنة نتائج دراستنا مع البحوث السابقة.

مجموعة البيانات الطولية أو panel هي مجموعة تتبع عينة معينة من الأفراد أو الكيانات على مدار الزمن، وبالتالي توفر ملاحظات متعددة على كل فرد في العينة. تسمح هذه البيانات تسمح بتحليل عدد من الأسئلة الاقتصادية المهمة التي لا يمكن معالجتها باستخدام مجموعات بيانات مقطعية أو متسلسلة.[1] تصنف مجموعات بيانات من حيث البعد الزمني و من حيث عدد الوحدات المقطعية حيث يشير إلى وجود عدد منالأفراد i الذين تمت ملاحظتهم على مدى فترة زمنية معينة. كما يمكن أن تكون قصيرة ، حيث يكون عدد الكيانات N أكبر من عدد الفترات الزمنية T ، أما في الطويلة فيكون هذا الأخير أكبر منN [2] تكرار هذه الملاحظات يقلص من الأخطاء القياسية كما أن عدد أكبر من الملاحظات يزيد من كفاءة التقدير.[3] هذا لأنها تحتوي على درجات أكثر من الحرية و درجة أقل من التعددية الخطية من البيانات المقطعية وبالتالي تقديرات أكثر كفاءة.[4]

كما يمكن ذكر بعض مزايا مثل:[5]

- يمكن لتقنيات تقدير بيانات panel أن تأخذ عدم تجانس الحاصل بين الكيانات i في الاعتبار.
- توفر هذه النماذج المزيد من البيانات والمزيد من التباين، وعلاقة خطية متداخلة أقل بين المتغيرات والمزيد من الكفاءة.
- بدراسة المقطع العرضي المتكرر للملاحظات، تكون بيانات panel أكثر ملاءمة لدراسة ديناميكيات التغيير. كما يمكنها قياس التأثيرات التي لا يمكن ملاحظتها في بيانات المقطع العرضي أو بيانات السلاسل الزمنية.
- يمكن دراسة الظواهر مثل اقتصاديات الحجم والتغير التكنولوجي بشكل أفضل من خلال هذه النماذج بدلاً من بيانات المقطع العرضي أو السلاسل الزمنية

[1] Hsiao, Cheng. *Analysis of panel data*. No. 54. Cambridge university press, 2014. p4

[2] Hill, R. C., Griffiths, W. E., & Lim, G. C. (2018). *Principles of econometrics*. John Wiley & Sons. P 635

[3] Eom, Tae Ho, Sock Hwan Lee, and Hua Xu. "32Introduction to Panel Data Analysis: Concepts and Practices." (2008).p 574

[4] Hsiao, Cheng. "Why panel data?." *The Singapore Economic Review* 50.02 (2005): 143-154.

[5] Gujarati, Damodar. *Econometrics by example*. Macmillan, 2012.p290

- من خلال إتاحة البيانات لعدة آلاف من الوحدات i ، يمكن أن تقلل بيانات panel من الحجم الذي قد ينتج إذا قمنا بتجميع الكيانات في مجاميع واسعة.

فيما يتعلق بتقنيات التقدير هناك ثلاثة خيارات يمكن أن نعتمدها:

2-3 نموذج المربعات الصغرى العادية المجمعة Pooled Ordinary Least Squares OLS

المربعات الصغرى العادية المجمعة OLS هو أبسط مقدر لبيانات panel ، حيث تكمن طبيعة بيانات بانل في أن عدد المشاهدات يُعطى بضرب i الوحدات في t النقاط الزمنية في هذا النموذج. يمكن التعبير عن نموذج OLS على النحو التالي:

$$y_{it}=\beta_0+\beta_1 x_{1,}+\beta_2 x_{2,it}+\cdots+\beta_{kxk,it}+\varepsilon_{it}\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

و منه:

$$Y_{it}=\beta 0+\beta_1 x_{it}+\varepsilon_{it}\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

$$i=1\ldots\ldots\ldots N: t=1\ldots\ldots T$$

حيث y_{it} هي الملاحظة على المتغير التابع للوحدة i في الفترة الزمنية t ، x_{it} هو شعاع المتغيرات المستقلة التي لوحظت للوحدة i في الفترة t ، β هي متجه المعلمات ، و μ_{it} هي حد الخطأ العشوائي الخاص بالوحدة i في الفترة الزمنية t.

يتم استخدام النموذج المجمعتحت فرضية أن الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة، حيث توجد تجانس ولا يوجد ارتباط ذاتي.حيث الافتراضات الخاصة بالنموذج المجمع هي نفسها بالنسبة لنموذج الانحدار البسيط:

- النموذج صحيح: $E(\varepsilon_{it}) = 0$ ؛
- لا توجد علاقة خطية مثالية متداخلة : $\text{rank } X = \text{rank } X'X = K$؛

حيث X هي مصفوفة العامل مع عدد k من الأعمدة و $N = nt$ من الصفوف؛

- التجانس Exogeneity: $E(\varepsilon_{it} X) = 0; \text{Cor}(\varepsilon_{it}, X) = 0$؛
- Homoscedasticity: $\text{Var}(\varepsilon_{it} / X) = E(\varepsilon_{it}^2 / X) = \sigma 2$؛
- لا يوجد ارتباط بين المقطع العرضي أو السلسلة الزمنية: $\text{Cov}(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{js} / X) = E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js} / X) = 0$ حيث $i \neq j; t \neq s$؛
- التوزيع الطبيعي ل ε_{it}.

بما أن النموذج المجمع لا يختلف كثيرا عن نموذج الانحدار الخطي البسيط، فإنه لا يشمل جميع مزايا بيانات بانل، حيثيكون هذا النموذج أكثر تقييدا مقارنة بنماذج كل من التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية.

3-3مواصفات وتقديرات نماذج التأثيرات الفردية

تفترض نماذج التأثيرات الفردية أن النماذج المقدرة تختلف من فرد لآخر فقط بقيمة الثابت.

$$\beta_{0i} = \beta_0 + \beta_i$$

و منه نميز بين حالتين: أولا، نماذج التأثيرات الثابتة أي التأثير الفردي ثابت بمرور الوقت) و نماذج التأثيرات العشوائية (الحد الثابت هو متغير عشوائي.(يمكن نقل نماذج التأثيرات الفردية إلى نموذج التأثيرات الزمنية ، ثم يتم كتابة الجزء الثابت على النحو التالي:

$$\beta_{0t} = \beta_0 + \beta_t$$

3-3-1 نماذج التأثيرات الثابتة

نماذج التأثيرات الثابتةأو "نماذج التباين المشترك" تسمح بإظهارالتباينات عبر الحالات ، ولكن ليس بمرور الزمن . أيتفترض هذه النماذج أن المعاملات ثابتة بينما يختلف التقاطع عبر الوحدات. بمعنى أن التأثيرات الثابتة هي متغيرات ثابتة عبر الأفراد ؛هذه المتغيرات إما أنها لا تتغير أو أن معدل تغيرها ثابت بمرور الزمن.

تختبر نماذج التأثيرات الثابتة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابعة داخل الكيان مثل الدولة أو الشركة . لكل كيان في مجموعة بيانات بانل خصائص فردية معينة قد تؤثر أو لا تؤثر على المتغير المستقل. تفترض تقنيات التأثيرات الثابتة أن عدم التجانس الفردي في كيان معين مثل الدولة، قد يؤدي إلى تحيز المتغيرات المستقلة أو التابعة. لذلك ، سيكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب للتحكم في هذا التحيز.ضمن هذا ، تحذف نماذج التأثيرات الثابتة تأثير الخصائص الثابتة للزمن.

لكن مع هذا، يتم تقدير نماذج التأثيرات الثابتة تحت فرضية أن كل كيان يكون مختلف، وبالتالي لا ينبغي ربط حد خطأ للكيان والمصطلح الثابت الذي يرصد خصائص كيان معين مع الكيانات الأخرى. هذا هو الأساس المنطقي عند إجراء اختبار Hausman من اجل الاختيار بين نماذج التأثيرات الثابتة ونماذج التأثيرات العشوائية.

باستخدام FEM ، من المفترض أن البيانات المحددة للكيان يمكن أن تؤثر أو تحيز المتغيرات المفسرة . لا تقدر تأثيرات المتغيرات التي لا تتغير قيمها بمرور الوقت أي يزيل نموذجالتأثيرات الثابتة هذه الخصائص الثابتة للزمن .قد يختلف المعامل من كيان iإلى آخر ، لكنه لا يختلف بمرور الزمن، بمعنى أن نماذج التأثيرات الثابتة تتحكم في تأثيرات المتغيرات التي لا تتغير بمرور الوقت مع التأثيرات غير المتغيرة بمرور الوقت أو تلغيها جزئيا.

تشترك نماذج التأثيرات الثابتة و العشوائية في أنها تحلل حد الخطأ μ_{it} . بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة ، نكتب:

$$\mu_{it} = \alpha_i + \varepsilon_{it}$$

و منه يمكن كتابة معادلة نموذج التأثيرات الثابتة على النحو التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + c_i + \varepsilon_{it}$$

y_{it}: متغير داخلي الملاحظ للفرد i في الفترة t،

X_{it}: متجه ل k من المتغيرات الخارجية، حيث x_{kit}هي القيمة المرصودة للمتغير الخارجي k—للفرد i في الوقت t ،

α: الحد الثابت للفرد i،

Ci: هي خصائص *الكيانات* التي لا تتغير بمرور الوقت

β: متجه من معاملات k للمتغيرات الخارجية k ، حيث $\beta = (\beta_1, \beta_2, ..., \beta_k)$،

ε_{it} : حد الخطأ

حيث يلغيتقدير التأثيرات الثابتة Ci من خلال الاستفادة من التحويل الداخلي أو الفرق الأول. لكن هذا لا يكون إلا إذا كانت جميع المتغيرات التفسيرية X غير مرتبطة ب Ci.

و منهيحدد نموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

أما فرضيات فهي التالية:

- النموذج صحيح: $E(\varepsilon_{it}) = 0$؛
- الرتبة الكاملة: $\text{rank } X = \text{rank } X'X = K$؛
- التجانس: $E(\varepsilon_{it} / x_i, \alpha_i) = 0$؛
- "Homoscedasticity": $E(\varepsilon_{it}^2 / x_i, \alpha_i) = \sigma_u^2$
- لا يوجد ارتباط بين المقطع العرضي أو السلسلة الزمنية: $Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{js} / X) = E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js} / X) = 0$ حيث $i \neq j; t \neq s$؛
- التوزيع الطبيعي ل ε_{it}.

يحتوي نموذج التأثير الثابت على العديد من النماذج ، ولكن سوف نذكر ثلاثة منها و هي نموذج LSDV و نماذج المقدر الداخلي Within و كذا نموذج الفرق الأول، وكلها تنتج تقديرات متطابقة. :[1]

1- **المتغيرات الوهمية للمربعات الصغرى Least squares dummy variables (LSDV)** : في هذه الطريقة ، يتم إنشاء المتغيرات الوهمية (المؤشر) لجميع الأفراد . باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) ، يتم تراجع Y على X بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية للأفراد و الوهمية للزمن .يسمح نموذج المتغير الوهمي للمربعات الصغرى (LSDV) بعدم التجانس بين الموضوعات من خلال السماح لكل كيان بأن يكون له قيمة التقاطع الخاصة به. ينتجLSDV أفضل تقديرات خطية غير متحيزة ، ولكن يمكن أن يستهلك الكثير من درجات الحرية عندما يكون عدد وحدات المقطع العرضي ، N، كبيرا جدا ، وفي هذه الحالة يتعين تقديم عدد مماثل N من المتغيرات الوهمية.

كما يمكن تطبيق نماذج lsdv على تأثيرات الزمن بمعنى أن المتغيرات الوهمية تكون لها وظائف لوحدات زمنية، حيث تظهر هذه الطريقة التغييرات بمرور الزمن. كما يمكن أن تأخذ في الاعتبار المتغيرات التي تتغير بمرور الوقت بالإضافة إلى تضمين الخصائص المقطعية في التحليل و هي ما تسمى بالتأثيرات الثابتة الموسعة (xfem) .[2]

2- **تقدير Within أو المقدر الداخلي الفردي**: كما ذكرنا أن نموذج **LSDV** هو أبسط طريقة لعزل التأثير الفردي أو الزمني المحدد في نموذج الانحدار ، ولكن يظهر عيوبا عندما يكون عدد المتغيرات التفسيرية كبيرا.لتقدير نموذج التأثير الثابت مع عدد كبير من الأفراد ، تم اعتماد نموذج **Within** داخل المجموعة الذي يلغي التأثير الثابت ، من خلال التعبير عن قيم المتغيرات التابعة والتفسيرية لكل ملاحظة على أنها انحرافات عن القيم المتوسطة الخاصة بكل منها.

3- **الفرق الأول First difference** :و هو مقدر متوافق تماما مع فرضيات نموذج التأثيرات الثابتة، حيث يستخدم لمعالجة مشكلة المتغيرات المحذوفة مع بيانات بانل . كما أنه في بعض الحالات يكون أكثر كفاءة من مقدر التأثيرات الثابتة العادي أو within.

2-3-3 نماذج التأثيرات العشوائية

التأثيرات العشوائية هي عكس التأثيرات الثابتة تكون المتغيرات فيها غير متوقعة.تفترض هذه النماذج أن يكون التباين عبر الكيانات i عشوائيًا وغير مرتبط بالمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

يوصف النموذج العام للتأثير العشوائي على النحو التالي:

$$y_{it}= \mu+ \beta_1 x_1, + \beta_2 x_{2,it}+ \cdots+ \beta_{kxk,it}+ \alpha i-\mu + \varepsilon_{it}$$

حيثμهو متوسط التأثير الفردي.

[1] Allison, Paul D. "Asymmetric fixed-effects models for panel data." *Socius* 5 (2019): 2378023119826441.

[2] Gil-García, J. Ramón, and Gabriel Puron-Cid. "Using panel data techniques for social science research: an illustrative case and some guidelines." *CIENCIA ergo-sum, Revista Científica Multidisciplinaria de Prospectiva* 21.3 (2014): 203-216.p207

$$u_{it} = \alpha_i - \mu + \varepsilon_{it}$$

$$y_{it} = \mu + \beta_1 x_{1,} + \beta_2 x_{2,it} + \cdots + \beta_k x_{k,it} + u_{it,}$$

فرضيات نموذج التأثيرات العشوائية هي كما يلي:

- النموذج صحيح: $E(u_{it}) = E((\alpha_i - \mu) + \varepsilon_{it}) = E(\alpha_i - \mu) + E(\varepsilon_{it}) = 0 + E(\varepsilon_{it}) = 0$؛
- الرتبة الكاملة: $rank\ X = rank\ X'X = K$؛
- التجانس: $E(u_{it}/ x_i, \alpha_i) = 0;\ E(\alpha_i - \mu\, x_i) = E(\alpha_i - \mu) = 0$

$$Cov(uit, x_{it}) = Cov(\alpha i, x_{it}) + Cov(\varepsilon_{it}, x_{it}) = 0$$؛

- Homoscedasticity: $E(u_{it}^2/ x_i, \alpha_i) = \sigma_u^2;\ E(\alpha_i^2/x_i) = \sigma_\alpha^2$؛
- التوزيع الطبيعي ل u_{it}.

يتميز نموذج التأثيرات العشوائية على نموذج التأثيرات الثابتة في أنه يحتوي على معلمات أقل و أن حقيقة أن حد الخطأ يُفترض أنه عشوائي يعني أن هذا النموذج يتجنب فقدان درجات الحرية. كما أنه إذا اتضح أن هناك ارتباطا بين حد الخطأ و المتغيرات في النموذج، فيجب استخدام نماذج التأثيرات الثابتة أو المجمعة.

يفترض نموذج التأثيرات العشوائية أن العلاقة بين المتغير المراد شرحه والمتغيرات التفسيرية لم تعد ثابتة بل عشوائية ، ولم يعد التأثير الفردي معلمة ثابتةa_{0i} بل متغير عشوائي. تتيح النماذج العشوائية تقدير التأثيرات للمتغيرات الزمنية الثابتة حيث تعمل على تقدير تأثيرات المتغيرات الزمنية الثابتة ، ولكن قد تكون التقديرات متحيزة لأننا لا نتحكم في المتغيرات التي تم حذفها.ينقسم حد الخطأ على النحو التالي:

$$\varepsilon_{it} = a_{0i} + t + \nu_{it}$$

ومن هنا جاء الاسم أيضا لهذا النوع من النموذج: نموذج مكونات الخطأ .يمثل a_{0i} التأثيرات العشوائية الفردية، ويمثل المتغير العشوائي λ_t التأثيرات الزمنية المتطابقة لجميع الأفراد وأخيراً ν_{it} هو مصطلح خطأ متعامد مع التأثيرات الفردية والزمنية .بالإضافة إلى ذلك ، نقوم بعمل الافتراضات التالية حول المتغيرات العشوائية a_{0i} و t و ν_{it}: توقعات عدمية ، ومثلثات ، واستقلالية الوقت، والتعامد بين المكونات الثلاثة .في الحالة البسيطة التي لا يوجد فيها التأثير الزمني ($\lambda_t = 0$) ، تتم كتابة النموذج ذي التأثيرات العشوائية الفردية كالتالي:

$$y_{it} = a0 + a'x_{it} + i\,t$$

مع

$$\varepsilon_{it} = a_{0i} + \nu_{it}$$

$$yi\ t = a_0 + a_{0i} + a'x_{it} + \nu_i$$

المعاملa_0 هو معامل ثابت مطابق لجميع الوحدات.

يمكن اعتبار نموذج التأثيرات العشوائية أيضا متوسطا مرجحا لمقدرات between و within و الوزن يعتمد على نفس الفروق. إذا كان الوزن صفرا ، ينهار نموذج RE إلى نموذج OLS المجمع. إذا كان الوزن يساوي واحدا ، يصبح نموذج REهو نموذج التأثيرات الثابتة. أيضا، ونظرا لأن عدد الفترات الزمنية T يكون إلى ما لا نهاية ، فإن نموذج RE يقترب من نموذجFE .

4-3 الاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة

الهدف الرئيسي في الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية هو وجود عدم تجانس غير ملحوظ بين المقاطع العرضية. من المعلوم أن نموذج التأثيرات العشوائية يغفل اعتراضات الحالة الفردية ويعاني من حذف التحيز المتغير. في هذه الحالة يكون الخيار الوحيد هو نموذج التأثيرات الثابتة.

اختبارHausman

أحدها الاختبارات الأكثر شيوعا للاختيار ما إذا كان نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو المناسب، من خلال تحديد وجود التجانس في المتغيرات المستقلة هو اختبارHausman .

إذا كانت التأثيرات مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، يكون مقدر التأثيرات الثابتة متسقا ولكن مقدر التأثيرات العشوائية غير متسق.يوفر اختبار Hausman الأساس للتمييز بين هذين النموذجين ويتم التعبير عن المصفوفة على النحو التالي :

$$[\mathbf{b}_{RE} - \mathbf{b}_{FE}][V(\mathbf{b}_{FE}) - V(\mathbf{b}_{RE})]^{-1}[\mathbf{b}_{RE} - \mathbf{b}_{FE}]' \sim \chi^2_k$$

حيث k هو عدد المتغيرات المشتركة (باستثناء الثابت) في المواصفات.إذا ارتبطت التأثيرات العشوائية بالمتغيرات التوضيحية، فسيكون هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين التأثيرات العشوائية وتقديرات الآثار الثابتة.

الجدول 4-1: خصائص مقدرات نماذج التأثيرات العشوائية والثابتة.

الفرضية الصحيحة	استخدام نموذج التأثيرات التابثة	استخدام نموذج التأثيرات العشوائية
H0: Cov(α_i, x_{it})= 0 Exogeneity	Consistent Inefficient	Consistent Efficient
H1: Cov(α_i, x_{it})≠0 Endogeneity	Consistent Possibly Efficient	Inconsistent

المصدر:

Sheytanova, Teodora. "The accuracy of the Hausman Test in panel data: A Monte Carlo study." (2015).p12

يعطي نموذج التأثيرات العشوائية أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (BLUE)، فهي متسقة وفعالة وغير متحيزة . ومع ذلك، إذا كان هناك ارتباط بين حد الخطأ في نموذج التأثيرات العشوائية والمتغيرات المستقلة، فإن تقديراته ستكون غير متسقة وبالتالي يفضل نموذج التأثيرات الثابتة على نموذج التأثيرات العشوائية.

بالمقابل، قد يرتبط المكون الخاص بالفردαبالمتغيرات المستقلة في نموذج التأثيرات العشوائية، إذا كانت هناك متغيرات محذوفة، يكون نموذج التأثير الثابت قويًا بالنسبة لها. تقديرات نموذج التأثيرات الثابتة متسقة دائما، لكنها غير فعالة مقارنة بتقديرات نموذج التأثيرات العشوائية.

وبالتالي، يتم التعبير عن الفرضيات العدمية والبديلة على النحو التالي:

H_0 : النموذج المناسب هو التأثيرات العشوائية.

هذا يعني أنه لا يوجد ارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة في نموذج بيانات بانل: $\mathrm{Cov}(\alpha_i, x_{it}) = 0$

H_1 :النموذج المناسب هو التأثيرات الثابتة.

بمعنى أن العلاقة بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة في نموذج بيانات بانل ذات دلالة إحصائية: $\mathrm{Cov}(\alpha_i, x_{it}) \neq 0$

أيضا، تقدير التأثيرات الثابتة يكون أكثر دقة من تقدير التأثيرات العشوائية، ولكنه أقل كفاءة في ظل وجود تباين أكبر.بدوره، يكون تقدير الآثار العشوائية أكثر كفاءة من تقدير الآثار الثابتة ولكن قد يكون متحيزا. كما يكون نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة عندما يفترض أن يكون التباين عبر الكيانات يكون عشوائيا وغير مرتبط بالمتغير المستقل. يكمن التمييز الأساسي بين النموذجينفيما إذا كانت الاختلافات بين الكيانات لها أي تأثير على المتغير التابع ، فلا ينبغي استخدام نماذج التأثيرات الثابتة ؛ لكن في هذه الحالة، نماذج التأثيرات العشوائية هي الأنسب. نشير إلى أن هناك اختبار أخر يمكن من خلاله الاختيار بين النموذجين و هو اختبار "Mundlak ".

خاتمة الفصل

بدأنا هذا الفصل بأدبيات الدراسة من خلال عرض مجموعة من الدراسات التجريبية التي تناولت إشكالية التنمية و النمو الاقتصادي عبر فرضيات المحددات المؤسساتية. لقد أظهرت معظم الدراسات تأثيرا مهما لهذه العينة من المتغيرات على التنمية من خلال التأثير على معدلات الاستثمار و ترشيد الإنفاق الحكومي و غيرها من العوامل المساهمة في نمو الاقتصاد.

أيضا سلطنا الضوء على أهم المتغيرات و علاقتها بالتنمية، حيث ركزنا على المؤسسات السياسية و الاقتصادية بالإضافة إلى الحوكمة و هذا خدمة للفرضيات الدراسة. إضافة إلى إظهار النتائج و تحليل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، الهدف أيضا كان في التعرف على المتغيرات- المؤسساتية خاصة- التي تم الاعتماد عليها و كذا النماذج القياسية المستخدمة. بعد ذلك قمنا بتعريف مختلف المصادر التي تحصلنا من خلالها على البيانات و مقاييس متغيرات الدراسة.

في الأخير، قمنا بتعريف موجز لنموذج البحث الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة و الممثل في بيانات بانل ، وهذا من أجل تقديم منهجية الدراسة التجريبية المتبعة في الفصل الخامس.

الفصل الخامس:

الدراسة القياسية ونتائج تقدير النموذج

مقدمة

أشرنا في الجانب النظري أن التحليل المؤسساتي لقي اهتمام واسع مع بداية قياس المؤسسات و القدرة على التحليل التجريبي بداية من تسعينيات القرن الماضي. الفرضيات التي طرحتها دراستنا تطلبت اختبار مجموعة من متغيرات النوعية المؤسساتية بهدف تفسير مستوى التنمية في الجزائر بمعية مجموعة من الدول. من أجل ذلك، اخترنا مجموعة من المؤشرات المؤسساتية الاقتصادية و السياسية واسعة الاستخدام في الأدب التجريبي.

هذا الفصل يعرض الدراسة القياسية باستخدام تقنية بانل، حيث تم ثلاثة مباحث. المبحث الأول لمنهجية البحث والتعريف بمصادر البيانات التي اعتمدنا عليها في الحصول على البيانات بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات التي تضمنها النموذج و إحصاءاتها الوصفية و الارتباط فيما بينها. أما المبحث الثاني فخصص لبعض اختبارات المواصفات المسبقة في نماذج بانل مثل التوزيع الطبيعي و التعددية الخطية. كما يشمل هذا المبحث اختبار التأثيرات الفردية، و هو الاختبار المحدد لاستخدام نموذج بانل من عدمه، بالإضافة إلى اختيار النموذج الأنسب من خلال مجموعة من الاختبارات من أجل المفاضلة بين النماذج. في حين خصصنا المبحث الثالث لتقدير النماذج و عرض النتائج إحصائيا و بيانيا.

المبحث الأول : منهجية البحث و مصادر البيانات

هدف هذه الدراسة هو نمذجة تأثير المؤشرات المؤسساتية على التنمية الاقتصادية في مجموعة من الدول من بينها الجزائر .من أجل تحقيق المقارنة تمت الاستعانة بعينتين الأولى تجريبية مكونة من 16 اقتصادا و التانية عينة ضبط مكونة من 14 اقتصاداًفي الفترة التي تمتد من 2000 إلى 2018. هذا الاختيار كان محدد بمجموعة من العوامل أهمها اتجاهنا نحو تجنب القيم المفقودة التي عرفتها بيانات بعض الدول و كذا الحرص على الحصول على نموذج صحيح من خلال تجنب بعض المشاكل مثل التعددية الخطية.

1-1 النموذج

من أجل اختبار الفرضية المقترحة، اتبعت هذه الدراسة النموذج الذي استخدمه (Awan, 2018).

$$GDPP = f\ (fcor, ps, demo, pr, ef, oppenns, inf, di\ ) \quad \ldots\ldots(1)$$

بعدها يتم تحويل الدالة أعلاه إلى:

$$Ln\ GDPP_{it} = \beta_0 + \beta_1 fcor_{it} + \beta_2 ps_{it} + \beta_3 demo_{it} + \beta_4 pr_{it} + \beta_5 ef_{it} + \beta_6 oppenns_{it} + \beta_7 inf_{it} + \beta_8 di_{it} \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث $lngdpp_{it}$ هو لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كتعبير عن التنمية الاقتصادية. $fcor_{it}$ = مؤشر الفساد الخاص ب (ICRG) ،ps =مؤشر الاستقرار السياسي، $demo_{it}$ = مؤشر المساءلة الديمقراطية لICRG، pr_{it} = مؤشر الحقوق السياسية ، HF_{it}= مؤشر الحرية الاقتصاديةل EFW)(، $oppenns_{it}$= مؤشر الانفتاح التجاري،inf_{it}= مؤشر التضخم كمقياس لاستقرار الماكر واقتصادي ، di_{it}= مؤشر درجة التنويع الاقتصادي ، εit = مصطلح الخطأ ،= i البلد و t = يشير إلى الزمن.

1-1-1 عينة الدراسة

يعتبر اختيار العينة مرحلة مهمة من أجل تحقيق أهداف الدراسة حيث اخترنا عينة من16 دولة من مختلف مستويات الدخل و من مناطق مختلفة من العالم و هذا بهدف تحقيق مقارنة موضوعية بين الاقتصاديات من حيث مستوى التنمية الاقتصادية. العينة شملت البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنو البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع والبلدان ذات الدخل المرتفع. هذا التقسيم تم وفقا لواحد من بين التقسيمات المعتمدة من طرف البنك الدولي و القائم على مستوى نصيب الفرد في الناتج المحلي لكل دولة، حيت تقوم هذه المؤسسة بتقسيم الاقتصاديات حسب لمستوى نصيب الفرد من الدخل القومي والمحسوب باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي. حسب تقسيم 2019 تم تصنيف المجموعات إلى: الدخل المنخفض: 1035 دولار أو أقل؛ الدخل المتوسط الأدنى: من 1036 إلى 4045 دولار؛ الدخل المتوسط الأعلى: من 4046 إلى 12535 دولار؛ الدخل المرتفع: 12536 دولار أو أكثر.

يذكر أن هذا التصنيف متغير سنوي، وفقا 2019 يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن قائمة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى . في حين كان هذا التصنيف ضمن قائمة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى من 2008 إلى 2018. الجدول الموالي يوضح التصنيف من 1987 إلى 2019.

الجدول 5-1: تصنيف الاقتصاد الجزائري حسب منهجية أطلس للبنك الدولي

LM : الدخل المتوسط الأدنى، UM : الدخل المتوسط الأعلى

السنوات	1988-1987	2007-1989	2018-2008	2019
التصنيف	UM	LM	UM	LM

المصدر: البنك الدولي 2019

كما اخترنا عينة ضابطة مكونة من 14 دولة من مجموع الدول المصنفة في مجموعة الدخل الأدنى و المتوسط الأدنى و هذا من أجل مقارنة مع العينة التجريبية عند التحليل البياني.

الجدول 5-2 : قائمة البلدان في العينتين

العينة التجريبية	العينة الضابطة
الجزائر	الجزائر
مصر	بنغلاديش
تونس	بوليفيا
المغرب	كامرون
بوتسوانا	سلفادور
شيلي	غانا
فيلندا	هند
اندونيسيا	مدغشقر
ايرلاندا	نيكاراغوا
ماليزيا	نيجر
نيوزيلاندا	باكستان
نيجيريا	فلبين
نرويج	سنغال
برتغال	فيتنام
اسبانيا	
تركيا	

2-1-1 فترة الدراسة

فيما يتعلق بالفترة الزمنية، فهي جزء لا يتجزأ من إستراتيجية اختيار و اعتماد البيانات. بالنسبة لدراستنا وقع الاختيار على الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2018 أي 19 سنة وهي المدة التي دخلت في تحديدها مجموعة من العوامل مثل عدم توفر البيانات التاريخية لبعض المصادر. بينما كان من الممكن تمديد الفترة إذا ما تم الاعتماد فقط على المصادر مثل بيانات البنك الدولي أو ICRG أو Policy و التي تشمل فترات أوسع. لكن أهمية تنويع المصادر من أجل احتواء إشكالية قياس المؤشرات المؤسساتية حالت دون توسيع الفترة.

أيضا هناك سبب آخر و المتعلق بالبيانات المفقودة لبعض الدول و من أجل الحصول على بانل متوازن تم تحديد هذه الفترة. كذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري، عرفت هذه الفترة توسعا هائلا في عائدات المحروقات و التي كانت من العوامل المساعدة لتحقيق التنمية، بخلاف الفترة التي سبقت هذه المرحلة و التي عرفت أزمة أمنية لا يمكن اتخاذها، حسب الكثيرين، كمرجع.كما أن تقنية تقدير النموذج هي الأخرى دخلت في حساب تحديد عدد السنوات T و التي فرضت أن لا تتجاوز عدد أفراد العينة N من أجل تفادي بعض التقنيات المعقدة في تقدير نموذج بانل.

2-1مصادر البيانات و التعريف بالمتغيرات

1-2-1مصادر البيانات

من المعلوم أن أي دراسة قياسية ترتبط أساسا بمدى توفر البيانات المناسبة،لذلك كان من الضروري أن نخصص جزءا للتعريف بمصادر البيانات التي اعتمدنا عليها.

تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة، و بخاصة البيانات المؤسساتية، حيث تمت الاستعانة بالمصادر الأكثر استخدامافي الدراسات التجريبية. المعايير التي تم على أساسها اختيار هذه المجموعة من المصادر هي: أولا، مدى الانتشار الواسع لهذه البيانات في الأدبيات التجريبية، ثانيا، حجم المجتمع الإحصائي المكون لعدد البلدان التي تشملها قاعدة البيانات و هذا لتوسيع الخيارات في اختيار العينة. ثالثا، الفترة الزمنية التي تمتد إليها البيانات.

المصادر شملت مؤشرات التنمية العالمية مؤشرات التنمية العالمية (WDI) للبنك الدولي ، مؤشرات الدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG) من خدمات المخاطر السياسية لمجموعة PRS ، أيضا تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن من معهد " Fraser Institute" الكندي (EFW) و الحرية الاقتصادية لمؤسسة " Heritage fondation " أما مؤشرات التحكم فتم جمعها من كل من قاعدة بيانات"WITS" و (WDI) .

- **بيانات التنمية العالمية(WDI)**

مؤشرات التنمية العالمية (WDI) هي المجموعة الأساسية للبنك الدولي لمؤشرات التنمية، والتي تم تجميعها من مصادر دولية معترف بها رسميا، حيثيتضمن تقديرات وطنية وإقليمية وعالمية. ينظم WDI البيانات في ستة مجالات ويعرض النقاط البارزة من كل مجال وهي: الفقر والازدهار المشترك ؛ السكان (الجنس والصحة والعمالة) ؛ البيئة (الموارد الطبيعية

والتغيرات البيئية) ؛ الاقتصاد (فرص جديدة للنمو) ؛ الدول والأسواق (عناصر مناخ الاستثمار الجيد) ؛ روابط عالمية (دليل للعولمة).تشمل هذه المجالات الستة أكثر من 800 مؤشر تغطي أكثر من 200 اقتصاد (البنك الدولي ، 2019).

- **بيانات الحكومة العالمية (WGI)**

مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) هي مجموعة من البيانات التي تلخص الآراء حول جودة الحوكمة و هذا منذ عام 1996 حيث طورKaufmann وآخرون من البنك الدولي ستة مؤشرات لقياس جودة المؤسسات.يتراوح قياس المؤشر من -2.5 إلى +2.5، أين تشير القيمة المنخفضة إلى مؤسسات ذات نوعية سيئة والعكس صحيح.

الجدول 5-3: مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)

اسم المتغير	التعريف بالمتغير
الصوت والمساءلة (VA)	تصورات لمدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحرة.
فعالية الحكومة (GE)	تصورات جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
الجودة التنظيمية (RQ)	تصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص.
سيادة القانون (RL)	تصورات لمدى ثقة المتعاملين بقواعد المجتمع والالتزام بها ، ولا سيما جودة إنفاذ العقود ، وحقوق الملكية ، والشرطة ، والمحاكم ، وكذلك احتمال الجريمة والعنف.
الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب (PV)	تصورات لاحتمال عدم الاستقرار السياسي و / أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب.
السيطرة على الفساد (CC)	تصورات لمدى ممارسة السلطة العامة مكاسب خاصة ، بما في ذلك كل من أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة ، فضلا عن "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)

- **مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر السياسية(ICRG).**

يعد الدليل الدولي للمخاطر القطرية من أهم التصنيفات الخاصة بالمخاطر السياسية والاقتصادية والمالية. بيانات هذا القاعدة متاحة مند عام 1984 و هي تتضمن أكثر من 140 دولة. التصنيف يضم 22 متغيرا موزعة على ثلاث فئات فرعية من المخاطر: سياسية ومالية واقتصادية، حيث يعتمد مؤشر المخاطر السياسية على 100 نقطة والمخاطر المالية على 50 نقطة بينما المخاطر الاقتصادية على 50 نقطة. يضم الجدول 5-4 مؤشرات المخاطر السياسية:

الجدول 5-4: مؤشرات المخاطر السياسية لICRG

الفرع	المتغير	التعريف
المخاطر السياسية	استقرار الحكومة	تقييم لقدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها المعلنة وقدرتها على البقاء في مناصبها (12 نقطة)
	الظروف الاجتماعية والاقتصادية	تقييم للضغوط الاجتماعية والاقتصادية في العمل في المجتمع والتي يمكن أن تقيد عمل الحكومة أو تغذي عدم الرضا الاجتماعي (12 نقطة)
	ملف الاستثمار	تقييم العوامل التي تؤثر على المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار والتي لا تشملها عناصر المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية الأخرى (12 نقطة)
	الصراع الداخلي	تقييم للعنف السياسي في البلد وتأثيره الفعلي أو المحتمل على الحكم (12 نقطة)
	الصراع الخارجي	تقييم لكل من المخاطر التي تتعرض لها الحكومة الحالية من العمل الأجنبي إلى الضغط الخارجي العنيف (12 نقطة)
	الفساد	تقييم للفساد داخل النظام السياسي. هذا الفساد يمثل تهديدًا للاستثمار الأجنبي لعدة أسباب و يقلل من كفاءة الحكومة والأعمال التجارية (06 نقطة)
	العسكرية في السياسة	مشاركة العسكر في السياسة و التي ترهن المساءلة الديمقراطية (06 نقطة)
	التوترات الدينية	تنبع التوترات الدينية من سيطرة المجتمع و / أو الحكم من قبل مجموعة دينية واحدة تسعى لاستبدال القانون المدني بالقانون الديني (06 نقطة)
	القانون والنظام	لتقييم عنصر "القانون"، والقوة يتم النظر في نزاهة النظام القانوني، في حين أن عنصر "النظام" هو تقييم للالتزام الشعبي بالقانون (06 نقطة)
	التوترات العرقية	تقييم لدرجة التوتر داخل أي بلد يعزى إلى الانقسامات العرقية أو الجنسية أو اللغوية (06 نقطة)
	المساءلة الديمقراطية	مقياس يعبر عن مدى استجابة الحكومة لشعبها (06 نقطة)
	جودة البيروقراطية	هي أداة لامتصاص الصدمات عندما تتغير الحكومات. من المفترض أن تكون البيروقراطية مستقلة إلى حد ما عن الضغوط السياسية (04 نقطة)

- **الحرية الاقتصادية في العالم Fraser Institute**

الحرية الاقتصادية في العالم[1] Economic Freedom of the World لمعهد Fraser[2] هو المقياس للحرية الاقتصادية. تحت شعار "إذا كان الأمر مهما قم بقياسه" قامت هذه القاعدة بقياس مدى دعم السياسات ومؤسسات البلدان للحرية الاقتصادية. إلى غاية 2019 شملت هذهالقاعدة عينة تضم 162 دولة ومنطقة.تظم هذه القاعدة خمسة مجالات رئيسية، و التي تضم بدورها 26 مكونا في كل مؤشر و أيضا المكونات تتكون من عدة مكونات فرعية، حيث يضم المؤشر 44 متغيرا. يتم وضع كل مكون ومكون فرعي ضمن مقياس من 0 إلى 10 يعكس توزيع البيانات الأساسية.[3] المجالات الرئيسية هي كالتالي:

- ✓ **حجم الحكومة Size of Government:** مع زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب وحجم المؤسسات التي تسيطر علي الحكومة، يتم استبدال صنع القرار الحكومي بالاختيار الفردي الذي يودي إلى تراجع الحرية الاقتصادية.
- ✓ **النظام القانوني وحقوق الملكيةLegal System and Property Rights:** و هو يعبر عن مدى حماية ممتلكات الأشخاص المكتسبة .
- ✓ **المال السليم Sound Mone:**حيث يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة الأجور والمدخرات المكتسبة و بالتالي يصبح من الصعب على الأفراد التخطيط للمستقبل و استخدام الحرية الاقتصادية بفعالية.
- ✓ **حرية التجارة دوليا Freedom to Trade Internationally** أي حرية التبادل و حرية إبرام العقود بمعناه الأوسع و هو أمر أساسي للمحافظة على الحرية الاقتصادية .
- ✓ **التنظيم أو الضبط Regulation:** الحكومات قد تضع لوائح مرهقة تحد من الحق في التبادل أو الحصول على الائتمان أو التوظيف أو العمل الذي يرغب فيه الأفراد في المجتمع.

يذكر أن هذه القاعدة قامت Heritage Foundation و Wall Street Journal بإنشاء مؤشر مماثل، هو مؤشر الحرية الاقتصادية.

- **الحرية في العالم لFreedom House**

هو التقرير السنوي لمؤسسة Freedom House[4]، و الذي يقدم تقييم للحقوق السياسية والحريات المدنية.بدأ نشر هذه التقييماتمنذ سنة 1973، حيث يشمل 210 دولة وإقليم و هذا من خلال مجموعة من المصادر منها : الأبحاث الميدانية، المنظمات غير الحكومية، والحكومات و غيرها.أما فيما يتعلق بالمواضيع التي تقيمها الحرية في العالم، فان هذه القاعدة تحلل الحرية انطلاقا من العملية الانتخابية، التعددية السياسية، عمل الحكومة، حرية التعبير والمعتقد، الحقوق النقابية والتنظيمية، سيادة القانون، الاستقلال الشخصي والحقوق الفردية.

[1] https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/economic-freedom-of-the-world-2019-execsum.pdf

[2] هو مركز أبحاث كندي تأسس في عام 1974، متخصص في السياسة العامة ويرتبط بشبكة عالمية مكونة من 80 مؤسسة فكرية من خلال شبكة الحرية الاقتصادية . وفقًا لتقرير مؤشر" Go To Think Tank "العالمي الصادر في يناير 2020 (برنامج المؤسسات الفكرية والمجتمعات المدنية ، جامعة بنسلفانيا)، احتلت Fraser المرتبة 14 من بين 8.200 كأفضل مراكز الفكر على مستوى العالم" .

[3] Stansel, Dean, and Fred McMahon. Economic Freedom of North America 2018. Vancouver: Fraser Institute, 2018.

[4] https://freedomhouse.org/report/freedom-world

2-2-1 التعريف بالمتغيرات

انطلاقا من الدراسات التجريبية التي تناولت هذا الموضوع و التي تم التطرق لعينة منها في الفصل السابق، تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستخدمة فيها و التي اعتقدنا أنها تخدم هدف الدراسة.

لقياس مستوى التنمية، تمت الاستعانة بالبيانات السنوية لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للتنمية الاقتصادية (GDPC).هذا المؤشر يعتبر الأكثر استخداما للتعبير عن مستوى التنمية في البلدان في الدراسات حيت يعتبر أيضا المكون الرئيسي لمؤشر التنمية البشرية الذي يستخدم هو أيضا في قياس تنمية البلدان. هذا المؤشر يقيس مستوى الإنتاج الإجمالي لاقتصاد بلد ما بالنسبة لعدد سكانه أي يعكس إجمالي الإنتاج و معدل نصيب الفرد.

أما المتغيرات المستقلة و نظرا للأهمية التي توليها النظرية المؤسساتية الجديدة للمؤسسات، وجدنا أنه من المهم إدراج مجموعة من المتغيرات التي بهدف قياس النوعية المؤسساتية باعتبارها أهم المحددات التنمية و النمو الاقتصادي. كما تمت الاستعانة بمجموعة من متغيرات تحكم تم اختيارها من خلال الدراسات التجريبية التي تمت مراجعتها في فصل الأدبيات .

يذكر أن تحديد قائمة هذه المتغيرات تم بعد مجموعة من الاختبارات الإحصائية لصحة النموذج و هذا من بين مجموعة واسعة من المتغيرات المؤسساتية و التي ضمت 29 متغير. الجدول 5-5 الموالي يلخص تعريف متغيرات النموذج:

الجدول 5-5: التعريف بالمتغيرات

المتغيرات	التعريف	المصادر
GDPH	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2010 الذي استخدم كمتغير تابع في التحليل. تأتي بيانات هذا المتغير من مؤشرات التنمية العالمية.	WDI (2019)
الاستقرار السياسي (PS)	يقيس الاستقرار السياسي وغياب العنف و الإرهاب تصورات احتمالية لزعزعة استقرار الأنظمة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية. هو احد المؤشرات الحوكمة للبنك الدولي و يتراوح مقياسه، كما ذكرنا، بين -2.5 و 2.5، حيث أن هذه الأخيرة تعني بيئة سياسية مواتية.	WGI (2018)
مؤشر الفساد (FCOR)	من مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر السياسية(ICRG) و هو يقيس الفساد داخل الأنظمة السياسية. أهمية هذا المؤشر تكمن في أنه تقييم كفاءة الحكومة من حيث قدرتها على تنفيذ الأعمال التجارية و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . أيضا يعكس درجة الفساد المالي في شكل رشاوى مرتبطة بمختلف التراخيص مثل الاستيراد و التصدير أو الصرف أو التقييمات الضريبية أو القروض. هذا بالإضافة إلى مجموعة من السلوكيات مثل المحسوبية ، حجز الوظائف ، الامتيازات التفضيلية والتمويل	ICRG (2016)

	الحزبي السري . مقياس هذا المؤشر يتراوح من 0 إلى 6 حيث كلما اقتربت القيمة من 0 يدل على فساد أكبر.	
مؤشر المسائلة الديمقراطية (DEMO)	من مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر السياسية(ICRG) و هو مقياس لاستجابة الحكومة للأفراد في المجتمع. مقياس هذا المؤشر يتراوح من 0 إلى 6 حيث يتم منح الحد الأقصى من النقاط للبلد الذي يقوم على انتخابات حرة ونظام قضائي يحمي الحريات الفردية ، بينما يتم منح الحد الأدنى من النقاط إلى الدولة التي يتم فيها قيادة الدولة من قبل القلة.	ICRG (2016)
مؤشر الحقوق السياسية (PR)	مؤشر الحقوق السياسية لمؤسسة Freedom House هو مؤشر يعبر عنحماية حرية الأفراد من انتهاك الحكومات والمنظمات الاجتماعية والأفراد. تشمل الحقوق السياسية عدالة الإجراءات في القانون مثل الحق في محاكمة عادلة ؛الإجراءات القانونية؛الحق في التماس الإنصاف القانوني ؛وحقوق المشاركة في المجتمع المدني والسياسة مثل حرية تكوين الجمعيات ، والحق في التجمع والحق في والحق في التصويت. يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الأكثر استخداما في تقييم درجة الديمقراطية في البلدان. مقياس هذا المؤشر يتراوح من 0 إلى 7 حيث كلما اقتربت القيمة من 0 يدل على حرية أكبر.	Freedom House
الحرية الاقتصادية (EF)	مؤشر الحرية الاقتصادية العام أو كلي يضم مجموعة من المكونات الرئيسية مثل:حجم الحكومة ، النظام القانوني و حقوق الملكية ، المال السليم ، حرية التجارة و الدرجة الضبط. يتراوح المقياس بين 0-10 حيث أن درجة عالية في هذا المؤشرتعبر عن حماية أكبر لحقوق الملكية الخاصة و فعالية اكبر للحكومة و لباقي المكونات.	Fraser Institute (2019)
التنويع الاقتصادي (DI)	مؤشر التنويع الاقتصادي " Herfindahl-Hirschman `` يوضح مدى تنوع الاقتصاد من خلال تناسب القطاعات المساهمة في الاقتصاد. إنه مصمم لقياس تركيز الصناعة أو قطاع معين. تختلف قيمة هذا المؤشر بين $0 \leq H \leq 10$، حيث كلما كانت القيمة أقرب إلى 0 ، كان الاقتصاد أكثر تنوعا و العكس .	WITS (2019)
مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي(INF)	يشير معدل التضخم المقاس بمعدل النمو السنوي لمعامل انكماش إجمالي الناتج المحلي الضمني إلى معدل التغير في الأسعار عبر الاقتصادأي إلى النسبة المئوية السنوية للارتفاع في تكلفة الحصول على سلة من السلع والخدمات. يؤثر معدل التضخم على الاقتصاد بعدة طرق مختلفة وهو بالتالي مؤشر عاكس	WDI (2019)

	للاستقرار داخل الاقتصاد.	
درجة الانفتاح التجاري (OPP)	يشير هذا المتغير إلى الصادرات والواردات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي حيث تشير العديد من الدراسات إلى أنه يمكن لأي بلد الحصول على مزايا كبيرة من الانفتاح التجاري من خلال تحسين الإنتاجية وتعزيز تخصيص الموارد والاستثمار والابتكار.	WDI (2019)

المصدر: من إعداد الطالب

1-3 الإحصائيات الوصفية و الارتباط بين المتغيرات

قبل عملية تقدير و اختيار النموذج من المهم القيام بوصف المتغيرات من الناحية الإحصائية و كذا قياس مدى ارتباطها داخل النموذج.

1-3-1 الإحصائيات الوصفية للمتغيرات

كخطوة أولى، يتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات[1] العينة الرئيسية المكونة من16 دولة في الفترة 2000 - 2018 وتتضمن المتغيرات كما ذكرنا: نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي (lngdpp)، مؤشر الفساد (fcor)، مؤشر الاستقرار السياسي (ps)، مؤشر المساءلة الديمقراطية (demo) ،مؤشر الحقوق السياسية (pr)، مقياس الحرية الاقتصادية (ef)، مؤشر الانفتاح التجاري(oppenns)، مؤشر التضخم (inf) ومؤشر التنويع الاقتصادي(di).بالنسبة لمؤشري الفساد والمسائلة الديمقراطيةبالنسبة للمتغيرات المستخدمة في النموذج والخاصة بقاعدة البيانات ICRG فهناك قيمتين مفقودتين و المرتبطة بسنتي 2017 و 2018. لهذا قمنا باستخدام تقنيات التضمين المتعددة "multiple imputation techniques" من أجل تعويض هذه القيم المفقودة.[2]

[1] نشير إلى أن مخرجات Stata 16 تطرح ثلاثة أنواع إحصائية مختلفة: إجمالي "Overal " وبيني "between "و ضمني "Within ".الإحصاءات الإجمالية هي إحصاءات عادية تستند إلى عدد الملاحظات. أما حساب الإحصائيات "between " فيتم على أساس إحصائيات موجزة لعدد الدول أو الكيانات بغض النظر عن الفترة ، بينما يتم حساب الإحصائيات "Within " بإحصاءات موجزة لعدد الفترات بغض النظر عن عدد الدول أو الكيانات.

[2] يسمح برنامج STATA16 باحتساب القيم المفقودة ضمن مجموعة البيانات من خلال مجموعة من "package " يتم تثبيتها في البرنامج عن طريق الأمر SSC " INSTALL"

الجدول 5-6: الإحصائيات الوصفية للمتغيرات

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
lngdpp	overall	9.09328	1.274951	6.342	11.54164	N = 304
	between		1.257687	7.402984	11.17817	n = 16
	within		.3710652	8.032295	9.768268	T = 19
fcor	overall	3.318394	1.371898	1	6	N = 304
	between		1.352238	1.359649	5.824561	n = 16
	within		.402721	1.596902	4.693394	T = 19
ps	overall	.0786246	1.094798	-2.211123	1.755193	N = 304
	between		1.082942	-1.89036	1.417237	n = 16
	within		.3090135	-.9269956	1.051329	T = 19
demo	overall	4.53358	1.396699	1.5	6	N = 304
	between		1.333577	1.940789	6	n = 16
	within		.5272459	2.323054	6.450247	T = 19
pr	overall	2.8125	1.950131	1	7	N = 304
	between		1.896974	1	6	n = 16
	within		.6467406	-.6085526	5.391447	T = 19
ef	overall	7.011809	.9494311	4.79	8.53	N = 304
	between		.9267538	5.083684	8.379474	n = 16
	within		.3058905	5.781809	7.838125	T = 19
oppenns	overall	79.27204	41.30609	20.72252	226.0414	N = 304
	between		40.60573	37.69665	180.2238	n = 16
	within		12.46266	36.19364	129.7014	T = 19
inf	overall	4.937491	6.28768	-4.478103	54.91537	N = 304
	between		4.417817	1.523096	16.3636	n = 16
	within		4.601873	-5.175132	43.48926	T = 19
di	overall	.609814	.1508688	.3102006	.9351659	N = 304
	between		.1521215	.3435525	.8953754	n = 16
	within		.031546	.5163065	.7163061	T = 19

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

يلخص الجدول 5-6 بعض الإحصائيات لعينتنا ويتضمن العدد الإجمالي للملاحظات المتاحة وهو N = 304 لجميع المتغيرات، بالإضافة إلى قيم الانحراف المتوسط والحد الأقصى والحد الأدنى و كذا الانحراف المعياري لكل منها. تظهر النتائج أن الاختلاف بين البلدان كبير لأنمتوسط درجة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي باللوغريتم النيبيري بلغ 9.09 بانحراف معياري بلغ 1.27.كما بلغ متوسط مؤشر فساد(fcor) 9.1 (1.37) للبلدان الستة عشر، بينما بلغ متوسط الاستقرار السياسي لمؤشر الحوكمة العالمية قيمة 0.078 بانحراف معياري بلغ (1.09)، حيث يظهر الفرق بين القيمة الأدني 2.21- و القيمة القصوى 1.75 التباين في مستوي الاستقرار السياسي بين دول العينة. مؤشر الديمقراطية كذلك أظهر تباعدا بين هذه الدول حيث بلغ المتوسط 4.53 (1.39) بحد أدنى للقيمة بلغ 1.5و حد أقصى 6. كما بلغ متوسط مؤشر الحقوق

السياسية 2.81 مع حد أدنى بلغ 1 و حد أقصى 7.بينما سجل مؤشر الحرية الاقتصادية 7.01(0.949) خلال فترة الدراسة بحد أقصى 8.53 والحد الأدنى 4.79.

بالنسبة لمتغيرات التحكم،فقد سجل متوسط قيمة الانفتاح التجاري قيمة قدرها 79.27خلال الفترة، مع انحرافات معيارية قدرها 41.30، و هذا ما يبرز التباينات الحاصلة في درجة الانفتاح التجاري داخل دول العينة. بينما سجلت مؤشرات التضخم متوسطا مقداره 4.93 مقابل حد أدنى قدره 4.47- و قيمة قصوى 54.91.

موازاتا مع القيم الوصفية المتحصل عليها، يمكن أيضا وصف المتغيرات المؤسساتية من خلال المدرج التكراري للقيم التي تأخدها هذه المتغيرات و الشكل الذي تتخذه هذه الرسوم البيانية.

الشكل 5-1: المدرج التكراري لمؤشر الفساد

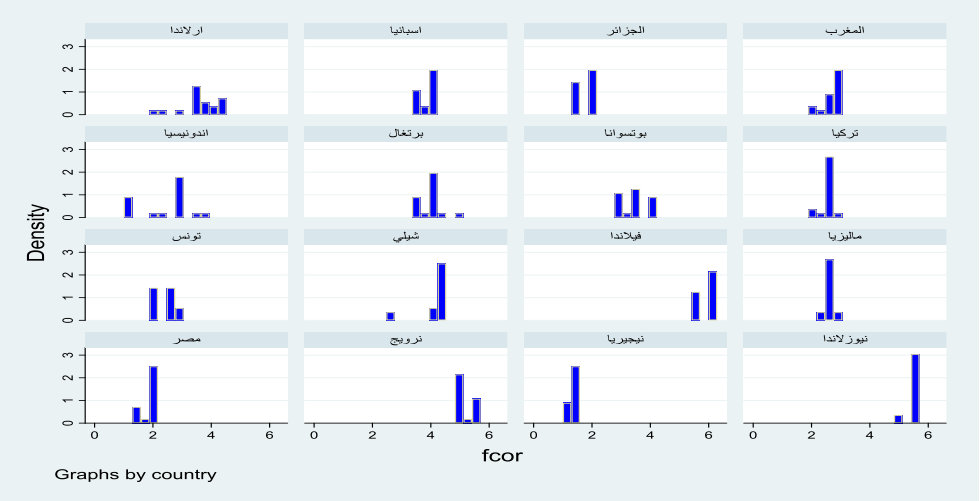

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

الشكل 5-2: المدرج التكراري لمؤشر الاستقرار السياسي

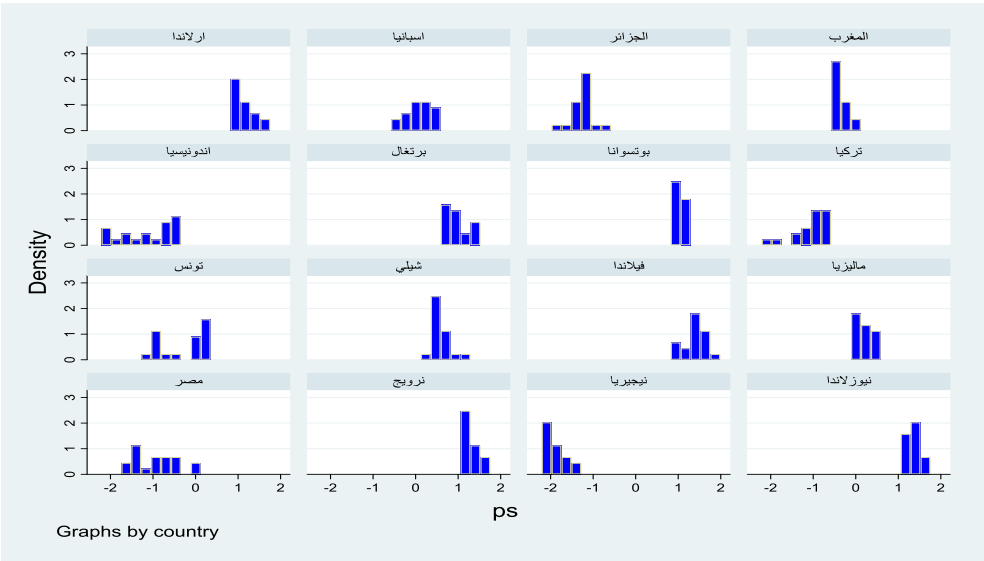

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

الشكل 5-3: المدرج التكراري لمؤشر الديمقراطية

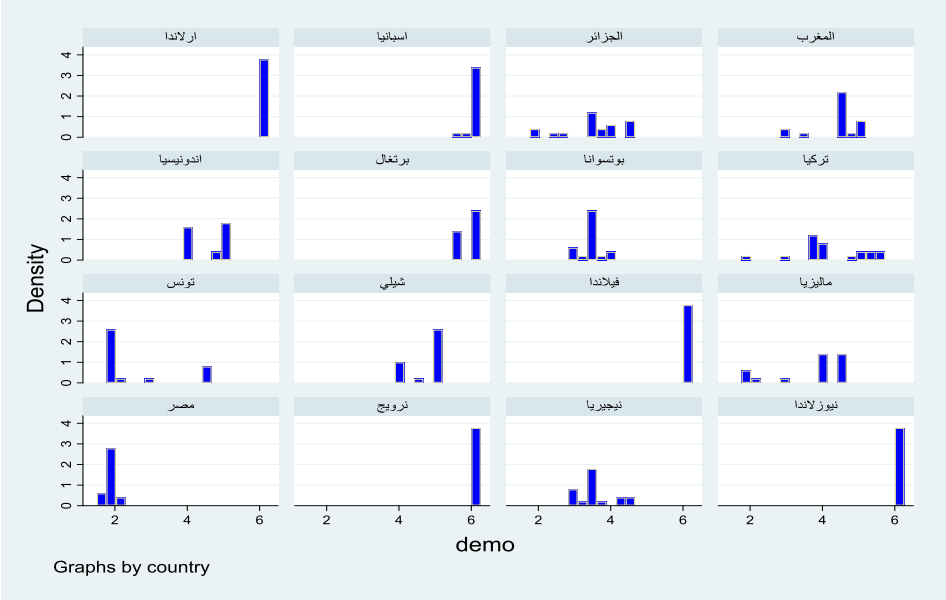

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

الشكل 5-4: المدرج التكراري لمؤشر الحقوق السياسية

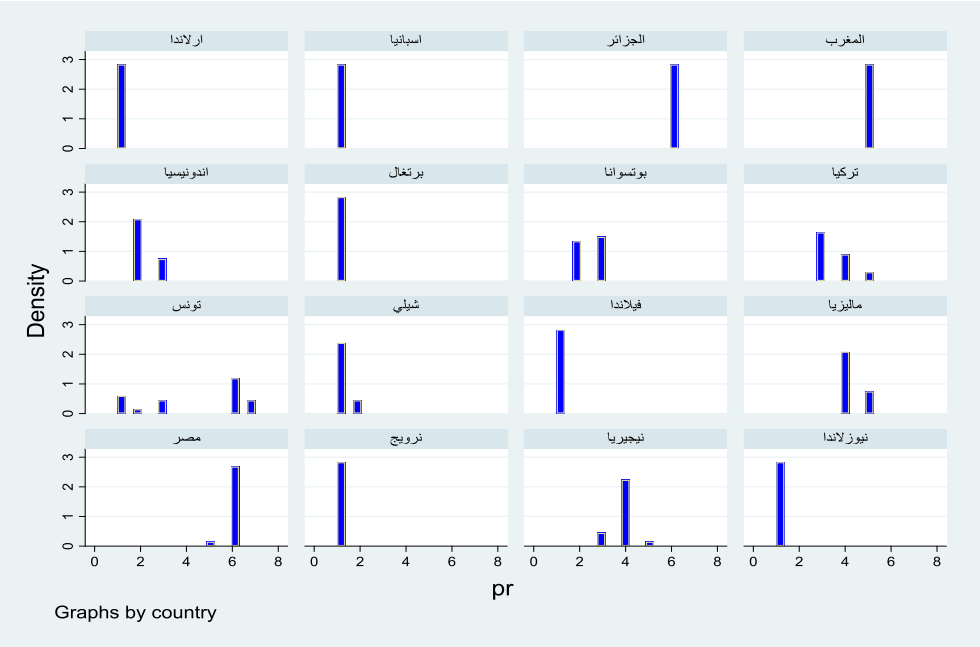

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

الشكل 5-5: المدرج التكراري لمؤشر الحرية الاقتصادية

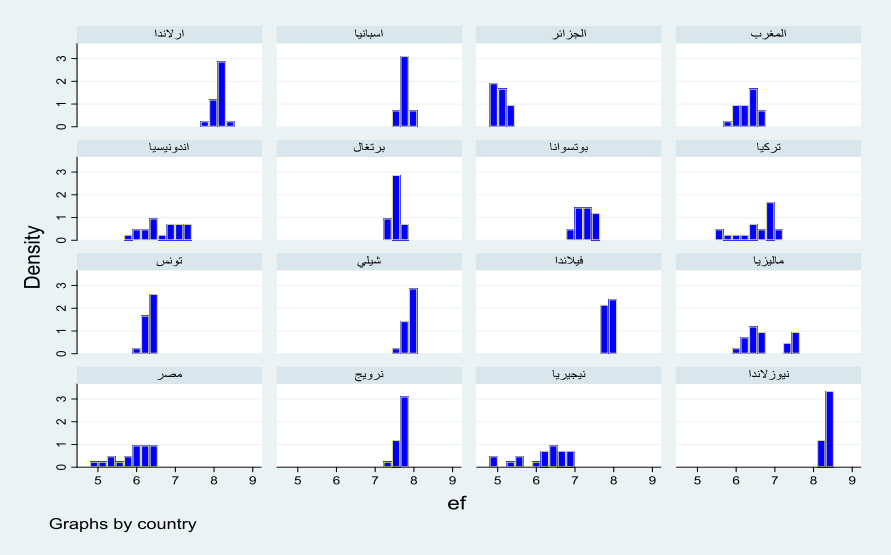

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

1 -2-3 الارتباط بين المتغيرات

من أجل توضيح درجة الارتباط المحتملة بين المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج، سنعمد لتقديم معاملات الارتباط المختلفة من خلال المصفوفة في الجدول 5-7 أدناه. يشير معامل الارتباط المرتفع و القريب من 1 بالقيمة المطلقة إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات،أما المعاملات المنخفضة و القريبة من 0 فتشير إلى ارتباط منخفض. القيم التي تكون أكبر من أو تساوي 0.7 تشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات .

الجدول 5-7: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	lngdpp	fcor	ps	demo	pr	ef	oppenns
lngdpp	1.0000						
fcor	0.8204 0.0000	1.0000					
ps	0.7486 0.0000	0.8244 0.0000	1.0000				
demo	0.7821 0.0000	0.7171 0.0000	0.5669 0.0000	1.0000			
pr	-0.7341 0.0000	-0.7500 0.0000	-0.6366 0.0000	-0.8171 0.0000	1.0000		
ef	0.7943 0.0000	0.8038 0.0000	0.7821 0.0000	0.7333 0.0000	-0.8482 0.0000	1.0000	
oppenns	0.2643 0.0000	0.0562 0.3283	0.3742 0.0000	0.0674 0.2412	-0.0700 0.2235	0.1941 0.0007	1.0000
inf	-0.3870 0.0000	-0.3867 0.0000	-0.4407 0.0000	-0.3727 0.0000	0.2475 0.0000	-0.4012 0.0000	-0.2856 0.0000
di	-0.2933 0.0000	-0.1361 0.0176	-0.0620 0.2813	-0.2929 0.0000	0.2322 0.0000	-0.1930 0.0007	-0.0556 0.3337

	inf	di
inf	1.0000	
di	0.1036 0.0713	1.0000

*** p < 0.001; * p < 0.05.

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

يتضمن الجدول 5-7 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات بما فيها ، حيث يظهر بعض حالات الارتباط المرتفع بين المتغير التابع و معظم المتغيرات المستقلة. فيما وجدت بعض العلاقات المرتفعة بين هذه الأخيرة فيما بينها على غرار المؤشرات المؤسساتية مثل علاقة مؤشر الفساد بمؤشر الاستقرار السياسي و التي بلغت (0.8244) و بين مؤشر الفساد و مؤشر الديمقراطية أين بلغ (0.7171) و أيضا،بين هذا الأخير و مؤشر الحقوق السياسية و لكن بإشارة عكسية(0.8171-). في الحقيقة أن النتائج أظهرت ارتباطات مرتفعة عديدة بالنسبة لطبيعة العلاقات توجد علاقات ايجابية عديدة مثلا بين الفساد و الاستقرار السياسي و بين الحرية الاقتصادية و الديمقراطية بينما سجلنا علاقات سلبية قليلة مثل بين مؤشري الفساد و مؤشر الحقوق السياسيةو بين التنويع الاقتصادي و مؤشر الانفتاح التجاري.أيضا تضيف مخرجات Stata 16 معنوية القيم إلى مختلف قيم الارتباط حيث أن جل هذه الأخيرلها معنوية عند $p<0.01$.[1]

أيضا، يمكن توضيح الارتباط بين المتغيرات من خلال الرسوم البيانية. فمثلا، الشكل 5-6 يظهر الارتباط القوي بين مؤشري الفساد و الاستقرار السياسي مؤكدا النتيجة التي أظهرتها مصفوفة الارتباط.

الشكل 5-6: الارتباط بين مؤشري الفساد و الاستقرار السياسي

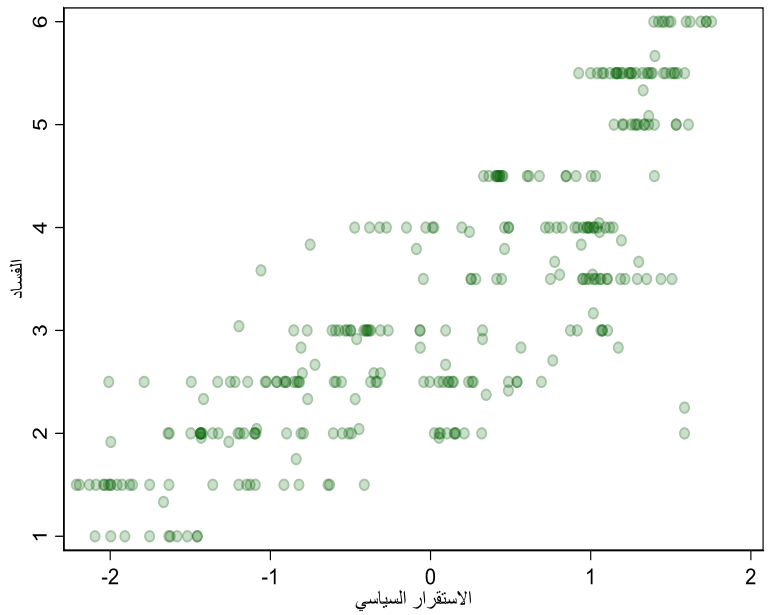

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

مثال عن ارتباط ضعيف بين مؤشري التنويع الاقتصادي و التضخم يظهره الشكل5-7:

[1] يذكر أن برنامج Stata 16 يظهر درجة المعنوية و هذا بإضافة sig إلى الأمر pwcorr (*** p < 0.001; * p < 0.05.)

الشكل 5-7 : الارتباط بين التنويع الاقتصادي و التضخم

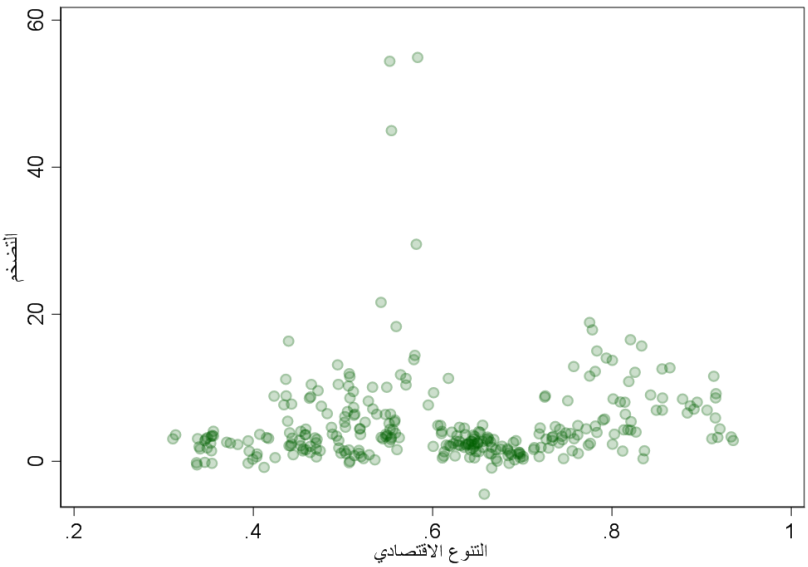

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

تعطي هذه النتائج بعض الأفكار حول العلاقة بين المتغيرات، حيث ترتبط غالبية المتغيرات ارتباطا وثيقا بنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.يشير هذا الارتباط إلى أن هذه المتغيرات ستكون قادرة على تفسير التباين في هذا المؤشر و لكن يبقى معامل الارتباط مجرد مؤشر جيد لوجود علاقة خطية متداخلة بين المتغيرات وليس مؤشر نهائي من حيث إثبات وجود علاقة تعددية خطية. هذا لأن هناك مبدأ في الإحصاء يقول الارتباط لا يعني السببية.

المبحث الثاني: اختبارات مواصفات و المفاضلة بين النماذج

في هذا المبحث سيخصص لمجموعة من الاختبارات المتعلقة بصحة النموذج و أيضا اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات بانل بعد التأكد من وجود تأثيرات فردية.

2-1 اختبارات مواصفات النموذج

قبل القيام بالنمذجة، وجب القيام بمجموعة من الاختبارات و التي قد تحدد من خلالها مجموعة المتغيرات التفسيرية التي اخترناها لتكون ضمن النموذج. أهم هذه الاختبارات هو اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و كذا اختبار التحقق من عدم وجود تعددية خطية **Multicollinearity** . تكمن مشكلة هذه الأخيرة في صعوبة تحديد أو عزل تأثير المتغيرات التفسيرية المختلفة على المتغير التابع إذا كانت مرتبطة ببعضها البعض. من أجل تفادي مثل هذه المشكلة، عادة ما نضطر إلى الاستغناء عن بعض المتغيرات هذا بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي و اختبار عدم ثبات التباين و اختبار الارتباط الذاتي.

2-1-1اختبار الاستقرارية

قبل تقدير نماذج لبيانات بانل و بما أن T>N ، أي عدد الفترات أكبر من عدد الوحدات المقطعية المتمثلة في الدول، يجب التعامل مع البيانات الزمنية على أنها تحافظ على توزيع ثابت بمرور الزمن. و منه من الضروري اختبار وجود جدر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، حيث يعد وجود جذور الوحدة أحد أسباب عدم استقرار بيانات هذه السلاسل الزمنية.

هناك مجموعة متنوعة من الاختبارات لجذور الوحدة أو الاستقرارية في مجموعات بيانات بانل.[1]لهذا استخدمنا اختبارات Levin-Lin-Chu (2002) من الجيل الأول. أهمية هذا الاختبار هي في وجود جذور الوحدة في السلاسل الزمنية حيث يقترح اختبار Levin-Lin-Chu Test (LLC) الفرضيات التالية :[2]

H_0 :تحتوي كل سلسلة زمنية على جذر وحدة.

H_1 :كل سلسلة زمنية مستقرة.

الجدول 5-8: اختبارات جدر الوحدة

المتغير	Levin–Lin–Chu
gdpp	-4.5039 (0.0000)
fcor	-3.6796 (0.0001)
demo	-2.9963 (0.0014)
ps	-3.0342 (0.0012)
pr	-1.8854 (0.0194)
ef	-3.5135 (0.0002)
oppenns	-1.5795 (0.0471)
di	-2.2135 (0.0134)
inf	-5.7004 (0.0134)

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

[1] يوفر STATA 16 مجموعة متنوعة من اختبارات جذر الوحدة لمجموعات بيانات بانل ذات الخصائص المختلفة و التي تسمى اختبارات جذر وحدة بانل رغم أنها مجرد امتداد لاختبارات جذر وحدة السلاسل الزمنية.

[2] Nell, Chrostopher, and Stefan Zimmermann. "Summary based on chapter 12 of Baltagi: Panel unit root tests." *Department of Economics at University of Vienna* (2011).

يظهر الجدول 5-8 نتائج اختبار الاستقرارية ل Levin-Lin-Chu Test (LLC) حيث يبين أن جميع قيم p ذات معنوية و منه يمكن رفض الفرضية العدمية مقابل الفرضية البديلة و هو ما يؤكد عدم وجود جدر وحدة و بالتالي استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند نفس المستوى.

2-1-2اختبار التوزيع الطبيعي

قبل تحليل الانحدار باستخدام بيانات بانل من المهم التحقق من أحد الفرضيات الأساسية و هي اختبار التوزيع الطبيعي. حيث يمكن اختبار الحالة الطبيعية باستخدام اختبارJarque- Bera الذي يقوم على اختبارات الانحراف والتفرطح الزائد.

Ho: توزيع طبيعي.

Ha: توزيع غير طبيعي.

إذا لم تكن القيمة p مهمة عند مستوى معنوية 5 ٪ ، فلا يمكننا رفض الفرضية العدمية مما يعني أن هناك توزيع طبيعي.

الجدول 5-9: نتائج اختبار Jarque- Bera

```
Bootstrap replications (50)
----+--- 1 ---+--- 2 ---+--- 3 ---+--- 4 ---+--- 5
..................................................   50

Tests for skewness and kurtosis                  Number of obs     =       304
                                                 Replications      =        50

                                        (Replications based on 16 clusters in i)
------------------------------------------------------------------------------
             |   Observed   Bootstrap                         Normal-based
             |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
  Skewness_e |  -.0140408   .0074391    -1.89   0.059    -.0286211    .0005395
  Kurtosis_e |  -.0007942   .0071081    -0.11   0.911    -.0147258    .0131374
  Skewness_u |  -.0192287   .0396501    -0.48   0.628    -.0969414    .0584841
  Kurtosis_u |  -.0105389   .0207136    -0.51   0.611    -.0511367     .030059
------------------------------------------------------------------------------
Joint test for Normality on e:        chi2(2) =   3.57    Prob > chi2 = 0.1674
Joint test for Normality on u:        chi2(2) =   0.49    Prob > chi2 = 0.7811
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

من خلال الجدول نلاحظ قيم الأربعة المستخدمة للتناظر والتفرطح لكل مكون خطأ في العمود الأول.النتائج توفر قيم للتفرطح الضئيل في المكون المتبقي بقيمة KU e =- 0 .0008 والمكون الخاص بالبلد0.10- = KUu .كمايظهر الجزء السفلي من الناتج الاختبار المشترك للحالة الطبيعية لكل مكون من مكونات مصطلح الخطأ والقيم p ذات الصلة، حيث أن كلا

النتيجتين تظهر مستوى معنوية أكبر من 0.05 و منه لا يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على الحالة الطبيعية و هذا بالنسبة ل المصطلح المتبقي (e) و الخصائص البلد.(u)

كما يمكن أن نظهر هذه النتيجة من خلال بعض الرسوم البيانية مثل تقدير Kernel density

الشكل 5-8: رسوم بيانية لاختبار التوزيع الطبيعي

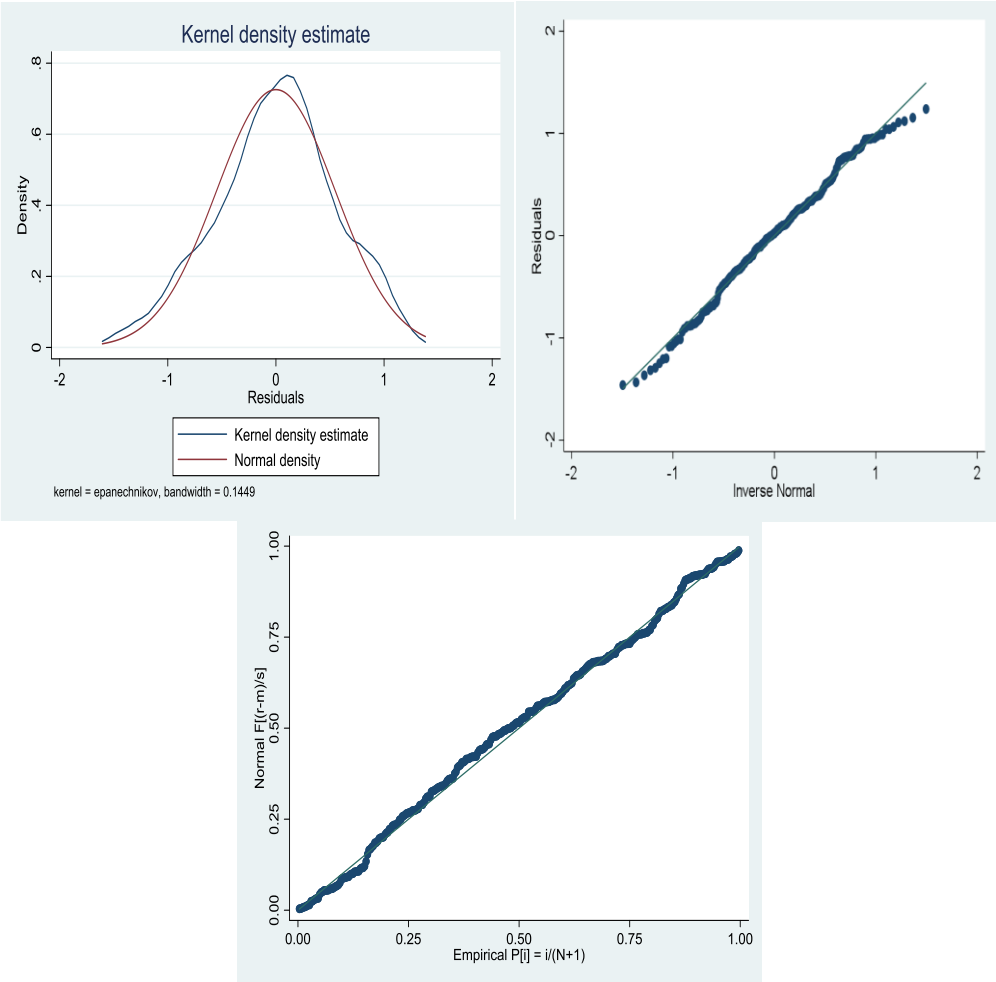

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

3-1-2 اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity)

تعد التعددية الخطية القوية بين المتغيرات مشكلة في تقدير النموذج وتفسيره. توجد هذه المشكلة عندما يقيس متغيران أو أكثر نفس الشيء. بمعنى، نتحدث عن علاقة خطية متعددة عندما يكون أحد المتغيرات التفسيرية لنموذج ما عبارة عن مزيج خطي من واحد أو أكثر من المتغيرات التفسيرية الأخرى المقدمة في نفس النموذج. يعد عدم وجود علاقة خطية متعددة أحد الشروط المطلوبة للقدرة على تقدير نموذج خطي.

هناك مقاييس مختلفة لقياس هذه التعددية الخطية، لكن الطريقة الأكثر استخداما هو عامل تضخم التباين (*Variance Inflation Factors* VIF). حسب Paul Allison يمكن حساب VIF لكل متغير عن طريق إجراء انحدار خطي لهذا المتغير على بقية المتغيرات و من تم الحصول على R^2 من هذا الانحدارو منه قيمةVIF تساوي:

$$VIF=1/(1-R^2)$$

فإذا كانت جميع قيم VIF تساوي 1، في هذه الحالة لا توجد علاقة خطية متعددة، ولكن إذا كانت بعض قيم VIF أكبر من 1، فانه توجد تعددية خطية. يحتوي VIF على حد أدنى من 1 ولكن ليس له حد أعلى أي لا يوجد إجماع على القيمة التي يجب أن نعتبر من خلالها أن هناك علاقة خطية متعددة أو حول الحد الأقصى لقيمة و VIFالذي يشكل مشكلة. لكن بعض الباحثين، وضعوا بعض القيم ل VIF حيث نجد القيم الأكبر من 2.5 و البعض الآخر حول قيمة 5. كما أن هناك حالات لا يمثل فيها VIF المرتفع مشكلة ويمكن عدم أخذه في الاعتبار، منها في حالة متغيرات التحكم ذات VIF العالية أو المتغيرات الوهمية.[1] بينما هناك من يعتقد أن العلاقة الخطية المتعددة ليست مشكلةرئيسية في بيانات بانل حيث توجد كيانات (دول) غير متجانسة.ومع ذلك، فإن مصفوفة الارتباط أو VIF هي اختبارات مفيدة لتأكيد أي مشكلة خطية متعددة الخطية.

الجدول 5-10: نتائج اختبار العلاقة الخطية المتعددةVIF

	VIF	1/VIF
fcor	5.82	0.171703
ef	5.82	0.171923
pr	5.67	0.176366
ps	5.51	0.181394
demo	3.69	0.270767
oppenr	1.59	0.628303
inf	1.44	0.692995
di	1.13	0.882897
	Mean VIF	3.84

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

بالنسبة لدراستنا، يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار التعددية الخطية بين المتغيرات المختلفة للنموذج.النتائج التي تم التحصل عليها تظهر أن أعلى قيمة لا تتعدي 6 و أن معظم قيمعوامل تضخم التباين VIF أقل من 5 وكذلك متوسط

[1] https://statisticalhorizons.com/multicollinearity. Consulté le 22/01/2020

VIF لا يتعدى 3.84. لذلك، لا توجد مشكلة علاقة خطية متعددة و يمكننا بالتالي الإبقاء على هذه العينة من المتغيرات التفسيرية في النموذج.[1]

4-1-2 عدم ثبات التباين Heteroscedasticity

في بيانات بانل تتمثل مشكلة عدم ثبات التباين أو اختلاف التباين(**Heterskedasticity**) في تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر، أي أن تغير هذا الأخير يؤدي لتغير المتغير التابع ويؤدي أيضا لتغير تباين الحد العشوائي.هناك عدة طرق للكشف عن وجود اختلاف التباين أو التباين غير المتماثل لكن في حالتنا سوف نعتمد على اختبار، Breausch-Pagan أو اختبار Waldالمعدل.

- **اختبارعدم ثبات التباين بين الأفراد Intra-individual heteroskedasticity test**

فرضيات اختبار Breusch-Pagan هي كتالي:

Ho: وجود تباينات غير متجانسة.

Ha: لا يوجد تباينات غير متجانسة.

الجدول 5-11:اختبار Breausch-Pagan لـ Heteroscedasticity

```
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of lngdpp

         chi2(1)      =     0.82
         Prob > chi2  =   0.3664
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

تشير نتائج اختبار Breausch-Pagan أن Prob> chi2 = 03664 و هي قيمة أكبر من 0.05 (5٪) لهذا لا يمكن رفض الفرضية العدمية و بالتالي تحتوي وجود تباينات غير متجانسة. و أنه يمكن تفسير مربعات القيم المتبقية من النموذج بواسطة متغيرات النموذج ، لذلك هناك عدم ثبات التباين.

- **اختبارعدم ثبات التباين Inter-individual heteroscedasticity test**

في ظل وجود هذه النتيجة من المهم معرفة ما إذا كان أصله داخلي أم بين بلدان العينة. لهذا قمنا باختبار Heterskedasticity بين الأفراد و هذامن خلال اختبار Wald المعدل بعد تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

[1] تم إسقاط بعض المتغيرات في هذه المرحلة و هذا لأن قيمة معامل التضخم لديها كانت عالية. و هي من الحلول التي يوصى بها إلى جانب حلول أخرى مثل أخذ نسب المتغيرات بدل من القيم الحقيقية.

الجدول 5-12:اختبار Wald ل nter-individual heteroscedasticity

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (16)  =      85.84
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

نفس النتيجة تحصلنا عليها من خلال اختبار Heterskedasticity بين الأفراد. وبالتالي يمكننا أن نستنتج أنه يوجد تباين داخلي و تباين بين دول العينة 16. هناك طرق حول كيفية تصحيح عدم التجانس يمكن استخدامها مثل تقدير نموذج التأثيرات الثابتة robust لكن من ناحية أخرى يمكن عدم أخده في الاعتبار هذا لأن لدينا بانل قصير أي عدد الفترات T أقل من 20 . أيضا يمكن إثبات هذه النتيجة من خلال رسم القيم المتبقية والذي يشير إلى اختلاف في انتشار هذه القيم.

الشكل 5-9: مخططات انتشار القيم المتبقية (Residuals)

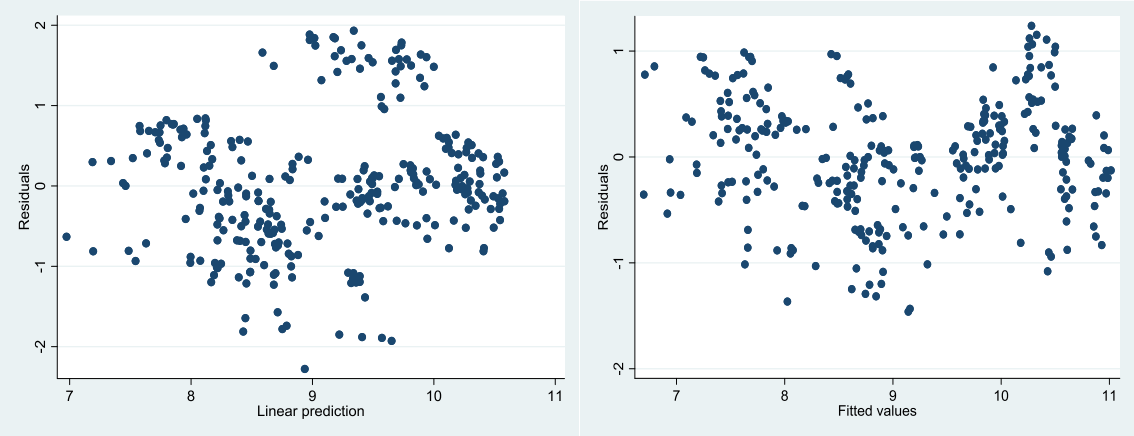

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

2-1-5 الارتباط التسلسلي/ الارتباط الذاتي (intra -individual autocorrelation)

يشير الارتباط التسلسلي إلى الحالة التي ترتبط فيها القيم المتبقية $\varepsilon_{i,t}$ عبر الزمن وتجاهل الارتباط التسلسلي قد يؤدي إلى تقديرات متسقة وغير فعالة. لهذا اخترنا إجراء اختبار Wooldridge الذي يستخدم لتحديد ما إذا كان هناك ارتباط تلقائي في النموذج (أي وجود ارتباط بين الأخطاء من فترات زمنية مختلفة أو الملاحظات التي تحدث بطريقة منهجية وغير عشوائية حيث أنالفرضية العدمية تقوم على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى بين $\varepsilon_{i,t}$.

الجدول 5-13 اختبار Wooldridge للارتباط التسلسلي

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 15) = 167.420
Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

من خلال النتيجة المبينة في الجدول 5-13 يمكننا أن نلاحظ أن السبب (0.0000) F <أقل من 0.05 ، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية ، لذلك هناك ارتباط بين الأخطاء الفردية.

2-1- 6 اختبار اعتماد المقطع العرضي cross-sectional dependence

تم استخدام اختبار(2004) CD:Pesaran[1] لتحديد ما إذا كان الاعتماد المقطعي موجودا في البيانات. تحت الفرضية العدمية لعدم وجود مقطع عرضي الاعتماد.

الجدول 5-14 اختبار(2004) Pesaran

Pesaran's test of cross sectional independence = 18.830, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.454

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

وجدنا أن إحصائية اختبار Pesaran معنوية عند مستوى 5٪ أي قيمة p = 0.0000 ، لذلك لا يمكننا رفض الفرضية العدمية و استنتاج أن هناك اعتماد مقطع عرضي في بيانات بانلالمعتمدة في دراستنا.

يمكن تأكيد هذه النتيجة من خلال اختبار ي Frees و friedman:

```
. xtcsd, frees

  Frees' test of cross sectional independence =     2.769
|-------------------------------------------------------|
  Critical values from Frees' Q distribution
                     alpha = 0.10 :   0.1360
                     alpha = 0.05 :   0.1782
                     alpha = 0.01 :   0.2601
```

[1] De Hoyos, Rafael E., and Vasilis Sarafidis. "Testing for cross-sectional dependence in panel-data models." *The stata journal* 6.4 (2006): 482-496.

أو من خلال اختبار friedman:

```
. xtcsd, friedman

Friedman's test of cross sectional independence =   112.464, Pr = 0.0000
```

ترفض اختبارات frees وfriedman إلغاء استقلالية المقطع العرضي عند T <30 حيث يوفر اختبار Frees القيم الحرجة لـ0.10 = α ، 0.05 = α ، و 0.01 = α من Q توزيع.إحصائية Frees أكبر من القيمة الحرجة مع 0.01 = α على الأقل.

2-2المفاضلة بين النماذج

الخطوة الأولى في هذه العملية تتمثل في التحقق من وجود التأثيرات الفردية individual effects حيث إذا لمنتحقق من وجود هذه التأثيرات فان النموذج الأنسب سيكون نموذجOLS البسيط هو الأنسب للتقدير.على العكس إذا تأكدنا من وجود تأثيرات فردية نقوم بالمفاضلة بين النماذج لاختيار أفضل نموذج حيث نقوم بالمقارنة بين نموذج المربعات الصغرى العادية OLS و نموذج التأثيرات العشوائية و بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية. لكن هذه الأخيرة تجري في حالة ما إذا أفرزت المقارنة الأولى عن أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب.

2-2-1اختبار تجميع البيانات poolability test

اختبار تجميع البيانات يتمثل في توسيع قاعدة البيانات من أجل الحصول على تقديرات أفضل وأكثر موثوقية لمعلمات النموذج.بمعنى اختبار إمكانية تجميع البيانات في نموذج أو تحديد ما إذا يمكن استخدام التأثيرات الفردية كتأثيرات ثابتة أو عشوائية. لهذا من الضروري للتحقق من وجود تأثيرات فردية من خلال تقدير العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلةباستخدام نموذج المربعات الصغرى العادية OLS ونموذج LSDV بعد إدراج المتغيرات الصورية عن بلدان العينة لكن بعدد N-1 أي 15 متغير صوري.

نقوم بتقدير نموذج المربعات الصغرى العادية OLS ونموذج التأثيرات الثابتة LSDV الذي يستخدم المتغيرات الوهمية عن بلدان العينة لكن بعدد N-1 أي 15 متغير وهمي.

الجدول 5-15:نتائج تقدير نموذج OLS و نموذج التأثيرات الثابتة LSDV

.

Variable	OLS	OLS_LSDV
fcor	.42019718***	.37306949***
ps	.04433957	-.29095859***
demo	.3332756***	.14320998***
pr	.08462331*	.098149***
ef	.28167651***	.51087807***
oppenns	.0054934***	-.00222269
inf	.01111533	.00044025
di	-.9110689***	-2.5548904***
_Icountry_2		.08841923
_Icountry_3		-.58289161*
_Icountry_4		-1.240539***
_Icountry_5		-.26220115
_Icountry_6		-2.0385404***
_Icountry_7		1.1488923***
_Icountry_8		-.42138259
_Icountry_9		-1.3996276***
_Icountry_10		-.36344331
_Icountry_11		-1.1893628***
_Icountry_12		.9125723**
_Icountry_13		-.49335905
_Icountry_14		-.76324589*
_Icountry_15		-.81346853***
_Icountry_16		-.79148963***
_cons	4.0366449***	5.6158229***
N	304	304

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

تظهر النتائج الموضحة في مقارنة نموذج المربعات الصغرى العاديةOLS و نموذج التأثيرات الثابتة LSDV أن إحصائيةFزادتمن 161.4إلى 305.09 (p <.0000) ؛ كما انخفض SSE (مجموع المربعات القيم المتبقية أو الأخطاء) من 91.6 إلى 18.89 ؛بينما زادR^2 من 0.8140 إلى 0.9616. كما لم يفقد النموذج أي درجة من درجات الحرية حيث بقيت في حدود303. كما اختلفت نتائج تقديرات بعض المتغيرات في النموذجين مثل fcor الذي انخفض من 0.42 إلى 0.37 لكن أهميته الإحصائية لم تتغير (p <.0000) .لهذا نموذج LSDV يناسب البيانات بشكل أفضل من OLS في قد يكون هذا مؤشرا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو خيار أفضل في تقدير هذه العلاقة.

كما يمكن اختبار قابلية التجميع من خلال Poolability Test من أجل اختيار النموذج الأفضل. بمعنى اختبار إمكانية افتراض عدم وجود تأثير مقطعي و تأثير زمني و بالتالي تجميع البيانات وتشغيل نموذج انحدار OLS مع تقاطع α و معاملات الانحدار عبر البلدان و الزمن.

الجدول 5-16نتائج اختبار Poolability

```
. testparm i.i

 ( 1)  2.i = 0
 ( 2)  3.i = 0
 ( 3)  4.i = 0
 ( 4)  5.i = 0
 ( 5)  6.i = 0
 ( 6)  7.i = 0
 ( 7)  8.i = 0
 ( 8)  9.i = 0
 ( 9)  10.i = 0
 (10)  11.i = 0
 (11)  12.i = 0
 (12)  13.i = 0
 (13)  14.i = 0
 (14)  15.i = 0
 (15)  16.i = 0

       F( 15,   280) =   71.81
            Prob > F =    0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

تظهر النتائج أن جميع قيم $\alpha i = 0$ ومنه نرفض الفرضية العدمية و هذا يعني أن نموذج OLS متحيز وغير متسق وأننا نقبل وجود تأثيرات فردية.

2-2-2 المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج المربعات الصغرى العادية OLS

الاختبار الأنسب للاختيار بين انحدار التأثيرات العشوائية و نموذج المربعات الصغرى العادية OLS هو مضاعف Breusch-Pagan Lagrange (LM)، حيث يتم الحصول على إحصائية Breusch-Pagan بعد تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.يعتمد هذا الاختبار على الافتراضات التالية:

H0 :لا توجد تأثيرات عشوائية

Ha :وجود تأثيرات عشوائية

الجدول 5-17نتائج اختبار(LM) Pagan Lagrange

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        lngdpp[i,t] = Xb + u[i] + e[i,t]

        Estimated results:
                             |       Var     sd = sqrt(Var)
                    ---------+-----------------------------
                      lngdpp |      1.6255        1.274951
                           e |     .0674959        .2597998
                           u |     .3455812        .5878616

        Test:   Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =  1194.97
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

من خلال النتيجة الظاهرة في الجدول 5-17 و التي تشير إلى أن القيمة الاحتمالية= 0.0000 أي أصغر من 0.05 و لهذا نقول أنه يمكن رفض الفرضية العدمية مقابل الفرضية البديلة واستنتاج أنه توجد تأثيرات عشوائية و أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب لأنه يعبر عن وجود اختلافات كبيرة بين البلدان.

3-2-2 المفاضلة بينموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشو ائية

يتم إجراء هذه المفاضلة من خلال اختبار ذلك باستخدام اختبار Hausman ، حيث أن الفرضيات تكون على النحو التالي:

H_0 :النموذج المناسب هو التأثيرات العشوائية.

H_1 :النموذج المناسب هو التأثيرات الثابتة.

الجدول 5-18: نتائج اختبارHausman

```
              ---- Coefficients ----
              |      (b)          (B)          (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
              |       fe           re       Difference          S.E.
--------------+----------------------------------------------------------------
         fcor |    .3730695     .3823692      -.0092997        .0071826
           ps |   -.2909586    -.2434201      -.0475385        .0189763
         demo |      .14321     .1515179      -.0083079               .
           pr |     .098149     .0842671       .0138819        .0042363
           ef |    .5108781     .5282405      -.0173624        .0048901
      oppenns |   -.0022227    -.0010119      -.0012108        .0003573
          inf |    .0004403     .0007004      -.0002602               .
           di |   -2.55489     -2.41667      -.1382203        .2482906
------------------------------------------------------------------------------
                     b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
      B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

               chi2(8) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                       =       40.85
             Prob>chi2 =      0.0000
             (V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

ينتج الاختبار قيمة chi2 = 40.85 و قيمة احتمالية p =0.0000 وهي منطقة القبول عند مستوى الأهمية 5٪ . لذلك نرفض الفرضية العدميةو نقبل الفرضية البديلة و هي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب. و هذا ما تنبأبه اختبار مقارنة نموذج OLS و نموذج التأثيرات الثابتة LSDV .[1]

```
. xtoverid

Test of overidentifying restrictions: fixed vs random effects
Cross-section time-series model: xtreg re
Sargan-Hansen statistic  18.000  Chi-sq(8)    P-value = 0.0212
```

المبحث الثالث: التحليل التجريبي(EMPIRICAL ANALYSIS)

بعد اختبارات المفاضلة التي أجريناها، تحصلنا على وجود تأثيرات ثابتة و بالتالي إمكانية استخدام أن نموذج بانل. بعد ذلك وجدنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب في دراستنا و هذا بعد تقدير النماذج مع إهمال مشكلات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين أو اختلاف التباين و الاعتماد المقطعي في المرحلة الأولى ثم بأخذ هذه المشاكل في الاعتبار.

1-3 تقدير النماذج

قبل تقدير نماذج بانل، من المهم عرض نتائج تقدير نموذج OLS الذي أجريناه لاختيار النموذج الأفضل من بين ثلاثة نماذج تضم مجموعة من المتغيرات.

1-1-3 تقدير المربعات الصغرى العادية OLS

يفترض نموذج OLS أن المعاملات المقدرة هي نفسها لكل بلد وعلى طول الفترةكما يعتبرأن جميع المتغيرات التفسيرية خارجية. لكن الأحداث العشوائية التي تؤثر على المتغير التابع من المحتمل أن تؤثر على المتغيرات التفسيرية.هذا يعني أنه من الضروري مراعاة عدم التجانس في البيانات، لأن كل ما لم يتم تفسيره في تقدير هذا النموذج يتحول إلى حد الخطأ.

قبل تقدير نماذج بانل نبدأ بثلاثة نماذج OLS المبينة في الجدول 5-18حيث نختبر مجموعة من المتغيرات المؤسساتية و متغيرات التحكم من حيث الدلالة الإحصائية و التعددية الخطية و كذا القوة التفسيرية للنموذج.

[1] لا يمكن الاعتماد على اختبار hausmanفي ظل وجود مشاكل عدم تباث التباين و الارتباط التسلسلي ، حيث في حالة أخذ هذه المشاكل بعين الاعتبار يجب إجراء هذا الاختبار من خلال الأمر -xtoverid-

الجدول 5-19: نتائج تقدير المربعات الصغرى العادية OLS

.

	Model1	Model2	Model3
Law-Order	0.18***		
	(0.05)		
PS	0.34***		0.04
	(0.07)		(0.07)
Demo	0.37***		0.33***
	(0.05)		(0.04)
PR	-0.06*		0.08**
	(0.04)		(0.04)
oppenns	0.00**	-0.00***	0.01***
	(0.00)	(0.00)	(0.00)
inf	0.00	0.00	0.01*
	(0.01)	(0.01)	(0.01)
D I	-0.74***		-0.91***
	(0.26)		(0.23)
ide		0.00***	
		(0.00)	
F-COR		-0.05	0.42***
		(0.06)	(0.06)
EF		0.01	0.28***
		(0.06)	(0.08)
LSPR		0.47***	
		(0.06)	
CON-SE		0.08***	
		(0.03)	
B-Qual		0.32***	
		(0.08)	
Constant	7.04***	4.98***	4.04***
	(0.41)	(0.29)	(0.73)
N-level 1	304.00	304.00	304.00
N-level 2			
p-value	0.00	0.00	0.00
R-sqr	0.78	0.87	0.81
Adj. R-sqr	0.77	0.86	0.81
Root-MSE	0.61	0.47	0.56
AIC	570.75	409.56	516.04
BI) C	600.48	439.29	549.49

* p<0.10, ** p<0.05, *** p<0.01

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

يوضح الجدول 5-19 نتائج تقديرات ثلاثة نماذج OLS و التي تم إجراؤها بهدفاختبار مجموعة من مؤشرات المؤسسات السياسية و مؤشرات المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى مؤشرات التحكم و هذا بهدف اختبار الفرضيات.

النموذج OLS 1:تم فيه اختبار تأثير المتغيرات السياسية مع متغيرات التحكم على نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير نابع. النتائج أظهرت في المجموع، ستة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى أهمية مختلفة فيما بلغ R^2= 0.78. كما أظهرت تأثيرا مهمًا ايجابيا لكل من الاستقرار السياسي و القانون و النظام و كذا مؤشر الديمقراطية عند مستوى معنوية p <0.01. هذا يدعم الفرضيةالتي تنبأت بتأثير ايجابيلهذه المتغيرات علىالتنمية في بلدان العينة. ومع ذلك، يرفض النموذج نفسه فرضيةالتي تنبأت بتأثير إيجابي من خلال مؤشر الحقوق السياسية التي تؤثر سلبا على نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و هي ذات دلالة إحصائية عند p <0.10.

النموذج OLS 2: نتائج هذا النموذج شهدت تحسن على مستوى R^2 حيث بلغ 0.87 فيما تراجع عدد المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية إلى خمسة متغيرات مستقلة. تشير النتائج هنا إلى أنه مع زيادة كل من الحرية الاقتصادية و النظام القانوني وحقوق الملكية و الظروف الاقتصادية و كذا النوعية البيروقراطية يرتفع نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. هذه النتائج تدعم الفرضية القائلة أن نوعية المؤسسات الاقتصادية تؤثر إيجابا على المتغير التابع. هذه النتيجة تستثني مؤشر الحرية الاقتصادية. النتيجة الأخرى و هي التأثير السلبي لمؤشر الفساد (β = -0.05) مع أنها ليست ذات دلالة إحصائية (p> 0.10) ، وبالتالي فإن الفرضيةغير مدعومة.

النموذج OLS 3: نتائج هذا النموذج شهدت تراجع طفيفي مستوى R^2 مقارنة بالنموذج 2 حيث بلغ 0.81 و هي إشارة على فقدان قدر ضئيل من القوة التفسيرية في النموذج.فيما ارتفع عدد المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية إلى سبعة متغيرات مستقلة. كما تشير نتائج هذا النموذج إلى أنه مع زيادة في نوعية المؤسسات السياسية و الاقتصاديةيرتفع مستوى نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و هي تدعم الفرضية. تبقى نتيجة تقدير مؤشر الفساد تخالف الفرضية السائدة و تدعم الفرضية البديلة "الفساد الفعال". الرسم الموالي يوضح قيم المعاملات لتقدير كل متغير في النموذج3.

الشكل 5-10: رسم بياني لتقدير النموذج OLS 3

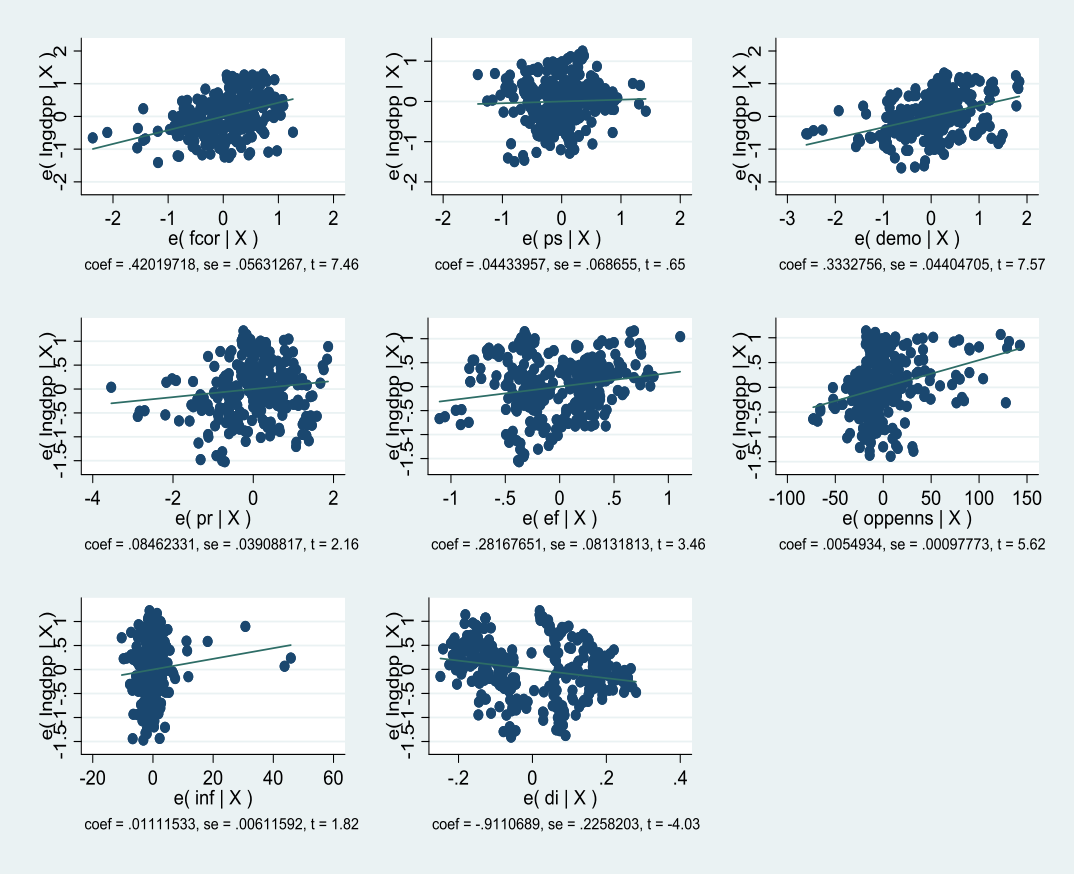

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

حسب نتائج النماذج الثلاثة سوف نستغني عن بعض المتغيرات مثل مؤشري النظام القانوني وحقوق الملكية و الظروف الاقتصاديةفي تقدير نماذج بانل لأنها أظهرت مستوى مرتفع من عامل التضخم VIF ومنه سوف نعتمد على متغيرات النموذج الثالث التي تظم تنوع في المؤشرات المؤسساتية بالإضافة إلى أنها لا تعرف تعددية خطية.

2-3 تقدير بيانات بانلPanel Data Regression

حسب الدراسات التجريبية التي عرضنا عينة منها في الفصل السابق، هناك دليل على وجود علاقة قوية بين النوعية المؤسساتيةو مستوى التنمية. لقدركزت بعض الدراسات التجريبية على مؤشرات الحوكمة أو بعض المؤسسات السياسية و الاقتصادية في تحديد هذا الرابط. في هذه المرحلة عمدنا إلى الجمع بين مؤشرات المؤسسات السياسية و المؤسسات الاقتصادية للتحقق من فرضية تحديد العوامل السياسية للعوامل الاقتصادية و بالتالي على الأداء الاقتصادي.

نستخدم بيانات بانل من خلال نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية للتعامل مع عدم تجانس العينة و الناتج عن تباين الخصائص بين الدولمع التبات في الزمن.

- **تقدير النماذج مع إهمال مشكلات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين أو اختلاف التباين و الاعتماد المقطعي.**

كما ذكرنا في السابق أنه بعض الأدبيات تذكر أنه يمكن تجاهل وجود مشاكل عدم تبات التباين و الارتباط التسلسلي و كذا مشكلة الاعتماد المقطعي لأن لدينا بانل قصيرة أي أقل من 20 سنة، حيث حسب Baltagi يكون هذا الاختبار ضروريا في بانل ذو السلاسل الزمنية الطويلة و بالتاليليست مشكلة فيبانل القصيرة . الجدول 5-13 يعرض نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول 5-20 :نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشو ائية

	pooled	fe	LSDV	re
F-COR	0.42***	0.37***	0.37***	0.38***
	(0.06)	(0.04)	(0.04)	(0.04)
PS	0.04	-0.29***	-0.29***	-0.24***
	(0.07)	(0.06)	(0.06)	(0.05)
Demo	0.33***	0.14***	0.14***	0.15***
	(0.04)	(0.04)	(0.03)	(0.03)
PR	0.08**	0.10***	0.10***	0.08***
	(0.04)	(0.02)	(0.03)	(0.03)
EF	0.28***	0.51***	0.51***	0.53***
	(0.08)	(0.08)	(0.06)	(0.06)
oppenns	0.01***	-0.00*	-0.00*	-0.00
	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)
inf	0.01*	0.00	0.00	0.00
	(0.01)	(0.00)	(0.00)	(0.00)
D I	-0.91***	-2.55***	-2.55***	-2.42***
	(0.23)	(0.60)	(0.54)	(0.48)
g1			1.24***	
			(0.17)	
g2			0.45***	
			(0.13)	
g3			2.15***	
			(0.24)	
g4			0.88***	
			(0.24)	
g5			0.75***	
			(0.24)	
g6			0.48**	
			(0.23)	
g7			2.39***	
			(0.30)	
g8			0.98***	
			(0.27)	
g9			0.66***	
			(0.21)	
g10			-0.16	
			(0.13)	
g11			0.05	
			(0.19)	
g12			1.33***	
			(0.24)	
g13			-0.80***	
			(0.13)	
g14			0.82***	
			(0.22)	
g15			0.43***	
			(0.12)	
Constant	4.04***	5.10***	4.38***	4.77***
	(0.73)	(0.66)	(0.57)	(0.60)
N-level 1	304.00	304.00	304.00	304.00
N-level 2		16.00	16.00	16.00
p-value	0.00	0.00	0.00	0.00
R-sqr	0.81			
Adj. R-sqr	0.81			
Root-MSE	0.56		0.26	0.26
AIC	516.04	.	.	.
BI) C	549.49	.	.	.

* p<0.10, ** p<0.05, *** p<0.01

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

نفس النتائج المعروضة في الجدول 5-20 يمكن التعبير عنها من خلال الرسم البياني و الذي يبرز قيم المعاملات و من خلاله طبيعة العلاقة بين كل متغير و المتغير التابع في كل النماذج.

الشكل 5-11: رسم بياني لنتائج تقدير النماذج الأربعة

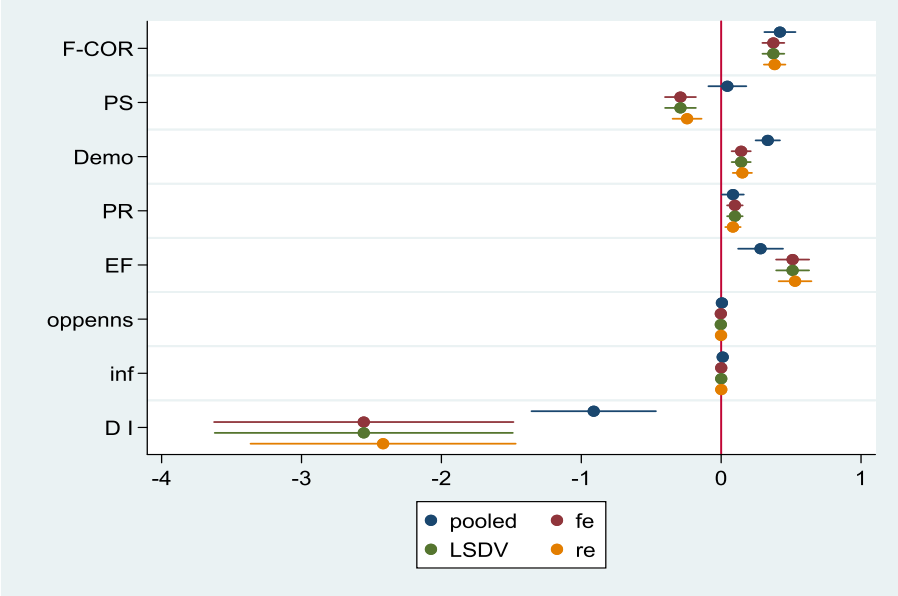

المصدر: من إعداد الباحث من خلال مخرجات برنامج STATA16

المتغيرات التي أدرجت في تفسير مستوى نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية في بلدان العينة في نموذجنا متكونة من 8 متغيرات تفسيرية. هذه المتغيرات تم اختيارها من بين 29 متغير بناءا على الاختبارات المرتبطة بصحة النموذج. و بالتالي بلغ إجمالي عدد الملاحظات (N*T) المستخدمة في تقدير النموذج =304 مع عينة مكونة من 16 بلد.

كل من نموذج التأثيرات العشوائية و نموذجي التأثيرات الثابتة أظهرت قوة تفسيرية مقبولة هذا بالإضافة إلى أن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى $p<0.01$. كما أن العلاقة بين هذه المتغيرات و المتغير التابع اختلفت بين الارتباط الايجابيمثل مؤشرات كل من الفساد، الديمقراطية، الحقوق السياسية، الحرية الاقتصادية و التضخم.بينما ارتبط مؤشر الاستقرار السياسي ، الانفتاح التجاريو مؤشر التنويع الاقتصادي عكسيا مع مؤشر نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في كلا النموذجين.

بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة LSDV ، يفترض و جود تأثير مقطعي و بالتالي الثابت β_0ليس نفسه لجميع الدول.النموذج يضم المتغيرات الصورية عن كل بلد، يتم تقديم تقدير المعلمة g16 و المسقط من النموذج[1] من خلال معامل الثابث 38. ، وهو التقاطع الأساسي أو النقطة المرجعية "reference point" حيث يتم هذا من خلال قيمة g1 = 1.24 أي أن تقاطع البلد 1 أكبر بمقدار 1.24 من النقطة المرجعية 4.38.

[1] المتغير الوهمي g16 يتم استبعاده من معادلة الانحدار بهدف تجنب التعددية الخطية حيث يكون عدد المتغيرات الوهمية في نموذج LSDV =N-1

- **تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع fixed effect with driscoll and Kraay standard errors [1]**

تقديرات التأثيرات الثابتة Driscoll و Kraay مع أخطاءالقياسية[2] تستدعي أخذمشكلات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين و الاعتماد المقطعي في الاعتبار.

من خلال نتائج الجدول 5-21 يظهر نموذج التأثيرات الثابتة **Robust** قد شهد ثبات المعاملات مقارنة بتقدير نموذج fe لكن مع تراجع في مستوى المعنوية لدى أغلبية المتغيرات و زيادة في مستوى الأخطاء المعيارية.بالنسبة لتقدير نموذج التأثيرات الثابتةمع Driscoll Kraay standard error، فقد حافظت جميع معاملات المتغيرات المستقلة على قيمها و طبيعة علاقتها بالمتغير التابع. مستوى المعنوية هو الأخر حافظ على مستوياته في جميع المتغيرات مقارنة بتقدير fe ما عدا مؤشر الانفتاح التجاري oppenns التي تحسنت و أصبحت عند مستوى $p<0.05$.

في العموم، لم تكن نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع **Driscoll Kraay standard error** مختلفة عن نتائج نموذج fe بل كانت شبه متطابقة و لهذا كان من الممكن إهمال نتائج اختبارات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين و الاعتماد المقطعي في الاعتبار و الاخد بفرضية انه يمكن تجاوز هذه المشاكل في حالة بانل القصيرة.

الشكل 5-12: رسم بياني لنتائج تقدير النماذج التأثيرات

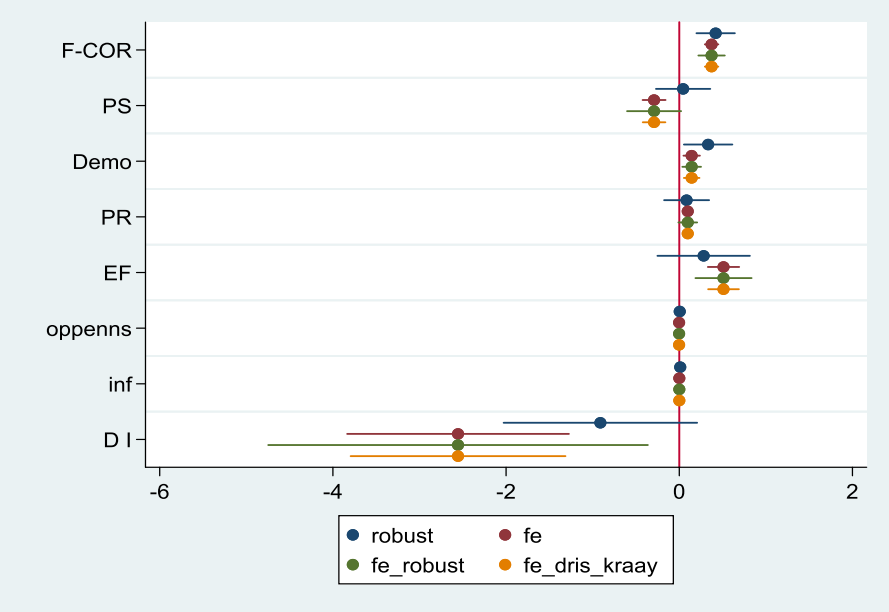

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

[1] Mehmood, Bilal, and Hassan Mustafa. "Empirical inspection of broadband growth nexus: A fixed effect with Driscoll and Kraay standard errors approach." *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)* 8.1 (2014): 1-10.

[2] الأمر البديل ل xtreg في STATA لتقدير التأثيرات الثابتة هو"xtscc"

الجدول 5-21:نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة Robust

و مع driscoll and Kraay standard errors

	robust	fe	fe_robust	fe_dris_kr~y
F-COR	0.42***	0.37***	0.37***	0.37***
	(0.10)	(0.04)	(0.07)	(0.04)
PS	0.04	-0.29***	-0.29*	-0.29***
	(0.15)	(0.06)	(0.15)	(0.06)
Demo	0.33**	0.14***	0.14**	0.14***
	(0.13)	(0.04)	(0.05)	(0.04)
PR	0.08	0.10***	0.10*	0.10***
	(0.12)	(0.02)	(0.05)	(0.01)
EF	0.28	0.51***	0.51***	0.51***
	(0.25)	(0.08)	(0.15)	(0.08)
oppenns	0.01**	-0.00*	-0.00	-0.00**
	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)
inf	0.01	0.00	0.00	0.00
	(0.01)	(0.00)	(0.00)	(0.00)
D I	-0.91	-2.55***	-2.55**	-2.55***
	(0.52)	(0.60)	(1.03)	(0.58)
Constant	4.04**	5.10***	5.10***	5.10***
	(1.72)	(0.66)	(1.26)	(0.64)
N-level 1	304.00	304.00	304.00	304.00
N-level 2		16.00	16.00	16.00
p-value	0.00	0.00	0.00	0.00
R-sqr	0.81		0.55	
Adj. R-sqr	0.81		0.53	
Root-MSE	0.56		0.25	
AIC	516.04	.	34.23	.
BI) C	549.49	.	63.96	.

* p<0.10, ** p<0.05, *** p<0.01

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

1-2-3 نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

كما تناولنا في المبحث الثاني، نتائج المفاضلة بين النماذج أفضت عن وجود تأثيرات فردية و أن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي في تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج و المتغيرالتابع . كما وجدنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب مقارنة نموذج التأثيرات العشوائية.

في ظل وجود تأثيرات ثابتة، يظهر معامل التحديد between'R^2 قيمة قدرها 0.5930 ، أن 59.30٪ من التباين بين البلدان في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي يُفسر بالمتغيرات التفسيرية للنموذج. كما بلغت within R^2 قيمة بلغت 0.5470 ، مما يشير إلى أن التأثيرات الثابتة للبلد في النموذج ، تساعد في تفسير النموذج بنسبة 54.70٪ و هو ما يعني أن متغيرات النموذجتفسر التغيرات في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.أما النسبة المتبقية فقد تعود إلى متغيرات أخر غير مدرجة في النموذج، ولهذا تعد هذه النسبة مقبولة مقارنة بالعوامل الواسعة المفسرة للمتغير التابع أو ما سمي ب Solow residual.

أيضا تشير النتائج إلى أن مؤشرات كل من الفساد، الديمقراطية، الحقوق السياسية والحرية الاقتصادية، الحرية الاقتصادية و التضخم ارتباطا ايجابيامع المتغير التابع.بينما ترتبط مؤشرات الاستقرار السياسي و الانفتاح التجاري التنويع الاقتصادي عكسيا مع المؤشر التابع.

- **مؤشر الفساد**

بالنسبة لمؤشر الفساد fcor=0.37،ذو إشارة موجبة و دلالة إحصائية عند $p < 0.01$ و هذا يعني وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي أيأن زيادة بنسبة 1٪ في مؤشر الفساد تؤدي إلى ارتفاع نمو لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.37٪.

الشكل 5-13 :مخطط تشتت مع خط ملائمة لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الفساد

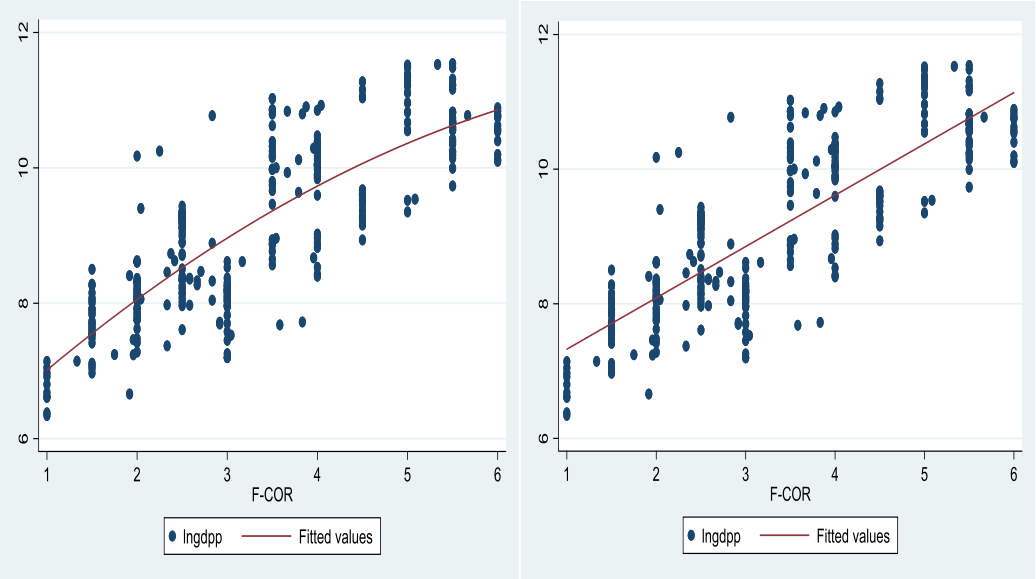

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

يظهر المخطط أعلاه أن مؤشر الفساد تربطه علاقة ايجابية و هو يخالف الفرضية السائدة بأن الفساد يعيق التنمية و لكنه يتفق مع فرضية "الفساد الفعال".المعدلات المنخفضة لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و التي تقع بين 7 و 11 خطية بينما المعدلات الأعلى لهذا المؤشر ليست خطية و هذا حتى بعد تعديل. هذه النتيجة في الحقيقة تخالف الفرضية السائدة بأن الفساد يضر بالاقتصاد و تدعم الفرضية القائلة بأنه يمكن للفساد أن يسهل عملية التنمية أو كما سماه Aidt (2009) بالفساد الفعال أو **grease the wheels** و هي الفرضية التي بموجبها يكون للفساد دور في تسهيل و فك الترتيبات المؤسساتية المعقدة في بعض البلدان (Leff, 1964)؛(Leys, 1965)؛ (Méon & Sekkat, 2005)؛(Méon P. G., 2008) .

كما يمكن تحليل هذه العلاقة من خلال الشكل 5-14 و الذي يمثل مخطط تشتت مع خط ملائمة لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الفساد حسب دول العينة التجريبية. مخطط مجموع العينة يؤكد العلاقة الايجابية بين مؤشر الفساد و نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بينما تباينت هذه العلاقة على مستوى كل بلد.

الشكل 5-14: مخطط تشتت مع خط ملائم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الفساد حسب الدول

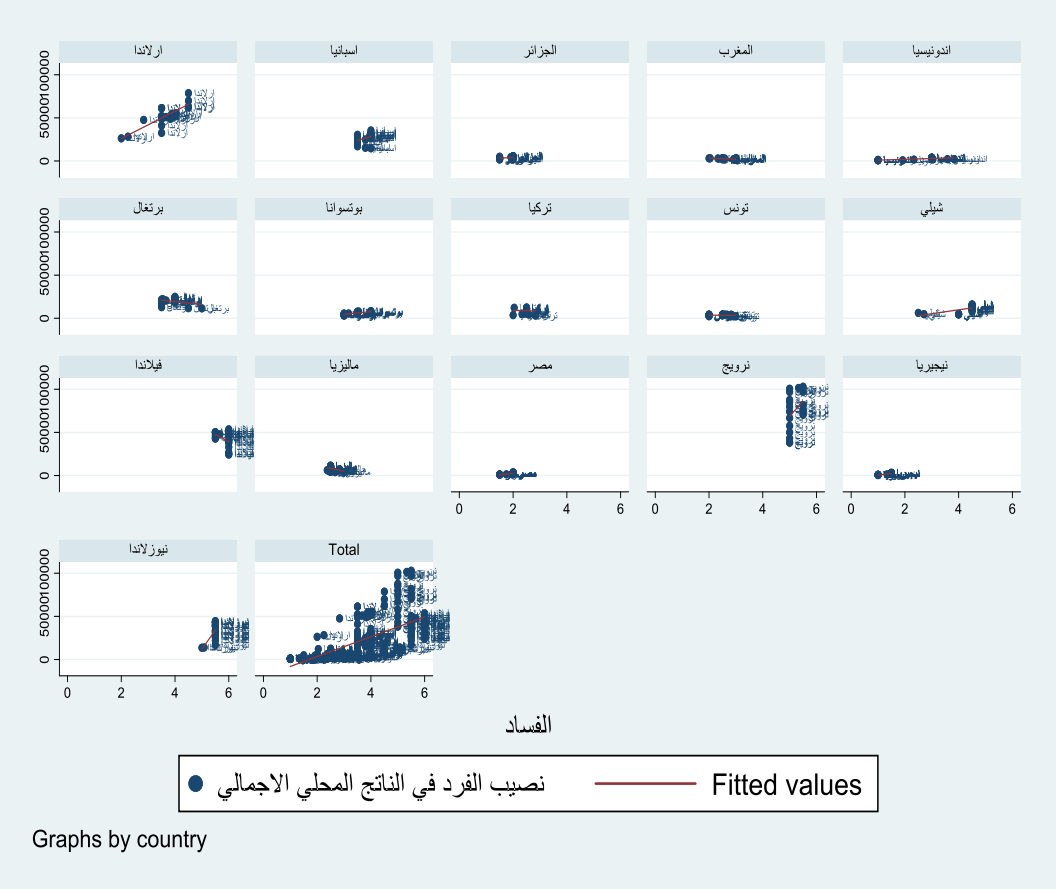

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

يمكن تفسير هذه النتائج من جانب النوعية المؤسساتية التي تمتلكها بعض دول غير الأوربية في العينة حيث، و حسب، المؤشرات التي اعتمدنا عليها في الدراسة فإنها تتميز بالضعف خاصة ما تعلق بالحقوق السياسية و مستوى الديمقراطية و الحرية الاقتصادية، و هذا ما يدعم فرضية الفساد الفعال في دول مثل الجزائر، تونس، المغرب ،مصر و ماليزيا. العكس تماما بالنسبة لبعض الدول مثل ايرلاندا، نيوزيلاندا، اسبانيا، شيلي و نرويج و التي عمدت إلى تحسين مؤسساتها، فمستوى الفساد لا يمكنه إعاقة الأداء الاقتصادي لهذه الدول. بمعنى آخر، أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي عند مستوى معين من النوعية المؤسساتية.

اقتصاديا، يمكن تفسير هذه النتائج كون معظم دول العينة هي دول أوربية أو ناشئة و تضم مؤسسات جيدة و مستويات فساد منخفضة مقارنة بدول شمال إفريقيا و أن تأثير مؤسساتها يطغى على تأثير الفساد ما يدعم فرضية أن الفساد يمكنه التأثير إيجابا على سير الاقتصاد في هذه الدول. العكس تماما بالنسبة لبعض الدول و التي عمدت إلى تحسين مؤسساتها، فانتشار الفساد لا يمكنه إلا إعاقة الأداء الاقتصادي لهذه الدول. بمعنى آخر، أن الفساد يؤثر سلبا على التنمية عند مستوى معين من النوعية المؤسساتية،بمعنى وجود مستوى محدد من الفساد يمكن أن تتغير بعده العلاقة إلى آثار عكسية.

- **مؤشر الاستقرار السياسي**

فيما يتعلق بتأثير الاستقرار السياسي على نمو لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج هو ذو إشارة سالبة و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.01$ و هو ما يشير الى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. لهذا مقياس هذه الاحتمالية وجدنا انه يتناسب عكسيا مع زيادة نسبة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي زيادة في هذه الاحتمالية بدرجة واحدة تؤدي لتراجع بحوالي 0.29٪. و هو ما يثبث أن البلدان الأكثر استقرارا هي التي تسجل مستويات جيدة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.

تتطابق هذه النتيجة مع النتائج التي قدمها كل من (Asghar & al., 2020) و (Azam, 2021) الذين وجدوا أن انخفاض معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بدرجات أعلى من عدم الاستقرار السياسي أن الاستقرار السياسي مطلوب أكثر لتحفيز النمو الاقتصادي في البلدان الأقل النامية. أيضا، يظهر الشكل 5-15 نتيجة العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي و المتغير التابع حسب الدول في العينة التجريبية. هذه العلاقة يظهرها خط الانحدار أو الملائمة، حيث يؤدي تراجع معدل الاستقرار السياسي الى انخفاض في مستوى التنمية في معظم هذه البلدان.

الشكل 5-15: مخطط تشتت مع خط ملائم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الاستقرار السياسي حسب الدول

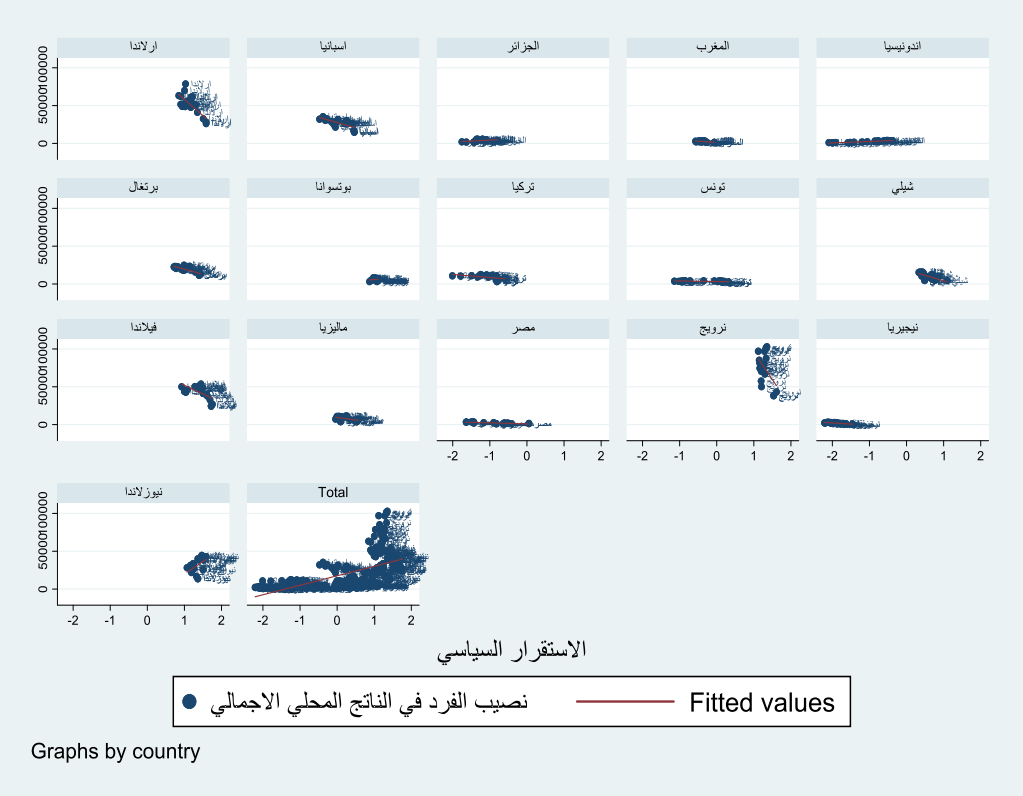

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

- **مؤشر المسائلة الديمقراطية**

يؤكد الشكل 5-16 نتيجة العلاقة الايجابية بين مؤشر المسائلة الديمقراطية و المتغير التابع في العينة التجريبية. هذه العلاقة يظهرها خط الانحدار، حيث مع زيادة معدل الديمقراطية يرتفع مستوى التنمية في هذه البلدان، حيث أن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر يزيد من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 0.14 ٪ و هو ما يدعم فرضية أن الديمقراطية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي (Rodrik & Romain, 2005) و (Acemoglu & al., 2014) فالديمقراطية تخلق البيئة المواتية من خلال عوامل مثل المسائلة و الشفافية و تكافؤ الفرص و غيرها من العوامل التي تسهم في الأداء الجيد للاقتصاد.

كما أن هذه النتيجة تطابقت مع تحليل واسع للعلاقة بين الديمقراطية و النمو الاقتصادي قام به كل من Colagrossi و Maggioni من خلال 2000 انحدار و كذامع إطار تحليلي مكون من 188 دراسة و 2047 نموذجًا تغطي 36 سنة من البحث في هذا المجالتشير النتائج إلى أن الديمقراطية لها تأثير إيجابي ومباشر على النمو الاقتصادي(Colagrossi & Maggioni, 2020)

الشكل 5-16 :مخطط تشتت مع خط الملائمة لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر المسائلة الديمقراطية.

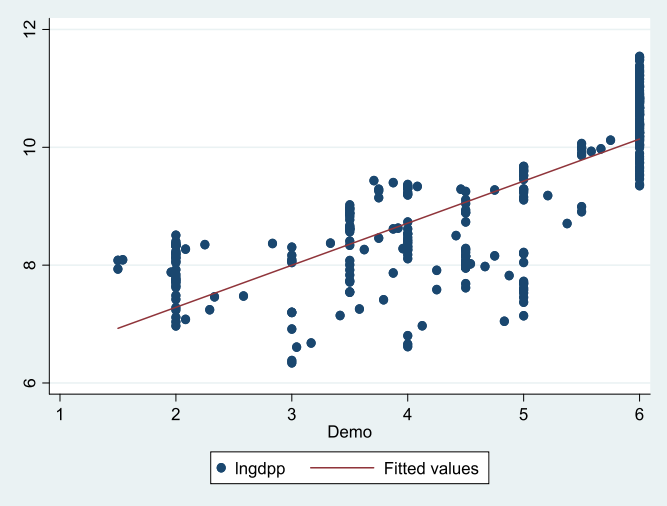

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

أيضا، و من خلال الشكل 5-17 المتضمن مخطط تشتت مع خط الانحدار لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر المسائلة الديمقراطية حسب الدول.

الشكل 5-17 : مخطط تشتت مع خط الانحدارلنصيب الفرد و مؤشر المسائلة الديمقراطية حسب الدول

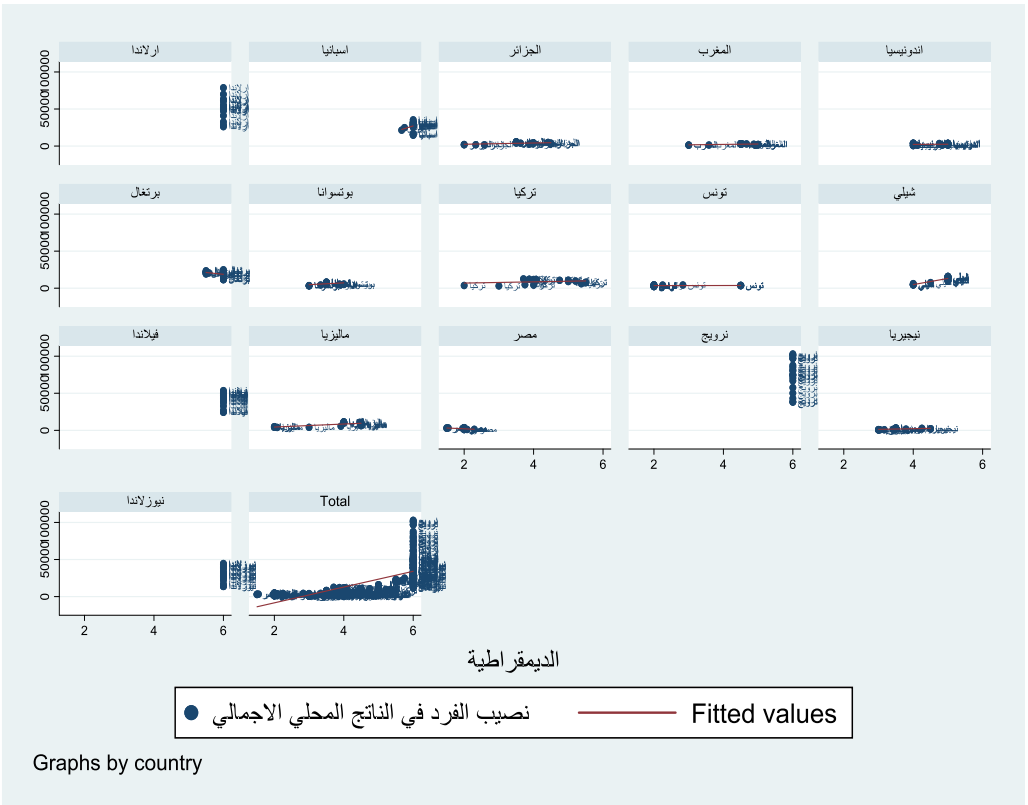

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

- **مؤشر الحقوق السياسية**

يعتبر مؤشر الحقوق السياسية من أهم مؤشرات الديمقراطية حيث وجدنا أن هناك تأثير ايجابي لهذا المؤشر على نمو لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.01$. و هي نفس علاقة مؤشر المساءلة الديمقراطية، حيث أن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر تؤدي لزيادة بحوالي 0.10٪ في نصيب الفرد في الناتج. و هي تدعم فرضية أن البيئة السياسية السليمة تعزز النمو و تساعد على تحسين مستوى نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 5-18 يتضمن مخطط تشتت مع خط الانحدار لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الحقوق السياسية حسب الدول في العينة التجريبية. الدول الأوربية و دول العالم الجديد مثل نيوزيلاندا تتمتع أكثر من غيرها من حيث بيئة مواتية مثل المسائلة و الشفافية و تكافؤ الفرص و غيرها من العوامل التي تسهم في الأداء الجيد للاقتصاد.

الشكل 5-18 : مخطط تشتت مع خط الانحدار لنصيب الفرد

و مؤشر الحقوق السياسية حسب الدول

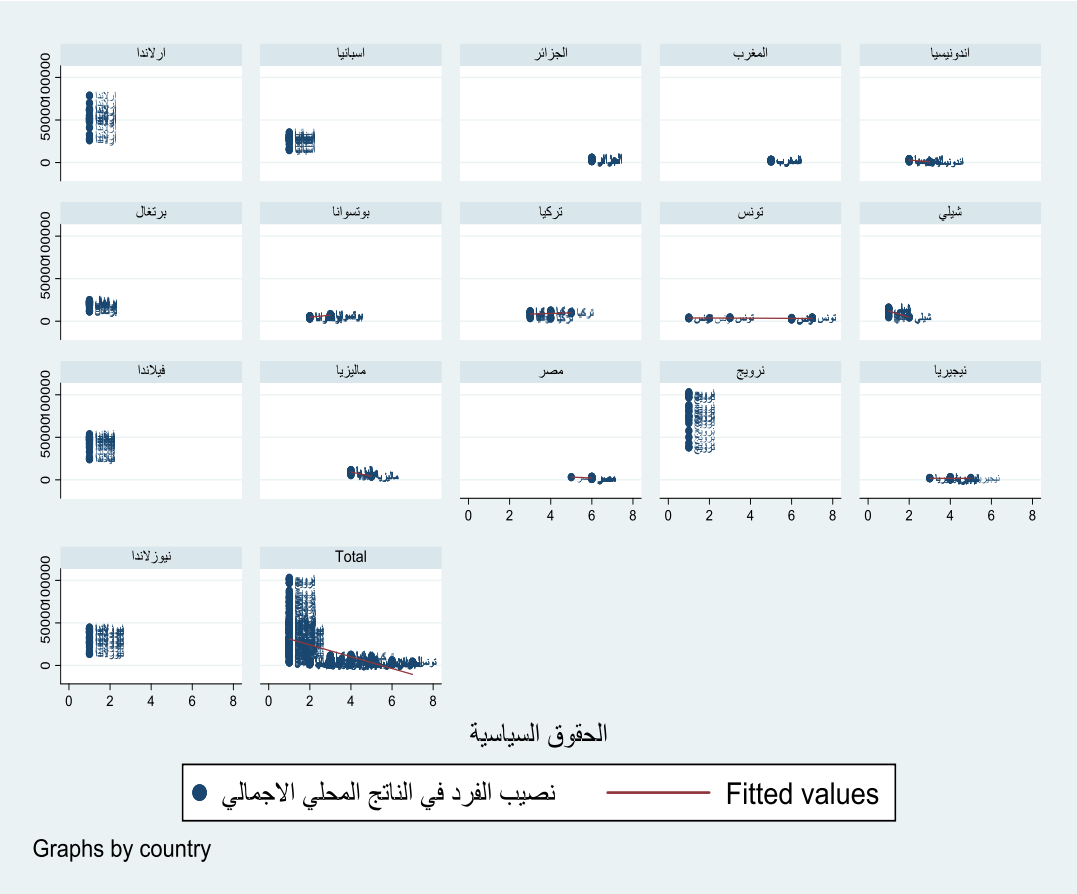

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

- **مؤشر الحرية الاقتصادية**

يؤكد الشكل 5-19 نتيجة العلاقة الايجابية بين هذا المؤشر الذي يضم النظام القانوني وحقوق الملكية و المتغير التابع في العينة التجريبية و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.01$ ، حيث أن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر ترفع من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 0.51 ٪ و هو ما يدعم فرضية أن الحرية الاقتصادية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي و هي النتيجة تتوافق نتائج الدراسة التي أجريت على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و التي كشفت أن الحرية الاقتصادية تلعب دورا معززا للنمو الاقتصادي في هذه الاقتصاديات قد يكون لها آثار ثمينة على السلطات وصانعي السياسات في البلدان التي شملتها العينة (Al-Gasaymeh & al., 2020).

و كذا النتيجة التي توصل اليها (Al–Katout & Amir, 2019)، (Ngoc, 2020) و (Brkić, 2020) حيث وفرت دليلا قويا حول الدور المحفز للحرية الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في هذه الاقتصاديات. بل أن الحرية الاقتصادية هي المحدد الرئيسي للتنمية في بعض البلدان النامية مثل باكستان (Awan & Irum, 2020) ، حيث تعبر الحرية الاقتصادية على وجود الحد الأدنى من التدخل و دور الدولة في السوق والقطاع الخاص و هي عبارة عن حماية الأشخاص وممتلكاتهم المكتسبة و كذا احترام سيادة القانون و حقوق الملكية و كذا الكفاءة التنظيمية في هذه البلدان.

الشكل 5-19: مخطط تشتت مع خط ملائم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الحرية الاقتصادية

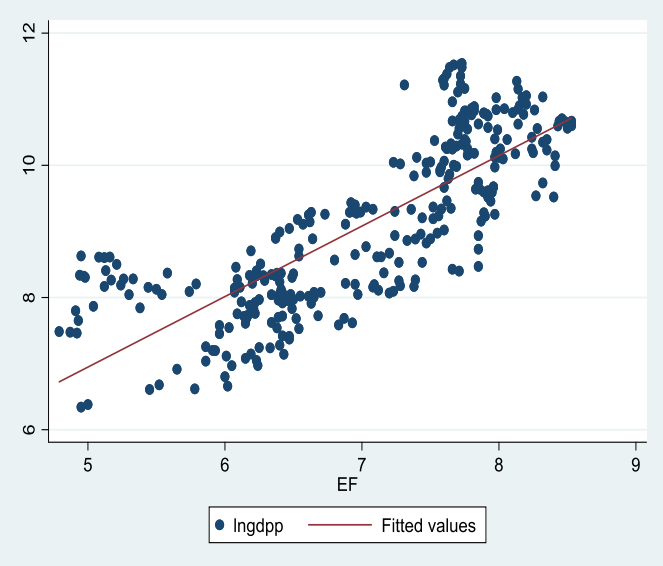

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

هذا رغم أن بعض الدراسات مثل (Hooper, 2019) شككت في هذه العلاقة ، و أشارت الى أن ترسيخ الحرية الاقتصادية يحتمل عديد المخاطر مثل زيادة عدم الاستقرار المالي ومشاكل الديون وزيادة المخاطر الجيوسياسية و عدم التوازن الاقتصادي .

الشكل 5-20 المتضمن مخطط تشتت مع خط الانحدار لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الحرية الاقتصادية في دول العينة التجريبية يظهر أن هذه العلاقة في بعض الدول مثل اسبانيا و البرتغال و النرويج كانت عكسية و هو ما يؤكد فرضية نجاعة السياسات الحمائية التي تنتهجها بعض الدول.

الشكل 5-20: مخطط تشتت مع خط ملائم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الحرية الاقتصادية حسب الدول

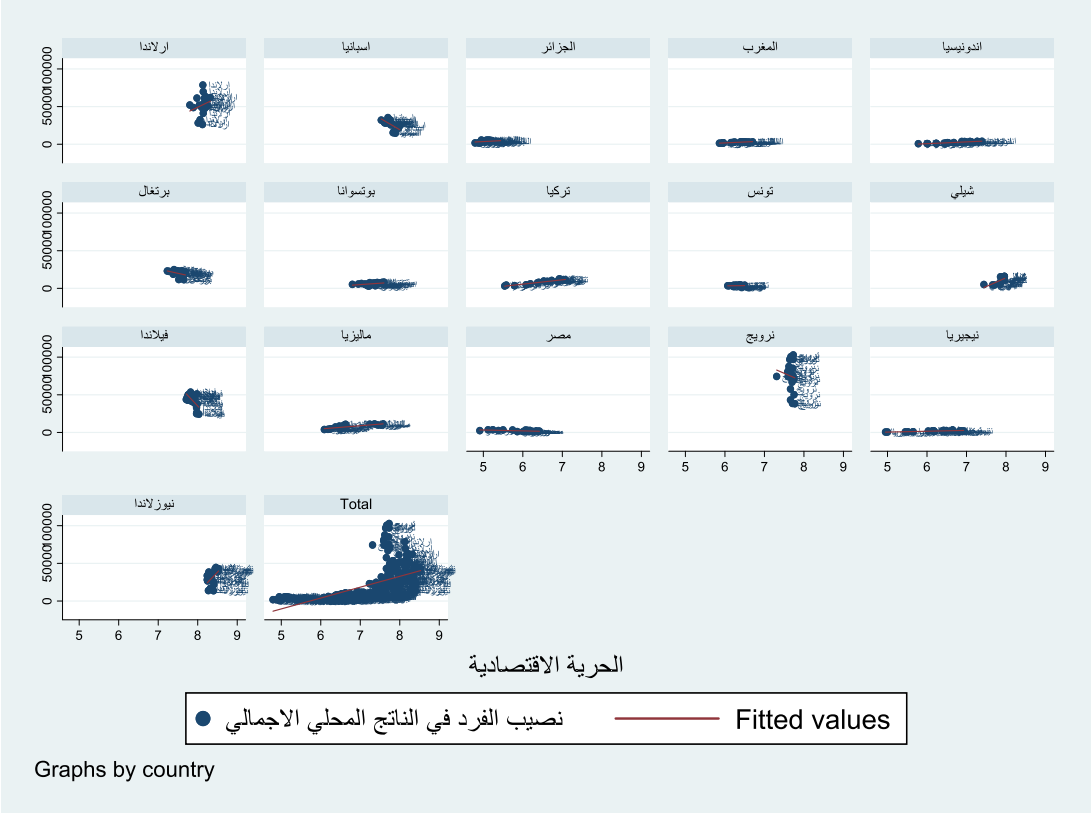

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

- **متغيرات التحكم**

بالنسبة لمتغيرات التحكم، كل من مؤشر الانفتاح التجاري و مؤشر التنويع الاقتصادي كان لهما تأثير سلبي على نمو لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.05$ و $p < 0.01$ على التوالي. ارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة واحد بالمائة تؤدي إلى تراجع ب 0.001٪ في نمو لوغاريتم نصيب الفرد. من الناحية النظرية، هذه النتيجة المتناقضة لأن الانفتاح التجاري يعزز النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع والخدمات وتحسين إنتاجية العوامل الإجمالية من خلال نشر التكنولوجيا ونشر المعرفة.

مؤشر التنويع الاقتصادي فزيادة بنسبة واحد بالمائة تؤدي إلى تراجع ب 2.41٪ في نمو لوغاريتم نصيب الفرد و هي النتيجة التي (Uzonwanne, 2015) (Hasan, 2021) . و هي نتيجة تخالف النظرية لأن التنويع الاقتصادي هو عملية تحويل الاقتصاد إلى مصادر متعددة من من القطاعات والأسواق وهي استراتيجية لتشجيع النمو الاقتصادي

الإيجابي والتنمية، حيث أصبح أولوية لدى البلدان النفطية من أجل التخلص من التبعية. مثلا زامبيا ، وهي دولة تتوفر على النحاس تصدر بالمقابل ما يزيد عن 700 منتج.

أما مؤشر التضخم الذي يعبر عن الاستقرار الاقتصادي فقد كان له تأثير الايجابي لكن غير معنوي. تشير هذه النتيجة إلى البيئة الاقتصادية المستقرة في هذه الدول و هي النتيجة التي تتوافق مع ما خلص اليه كل من (Akinsola & Nicholas M., 2017) (Adaramola & Oluwabunmi, 2020) (Khan & Waqas, 2020)، حيث يكون التضخم إيجابي عندما يساعد على تعزيز طلب المستهلكين واستهلاكهم مما يؤدي إلى دفع النمو الاقتصادي. هذا رغم أن هناك الكثير من الجدل حول مستوى عتبة التضخم المناسب للنمو.

خاتمة الفصل

كان هدف هذا الفصل، إظهار تأثير المؤسسات السياسية و الاقتصادية على التنمية من خلال مجموعة من الدول على مدى الفترة 2000-2018. تحقيقا لهذه الغاية، استخدمنا تقنية بيانات Panel لعينة من الدول تضم دول مصنفة ، حسب البنك الدولي ، في قائمة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى على غرار بعض الدول العربية مثل الجزائر و مصر و تونس و أخرى مصنفة في القائمة ذات الدخل المرتفع مثل الدول الأوربية و دول العالم الجديد.

بعد اجراء مجموعة من الاختبارات الخاصة بجودة النموذج، تم تقدير نموذج التأثيرات التابثة الذي أفرز عن أن معظم المؤشرات المؤسساتية لها تأثير ايجابي على نمو نصيب الفرد في الناتج و أنها ذات دلالة إحصائية. كما أظهرت النتائج أن لمؤشري التحكم الانفتاح التجاري و التنويع الاقتصادي تأثير سلبي على المتغير التابع و ذات دلالة إحصائية. هذه النتائج تم تدعيمها بمجموعة من الرسوم البيانية و كذا بمجموعة من الدراسات التجريبية التي تحصلت على نفس هذه النتائج.

على ضوء هذه النتائج، سوف نخصص الفصل السادس لتحليل و مناقشة النتائج من أجل الوقوف على الأسباب التي تقف وراء عدم تحقيق التنمية في الجزائر و هي الغاية من هذه الأطروحة.

الفصل السادس:

تحليل و مناقشة النتائج

مقدمة

عرضنا في الفصل السابق النتائج الإحصائية لنموذج بيانات بانل المستخدم و التي أكدت فرضية و جود تأثير مباشر للمؤسسات الاقتصادية و السياسية على مستويات التنمية في عينة من الدول و منها الجزائر.

نناقش في هذا الفصل النتائج من خلال تحليل مجموعة من الرسوم البيانات و كذا تحليل اقتصادي ومؤسساتي للمفارقات و حالة الانسداد التي يعرفها الاقتصاد الجزائري. في الحقيقة أن تحليل تجربة التنمية في الجزائر كشفت عن العديد من التناقضات. الاقتصاد استفادت من العديد من الإصلاحات و من خلالها تم إنفاق كتلة استثمارية كبيرة لكن معدلات النمو الاقتصادي بقيت ضعيفة و ظل الاقتصاد رهينة لإيرادات المحروقات.

من أجل تحقيق الهدف نعمد إلى تقديم التفسيرات و التي تناولناها في الجزء النظري، حيث أن التفسير الأول يكون اقتصادي و المرتبط أساسا بدور الريع البترولي و مجموعة أخرى من العوامل مثل المنظومة المالية و المصرفية المتخلفة و كذا هيمنة الاقتصاد الموازي. أما التفسير الثاني و هو الأهم في دراستنا نقدم تفسير أعمق و المتمثل في المؤسسات الاقتصادية و السياسية و أشكال توزيع السلطة السياسية داخل المجتمع. هذا مع تخيصيص حيز لمناقشة ما يعرف بالانسداد المؤسساتي و راء استمرار المؤسسات غير الفعالة من خلال بعض النماذج الاقتصادية الناجحة.

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية و المؤسساتية

النظرية الاقتصادية، على مر عقود، قدمت مجموعة من التفسيرات للوضعية التنموية التي تعرفها الاقتصاديات النامية. من ضمن أهم التفسيرات التي قدمت لتحليل الوضعية التنموية في الجزائر هي الأسباب الاقتصادية المباشرة مثل عوامل الإنتاج و تراكم رأس المال و السياسات الاقتصادية المنتهجة و كذا تأثير الريع البترولي. كما تناولنا في أدبيات الدراسة أن تحليل مسألة التنمية خضعت لمجموعة من التفسيرات الاقتصادية والمؤسساتية التي ارتبطت أساسا بدور الريع البترولي و نوعية المؤسسات الاقتصادية.

1-1 تأثير العوامل الاقتصادية على التنمية في الجزائر

كما جاء التحليل الإحصائي في الفصل الخامس، أن نتائج نموذج التأثيرات الثابتة أفضى إلى تأثير المؤسسات الاقتصادية على مستوى نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. مؤشر الحرية الاقتصادية و الذي يضم مجموعة من جوانب هذه الحرية مثل حجم الحكومة، النظام القانوني و حقوق الملكية، المال السليم، حرية التجارة و درجة الضبط وجدنا أن لها تأثير ايجابي و ذو دلالة إحصائية عند $p < 0.01$ بالنسبة لدول العينة.

العديد من الدراسات أثبتت أن تأثير المؤسسات الاقتصادية يكون ايجابيا عند مستوى معين من الجودة المؤسساتية. لهذا نطمح لأن نسلط الضوء على النوعية الرديئة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال مقارنتها مع مجموعة من الدول.

1-1-1 الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري

أهم تحد واجه الاقتصاد الجزائري منذ استقلاله هو اعتماده المفرط والمتزايد على عائدات المحروقات في تمويل الاقتصاد. على الرغم من المحاولات العديدة للإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ 1980، إلا أنها فشلت في تغيير هيكل الاقتصاد. في الواقع، أن فرضية لعنة الموارد لم تتأكد في حالة الاقتصاد الجزائري، و حسب العديد من الدراسات الحديثة، هناك عوامل أعمق يمكن أن تفسر عدم القدرة على تغيير هذا الهيكل الى اقتصاد منتج.

على مستوى العينة الرئيسية، يمكن استنتاج مكانة الريع في الاقتصاد من خلال استغلال مؤشر التنويع الاقتصادي و الذي وجدنا أن له علاقة عكسية مع المتغير التابع في نموذج التأثيرات الثابتة.مؤشر التنويع الاقتصادي Herfindahl-Hirschman يوضح مدى تنوع الاقتصاد من خلال تناسب القطاعات الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد .تختلف قيمة هذا المؤشر بين $0 \leq H \leq 1$ 0، حيث كلما كانت القيمة أقرب إلى 0، كان الاقتصاد أكثر تنوعا.

الشكل 6-1 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على مؤشر التنويع الاقتصادي للعينة التجريبية

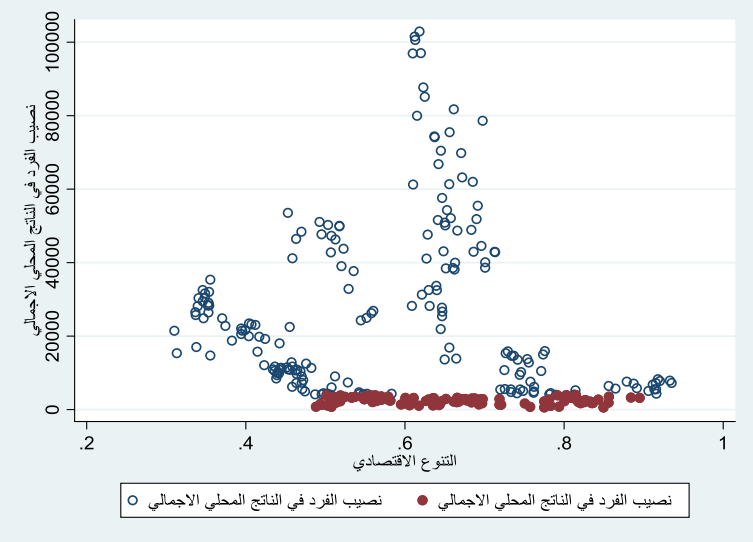

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

كما يوضح المخطط أن الاقتصاديات الضعيفة ضمن العينة(القيم باللون الأحمر) هي الأقل تنوعا، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين 0.5 و 0.9 أما بقية الدول فيصل إلى غاية 0.3 و هو ما يشير إلى مؤشر جيد في تنوع الاقتصاد. لكن هذا لا يعني أن هذه الفرضية محققة في كل الدول. المخطط رقم 6-2 يوضح هذه العلاقة حسب الدول:

الشكل 6-2 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على مؤشر التنويع الاقتصادي للعينة التجريبية حسب الدول

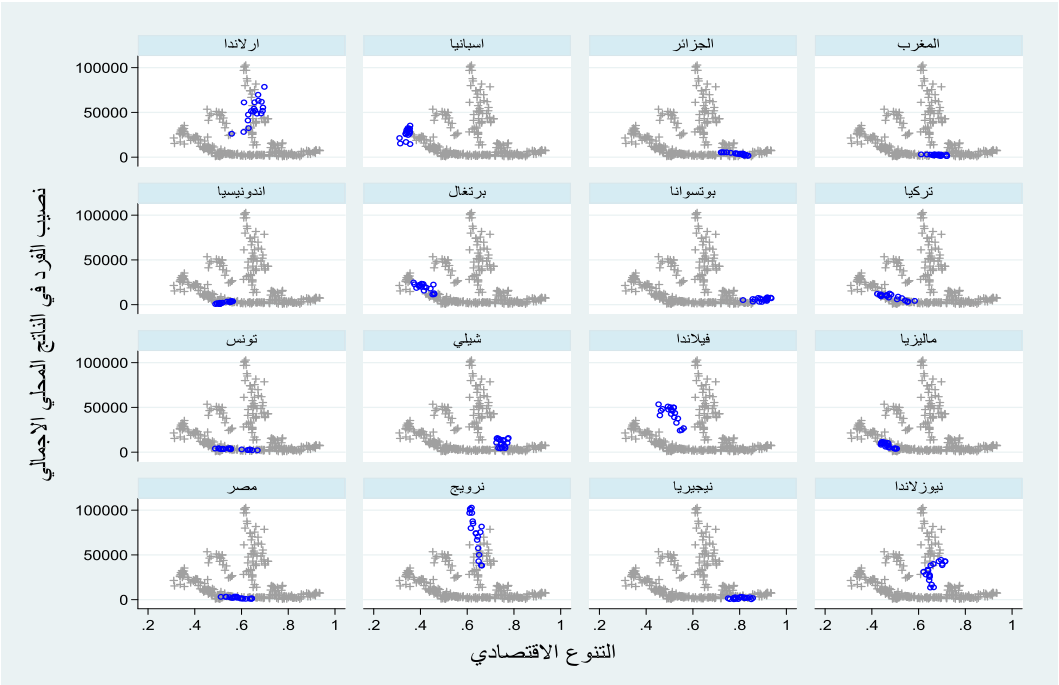

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

يظهر المخطط أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018 حافظ على بنيته حيث بقيت قيم هذا المؤشر بجوار 0.8 و هي قيمة تدل على ارتباط الاقتصاد بقطاع معين. نفس البنية عرفها اقتصاد نيجيريا و بوتسوانا و هما البلدان الإفريقيان اللذان يعتمدان بشكل كبير على وفرة الموارد في اقتصادهما. بينما يختلف الأمر بالنسبة لاندونيسيا و النرويج حيث و رغم وفرة الموارد الطبيعية إلا أنهما تمكنتا من تجاور هذا الارتباط و حققتا درجة جيدة في هذا المؤشر.

تعد مملكة النرويج مثلا من بين أغنى البلدان في العالم و تحتل المرتبة السادسة على مستوى العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. النرويج هي دولة رفاهية رأسمالية ذات توجه ديمقراطي واجتماعي مع ملكية الدولة للقطاعات الرئيسية. بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي الممتاز ، تحتل المرتبة الأولى في تصنيفات المؤشرات المؤسساتية مثل الرفاهية الذاتية والجودة البيئية وغياب الفساد. من الخصائص المهمة للاقتصاد ثراء الموارد الطبيعية الذي يعد مصدرا مهما لتمويل الاقتصاد.[1] هذا رغم أن العامل الديمغرافي ساهم في تحقيق هذه النتائج، حيث أن عدد السكان في هذه المملكة الاسكندينافية أصغر بحوالي 8 مرات منه في الجزائر أي لا يتجاوز 5.3 مليون نسمة.

على العكس، في اندونيسيا يفوق عدد سكانها 6 مرات عدد السكان في الجزائر ، أي 270 مليون نسمة في 2020. حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2019، ساهم قطاع المحروقات في اقتصادها بنحو 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفي تطوير قطاع التصنيع الذي لعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية لهذا البلد حيث يساهم بنسبة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتصبح اليوم عاشر أكبر دولة صناعية في العالم.

حسب قاعدة البيانات Heriage fondation، الجزائر هي سابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم ويمثل النفط والغاز ما يقرب من 95 ٪ من عائدات التصدير وأكثر من 30 ٪من الناتج المحلي الإجمالي. رغم الإصلاحات الذي شهدها الاقتصاد خلال العشرين سنة الأخيرة لم يتمكن من التغيير في بنيته و بقيت ايرادات الدولة رهينة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. الشكل6-3 يظهر عدم القدرة على تغير هيكل الصادرات خلال العشرين سنة الأخيرة:

[1]Schoper, Yvonne-Gabriele, et al. "Projectification in Western economies: A comparative study of Germany, Norway and Iceland." *International Journal of Project Management* 36.1 (2018): 71-82.

الشكل 6-3 : هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري بين سنوات 1990، 2000 ، 2010 و 2019

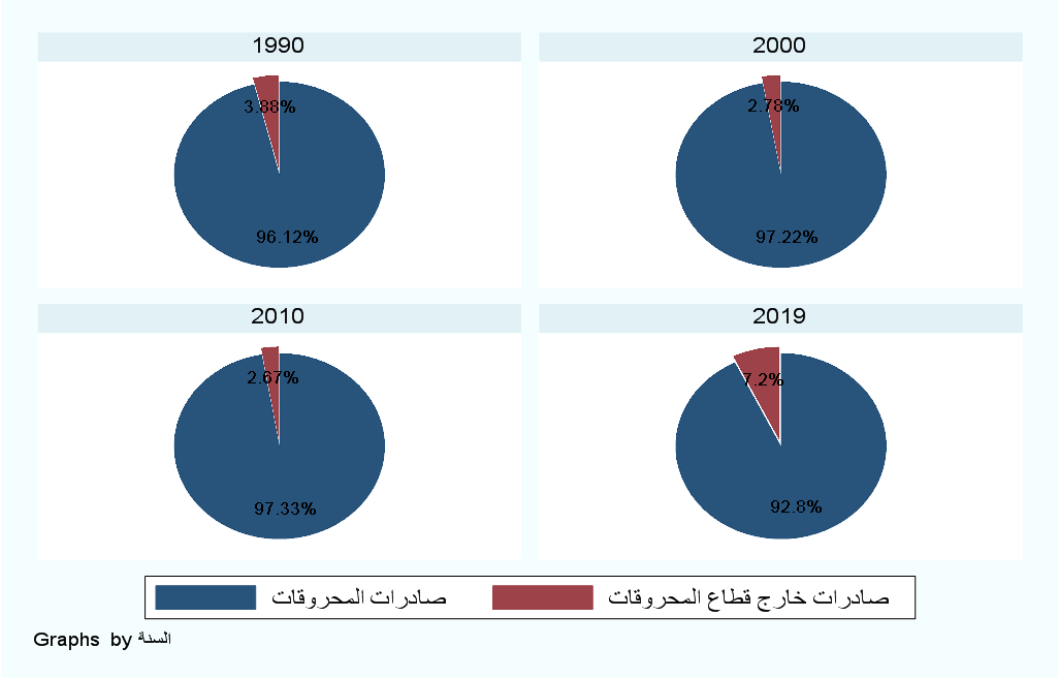

المصدر: من إعداد الطالب من خلال معطيات لديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر.

الاقتصاد لا يزال يعاني من هيمنة قطاع المحروقات في بنية الصادرات بالمقارنة بالقطاعات الأخرى التي لا تزال بعيدة عن المساهمة في تكوين الثروة. السبب يرجعه البعض إلى غياب رؤية اقتصادية واضحة و الى عدم القدرة على صياغة استراتيجية فعالة من أجل حسن تخصيص الموارد المالية الناتجة عن هذا القطاع لتطوير بقية القطاعات.

كما أن هذا القطاع لم يتم استغلاله في رفع العائدات و اقتصر تصدير النفط على صفته الخام في صفته الخام بنسبة شبه كلية و الذي يعتبره المختصون في قطاع المحروقات تكلفة فرصة ضائعة. لقد لجأت العديد من الدول مثل ايطاليا إلى استغلال النفط الخام المستورد و استطاعت تطوير صناعة تقوم على تكريره و تصدير مشتقاته بأسعار مضاعفة.

المفارقة أن في الجزائر توجد هذه المنتجات، على غرار الوقود بأنواعه و المزلقات و الزيوت الصناعية ضمن ضمن قائمة الواردات و التي شهد استيرادها تطورا لافتا بداية من 2010 لتبلغ نسبة 9.66 ٪ من مجموع المنتجات المستوردة سنة 2012. الشكل 6-4 يظهر نسبة واردات المشتقات البترولية كنسبة من السلع المستوردة خلال الفترة 1992-2017:

الشكل 6-4 : واردات المشتقات البترولية (٪ من السلع المستوردة)

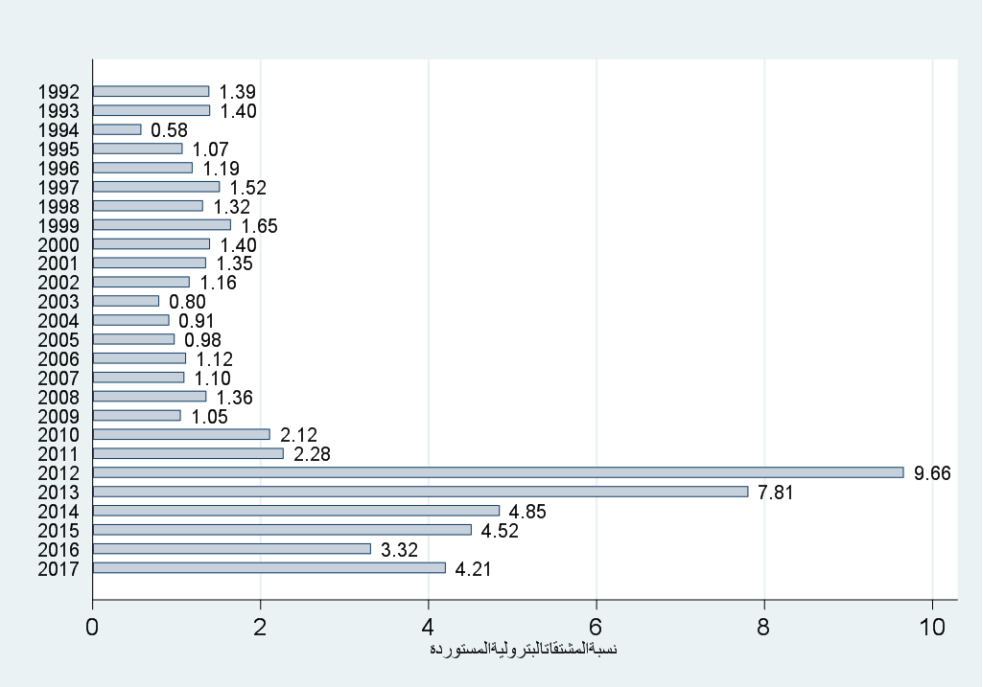

المصدر: من إعداد الطالب من خلال بيانات البنك الدولي

حسب وزارة التجارة، في سنة 2017 تم استيراد الوقود وزيوت التشحيم بما يقارب من ملياري دولار أمريكي مقابل 1.61 مليار دولار أمريكي في عام 2016 . التدارك الذي لجأت إليه سوناطراك من خلال إنشاء مصفاة جديدة بشراكة مع شركات إسبانية و كورية ذات قدرة معالجة تصل إلى حوالي 100 ألف برميل يوميا. يجب الإشارة إلى أن تنبؤات أعلام النظرية الهيكلية السابقين مثل Prebisch، أوصت الدول الريعية بأن تطور صناعاتها التحويلية بدلا من استغلال ميزتها النسبية في الموارد الطبيعية.

صحيح أن الطبيعة الريعية للاقتصاد و سوء استغلال الموارد هي من بين العوامل التي لا تشجع على الأداء الاقتصادي الأمثل، لكن، حسب المقاربة المؤسساتية، هذه تبقى مجرد نتائج لعدم قدرة المؤسسات على تجاوز سوء استغلال هذه الموارد و السيطرة على سلوك البحث عن الريع.

في الدول الريعية عموما، يلجأ السياسيون إلى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية من أجل الرفع من احتمال تواجدهم في السلطة. عادة ما تشجع السياسيين على الانخراط في إعادة توزيع غير الفعال للتأثير على الانتخابات. لكن الأهم من كل هذا هو المدى الذي تؤثر فيه هذه الظاهرة على جودة المؤسسات. في البلدان التي لديها مؤسسات تحد من قدرة السياسيين على تزوير الانتخابات، تؤدي وفرة الموارد إلى زيادة دخل هذه الدول.[1]

[1] Robinson, James A., Ragnar Torvik, and Thierry Verdier. "Political foundations of the resource curse." *Journal of development Economics* 79.2 (2006): 447-468.p466

يظهر التاريخ الاقتصادي أن وفرة الموارد الطبيعية كما كانت عاملا محفزا لتنمية بلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا والنرويج ، كانت عاملا للانسداد في بلدان مثل فنزويلا و جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا. بل أن بلدان تفتقر للموارد الطبيعية ، استطاعت الارتقاء إلى مصاف الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة. لهذا ما يمكن استخلاصه هو أن وفرة الموارد الطبيعية رغم أهميتها ليست عاملا كافيا لتحقيق التنمية.

بلد مثل النرويج التي يفوق نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي فيها حوالي 20 مرة منه في الجزائر استطاعت تجاوز التأثير السلبي لوفرة الموارد بفضل إرساء مؤسسات اقتصادية و سياسية فعالة لأن الاقتصاد النرويجي في نهاية الستينيات كان لديه معايير عالية من حيث الجودة المؤسساتية والديمقراطية وهذا ما ميزه عن الاقتصاد الجزائري الخارج من الاستعمار . لهذا لا يمكن الحديث عن أن الطبيعة الريعية و سلوك البحث عن الريع في الاقتصاد الجزائري في ظل وجود مؤسسات اقتصادية و سياسية رديئة.

2-1-1 تأثير الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

الاقتصاد غير الرسمي هو جزء لا يتجزأ من اقتصاد جميع البلدان وخاصة البلدان النامية أنه يساهم بدرجات متفاوتة من التنمية من خلال توفير فرص العمل ومصادر الدخل للأفراد. عادة ما يتم اللجوء الى النشاط غير الرسمي في التجارة و الاستثمار عندما لا تتوفر البيئة البيروقراطية المناسبة و عندما تغيب التحفيزات الجبائية. في الجزائر شهد هذا الاقتصاد تطورا كبيرا في سنوات التسعينات و هي المرحلة التي التي شهدت اضطرابات سياسية و أمنية. الشكل 5-6 التالي يبين هذا التحول خلال الفترة 1991 - 2017:

الشكل 5-6 : تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي بين 1991 و 2017

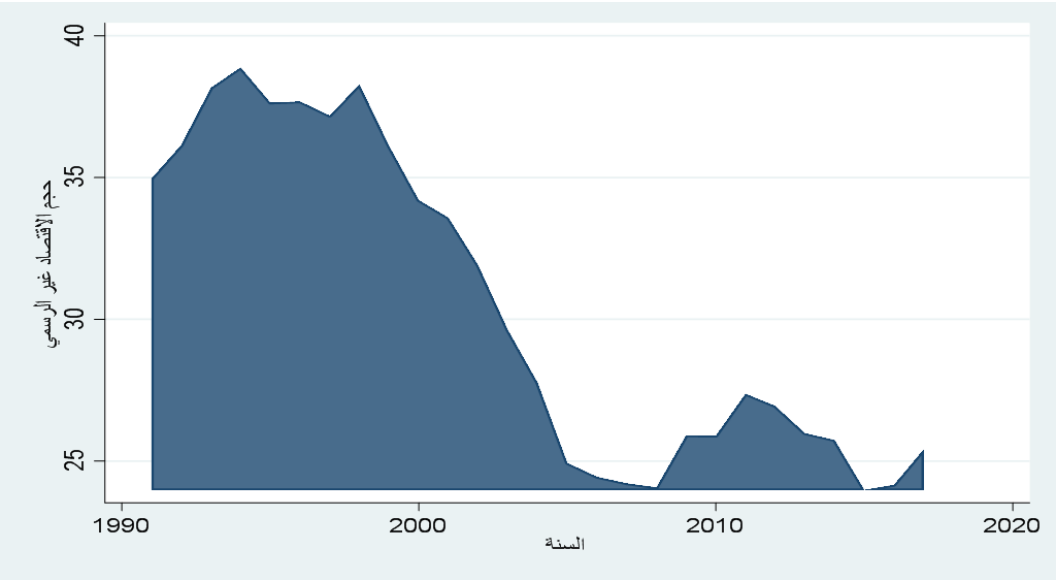

المصدر:

Benabbou, Hassiba, Gouraya Belbachir, and Hadjira Belbachir. "L'Economie Informelle en Algérie." (2021): 1-9.p6

يعود ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الى سنوات بعد أزمة النفط سنة 1986، حيث كان لهذه الأخيرة انعكاس على تطور هذا الاقتصاد. الرسم البياني أعلاه يظهر أن حجم الاقتصاد الموازي بلغ مستويات قياسية مع بداية التسعينيات حيث وصل الى نسبة 38.88٪ سنة 1994. هذه المرحلة عرفت مجموعة من الاصلاحات الهيكلية مثل خوصصة المؤسسات الاقتصادية التي أدت الى تسريح العمال الذين انخرطوا في الاقتصاد غير الرسمي. مع بداية الألفية بدأت النسبة في التراجع حيث بلغت في سنة 2005 نسبة 24.93٪ .

الاقتصاد غير الرسمي، حسب المختصين، هو حل من الحلول في ظل نقص الاستثمار إنتاجي الذي ،كما ذكرنا، يعود الى بيئة الأعمال غير محفزة ، إلا أنه يبقى مضر بالاقتصاد. الحكومة الحالية تقدر حجم الكتلة النقدية المتداولة داخله بما يقارب 90 مليار دولار و هو يشكل منافسة غير عادلة على الشركات و التجار الذين ينشطون في الإطار الرسمي و التي تتحمل الأعباء المتعلقة بالأجور والضرائب والرسوم الجمركية.

هناك شبه إجماع بين الخبراء الاقتصاديين على أن رداءة بيئة الأعمال الرسمية هي من فتحت المجال أمام ظهور و تطور هذا الاقتصاد. ومنه تبقى الأسباب الحقيقية في تشجيع الأنشطة التي لم تخدم الاقتصاد في التحليل المؤسساتي الذي يضل العامل الوحيد ،حسب MOHAMED BRAHIM و MOKHTARI، الذي بامكانه تفسير هذه النتيجة :[1]

" التحليل المؤسساتي وحده يفسر تعاقب الفشل الاقتصادي - فشل الإدارة الذاتية - فشل المشروع الاشتراكي - فشل إعادة الهيكلة - فشل الإصلاحات - فشل إدارة رأس مال السوق - فشل خطة التعديل الهيكلي - فشل الأعمال الكبرى (بسبب التكاليف الإضافية الهائلة وتمديد المواعيد النهائية) - فشل البنوك و من الإصلاح المصرفي - فشل المؤسسات التعليمية هي مجموعة من الإخفاقات الفائز الوحيد منها هو ما يسمى غير الرسمي وهو الشكل الوحيد الرابح من أنشطتنا الاقتصادية."

المؤسسات الاقتصادية التي ترفض منح أي حرية هي من شجعت على اقتصاد الندرة وإخفاء الأنشطة والتهرب الضريبي والمعاملات النقدية غير القانونية. لقد أصبح الاقتصاد غير الرسمي، المستبعد من قواعد اللعبة السياسية، مستقلا من خلال تطوير سوق مهم من السلع والخدمات وكذا خلق فرص عمل. لكن العديد من المسؤولين لهم دور في هذا القطاع لأنه يساهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال امتصاص البطالة.[2]

[1] Rachid, MOHAMED BRAHIM, and M. O. K. H. T. A. R. I. Fayçal. "L'institution de l'économique par l'État et la qualité de la Gouvernance; causes principales du non développement." *ECONOMIE & MANAGEMENT*: 202.p208

[2] Benderra, Omar. "Économie Algérienne 1986-1998: Les réseaux aux commandes de l'État." *Extrait de la Méditerranée des réseaux, Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb, sous la Direction de Jocelyne Cesari. Paris: Maisoneuve et Larose* (2002).algeria-watch.org . Consulté le15/07/2018.

3-1-1 تأثير النظام المالي والبنكي في الاقتصاد الجزائري

تعتبر التنمية المالية من محددات التنمية الاقتصادية، على اعتبار أنها تمول الاستثمار و تدفع الدورة الاقتصادية. في الجزائر وفي ظل غياب لأسواق مالية نشطة، يبقى قطاع البنوك هو المصدر المالي الوحيد الممول للاقتصاد، حيث تبقى البنوك التجارية و خاصة العمومية تهيمن على معظم نشاط المالي .

حسب تقرير التنمية المالية العالمية 2020/2019، أداء النظام البنكي و المالي الجزائري ضعيف مقارنة ب196 دولة شملها التقرير.حيث بلغ نسبة الائتمان الخاص من قبل بنوك الودائع المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي 21.8 ٪ بين 2015 و2017. فيما بلغت نسبة انتشار ودائع الإقراض المصرفي،و هي سعر الإقراض مطروحا منه سعر الإيداع، 6.3 ٪. في سنة 2015 ، قدمت البنوك العمومية 87.5٪ من القروض الممنوحة للاقتصاد، بينما اكتفت البنوك الخاصة بنسبة 12.5٪ و بهذا احتل أداء النظام البنكي في عام 2016، المرتبة 148 من بين 159 دولة وهي مرتبة متأخرة.

فيما يتعلق بنشاط الأسواق المالية و حسب مقياس رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي[1]، يبقى نشاط السوق المالي في دعم الاقتصاد شبه منعدم. الشكل 6-6 يبرز مساهمة هذه المؤسسات المالية في تمويل بعض الاقتصاديات في العالم.

الشكل 6-6 : رسملة أسواق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول خلال الفترة 2015-2017

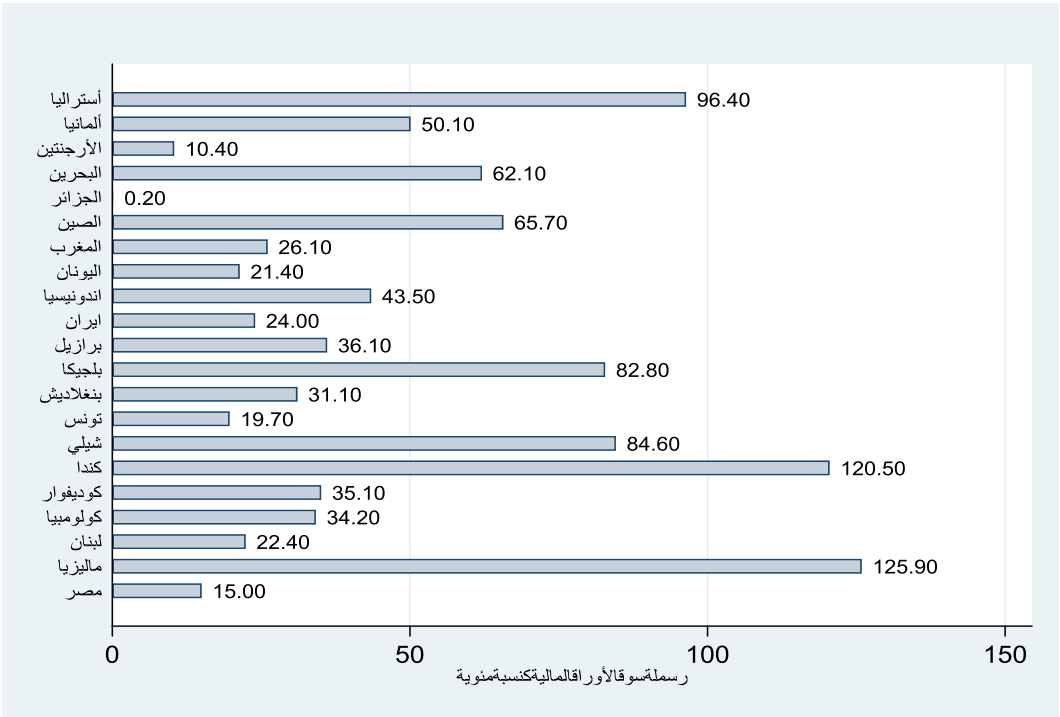

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

[*] هو مؤشر يقيس رسملة جميع أسواق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

لم تتعدي نسبة هذا المؤشر 0.2 ٪ بينما بلغت هذه النسبة 15 ٪ لمصر 19.7 لتونس و 26.1 للمغرب و 35.1 لكوديفوار 43.5 لاندونيسيا و 125.9 لماليزيا و 209.1 لسنغافورة و هو ما يثبت دور الأسواق المالية في أداء اقتصاديات الدول الناشئة التي حققت على مدى عقود مستويات مرتفعة في النمو الاقتصادي.

مثل باقي القطاعات في الاقتصاد الجزائري ،القطاع المالي الجزائري لا يزال متخلفا. في الحقيقة أن هناك من يعيد تسليط الضوء على تأثير الريع النفطي على فعالية القطاع المالي، و هذا من خلال الإبقاء على هيمنة البنوك العمومية عبر دعم الخزينة و الحفاظ على أدائها التقليدي رغم الإصلاحات المعلنة لت طوير القطاع.

من ناحية أخرى القوانين والتشريعات الموجودة لا تسمح بمسايرة متطلبات تطوير السوق المالي في الجزائر و التي لا تتيح للقطاع الخاص بالمشاركة الفعالة في عملية هذا القطاع. الوجود المكثف للدولة و القطاع العام رهن تطور هذا القطاع الذي لم يعد قادرا على تمويل الاستثمار و هي الوظيفة الأساسية التي من المفترض أن يقوم بها.

2-1 المؤسسات الاقتصادية في الجز ائر

كما تناولنا في الجانب النظري، أن المؤسسات الاقتصادية تعتبر من المحددات الأساسية للتنمية. لهذا، نعمد في هذا الجزء الى اظهار تأثير بعض المؤسسات الاقتصادية.

1-2-1 بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجز ائر

الحرية الاقتصادية و حرية الاستثمار هي من أهم الدعامات التي يبنى عليها الاقتصاد من أجل خلق الثروة. تقوم مجموعة من مصادر البيانات بتقييم مؤشر الحرية الاقتصادية في اقتصاديات الدول من أجل إبراز مدى سهولة الأعمال و سلاسة إجراءات الاستثمار .

من بين المؤشرات التي اعتمدنا عليها في النموذج هو مؤشر Fraser و الذي يبنى على مجموعة مكونة من عشرة معايير اقتصادية. تقييما لحالة الاقتصاد الجزائري من خلال هذا المؤشر، فقد سجلت الجزائر نتائج متخلفة في مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تم تقييمها عبر 186 دولة المدرجة في التقرير ،حيث احتلت المرتبة 172 في عام 2018. الشكل 6-7 يظهر تشتت مستويات نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي على المؤشر العام للحرية الاقتصادية في العينة التجريبية.

الشكل 6-7 :مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على المؤشر العام للحرية الاقتصادية في العينة التجريبية.

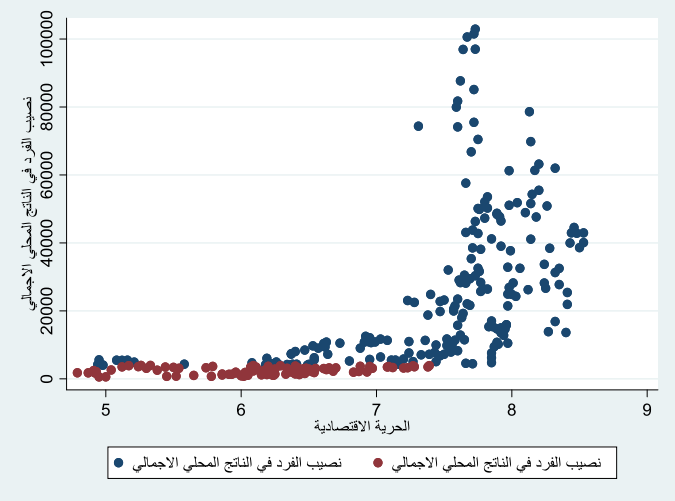

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

من خلال الشكل 6-7 نلاحظ أن القيم الأعلى للحرية الاقتصادية باللون الأزرق و التي تفوق القيمة 6 تتوافق مع المستويات الأعلى من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن قيم المتغير التابع باللون الأحمر تظهر المستويات الدنيا لهذا المتغير و هي تتوافق مع القيم الدنيا للحرية الاقتصادية أي الأصغر من 7 في المجمل. من أجل تمييز بين نتائج الدول نلجأ لمخطط يظهر العلاقة بين المتغيرين حسب الاقتصاديات.

الشكل 6-8 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على مؤشر الحرية الاقتصادية للعينة التجريبية حسب الدول.

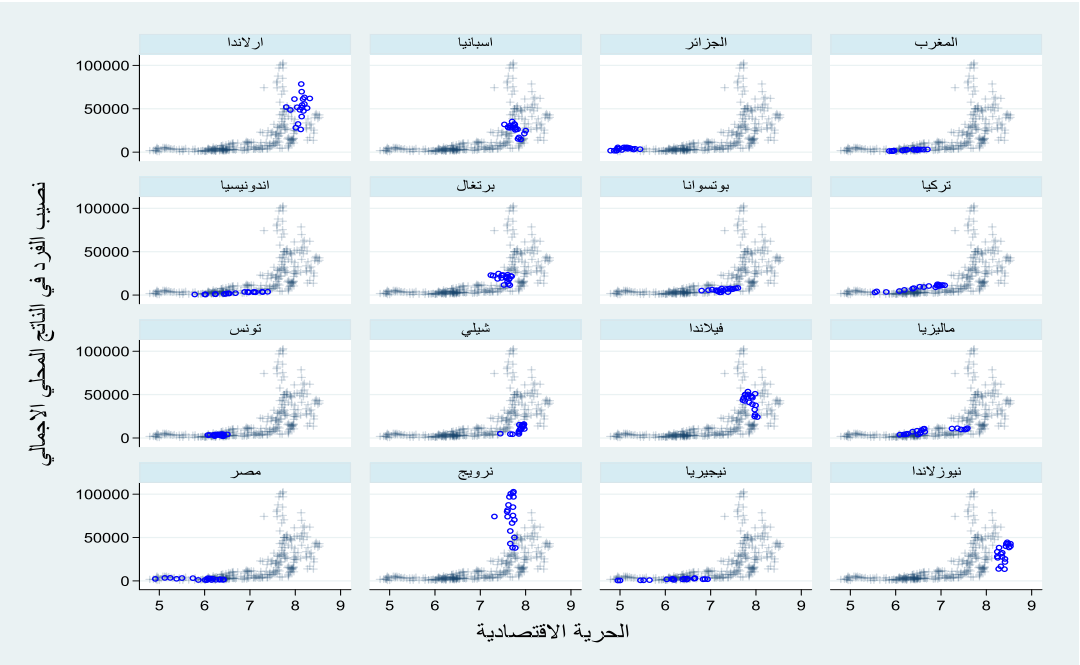

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

الشكل 6-8 يميز بين قيم الدول التي ظهرت في الشكل 6-7 و التي تبين أن الدول الأكثر مستوى في نصيب الفرد مثل دول شمال أوربا مثل ارلاندا ، فيلندا و النرويج أو دول جنوب أوربا مثل اسبانيا و البرتغال هي الدول الأكثر حرية اقتصاديا. بينما المستويات الأضعف شملت دول شمال إفريقيا خاصة و هو ما يؤكد فرضية دور المؤسسات الاقتصادية في تراجع مستوى تنمية هذه الدول.

الشكل 6-9 :مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على المؤشرالعام للحرية الاقتصادية في العينة الضابطة.

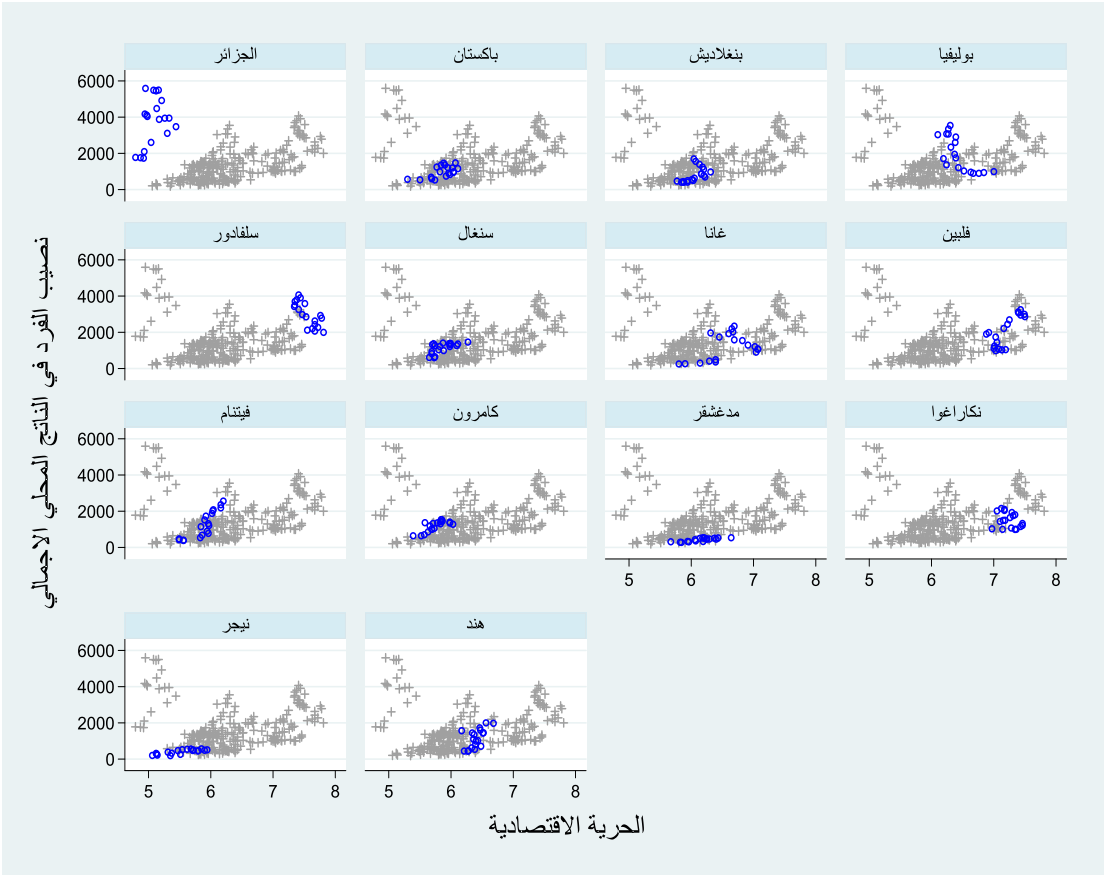

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

كما يظهر الشكل 6-9 أن مستو ى الحرية الاقتصادية حتى مقارنة مع الدول العينة الضابطة يبقى متأخرا عن معظم البلدان الإفريقية مثل نيجر سنغال أو دول آسيا الفقيرة مثل بنغلاديش و فلبين. في سنة 2018 أظهر توزيع قيم مؤشر الحرية الاقتصادية على نصيب الفرد في مجموع دول العينتين عن تأخر واضح للاقتصاد الجزائري. الشكل 6-10 يظهر هذه النتيجة:

الشكل 6-10 :مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد على المؤشر العام للحرية الاقتصادية في العينتين في سنة 2018.

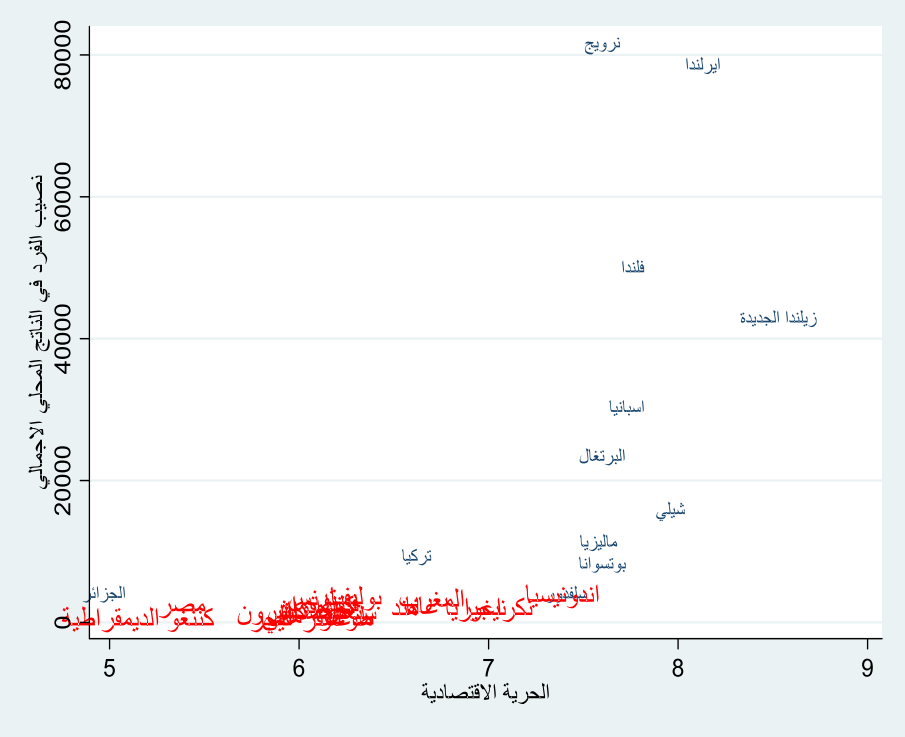

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

كما يظهر الشكل 6-10 أن الجزائر هي من سجلت المستويات الأضعف في المؤشر العام للحرية الاقتصادية في سنة 2018 مقارنة بدول العينة و و الذي يبرز علاقته مع نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في دول العينتين في سنة 2018. هذه النتيجة يتشارك فيها مع مصر و كونغو الديمقراطية اللتان سجلتا مستويات ضعيفة في مؤشرات الحرية الاقتصادية. على العكس تتصدر الدول مثل ايرلاندا ، النرويج و زيلاندا الجديدة قائمة هذه الدول من حيث هذا المؤشر و هو ما سمح بتحقيق مستويات مرتفعة في نصيب الفرد في الناتج المحلي.

التراجع في الحرية الاقتصادية بالنسبة للجزائر لا يقتصر على تقييم مؤسسة Friser وإنما هناك العديد من مصادر البيانات المتخصصة التي تؤكد ذلك. حسب قاعدة البيانات Heriage fondation درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر هي 49.7 ، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 162 الأكثر حرية في مؤشر 2021. بينما تحتل المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ، ودرجاتها الإجمالية أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

2-2-1 بيئة الأعمال في الجزائر حسب تقييم المنظمات الدولية

هناك مجموعة من قواعد البيانات تقوم بتقييم المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاديات في العالم، و هذا من خلال قياس بيئة الأعمال. من بين هذه المصادر مقياس ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business الذي يقيم في سنة 2019 ، تم تصنيف الجزائر في المرتبة 157 ب100/49.65 من بين عينة مكونة من 190 اقتصادا، حيث بقيت بيئة الأعمال بعيدة حتى عن المغرب التي صنفت في المرتبة 60 ب 100/71.02 و عن مصر في المرتبة 120 ب100/58.56. أما

بالنسبة للمؤشرات المكونة لهذا المؤشر مثل إنشاء الشركات، فقد احتلت الجزائر المرتبة 150 ب تنقيط بلغ 100/78.07 مقابل ترتيب 34 للمغرب بتنقيط 100/92.99 و 109 لمصر بتنقيط 100/84.11 . كذلك للتعامل مع تصاريح البناء، الجزائر احتلت المرتبة 129 بتنقيط 100/63.28 مقابل المرتبة 18 للمغرب ب 100/79.94 و 68 لمصر بتنقيط 100/71.77. دائما و حسب نفس التقرير احتلت الجزائر المرتبة 165 في تسجيل الملكية ب100/44.26 مقابل المرتبة 68 للمغرب ب 100/67.86 و 125 لمصر بتنقيط 100/55.00 . مؤشر الحصول على الائتمان و الذي له علاقة مباشرة بالاستثمار احتلت الجزائر المرتبة جد متأخرة أي المرتبة 178 بتنقيط 100/10.00 أمام المرتبة 60 بالنسبة لمصر ب 100/65.00 و المرتبة 112 للمغرب بتنقيط 100/45.00. بالنسبة لتحصيل الضرائب احتلت المرتبة 156 ب 53.91 مقابل المرتبة 25 و تنقيط 100/85.72 للمغرب و 159 لمصر ب 100/52.73.[1]

في تعليقه على هذا الترتيب، خلص هذا التقرير إلى أن هذا الأداءلا يعكس الإصلاحات التي أجريت في الجزائر لمدة عقدين. و هي النتيجة نفسها التي توصل إليها تصنيف بيئة الأعمال الصادرة عن The Economist Intelligence ما بين 2014-2018، حيث وجد أن الأداء لا يعكس سياسة الحكومة في تقليص الواردات و تشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث احتلت المرتبة 75 من مجموع 82 و هي المرتبة التي احتلتها فنزويلا الدولة الريعية و غير المستقرة سياسيا. بينما تميز أداء الاقتصاد السنغافوري الذي احتل المرتبة الأولى و الذي يعتبر حاليا المكان الأفضل عالميا لممارسة الأعمال.أما عربيا، احتلت المغرب المرتبة 66 و قطر كأولى عربيا في المرتبة 21.[2]

على المستوى الإفريقي، و حسب المؤشر الأفريقي للجاذبية الاقتصادية[3]و المحدد للقدرة التنافسية للبلد، احتلت الجزائر المرتبة 15 إفريقيا بتنقيط 100/59.8 في المؤشر العام متأخرة عن تونس التي احتلت المرتبة 14 والمغرب التي احتلت المرتبة 5. فيما تصدرت بوتسوانا قائمة الدول الإفريقية من حيث الاستقرار الاقتصادي ب 100/76.7.

بالنسبة لمؤشر الابتكار الشاملGlobal Innovation Index (GII) و هو مقياس متعلق بالبنية التحتية و الذي يضم: البنية التحتية العامة و الاستدامة البيئية و كذا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سجل المؤشر 100/42.1 بتصنيف عالمي 81 في 2018 مقابل تصنيف 93 في 2013. في المغرب سجل فيها هذا المؤشر 100/48.0 بتصنيف عالمي 61 في نفس السنة مقابل بتصنيف 87 في 2013. و هي نتيجة جد سيئة مقارنة بالأغلفة المالية التي التهمها قطاعات مثل الأشغال العمومية و الري خلال برامج التنمية الأخيرة.

مناخ الاستثمار في الجزائر،حسب تقرير التنافسية العالمي reports global competitiveness لسنة 2020 يشير إلى أن مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري قد احتلت المرتبة 132عالميا منبين 153دولة شملها التقرير، مقابل المرتبة

[1]https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/algeria

[2]https://www.iberglobal.com/files/business_climate_eiu.pdf

[3]https://media.africaportal.org/documents/INDICES_attractivites_et_stabilite_WjVWEZI.pdf

الأولى لأسلاندا و المرتبة 2 للنرويج.بينما احتلت المرتبة 138 في مؤشر المشاركة الاقتصادية و الفرص Economic participation and opportunity بتنقيط 0.461 /1 .[1]

كما ذكرنا، جميع التصنيفات المتخصصة تشير إلى عدم كفاءة بيئة الأعمال و الذي يعود أساسا إلى التعقيدات الإدارية و بالتالي نوعية المؤسسات الاقتصادية الرديئة. هناك مجالات عديدة أدت إلى تدهور هذه البيئة المتردية والتي شجعت بدرجة أولى على الفساد و تراجع المنافسة.

في سنة 2003 و بهدف تحسين المناخ المؤسساتي للاستثمار، أنشأ المجلس الوطني للاستثمار بموجب قرار رئاسي رقم 03-01 و المتعلق بتطوير الاستثمار و الذي تدعم بصدور القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار ، الا أن هذه التشريعات و غيرها من الاصلاحات لم تؤدي الى جلب الاستثمارات الأجنبية و تطوير الاستثمارات المحلية. بل أن تبعية المجلس الوطني للاستثمار للحكومة قد شجع ظهور فئة من المستثمرين استفادت من علاقتها مع السياسيين على حساب المستثمرين الحقيقيين . هذا و قد امتدت هذه الممارسات على المستوى المحلي أين استولت هذه الفئة من العقارات الصناعية و المفارقة أنها استفادت من قروض بنكية مقابل رهن هذه العقارات دون انجاز هذه المشاريع، حيث بقيت نسبة شغل المناطق الصناعية و مناطق النشاطات ضعيفة جدا.

في الحقيقة أن هذه النتائج لا تعكس الجهود المبذولة لتعزيز مناخ أعمال حقيقي، حيث لا تزال البيئة المؤسساتية والقانونية المرتبطة بالاستثمار في الجزائر تثير العديد من التساؤلات حول عدم كفاءة الآليات التي تم وضعها من أجل استقطاب و الاستثمار الأجنبي المباشر. البرامج التي تتعلق بتحديث الممارسات الإدارية والمؤسساتية بحاجة إلى تحسين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والنظام الجمركي وتسهيل الإجراءات وتعزيز إجراءات اتفاقيات الاستثمار الثنائية وتجنب الازدواج الضريبي. هذا مع إصلاح النوعية البيروقراطية التي تميز مناخ الاستثمار في الجزائر.[2]

لكن مع هذا بقي هيكل الاقتصاد حسب مؤشر التغيير الهيكلي لـ UNCTAD ، و الذي يشير إلى حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة عالية الإنتاجية بالإضافة إلى تطور الصادرات وتنوعها وكثافة رأس المال الثابت و نسبة الصناعة والخدمات في إجمالي الناتج المحلي، بقي هذا المؤشر ضمن حدود شبه ثابتة على غرار معظم الاقتصاديات عكس دول مثل تركيا و كوريا الجنوبية التي تشهد حركية مستمرة في هيكل اقتصادياتها .

[1] Sharma, Radha R., Sonam Chawla, and Charlotte M. Karam. "Global Gender Gap Index: World Economic Forum perspective." *Handbook on Diversity and Inclusion Indices*. Edward Elgar Publishing, 2021.

[2] Bouadam, Kamel. "Le Climat Des IDE En Algérie: Tendances Et Perspectives." (2007).p20

الشكل6-11 : مخطط تطور مؤشر التغيير الهيكلي لـ UNCTAD لعينة من الدول

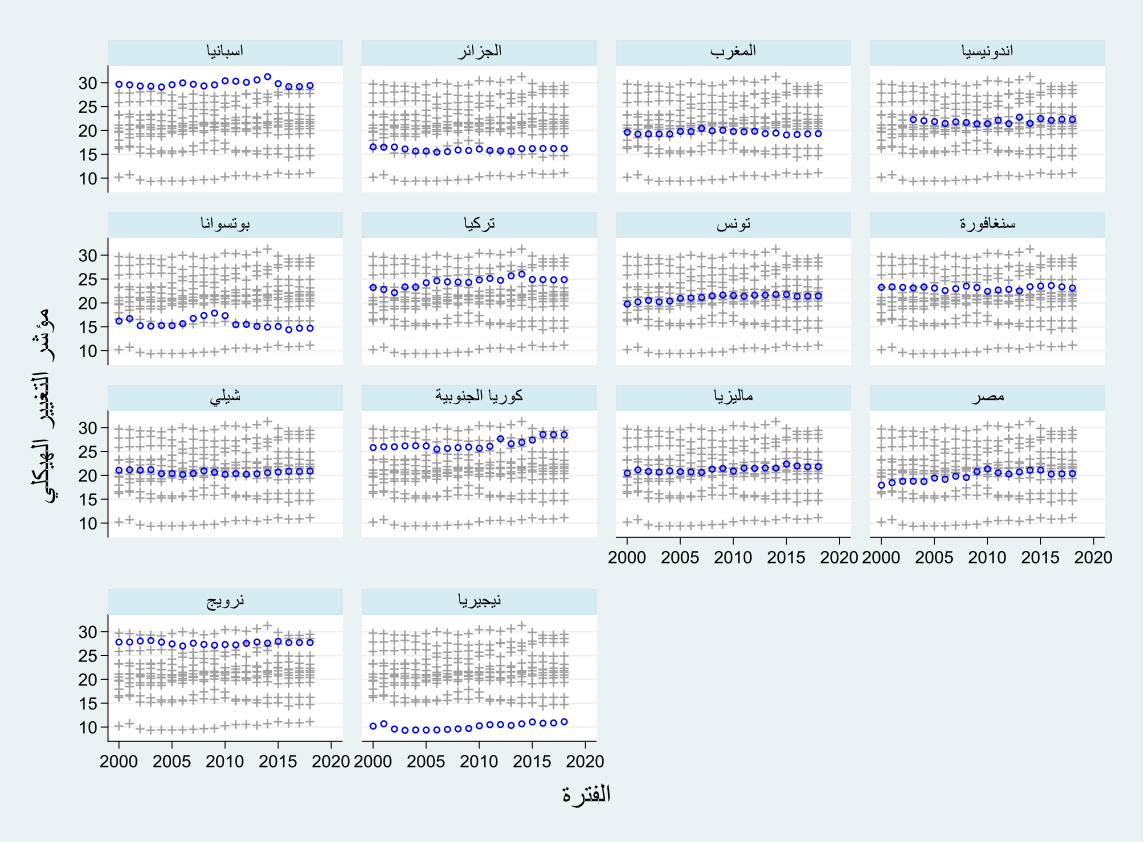

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

3-2-1 وضعية مؤسسات حقوق الملكية في الجزائر

كما تناولنا في الجانب النظري أن حماية حقوق الملكية لها مكانة مركزية من بين جميع المؤسسات الاقتصادية حيث يمكن أن تؤدي الحماية غير الكافية لهذه الحقوق إلى العديد من النتائج السلبية، وأبرزها انخفاض جاذبية الاقتصاد للاستثمار أو كما سماها Acemoglu and Johnson (2005) بالمثبطات.

لم يختلف مؤشر حماية حقوق الملكية و هو المكون الرئيسي لمؤشر الحرية الاقتصادية على المؤشر العام. الشكل 6-10 يظهر تشتت مؤشر النظام القانوني و حقوق الملكية لـICRG على الناتج المحلي الإجمالي لعينة التجريبية.

الشكل6-12 : مخطط تشتت مؤشر النظام القانوني و حقوق الملكية لـ ICRG

على الناتج المحلي الإجمالي للعينة التجريبية

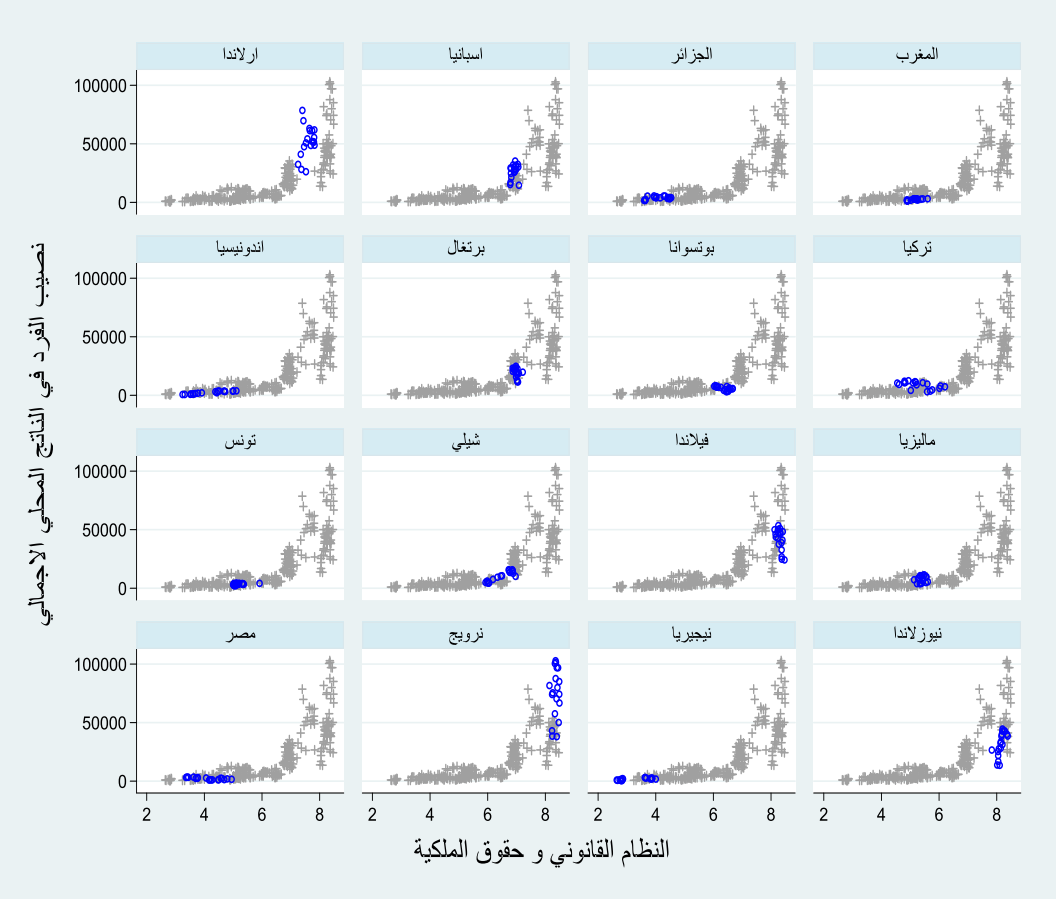

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

مستو ى مؤشر النظام القانوني و حقوق الملكية لICRG في العينة التجريبية في الجزائر يبدوا متراجعا حتى مقارنة مع دول مثل تونس و المغرب و مستواها جد متأخر على دول افريقية مثل بوتسوانا. هذه النتيجة يؤكدها الشكل 6-11 الخاص بمخطط تشتت مؤشر حقوق الملكية لHeritage fondation على الناتج المحلي الإجمالي في العينة الضابطة، حيث يبين بوضوح المستوى المتأخر لحقوق الملكية في الجزائر مقارنة بمعظم هذه البلدان. ضمن مقياس من 0-100 لم يتعدى طيلة 20سنة الأخيرة سقف 40 و هو مؤشر عن تردي في حماية حقوق ملكية الأفراد و المستثمرين و الذي أثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

حقوق الملكية العقارية من بين اهم الحقوق التي لها علاقة مباشرة بالاستثمار. يعود القانون الخاص بالملكية العقارية في الجزائر، إلى قانون Warnier[1] لسنة 1873 الذي ينص على نقل العقارات إلى الفرنسيين و الذي ألغى القانون الإسلامي

[1] المبدأ الأساسي لهذا القانون الذي نشر في عام 1873 هو: "لا أحد لا بد من التقسيم". و هذا من خلال الضغط من أجل خوصصة الأراضي والممتلكات غير المقسمة للقبائل ، حيث يتيح نقلها القانوني من أيدي السكان الأصليين إلى المستوطنين من خلال مختلف الإجراءات . قبل ذلك و في فترة الأتراك، كان للجزائر ثلاث حالات لحيازة الأرض: "**melk** " و "**arch** " ، يرتبط كل منهما بنوع معين من ملكية الأرض. أما الحالة الثالثة فرضها الأتراك بعد وصولهم إلى الجزائر و هي ملكية **beylik**.

والعرفي و أدخل المفهوم الفرنسي للملكية الخاصة أو ما كان يسمى منح الامتياز التجاري للأراضي . والنتيجة كانت أن سلب المستعمر 27٪ من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.

الشكل 6-13 : مخطط تشتت مؤشر حقوق الملكية ل Heritage fondation

على الناتج المحلي الإجمالي لعينة الضابطة

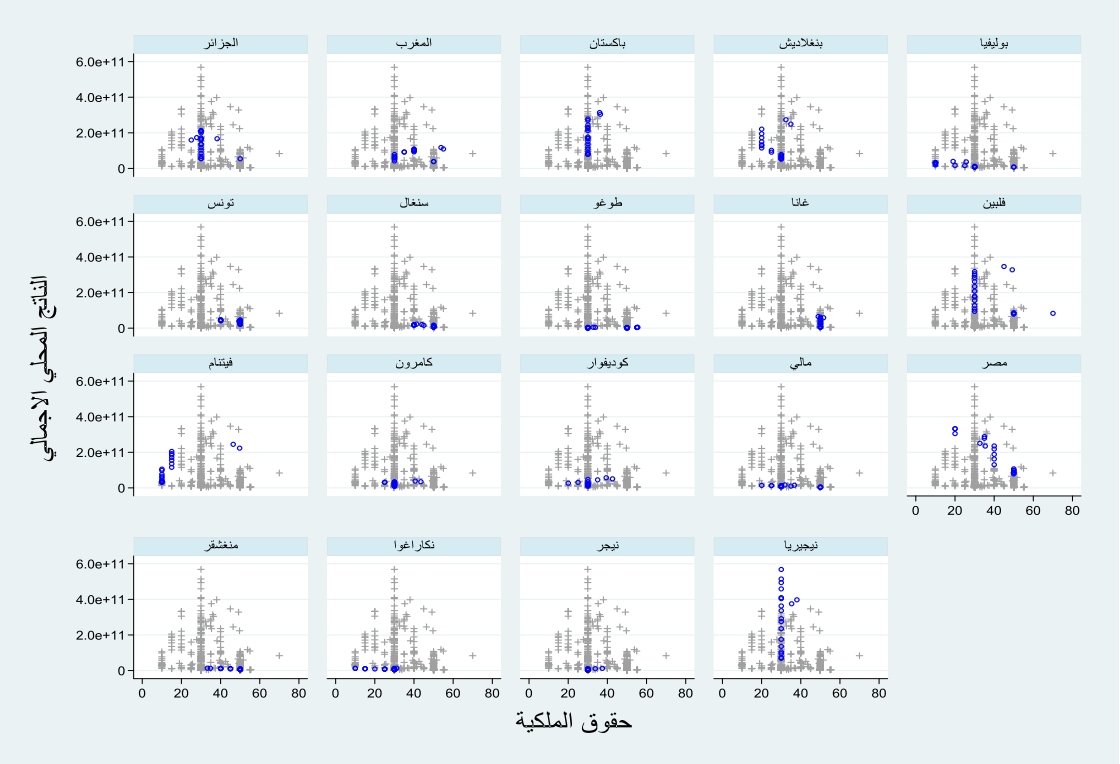

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

بعد الاستقلال، ورثت الجزائر هذا القانون و كان من المفترض احداث القطيعة مع هذا النظام الاستعماري. لكن القانون الفرنسي الساري في المستعمرة هو الذي تم تطبيقه، إذ لم يتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور استمرت هذه القاعدة ، التي قدمت على أنها مؤقتة حتى عام 1975 ، و هو تاريخ صدور قانون مدني جديد وقانون عقوبات . فيما يتعلق بالملكية العامة، استخدمت الدولة القانون الفرنسي والإدارة على نطاق واسع حيث أن نظام الملكية الشاغرة يستند إلى أحكام القانون المدني الفرنسي الذي ينص على أن جميع الممتلكات الشاغرة ملك للدولة. فيما يتعلق بحقوق الملكية الخاصة، تختفي لملكية من الدستور الجزائري لعام 1963 رغم أنه لم يكن فراغا قانونيا، حيث يستمر تطبيق القانون الفرنسي. ضمن اصلاحات 1988-1991، كانت هناك محاولة لاصلاح هذا النظام و لكن كان من الضروري مسبقا إعادة تعريف الحق في الملكية، الخاصة و العامة ، لتكييفه مع الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الجديد لكنها في الأخير فشلت.[1] منذ ذلك التاريخ أصبح تحديد ملكية الأراضي و العقارات يتماشى مع القرارات الضرفية التي تتخدها السلطات المركزية . كمثال على هذا و بعد الانتخابات المحلية بتاريخ 12 جوان 1990 و هي أول انتخابات تعددية

[1] Talahite, Fatiha. "Industrialisation de l'Algérie: l'obstacle des droits de propriété." *Afrique contemporaine* 2 (2018): 131-150.

في التاريخ الجزائري، فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية من خلال ب853 بلدية من أصل1541 وفازت ب31 مجلسا من مجالس الولايات من أصل 48 و من أجل سد الطريق أمام تحكم البلديات في العقارات تم اصدار مرسوم تنفيذى رقم 90 -405 مؤرخ فى 5 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 22 ديسمبر سنة 1990 يحدد قواعد إحداث وكالات محلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين.

"المادة3 : تتمثل المهمة العامة للوكالة فى حيازة جميع العقارات أو الحقوق العقارية المخصصة للتعمير, لحساب الجماعة المحلية و تقوم بنقل ملكية هذه العقارات أو الحقوق العقارية."

هذه الوكالات تظل الى اليوم تتحكم في العقارات الحضرية و الصناعية و كذا السياحية على حساب الجماعات المحلية. لكن حقوق الملكية لا تضم فقط ملكية الأراضي و لكن تضم مجموعة واسعة من الحقوق، فحسب مؤشر حقوق الملكية الدولية (IPRI) الذي يقيم البلدان من حيث حقوق الملكية السياسية و القانونية ، حقوق الملكية وحقوق الملكية الفكرية. الشكل 6-13 يظهر مستوى حقوق الملكية حسب هذا المؤشر في الجزائر في سنة 2019.

الشكل 6-14 :حقوق الملكية حسب مؤشر IPRI في الجزائر لسنة 2019

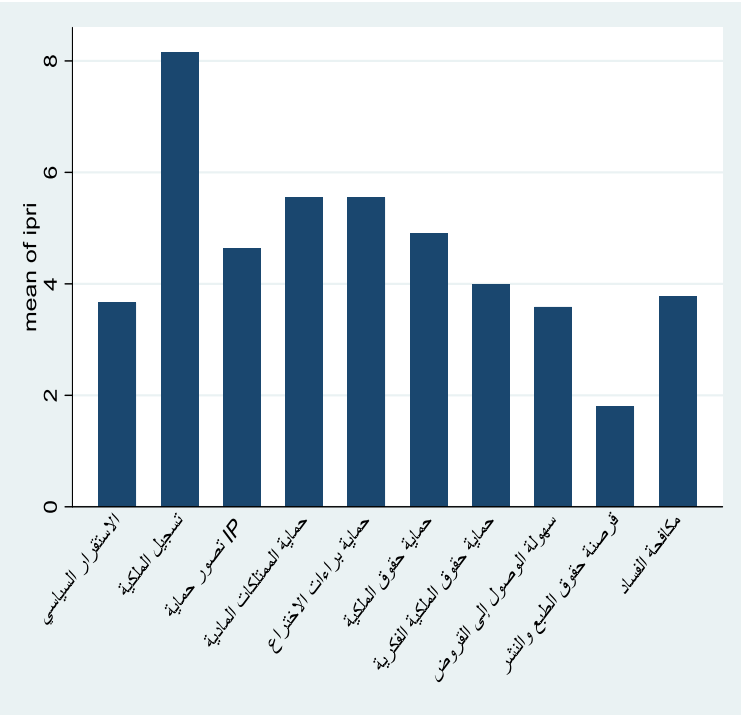

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

مقياس هذا المؤشر من صفر إلى 10،حيث أن 10 يمثل المستوى الجيد من حيث حماية حقوق الملكية بينما يشير 0 إلى أنه لا يوجد ضمان فيما يتعلق بحقوق الملكية في البلد المعني. حيث يظهر المخطط أن ما عدا مؤشر تسجيل الملكية فان أغلب المؤشرات تحت مستوى 5 و هي القيمة المتوسطة و الذي يؤكد تراجع هذه الحقوق التي تضل المحدد الرئيسي

للاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر. مقيما حقوق الملكية في الجزائر، Parks (2011) ربط تخلفها بعملية التنفيذ على أرض الواقع:[1]

" في الحقيقة أنه في الدول المتقدمة، استغرقت عملية إرساء الحقوق الملكية قرون، في حين دول مثل الجزائر، و على مدار الفترة التي تلت الاستعمار ضلت ضعيفة [...] لقد حددت الخيارات التي اتخذها الحزب الحاكم في العقود الأولى من الاستقلال معايير العلاقات المحلية الوطنية والدرجة التي يمكنه من خلالها تنفيذ حقوق الملكية على أرض الواقع. "

3-1 الفساد في الجزائر

مؤشر الفساد هو من بين المؤسسات غير الرسمية الذي يصعب قياسه و تقييمه و مع ذلك هناك مجموعة من قواعد البيانات التي تقدم بيانات سنوية عن معتمدة على مجموعة من المعايير. كما يدخل ضمن أبعاد مؤشر الحرية الاقتصادية باعتباره أحد محددات الاستثمار.

بالنسبة لمؤشر الفساد (ICRG) و ضمن دول العينة الرئيسية يظهر المخطط أن الجزائر ضمن البلدان التي يقل تصنيفها عن المتوسط و هي البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد.

الشكل 6-15 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الفساد لـ ICRG. للعينة التجريبية

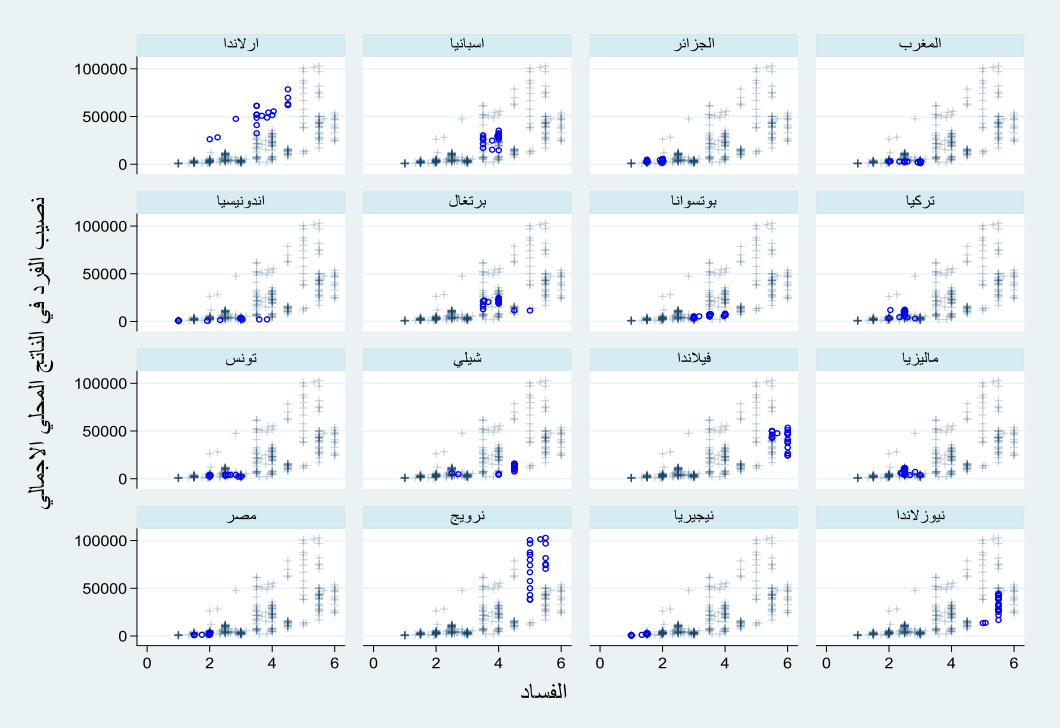

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

[1] Parks, Robert Patrick. *Local-national relations and the politics of property rights in Algeria and Tunisia*. Diss. 2011.p2

في تقرير التنافسية العالمية 2018-2019 ، احتلت الجزائر المرتبة 111 من بين 144 دولة بدرجة 3.7 على مقياس من 1 إلى 7. تفشي الرشوة هو أحد العوامل التي أضعفت هذه النتيجة و هو تصنيف متدني مقارنة بالعديد من الدول مثل نرويج رغم أنها تحوز موارد طبيعية و شيلي التي شهدت تراجع ملحوظ في مستوى الفساد. لكن تبقى الدول الريعية مثل نيجيريا تسجل مستويات مرتفعة في الفساد على عكس الدول الأوربية مثل اسبانيا و البرتغال و فيلندا التي لا تشهد مثل هذه المستويات من الفساد. الشكل6-15 يبرز بوضوح هذه المستويات من خلال مخطط تشتت مؤشر الفساد ل ICRG على الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول التي ضمت العينة التجريبية و العينة الضابطة لسنة 2018.

الشكل 6-16 : مخطط تشتت مؤشر الفساد ل ICRG على الناتج المحلي الإجمالي للعينتين

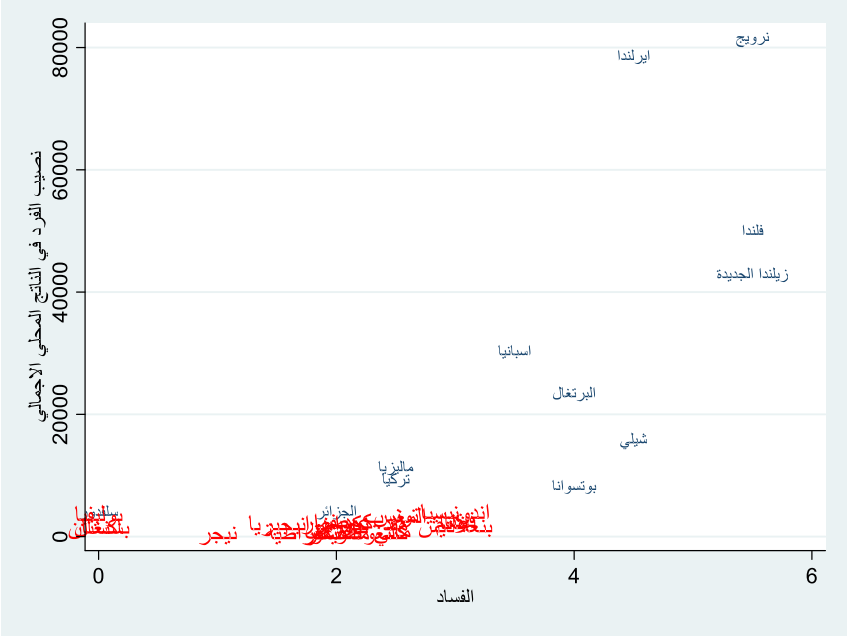

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

اللون الأحمر يدل على مستوى الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى و هي تضم ، بالدرجة الأولى، الدول الافريقية والأسيوية و التي تشهد مستويات مرتفعة في الفساد (أقل من 6/3) ، الأمر الذي يثبث تأثير الفساد على التنمية في هذه البلدان. خلافا لهذه الاخيرة تشهد الدول الاسكندنافية مستويات منخفضة في مؤشر الفساد و التي تفوق 6/5 مقابل مستويات جد مرتفعة على مستوى الرخاء الاقتصادي . بينما تسجل الجزائر مستويات مرتفعة في الفساد على غرار معظم الدول الإفريقية و الدول الأسيوية و بدرجة أقل بوتسوانا.

بالنسبة لمؤشر مؤشر مدركات الفساد السنوي (CPI)[1] هو من بين أهم هذه المصادر لم يختلف التقييم كثيرا حيث صنف الجزائر في سنة 2020 ضمن الفئة الأسوأبين الدول و التي قلت درجتها عن 50 . من بين 180 دولة حول العالم، صنفت الجزائر في الرتبة 106 سنة 2019 مقابل 112 في 2017. كما ذكرنا في الفصل الثالث، أن بداية من سنة 2000 ، و هي الفترة التي عرفت وفرة الموارد المالية، تبنت الحكومة الجزائرية مجموعة من البرامج التنموية خصص لها مليارات

[1] صنف مؤشر مدركات الفساد تصورات القطاع العام في 180 دولة ومنطقة وفقًا للخبراء ورجال الأعمال، حيث تحصل البلدان والأقاليم على درجات تتراوح بين 0 (فاسدة للغاية) و 100 (نظيفة جدا)

الدولارات، إلا أن هذه المخصصات المالية شجعت على انتشار مجموعة من السلوكيات مثل الفساد الذي عرف انتشارا غير مسبوق. فيما يأتي وضعية الجزائر في مؤشر الفساد مقارنة ببعض دول MENA في 2019 حسب منظمة الشفافية الدولية:

الشكل 6-17: تمثيل بياني مؤشر مدركات الفساد
لعينة من دول MENA الخاص بسنة 2019

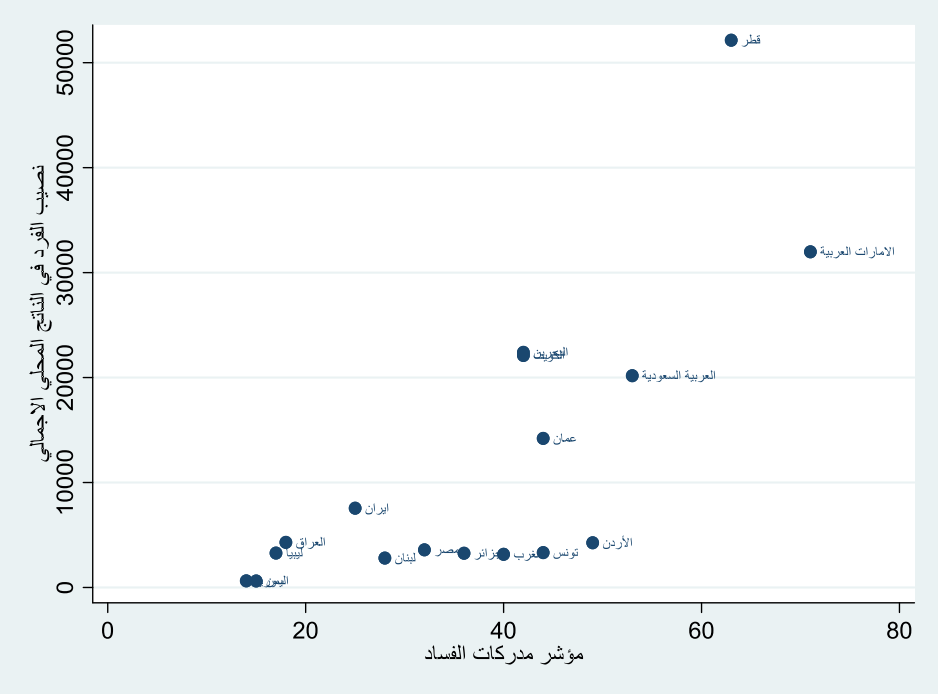

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

كما يوضح الشكل 6-16، أن مرتبة الجزائر تضل متراجعة حتى بالمقارنة مع مجموعة دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا حيث سجلت في سنة 2019 أقل من 100/40 و هو مؤشر على فساد مرتفع على غرار مصر و بعض الدول العربية التي تشهد عدم الاستقرار مثل ليبيا و العراق. الامارات العربية و قطر تسجل الاستثناء ضمن هذه المجموعة من حيث تدني مستوى الفساد و هما البلدان اللذان يشهدان نهضة اقتصادية لم تشهدها المنطقة.

بدوره مؤشر Revenue Watch ، الذي يقيم شفافية الإيرادات في 41 دولة غنية بالموارد الطبيعية، صنف الجزائر في المرتبة 38 في إصدار 2011 ، مما يجعلها وراء جميع البلدان الغنية المحروقات في المنطقة.[1]

في الحقيقة، أن مؤشرات الفساد التي تظهرها هذه التقارير تصنف الفساد في الجزائر ضمن فئة الفساد الكبير، الذي يقوم به القادة في المستويات الحكومية العليا ، مثل كبار المسؤولين الحكوميين والإدارة العليا للشركات العمومية. فضائح منح صفقات المشاريع بطرق غير قانونية للمقاولات الخاصة في الداخل و للشركات الأجنبية التي تدفع عمولات غير قانونية لشخصيات سياسية ومكاتب رفيعة المستوى لتأمين العقود. من أكبر هذه الفضائح، تلك التي عرفتها شركة

[1] Achy, Lahcen. *The price of stability in Algeria*. Vol. 25. Carnegie Endowment for International Peace, 2013.6

سوناطراك بين سنتي 2010 و 2013 للاشتباه في منح عقود النفط والغاز للشركات من خلال اتفاقيات مباشرة مثل التي منحت لشركة إيني ، وهي شركة إيطالية ناشطة في مجال الطاقة في الجزائر.[1]

الأمثلة عن الفضائح التي شهدها الاقتصاد الجزائري عديدة و هناك ما هو معرض لها في ظل غياب الشفافية المطلوبة. هناك مجموعة من الخبراء و الاقتصاديين أثاروا مسألة ملايير الدولارات من الأموال المودعة في الصناديق السيادية التي تعمل تحت وصاية وزارة المالية والخارجة عن رقابة البرلمان و إن كانت هذه الأخيرة لا تضمن حتى الرقابة على الموازنة العامة نظرا لغياب الشفافية وعدم خضوعها للرقابة ، ما يجعلها معرضة للنهب و الفساد.

لكن المفارقة أن هذه المستويات من الفساد وجدت رغم أن القانون الجنائي وقانون مكافحة الفساد في الجزائر يجرم قبول الرشاوى والثراء غير القانوني وإساءة استخدام السلطة. لكن في الواقع من الصعب تطبيق القانون في كثير من الحالات رغم توفر النصوص القانونية و الهيئات الرقابية التي من المفترض أن تحاربه. قبل قانون 01-06 المتضمن مكافحة الفساد و الذي أصدر استجابة لتوصيات اتفاقية الأمم المتحدة، كانت هناك قوانين وهيئات محاربة هذه الظاهرة مثل مجلس المحاسبة الذي أنشأ بموجب دستور 1976 المعدل في سنة 1989و سنة 1996 مجلس المحاسبة كأعلى جهاز للرقابة اللاحقة على مالية الدولة والمصالح العمومية. كما وجدت هيئة عرفت باسم المرصد الوطني للرشوة والوقاية منها. أيضا في 2 يوليو 1996 صدر المرسوم الرئاسي رقم 233/96 المتعلق بإنشاء المرصد الوطني للرقابة على الرشوة والوقاية و مجلس المحاسبة.

على الرغم من هذه الإجراءات والإصلاحات للتخفيف من الفساد ، إلا أن التطبيق الفعلي رهن دور هذه الهيئات والمؤسسات. بل نعتقد أن خلق هذه الأخيرة لم يكن موجها لتأدية دوره فمثلا تفعيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته[2] التي أنشأت في 2006 لم تبدأ مهامها حتى سنة 2011 . كما أن انعدام الشفافية في الهيئات والمؤسسات العمومية بحجة أسرار المهنة صعب من دور الرقابة.[3] كما أن ارتباط مثل هذه الهيئة الر ئاسة يتناقض مع صفة الاستقلالية التي أضفيت عليها:[4]

> " هذه الهيئة ليست مستقلة لأنها تابعة لرئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية [...] ممكن أن يكون استحداث هذه الهيئة يعود الى الضغوطات الممارسة على الجزائر من طرف الأمم المتحدة لإيجاد هيئة مستقلة لمكافحة الفساد و أن جعل الهيئة تابعة للسلطة التنفيذية دليل على عدم توافر إرادة سياسية حقيقية لمكافحة الفساد ."

[1] Achy, Lahcen. *The price of stability in Algeria*. Vol. 25. Carnegie Endowment for International Peace, 2013.

[2] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته هي سلطة إدارية مستقلة ذات شخصية اعتبارية تمتلك ضمانات دستورية من أجل حماية أعضائها من كافة أشكال الضغط و مرتبطة بالرئيس مباشرة حيث ترفع إليه تقارير سنوية.

[3] Zellagui, Wahiba, and Fadila Boutora. "A Reading in the Reality of Algeria between Administrative Corruption and the Management of Anti-corruption Bodies and Mechanisms." *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية* 6.1 (2021): 01-34.

[3] جميلة فار. "واقع و رهانات الهيئة الوطنية و الديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد." *مجلة الحقوق و الحريات* 02 (2018).ص461

في الأخير، لا أحد يمكنه إثبات عكس حقيقة أن الفساد في الجزائر أعاق العملية الاقتصادية خاصة. لقد تأسس الفساد على مدى و من وجهة نظرنا أنه من بين العوامل التي أوقفت مسار التنمية، خاصة في العشرين سنة الماضية. كما أن النخب المهيمنة على السلطة و الاقتصاد أثبتت أنها الفاعل الرئيسي للفساد و الذي يعود انتشاره بالدرجة الأولى، الى ضعف الإطار المؤسساتي.

ما يجب التأكيد عليه كذلك هو أن انشاء هيئات و سن تشريعات عديدة و متتالية لمحاربة هذه الظاهرة هو اعتراف صريح من طرف السلطة لانتشار هذه الظاهرة على مختلف المستويات.

المبحث الثاني: التفسيرات السياسية و التاريخية

كما تناولنا في الجانب النظري، أنه تم تطوير العديد من النظريات المتعلقة بالرابط بين المؤسسات السياسية والتاريخية و التنمية. بل أن هذه العوامل أصبحت مصدر التفسيرات الحديثة للتخلف الاقتصادي في البلدان النامية و المستعمرات الأوربية القديمة.

1-2 خيار الاستقرار الاستراتيجي على حساب تطوير الاقتصاد في الجزائر

في العادة، تبحث الدول عن تحقيق مستوى مطلوب من الاستقرار السياسي من أجل دعم أو المحافظة على المستويات المحققة من النمو الاقتصادي من خلال خلق بيئة استثمار مواتية. كما يظهر الشكل 6-17 أن الدول مثل ايرلاندا ، النرويج و زيلاندا الجديدة تتصدر هذه الدول من حيث الاستقرار السياسي مقابل مستويات مرتفعة في الدخل. الاستقرار السياسي هو أحد العوامل الرئيسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي و تطوير الأداء الاقتصادي في هذه البلدان. بينما بعض الدول مثل مصر،تونس، تركيا و اندونيسيا شهدت تدبدب في هذا مستوى المؤشر طيلة هذه الفترة نتيجة الاحداث السياسية التي شهدتها هذه الدول خاصة بداية من 2011 و أحداث ما سمي بالربيع العربيالتي مست معظم الدول العربية.

الشكل 6-18 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الاستقرار السياسي للعينة التجريبية

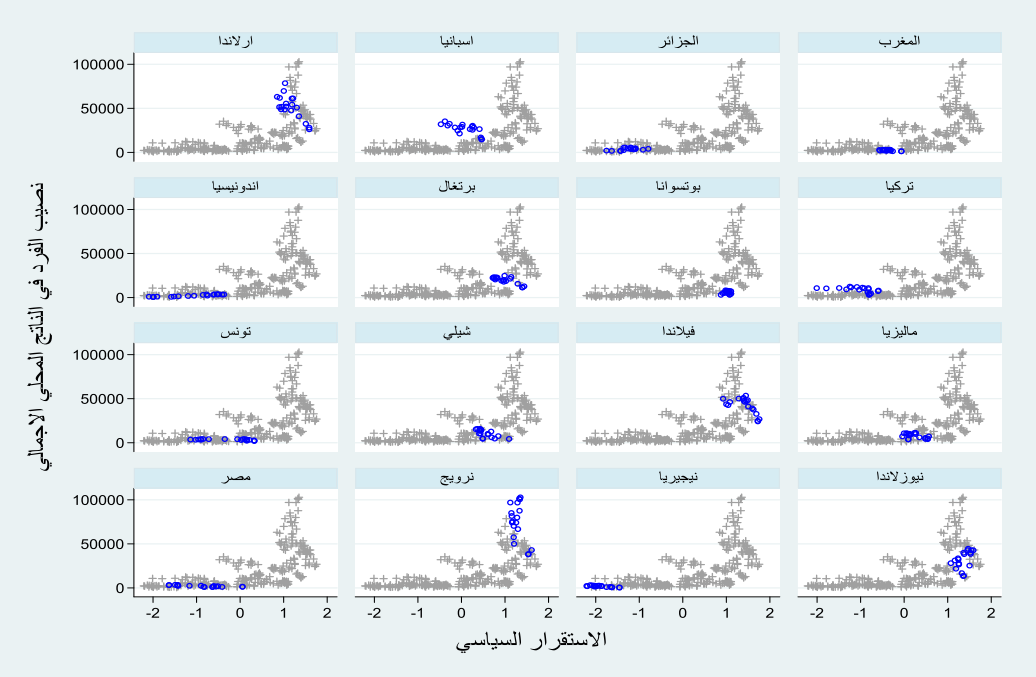

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

كما ذكرنا أن مجموعة من الدول في العينة التجريبية مثل الدول الاوربية و دول العالم الجديد تتمتع باستقرار سياسي انعكس ايجابا على الظروف الاقتصادية لهذه البلدان. الشكل 6-18 و من خلال تشتت مؤشر الظروف الاقتصادية على مؤشر الاستقرار السياسي لـ ICRG، يظهر جليا العلاقة الطردية بينهم المؤشرين.

الشكل 6-19 : مخطط تشتت الظروف الاقتصادية و الاستقرار السياسي للعينة التجريبية بين 2000-2018

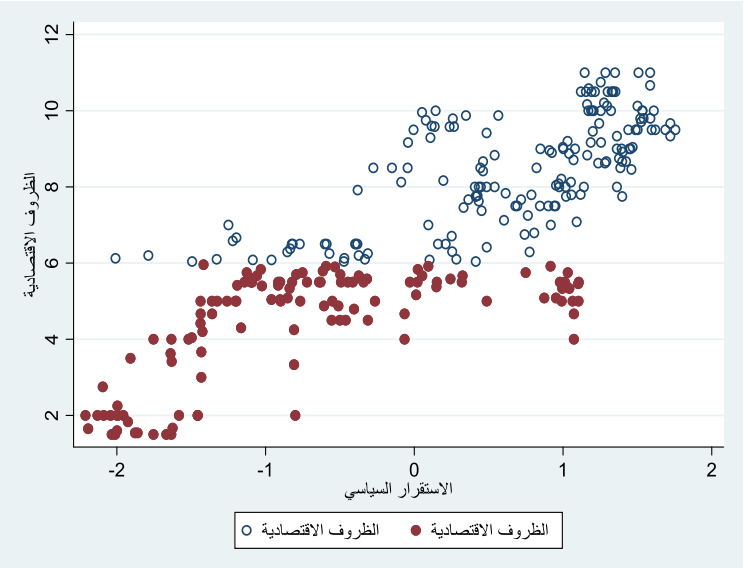

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

في الجزائر ، الاستقرار السياسي كان مدعم أساسا بالوفرة المالية التي عرفتها تلك الفترة بعد أن وصل سعر برميل النفط إلى 140 دولار في عام 2008، حيث مكنت من تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية توسعية خاصة فيما يتعلق بالأجور الذي كانت تطالب به النقابات العمالية، خاصة المستقلة و كذلك تلبية مطالب أفراد المجتمع محدودة الدخل بمساكن الاجتماعية و غيرها من أشكال الدعم الاجتماعي.

بعد اندلاع لربيع العربي سنة 2011 ، كانت هناك موجة احتجاج ، لكن في كل مرة كانت السلطة تلجأ الى اتخاد خطوات استباقية من أجل اصلاح الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و التي لم تكن ذات بعد استراتيجي أو لخدة النمو و انما لتخفيف الضغط الاجتماعي و المحافظة على الاستقرار السياسي.

أما بعد 2018 ، فلم يعد بامكان السلطة الفعلية الاستمرار في نفس السياسة الرامية الى المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي و رضخت لمطالب الشعب Meng and Aftab (2020) تحدثا عن أربعة دوافع و هي: أولا، مرض الرئيس الذي لم يعد قادرا على أداء مهامه الرئاسية وعدم رضاه بتسيير السلطة الفعلية. ثانيا ، تصدع العلاقة بين الجيش والائتلاف الحاكم. ثالثا ، مستوى الفساد الذي أصبح يسجل مستويات خطيرة في أعلى هرم السلطة. رابعا، تردي المستوى المعيشي لأفراد المجتمع نتيجة التضخم و ارتفاع معدل البطالة خاصة في فئة الشباب.[1]

2-2 المؤسسات الديمقراطية في الجز ائر

ذكرنا أن هناك وجهات نظر مختلفة حول الرابط بين الديمقراطية و التنمية، حيث تم تطوير العديد من النظريات المتعلقة بهذه العلاقة. يؤكد الرأي الأول على أهمية الحكم الديمقراطي لتحقيق التنمية، بينما يرى الرأي الثاني أن التنمية الاقتصادية هي ما يمهد الطريق للديمقراطية أو كما يطلق عليها البعض دولة تنموية.

من خلال استغلال العلاقة بين مستوى الديمقراطية و الدخل الفردي في العينة التجريبية، نلاحظ أن الدول ذات الدخل المرتفع على غرار الدول الأوربية مؤشراتها الممتدة بين 2000 و 2018 مرتفعة و تتركز ضمن نطاق ضيق و هو ما يوحي من ناحية بالاستقرار السياسي و بقدم التقاليد الديمقراطية في هذه البلدان. الأمر يختلف تماما بالنسبة لبقية الدول مثل الجزائر و تركيا و نيجيريا أين نلاحظ توزع هذه القيم على طول الفترة و هو ما يدل على تدبدب في الاستقرار خلافا لمصر التي بقيت مستويات هذا المؤشر متدنية و ضمن حيز محدود و هو ما يعكس طبيعة النظام الاستبدادي في هذا البلد. أيضا، شيلي التي تعد من البلدان الناشئة التي حققت مستويات مبهرة على مستوى ا الأداء الاقتصادي ظلت لسنوات تحت نظام استبدادي.

[1] Shu, Meng, and Aftab Hussain. "Political Turbulence Converged with Covid-19–Algeria's Structural Development Dilemma." *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* 14.3 (2020): 383-395.

الشكل 6-20 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الديمقراطية لـ ICRG للعينة التجريبية بين 2000-2018

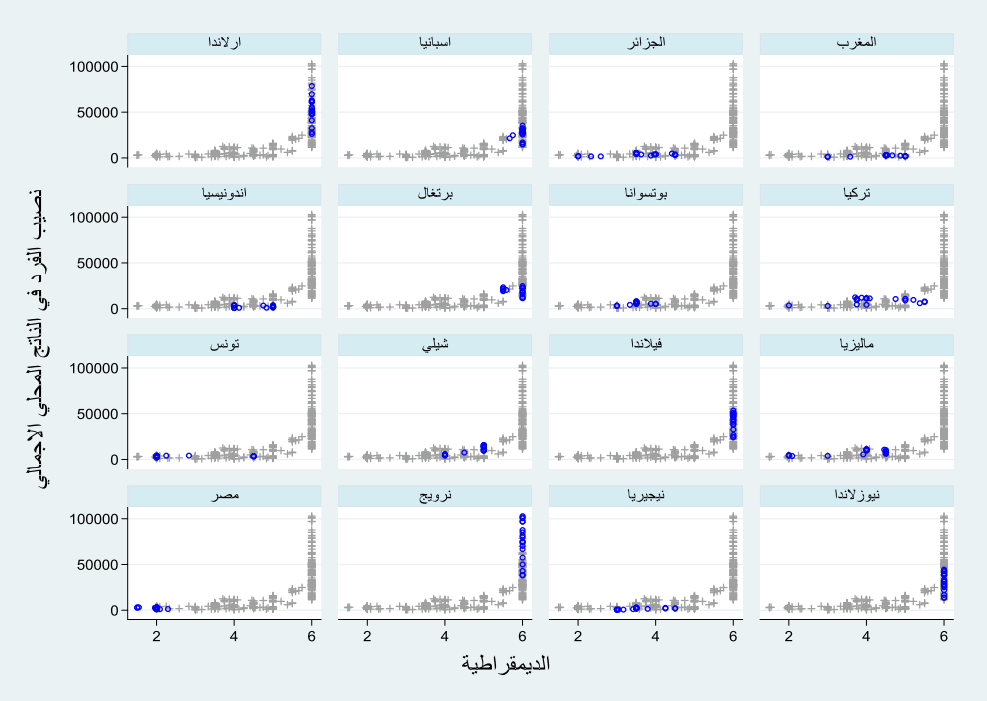

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

الشكل 6-21 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الديمقراطية لـ ICRG للعينة الضابطة بين 2000-2018.

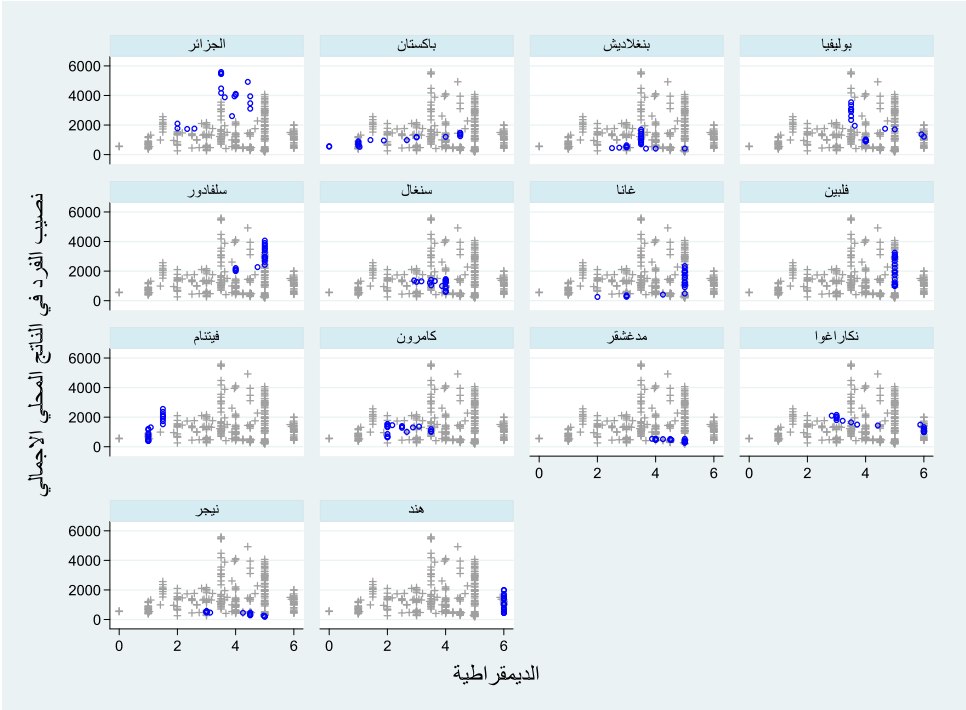

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

نفس النتيجة يظهرها الشكل 6-21 الخاص بالعينة الضابطة، حيث تتميز معظم أنظمة هذه الدول بعدم الاستقرار ما عدا سلفدور ، الهند و فلبين و بدرجة أقل غانا التي شهدت تحسن على مستوى هذا المؤشر مقارنة بالسنوات التمانينيات.

1-2-2 الحرية السياسية

في نفس السياق، هناك العديد من الدراسات التجريبية التي تبنت مؤشر الحرية السياسية لمؤسسة **Freedom House** كمقياس للديمقراطية. الشكل 6-22 يظهر بوضوح هذا التباين و بالتالي دور الحرية السياسية في التأثير في الأداء الاقتصادي.

الشكل 6-22 : مخطط تشتت لمستوى نصيب الفرد مع مؤشر الحرية السياسية

لـFreedom House للعينتين لسنة 2019

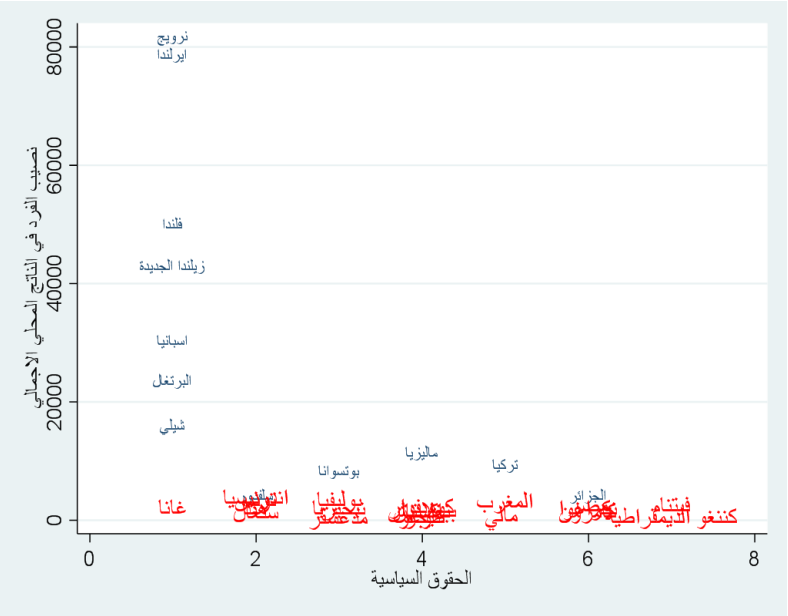

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

كما يبين الشكل 6-22 أن مستو ى الحرية السياسية في الدول ذات الدخل الضعيف و المتوسط الأدنى لسنة 2019، و الظاهرة باللون الأحمر متراجع مقارنة ببقية الدول. هذا يؤكد أن الدول التي تعاني من تراجع في الحريات السياسية في الأغلب هي من تعاني من مشاكل تنموية مثل معظم الدول الإفريقية و دول أمريكا اللاتينية و منطقة الكونكا-كاف. تتأكد هذه النتيجة كذلك من خلال العلاقة بين المؤشرين في كل من الدول الأسكندنافية و الأوربية و نيوزيلاندا حيث تحقق مستويات جيدة مقارنة ببقية دول العينة.

لكن هناك دائما استثناءات مثل ما تسجله بعض الدول مثل غانا و السنغال و اندونيسيا التي سجلت مستوى جيد في الحرية السياسية رغم أنها تحقق مستوى دخل يقل عن 1000 دولار /الفرد.

بالنسبة للجزائر،المستوى المتراجع من حيت الحريات ،حسب تقرير الحرية في العالم لسنة 2018، مرده إلى أن الشؤون السياسية التي بقيت من الاستقلال تحت سيطرة نخب مغلقة من الأحزاب الحاكمة و الجيش. العملية الانتخابية ليست شفافة و يشوبها التزوير و تعمل كأداة من أجل إدامة الوضع.

صحيح ينظر إلى الديمقراطية على أنها مهمة للازدهار الاقتصادي من خلال قدرتها على حماية الحريات المدنية وتأمين حقوق الملكية، لكن المسار التاريخي لبعض الدول لم يدعم هذه الفرضية. هناك أنظمة استبدادية تمكنت من ضمان الاستقرار وسيادة القانون وحماية حقوق الملكية والخدمات الاجتماعية الأساسية، و هو ما تعرفه بعض الاقتصاديات الناشئة مثل الصين و إندونيسيا و سنغافورة و شيلي في وقت مضى. هذا الرأي يرى أن الأفراد قد يقبلون بدكتاتورية الدولة طالما أنهم يتمتعون بازدهار لكن قد يزول هذا مع زوال الوضع الاقتصادي و المعيشي الجيد.

لهذا نعتقد أن السبب في الجزائر ليس فقط في إشكالية التحول الديمقراطي ولكن في تحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما ينطبق مع فرضية الصراع conflict school و التي ترى أن الديمقراطية تصبح من متطلبات التنمية.

2-2-2 الصراع السياسي وتوزيع السلطة

الصراع السياسي في الجزائر، كما وثق المؤرخون، بدأ حتى قبل الاستقلال و امتد إلى سنوات الاستقلال. الشكل 6-23 يظهر ارتفاع مستوى مؤشر الصراع الداخلي للمخاطر الدولية في فترة التسعينات، هذا لأن الصراع السياسي كان جليا من خلال الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد بعد وقف المسار الانتخابي سنة 1991. نفس الوضع عرفته كل من سوريا، لبنان، ايران و شيلي و حتى كوريا الجنوبية سنوات التمانينيات من خلال الحروب الأهلية و غيرها.

أما عن الدول مثل النرويج ، اسلاندا و نيوولاندا فان مؤشر الصراع السياسي ظل منخفضا على طول الفترة و هو ما يعكس جودة المؤسسات السياسية و التوازنات السياسية في هذه اللدان.

الشكل 6-23 : منحنى تغير مؤشر الصراع الداخلي لـ ICRG

حسب بعض الدول خلال الفترة 1984- 2018

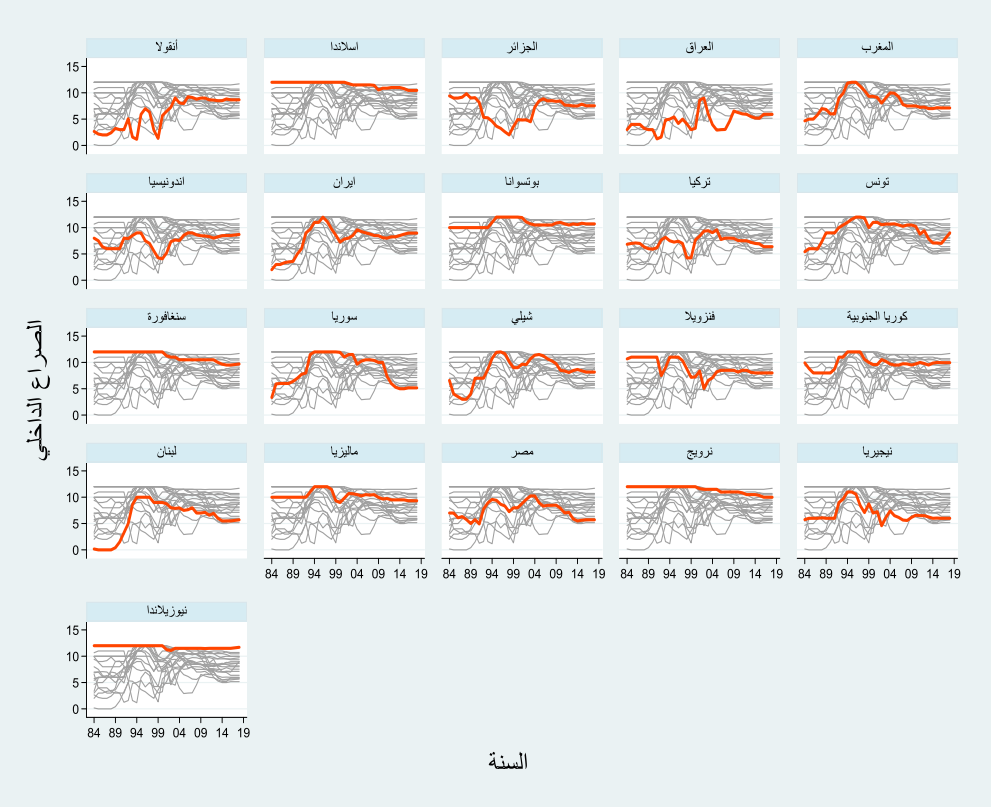

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

كما ذكرنا أن حقيقة الصراع السياسي في الجزائر قديمة، لكن ظهورها للعلن بدأ مع التعددية الحزبية في سنة 1989 و التي أفضت عن عشرات الأحزاب. لكن رغم هذه الخطوة التي أفرزت عن عشرات الأحزاب، إلا أنه في الواقع بقي النظام السياسي محافظا عل تركيبته الأساسية تحت سيطرة جبهة التحرير الوطني التي تمتعت بشرعية تاريخية بسبب دورها في الحرب التحريرية، التي توصف بالأوتوقراطية الليبرالية وهو نظام يجمع الهياكل الاستبدادية ذات السمات الديمقراطية التي تسمح له بإدامة هياكل السلطة القائمة.[1] توقيف المسار الانتخابي في سنة 1991 و سير العمليات الانتخابية و نتائجها المحسومة مسبقا كانت، طيلة عقود، أهم أداة في يد نخب السلطة و الائتلاف الحكومي المكون أساسا من أحزاب السلطة و الموالاة. رغم أنه لا يمكن الحديث عن "دكتاتورية" بمعناها الواسع و لكن ما هو مؤكد أنه لم تتحقق ديمقراطية تحفظ الحريات السياسية. لهذا هناك من يصنف النظام السياسي الجزائري خلال هذه الفترة ضمن الأنظمة شبه الاستبدادية.

أما اجتماعيا، و من أجل تدارك حالة عدم الرضى الشعبي، كانت هذه النخبة تقوم بتوزيع عائدات المحروقات عبر مختلف القنوات و البرامج لتفادي الاضطرابات الاجتماعية. لقد عمدت إلى تلبية مطالب المجموعات الاجتماعية بسخاء

[1] Martinez, Luis, and Rasmus Alenius Boserup. *Algeria modern: From opacity to complexity*. Oxford University Press, 2016.

من خلال الإعانات الاجتماعية و توزيع المساكن و اطلاق مختلف برامج دعم الشباب. حتى أحزاب ما يسمى المعارضة أو المجهرية دعمت هذا التوزيع مقابل الحصول على نصيب من الريع الذي انتعش جراء ارتفاع أسعار النفط.

إدن، الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري المعتمد أساسا على توزيع الريع يدل على المنطق السياسي للنظام يعادي أي قوة اقتصادية مستقلة. المتعاملون الاقتصاديون لا يستطيعون النشاط إلا في ظل الولاء لأحزاب السلطة فيعمدون بذلك لتمويل حملاتهم الانتخابية.[1]

إن المقاربة السياسية تضع توزيع السلطة و التوازنات السياسية في صلب عملية التنمية في الجزائر. كما ذكرنا، الانتخابات هي أهم مظهر من مظاهر الانسداد و الأداة التي اعتمد عليها النظام السياسي للمحافظة على سيطرته ومقاومة أي تغيير. تقسيم مقاعد المجالس على الأحزاب التي تتقاسم السلطة و تلك الموالية لها أو ما يسمى بنظام "الحصص" لتوزيع السلطة. على مدار العقود الأخيرة، سيطرت التحالفات المتشكلة من أحزاب: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي و حركة حمس الإسلامي . هذا التوزيع للسلطة تشكل بناءا على التقاء أو تباعد المصالح السياسية و الاقتصادية و حافظ على تركيبته معارضا أي تغيير قد يصب في غير مصلحته.

لكن تبعات هذا التوزيع لم تخدم الأداء الاقتصادي في ظل غياب استراتيجة اقتصادية واضحة. لقد فتح لفئة معينة من رجال الأعمال من الحصول على التراخيص اللازمة لأنشطتهم وكذا الوصول إلى الائتمان الذي تقدمه البنوك العمومية و هو في الحقيقة ولوج إلى قنوات الفساد شبه الرسمية. لذلك، غالبا ما يتم طرح موضوع سلطة أصحاب المال أو مجموعات الضغط القوية التي تؤثر على صانعي القرار كما لو أن جهاز الدولة كان في خدمة برجوازية الأعمال الجديدة. لقد استفادت هذه العصبة من ثروات هائلة من خلال النشاط في قطاع الأشغال العمومية و أنشطة المضاربة المرتبطة بالاستيراد. كان هناك بالفعل تراجع عن دور الدولة ولكن ليس الانفتاح الاقتصادي. كما هو الحال في السياسة ، هناك مرشح يختار المرشحين لمناقصات المشتريات العامة ، والتراخيص الجمركية لاستيراد البضائع إلى السوق ، وكذلك الوصول إلى الائتمان الذي تقدمه البنوك الحكومية.[2] بل أكثر من ذلك، ظهرت بعض السلوكيات التي لم يسبق أن عرفها الاقتصاد من قبل و هي المال السياسي الذي أصبح يغدي الفساد الذي بلغ مستويات قياسية. رجال المال والأعمال أصبحوا شريكا أساسيا في صناعة القرار السياسي بل و أصبحت لذيهم سلطة تعيين وإقالة المسؤولين في مختلف المستويات و بالتالي تغلغل المال في دواليب السلطة بطريقة غير مسبوقة.

مع أنه كان من الممكن تشجيع الانتاج المحلي و المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات عن طريق التصدير بدلا من الافراط في الاستراد و استنزاف العملة الأجنبية على حساب تطوير الانتاج المحلي.

إن التقاء أو تباين المصالح السياسية والاقتصادية أصبح يحدد نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المعززة للتنمية. لهذا تلعب المؤسسات دورا مهما في عملية التنمية من خلال الجمع بين مجموعة متنوعة من المؤسسات الرسمية وغير

[1] Addi, Lahouari. "Système politique et paix civile en Algérie." *Confluences méditerranée* 1 (2017): 27-39.

[2] Addi, Lahouari. "Système politique et paix civile en Algérie." *Confluences méditerranée* 1 (2017): 27-39.

الرسمية، والتي يعتمد تنفيذها على الشكل الذي يأخذ توزيع السلطة.[1] اذن ، توزيع السلطة في الجزائر ظل لعقود في نطاق ضيق و هو ما أنتج مؤسسات استحواذية تعتمد أساسا على توزيع الريع و هذا ما يتوافق مع فرضية (2019) Acemoglu و Robinson :[2]

"عندما يتم توزيع السلطة بشكل ضيق، يتم استخدام المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية لتركيز الفوائد والتبادل بين أيدي من يملكون السلطة [...] قارن هذا بالمجتمعات ذات المؤسسات الشاملة و التي يميل التوزيع الواسع للقوى إلى توزيع الموارد على نطاق أوسع [...] نطلق على مجموعة الآليات التي تميل إلى إعادة إنتاج التوازن الاستحواذي **بدائرة مفرغة** ينما نطلق على الكتلة التي تنتج توازنا شاملاً **دائرة فاعلة** تفسر هذه الآليات سبب كون التنمية مشكلة سياسية. "

كما تناولنا في الجانب النظري، أنه من المستحيل الاتفاق على مؤسسات اقتصادية معينة بين الأطراف المتنافسة، لهذا غالبا ما يكون التوزيع الموروث للسلطة السياسية في المجتمع هو العامل المحدد للمؤسسات و القوة السياسية المهيمنة هي من تحسم نوع المؤسسات السياسات والاقتصادية. و هو بالفعل ما حدث في الجزائر، سوء توزيع السلطة أدى الى عدم الاستقرار السياسي و التأسيس للفساد وهي عوامل كافية للبقاء في هذه الوضعية. كما أن إصرار هذه النخب على البقاء في السلطة أدى إلى إتباع قرارات اقتصادية غير مدروسة بهدف إرضاء طبقات المجتمع. و عليه فإن توزيع السلطة السياسية هو من حدد نوعية المؤسسات الاقتصادية التي تخدم مصالحه.

هذه المقاربة تشبه الى حد ما ما جاءت به نظرية الاختيار العام التي تناولنا جانب منها في الفصل الأول والمعروفة أيضا باسم نهج الاقتصاد السياسي الجديد، و التي اعتقدت أيضا أن السياسيين يستخدمون الموارد الحكومية لتعزيز مواقعهم في السلطة للحفاظ عليها و بالتالي من الصعب بلوغ توازنات سياسية تخدم الاقتصاد.

لقد فشلت السلطة السياسية في الجزائر على جميع المستويات من تحقيق التوازنات السياسية التي تصب في مصلحة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:[3]

" لقد أدى الدور المهيمن للدولة ، المدعوم بقواعدها الثلاثية للسلطة المتمثلة في الأحزاب والجيش والبيروقراطية الحكومية، إلى تدمير الحياة السياسية المستقلة في الجزء الأكبر من تاريخ ما بعد الاستقلال الجزائري. أدت السلطة المركزية إلى خنق الاختيار و قضت على الفرص، مما أدى إلى إحساس عام بانعدام الهدف السياسي[...] الدولة أثبتت أنها ليست أكثر من مجرد تبرير سياسي للحفاظ على قوة القلة على حساب الكثيرين. "

[1] Mira, Rachid., Op.Cit, p11

[2] Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. "Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail." *Public Choice* 181.1-2 (2019): 13-28.p23

[3] Entelis, John P., and Phillip C. Naylor. *State and society in Algeria*. Routledge, 2019.p17

3-2 العوامل التاريخية و الاجتماعية

كما ذكرنا في الفصل الثاني أن التأثير الاستعماري كان محل جدال مند جيل منظري التبعية والقوميين الراديكاليين و إلى اليوم بأن الفقر في افريقيا في نهاية القرن العشرين كان نتيجة للشكل الذي اتخذه الاستعمار الأوروبي في القارة و الذي أدي إلى إنشاء أنواع معينة من المؤسسات مثل حقوق الملكية الخاصة وأنظمة الحكومة التي تدعمها.

لهذا، التاريخ يعتبر من عوامل بناء و تحديد جودة المؤسسات المستقبلية للأمم أو كما سماها North المؤسسات التاريخية . الأحداث التاريخية التي عرفتها الجزائر و بخاصة الاستعمار الفرنسي و الثورة التحريرية كانت لها تأثيرها في تحديد النظام السياسي الذي وضعته النخب السياسية و العسكرية بعد الاستقلال.

بعد فترة الاستعمارية، سعت النخب السياسية بعد الاستقلال إلى إقامة اقتصاد بعيد عن النفوذ الفرنسي. لكن في الواقع أصبحت فرنسا أحد الشركاء الاقتصادين، ، حسب المديرية العامة للخزينة الفرنسية تعد الجزائر اليوم شركا اقتصاديا مهما لفرنسا. حيث قدرت . في سنة 2020 ، احتفظت فرنسا بمرتبتها كثاني أكبر مورد للجزائر ، بحصة سوقية بلغت 10.6٪ ، خلف الصين 16.8٪ وقبل إيطاليا 7.1٪ . بينما تقتصر المنتجات من الجزائر على المحروقات بحوالي 91٪ من إجمالي السلع المستوردة. هذا بالاضافة الى عدد الشركات الناشطة في الجزائر، فحسب الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في الجزائر "CFCIA " ، 80 ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة تأسست في الجزائر و التي استثمرت في صناعة الأدوية و قطاع الأغذية الزراعية و قطاع المصرفي ، حيث هناك Société Générale و Natexis Banques Populaires و BNP Paribasأسست في الجزائر كمؤسسات كاملة الخدمات. أما قطاع السيارات ، فشركات الفرنسية 70٪ من سوق السيارات الجديدة الجزائرية هذا بالاضافة الى قطاع المحروقات. بين عامي 1998 و 2000 ، كانت فرنسا ثالث أكبر مستثمر في الجزائر بعد الولايات المتحدة ومصر ، و المورد الأول للسوق الجزائري ، بأكثر من 24٪ من حصص السوق قبل إيطاليا والولايات المتحدة وألمانيا.

لقد حافضت فرنسا على مصالحها في الجزائر طيلة هذه الفترة. لقد ساعدت هذه الفئة على إدامة هذا الارتباط بالتاريخ و الإضفاء المتواصل لشرعية النظام. هذا رغم من أن هذه الشرعية تخضع لانتقادات شديدة من قبل الفاعلين السياسيين المعارضين.[1] و تتعارض مع قيم بيان فاتح نوفمبر 1954":

"إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية".

في كتابه: الإرث الاستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية" Hamidani (2020) ، أشار الى أنه بعد الأزمة الأمنية والتدهور الاقتصادي في الجزائر ، اتضح أن النظام الفرنسي كان يمارس نفوذا على البلاد و لم يترك مصالحه في كل من

[1] Dris Aït Hamadouche, Louisa, and Chérif Dris. "De la résilience des régimes autoritaires: la complexité algérienne." *L'année du Maghreb* VIII (2012): 279-301.

إفريقيا والعالم العربي. و تسائل حول قدرة النخبة الجزائرية على الابتعاد عن ميراثها الاستعماري ومن قبضة النظام الفرنسي.[1]

حسب North (1994) معظم المجتمعات عبر التاريخ عالقة في مصفوفة مؤسساتية لم تتطور. كما قدم Juglar[2] هذا التحليل بعد 20 سنة فقط من بداية الاستعمار في الجزائر و اعتبر الجزائر عالقة في مصفوفة استعمارية لا يمكن أن تتطور[3].

المبحث الثالث: النماذج الناجحة في التنمية

أظهرت تحليلاتنا أن مسألة الإصلاح في الجزائر فشلت، في اعتقادنا، لنفس الأسباب التي طرحتها النظرية المؤسساتية الحديثة. المؤسسات السياسية و الارث التاريخي، السلطة و التوازنات السياسية و دور النخب هي العوامل التي أبقت الأوضاع على حالها و عارضت أي تغيير. لكن التاريخ الاقتصادي وثق لبعض النماذج الاقتصادية في العالم تمكنت من تجاوز هذه العقبات و تسجل نجاحات باهرة رغم أن ظروفها لم تكن أفضل من الظروف التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

في هذا الجزء نعرض بعض النماذج الناجحة و التي تمكنت، رغم الصدمات السياسية التي عرفتها، من تحقيق اداء اقتصادي متميز.

1-3 كوريا الجنوبية

من أفضل النماذج الاقتصادية و أحد أهم مراجع التنمية في العصر الحديث. لكن اليوم تعد القوة العالمية الحادية عشرة والاقتصاد الإقليمي الرابع بعد كل من الصين واليابان والهند . لقد تمكنت من مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 60 مرة بين الحرب الكورية و اليوم، حيث يعتبر ناتجه المحلي الإجمالي حاليا من أعلى المعدلات في العالم و يصنف ضمن "التنانين الآسيوية" الأربعة و عضو في G20 و OECD بعد أن كان الخمسينيات من القرن الماضي من أفقر دول العالم. اليوم، أصبحت كوريا الجنوبية تقدم كنموذج للخروج من التخلف والنجاح الاقتصادي بعد أن أصبحت واحدة من الدول الرائدة في مجال تقنيات المعلومات و البحث و التطوير.

هذه النتائج تحققت رغم الإرث التاريخي الثقيل للاحتلال الياباني و الحرب الكورية و كذا رغم عدم الاستقرار المؤسساتي الذي شهده البلد منذ الستينيات، حيث عرفت تسعة مراجعات دستورية وستة جمهوريات بين أنظمة استبدادية و ديمقراطية. بعد نهاية الحرب الكورية سنة 1953، كانت كوريا الجنوبية دولة مدمرة كليا من الناحية الاقتصادية، حيث خلفت الحرب دمار في البنية التحتية و عجز تجاري و عجز في الموازنة أدى إلى اللجوء للمساعدات

[1] Hamidani, Salim. "Colonial Legacy in Algerian–French Relations." *Contemporary Arab Affairs* 13.1 (2020): 69-85.

[*] CLÉMENT JUGLAR (1819-1905) من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بشكل دقيق بالدورات الاقتصادية من خلال دراسة تطور الأعمال في العديد من البلدان. و أحد رواد تحليل المؤسسات الاستعمارية.

[3] Parent, Antoine, and Robert Butler. "Clément Juglar and Algeria: three pillars of modern anti-colonial criticism." *Journal of Institutional Economics* 14.2 (2018): 393-408.

الخارجية. لكن بداية من الستينيات و سنوات السبعينات، استطاع الاقتصاد الكوري التغلب على تحديات الثمانينيات وأزمة التسعينيات وظل قادرا على المنافسة إلى اليوم.[1]

هناك من قارن الاستعمار الفرنسي في الجزائر مع الاستعمار الياباني لكوريا الجنوبية، حيث تحمل العديد من السياسات التي استخدمتها فرنسا في الجزائر واليابان في كوريا أوجه تشابه كبيرة. لقد استغلت اليابان الجزء الجنوبي من شبه جزيرة كوريا من أجل الإنتاج الزراعي و تأمين الغداء. أما الفرنسيون فتحول الاهتمام إلى الصناعة النفطية بعد اكتشافه في الخمسينيات. اليوم، يمثل النفط نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات بينما اليابان ساهمت في تطوير التصنيع الذي يعتبر امتداد لجهوذ العديد من الشركات اليابانية.

اعتبرت فرنسا الجزائر فرصة لإعادة توطين السكان وزيادة الإنتاج الزراعي بينما اليابان استعمرت كوريا كجزء من مشروع يهدف إلى اللحاق بالقوى الغربية العظمى. هذا الاختلاف ظهر أيضا من خلال تركيز فرنسا بشكل كبير على الموارد الطبيعية، على عكس التنمية الصناعية لليابان في كوريا الجنوبية. تم تطوير صناعات مثل النفط والتعدين والطاقة الكهرومائية بطريقة تهدف إلى إبقاء الجزائر معتمدة عليها حتى بعد الاستقلال. بينما استثمرت اليابان في التصنيع في كوريا الجنوبية سمح لها بظروف أحسن لتحقيق النمو الاقتصادي مقارنة باستراتيجية فرنسا الاستحواذية. هناك أيضا التباين بين الكوريتين، جنوب كوريا قد استفاد من التكنولوجيا في حين استغلت المناطق الجبلية من أجل الاستخراج في الشمال كوريا على الرغم من أنها لا تمتلك موارد ذات قيمة مثل النفط الجزائري، إلا أن استغلالها الاستعماري يشبه مع ذلك نوع الاستعمار الاستحواذي المادي.[2]

إن تمكن كوريا الجنوبية التغلب على الماضي التاريخي و على جغرافيتها فيعود أساسا لتفرد ثقافتها .إنها ليست جزيرة مثل اليابان ، و لا إمبراطورية مثل الصين و لكنها مجرد شبه جزيرة صغيرة في قارة آسيا الشاسعة. تملك ثقافة مختلفة كان لها القدرة على الاستفادة من مساهمة جيرانها. لقد سمحت هذه الثقافة والإرادة الجماعية للكوريين من تحويل المعرفة التي اكتسبوها من الماضي الى ميرات يستثمرون من خلاله لتطوير تقنياته الخاصة.[3] كوريا الجنوبية اليوم هي عاشر أكبر اقتصاد في العالم ولديها نظام ديمقراطي بينما لا تزال الجزائر دولة نامية عالقة في مشاكل اقتصادية و سياسية.

2-3 النموذج التركي

تشير تجربة التركية في النمو الاقتصادي، بدورها، إلى أهمية العوامل السياسية أو الحوافز السياسية و كذا أهمية حسم الصراعات السياسية أو ما يطلق عليه بالتسوية السياسية. حسب العديد من الباحثين، مشروع التنمية في هذا البلد تمتد جذوره إلى أواخر العهد العثماني، لكن الفترة الأهم في التحول الاقتصادي حدثت في القرن العشرين.

[1] Delissen, Alain. "Carrefour historique, carrefours historiographiques: les nouveaux passés de la Corée du Sud." *Materiaux pour lhistoire de notre temps* (2007): 20-25.

[2] Daniel, Viv. "A Comparative Perspective on Colonial Influence in the Effectiveness of Foreign Aid in South Korea and Algeria." (2021).44

[3] Milelli, Christian. *La Corée du Sud, nouveau modèle de la «nouvelle économie»?*. No. info: hdl: 2441/13iv5ic1hk81rp995636or05at. Sciences Po, 2003.

في البداية، ورغم التغييرات المؤسساتية التي أجرتها الجمهورية الجديدة ظلت القوة السياسية والاقتصادية في يد نخب الدولة وبقيت التغيرات الاقتصادية والمؤسساتية محصورة ضمن نطاق ضيق. أدى التوسع الحضري إلى توسيع القاعدة الصناعية واستمرت المؤسسات الاقتصادية الحكومية في لعب دور مهم كمورد للسلع الوسيطة. ومع ذلك، بدأت القوة السياسية والاقتصادية في التحول بعيدا عن الدولة. القادة الجدد كانوا الصناعيين الكبار والشركات في اسطنبول والجزء الشمالي الغربي من البلاد. لكن مع ازدياد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في السبعينيات، تحول التصنيع إلى الداخل و بدأت إستراتيجية تركيا الاقتصادية الموجهة نحو الداخل و هذا تحديدا بعد 1980. لقد أدت الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة إلى توسيع القاعدة الصناعية إلى مراكز جديدة عبر الأناضول.

لقد بدأت هذه البرجوازية الصاعدة في تحدي الصناعيين في اسطنبول في التسعينيات، بينما حكومة حزب العدالة والتنمية في السنوات الأخيرة حصلت على دعم نخب ناشئة في المحافظات، و بالتالي انتقلت القوة الاقتصادية من أنقرة إلى اسطنبول ومؤخرا نحو مجموعات صناعية جديدة في المحافظات. لكن رغم أن هذا التحول في السلطة السياسية لم يكن سهلا إلا أنه أنتج نظام سياسي متعدد.[1]

في مرحلة ما بعد 2011، التحولات الاقتصادية و السياسية لحزب العدالة والتنمية ارتبطت بعصر جديد من التنمية في ظل الاستبداد. في الحقيقة أن تراجع الديمقراطيات الغربية بصفتها نماذج للتنمية وإضعاف القيم الديمقراطية الليبرالية لعب دورا في تنامي استبداد بعض الدول الناشئة مثل الصين و روسيا. التجربة التركية في أواخر عهد حزب العدالة والتنمية تعكس هذه الاتجاهات الجديدة لتحول القوة. في هذا السياق، أصبحت روسيا والرأسمالية الاستبدادية للصين المرجع الرئيسي لتركيا وبديل عن الاتحاد الأوروبي. أيضا شخصية الرئيس أردوغان لعبت دورا في كسب دعم واسع للحفاظ على السلطة الرئاسية.[2]

لكن رغم هذه الصعوبات الا أنها نجحت فيما أخفقت فيه الجزائر و التي لخصها روابحي, عمر (2021) في العناصر التالية:[3]

- تركيا دولة لم تتعرض لاحتلال كامل في حين احتلت الجزائر لمدة 132 سنة؛
- الدولة الحديثة في تركيا قديمة حيث بعد سقوط الدولة العثمانية تأسست عام 1923، بينما استقلت الجزائر فقط في سنة 1962؛
- تراكم الخبرة ضد الانقلاب العسكري في تركيا أغنى من تجربة الجزائر بالإضافة إلى عدد الانقلابات العسكرية في تركيا 4 انقلابات ناجحة وواحدة فاشلة في 2016 أكثر من الجزائر من خلال انقلابين ناجحين.

---

1 Pamuk, Şevket. "Economic growth and institutional change in Turkey before 1980." *Understanding the Process of Economic Change in Turkey, Nova Science* (2010): 15-31.

2 Öniş, Ziya. "Turkey under the challenge of state capitalism: the political economy of the late AKP era." *Southeast European and Black Sea Studies* 19.2 (2019): 201-225.

3 روابحي, عمر . "Reforming Security and Justice sectors between Algeria and Turkey." *Annales de l'université d'Alger* 35.1 (2021): 1019-1035.

- أتاح انضمام تركيا إلى القوى الشرقية ، بما في ذلك إصلاح قطاعي الأمن والعدالة ، في حين افتقرت الجزائر إلى المنطقة الداعمة كما أن اعتماد الجزائر على فرنسا هو في حد ذاته عائق أمام أي انتقال ديمقراطي حقيقي.
- دور التحولات على مستوى النخب المسيطرة كانت عملية عميقة، فتحت في الأخير الطريق أمام حزب العدالة والتنمية ممثلا في النخبة الأناضول لكن في الجزائر ، النخب المقربة من فرنسا ما زالت تسيطر على المواقع الحساسة في الدولة.

3-3 النموذج الشيلي

تعتبر شيلي واحدة من أكثر دول أمريكا اللاتينية استقرارا اقتصاديا . لقد نجحت في تقليص الفقر بمقدار النصف ولهذا تسمى **بجاكوار** أمريكا الجنوبية قياسا بالتنانين الآسيوية. غالبا ما يستشهد بالاقتصاد الشيلي كحالة نموذجية للإصلاحات السياسية و الاقتصادية الناجحة على الرغم من اختلاف الأنظمة السياسية التي عرفتها. بدأت الإصلاحات في هذا البلد منذ سنة 1973 ، و التي فرضتها دكتاتورية Augusto Pinochet ، لكن النتائج اقتصادية واجتماعية كانت مختلفة:[1]

المرحلة الأولى من الإصلاحات (1973-1981) ، التي بدأت بعد الانقلاب العسكري عام 1973، بتأسيس نموذج نيوليبرالي من خلال اعتماد تدابير تحرير التجارة والتحرير المالي مصحوبة بعمليات خوصصة واسعة. لكن النتيجة كانت عكسية و عرف الاقتصاد الحقيقي انهيار عام 1982 حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14٪ و بلغ معدل بطالة نسبة 30٪ مع زيادة حادة في الفقر وعدم المساواة

المرحلة الثانية (1982-1989) من الإصلاحات قامت بها أيضا الديكتاتورية نفسها نحو سياسات أكثر براغماتية من خلال زيادة الرسوم الجمركية على الواردات و تحفيز التصدير "انتقائي" مع وضع لوائح صارمة في الأسواق المالية وإنقاذ البنوك الخاصة المفلسة. خلال الفترة بين 1986 و 1989، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل فعال بينما تدهور توزيع الدخل بشكل أكبر.

لكن مع التحول الديمقراطي في عام 1990 و ظهور الوفاق الديمقراطي، وهو تحالف من الاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين، نجح هذا البلد في التغيير الحقيقي. شملت الإصلاحات استعادة حقوق العمال و الإصلاح الضريبي لزيادة الموارد وتمويل زيادة الإنفاق الاجتماعي ، وإصلاح عميق لمواجهة التقلبات الدورية لسياسات الاقتصاد الكلي .

يرى البعض أن نجاح الإصلاحات المؤسساتية في شيلي يعود بالدرجة الأولى إلى الإجماع السياسي الواسع بشأن المسائل الاقتصادية. لقد تم الحفاظ على معظم السياسات الاقتصادية للنظام السابق و تم إضفاء الشرعية على النموذج الاقتصادي للسوق الحرة. و الأهم من هذا هو عدم المساس بالمصالح الواسعة التي كان يتمتع بها الطيف السياسي. خلال فترة ما بعد الديكتاتورية، و فوز المعارضة في الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 1989 ، اعتقد البعض أن هذه الخطوة قد تشكل تهديد للاقتصاد لكن النموذج الاقتصادي نجح في ظل التحول الديمقراطي. لقد قبلت النخب

[1] Ffrench-Davis, Ricardo. "L'économie chilienne depuis la crise globale." *Cahiers des Amériques latines* 2011.68 (2011): 51-68.

بالسياسات الاقتصادية الجديدة في ظل توازن سياسي و نظام انتخابي أدى إلى حماية مصالح القوى السياسية المختلفة.[1] فيما ذكر أخرون أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية في تشيلي تمتد للفترة الأخيرة من الدكتاتورية العسكرية ل Pinochet و التي وصفت باليبرالية.

اليوم، يتولى الرئيس Piñera رئاسة البلاد و هو في سن 35 سنة و هو الذي فاز في انتخابات2017 في الجولة الثانية بنسبة 54.6٪ .

في الحقيقة أن شيلي ليست المثال الوحيد عن النجاح في الاصلاحات بعد انهيار الديكتاتورية، هناك أيضا الحالة الاسبانية التي ورثت اقتصادا منهارا من حقبة دكتاتورية فرانكو، حيث كان يتميز بانعدام الحرية الاقتصادية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى كما كانت التبادلات الدولية جد محدودة. لكن بعد عملية التحرير الاقتصادي لسنة 1959 أصبحت واحدة من أقوى معدلات النمو في الدول الغربية و خاصة بفضل قطاع السياحة لتصنف القوة الصناعية التاسعة في العالم في سنة 1975.

في افريقيا أيضا، رواندا تشهد نهضة اقتصادية لافتة. في كتابهما " الاقتصاد الرواندي على مفترق طرق التنمية " (2020) Gouranga و Johnson ، أشادا بتجربة رواندا في افريقيا و أظهرا كيف تحولت المظاهر السلبية في أقل من ثلاثة عقود الى بواذر لتنمية حقيقية. لقد تمكن هذا البلد الإفريقي من إجراء تحول اقتصادي واجتماعي مهم وأصبحت بمثابة نموذج للعديد من البلدان الأفريقية التي تتطلع إلى نهضة حقيقية. بعد ثلاثة سنوات من الحرب الأهلية التي دمرت البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، تشهد رواندا حاليا نموا اقتصاديا قويا متبوع بانخفاض في الفقر و تحسن في البنية التحتية.[2]

تظهر هذه التجارب، أنه رغم أن مسألة التغيير كانت جد معقدة الا أنها تجاوز المراحل الانتقالية بنجاح. بدوره، الاقتصاد الجزائري عرف محاولات متعاقبة لتغيير الوضع لكن النتائج تجسدت في عدم القدرة على إرساء مؤسسات فعالة بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتغير. تجربة سنوات التسعينيات تعطي فكرة واضحة عن مقاومة الإصلاحات في الجزائر، لقد أظهرت استحالة أي إصلاح سياسي أو اقتصادي نتيجة صراع قوى الظل و هو ما يؤكد أن الأزمة الجزائرية كانت في أساسها سياسية. لا البرامج "الأيديولوجية" لصندوق النقد الدولي ولا الوفرة المالية كانت كفيلة بإعادة الأوضاع الاقتصادية لحالة الاستقرار و تخطي حالة الجمود الذي عرفه منذ 1991.[3] البعض يعتقد أن طبيعة التوازن السياسي و استخدام الريع النفطي طوال هذه الفترة عكس الأزمة السياسية و الاجتماعية وأن الأطراف

[1] Labán, Raúl, and Felipe Larraín. "4. Continuity, Change, and the Political Economy of Transition in Chile." *Reform, Recovery, and Growth*. University of Chicago Press, 2007. 115-150

[2] Das, Gouranga G., and Rukundo Bosco Johnson. *Rwandan Economy at the Crossroads of Development*. Springer Singapore, 2020.

[3] Benderra, Omar. "Économie Algérienne 1986-1998: Les réseaux aux commandes de l'État." *Extrait de la Méditerranée des réseaux, Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb, sous la Direction de Jocelyne Cesari. Paris: Maisoneuve et Larose* (2002).https://algeria-watch.org/?p=54524 consulté le 21/09/2018.

السياسية و الاقتصادية الفاعلة لم تكن لها مصلحة في إصلاح النظام.[1] بينما يرى آخرون أنه لم تتوفر الظروف المناسبة لاحتواء التحول المؤسساتي:[2]

" التنمية لم تكن لتقتصر على إعداد الخطط الوطنية، فإن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يقتصر على تحول الإطار المؤسساتي. كان يجب أن تهيئة الهياكل الإدارية والاقتصادية و لتكييفها مع قواعد اللعبة الجديدة [...] كان من الضروري التحكم في فترة لتحوللتكون قصيرة قدر الإمكان ، لا سيما من خلال الإعداد المناسب للعملية[...] و أن الانتقال لا يجب أن يختصر في إصدار القوانين."

في آخر دراسة ل Acemoglu و الأخرون (2020)استخدما مصطلح الركود المؤسساتي(institutional stasis) للتعبير عن استمرار مجموعة معينة من المؤسسات . في اعتقادهما أن السلطة السياسية تعيد إنتاج هيمنة المجموعات القوية التي تختار إبقاء هذه المؤسسات و إدامتها. في الحقيقة أن الجماعات السياسية القائمة ليست عاجزة عن التغيير لكن التغييرات المؤسساتية قد تذهب في اتجاهات لا تخدم مصالحها لهذا تختار ما أطلقا عليه ب الاستقرار الاستراتيجي و الذي تلجأ في مرحلتهالى تصميم مؤسسات جديدة ليس من أجل التغيير و إنما لتعزيز الترتيبات المؤسساتية القائمة.[3]

بالمقابل، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الإصلاحات المؤسساتية مستحيلة. في تقريره لسنة 2017، البنك الدولي أشار الى أنه على الرغم من هذه الصعوبات ، فقد أظهر التاريخ أن التغيير يمكن أن يحدث، فقد تمكنت العديد من المجتمعات التي كانت فيها السلطة في أيدي قلة من تحقيق التنمية. يمكن أن يأتي الضغط السياسي من أجل الإصلاح من أعلى إلى أسفل أو العكس من القاعدة إلى القمة و غالبا ما يتحقق هذا نتيجة التحالفات بين النخب و و أفراد المجتمع. التغيير المؤسساتي يعمل على تغيير توزيع السلطة التي تؤثر بدورها على قدرة مجموعات مختلفة من النخب و أفراد المجتمع على حل مشاكل العمل الجماعي لديهم.[4]

النماذج التي ذكرناها، تمكنت من تجاوز العوائق التي عرفتها عملية التنمية في الجزائر و منه يمكن أن نخلص الى أن التغيير يمكن أن يتحقق. لقد أعطت هذه الدول مثالا لامكانية التغيير و أن الفقر و التخلف ليست أمور حتمية و أنه يمكن التخلص من الارث الاستعماري.

لقد ذكرنا أمثلة من أسيا و أمريكا اللاتينية و أوربا و حتى افريقيا، و قد لا يكون من المنطقي إجراء مثل هذه المقارنات أو أخذ هذه التجارب كمرجع مطلق، مع العلم أن الظروف رغم تشابهها فإنها تتباين و أن بعض العوامل التي قد تكون خارجية أو أعمق مما نعتقد. لهذا من غير الممكن أن تتشابه النجاحات و أن النماذج الناجحة في بلد ما ليس بالضرورة أن تنجح في بلد آخر. هنا يبرز دور الخصائص المحلية و الاستغلال الأمثل للأفضلية التي يتميز بها كل بلد و كل أمة.

[1] Mira, Rachid., Op.Cit., P 10.

[2] Liassine, Mohammed. "LES RÉFORMES ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE UNE TRANSITION VERS L'ÉCONOMIE DEMARCHÉ?." (1996).p65

[3] Acemoglu, Daron, Georgy Egorov, and Konstantin Sonin. *Institutional Change and Institutional Persistence*. No. w27852. National Bureau of Economic Research, 2020.32

[4] World Bank. "Enhancing Governance for Development: Why Policies Fail." 2017. 51-82.

خاتمة الفصل

ناقشنا في هذا الفصل أهم العوامل التي بنينا عليها مقاربتنا في تفسير أسباب عدم نجاح الاصلاحات في الجزائر مثل تأثير الريع البترولي و مجموعة من العوامل المؤسساتية السياسية و توزيع السلطة السياسية و كذا دور العوامل التاريخية و الثقافية في استمرار المؤسسات غير الفعالة.

في الأخير خلصنا الى أن نوع المؤسسات الاقتصادية هي انعكاس للمؤسسات السياسية التي تتفق عليها الأطراف السياسية و النخب الاقتصادية. و مع اصرار هذه النخب على الحفاظ على سلطتها و مصالحها قاومت أي اصلاح أو تغيير رغم أن هذا الاطار المؤسساتي شجع على الفساد و غذى سلوك البحث عن الريع" rent seeking".

صحيح أن عملية التغيير معقدة و أن الاصرار على الاصلاح قد يؤدي لنتائج عكسية الا أن هناك النماذج التي ذكرناها نجحت في ايجاد توازنات سياسية من خلال اعادة بناء أنظمة ديمقراطية غيرت بفضلها اقتصادياتها وأوضاعها الاجتماعية و تمكنت من تحقيق معدلات نمو جيدة.

خاتمة الجزء الثاني

تمهيدا للدراسة التطبيقية، بدأنا هذا الجزء بأدبيات الدراسة من خلال عرض مجموعة من الدراسات التجريبية التي تناولت إشكالية التنمية و النمو الاقتصادي عبر فرضيات المحددات المؤسساتية. لقد أظهرت معظم الدراسات تأثيرا مهما للنوعية المؤسساتية على مستويات الأداء الاقتصادي لهذه الدول. انتقاء الدراسات كان بهدف خدمة المقاربة التي اخترناها لتفسير الوضع الاقتصادي و حالة الانسداد التي يعرفها حيث ركزنا على المؤسسات السياسية و الاقتصادية.

الدراسة القياسية شملت عينة تجريبية مكونة من 16 دولة متباينة المستويات في الفترة 2000-2018 و هذا باستخدام تقنية بيانات Panel الساكنة. كما تمت الاستعانة بعينة ضابطة مكونة من 14 دولة نامية و كان الهدف منها التحليل المقارن من خلال الرسوم البيانية و الأشكال.

بعد إجراء مجموعة من الاختبارات الخاصة بجودة النموذج، تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة الذي أظهر أن معظم المؤشرات المؤسساتية لها تأثير ايجابي على نمو نصيب الفرد في الناتج و أنها ذات دلالة إحصائية. هذه النتائج تم تدعيمها بمجموعة من الرسوم البيانية و كذا بمجموعة من الدراسات التجريبية التي تحصلت على نفس هذه النتائج.

على ضوء هذه النتائج، تمت مناقشة أهم العوامل التي بنينا عليها مقاربتنا في تفسير أسباب عدم نجاح الإصلاحات في الجزائر مثل تأثير الريع البترولي و مجموعة من العوامل المؤسساتية الاقتصادية و السياسية و كذا دور العوامل التاريخية و الاجتماعية في مقاومة التغيير.

في الأخير خلصنا إلى أن نوع المؤسسات الاقتصادية هي انعكاس للمؤسسات السياسية التي تتفق عليها الأطراف السياسية و النخب الاقتصادية. و مع إصرار هذه النخب على الحفاظ على سلطتها و مصالحها قاومت أي إصلاح أو تغيير رغم أن هذا الإطار المؤسساتي شجع على الفساد و شجع على البحث عن الريع.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

اشكالية التنمية في الجزائر من المواضيع التي لقيت و تزال اهتماما وسط الباحثين و الأكاديميين في تخصصات كثيرة. بعد عرض الموضوع و طرح الإشكالية و بعد تحديد الفرضيات المتعلقة بها، تم عرض الجزء النظري الذي تناول كيف النظريات المفسرة لأسباب تخلف البلدان النامية. هذه التفسيرات اختلفت بين عوامل مادية و عوامل غير مادية. التجارب التاريخية للبلدان الصناعية، كان لها تأثيرها على النظريات التي تلت الحرب العالمية الثانية. بينما أثرت الأيديولوجية الاشتراكية على مجموعة أخرى من النظريات التي سادت اقتصاد التنمية خلال أواخر الستينات والسبعينات و التي كانت أكثر راديكالية. أيضا، كان للمؤسسات المالية الدولية، من خلال مؤتمر واشنطن، وجهة نظرها حول المشاكل التي واجهت الدول النامية في فترة الثمانينيات.

لكن أمام فشل كل هذه النظريات في إعطاء أسباب مقنعة حول وضعية الدول الجنوب، ظهرت مجموعة أخرى من النظريات والتي اعتقدت أنه من غير المرجح أن تنحصر أسباب التخلف في العوامل الاقتصادية المادية المجردة وإنما تتجاوزها لتشمل عوامل أعمق مثل الثقافة، الجغرافيا و المؤسسات.

لقد عمدنا في الجزء الأول من الدراسة الى العرض النظري للنظريات السائدة بالاضافة الى تحليل مختلف مراحل الاقتصاد الجزائري و نتائج عقود من برامج التنمية و الإصلاحات الاقتصادية. خاصة الفترة بين 2000 و 2018 التي اتسمت بوفرة مالية غير مسبوقة بفضل ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

خلال تاريخه، مر الاقتصاد الجزائري بعدة فترات، الأولى التي تلت الخروج من الاستعمار التي كان لها تأثير كبير على مسار التنمية الاقتصادية بعد الاستقلال. الفترة الثانية هي فترة الاقتصاد الموجه و سياسات التخطيط المعتمدة من طرف الحكومات المتعاقبة الى غاية نهاية التمانينيات. أخيرا، الفترة الثالثة التي عرفت موجة الإصلاحات و عملية الانتقال التي لم يخرج منها الاقتصاد الجزائري و لم تتغير طبيعته الريعية الى اليوم.

كما تناول الجزء الثاني، الجزء التطبيقي الذي بدأناه بأدبيات الدراسة من خلال عرض مجموعة من الدراسات التجريبية التي ناقشت أهم المقاربات المؤسساتية. لقد أظهرت معظم هذه الدراسات تأثيرا مهما لهذه العوامل على التنمية من خلال التأثير على المحددات المباشرة للنمو الاقتصادي. كما تضمن هذا الجزء الدراسة القياسية لعينة تضم 16 دولة من مختلف بلدان العالم و هذا باستخدام تقنية بيانات Panel خلال الفترة 2000-2018. كما تمت الاستعانة بعينة ضبط ضمت 14 دولة من البلدان النامية من أجل مقارنة النتائج من خلال التحليل البياني.

على مدى العقود الماضية، حظيت المؤسسات باهتمام كبير، خاصة بعد إنشاء العديد من المؤشرات التي تقوم بقياسها و التي سهلت مهمة الباحثين في إظهار تأثيرها على الأداء الاقتصادي للدول. لقد أظهرت هذه المؤشرات أن لدى البلدان النامية بشكل عام مؤسسات منخفضة الجودة و تفتقر إلى الفعالية الكافية لتطوير اقتصاديات هذه الدول. لقد أظهرت الدراسات الحديثة أنها مصدر انتشار الفساد و توسيع أنشطة البحث عن الريع بدلا من تطوير أنشطة الإنتاج.

كما أنها تعكس ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال و عدم استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة جراء التعقيدات البيروقراطية و انتشار الفساد.

لهذا تم الاعتماد على المؤشرات المؤسساتية كمحددات رئيسية في النموذج، حيث ساهمت بالاضافة الى متغيرات التحكم الأخرى في تفسير مستوى التنمية في بلدان العينة. نموذج التأثيرات الثابتة، أظهر أن 59.30٪ من التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي يفسر بالمتغيرات التفسيرية للنموذج. كما بلغت R^2 "within" قيمة بلغت 0.5470، مما يشير إلى أن التأثيرات الثابتة للبلد في النموذج، تساعد في تفسير النموذج بنسبة 54.70٪ و هو ما يعني أن متغيرات النموذج تفسر التغيرات في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. أما النسبة المتبقية فقد تعود إلى متغيرات أخر غير مدرجة في النموذج.

أيضا تشير النتائج إلى أن مؤشرات كل من الفساد، الديمقراطية، الحقوق السياسية و الحرية الاقتصادية، الحرية الاقتصادية و التضخم ارتباطا ايجابيا مع المتغير التابع. بينما ارتبطت مؤشرات الاستقرار السياسي و الانفتاح التجاري و التنويع الاقتصادي عكسيا مع المؤشر التابع.

بالنسبة لمؤشر الفساد كان له تأثير موجب و ذو إشارة موجبة و دلالة إحصائية عند $p < 0.01$ و هذا يعني وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي أيأن زيادة بنسبة 1٪ في مؤشر الفساد تؤدي إلى ارتفاع نمو لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.37 ٪. و هو ما يتعارض مع الفرضية السائدة القائلة بأن الفساد يعيق التنمية و يتفق مع فرضية "الفساد الفعال".

فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية، فان تأثير الاستقرار السياسي على نمو لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج هو ذو إشارة سالبة و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.01$ و هو ما يشير الى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. لهذا مقياس هذه الاحتمالية وجدنا انه يتناسب عكسيا مع زيادة نسبة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي زيادة في هذه الاحتمالية بدرجة واحدة تؤدي لتراجع بحوالي 0.29٪. و هو ما يثبث أن البلدان الأكثر استقرارا هي التي تسجل مستويات جيدة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للديمقراطية فزيادة معدل بنسبة واحدة في هذا المؤشر يزيد من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 0.14 ٪ و الحقوق السياسية وجدنا أن هناك تأثير ايجابي لهذا المؤشر على نمو لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.01$. و هي نفس علاقة مؤشر المساءلة الديمقراطية، حيث أن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر تؤدي لزيادة بحوالي 0.10٪ في نصيب الفرد في الناتج.

المؤسسات الاقتصادية الممثلة في مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية فالنتيجة كانت ايجابية و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.01$ ، حيث أن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر ترفع من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 0.51 ٪ و هو ما يدعم فرضية أن الحرية الاقتصادية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغيرات التحكم، كل من مؤشر الانفتاح التجاري و مؤشر التنويع الاقتصادي كان لهما تأثير سلبي على نمو لوغاريتم نصيب الفرد في الناتج و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.05$ و $p < 0.01$ على التوالي. ارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة واحد بالمائة تؤدي إلى تراجع ب 0.001٪ في نمو لوغاريتم نصيب الفرد.

تشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن المؤسسات الاقتصادية و السياسية هي المحدات العميقة للتنمية، ومنه يمكن تأكيد الفرضية الرئيسية المؤسسات الاقتصادية غير الفعالة شجعت على سلوك البحث عن الريع و سوء تخصيص الموارد و أن هذه المؤسسات هي انعكاس لمؤسسات سياسية موروثة استمرت حفاظا على مصالح النخب على مستوى السلطة.

H1: تاريخيا، اعتمدت النظرية الاقتصادية على العوامل المادية لتفسير ظاهرة التخلف في البلدان النامية و أن هيمنة الدول الصناعية على الأسواق العالمية هي من يقف وراء بقاء هذه الدول تحت طائلة الفقر. لكن هذه النظريات أثبتت عجزها بعد أن تمكنت العديد من الدول عبر العالم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستمرة من خلال اعتماد نماذج اقتصادية خاصة بها و أن النموذج الغربي للتنمية لا يمكن أن يطبق على جميع البلدان.

H2: النظرية المؤسساتية الجديدة ابتعدت عن التحليل المادي التقليدي الذي أثبث عجزه عن اعطاء الحلول للدول النامية و ساهمت في إدراج عوامل أعمق في تحليل أسباب التخلف. النوعية السيئة للمؤسسات في البلدان النامية ساهمت في عدم تمكن هذه البلدان من حسن ادارة اقتصادياتها و تخصيص الموارد المتاحة لديها بطريقة فعالة.

H3: المؤسسات التاريخية غير الفعالة أو "الاستحواذية" و الموروثة عن الاستعمار انعكست سلبا على مستوى التنمية في كثير من الدول خاصة في إفريقيا واستمرت في خدمة مصالح أجنبية من خلال النخب السياسية الفاسدة.

H4: المؤسسات الاقتصادية هي نتيجة للمؤسسات السياسية لأنه من مصلحة الجهات المستفيدة من الريع في الجزائر الإبقاء عليها وأي محاولة لتغييرها تلقى مقاومة من هذه الأطراف. لقد افتقدت الجزائر لنموذج اقتصادي واضح المعالم و الذي تؤكده القرارات الظرفية و غير المدروسة التي تدخل عادة في خانة "مستعجل" .

فرضية المؤسسات السياسية و التاريخية التي اعتمدنا عليها في تحليلنا، ترى أنه من المستحيل الاتفاق على مؤسسات اقتصادية معينة بين الأطراف المتنافسة، لهذا غالبا ما يكون التوزيع الموروث للسلطة السياسية هو القوة السياسية المهيمنة و هو العامل المحدد للمؤسسات و القوة السياسية المهيمنة هي من تحسم نوع المؤسسات السياسات والاقتصادية و هو في اعتقادنا ما حدث في الجزائر. سوء توزيع السلطة أدى الى عدم الاستقرار السياسي و التأسيس للفساد وهي عوامل كافية للبقاء في هذه الوضعية. كما أن إصرار هذه النخب على الحفاظ على السلطة أدى إلى مقاومة أي تغيير و على إنشاء تكوينات مؤسساتية تتماشى مع احتياجات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتغير. وهذا ما يبرز أهمية مسألة التغيير المؤسساتي في تطور الاقتصاد الجزائري. مسألة التغيير المؤسساتي معقدة و هذا ما أشارت اليه النظرية المؤسساتية الجديدة من خلال ، خاصة، أعمال North ، Acemoglu و Robinson ، خاصة في آخر دراسة ل Acemoglu و الأخرون (2020) التي استخدمت مصطلحات الركود المؤسساتي أو الاستقرار الاستراتيجي كتعبير عن

استمرار مجموعة معينة من المؤسسات لأن السلطة تعيد إنتاج سيطرة المجموعات القوية التي تختار الإبقاء على هذه المؤسسات و إدامتها.

صحيح أن اشكالية التنمية ظاهرة عالمية و تمس أغلبية دول العالم، لكن مع هذا، كما ذكرنا، أن هناك دول استطاعت ايجاد تكوينات مؤسساتية مناسبة لتطوير اقتصادياتها.

من هذه الدراسة، حصلنا على بعض النتائج المهمة و التي تكشف عن الأسباب التي يجب تجاوزها من أجل نجاح الاصلاحات بهدف تحسين الإطار المؤسساتي ومحاربة الفساد كجزء من تعزيز الحوكمة الرشيدة. الاستقرار السياسي وتعزيز الحقوق السياسية تبقى من أهم الاصلاحات التي يجب التركيز عليها من أجل فتح العملية السياسية أمام جميع النخب و بالتالي اعادة التوزيع المتكافئ للسلطة السياسية التي تبقى المصدر الأساسي للمؤسسات الاقتصادية. هذه الأخيرة، بدورها تزيد من ثقة المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال النشطة في القطاع الموازي لدخول الاقتصاد الرسمي. كما تسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ارساء مؤسسات حقوق ملكية قوية ومؤسسات بيروقراطية غير معقدة. من المؤكد أنه لا يوجد نموذج اقتصادي صالح لجميع الدول و أنه من غير الممكن النجاح من خلال استنساخ النماذج الناجحة و بالتالي يجب استغلال ما تملكه الجزائر من مقومات بشرية و مادية من أجل ايجاد النموذج المناسب.

في الأخير، من المؤكد أنه لا يوجد عمل بشري مثالي و أن هذه الدراسة حملت العديد من النقائص لأن اشكالية التنمية في الجزائر عملية غاية في التعقيد و تحتاج إلى معالجة متعددة الجوانب من خلال اشراك عديد التخصصات مثل الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع و غيرها .و عليه ومن أجل الأبحاث المستقبلية، يمكن أن نقترح ما يلي:

- من الضروري زيادة الفترة الزمنية وإجراء مقارنات من خلال عينة أوسع من البلدان. أيضا، نوصي بتقسيم هذه العينة التجريبية حسب بعض المؤشرات المهمة مثل الاستقرار السياسي أو درجة الحرية الاقتصادية. كما نرى أنه من الضروري استخدام المؤشراتInstrimental varible و هي المؤشرات التي يكون لها تأثير غير مباشر على المتغير التابع من خلال استخدامها كمتغيرات وهمية مثل نوع النظام الاستعماري للبلد أو الاصل القانوني و غيرها.
- أيضا، يوصى باستخدام نماذج قياسية أكثر تطورا مثل النماذج الديناميكية لبيانات بانل مثل تقنية GMM والتي تأخد في الاعتبار قيم t-1 للمتغير التابع كمتغير مفسر.
- على اعتبار أن طبيعة العلاقة بين المؤسسات و النمو الاقتصادي تلقى جدل واسع ، يوصى بالاعتماد على طرق التحليل القياسي التي تسمح بتحديد اتجاه هذه العلاقة مثل تحليل سببية من خلال اختبار toda yamamoto causality التي بامكتنه تحديد العلاقات السببية ثنائية الاتجاه أيضا.
- قد يكون من المهم تكرار نفس الدراسة باستخدام بعض مؤشرات قياس المؤسسات السياسية التي تمتد قياساتها الى فترات سابقة و التي وضعت بأثر رجعي، مثل بيانات Polity IV التي تعود إلى سنة 1800. و هذا يسمح بتحليل تطور الاقتصاد الجزائري ضمن مقاربة تاريخية مع أن بيانات الجزائر في هذه القاعدة تعود لسنة 1962.

مع ذلك، التحديات التجريبية صعبة و لعل أهمها دقة البيانات و اشكالية قياس المؤسسات التي تبقى محل جدل واسع Acemoglu و الآخرون 2014 يرون أن هناك مجال واسع لتطوير مقاييس أفضل للمؤسسات من أجل التأكد من العلاقة بين التنمية المؤسساتية و التنمية، لهذا الأبحاث المستقبلية يجب أن ترتكز على مصادر أخرى للمتغيرات.

قائمة المصادرو المراجع

المراجع باللغة العربية

1. جميلة فار. "واقع و رهانات الهيئة الوطنية و الديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد." مجلة الحقوق والحريات 02 (2018)

المراجع باللغات الأجنبية

- Abbas, Mehdi. "L'ouverture commerciale de l'Algérie." Revue Tiers Monde 2 (2012).
- Abdelkader, Hossam Eldin Mohammed. "Political instability and economic growth in Egypt." Review of Middle East Economics and Finance 13.2 (2017)
- Abdoun, Rabah. "UN BILAN DU PROGRAMME DE STABILISATION ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE (1994/1998)." les cahiers du CREAD 46/47 (1998)
- Abdulahi, Mohamued Elyas, Yang Shu, and Muhammad Asif Khan. "Resource rents, economic growth, and the role of institutional quality: A panel threshold analysis." Resources Policy 61 (2019)
- Abubakar, Sule. "Institutional quality and economic growth: evidence from Nigeria." African Journal of Economic Review 8.1 (2020)
- Acaravci, Ali et al "The Relationship between Institutional Structure and Economic Growth: A Comparative Analysis for Selected Countries." International Journal of Economics and Financial Issues 7.6 (2017)
- Acaravci, Ali, and Sinan Erdogan. "The Relationship between Institutional Structure and Economic Growth: A Comparative Analysis for Selected Countries." International Journal of Economics and Financial Issues 7.6 (2017).
- Acemoglu, Daron et al Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty. Crown Books, 2012,P144.
- Acemoglu, Daron et al "Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail." Public Choice 181.1-2 (2019)
- Acemoglu, Daron et al "The role of institutions in growth and development." ,leadership and grwth 135(2010)
- Acemoglu, Daron et al ,The emergence of weak, despotic and inclusive states. No. w23657. National Bureau of Economic Research, 2017
- Acemoglu, Daron et al., "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." Handbook of economic growth 1 (2005)
- Acemoglu, Daron et al., "Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail." Public Choice (2019)

- Acemoglu, Daron et al., "Reversal of fortune: Geography and institutions in the making of the modern world income distribution." The Quarterly journal of economics 117.4 (2002)
- Acemoglu, Daron et al., "The colonial origins of comparative development: An empirical investigation." American economic review 91.5 (2001)
- Acemoglu, Daron et al., The emergence of weak, despotic and inclusive states. No. w23657. National Bureau of Economic Research, 2017
- Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. "De facto political power and institutional persistence." American Economic Review96.2 (2006.
- Acemoğlu, Daron, and James A. Robinson. "Paths to inclusive political institutions." Economic history of warfare and state formation. Springer, Singapore, 2016.
- Acemoglu, Daron, et al. "Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth." Journal of monetary economics 50.1 (2003): 49-123
- Acemoglu, Daron, et al. "Reevaluating the modernization hypothesis." Journal of monetary economics 56.8 (2009)
- Acemoglu, Daron, Georgy Egorov, and Konstantin Sonin. Institutional Change and Institutional Persistence. No. w27852. National Bureau of Economic Research, 2020.
- Acemoglu, Daron. "Causes profondes de la pauvreté. Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique." Finances & Développement(2003)
- Acemoglu, Daron. Modeling inefficient institutions. No. w11940. National Bureau of Economic Research, 2006.
- Acemoglu, Daron. The form of property rights: Oligarchic vs. democratic societies. No. w10037. National Bureau of Economic Research, 2003
- Achy, Lahcen. The price of stability in Algeria. Vol. 25. Carnegie Endowment for International Peace, 2013.
- Adarov, Amat et al., Industrialisation and Economic Development in Europe. No. 123. The Vienna Institute for International Economic Studies, wiiw, 2016.
- Addi, Lahouari. "Forme néo-patrimoniale de l'État et secteur public en Algérie." (1990).10
- Addi, Lahouari. "Système politique et paix civile en Algérie." Confluences méditerranée 1 (2017):
- Addi, Lahouari. "The political contradictions of Algerian economic reforms." Review of African political economy 33.108 (2006)
- Adler, Paul S., and Seok-Woo Kwon. "Social capital: Prospects for a new concept." Academy of management review 27.1 (2002)
- Agbiboa, Daniel Egiegba. "Between corruption and development: The political economy of state robbery in Nigeria." Journal of business ethics 108.3 (2012)

- Ahmed, Shabbir, and Hafiz Khalil Ahmad. "Impact of Economic and Political Freedom on Economic Growth in Asian Economies." European Online Journal of Natural and Social Sciences 9.1 (2020)
- Aidt, Toke S. "Corruption, institutions, and economic development." Oxford review of economic policy 25.2 (2009)
- Aidt, Toke, Jayasri Dutta et al"Governance regimes, corruption and growth: Theory and evidence." Journal of Comparative Economics 36.2 (2008)
- Akacem, Kada. "Economic reforms in Algeria: an overview and assessment." The Journal of North African Studies 9.2 (2004)
- Akcigit, Ufuk, et al. The Past, Present, and Future of Economics: A Celebration of the 125-Year Anniversary of the JPE and of Chicago Economics. The Field Experiments Website, 2017
- Alam, Md Rafayet, E. Kiterage, and Bedane Bizuayehu. "Government effectiveness and economic growth." Economic Bulletin 37.1 (2017)
- Alchian, Armen A. "Some economics of property rights." Il politico (1965)
- Alesina, Alberto et al., "Culture and institutions." Journal of Economic Literature 53.4 (2015)
- Alexander, Gerard. "Institutions, path dependence, and democratic consolidation." Journal of theoretical politics 13.3 (2001)
- Aliero, H. M., and Muftau O. Olarinde. "Institutions, Macroeconomic Policies and Economic Growth in Africa: Evidence from Panel Data." Journal of Asian Development 5.2 (2019)
- Allison, Paul D. "Asymmetric fixed-effects models for panel data." Socius 5 (2019)
- Alshammari, Nayef, WaelAlshuwaiee, and NourElhudaAleissa. "Does "Good" Governance Promote Economic Growth According to Countries' Conditional Income Distribution." Journal of Reviews on Global Economics 8 (2019): 1046-1061.
- Alston, Lee, and Bernardo Mueller. Economic backwardness and catching up: Brazilian agriculture, 1964–2014. No. w21988. National Bureau of Economic Research, 2016.
- Amin, Samir. "LE MODÈLE THÉORIQUE D'ACCUMULATION et de développement dans le monde contemporain: LA PROBLÉMATIQUE DE TRANSITION." Revue Tiers Monde(1972)
- Amin, Samir. Maldevelopment: anatomy of a global failure. Fahamu/Pambazuka, 2011.
- Amorim, Guilherme, and Marcelo Eduardo Alves Da Silva. "Governance and Growth: A Panel VAR Approach." (2016)
- Andreea-Oana, Iacobuţă. "A New Approach in Economics: Transaction Costs Theory." ANALELE UNIVERSITĂŢII DIN ORADEA (2009)
- Andreff, Wladimir. "Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie." Confluences Méditerranée 4 (2009)
- Angeles, Luis. "Institutions, property rights, and economic development in historical perspective." Kyklos 64.2 (2011):

- Angner, Erik. "The history of Hayek's theory of cultural evolution." Studies in History and Philosophy of Science Part C: Studies in history and philosophy of biological and biomedical sciences 33.4 (2002)
- Angrist, Noam, et al. "Measuring human capital." Available at SSRN 3339416 (2019)
- Ankarloo, Daniel. "New institutional economics and economic history." Capital & Class 26.3 (2002): 9-36.p13
- Antonakakis, Nikolaos, et al. "Oil dependence, quality of political institutions and economic growth: A panel VAR approach." Resources Policy 53 (2017)
- Anyim, Anyim Benjamin, et al. "The implications of Acemoglu and Robinson's critical junctures and the weight of history on the Nigeria socio-political development." International Journal of Humanities and Innovation (IJHI) 2.2 (2019)
- Aoki, Masahiko. "Endogenizing institutions and institutional changes." Journal of Institutional Economics 3.1 (2007).
- Aoudia, Nassira. "Les Caractéristiques générales du processus d'industrialisation: cas des pays du Sud-est asiatique et quelques enseignements pour l'Algérie." (2017)
- Arezki, Rabah et al "Oil rents, corruption, and state stability: Evidence from panel data regressions." European Economic Review 55.7 (2011)
- Arizpe, Lourdes. "The intellectual history of culture and development institutions." Culture, diversity and heritage: Major studies. Springer, Cham, 2015.
- Arrow, Kenneth J. "Gifts and exchanges." Philosophy & Public Affairs (1972).
- Ateş, Hamza et al., "Dependency Theory: Still an Appropriate Tool for Understanding the Political Economy of the Middle-East?." Atatürk Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi 19.2 (2005).
- Awad, Atif, and HodaRagab. "The economic growth and foreign direct investment nexus: Does democracy matter? Evidence from African countries." Thunderbird International Business Review 60.4 (2018)
- Ay, Ahmet, OktayKızılkaya, and Tuba Akarc. "Gelişmekte Olan ÜlkelerdeYolsuzlukveDemokrasi'nin DYY ÜzerindekiEtkisi: AmpirikBirİnceleme." Business & Economics Research Journal 7.3 (2016).
- Baland, Jean-Marie et al "Governance and development." Handbook of development economics. Vol. 5. Elsevier, 2010.
- Balasubramanyam et al "Foreign direct investment and growth in EP and IS countries." The economic journal 106.434 (1996).
- Bardhan, Pranab. "Corruption and development: a review of issues." Journal of economic literature 35.3 (1997)

- Barjot, Dominique. "Le développement économique de la Corée du Sud depuis 1950." Les Cahiers de Framespa. Nouveaux champs de l'histoire sociale 8 (2011)
- Barone, Charles A. Marxist thought on imperialism: survey and critique. Routledge, 2016. Barrett, Christopher B. "Development economics: An overview." (2007).
- Barro, Robert J. Determinants of democracy. No. 570. Harvard Institute for International Development, Harvard University, 1997.
- Basnet, Subarna. "Institutions and Economic Growth of Landlocked Nations–part of dissertation." (2017).
- Bass, Hans H. "Ragnar Nurkse's Development Theory: Influences and Perceptions." Ragnar Nurkse (1907-2007): Classical development economics and its relevance for today(2011)
- Batifoulier, Philippe, Olivier Biencourt, and Guillemette De Larquier. "L'Économie des conventions et les théories des conventions." Document de travail FORUM. No. 2. 2003.
- Bedrani, S. "L'agriculture depuis 1962: histoire d'un échec." Algérie. De l'indépendance à l'état d'urgence. Sous la direction de M. Lakehal.–Paris: Larmises/L'Harmattan (1992).
- Begga, Chérif et al "Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic of Globalization?." Topics in Middle Eastern and North African Economies 16 (2014).
- Belarbi, Yacine, Lylia Sami, and Said Souam. "Effects of institutions and Natural resources in a multiple growth regime." Economic Research Forum Working Papers. No. 905. 2015.
- Benabdallah, Y. "Le développement des infrastructures en Algérie: quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement?." Article disponibles sur le site «www. gate. cnrs. fr/unecaomc (2008).
- Benabdallah, Youcef. "Rente et désindustrialisation." Confluences Méditerranée 4 (2009).
- Benachenhou, Abdellatif. Formation du sous-développement en Algérie: essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie, 1830-1962. Entreprise Nationale, 1978
- Benazza, Hanaa. "An Investigation Of Granger Causality Between Government Expenditures And Revenues: The Case Study Of Algeria (1990-2017)." (2019).
- Benderra, Omar. "Économie Algérienne 1986-1998: Les réseaux aux commandes de l'État." Extrait de la Méditerranée des réseaux, Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb, sous la Direction de Jocelyne Cesari. Paris: Maisoneuve et Larose (2002).
- Benissad, Mohamed Elhocine. Économie du développement de l'Algérie: 1962-78: sous-développement et socialisme. Economica, 1979,P287.
- Bennett, Daniel L., et al. "Economic institutions and comparative economic development: A post-colonial perspective." World Development 96 (2017): 503-519.
- Berger, Sebastian. "Circular cumulative causation (CCC) a la Myrdal and Kapp—political institutionalism for minimizing social costs." Journal of Economic Issues 42.2 (2008)

- Berthélemy, Jean-Claude. "Convergence and development traps: how did emerging economies escape the underdevelopment trap." Growth and Integration: Annual World Bank Conference on Development Economics. 2006.
- Bertocchi, Graziella, and Fabio Canova. "Did colonization matter for growth?: An empirical exploration into the historical causes of Africa's underdevelopment." European economic review 46.10 (2002):
- Bessy, Christian, and Olivier Favereau. "Institutions et économie des conventions." Cahiers d'économie politique 1 (2003): 119-164.p120
- Bhandari, Humnath, and Kumi Yasunobu. "What is social capital? A comprehensive review of the concept." Asian Journal of Social Science 37.3 (2009)
- Birkan, A. "A brief overview of the theory of unequal exchange and its critiques." Int J Humanit Soc Sci 5.4 (2015)
- Bloch, Harry el al "Deep determinants of economic growth: institutions, geography and openness to trade." Progress in Development Studies 4.3 (2004)
- Bodea, Cristina, and Ibrahim A. Elbadawi. "Political violence and underdevelopment." Journal of African Economies 17.suppl_2 (2008)
- Boianovsky, Mauro. "Divergence and convergence: Paul Samuelson on economic development." Forthcoming, Paul Samuelson: Master of Modern Economics, edited by R. Anderson, W. Barnett and R. Cord. Palgrave Macmillan, London(2019).
- Boldrin, M et al (2012), A Review of Acemoglu and Robinson's Why Nations Fail,www.dklevine.com/general/aandrreview.pdf, accessed October 13, 2018.
- Booth, David et al "The political economy of development in Africa: A joint statement from five research programmes." Political Economy of Development in Africa Conference, Copenhagen. Vol. 30. 2012.
- Bouadam, Kamel. "Le Climat Des IDE En Algérie: Tendances Et Perspectives." (2007).14
- Boudreaux, Christopher et al "Is institutional improvement possible?." Applied Economics Letters 25.11 (2018)
- Bouhou, Kassim. "L'Algérie des réformes économiques: un goût d'inachevé." Politique étrangère 2 (2009).
- Bourenane, N. (1987). Les réformes des structures productives en Algérie: désengagement de l'État ou désétatisation de l'économie publique?. Annuaire de l'Afrique du Nord
- Bouyacoub, Ahmed. "Croissance économique et développement 1962-2012: quel bilan?." Insaniyat .إنسانيات/Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales 57-58 (2012):
- Bouyacoub, Ahmed. "Quel développement économique depuis 50 ans?." Confluences Méditerranée 2 (2012).

- Boyer, Robert. "Les institutions dans la théorie de la régulation." Cahiers d'économie politique/Papers in Political Economy 1 (2003)
- Bozkurt, Eda, Ali ALTINER, and Yılmaz Toktaş. "DEMOCRACY AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM EMERGING MARKET ECONOMIES." Electronic Turkish Studies 13.14 (2018)
- Bresser-Pereira, Luiz Carlos. "Structuralist macroeconomics and the new developmentalism." Brazilian Journal of Political Economy 32.3 (2012)
- Brkić, Ivana, Nikola Gradojević, and Svetlana Ignjatijević. "The impact of economic freedom on economic growth? New European dynamic panel evidence." Journal of Risk and Financial Management 13.2 (2020):
- Brodzicki, Tomasz, and Dorota Ciolek. Deep determinants of economic growth—empirical verification with panel data models. No. 0801. The Univeristy of Gdansk, Faculty of Economics, Economics of European Integration Division, 2016
- Brousseau, Eric et al, The economics of contracts: Theories and applications. Cambridge University Press, 2002.
- Byrd, William C. "Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle." Confluences Méditerranée 2 (2003)
- Caballero, Gonzalo, and David Soto-Oñate. "The diversity and rapprochement of theories of institutional change: Original institutionalism and new institutional economics." Journal of Economic Issues 49.4 (2015).
- Calderón, César, Roberto Duncan, and Klaus Schmidt-Hebbel. "Do good institutions promote countercyclical macroeconomic policies?" Oxford Bulletin of Economics and Statistics 78.5 (2016).
- Campos, Nauro F., Ralitza Dimova, and Ahmad Saleh. "Corruption and economic growth: An econometric survey of the evidence." (2016).
- Chabane, Mohamed. "L'Algérie otage de ses hydrocarbures: obligation de réformes, urgence d'une reconversion." Cahiers de la Méditerranée 81 (2010): 319-330
- Chang, Ha-Joon et al "The role of institutions in economic change." Reimagining growth: towards a renewal of development theory (2005)
- Chang, Ha-Joon. "Institutions and economic development: theory, policy and history." Journal of Institutional Economics 7.4 (2011)
- Chang, Ha-Joon. "Understanding the relationship between institutions and economic development. Some key theoretical issues." Revista de Economía Institucional 8.14 (2006)
- Chang, Ha-Joon. "Institutions and economic development: theory, policy and history." Journal of Institutional Economics 7.4 (2011)

- Chavance, Bernard. "Organisations, institutions, système: types et niveaux de règles." Revue d'économie industrielle 97.1 (2001).
- Chekouri, Sidi Mohamed et al "Oil rents and institutional quality: empirical evidence from Algeria." (2017)
- Chekouri, Sidi Mohammed et al "Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth." Middle East Development Journal 9.2 (2017)
- Chen, Mingxing, et al. "Relational pattern of urbanization and economic development: Parameter re-evaluation of the Chenery model." Journal of Geographical Sciences 25.8 (2015): 991-1002
- Clark, J. M et al., "The Concept of Equilibrium in Old Institutional Economics."
- Clipa, Raluca Irina, et al. "Approaches to institutional quality and cyclicity of macroeconomic policies." Knowledge Horizons-Economics 8.3 (2016)
- Coase, Ronald H. "The new institutional economics." Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft/Journal of Institutional and Theoretical Economics H. 1 (1984)
- Coase, Ronald. "The new institutional economics." The American Economic Review 88.2 (1998)
- Cogneau, Denis et al " Institutions historiques et développement économique en Afrique." Histoire mesure 30.1 (2015)
- Colagrossi, Marco, Domenico Rossignoli, and Mario A. Maggioni. "Does democracy cause growth? A meta-analysis (of 2000 regressions)." European journal of political economy 61 (2020).
- Coleman, J. "Foundations of Social Theory. Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press." (1990)
- Constantine, Collin. "Economic structures, institutions and economic performance." Journal of Economic Structures 6.1 (2017)
- Corm, Georges. "La réforme économique algérienne: une réforme mal aimée?." Monde arabe: Maghreb Machrek 139 (1993)
- Corovei, Emilia Anuta, and Adela Socol. "The Impact of Political Stability on Economic Growth in European Union." Ovidius University Annals, Economic Sciences Series 19.1 (2019)
- Cox, Gary W., and Barry R. Weingast. "Executive constraint, political stability, and economic growth." Comparative Political Studies 51.3 (2018)
- Cox, Gary, Douglass North, and Barry Weingast. "The violence trap: A political-economic approach to the problems of development." (2015)
- Cristofaro, Matteo. "Herbert Simon's bounded rationality: its historical evolution in management and cross-fertilizing contribution." Journal of Management History 23.2 (2017)

- Curcija, Mario. "Contracting Institutions, Property Rights and Economic Growth in the Post-90s Albania." European Scientific Journal 14.1 (2018)
- Dahmani, A. "l'expérience algérienne des réformes: problématique d'une transition à l'économie de marché, Annuaire de l'Afrique du Nord." XXXVII, CNRS (2000)
- Dalyop, Gadong Toma. "Political instability and economic growth in Africa." International Journal of Economic Policy Studies 13.1 (2019)
- Daniel, Viv. "A Comparative Perspective on Colonial Influence in the Effectiveness of Foreign Aid in South Korea and Algeria." (2021)
- Darbel, A et al "Emploi et développement en Algérie." dans F. Perroux «, L'Algrie de demain, Paris, PUF/IEDES (1962)
- Das, Gouranga G., and Rukundo Bosco Johnson. Rwandan Economy at the Crossroads of Development. Springer Singapore, 2020.
- de Bernis, Gérard Destanne. "Les industries industrialisantes et les options algériennes." Revue Tiers Monde (1971)
- De Crombrugghe, Denis, et al. "Institutional Profiles Database III." presentation of the Institutional Profiles Database (2009)
- De Hoyos, Rafael E., and Vasilis Sarafidis. "Testing for cross-sectional dependence in panel-data models." The stata journal 6.4 (2006)
- De Rosa, Donato, and Mariana Iootty. Are natural resources cursed? An investigation of the dynamic effects of resource dependence on institutional quality. The World Bank, 2012
- Delgado, Alexander, et al. "The Dependency Theory: A Case of Brazilian Development Strategy." The Evolution of Development Thinking (2016): 39
- Delissen, Alain. "Carrefour historique, carrefours historiographiques: les nouveaux passés de la Corée du Sud." Materiaux pour lhistoire de notre temps (2007)
- Dellepiane-Avellaneda, Sebastian. "Good governance, institutions and economic development: Beyond the conventional wisdom." British Journal of Political Science 40.1 (2010)
- Destanne De Bernis, G. "Deux stratégies pour l'industrailisation du Tiers-Monde. Les industries industrialisantes et les options algériennes.«." Revue Tiers-Monde», XV 57 (1991)
- Destanne de Bernis, G. É. R. A. R. D. "Le Plan quadriennal de l'Algerie (1970—1973)." Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique. Éditions du CNRS (1971)
- Diken, Ahmet, et al. "The Relation Between Political Stability and Economic Growth: The Turkish Case." (2018)
- Dimant, Eugen et al "Causes and effects of corruption: what has past decade's empirical research taught us? A survey." Journal of Economic Surveys 32.2 (2018): 335-356,.

- Djankov, Simeon, et al. "The law and economics of self-dealing." Journal of financial economics 88.3 (2008)
- Dobler, Constanze. The Impact of Formal and Informal Institutions on Economic Growth: A Case Study on the MENA Region. Frankfurt aM: Peter Lang GmbH, Internationaler Verlag der Wissenschaften, 2011
- Doorenspleet, Renske. "Democracy and Development." Rethinking the Value of Democracy. Palgrave Macmillan, Cham, 2019
- Dos Santos, T. "The Structure of Dependence.‖ Pp. 225-236 in KT Kan and DC Hodges (eds.) Readings in the US Imperialism." (1971)
- Douglass, C. "North, Institutions, institutional change and economic performance." (1990)
- Dris Aït Hamadouche, Louisa, and Chérif Dris. "De la résilience des régimes autoritaires: la complexité algérienne." L'année du Maghreb VIII (2012)
- Drury, A. Cooper, Jonathan Krieckhaus, and Michael Lusztig. "Corruption, democracy, and economic growth." International political science review 27.2 (2006)
- Dupraz, Yannick. "French and british colonial legacies in education: Evidence from the partition of cameroon." The Journal of Economic History 79.3 (2019)
- Ebner, Alexander. "European governance, policy entrepreneurship and the discourse of reform: an institutionalist assessment." International Journal of Public Policy 5.4 (2010).
- Ecrement, Marc. Indépendance politique et libération économique: un quart de siècle du développement de l'Algérie, 1962-1985. Entreprise algérienne de presse, 1986
- El Morchid, Brahim. "Pour une meilleure intégration des institutions informelles dans les stratégies de développement en Afrique: une approche néo-institutionnelle." Africa Development41.2 (2016):
- Elert, Niklas et al"Status quo institutions and the benefits of institutional deviations." (2017)
- Emara, Noha. "The Impact of Governance Environment on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries." Journal of Economics Library 3.1 (2016)
- Enste, Dominik et al Causes and consequences of corruption: An overview of empirical results. No. 2/2017. IW-Report, 2017
- Entelis, John P., and Phillip C. Naylor. State and society in Algeria. Routledge, 2019
- Eom, Tae Ho, Sock Hwan Lee, and Hua Xu. "32Introduction to Panel Data Analysis: Concepts and Practices." (2008)
- Evans, Peter. "Development as institutional change: the pitfalls of monocropping and the potentials of deliberation." Studies in comparative international development 38.4 (2004)
- Evans, Peter. "The challenges of the institutional turn: New interdisciplinary opportunities in development theory." The economic sociology of capitalism (2005)

- Fadiran, David et al ,Institutions and Other Determinants of Total Factor Productivity in Sub-Saharan Africa. No. 714. 2017
- Fairfax, Lisa M. "The legal origins theory in crisis." BYU L. Rev. (2009)
- Fatas, Antonio et al "Policy volatility, institutions, and economic growth." Review of Economics and Statistics 95.2 (2013)
- Faundez, Julio. "Douglass North's theory of institutions: lessons for law and development." Hague Journal on the Rule of Law 8.2 (2016)
- Ferreira, Vicente. "Why economics must be an evolutionary science." (2019)
- Ffrench-Davis, Ricardo. "L'économie chilienne depuis la crise globale." Cahiers des Amériques latines 2011.68 (2011)
- Fischer, Stanley et al "Transition economies: The role of institutions and initial conditions." Calvo Conference, IMF. 2004
- Flachaire, Emmanuel, Cecilia García-Peñalosa, and Maty Konte. "Political versus economic institutions in the growth process." Journal of Comparative Economics 42.1 (2014).
- Foldvari, Peter. "De facto versus de jure political institutions in the long-run: a multivariate analysis, 1820–2000." Social indicators research 130.2 (2017)
- Forson, Joseph Ato, et al. "Causes of corruption: Evidence from sub-Saharan Africa." South African Journal of Economic and Management Sciences 19.4 (2016)
- Frank, A. "The Development of Underdevelopment/James D. Cockcroft, Andre Gunder Frank, and Dale Johnson, eds., Dependence and Underdevelopment." (1972)
- Frank, Andre Gunder. The development of underdevelopment. Boston: New England Free Press, 1966
- Frankel, Jeffrey A. The natural resource curse: a survey. No. w15836. National Bureau of Economic Research, 2010
- Ftoreková, Michaela, and Michal Mádr. "The Rule of Law and Economic Growth in the Balkan States." European Journal of Business Science and Technology 3.1 (2017)
- Gabardo, Francisco et al.,"The incorporation of structural change into growth theory: A historical appraisal." EconomiA 18.3 (2017): 392-410.p 399.
- Gadelha, Aline, and Jose Divino. "Institutions, growth and economic stability." Economics Bulletin 39.1 (2019)
- Galiani, Sebastián et al Institutions, property rights, and economic growth: the legacy of Douglass North. Cambridge University Press, 2014.
- Garzón, Nicolás Rivera, and Miller Rivera Lozano. "Inequality, growth and economic development in Latin America." Aglala 11.2 (2020)
- Gasmi, Farid et al "Has Algeria Suffered from the Dutch Disease? Evidence from 1960-2016 Data." Revue d'économie politique 127.6 (2017)

- Georgiou, Militiades N., Nicholas Kyriazis, and Emmanouil ML Economou. "Democracy, political stability and economic performance. A panel data analysis." Journal of Risk & Control 2.1 (2015)
- Gil-García, J. Ramón, and Gabriel Puron-Cid. "Using panel data techniques for social science research: an illustrative case and some guidelines." CIENCIA ergo-sum, Revista Científica Multidisciplinaria de Prospectiva 21.3 (2014)
- Giorgis, Kokeb G. "The Impact of Institutions on Economic Growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from a Panel Data Approach." Studies on Economic Development and Growth in Selected African Countries. Springer, Singapore, 2017
- Glaeser, Edward L., et al. "Do institutions cause growth?." Journal of economic Growth 9.3 (2004)
- Glawe et al., "The Deep Determinants at More Subtle Stages of Development—The Example of the Middle-Income Trap Phenomenon. "Available at SSRN 3085417.2017
- Glawe, Linda, and Helmut Wagner. "The Role of Institutional Quality for Economic Growth in Europe." Available at SSRN 3375215 (2019(
- Goel, Rajeev K et al "Causes of corruption: History, geography and government." Journal of Policy Modeling 32.4 (2010)
- Góes, Carlos. "Institutions and growth: A GMM/IV panel VAR approach." Economics Letters 138 (2016)
- Gore, Charles. "The rise and fall of the Washington Consensus as a paradigm for developing countries." World development 28.5 (2000)
- Gossel, Sean Joss. "FDI, democracy and corruption in Sub-Saharan Africa." Journal of Policy Modeling 40.4 (2018)
- GOULET, DENIS. "Classic theories of development: a comparative analysis." Economic Development, eighth edition, Addison Wesley, Boston (2003).
- Goulet, Denis. "Theories of Development: A Comparative Analysis." (1990).
- Gray, Cheryl W., and Daniel Kaufman. "Corruption and development." (1998)
- Green, Alan, and James Russo. "Institutions and the Stages of Growth." Available at SSRN 2905055 (2017).
- Greif et al., "Institutions: rules or equilibria?." Political economy of institutions, democracy and voting. Springer, Berlin, Heidelberg, 2011.
- Greif, Avner. Institutions and the path to the modern economy: Lessons from medieval trade. Cambridge University Press, 2006.
- Grindle, Merilee S., and John W. Thomas. Public choices and policy change: the political economy of reform in developing countries. Johns Hopkins Univ Pr, 1991.

- Guðmundsson, Gestur, and Piotr Mikiewicz. "The concept of social capital and its usage in educational studies." (2012)
- Gültekin, N. Bülent, and Ayşe Mumcu. "Black Sea Economic Cooperation." Turkey Between East And West. Routledge, 2019.
- Gurvich, Evsey. "Institutional constraints and economic development." Russian Journal of Economics 2.4 (2016)
- Hakimi, Abdelaziz, and HelmiHamdi. "Does corruption limit FDI and economic growth? Evidence from MENA countries." International Journal of Emerging Markets (2017)
- Hall, Robert et al., "Why do some countries produce so much more output per worker than others?." The quarterly journal of economics 114.1 (1999):
- HAMAMDA, Tahar. "Crise et transition à l'économie de marché en Algérie." Revue Sciences Humaines 21 (2004)
- Hamid A. Temmar. "l'économie de l'algérie 1970-2014: les stratégies de développement" tome I.OPU, edition : 4.01.5388.Alger.2015
- Hamidani, Salim. "Colonial Legacy in Algerian–French Relations." Contemporary Arab Affairs 13.1 (2020)
- Hamilton Walton H. "The institutional approach to economic theory." The American Economic Review 9.1 (1919)
- Hanifan, Lyda Judson. "Social capital–Its development and use." Ostrom, E. bAhn, TK eds.: Foundation of Social Capital. Cheltenham (2003).
- Hansen Henten et al., "Transaction costs and the sharing economy." info 18.1 (2016)
- Harriss, John. "Development theories." 2013
- Hassan, Adewale Samuel, Daniel Francois Meyer, and Sebastian Kot. "Effect of Institutional Quality and Wealth from Oil Revenue on Economic Growth in Oil-Exporting Developing Countries." Sustainability 11.13 (2019)
- Hausmann, Ricardo et al "Getting the diagnosis right." Finance and development 43.1 (2006)
- Hausmann, Ricardo, Dani Rodrik, and Andrés Velasco. "Getting the diagnosis right." Finance and development 43.1 (2006)
- Hayek, Friedrich August. The road to serfdom: Text and documents: The definitive edition. Vol. 2. Routledge, 2014
- Hermann, Arturo. "The Decline of the 'Original Institutional Economics' in the Post-World War II Period and the Perspectives of Today." Economic Thought 7.1 (2018)
- Heshmati, Almas, and Nam-Seok Kim. "The relationship between economic growth and democracy: Alternative representations of technological change." (2017)
- Hill, R. C., Griffiths, W. E., & Lim, G. C. (2018). Principles of econometrics. John Wiley & Sons.

- Hjerppe, Reino. Social capital and economic growth. Valtion taloudellinen tutkimuskeskus VATT, 1998
- Hodgson, Geoffrey M "Introduction to the Douglass C. North memorial issue."Journal of Institutional Economics 13.1.2017
- Hodgson, Geoffrey M. "On the evolution of Thorstein Veblen's evolutionary economics." Cambridge journal of economics 22.4 (1998)
- Hodgson, Geoffrey M. The evolution of institutional economics. Routledge, 2004
- Hornborg, Alf. "The unequal exchange of time and space: Toward a non-normative ecological theory of exploitation." Journal of Ecological Anthropology 7.1 (2003)
- Hsiao, Cheng. "Why panel data?." The Singapore Economic Review 50.02 (2005)
- Hsiao, Cheng. Analysis of panel data. No. 54. Cambridge university press, 2014
- Huang, Chiung-Ju, and Yuan-Hong Ho. "Governance and economic growth in Asia." The North American Journal of Economics and Finance 39 (2017)
- i Miquel, Gerard Padro. "The control of politicians in divided societies: The politics of fear." NBER Working Paper Series (2006)
- Ikonicoff, Moïses. "Trois thèses erronées sur l'industrialisation du Tiers Monde." Revue Tiers Monde (1987)
- Ilyas, Muhammad, and Muhammad Asif Khan. "Democracy versus Dictatorship: An Empirical Investigation of Determinants of Unemployment." Pakistan Business Review 20.3 (2019)
- Isnard, Hildebert. "Le commerce extérieur de l'Algérie en 1960." Méditerranée 2.3 (1961)
- Izilein, E. I., and Nuhu Mohammed. "Do democratic institutions and foreign direct investment affect economic growth? evidence from Nigeria." International Journal of Development and Management Review 12.1 (2017)
- Jakšić, Miomir et al "Inclusive Institutions for Sustainable Economic Development." Journal of Central Banking Theory and Practice 7.1 (2018)
- Jalilian, Hossein, Colin Kirkpatrick, and David Parker. "The impact of regulation on economic growth in developing countries: A cross-country analysis." World development 35.1 (2007)
- Jean-François TROIN (Dir.), «Le Grand Maghreb», ARMAND Colin, Paris, 2006 .
- Jennings, Colin. "Institutions and prosperity: A review of Timothy Besley and Torsten Persson, Pillars of Prosperity: The Political Economics of Development Clusters, Princeton University Press, Princeton, 2011
- Johannes, Jutting. "Institutions and development: a critical review." OCDE, Centre de développement, WP 210 (2003)
- Kacho, Ali Ahmadpour, and Nazar Dahmardeh. "The effects of financial development and institutional quality on economic growth with the dynamic panel data generalized moment

method method: Evidence from the organization for economical cooperation and development countries." International Journal of Economics and Financial Issues 7.3 (2017)

- Kaminski, Antoni et al "Governance and corruption in transition: The challenge of subverting corruption." Economic Survey of Europe 2 (2001)
- Kangur, Alvar. "What Rules in the 'Deep'Determinants of Comparative Development?." Research in Economics and Business: Central and Eastern Europe 8.1 (2016)
- Kaplan, Emin Ahmet, and Alpaslan Akçoraoğlu. "Political instability, corruption, and economic growth: Evidence from a panel of OECD countries." Business and Economics Research Journal 8.3 (2017).
- Kattel, Rainer et al., "The relevance of Ragnar Nurkse and classical development economics." Ragnar Nurkse (1907-2007): Classical Development Economics and its Relevance for Today (2009): 1-28
- Kaufman, Bruce E. "The origins and theoretical foundation of original institutional economics reconsidered." Journal of the History of Economic Thought 39.3 (2017): 293-322,
- KAZEROONI, ALIREZA, HOSEIN ASGHARPOUR, and MOGHADAM MARYAM NAFISI. "An Investigation of the Effects of Political Stability on Economic Growth in Iran: A Quantile Resression Approach." (2019)
- Kaznacheev, Peter. "Resource Rents and Economic Growth. Economic and Institutional Development in Countries with a High Share of Income from the Sale of Natural Resources. Analysis and Recommendations Based on International Experience." Economic and Institutional Development in Countries with a High Share of Income from the Sale of Natural Resources. Analysis and Recommendations Based on International Experience.(December 1, 2013)
- Keefer, Philip, and Stephen Knack. "Social capital, social norms and the new institutional economics." Handbook of new institutional economics. Springer, Berlin, Heidelberg, 2008.
- Khan, Mushtaq H. Institutions and Asia's development: The role of norms and organizational power. No. 2018/132. WIDER Working Paper, 2018.
- Khan, Mushtaq. "Governance and development: the perspective of growth-enhancing governance." GRIPS Development Forum/National Graduate Institute for Policy Studies, 2008
- Khan, Mushtaq. "Governance and growth: history, ideology and methods of proof." Good growth and governance in Africa: rethinking development strategies (2012)
- Khan, Mushtaq. "Political settlements and the governance of growth-enhancing institutions." (2010)
- Khan, Mushtaq. "State failure in weak states: a critique of new institutionalist explanations." The new institutional economics and Third World development. Routledge, 2003
- Khan, Mushtaq. "The political settlement and its evolution in Bangladesh." (2011)

- Khan, Zahid et al., "Summarizing the Miscellaneous Criticism on Rostow's Model of Economic Growth: An Overview." International Journal of Social Science & Economic Research 2.2 (2017)
- Khusaini, Mohamad. "Does bureaucracy lead to economic development in ASEAN?." International Journal of Economic Policy in Emerging Economies 12.2 (2019):
- Kielstra, Nico. "The Agrarian revolution and algerian socialism." MERIP Reports 67 (1978): 5
- Kim, Dong-Hyeon, Yi-Chen Wu, and Shu-Chin Lin. "Heterogeneity in the effects of government size and governance on economic growth." Economic Modelling 68 (2018)
- Kirdina-Chandler, Svetlana. "Institutional matrices theory, or X-and Y-theory: A response to F. Gregory Hayden." Journal of Economic Issues 51.2 (2017):
- Knack, Stephen, and Philip Keefer. "Does social capital have an economic payoff? A cross-country investigation." The Quarterly journal of economics 112.4 (1997):
- Knack, Stephen, and Philip Keefer. "Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures." Economics & Politics 7.3 (1995)
- Knowles, Stephen. "Is social capital part of the institutions continuum and is it a deep determinant of development?." Advancing Development. Palgrave Macmillan, London, 2007.
- Knutsen, Carl Henrik, et al. "Economic development and democracy: An electoral connection." European Journal of Political Research 58.1 (2019)
- Kouton, Jeffrey. "Relationship between economic freedom and inclusive growth: a dynamic panel analysis for sub-Saharan African countries." Journal of Social and Economic Development 21.1 (2019):
- Kraipornsak, Paitoon. "Good governance and economic growth: An investigation of Thailand and selected Asian countries." Eurasian Journal of Economics and Finance 6.1 (2018): 93-106.
- Krantz, Sebastian. "The Interdependence of Economic Growth, Human Development and Political Institutions." Student Undergraduate Research E-journal! 3 (2017): 58-61.60
- Krugman, Paul. "The role of geography in development." International regional science review 22.2 (1999)
- Kvangraven, Ingrid Harvold. "A Dependency Pioneer." Dialogues on Development. Volume I: On Dependency (2017)
- Kyarem, Richard, et al. "Political Elites' Corruption, Political Stability and Economic Growth in Nigeria: Bound Testing Approach." Acta Universitatis Danubius. Œconomica 16.2 (2020).
- La Porta, Rafael, Florencio Lopez-de-Silanes, and Andrei Shleifer. "The economic consequences of legal origins." Journal of economic literature 46.2 (2008): 285-332
- Labán, Raúl, and Felipe Larraín. "4. Continuity, Change, and the Political Economy of Transition in Chile." Reform, Recovery, and Growth. University of Chicago Press, 2007.
- Langseth, Petter. "Measuring corruption." Measuring corruption. Routledge, 2016. 23-60.

- Larkin Jr, Paul J. "Public Choice Theory and Occupational Licensing." Harv. JL & Pub. Pol'y 39 (2016)
- Law, Siong Hook, Thong Cheen Lim, and Normaz Wana Ismail. "Institutions and economic development: A Granger causality analysis of panel data evidence." Economic Systems 37.4 (2013)
- Lawal, Gbenga et al., "Bureaucratic corruption, good governance and development: The challenges and prospects of institution building in Nigeria." Journal of Applied Sciences Research 2.10 (2006)
- Lee, Alexander, and Jack Paine. "What Were the Consequences of Decolonization?." International Studies Quarterly 63.2 (2019).
- Leff, Nathaniel H. "Economic development through bureaucratic corruption." American behavioral scientist 8.3 (1964)
- Lekvall, Anna. Development first, democracy later?. International IDEA, 2013
- Letsoela, Mpolelo Lydia. "Structural Change and Economic Development: An Analysis for Lesotho." (2017)
- Levine, Paul. "Unequal exchange re-visited." Political Economy and the New Capitalism. Routledge, 2002.
- Levitt, Kari Polanyi. "W. Arthur Lewis: Pioneer of development economics." UN Chronicle 45.1 (2008)
- Lewkowicz, Jacek et al "De jure and de facto institutions—disentangling the interrelationships." The Latin American and Iberian Journal of Law and Economics 2.2 (2016)
- Li, Shaomin, and Jun Wu. "Why some countries thrive despite corruption: The role of trust in the corruption—efficiency relationship." Review of International Political Economy 17.1 (2010)
- Li, Stacey, et al. "Conceptualising and validating the social capital construct in consumer-initiated online brand communities (COBCs)." Technological Forecasting and Social Change 139 (2019)
- Li, Yaojun. "Social capital, social exclusion and wellbeing." Public health: Social context and action (2007):
- Liassine, Mohammed. "LES RÉFORMES ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE UNE TRANSITION VERS L'ÉCONOMIE DEMARCHÉ?." (1996)
- Lin, Justin Yifu, and Jeffrey B. Nugent. "Institutions and economic development." Handbook of development economics 3 (1995)
- Lins, Karl V., Henri Servaes, and Ane Tamayo. "Social capital, trust, and firm performance: The value of corporate social responsibility during the financial crisis." The Journal of Finance 72.4 (2017)

- Lipset, Seymour Martin. "Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy." American political science review 53.1 (1959)
- Lohi, Julie. "Property Rights and Economic Development: The Case of Sub-Saharan African Countries." Economic and Political Institutions and Development. Springer, Cham, 2019
- Lowi, Miriam R. "Oil rents and political breakdown in patrimonial states: Algeria in comparative perspective." The Journal of North African Studies 9.3 (2004)
- LUONG, Thi Thuy Huong, Tho Minh NGUYEN, and Thi Anh Nhu NGUYEN. "Rule of law, economic growth and shadow economy in transition countries." The Journal of Asian Finance, Economics, and Business 7.4 (2020)
- Ma, Tay-Cheng, and Lishu Ouyang. "Democracy and growth: a perspective from democratic experience." Economic Inquiry 54.4 (2016)
- Maliki, Samir BE, Abderrezak Benhabib, and Jacques Charmes. "Households poverty and water linkages: Evidence from Algeria." Topics in Middle Eastern and North African Economies 11 (2009)
- Marjanović, Vladislav. "Structural changes and structural transformation in a modern development economy." Economic Themes 53.1 (2015)
- Martinez, Luis, and Rasmus Alenius Boserup. Algeria modern: From opacity to complexity. Oxford University Press, 2016.
- Martinussen, John. "State, society and market." A Guide to Competing Theories of Development (1997)
- Massil, Joseph Keneck. Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. No. 2016-4. University of Paris Nanterre, EconomiX, 2016,
- Matallah, K et al "Algerian economic development, 1968–1979: A multiplier and linkage analysis." Economic Systems Research 4.3 (1992)
- Matallah, Siham. "Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role of governance." Resources Policy 66 (2020)
- Matei, Ani I., and Reli Ceche. "Assessment of Human Capital and Development. Contributions from Structural Funds." Proceedings of the 5th ACADEMOS Conference, Bucharest, Romania.
- Mauro, Paolo. "Corruption and growth." The quarterly journal of economics 110.3 (1995)
- Mayhew, Anne. "An Introduction to Institutional Economics: Tools for Understanding Evolving Economies." The American Economist 63.1 (2018)
- Mbukanma, Ifeanyi, Rena Ravinder, and Johnmary Ani Kelechi. "The Relationship between Political Stability and Gdp Growth: a Comparative Analysis of the Brics Nations." ActaUniversitatisDanubius. Œconomica 15.7 (2019)

- Mehlum, Halvor et al"Mineral rents and social development in Norway." Mineral rents and the financing of social policy. Palgrave Macmillan, London, 2012
- Mehmood, Bilal, and Hassan Mustafa. "Empirical inspection of broadband growth nexus: A fixed effect with Driscoll and Kraay standard errors approach." Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS) 8.1 (2014):
- Meliani, Hakim et al "The Algerian Economy Revisited: Reviewing Salient Trends." (2009)
- Ménard, Claude. "L'approche néo-institutionnelle: des concepts, une méthode, des résultats." Cahiers d'économie politique/Papers in Political Economy 1 (2003)
- Ménard,Claude et al., "The contribution of Douglass North to new institutional economics." Institutions, property rights, and economic growth: the legacy of Douglass North. Cambridge University Press, Cambridge (2014)
- Menyashev, Rinat, et al. "New Institutional Economics: A state-of-the-art review for economic sociologists." economic sociology_the european electronic newsletter 13.1 (2011): 12-21,P16.
- Méon, Pierre-Guillaume, and Khalid Sekkat. "Does corruption grease or sand the wheels of growth?." Public choice 122.1 (2005)
- Metelska-Szaniawska, Katarzyna. "Post-Socialist Constitutions: The De Jure—De Facto Gap, Its Effects and Determinants." Paper presented the 2016 European Public Choice Society Annual Conference in Freiburg. 2016
- Metu, Amaka G., Izuchukwu Clement Igbanugo, and Sunday Okeibuno Okonji. "Economic diversification, institutional environment and industrialization in Nigeria." International Journal of Economics, Commerce and Management 6.12 (2018)
- Meyer et al., "Growth Theory: The Case of Tractors in Peru." The Evolution of Development Thinking (2016)
- Mezouaghi, Mihoub et al "Les paradoxes de la souveraineté économique en Algérie." Confluences Méditerranée 4 (2009)
- Mezouaghi, Mihoub. "L'économie algérienne: chronique d'une crise permanente." Politique étrangère 3 (2015)
- Milelli, Christian. La Corée du Sud, nouveau modèle de la «nouvelle économie»?. No. info: hdl: 2441/13iv5ic1hk81rp995636or05at. Sciences Po, 2003.
- Mira, Rachid. "Institutions et ordre politique dans le modèle économique algérien." (2017).
- Mo, Pak Hung. "Corruption and economic growth." Journal of comparative economics 29.1 (2001)
- Mohamed, Zergoune et al "Determinants of the Algerian Economy: Autoregressive Distributed Lag Approach." International Journal of Economics and Financial Issues 8.5 (2018)
- Morgaut, M. E. "L'Algérie, test mondial du développement." F. Perroux (éd.), L'Algérie (1962)

- MOULOUD, Abdenour. "De l'économie administrée à l'économie de marché." Le Maghreb et l'indépendance de l'Algérie (2012)
- Mourad, Khaldoon A et al "The Sustainability of Post-Conflict Development: The Case of Algeria." Sustainability 11.11 (2019)
- Mutin, Georges. "Le contexte économique et social de la crise algérienne." (1997)
- Nawaz, Saima, Nasir Iqbal, and Muhammad Arshad Khan. "The impact of institutional quality on economic growth: Panel evidence." The Pakistan Development Review (2014)
- Nawaz, Saima. "Growth effects of institutions: A disaggregated analysis." EconomicModelling 45 (2015)
- Nawaz, Saima. "The Institutions-Growth Nexus: Stages of Development." (2011).
- Nazarczuk et al "The geography of openness to foreign trade in Poland: The role of special economic zones and foreign-owned entities." Bulletin of Geography. Socio-economic series 39.39 (2018)
- Ndlovu-Gatsheni, Sabelo. "Whither Dependency Theory?." Dialogues on Development 1 (2017):
- Nell, Chrostopher, and Stefan Zimmermann. "Summary based on chapter 12 of Baltagi: Panel unit root tests." Department of Economics at University of Vienna (2011)
- Nihlwing, Linda, and Nathalie Sönne. "Has Colonial Heritage Affected Export Diversification and thus Economic Growth in Former African Colonies?." (2018)
- Nizet, Jean. "La théorie des conventions." Facultés Universitaires de Namur Cours en ligne (2002).
- North, Douglass C. "Five propositions about institutional change." Economics Working Paper Archive at WUSTL (1993)
- North, Douglass C. "Institutions and economic growth: a historical introduction." International Political Economy. Routledge, 2002.
- North, Douglass C. "Institutions and economic theory." The american economist 61.1 (2016)
- North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." The new institutional economics and third world development. Routledge, 2003.
- North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." The new institutional economics and third world development.Vol. 21.Routledge, London and New York, 1995
- North, Douglass C. "The new institutional economics." Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE)/Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft 142.1 (1986)
- North, Douglass C., John Joseph Wallis, and Barry R. Weingast. Violence and social orders: A conceptual framework for interpreting recorded human history. Cambridge University Press, 2009.

- North, Douglass Cecil, and Douglass Cecil North. Transaction costs, institutions, and economic performance. San Francisco, CA: ICS Press, 1992
- North, Douglass Cecil. The Role of Institutions in Economic Development: Gunnar Myrdal Lecture. Vol. 1. United Nations Publications, 2003
- Nosier, Shereen et al"The Indirect Effect of Democracy on Economic Growth in the MENA Region (1990–2015)." Economies 6.4 (2018)
- Nouibat, Abdelkader. "ECONOMIC TRANSITION IN ALGERIA: A REVIEW." Kuwait Chapter of the Arabian Journal of Business and Management Review 8.2 (2019)
- Novikov, Igor. "How does institutional environment affect the internationalization of small enterprises?." Procedia Economics and Finance 12 (2014)
- Nwosu, Uchechukwu Uka, and Kenneth Nwoko. "Bureaucracy and Development in Developed and Developing Countries: A Comparative Analysis of USA and Nigeria." Journal of Political Science and Leadership Research 4.3 (2018)
- Nyarku, Kwamena Minta, and Stephen Oduro. "Examining the effect of corruption and bureaucracy on SMEs growth in the Kumasi Metropolis of Ghana." (2017)
- ODI, Alina Rocha Menocal. "Analysing the relationship between democracy and development: Defining basic concepts and assessing key linkages." Development 23 (2007)
- Ogun, Oluremi. "Corruption and growth: The productivity growth nexus." The Singapore Economic Review 63.05 (2018)
- Okafor, Godwin. "The impact of political instability on the economic growth of ECOWAS member countries." Defence and Peace Economics 28.2 (2017)
- Olson, Mancur. "Distinguished lecture on economics in government: big bills left on the sidewalk: why some nations are rich, and others poor." Journal of economic perspectives 10.2 (1996)
- Oluwatobi, Stephen, et al. "Human capital, institutions and innovation in Sub-Saharan Africa." International Journal of Economics and Financial Issues 6.4 (2016)
- Öniş, Ziya. "Turkey under the challenge of state capitalism: the political economy of the late AKP era." Southeast European and Black Sea Studies 19.2 (2019)
- Otando, Gwenaëlle. "Institutions, gouvernance et développement économique: problèmes, réformes et orientation de l'économie gabonaise." Marché et organisations 2 (2011)
- OUALI, Nadjia, and Mohamed ACHOUCHE. "Etude de la relation entre la rente, la corruption et la croissance économique en Algérie: Approche de cointégration الأعمال لاقتصاديات الريادة ". .330-320 :(2020) 6.1
- Pamuk, Şevket. "Economic growth and institutional change in Turkey before 1980." Understanding the Process of Economic Change in Turkey, Nova Science (2010):

- Parada, Jairo J. "Original Institutional Economics: A Theory for the 21st Century?." Oeconomicus 5.3 (2001):
- Parent, Antoine, and Robert Butler. "Clément Juglar and Algeria: three pillars of modern anti-colonial criticism." Journal of Institutional Economics 14.2 (2018)
- Parks, Robert Patrick. Local-national relations and the politics of property rights in Algeria and Tunisia. Diss. 2011
- Perera, Liyanage Devangi H., and Grace HY Lee. "Have economic growth and institutional quality contributed to poverty and inequality reduction in Asia?." Journal of Asian Economics 27 (2013)
- Perroux, François. "Les Blocages de la croissance et du développement: la croissance, le développement les progrès, le progrès (définitions)." Revue tiers monde (1966)
- Pervillé, Guy. "La commission des réformes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France." 1986,
- Philp, Mark. "Corruption Definition and Measurement." Measuring corruption. Routledge, 2016.
- Pierson, Paul. "Increasing returns, path dependence, and the study of politics." American political science review 94.2 (2000):
- Pitseys, John. "Le concept de gouvernance." Revue interdisciplinaire d'études juridiques 65.2 (2010)
- Polishchuk, Leonid. "Misuse of institutions: Lessons from transition." Economies in Transition. Palgrave Macmillan, London, 2012.
- Popov, Vladimir. "Development theories and development experience: half a century journey." (2011)
- Potts, Jason. "Evolutionary institutional economics." Journal of Economic Issues 41.2 (2007)
- Prebisch, Raul. "The economic development of Latin America and its principal problems." Economic Bulletin for Latin America(1962).
- Prebisch, Raul. "The economic development of Latin America." ECLAC Thinking, Selected Texts (1948-1998). Santiago: ECLAC, 2016. p. 45-84 (2016)
- Prenant, André et al "Algérie: la déconstruction d'un tissu industriel." Méditerranée 87.3 (1997)
- Przeworski, Adam. "Institutions matter? 1." Government and opposition 39.4 (2004)
- Przeworski, Adam. "The last instance: Are institutions the primary cause of economic development?." European Journal of Sociology/Archives Européennes de Sociologie 45.2 (2004)
- Putnam, Robert. "Social capital: Measurement and consequences." Canadian journal of policy research 2.1 (2001):

- Rachdi, Houssem, and Hichem Saidi. "Democracy and economic growth: Evidence in MENA countries." Procedia-Social and behavioral sciences 191 (2015)
- Rachid, MOHAMED BRAHIM et al "L'institution de l'économique par l'État et la qualité de la Gouvernance; causes principales du non développement." ECONOMIE & MANAGEMENT: 202.206
- Rachid, MOHAMED BRAHIM, and M. O. K. H. T. A. R. I. Fayçal. "L'institution de l'économique par l'État et la qualité de la Gouvernance; causes principales du non développement." ECONOMIE & MANAGEMENT
- Radieva, Maryna. "Institutional modernization of the Global economy." Baltic Journal of Economic Studies 4.5 (2019)
- Raifu, Isiaka Akande, Obianuju Ogochukwu Nnadozie, and Olaide Sekinat Opeloyeru. "Differences in Colonial Experience and the Institution-Economic Growth Nexus in West Africa." Institutions and Economies (2021)
- Raiser, Martin. "Informal institutions, social capital and economic transition: reflections on a neglected dimension." EBRD, 1997
- Ramadhan, Muhammad. "Assessing Of The Impact Of Good Governance And Institutions On Economic Growth In Indonesia".
- Ranis, Gustav. "Arthur Lewis's contribution to development thinking and policy." The Manchester School 72.6 (2004)
- Rindfleisch et al., "Transaction cost analysis: Past, present, and future applications." Journal of marketing 61.4 (1997)
- Rivarola Puntigliano, Andrés. "Thinking globally from the periphery: Raúl Prebisch and the world system." (2017)
- Robinson, James A., Ragnar Torvik, and Thierry Verdier. "Political foundations of the resource curse." Journal of development Economics 79.2 (2006)
- Robinson, James. "Why regions fail: The Mexican case." Annual Meeting of the Latin American chapter of the Econometric Society, Mexico City, Mimeo, April. Vol. 16. 2013
- Rocherieux, Julien. "L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance." Sud/Nord 1 (2001)
- Rodrik, Dani et al., "Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development." Journal of economic growth 9.2 (2004)
- Rodrik, Dani. "Institutions and economic performance-getting institutions right." CESifo DICE Report 2.2 (2004)
- Rodrik, Dani. "Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them." Studies in comparative international development 35.3 (2000)
- Rodrik, Daniet al.,"The primacy of institutions." Finance and Development 40.2 (2003)

- Rose-Ackerman, Susan. "Corruption and development." Annual World Bank Conference on Development Economics 1997. Washington DC: World Bank, 1998
- Rosser, Andrew. "The political economy of the resource curse: A literature survey." (2006)
- Rossi, Fernando Jeannot. "La innovación social en commons." Revista Análisis Económico 31.76 (2018)
- Rutherford, Malcolm. "Institutional economics: then and now." Journal of Economic Perspectives 15.3 (2001)
- Rutherford, Malcolm. The institutionalist movement in American economics, 1918–1947: Science and social control. Cambridge University Press, 2011,
- Sachs et al., Warner. "Sources of slow growth in African economies." Journal of African economies 6.3 (1997)
- Sachs, Jeffrey D et al., "The big push, natural resource booms and growth." Journal of development economics 59.1 (1999)
- Sachs, Jeffrey D., Andrew D. Mellinger, and John L. Gallup. "The geography of poverty and wealth." Scientific American 284.3 (2001)
- SACHS, Jeffrey David. "Les institutions n'expliquent pas tout." Finances & Développement (2003)
- Saha, Shrabani, and Kunal Sen. The corruption-growth relationship: Do political institutions matter?. No. 2019/65. WIDER Working Paper, 2019
- Salima, Benyahia. "Le chômage en Algérie: Caractéristiques, Causes et Conséquences Unemployment in Algeria: Characteristics, Causes and Consequences." Revue de l'Ijtihad D'études Juridiques et Economiques ISSN 2335: 1039
- Sandilands, Roger. "Albert Hirschman, Lauchlin Currie,'linkages' theory, and Paul Rosenstein Rodan's' Big Push'." Revista de Economía Institucional 20.39 (2018)
- Santiago, Renato, José Alberto Fuinhas, and António Cardoso Marques. "The impact of globalization and economic freedom on economic growth: the case of the Latin America and Caribbean countries." Economic Change and Restructuring 53.1 (2020)
- Santos, Theotonio dos. "The structure of dependence." The american economic review 60.2 (1970)
- Schoper, Yvonne-Gabriele, et al. "Projectification in Western economies: A comparative study of Germany, Norway and Iceland." International Journal of Project Management 36.1 (2018)
- Schroder, Megan. "The Role of Institutions and Stable Democracies in Preventing the Resource Curse: A Look at the Success of Botswana and Its Lessons for Libya's Future." Editorial Staff Chief Editor (2018)
- Seidler, Valentin. "Why did Botswana end up with Good Institutions: The Role of Culture and Colonial Rule." Available at SSRN 3051011 (2010).

- Seppo, Patrick Emmanuel Martin. "Economic growth of CEMAC: Does institutional quality matter." European Scientific Journal 16.7 (2020)
- Seyingbo, Adedotun, and Oluwatosin Adeniyi. "Institutional Quality and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa." Tanzania Economic Review 8.1&2 (2019)
- Shacklock, Arthur et al "Measuring the Immeasurable: Boundaries and Functions of (Macro) Corruption Indices." Measuring Corruption. Routledge, 2016. 117-146
- Shacklock, Arthur et al "The Non-Perception Based Measurement of Corruption: A Review of Issues and Methods from a Policy Perspective." Measuring Corruption. Routledge, 2016. 147-178
- Shah, N. "Corruption and Economic Development." International journal of Basic and Applied Research (2018): 112-118
- Sharma, Chandan, and Arup Mitra. "Corruption and Economic Growth: Some New Empirical Evidence from a Global Sample." Journal of International Development 31.8 (2019): 691-719.
- Sharma, Radha R., Sonam Chawla, and Charlotte M. Karam. "Global Gender Gap Index: World Economic Forum perspective." Handbook on Diversity and Inclusion Indices. Edward Elgar Publishing, 2021.
- Shirley, Mary M. "Institutions and development." Handbook of new institutional economics. Springer, Boston, MA, 2005. 611-638
- Shu, Meng, and Aftab Hussain. "Political Turbulence Converged with Covid-19—Algeria's Structural Development Dilemma." Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 14.3 (2020): 383-395.
- Siddiqui, Danish Ahmed, and Qazi Masood Ahmed. "The effect of institutions on economic growth: A global analysis based on GMM dynamic panel estimation." Structural Change and Economic Dynamics 24 (2013)
- Siegle, Joseph T et al "Why democracies excel." Foreign Aff. 83 (2004): 57.
- Simon, Herbert A. "Bounded rationality and organizational learning." Organization science 2.1 (1991)
- Singh, Devesh, and Zoltán Gál. "Economic freedom and its impact on foreign direct investment: global overview." Review of Economic Perspectives 20.1 (2020): 73-90.
- Siyakiya, Puruweti. "The impact of institutional quality on economic performance: An empirical study of European union 28 and prospective member countries." World Journal of Applied Economics 3.2 (2017)
- Slesman, Ly, Ahmad ZubaidiBaharumshah, and WahabuddinRa'ees. "Institutional infrastructure and economic growth in member countries of the Organization of Islamic Cooperation (OIC)." Economic Modelling 51 (2015)

- Smith, Tony. "The underdevelopment of development literature: the case of dependency theory." World Politics 31.2 (1979)
- Soares Jr et al.,"Development: an analysis of concepts, measurement and indicators." BAR-Brazilian Administration Review 5.2 (2008)
- Solow, Robert M. "Neoclassical growth theory." Handbook of macroeconomics 1 (1999)
- Sonin, Konstantin. "Why the rich may favor poor protection of property rights." Journal of comparative economics 31.4 (2003)
- Soubbotina, Tatyana P. Beyond economic growth: An introduction to sustainable development. The World Bank, 2004.)
- Stansel, Dean, and Fred McMahon. Economic Freedom of North America 2018. Vancouver: Fraser Institute, 2018.
- Stefansdotter, Amanda. "Corruption and Democracy-An empirical investigation using panel data." (2011),
- Stephen, Bell. "Institutionalism: Old and New." (2011)
- Stiglitz, Joseph E., and Lyn Squire. "International Development: Is it Possible?." International political economy: Perspectives on global power and wealth (2000)
- Sultan, Atiyab et al., "Introduction: Institutions and economic development in South Asia." Modern Asian Studies 51.6 (2017)
- Šumah, Štefan. "Corruption, Causes and Consequences." Trade and Global Market. IntechOpen, 2018
- Sunkel, Osvaldo. "National development policy and external dependence in Latin America." The Journal of Development Studies 6.1 (1969)
- Svejnar, Jan. "Transition economies: Performance and challenges." Journal of Economic Perspectives 16.1 (2002)
- Svensson, Jakob. "Eight questions about corruption." Journal of economic perspectives 19.3 (2005):
- Tabellini, Guido. "The role of the state in economic development." Kyklos 58.2 (2005)
- Talahite, Fatiha. "Industrialisation de l'Algérie: l'obstacle des droits de propriété." Afrique contemporaine 2 (2018)
- Teles, Vladimir K., and Carlos Pereira. "Are political institutions substitutes for democracy?: a political economy analysis of economic growth." (2013)
- Tench, K., and R. Walker. "BANQUE AFRICAINE DE DÉVELOPPEMENT FONDS AFRICAIN DE DÉVELOPPEMENT." (2011)
- Thakur, Sudhir. "Fundamental economic structure and structural change in regional economies: a methodological approach." Régionet Développement 33 (2011)

- Thelen, Kathleen. "Comment les institutions évoluent : perspectives de l'analyse comparative historique." L'Année de la régulation 7 (2003): 2003-2004
- Thomas, Chantal. "Law and neoclassical economic development in theory and practice: toward an institutionalist critique of institutionalism." Cornell L. Rev. 96 (2010)
- Thompson, Dennis F. "Theories of institutional corruption." Annual Review of Political Science 21 (2018): 495-513
- Todorova, Tamara. "Transaction Costs, Market Failure and Economic Development." Journal of Advanced Research in Law and Economics 7.3 (17), Summer (2016)
- Touil, Ahmed et al "Choix de politique economique et coherence de la decision publique: Comprendre le retard economique." les cahiers du cread 115 (2016)
- Uddin, Md Akther, Md Hakim Ali, and Mansur Masih. "Institutions, human capital and economic growth in developing countries." Studies in Economics and Finance (2020)
- Uddin, Md Akther, Md Hakim Ali, and Mansur Masih. "Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression." Economic Modelling 64 (2017)
- UNDESA, UNDP. "UNESCO (2012) Governance and Development." Thematic Think Piece, UN System Task Force on the Post-2015 UN Development Agenda (2015):
- Van den Berg, Hendrik. "Growth theory after Keynes, part I: the unfortunate suppression of the Harrod-Domar model." Journal of Philosophical Economics 7.1 (2013)
- Veblen, Thorstein. "Why is economics not an evolutionary science?." (1898)
- Venugopal, Rajesh. "Neoliberalism as concept." Economy and Society 44.2 (2015)
- Vernières, Michel. "Le courant de la régulation, un apport ancien mais caché à l'économie du développement? Retour sur les travaux du séminaire «régulation et développement»(1996-1999)
- Vianna, Andre C., and Andre V. Mollick. "Institutions: Key variable for economic development in Latin America." Journal of Economics and Business 96 (2018)
- Vijayaraghavan, Maya, and William A. Ward. Institutions and economic growth: Empirical evidence for a cross-national analysis. No. 633-2016-41441. 2001.
- Villanueva, Luis. "Income Inequality and Sustainable Prosperity: Lessons from the not Distant Past." (2015).
- Villers, Gauthier de. "Acheter le développement? Le cas algérien." Politique africaine 18 (1985)
- Vitola, Alise et al"The role of institutions in economic performance." Business: Theory and Practice 16 (2015)
- Wallis et al., "Measuring the transaction sector in the American economy, 1870-1970." Long-term factors in American economic growth. University of Chicago Press, 1986.
- Wang, Ping et al "Institutional barriers and world income disparities." (2018)

- Waterbury, John. "Endemic and planned corruption in a monarchical regime." World Politics 25.4 (1973)
- Weitzl, Wolfgang. "Review of Literature and Theoretical Background." Measuring Electronic Word-of-Mouth Effectiveness. Springer Gabler, Wiesbaden, 2017.
- Werner, Simcha B. "New directions in the study of administrative corruption." Classics Of Administrative Ethics. Routledge, 2018.
- Williamson, Oliver E. "Transaction cost economics and organization theory." Industrial and corporate change 2.2 (1993)
- Woolcock, Michael. "Social capital and economic development: Toward a theoretical synthesis and policy framework." Theory and society 27.2 (1998)
- World Bank. "Enhancing Governance for Development: Why Policies Fail." 2017
- Yang, Juping. "Enlightenment of Hayek's Institutional Change Idea on Institutional Innovation." 2015 International Conference on Education Technology and Economic Management. Atlantis Press, 2015
- Yıldırım, Aynur, and Mehmet Faysal Gökalp. "Institutions and economic performance: A review on the developing countries." Procedia economics and finance 38 (2016)
- Zellagui, Wahiba, and Fadila Boutora. "A Reading in the Reality of Algeria between Administrative Corruption and the Management of Anti-corruption Bodies and Mechanisms ". مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية6.1 (2021): 01-34.
- Zhou, Wubiao. "Institutional environment, public-private hybrid forms, and entrepreneurial reinvestment
- Zouache, Abdallah. "Etat, heritage colonial et strategie de developpement en Algerie." les cahiers du cread 100 (2012): 7-36.
- " .روابحي, عمرReforming Security and Justice sectors between Algeria and Turkey." Annales de l'université d'Alger 35.1 (2021): 1019-1035.

المو اقع الالكترونية

- المرسوم الرئاسي 63-88 المؤرخ في 1963/03/18، الأمر رقم 020/62 المؤرخ في 1962/08/24، أمر تأميم الأراضي رقم 68-653 المؤرخ في 1968/12/30يمكن الاطلاع عليها من خلا موقع : https://www.joradp.dz/JRN/ZA2020.htm
- Abdelhak Lamiri .https://www.algerie-eco.com/2016/10/22/la-problematique-des-importations.
- Banque d'Algérie. www.bank-of-algeria.dz.
- https://algeria-watch.org/?p=54524.

- Groupe de la Banque mondiale. World development report 2017: Governance and the law. World Bank Group, 2017,P 52file:///C:/Users/Mohamed/Downloads/9781464809507.pdf
- Hocine Ait-Ahmedhttp://www.ffs.dz/declaration-charte-nationale-1976/ juin 1976
- https://freedomhouse.org/report/freedom-world
- https://media.africaportal.org/documents/INDICES_attractivites_et_stabilite_WjVWEZI.pdf
- https://statisticalhorizons.com/multicollinearity. Consulté le 22/01/2020
- https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/algeria
- https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/economic-freedom-of-the-world-2019-execsum.pdf
- https://www.heritage.org/index/about. consulted 12/05/2019
- https://www.iberglobal.com/files/business_climate_eiu.pdf
- https://www.reporters.dz
- https://www.transparency.org/cpi2018.

"أسباب و نتائج اللاتنمية في الجزائر: دراسة مقارنة"

الملخص:

اشكالية التنمية في الجزائر ثثير الكثير من النقاش حول الأسباب التي تقف وراء عجز بلد تجتمع لديه كل عوامل النجاح في تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي. تعرض هذه الأطروحة جانب من تطور اقتصاد التنمية و أهم النظريات التي ناقشت أسباب تخلف دول الجنوب ثم نتائج عقود من برامج التنمية في الجزائر و كيف عجزت عن تحقيق الأهداف الرامية لتطوير الأداء الاقتصادي.

من خلال تحليل مقارن باستخدام تقنية بيانات Panel لعينة مكونة من 16 دولة خلال الفترة 2000-2018، أظهرت النتائج أن المؤسسات السياسية و تأثير التاريخ حال دون تشكيل مؤسسات اقتصادية محفزة للأداء الاقتصادي الجيد. لهذا، توصي الدراسة باصلاح المؤسسات و احداث قطيعة مع الارث الاستعماري من خلال فتح العملية السياسية و تعزيز الديمقراطية التي تؤدي الى ترسيخ مؤسسات تخدم الاستثمار و تدعم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بعيدا عن سلوك البحث عن الريع الذي شجع على التأسيس للفساد.

البحوث المستقبلية حول هذا الموضوع تتطلب المزيد من العمل من خلال الاعتماد على مقاربات أخرى مثل المقاربة الاجتماعية أو صراع الدولة و المجتمع. كما تتطلب البحوث التجريبية الاعتماد أكثر على تنويع مصادر قياس المؤسسات و استخدام تقنيات قياسية أكثر تطورا مثل بيانات Panel الديناميكية. أيضا، ومن أجل تحديد طبيعة العلاقة السببية بين المؤسسات و النمو الاقتصادي، يوصى بالاعتماد على طرق التحليل القياسي التي تسمح بتحديد اتجاه هذه العلاقة مثل تحليل سببية . toda yamamoto causality

الكلمات المفتاحية: التنمية، المؤسسات، الجزائر، بيانات Panel .

" Causes et conséquences du sous-développement en Algérie : une étude comparative "

Résumé:

La problématique du développement en Algérie soulève de nombreuses discussions sur les raisons de l'impuissance d'un pays qui dispose de tous les facteurs de réussite pour atteindre le développement économique et social. Cette thèse présente un aspect de l'évolution de l'économie du développement et les théories les plus importantes qui ont abordé des raisons du retard des pays du Sud, puis des résultats de plusieurs programmes de développement en Algérie, et comment les objectifs visant à développer la performance économique ont échoués.

Grâce à une analyse comparative utilisant la technologie des données de panel pour un échantillon de 16 pays sur la période 2000-2018, les résultats ont montré que les institutions politiques et l'influence de l'histoire ont empêché la formation d'institutions économiques qui stimulent la bonne performance économique. Pour cela, l'étude recommande des réformes au niveau des institutions et de créer une rupture avec l'héritage colonial en ouvrant le processus politique et en renforçant la démocratie qui conduit à la consolidation des institutions qui servent l'investissement et soutiennent l'exploitation optimale des ressources disponibles loin des comportements de recherche de rente qui favorise l'installation de la corruption.

Les recherches futures sur ce sujet nécessitent davantage de travail en s'appuyant sur d'autres approches telles que l'approche sociale ou le conflit État-société. La recherche expérimentale nécessite également de s'appuyer davantage sur la diversification des sources de mesure institutionnelles et l'utilisation de techniques standard plus sophistiquées telles que les données de panel dynamiques. Aussi, pour déterminer le sens de causalité entre institutions et la croissance économique, est recommandé de s'appuyer sur les méthodes d'analyse permettant de déterminer le sens de cette relation, comme l'analyse de causalité toda yamamoto.

Mots clés : Développement, Institutions, Algérie, Panel

"Causes and Consequences of Non-development in Algeria: A Comparative Study"

Abstract:

The issue of development in Algeria, witnesses several discussion concerning reasons behind the impotence of a country that has all the indicators of success in achieving economic and social well-being.

This thesis presents a part of flourished economic development and the most important theories that discussed reasons for the backwardness of Southern countries then the results of decades of development program in Algeria as well as the great failure in achieving target objectives to improve economic performance.

By using panel data technology, a comparative analysis sample of 16 countries during the period of (2000/20018), the results showed that political institutions and influence of history prevented the formation of economic institutions that stimulate good economic performance. That is why the study recommends reforming institutions and creating a break with colonial heritage throughout opening the political process and strengthening democracy that leads to the consolidation of institutions which serve investment and support the optimal exploitation of available resources far away the attitudes that encourage corruption.

Concerning this topic, future researches need more efforts standing on different elements such as the social approach or the state society conflict. It is also necessary in the experimental researches standing on the diversity of institutional measurement resources and the use of developed appropriate techniques such as dynamic panel data.More than this, and inorder to determine the casual relationship between institutions and economic growth. It will be better to use standard analysis methods that allows to determine the direction of this alternative relationship, such as (Toda Yamamoto casuality) analysis.

Keywords: Development, Institutions, Algeria, Panel.